I

من كان العصر يحيى حميد سراج المدرس عمر لهما

كتب عليكم القتال

قد وقع البداية في
لواء صفر الخير
١٠٩٢

1

هذا الكتاب مملكة المفضال الله الغني
محمود بن حافظ حسن المغنيسي
عامله الله بمغفرته بحق
وجلي

Süleymaniye Kütüphanesi
Kitap no: Esad Ef.
Yazma eser no:
Esas Kayıt No: 3054

بسم الله الرحمن الرحيم

يا ماديا لسالك مسالك محامدك ۞ ويا سامعا لجامع مسائل حامدك ۞
اهدنا الصراط المستقيم هداية كافية لتسهيل حل مشكلاتنا ۞ صراط
الذين انعمت عليهم لتبديل كمالاتنا بضلالاتنا ۞ وصل على افضلهم صلوات
وافية لشكر ما انعم علينا في اصلاح حالاتنا ۞ وعلى آله المفضلين علينا
بكفاية اسباب السعادة لتحصيل كمالاتنا ۞ وصحبه المجدين الينا
بفضل آثار النبوة ليحفظونا عن الخطأ في مقالاتنا اما بعد فيقول
العبد الفقير الى الله الغني عن العالمين ابراهيم بن محمد بن عرب شاه
الكسفراني عصام الدين ۞ هذه حواش كالشمس للنجوم درر الزبرجد غواش
ما فيه للفوائد الضيائية واش ۞ لا يوجد عن مدحه متعاش ۞ ولا يتوهم
في حقه ذام او واش ۞ لا يردده ناظر كابر غير مكابر لكثرة ما فيه من الابداع
ولا يؤده شاعر فاخر بالاطلاع ۞ على حواشيه الا بحاسن الاختراع ۞ من
لم يفارق ربقة التقليد فليتفوه بما شاء فليس معه النزاع ۞ ومن ليس له
غاية التحديد لنظره السديد فليتنزه عنه فلا يزيد منه الا الوداع ۞ لنفع
بها اهل السعادة يا نفاع ۞ وارزع اصحاب الشقاوة عن الانتفاع ۞

قوله الحمد اختلف عبارتهم في تعريف الحمد فقال بعضهم هو الثناء
بالجميل على جهة التعظيم وقال بعضهم هو اظهار الكمال
ويعلم من جميع ذلك ان الحمد مصدر معروف هو فعل الحامد
واما كون الحمد مصدر الحمد لا فهو ليكون معنى مغايرا للمصدر المعروف
او هو فرق بين افعال هيئات زيد

انت حسبنا في الترقي الى بقاع العلم الذي هو في غاية الارتفاع

قوله الحمد هو الوصف بالجميل على الجميل الاختياري من انعام او
غيره وما وقع على غير الاختياري كحمد الله تعالى على صفاته فلتنزيله منزلة
الاختياري اما لاستقلال الذات فيه واما باعتبار كونها مبادي
افعال اختيارية فهو ليس بحمد حقيقة واستعمال الحمد فيه مجاز او ان
المحمود عليه ليس بمحمود عليه حقيقة بل جعل محمودا عليه تجوزا والمحمود عليه
حقيقة امر آخر قوله لوليه في الصحاح الولي ضد العدو وكل من
ولي امرا فهو وليه هذا وكلا المعنيين ههنا محتمل اما على الاول فالمعنى
ان كل حمد لمحب كل حمد وهو الله تعالى لانه يحب كل حمد لرجوعه اليه واما
غيره فلا يحب الا حمده او حمد من يحبه واما على الثاني فالمعنى ان كل حمد
لمن ولي امر كل حمد من خلق يحمد عليه وبه وخلق استعداد الحمد و
اسبابه في الحامد وجزاء الحمد بما يليق به والحمد يصح ان يكون مبنيا للفاعل
اي كل حمد متعلق بوليه وان يكون مبنيا للمفعول اي كل محمودية
قائمة به تعالى ومن الله فضل من ترك جانب التفات لرعاية ما هو الاصح
نظرا الى المعنى فجعل الحمد مستعملا في كلا معنييه بارتكاب تكلف ارادة
كل ما يطلق عليه لفظ الحمد فيكون التفات مفيدا الثبوت كل معنى الحمد لله
تعالى دون غيره فيتم في الحمد درجة الكمال ولك ان تجعل الحمد المبني للفاعل
ثابتا لله تعالى دون غيره بمعنى انه قائم به تعالى دون غيره وتريد بالحمد بقرينة
المقام حمده تعالى فيكون المعنى الحامدية لله تعالى مختصة به لا يتأتى من غيره
تعالى فيكون حمد الله تعالى باظهار العجز عن الحمد كما قال لا احصي ثناء عليك
انت كما اثنيت على نفسك ولا يخفى ان هذا الحمد اعلى واجل افراد الحمد
ولهذا اختاره نبينا صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج حين لا اتي ربه ولا
يخفى ان في جمع الولي والنبي ثم في تقديم الولي على النبي حيث اشبه به

اشارة دقيقة الى المأثور المشهور من ان الولاية افضل من النبوة

قوله والصلوة على نبيه النبي انسان بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ الاحكام والرسول اخص منه وهو انسان كذلك يكون معه كتاب وشريعة والاصل في الاضافة العهد وقد يكون للجنس والاستغراق فيكون المعنى والصلوة على كل نبي لكن توجه اختياره على الرسول اما بحسب اللفظ فرعاية للتسجيع واما بحسب المعنى فعلى الظاهر وعلى الاول فللدلالة على انه صلى الله عليه وسلم يستحق الصلوة بمرتبة النبوة ويعلم منه استحقاقه بمرتبة الرسالة بطريق الاولى قوله وعلى آله واصحابه المتأدبين بآدابه اللازم اهل السنة ادخال علي على الآل ردا على الشيعة فانهم منعوا ذكر علي بين النبي وآله ويقولون في ذلك حديث في الصحاح آل الرجل اهله وعياله وآله ايضا اتباعه هذا ولو حمل على الآل بكونه ذكرا للاصحاب تخصيصا بعد التعميم وللفقهاء اقوال في تعيين آل الرسول والمعتمد للشيعة في الصحاح الادب النفس وادب الدرس ولا يخفى ان آله واصحابه يتأدبون بآداب نفسه وآداب درسه وهو تبليغ الكتاب والاحكام وفي ذكر الادب براعة الاستهلال لانه النحو من قسم الادب قوله فهذه اي هذه الامور الحاضرة في العقل استحضر المعاني التي سيذكرها في كتابه على وجه الاجمال واورد اسم الاشارة لبيانها واسماء الاشارة ربما تستعمل في الامور المعقولة وان كان وضعها للامور المبصرة الحاضرة في مرئي المخاطب لكن لابد من نكتة وانكتة ههنا ان الاشارة الى اتقان هذه المعاني حتى صارت لكمال علمه بها كانها مبصرة عنده ويقدر على الاشارة اليها واما الاشارة الى كمال فطانة الطالب كانه بلغ مبلغا صارت المعاني معه كالمبصرات عنده واستحق ان يشار له الى المعقول بالاشارة الحسية وفي ذلك مبالغة

في حث الطالب على تحصيل المعاني قوله فوائد جمع فائدة وهو ما استفيدت من علم او مال وجاء فاد له المال يفيد اي ثبت له المال فلا كان تزيد الفوائد الثوابت يعني هذه امور ثابتة بعيدة عن البطلان قوله وافية اي كثيرة تامة يقال وفى الشيء وفيا على فعول اي كثر وتم فقوله بحل متعلق بوافية على تضمين معنى التعلق وذلك ان تجعل الوافية من وفى بعهده اي لم يغدر فقوله بحل متعلق بالوافية لكن الاول ابلغ واتم معنى والفوائد اسم الكتاب في المعاني والوافية اسم للمتوسط والمشارق كتاب في الحديث وفي درج اسماء الكتب بلا شائبة تكلف مزيد تحسين الكلام البليغ قوله بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب ههنا ابحاث الاول ان قوله للعلامة يستدعي بحسب المعنى ان يكون في تقدير كائنة للعلامة صفة لكافية ويستدعي بحسب اللفظ ان يكون في تقدير كائنة للعلامة حالا منها واكثر ما يذهب اليه المحققون في مثله رعاية جانب المعنى لانه اهم وان راعيت ههنا جانب اللفظ يتجه ان يقال لابد ان يكون عن الفاعل او المفعول والكافية مضاف اليه للمشكلات التي هي مفعول للحل بحسب المعنى وليس بفاعل ولا مفعول والجواب عنه انه يصح ايراد اللام على ما اضيف اليه الفاعل او المفعول اذا صح حذف المضاف والاكتفاء بالمضاف اليه ومنه قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا فانه يصح اتبع ابراهيم حنيفا وما نحن فيه من هذا القبيل فانه يصح ان يقال هذه فوائد وافية بحل الكافية الثاني ان الظاهر ان يقول للعلامة المشتهرة فان الكاف والى الضمير المؤنث التفاتي يوجب تأنيث المسند الا انه اعتبر جانب المعنى لانه اريد بالعلامة مذكر ولك الاختيار في رعاية التذكير والتأنيث اذا كان اللفظ مؤنثا والمعنى مذكرا او بالعكس الثالث ان في وصف ابن الحاجب بالعلامة

قوله الشيخ هو صاحب التوارشتاوعلى وكلا المفسرين محتمل
كما صرح بجزرتي في اسناد الرجال انه مات وهو ابن ستة وتسعين
سنة ومن لم يتنبه على ذلك زعم انه المراد هو الذي بناء
على اخ الشيخ فتنبه كمال پاشازاده

نظر الان هذا اللفظ انى يناسب فيما بين العلماء لمن جمع جميع اقسام
العلوم كما هو حقه من العقلية والنقلية وليس ابن الحاجب الا من
العلماء في العلوم النقلية ولذا اختص من بين العلماء قطب الملة
والدين الشيرازي بالعلامة حيث سبق العلماء وكلهم في جميع اقسام
العلوم اما من علم الا وهو فيه او حدي ما او من مقصد ما وهو فيه
للمعنى وكانه مبنى اطلاق العلامة على عدم الاعتداد بالعلوم الفلسفية
الرابع اختار من بين اوصافه الكثيرة اغناء له عن الوصف بافضل
تفصيلا لكثيرة واعتذارا عن اعراضه عن الاطراء في المدة الى
انه جمع المشرق والمغرب للقلة لم يرد بها حقيقتها حتى يحتاج تعددها
الذي يستدعيه صيغة الجمع بل اراد البلاد المشرقي والمغربي فصح
جمعها بلا مرية قوله الشيخ ابن الحاجب في القاموس الشيخ والشيخوخ
من استبانت فيه السن او من خمسين او اصهر وخمسين الى آخر عمره
او الى الثمانين وقد يطلق الشيخ على من لم يبلغ هذا السن للتبجيل
ومنه يقال شيخت الرجل على ما في الصحاح اى وصفته بالشيخ
للتبجيل وهو المراد ههنا او المشهور انه الشيخ ابن الحاجب قتل
شابا قوله تغمده الله بغفرانه في الصحاح تغمده الله برحمته عمه بها
هذا والكلمة مأخوذة من غمدت السيف جعلته في غلافه والغمد غلاف
السيف ففي الجملة استعارة تشبيه الشيخ بالسيف في حدة الطبع وقطع
المشكلات قوله واسكنه بحبوحة جنانه اى وسط جنانه بكسر الجيم
جمع جنة وبالفتح القلب والجنة الحديقة ذات الشجرة والنخل قوله
نظمها يقال نظمت اللؤلؤ اي جمعته في السلك والسلك بالخيط و
التقدير جعل الشيء في قراره ويحمل على الاقرار ويحمل على الكمال بلغ في
مدح الكتاب واستمطار السحاب ما دام فيه الحز والاخدود سلك والتحرير

التقويم وفي اضافة استمطر الى التحرير اشارة الى انه تحريره لا يفارق
الفوائد التي كالتوالي قوله للولد العزيز العزة عند اهل الزكاء والفضل
بالزكاء والفضل فوصفه بالعزة في قوة وصفه بالزكاء والفضل
قوله اللطيف هو كالتأسف للحزن وجمع الالفاظ المترادفة
في الخطب مستفيض لا وضمه له عند البلغاء قوله وسميتها بالفوائد
الضيائية فان قلت قد تقرر في محله ان النسبة الى ابن الزبير زبيري
فكيف جعل النسبة الى ضياء الدين ضيائية قلت مبنى النسبة في
التركيب الاضافي للجزء الثاني ان كان مقصودا في التركيب الاضافي
وان لم يكن مقصودا فيه فالنسبة الى الجزء الاول والمقصود في ضياء
الدين الجزء الاول ليجعل الشخص ضيائيا للدين والمقصود في ابن الزبير
زبيري ليرتفع قدر الشخص بالنسبة الى الزبير بخلاف عبد مناف فان
المقصود اظهار كماله في العبودية حتى خص من بين عباده المضاف اليه
باسم العبد كانه العبد فانه قلت لم ينسبه الى اسمه مع ان النسبة
اليه غالبة من التكلف الحذف قلت لانه المنسوب اليه اشتهر
باللقب وكان في اللقب ما يمدحه ويجعله حقيقا بان يجعل علة غائية
للتأليف وكان فيه نسبة الى الضياء وبحسب اصل المعنى فيشعر بانه
يضيئ القلوب ويزيل عنها ظلمة الريوب قوله لانه لهذا الحج و
ان التأليف الاولى ترك الجمع لانه لا فائدة فيه الا اخراج الفقير عن المساواة
قوله كالعلة الغائية العلة الغائية ما تقدم في التصور وتأخر
في الوجود وضياء الدين يوسف متقدم في التصور لكن لم يتأخر
في الوجود والعلة الغائية تعلقه هذا الشرح ولو قال لان تعلق العلة
الغائية لعق واتضح وكفى في النسبة قوله وسائر مشتق من السؤر
بمعنى بقية ما اكل ومعناه الباقي في الكشاف ان العربي يقول للسابر

بمعنى الباقي واستعماله في كلام المصنفين بمعنى الجميع غير ثبت وقد
استعمله الكشاف في هذا المقام بمعنى الجميع فحق القول بانه ممن
عاب عيب فالتساير ههنا بمعنى الجميع النفع للمدعو لانه يتكرر الدعاء
في حقه **قوله** من اصحاب التحصيل تقييد للمبتدى لانه ربما يكون
من اصحاب الصنايع **قوله** وما توفيقي الا بالله التوفيق جعل
الاسباب متوافقة للمسببات وقيل لابد من تقييد التعريف بالخير
التوفيق بالخير اذ لا يستعمل التوفيق في جميع اسباب الشر وبالجملة
ان الفاعل للتوفيق هو الله تعالى وانه استقبح اهل اللسان نسبة
الفعل الى الفاعل بالتبع لانه يدخل الآلة فلا يحسن ضربي بزيد والضارب
زيد وانما يقال ضربي من زيد فالعربي وما توفيقي الا من الله و
توجيهه على ما يستفاد من الكشاف في تفسير سورة هود انه بتقدير
مضاف حيث قال اي وما كوني موفقا الا بمعونته وتوفيقه **قوله**
وهو حسبي ونعم الوكيل فيه بحث تجده في حواشي المطول **قوله**
بتخييل ان كتابه يعني تخييل نفسه نقصانا كتابه بهذا الترك والمخيل
ما يفيد في النفس قبضا او بسطا وبنا والشعر عليه ولهذا يسمى
الاقيسة المركبة من القضايا المخيلة شعرية والمخيل كما يكون قوليا
وهو المشهور فيما بين ارباب الصناعة يكون فعليا بان يفعل فعل
يؤثر مشاهدة تاثير القول كما مر فيه وهضم النفس ممن اتى بما
يكاد ان يوقعه في الاعجاب كتصنيف مثل هذا الكتاب من اهم
المهمات ويعلم منه ترك كتابة الصلوة ايضا **قوله** ولا يلزم من
ذلك عدم الابتداء به مطلقا اعلم ان اصل هذا الوجه لترك الحمد للمحشي
المدقق الفاضل المحشي لكنه اورده على وجه يتوجه عليه اعتراض قوي
فالشارح حفظا من كلامه ما يكمل اصلاحه وحذف منه ما ظن انه لا يكون

قوله لم يصدر رسالته هذه بالبسملة هضما لنفسه جواب سؤال مقدر وهو ان يقال كان ينبغي ان يصدر بعد التسمية بالبسملة اقتداء
بالسلف وعملا بقوله عم كل امر ذي بال لم يبدء فيه بالحمد فهو اقطع فاجاب بانه لم يصدر به هضما لنفسه بتخييل ان كتابه هذا
من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف حتى يصدر به على سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء مطلقا حتى يلزم ترك العمل
بالحديث بجواز ابتدائي بالحمد من غير ان يجعله جزءا من الكتاب ثم شيوع المقصود ويمكن ان يجاب بوجه آخر وهو انا لا نسلم ان
هضما لنفسه بتخييل انه كتابه من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف حتى يصدر به على سننها ولا يلزم من كونه كذلك عدم الابتداء
امر فيه بال لاشتغاله على مباحث نفيسة لم
يستفتها كتب السلف فاراد التنبيه
المشتملة على الحمد ولم يبدأ بالحمد استقلالا كما
بدأ السلف به **وجيه الدين**

قوله وما توفيقي الا بالله التوفيق جعل
الاسباب موافقة للمطلوب
عبد الغفور

قوله وما توفيقي الا بالله اما قال ذلك اقتداء بالكتاب العزيز واتباعا لترغيب عم وما ذكره الله الخ
للاستعانة واما الآلات والوسائل غير مقصودة
لذاتها فهي باب الوسائل قد تذكر وتحذف كما لا يخفى
وسائل الله تعالى جميع انواعها مقصودة في حد ذاتها
وفي ذاتها الا انها بالنسبة الى ما هو المقصود الاصلي
غير مقصودة هو منه فرق بين الوسائل
وذكرنا هو المقصد الاصلي
والطلبات الكل
وجيه الدين

وهو حسبي الواو للحال وحسب بمعنى الحسب يقال انك تقول هذا رجل حسبك
بوصف النكرة لان اضافته لكونه بمعنى الحسب غير حقيقية كذا في الكشاف فجاز
احسب البيتي اذا كفاه وفي الصحاح حسبك درهم كفاك حسب **ونعم الوكيل**
عطف انشائي على جملة وهو حسبي والمخصوص محذوف كما في قوله تعالى نعم العبد فيكون
من عطف جملة انشائية على اخبارية وانما على حسبي اذا وهو نعم الوكيل
فالمخصوص هو الضمير المتقدم كما صرح به صاحب الصحاح وغيره في قولك زيد نعم الرجل
ثم عطف الجملة على المقول باعتبار تضمير القول دون الفعل كما في قوله ثم قال الاصباح
وجعل التبيل لكنا على رأي الكشاف في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار مقبول
يستقبح الجمع بين هذا العطف والاثنين لانا نختار انه لان معطوف على مجموع
جملة وهو حسبي كما تقدر في المعطوف مبتدأ بقرينة ذكره سابقا اي وهو نعم الوكيل
ومن قال على هو المشهور وسيأتيك انه ضعيف وهو مقول في شانه نعم الوكيل فتكون
جملة اسمية اخبارية متعلق خبرها جملة فعلية انشائية وان شئت قلت في صحة عطفها على
جملة اسمية اخبارية ان الانشائية وتخمينا نائبا معطوف على حسبي ولا حاجة الى تضمين
معنى يكفيني وبكفيني فان في جملة التي لها محل من الاعراب واقعة موقعة المفرد
ويكفي عطفها على المفردات وهكذا واما قوله لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء
على الاخبار فجوابه ان ذلك جائز في جملة التي لها محل من الاعراب نص عليه العلامة في
سورة نوح وذلك حجة قاطعة على جوازه قوله ثم حسبنا الله ونعم الوكيل وليس
هذا الجواز محققا بكمال الحكمة بعد القول
على المقول

ولا يلزم من ذلك اه اعلم ان من دأب المصنفين ان يتبعوا في اول
كتبهم بكلام مشتمل على لفظ الحمد بعد ان يجعل التيمن بالتسمية يحصل
بجعلها ابتداء وهو اولى من الابتداء بها او نطقا من غير كتابة وان كان
الاشتغال بها حاصلا بها حصول التأهل للمتعلم ورغبة للمؤلف بسبب الدلالة
على كون المؤلف بحر انقطع وكل تام لم يشتمل بحديث الحمد له ظاهرا اعتذارا له
عنه بانه سلك طريقة العمل بحديث معنى وان لم ينطق به لفظا وهو كاف فيه

كتبه العبد

صلاته قال الفاضل العمدي لم يبدأ مصنف للنظم بتخيل ان كتابه هذا
من حيث انه كتاب ليس ككتب السلف حتى يكون على سننهم ولا ذا
بال حتى يكون بترك الحمد اقطع ولا يخفى انه يرد عليه انه لا يصح ترك
الاقتداء بالسلف وترك ما ورد به السنة لامثال هذه النكتة ودخل هذا
الا مثل ان يترك الصلوة والصوم مصنف بتخيل انه ليس في عداد
العقلاء المكلفين فاصح ان ترك الاقتداء بالسلف بجملة على
ترك كتابة الحمد وجعله جزءا من الكتاب ولما لم يكن لترك العمل بالسنة
وجه لم يقل به واعوض عنه ويمكن ان يقال ترك الحمد اقتصارا على ما تضمنه
التسمية من اظهار صفات الكمال الذي هو الحمد حقيقة لعموم الاختصار
الذي هو الملط في هذا التأليف قوله وبدأ بتعريف الكلمة والكلام
لانه يحث على حواشيها كان دأب المصنفين انه يذكر واقبل الشروع
في المقصود من النحو الكلمة والكلام لكونهما موضوع العلم وتعريف
النحو ليكون الطالب على بصيرة في طلبه ويكون بحيث يتميز فهذا التعريف
عنده وما يرد عليه من مسائل الفن فيطلبه وما يرد عليه مما ليس من
مسائله فيعرض عنه ولا يبعد عن مطلوبه بالاشتغال به وانه يذكروا
الغرض من تحصيل النحو ليزداد رغبة الطالب في تحصيله ولا يستقر عنه
بما يعرضه من مشقة التحصيل والمص ذكر الكلمة والكلام لانه لابد
منها ليمكن الشروع في الفن واعوض عن الآخرين لانه كتابة للصبي
الذي لا يكون تحصيله الا قريبا فلا ينفعه في التحصيل البصيرة ولا مما
يوجب الرغبة بل غاية امره ان يقدره المعلم على حفظ ما في الكتاب
وهو لا يستدعي معرفة مفهوم العلم والغرض منه قوله فمتى لم
يعرف اه من التعريف او المعرفة وعلى التقديرين مبني البناء على وجوب
ان معرفتها على وجه يستدعيها معرفة الاحوال يتوقف على تصورها

قوله فمتى لم يعرف اه ان قلت بالتخفيف كانه المعنى فمتى لم يكونا معروفين معرفة تميز كيف يجب عن احوالها وهي لا تنضبط
لا يخفى ان يكونا معروفين اجمالا على ان البحث يكفي فيه ان يكونا معروفين يوم اذ وقد ذكر
التوجيه بل بني معلومة يوم اذ والبحث فيما عليه بناء الجهتين
الوجه الاول ان يقال اذا ثبت

قوله يكون افراده اجزاء من افراد الكلام اما كونه افراد الكلمة جزءا من افراد الكلام فظاهر لانه زيد مثلا جزء من زيد قائم واما كونه مفهوما جزءا من مفهومه فلانه الفراد اذا كان جزءا حقيقة ايضا جزءا اذ الفرد عبارة عن الحقيقة مع التشخص والخصوصية وان لم يتفهم الكلمة وليس جزءا من مفهوم الكلام لانه المراد بالكلمتين الواقعتين في تعريف الكلام اعني ما يتضمن كلمتين بالاسناد ما صدقا عليه لا مفهوما اذ لا يصدق على مثل زيد قائم انه يتضمن مفهوم كلمة وضع احدهما مفرد

فان تمت فام والا فلا **قوله** وقدم الكلمة ليكون افرادها هذه وجوه اربعة للتقديم توقف تحقق المفهوم على تحقق المفهوم وتوقف تحقق معرفة المفهوم على معرفة المفهوم وتوقف تحقق الفرد على تحقق الفرد وتوقف تحقق معرفة الفرد على معرفة الفرد فتدبر **قوله** قيل هي والكلام مشتقان من الكلم المشتق من كلم بالتشديد اي اثر في الشيء في اللفظ والمعنى والمشهور في المناسبة المعكوسة ان يدخل معنى المشتق منه في المشتق ويعلم من هذا الكلام انه يكفي في الاشتقاق ان يكون معنى المشتق منه لازما لمعنى المشتق وقد استقصينا في تحقيقه في شرح الرسالة العضدية **قوله** وهو الجرح بفتح الجيم مصدر جرحه واما الجرح بالضم فهو اسم **قوله** لتأثير معانيها في النفوس كالجرح ان اكتفي بمطلق التأثير في التشبيه بالجرح يكون جاريا في الالفاظ باعتبار تأثيراتها الحسنة والسيئة لكن قوله وقد عزاه بيان على انه اراد التأثير باحداث الالم في تفسير البيضاوي في قوله تعالى فتلقى آدم من ربه كلمات اصل الكلمة الكلم وهو التأثير المدرك باحد الحاسين السمع والبصر كالكلام والجراحة **قوله** بعض الشراح قال الشارح الكازروني قائله امير المؤمنين علي ابن ابي طالب ولم يطلع فلك الشارح ولو بلغه لم يرض بانه يعبر عنه ببعض الشراح **قوله** ما وجه التأنيث ان يكون بمعنى اللغة والجارحة وهذه العبارة يحكيها **قوله** والكلم بكسر اللام هذا تحقيق للفظ الكلمة لا لفظ الكلم بادني مناسبة لهذا المقام لان معرفة معنى التاء في الكلمة انما هو بتحقيق الكلم او به يعرف ان التاء للفرق بين الجمع والواحد او للفرق بين الجنس والواحد **قوله** جنس لام جمع كتمر وتمرة الفرق بينه وبين التمر بانه لم يطلق الا على الشيء بخلاف التمر فانه من الاعمال

حيث عرض للكلم هذا التخصيص والتمر باق على وضعه **قوله** والكلم الطيب يأول بعض الكلم هذا التأويل بعيد عن مظان الاستعمال جدا او ليس من دأب اللغة ان يقال في مقام ايراد الحكم على الكلم الطيب بعض الكلم الطيب فيقيد البعض بالطيب ويكون ادخال البعض لانه الطيب من الكلم بعض الكلم فكانه لهذا رجح القول الاول ويمكن رد شاهد الجنس من غير حاجة الى التأويل سيتمثل هذا التأويل بانه يقال قد صرح علماء التفسير والاصول والنحو بان لام التعريف يبطل معنى الجمع فلما بطل هنا معنى الجمعية لم يؤنث لغة وكيف لا يكون معنى الجمعية هنا متروكة ولو كانت باقية لزم انه لا يصعد الكلمة الطيبة الواحدة ما لم تصر جماعة من الكلم **قوله** واللام فيها للجنس لام التعريف معناه الاشارة الى ما يعرفه المخاطب فاما انه يشار بها الى مفهوم اللفظ اذا دخلت هي عليه فهي لام الجنس فاما ان يقصد الى الجنس باعتبار نفسه كما في الانسان حيوان ناطق فهي لام الحقيقة من حيث هي هي واما ان يقصد اليه باعتبار فرد ما فهي لام العهد الذهني كما في ادخل السوق واما ان يقصد اليه باعتبار كل فرد له فهي لام الاستغراق كما في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات الآية واما انه يشار بها الى قسم من مفهوم اللفظ معهود بينك وبين مخاطبك لسبق فهمه اليه عند سماع اللفظ فهي لام العهد الخارجي نحو ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ثم الجنس لا محالة تكثر كثرة وبهذا الاعتبار يتوهم التنافي في لفظ الكلمة بين اللام والتاء والتي للوحدة فاشار الى دفعه بقوله ولا منافاة بينهما اي بين اللام والتاء او بين الجنس والوحدة ولا يخفى ان

قوله ولا منافاة بينها لجواز التئام الجنس بالوحدة قيل حاصل الجواب ان الوحدة تشمل انواع الوحدة الجنسية كالحيوانية والوحدة النوعية كالانسانية والوحدة الفردية والشخصية كزيد والمراد بالوحدة ههنا الوحدة الجنسية لا غير حتى لا يكون بينها منافاة انتهى وفيه نظر لان الوحدة المستفادة من التاء والوحدة الفردية وهذا مما لا يرتاب فيه اصلا وكما اجاب القلوب ما قال محمد بن السيد الشريف في شرح الرشاد المسمى بالارشاد ان التاء مشتركة بين الوحدة والكلية وخواصها بالبيان والاشعار انه هذا الجنس من قبيل ما يقبل الانقسام الى الافراد لا من قبيل ما لا يقبل الانقسام

قوله لانه يكفي للنقل التعلق فيصح نقل اسم صفة المتكلم الى التلفظ والاول وان كان اوجب لانه صفة التلفظ لكن الثاني اوجب لانه يخص التلفظ وكان التلفظ في عرف اللغة ما يتلفظ به قليلا كان او كثيرا قالا ولي ان يجعل العرف اصلا لهذا الاصطلاح ويمكن ان يقال المعنى الشعوري اعم من المعنى العرفي في اللغة لشموله ما يتلفظ به حكما ولم يعهد فيما بين ارباب الاصطلاح النقل من المعنى الاخص الى ما هو اعم وانما العادة هو العكس فلذا جعل اصل الاصطلاح ما هو بمعنى الرمي قوله ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ انما اعتبر جعله بمعنى الملفوظ ليكون من قبيل نقل العام الى الخاص لانه مناسبة الى الخاص اشد من المناسبة المعتبرة حين النقل ابتداء فان قلت في جعله التلفظ بمعنى الملفوظ قد ارتكب ما ارتكب في نقل التلفظ ابتداء الى ما يتلفظ به الانسان قلت فرق بين جعل التلفظ بمعنى الملفوظ وبين جعله بمعنى ما يتلفظ فان الاول نقل للمصدر المطلق الى مفعوله مطلقا والثاني نقل للمصدر المطلق الى قسم من اقسام مفعوله ومناسبة الاول اتم مما لا يخفى ويتقدح هناك وجه آخر وهو ان يجعل التلفظ بمعنى رمي التلفظ من الفم ابتداء فيكون من قبيل نقل العام الى الخاص ثم يجعل لما يتلفظ به فيكون نقلا لاسم المتعلق الخاص الى المتعلق الخاص قوله مهملا كان او موضوعا المشهور في كلام النحاة مهملا كان او مستعملا وانما عدل عنه لان المهمل لم يوضع وهو مقابل الموضوع لا المستعمل وكانهم تصوروا بالمستعمل ما يمكن استعماله وبالمهمل ما لم يمكن استعماله وبعد ما ذكره اولى لان المتبادر من المستعمل المستعمل بالفعل قوله والتلفظ

ايضا اخص مما يستتبعه اللفظ تدبر وليكون المفرد محتملا لاحتمالين
(وهو وضعت)
فيذهب نفس السامع كل مذهب ممكن قوله الوضع تخصيص شيء
بشيء الاولى تعيين شيء لشيء ليظهر تعلق المعنى بقوله وضع وتلا
بتجه انه ان اريد بتخصيص شيء بشيء جعل المعنى مخصوصا بالموضع
يخرج وضع اللفظ المرادف وان اريد جعل اللفظ مخصوصا بالمعنى
يخرج وضع المشترك قوله بحيث مني اطلق كما في الالفاظ او احس
كما في الدوال الاربع والمراد باحس ابصر ليحسن مقابلته مع اطلق
لا علم يقال احسسته اذا ابصرته او علمته على ما في القاموس والاولى
مني سمع ليزيد حسن مقابلته مع احس اذ السماع كالاحساس
من فعل المستفيد بخلاف الاطلاق فانه فعل المفيد الا انه اذا اراد ان
ينصرف الاطلاق الى معناه العرفي وليس في السماع عرف فاعرفه
قوله بل اذا اطلق مع ضم ضميمة الاولى بل متى اطلق مع ضميمة
قوله واجيب بان المراد مني اطلق اطلاقا صحيحا وكذا لم يكتف
بحس وكذا الحال في الوجه الآتي قوله ولا يبعد انه يقال نعم ويمكن ان
يقال لم يعتبر المجيب الاول قيدا زائدا بل اكتفى باشتهار من الاطلاق
كما اكتفيت به ويرد على الوجهين تعيين المجاز للمعنى المجازي لانه
متى اطلق الاطلاق صحيحا او اطلقه ارباب اللسان اي اللغة في
محاورتهم يفهم منه المعنى المجازي لانه شيء من هذين الاطلاقين
لا يكون بدون القرينة مع ان تعيين المجاز ليس من افراد الوضع
بهذا المعنى الذي هو المعنى الاخص للوضع لانه كان من افراد الوضع
بالمعنى الاعم وهو تعيين اللفظ للمعنى مطلقا سواء كان بنفسه او معتبرا
مع قرينة والصواب انه يقال المراد بفهم المعنى عند اطلاق الموضع
او احساسه اعم من الفهم اجمالا او تفصيلا وعند سماع الحرف يفهم

قفل المحشي عصام وليكون المفرد محتملا لاحتمالين بل للاحتمالات الثلث في الاعراب
والمعنى ايضا فيذهب نفسات مع كل مذهب ممكن امكن ان يجعل مجرورا صفة للمعنى
ومرفوعا صفة للفظ ومنصوبا حال محرم اقدس

الى بيان التجريد لانه مما يعرفه كل ناظر فاضل او قاصر بل قصد اليه
يتوصل به الى امر بديع تفرد به اجماع الناظرين على خلافه وهو جعل
المعنى قيدا مخرجا لا بيانا للواقع والتجريد عن الشيء الاول لا مدخل له
فيه فان قلت اي فائدة في تجريد الوضع عن المعنى واستعماله في
جزء معناه مجازا وذكر المعنى مع انه لا يناسب مقام التعريف و
منصب الاختصار قلت وعا اليه الاحتياج الى تقييد المعنى بالافراد
الآتية بهذا القيد كون المفرد قيدا للمعنى **قوله** فخرج به المهملات
والالفاظ الدالة بالطبع الدال ان دل لعلاقة لازمة لنفس
الدال فالدلالة عقلية كدلالة لفظ ديز على وجود اللافظ فان
العقل يحكم بكونه والا بملاحظة حال اللفظ في نفسه والا فان كان
العلاقة كون الطبيعة مقتضية لاحداث الدال عند وجود المعنى
فطبيعية كدلالة اح اح على وجع الصدر فان نفس اللفظ وتحقيق
حاله لا يقتضي ذلك بل ملاحظة حال الطبيعة وانها مقتضية لاحداث
اللفظ حال حدوث المعنى والا فان كان الدلالة لاصطلاح طائفة
على كون الدال علامة للمعنى فالدلالة وضعية فان قلت لم لم
يذكر الالفاظ الدالة بالعقل ايضا قلت لان الدلالة بالعقل ليست
الا المهملات والدوال بالطبع والدوال بالوضع والدلالة لا تخرج
بقيد الوضع بقي انه لا حاجة الى ذكر الالفاظ الدالة بالطبع لانها
داخلة في المهملات الا ان يقال صرح بها لمزيد الاهتمام ببيان ان
خروجها لانه قيد بمزيد التباس بالكلية لا للعجز والمراد بقوله خرج
المهملات المهملة الكلية بقرينة قوله وبقيت حروف التهجي والا ان
حروف التهجي ايضا مهملات والتهجي تقطيع اللفظ بحروفها فحروف
التهجي حروف تقطع اللفظ بها اي حروف ركب منها اللفظ بقي انه

معناه اجمالا والدلالة على معنى في نفسه عبارة عن الدلالة على المعنى
الذي يفهم من سماع اللفظ تفصيلا من غير ضميمة فلا اشكال اصلا
ولنا تأول آخر بجدده في الحواشي ان اوتيت الى شرح الرسالة الوضعية
وكنت من الرجال اغضضنا عنه في هذا المقام لانه على وفق ذائقة
الاطفال ومن الله المنح وعليه التكلان وعنه نسأل معرفة حقيقة
الحال وصدق المقال **قوله** المعنى ما يقصد بشيء اي اصطلاحا وقد
يكتفى فيه بصحة القصد **قوله** فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد
اي لغة ويرد عليه ان مكان الحدث يبان مفعوله فليس ما يقصد باللفظ
مقصدا بحيث يصح اطلاقه عليه والجواب عنه ان بين المفعول
والظرف مناسبة تصحح ان ينقل اسم احدهما الى الآخر فظهر بهذا انه لا وجه
للاقتصار على اسم المكان بل يصح ان يكون اسم زمان فاحفظه **قوله**
او مصدر ميمي بمعنى المفعول اي لغة واما اصطلاحا فهو اخص من المصدر
الميمي بمعنى المفعول لان المصدر المذكور بمعنى المقصود سواء قصد
بشيء اولا والمصطلح هو المقصود بالشيء فنقل المعنى اليه نقل للاسم
العام الى الخاص وذلك انه يجعل منقولا الى المعنى الاصطلاحي ابتداء من
غير جعله بالمعنى المفعول كما سمعت في اللفظ فالفرق بين اللفظ والمعنى
مما لا يدعو اليه معنى **قوله** او مخفف معنى اسم مفعول خفف بحذف
احد اليائين وتبديل الكسرة بالفتحة التي هي اخف وقلب الياء
الاخرى الفا وهذا اقرب الوجوه معنى بعد ملاحظة مع انه لا يوجد له
نظير في كلام العرب **قوله** ولما كان المعنى مأخوذا في الوضع فان
قلت كما ان المعنى مأخوذ في الوضع كذلك الدال مأخوذ فيه وهو السر
الاول فلابد من تجريد الوضع عنه ايضا ليصح اسناد الوضع الى الضمير
اللفظ فلا وجه لاقتصاره على بيان التجريد عن المعنى قلت لم يقصد

اذا جوز الوضع عن المعنى لا يخرج به مثل جسيق وديز فانه عين للتلفظ

قوله وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فيه نظر لان كثيرا من حروف الهجاء وضع لمعنى كهمزة الاستفهام ولام الجر وجواب القسم والعاطفة من حروف الهجاء الى غير ذلك ولا يخرج بقوله لمعنى فلا يصح الحكم بخروج جميع حروف الهجاء بهذا السند الا ان يقال قوله الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى لتقييد حروف الهجاء وليست صفة مساوية لحروف الهجاء فلم يحكم الا باخراج قوله لمعنى بعض حروف الهجاء لا يقال حروف الهجاء من حيث انها حروف الهجاء لم يوضع لمعنى فينبغي ان يخرج من التعريف كلها لا بعضها لانا نقول نعم لكنه لا يخرج الموضوعة لمعنى منها بقوله لمعنى كما لا يخرج الدوال بالعقل من الالفاظ الموضوعة لمعنى من حيث انها دوال بالعقل لقيد وضع بل خرج جميع تلك الامور باعتبار قيد الحيثية في التعريف قوله فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر الاولى قد وضع بعض الكلمات بازاء بعض آخر ليتضح فساد التعريف لعدم صدقه عليه قوله فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى اعلم انه لو قال المص وضع لمفرد كان التعريف اخصر وسلم انه اورد المعنى لفائدة يستعرفه فان قلت بعد تعريف المعنى بما يقصد بشيء كبعض صح هذا السؤال قلت لما تقرر عند السائل مقدمة وهمية هي ان المعنى لا يكون لفظا لكثرة استعمال اللفظ في مقابلة المعنى خص كلمة ما في تعريف المعنى باسوي اللفظ وتخصيص كلمة ما في التعريفات سنة مؤكدة قوله قوله فان المعنى اما يتعلق به القصد فيه انه ان اراد ان مفهوم المعنى مفعول ما يتعلق به القصد بعينه فظاهر البطلان لان المعنى

وردت فان قلت قد وضع بعض الالفاظ فيه اعراض عن عموم نفي المعنى

اورد هذا السؤال بالفاء اذ انما يأتي السؤال ناشئ ما سبق واشارة الى انه جواب شرط محذوف تقديره واذا كان لا كلية نقض وضع المعنى فان قلت ان هذا التعريف غير جامع لانه قد وضع بعض الالفاظ الخ فتدبر

ما يقصد بشيء وهو اخص مما يتعلق به القصد وان اراد صدق ما يتعلق به القصد على المعنى صدق الاعم على الاخص لا يلزم من كونه اعم من التقاط كون المعنى اعم الا يرى ان الحيوان صادق على الانسان ولا يلزم من كونه اعم من الفرس كون الانسان اعم منه ويمكن ان يقال اراد الاول واللام في القصد للعهد الخارجي فيؤول الى القصد بشيء نعم لو قال ما يقصد بشيء لكان اوضح واخصر قوله وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره لا يخفى ان هذه القضية طبيعية والطبيعية لا تنتج في كبرى الشكل الاول الا ان يقال نفي انتاج الطبيعية في كبرى الشكل الاول نفي كلية الانتاج اذ المعتبر عند الميزانيين الامور الكلية والانتاج في هذا المقام بيّن كما في قولنا الانسان حيوان ناطق و الحيوان الناطق كاتب قوله بعض الكلمات المفردة لا فائدة في الوصف قوله فكيف يكون موضوعا للمفرد ولم يقل لمعنى مفرد لئلا يتوهم ان الاشتباه باعتبار قيد المعنى ويتضح انه باعتبار قيد المفرد ولا يخفى ان هذا السؤال انما يتجه على تقدير كون المفرد صفة للمعنى ولو كان صفة للفظ لم يتجه قوله قلت هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة الخ قيل انها معان مفردة والفاظ مركبة فتقول ادراج المعنى في تعريف الكلمة للتنبيه على انه ينبغي ان يكون معنى الكلمة من حيث انه معنى مفردا وان كان لا من حيث انه معنى مركبا فاحفظ الفائدة الموعودة قوله وقد اجيب عن الاشكال بانه ليس ههنا اني في ما بين الالفاظ المستعملة في مقام الحكم على التقاط وقيل في مقام نقض تعريف الكلمة قوله ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بما يذهب على احد ان الجواب عن الاشكال بالمنع اي المنع وجودا في نقض التعريف في لغة العرب في شيء

من الاشكال لان ذكر المنع في صورة الدعوى مبالغة في وروده
مقابلته بالنقض خارجة عن قانون المناظرة وانما اللايق اثبات
المقدمة الممنوعة بامثال الصغرى الراجعة الا ان يقال المراد بهذا
الحكم الحكم بان كل ما يستعمل في مقام افادة اللفظ موضوع لمفهوم
كلي وكرر سند المنع ان يكون ههنا لفظ موضوع للفظ فانه قلت
يكفي لسند المنع احتمال ان يكون موضوعا لمفهوم كلي ولا يجب جزم
به فلو حمل الحكم الكلي على الاحتمال لم يتوجه النقض قلت ظاهر الكلام
الحكم الجازم دون مجرد الاحتمال فجر على الظاهر واورد النقض عليه
فلو صرف عن الظاهر بصير ما ذكره للنقض مشبها للمقدمة الممنوعة
فصرف الكلام عن الظاهر لا يدفع مادة الشبهة فلا ينفع نفعا
معتدا به والمراد بامثال الضمير الاسم الموصول الذي اريد به لفظ
مفردا او مركب كالذي قلت فيما اذا قلت زيدا او زيد قائم واسماء
حروف التهجي واسماء السور والكتب وليس اسم الاشارة المشار به
الى لفظا مفردا او مركبا من هذا القبيل لان وضع اسم الاشارة
للمبصرات فاستعماله المجازي في كلمة او مركب لا يحقق مادة النقض
قوله فان الوضع فيها وان كان عاما وانما قال وانه كان عاما
اشارة الى ما ليس الوضع فيه عاما فانه اولى بهذا الحكم مثل اسماء حروف
التهجي والسور والكتب قوله فليس هناك مفهوم كلي اي في مقام
وضع امثال الضمائر وقيل في مقام رجع الضمير الى اللفظ المخصوص
ولا يخفى انه لا يتم في مثل الضمير فافهم قوله هو الموضوع له في الحقيقة
قيد الموضوع له بقوله في الحقيقة لانه هناك مفهوم كلي يجعلونه
الموضوع له مجازا فيقولون ضمير الغايب موضوع لما تقدم ذكره
فيجعلون مفهوم ما تقدم ذكره موضوعا له مجازا والمراد انه وضع

قوله فان الوضع وان كان عاما فانه قد يكون خاصا
من المحققين واما على مذهب المتقدمين فالوضع والموضوع له كلاهما عام
فعلى هذا لا يلزم النقض حاشية جامي

مفرد اسم مفعول من افرد وهو اي قولهم مفرد اما مجرور لفظا على انه صفة لمعنى ومعناه اي معنى المفرد اي حين كونه صفة لمعنى ما
اي معنى مفرد لا يدل جزء لفظه على جزء اي جزء المعنى وذلك المعنى يقال له معنى مفرد كزيد فان لفظه ثلثة الزاء والياء والدال
ومعناه الحيوان الناطق مع الشخص وهو ايضا ثلثة ومعلوم ان التاء لا يدل على الحيوان والياء على الناطق
والدال على الشخص بل مجموع لفظ زيد يدل على مجموع قولهم الحيوان الناطق مع الشخص ويقال لهذا المعنى معنى
مفرد تحرم العدل

جزئيات هذا المفهوم قوله وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى لا يقال
الاولى الاقتصار على مفرد لما مر قوله ومعناه حال لا يدل جزء
لفظه على جزء معناه هذا يقتضي ان لا يكون الاداة صفة للمدلول بالدوال
الاربع والظاهر انه كذلك اذ لم يوجد بل لم يسمع وصف الدوال
الاربع ولا معانيها بالافراد والتركيب بل الافراد والتركيب
مخصوصان بالالفاظ الموضوعة اذ لم يوصف اللفظ الدال بالطبع
او العقل بشيء منهما فاطلاق التعريف مبني على الاهمال و
مبني عن الاختلال والتعريف الصحيح ما لا يدل جزء لفظه
الموضوع على جزء معناه قوله وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع
للمعنى المتصف بالافراد بناء على انه اذا علق فعل او ما يشبهه
بصفة يستفاد منه على ما هو حقيقة التركيب ان ما تعلق به
ذلك المعلق كان متصفا بمفهوم الصفة قبل تعلق هذا المعلق
وليس كذلك خلاف ذلك الا بضرب من التجوز وانما سمي
الافراد حقيقة ايهاما لضعف المفاد لا لضعف الدلالة فانه
كالاستفاضة بالمعنى الذي جاء بالمعنى الاول وقيل كني به عن
عن ضعف الدلالة لظهور ارادة التجوز بحسب المقام ولا يخفى
عليك ان مثل هذا الايهام لازم من تعليق الوضع بالمعنى
لانه يوجب ان يكون الوضع للمتصف بالمقصودية بشيء
مع ان المقصودية بعد الوضع بل بعد الاستعمال فيه فكانه
لم يتعرض له لانه بصدد تزييف جعل المفرد صفة للمعنى بوجه ما
يتأتى له ان يقطعه عن المعنى ويجعله صفة للفظ وليس بعيد
هذا التوجيه سيما اذا ثبت ما قال الشيخ ارضى ان الافراد صفة
المعنى عند النحاة وانما هو صفة اللفظ عند المنطقيين ولا مدخل

لتوجيه ما يتوجه على تعليق الوضع بالمعنى فى ذلك الغرض قوله كما يكتب فى مثل قتل قتيلا فى قوله عليه السلام من قتل قتيلا فله سلبه قوله ولا يتاح من بيان نكتة فى ايراد احد الوصفين جملة فعلية لان المتكلم به بليغ لا يظن به ان يخلو اختياره هنه الخصوصية من نكتة قوله وان مفردا لا يخفى لطف هذا البيان قوله وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد فيجوز باستعمال الماضى فى تقدم الوضع على الافراد بالرتبة ولا يخفى انه فى غاية البعد لا يكاد يستفاد من العبارة والاولى ان يقال ان الاصل فى العمل الفعل فلما كان لوصف الوضع معمول متعددا اختار فيه صيغة الفعل والاصل فى الصفة الافراد فاختار فيها لا معمول له الافراد وانما قدم الصفة الاولى لانه لو قدم الثانية لاوهمت تقدم الافراد على الوضع كما يوهمه جعله صفة للمعنى ولانه اراد ذكر المفرد على وجه يحتمل ان يكون صفة للمعنى وان يكون صفة للفظ ليذهب نفس الناظر فى تعريفه كل مذهب ممكن ولانه لو قدم لكان مغنيا عن ذكر الوضع لاستلزام الافراد الوضع من غير عكس ومن قال تقديم الوضع ايضا للتنبيه على تقدمه فقد قنع فى مقام الترؤة بما لا يقنع به الاعديم القدرة قوله او من المعنى ولم يتقدم عليه مع انه نكرة لانه لا يتقدم لحال على ذى الحال المجرور قوله وهذا القدر كاف لصحة الحالية لانه لا دخل للمعية الذاتية فى الحالية ولا يتفاوت بها الحال كما يوهم قوله وهذا القدر كاف لصحة الحالية قوله مثل الرجل عند قيل وكذا رجل لان التنوين كاللام كلمة فرجل كلمتان عندنا كلمة واحدة لشدة الامتزاج وهذه قوية

بلاغية لان الاعراب جرى على الرجل قبل التنوين فلا وجه لجعلها كلمة واحدة قوله واعرب باعراب واحد اقول الانسب ان يجعل واحد مضافا اليه للاعراب لا صفة وان يدعى انه ما يقابله من قوله مع انه معرب باعرابين فيكون المعنى انه اعرب بمجموع التلفظين باعراب لفظ واحد وبهذا اندفع ما يقال انه يستفاد من العبارة ان حق قائمة مثلا ان يعرب باعرابين الا انه لامتزاج اعرب باعراب واحد وليس كذلك او قد يقال ان تأنيث مبنى الاصل ويجاب بان المراد باعرب باعراب واحد كيف بكيفية واحدة مع ان كونها كلمتين يستدعى كونها بكيفيتين بكيفيتين قيل انه ما ذكره انما يظهر فى قائمة وبصريا وجلى وحمراء دون الرجل والمثنى والمجموع بالواو والنون فان المعرب فى الاول ليس الا الجزء الاخير وفى الاخيرين الجزء الاول فان علامتى التثنية والجمع فيهما اعراب بالحقيقة وفيه نظر لان المثنى والمجموع اعربا بجعل الحرف الاخير الصالح لان يجعل اعرابا اعرابا فيصح فيهما ان المجموع اعرب باعراب لفظ واحد واما الرجل وان صح ان يجعل المعرب فيه المعرف دون المجموع لكنه لا يخفى بعيدا وقائمة لشدة اتصالها لشدة الامتزاج لم يرضوا بحذف قاعدة شدة الامتزاج وليس هذا اول كسر وقع فى الزجاج حتى يكون فى ذائقة الناظر فيه الزجاج قوله ولا يخفى على الفطن العارف بالغوص فى القاموس ع ف فعلم وعرف بذنبه اقر به قوله فمثل عبدالله خرج عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة وجه ذلك بان اللفظة ما لا يصح ان يتكلم به مرتين باعتبار ما ويصح ان يتكلم بعبدالله مرتين باعتبار وضعه الاضافى وفيه ان ما ذكره العلامة المحقق التفتازانى فى شرح الشرح لمختصر الاصول للمص ان عبدالله اسم باتفاق النحاة

قوله وما اورده صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة المفردة الدالة على معنى بالتغيير من النسب الاربع عموم وخصوص مطلق لكل ما صدق عليه تعريف المفصل صدق عليه تعريف الحافية وكحقيقة انه كلما زادت القيود زادت الحدود وانتقصت الافراد فيكون تعريف المفصل خاصا وتعريف الحافية عاما والعام يوجد في ضمن الخاص قوله واعلم ان الوضع آه جواب عن سؤال مقدر وهو ان صاحب المفصل اخذ في تعريف الكلمة الدلالة وتركها ابن الحاجب مع ان الكل كتب مختصر من المفصل ابدا فما الفرق في المذهب ام اختصارية فاجاب الشارح بان الوضع يستلزم الدلالة بخلاف العكس

وكل اسم كلمة كذلك ولكن نظن ان اخراج عبد الله من تعريف المفصل فرية بلا مرية كيف وقد قال في المفصل بعد تعريف الكلمة بهذا المعرف وهي جنس تحته ثلثة انواع الاسم والفعل والحرف ثم قال ومن اصناف الاسم العلم وهو ما علق على شيء بعينه غير متناول ما اشبهه وينقسم الى مفرد ومركب ومنقول ومرتجل فالمفرد كخويز ومنجنيق والمركب اما جملة واما غير جملة اسما جعلا اسما واحدا كنحو معدي كرب وبعلبك او مضاف ومضاف اليه كعبد مناف وامرئ القيس والكنى ثم انه يخرج حينئذ من تعريف الكلمة بعلبك علما مع انه ينبغي ان يدخل في تعريف الكلمة لكونه معربا باعراب واحد على ان غرض التحرير ليس بيان حال آخر الكلمة مطلقا بل على وجه يتميز به ما هو حالها باعتبار حال ما هو حالها باعتبار الاصل وعلى وجه يتميز به ما هو حالها باعتبار كونها كلمة حقيقة عما هو حالها باعتبار كونها كلمة حكما وذلك يقتضي كون عبد الله داخلا في حد الكلمة ليتبين ان الاعراب فيها ليس باعتبار حال بل باعتبار الاصل وكون عمر خارجا عنه ليتبين ان اعرابه على ضرب من المسامحة واجرائه مجرى الكلمة قوله ولو لم يخرجه بتركه لكان اذب ولكان تقول المراد بالمفرد اعم من المفرد حقيقة او حكما قوله كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر فان كان منشأ تلك الحيثية جعل الشيء الاول بازاء الشيء الثاني فالدلالة وضعية وان كان كون الشيء الاول بحيث ينتقض الطبع عند عروض الشيء الثاني فطبيعية وان كان فعقلية قوله فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب فيه انه بعد جعل الوضع في التعريف بحيث يتناول حروف المعاني والعبارية عن الدلالة لا يصح ان ذكر الوضع يغني عن ذكر الدلالة الا ان يقال ليس ذكر الوضع في التعريف بمجرد قوله وضع بل بقوله وضع المعنى مع ان هذا المجموع يستلزم اعتبار حقيقة الوضع في التعريف قوله ومثل دلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار اختار لفظ مهملا للتمثيل وقيده بالسماع من وراء الجدار ليتمحض فهم اللفظ بسماع ديز ودلالة اللفظ لذلك المدلول العقلي فيظهر الدلالة العقلية كمال الظهور بخلاف ما لو كان للفظ معنى فيكون حينئذ للفظ دلالتان فلا يظهر ما قصد بالتمثيل كل ظهور ولو كان اللفظ مرئيا لم يظهر ايضا فهم المعنى للمشاهدة او لدلالة اللفظ قوله فبعد ذكر الدلالة لا بد فيه نظر لانه يجوز ان يذكر بعد ذكر الدلالة ما يستلزم الوضع فيستغني به عن ذكر الوضع كما في تعريف المفصل فان تقييد المعنى بالمفرد يستلزم الوضع لان الافراد فرعه فلا حاجة الى ذكر الوضع قوله كما في المفصل فيه لطافة لان تعريف المفصل مفصل هذا التعريف قوله اي منقسمة اشار الى ان هذا المجرد لم يقصد به بيان حكم الكلمة بل قصد به تكميل تعريف الكلمة بتصوير ما ثانيا بضم قيود اليها تحصل اقساما لها كما حققوا ان لا حكم في التقسيم وانه من تتمة التعريف ويظهر لك ضم القيود بملاحظة تفصيل الاقسام فان ما ذكره في قوة وهي كلمة دلت على معنى في نفسها ولم تقترن باحد الازمنة الثلثة وكلمة دلت واقترنت كذلك وكلمة لم تدل كذلك وليس تقسيم الشيء الا ضم قيود اليه وتحصل بعد القيود مفهومات هي بالنسبة الى هذا الشيء تسمى اقساما وتسمى هذا الشيء بالنسبة اليها مقسما وتسمى كل قسم بالنسبة الى قسم آخر قسيما والغالب في التقسيم قصد حصر المقسم فيما يذكر من الاقسام ويقرع عنه

عن الدلالة لا يصح ان ذكر الوضع يغني عن ذكر الدلالة الا ان يقال ليس ذكر الوضع في التعريف بمجرد قوله وضع بل بقوله وضع المعنى مع ان هذا المجموع يستلزم اعتبار حقيقة الوضع في التعريف قوله ومثل دلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار اختار لفظا مهملا للتمثيل وقيده بالسماع من وراء الجدار ليتمحض فهم اللفظ بسماع ديز ودلالة اللفظ لذلك المدلول العقلي فيظهر الدلالة العقلية كمال الظهور بخلاف ما لو كان للفظ معنى فيكون حينئذ للفظ دلالتان فلا يظهر ما قصد بالتمثيل كل ظهور ولو كان اللفظ مرئيا لم يظهر ايضا فهم المعنى للمشاهدة او لدلالة اللفظ قوله فبعد ذكر الدلالة لا بد فيه نظر لانه يجوز ان يذكر بعد ذكر الدلالة ما يستلزم الوضع فيستغني به عن ذكر الوضع كما في تعريف المفصل فان تقييد المعنى بالمفرد يستلزم الوضع لان الافراد فرعه فلا حاجة الى ذكر الوضع قوله كما في المفصل فيه لطافة لان تعريف المفصل مفصل هذا التعريف قوله اي منقسمة اشار الى ان هذا المجرد لم يقصد به بيان حكم الكلمة بل قصد به تكميل تعريف الكلمة بتصوير ما ثانيا بضم قيود اليها تحصل اقساما لها كما حققوا ان لا حكم في التقسيم وانه من تتمة التعريف ويظهر لك ضم القيود بملاحظة تفصيل الاقسام فان ما ذكره في قوة وهي كلمة دلت على معنى في نفسها ولم تقترن باحد الازمنة الثلثة وكلمة دلت واقترنت كذلك وكلمة لم تدل كذلك وليس تقسيم الشيء الا ضم قيود اليه وتحصل بعد القيود مفهومات هي بالنسبة الى هذا الشيء تسمى اقساما وتسمى هذا الشيء بالنسبة اليها مقسما وتسمى كل قسم بالنسبة الى قسم آخر قسيما والغالب في التقسيم قصد حصر المقسم فيما يذكر من الاقسام ويقرع عنه

قوله وهي اسم وفعل وحرف الضمير اعني هي راجع الى اللفظة الدالة الخ باعتبار المعنى او الى اللفظة باعتبار اللفظ والتقسيم باعتبار المعنى ويمكن ان يقال ان رجع الضمير الى اللفظة الدالة يلزم ان يكون تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره وهو فاسد وان لا يرجع الى مفهوم الكلمة وهو القدر المشترك

افتتاح

قوله مخصرة فيها بالاثبات وبمثله اي التغيير لمجموع الانقسام والانحصار وان قول المص لانها اه انما هو دليل المجموع
لكنه بمعزل عن الوجاهة اذ المفاوم صريحا من الكلام هو الانقسام فقط فكان سبب تغييره به وجعله كالمقدمة
واما الانحصار فانما يفهم من السكوت في صدد البيان ومن ذكر دليل الحصر بعده فتوقال واما الحصرت فيها لانها او نحو ذلك
كان اولى طوسون زاده

فلذا قال منحصرة فيها والحصر المقصود به ان حكم بنفس مفهوم التقسيم
من غير ضميمة التفات الى ما هو خارج عنه فهو عقلي والا فاستقرائي
هذا هو المشهور لكنه كثيرا ما يوجد حصر لم يكف فيه مفهوم التقسيم
ولا تعلق له بالاستقراء بل يستعان فيه بتنبيه او برهان فيقال
هناك قسم ثالث حقيق بان يسمى حصرا قطعيا والحصر المراد ههنا
قيل عقلي ونحن على انه استقرائي قوبتيا. في شرح الكافية في
هذا المقام ثم قول المص لانها يتعلق بما يفهم من الجملة من معنى
الانحصار ويكفي هذا القدر للظرف عند بعض النحاة من غير حاجة
الى اعتبار لفظ في نظم الكلام وبه ليشوسوق كلام الشارح وبعض
النحاة يقدرون عامل الظرف هكذا انحصرت لانها اه قوله
اي الكلمة لما كانت اه لما ظرف بمعنى اذ ويلزم بعدها الماضي
لفظا او معنى وجوابه ايضا كذلك او جملة اسمية مقرونة باذا
المفاجأة قال الله تعالى فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم اه
مع الفاء وربما كان ماضيا مع الفاء وقد يكون مضارعا هذا
كلام الحاضر فقوله فهي الخ جملة اسمية مع جواب لما بلا اشكال
وتاويله خل الفاء على ما هو جوابها فلا وجه لقوله فهي الا ان يقال
الجواب محذوف اي اعتبر الدلالة فقوله فهي تفريع وفيه بعد لا يخفى
قوله اما من صفتها عدل عن التقدير المشهور من حذف المضاف
من اسم ان اي لان حالها مع ان فيه تقليل حذف ولقد
احسن لانه يحوج الى قوله الا الحرف واخويه عن الظاهر المتبادر
فكن فيه ان الظاهر اسقاط كلمة من المستدعية لتقدير متعلق من ان
في تقدير مجرد صفتها على ان يكون مبتدأ خبره ان تدل على معنى
ومنهم من قال اورج كلمة من لان حصر الصفة في الدلالة وعدمها

قوله اما من صفتها اه قال من صفتها لانه قوله ام مثل

بالمثل لوجود صفات لا تحصر الكلمة وهي لان حصر بعض الصفة ايضا
فيها باطل لان كل صفة من الصفات التي لا تحصر يصدق عليها انها
من صفة الكلمة على ان معنى حصر التقسيم ليس الا ان ليس المقسم
خارجا عما ذكر في التقسيم وليس المعنى على انه ليس له امر آخر ورآء
ما ذكر في التقسيم الا يرى ان معنى قولنا الانسان اما عالم او ليس
بعالم ليس الا ان الانسان لا يخلو عنهما الا انه لا يكون غيرهما لظهور
ان له صفات لا تحصر وههنا تقدير آخر اخف اي ذات ان تدل
ثم تاويل اخف وهو جعل ان تدل بمعنى الدلالة تركبها لكونها
مستفيضين مشهورين فاكتفى بالتنبيه على ما قصد بذكره التنبيه
على قصور بيان غيره وههنا تحقيق ذكره سيد المحققين وهو انه
لا حاجة الى تقدير اللفظ بحسب المعنى بين صريح المصدر والفعل
المؤول به بدخول ان او ان لان رجوع الى المعنى بوجه ما لا وجه
لا يرتبط بالذات من غير تقدير او تاويل والكلام يرتبط به من غير حاجة
الى شيء منهما قوله حيث يقعان عمدة في الكلام لا اولى حيث لا
تدل على معنى في نفسه بخلافها قوله في الفهم عنها لا في التحقيق حتى
يكون المصادر مثلا افعالا اذ ما من فعل الا وله زمان ومكان بخلاف
المصدر قوله الماضي والحال والاستقبال لما كان ما انت فيه في زمان
التكلم بالدال على الزمان وللماضي ما تقدم عليه والاستقبال ما
تاخر عنه قوله ماخوذ من السمة هذا ما جوي عليه البصريون والاخذ
من الوسم سمة الكوفيين وشواهد كل من الفريقين في الكتب المبسوطة
ولا يخفى ان المتبادر من كلامهم هذا ان النحويين اخذوا الاسم
لهذا القسم من السمة او الوسم والظاهر انهم نقلوه من معناه
اللغوي الى المعنى المصطلح فانه في اللغة لمعنى اللفظ الدال على

قوله والمراد بكونه المعنى في نفسه اه اعلم انه كما ذكر الاعادة وهو يستلزم مخالفة هذا الشرح فالمراد بما وقع بسؤال مقدر وهو انه اذا كانت الكلمة لفظا والمراد
من قبيل الاعراض والاعراض لا يصح ان يكون ظرفا فاشار بهذا انه ظرف اعتباري لا ظرف حقيقي ومثله سابق في كلام البلغاء قوله لا يقال
بالمفهومية تعليل وبيان لما ذكر من قوله والمراد بكونه المعنى قوله ومن صفتها انه لا تدل على معنى في نفسها بل على معنى في غيرها اشار بهذا
الى ان التي راجع الى التقدير وهو في نفسها واصل الفعل وهو الدلالة على معنى باء على اله فلا يلزم انه لا تدل بالكلية قوله كالبصرة و
بعلبك وهذا من قبيل الكناية كقولهم مشكلا لا ينجل فلا يلزم ان يكون المشبه به بنفسه قارها قوله في قولك سرت من البصرة اه
المعروف انها بعد الى ان المراد ههنا بالابتداء والانتهاء ابتداء
خاص وانتهاء خاص قوله من غير حاجة الى اعتبار
للمطلوع الابتداء والانتهاء قوله
قوله من غير حاجة الى اعتبار لفظ في نظم الكلام وبه ليشو سوق كلام الشارح وبعض النحاة يقدرون عامل الظرف هكذا انحصرت لانها اه
اي الكلمة لما كانت اه لما ظرف بمعنى اذ ويلزم بعدها الماضي لفظا او معنى وجوابه ايضا كذلك او جملة اسمية مقرونة باذا المفاجأة قال الله تعالى فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم اه مع الفاء وربما كان ماضيا مع الفاء وقد يكون مضارعا هذا كلام الحاضر فقوله فهي الخ جملة اسمية مع جواب لما بلا اشكال وتاويله خل الفاء على ما هو جوابها فلا وجه لقوله فهي الا ان يقال الجواب محذوف اي اعتبر الدلالة فقوله فهي تفريع وفيه بعد لا يخفى
قوله اما من صفتها عدل عن التقدير المشهور من حذف المضاف
من اسم ان اي لان حالها مع ان فيه تقليل حذف ولقد
احسن لانه يحوج الى قوله الا الحرف واخويه عن الظاهر المتبادر
فكن فيه ان الظاهر اسقاط كلمة من المستدعية لتقدير متعلق من ان
في تقدير مجرد صفتها على ان يكون مبتدأ خبره ان تدل على معنى
ومنهم من قال اورج كلمة من لان حصر الصفة في الدلالة وعدمها

الشيئ كما في قوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها في القاموس اسم الشيئ
بالضم والكسر وسمه وسماه مثلثين علامته والتفظ الموضوع على
الجوهر والعرض للتمييز نعم لو كان الاختلاف في مأخذ الاسم اللغوي
لم يكن بعيدا تامل قوله لتضمنه الفعل ولك ان تقول لما بينهما
الفعل في ان له مصدرا كالفعل قوله وذلك لانه قد علم بداهي
بوجه الحصر الاولي لانه قد علم بوجه الحصر قوله والفعل كلمة تدل على
معنى في نفسها لكنه الاولي ترك لكنه قوله فالكلمة مشتركة لا دخل
له فيما نحن بصدده من انه علم به حد كل واحد لمعنى المعرف بالجمع
لانه لا يتوقف على ان يكون في المعرف قد مشترك بل يتحقق
لمجرد المميز الا انه اراد تحقيق المعرف لكل وتوضيحه ايضا قوله
وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف بجامع المانع عند الاداباء معنى
الحد ذلك كما صرح به المص في مختصر الاصول فلا يرد منع ان علم
حد لجواز ان يكون المميز او المشترك خارجا عن حقيقة هذه الاقسام
فلا يحتاج الى الدفع بان حقيقة الامور الاصطلاحية الاعتبارية
جميع ما اعتبره المصطلح في مفهومها وجميع ما ذكر هنا داخل في
مفهوم هذه الاقسام فيكون ما علم من المعرفات حدودا لها
قوله وتة در المص كلمة يمدح بها بكثرة الخير وتحقيقه سبق في بحث
التمييز والمراد هنا وتة در المص شفقته على المتعلمين حيث
لم يهمل في التعليم جانب الزكي ولا الغبي ولا المتوسط بينهما
والمقصود منه بيان فائدة قوله وقد علم الخ قوله الكلام في اللغة
ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا لا يظهر داع الى ترك بيان المعنى
اللغوي للكلمة وهو التفظ وتخصيص المعنى اللغوي للكلام بالبيان
ولا يخفى ان الكلمة انسب بمعناها الاصطلاحي من الكلام لشمول

قوله اي التفظ المتضمن اذ واحد ما هو موصوفة عبارة عن لفظ المكتوب بقرينة ما سبق في تعريف الكلمة وليست بموصولة
لما تقتضيه من المعهودية ولا وجه لها وتعويضها عن لفظ التفظ وحذف التاء الشائع بحيث يجعل الواقعة في اوائل
التعريفات موصوفة لكن عد لعنة تارة اما لوجه او لغير وجه وستنبهك على جميع ذكر انث واللہ تعالی
قوله فلما كانت اكثر اشارة الى ان الكلام اللغوي اعم من الاصطلاحي من وجوه
منها ان اللغوي صادق على المكلا دون الاصطلاحي ومنها انه صادق على ما لا يشمل النسبة اصلا دون
الكلام الكثير دون الكلمة وان الكلمة لا تناسب المعنى الاصطلاحي
للكلام فتخصيص كل من التفظين باختصابه اصطلاحا ليس
بمجرد التمييز بينهما في الاسم ومن المعاني التفوية للكلام ما يكون
كمتفيا به في ادآء المرام على ما في القاموس ولا يخفى انه اشد مناسبة
بالاصطلاح عليه فالاولى ان يجعل النقل عنه اليه قوله فالمتضمن اسم
فاعل انا عقب المتضمن بقوله اسم فاعل مع انه لا يمكن الا ان
يكون اسم فاعل لتخصيص صورة الخطية باسم الفاعل تحذا بمنزلة
الاعلام فينبغي ان يري ولا يقرأ فاحفظه ولا تغفل عنه في نظايره
وعده من هذا يانا واجمعه مع عشايره قوله فلا يلزم اتحادهما
اي اتحاد المتضمن والمتضمن في تضمن كل الكل جزء ومن قال
المعنى فلا يلزم اتحادهما في الكلام الشائع فقد ضيق على نفسه المرحب
ولو جعل الهيئة جزءا للكلام كان لتضمن الكلام للكلمتين معنى واضحا
غير محتاج الى هذا التوفيق لكنه لم يلتفت اليه لاحتياجه الى تصحيح
كون الهيئة التي ليست بلفظ جزءا التفظ ومن قال ان المتضمن
مجموع الكلمتين والمسند سواء اراد بالمسند نسبة احد الامرين الى
الآخر او ضم كلمة الى اخرى فقد سمى لان شيئا منهما ليس جزءا الكلام
بل مدلوله او صفة لاجزائه تامل قوله اي تضمنا حاصلا بسبب
اسناده سببية المسند باعتبار ان المسند صار باعثا لجمع
الكلمتين وتضمن التفظ لها فلو قيل ما تضمن كلمتين للاسناد لكان
انسب قوله خرجت المهملات اي الصرفة لكنه بقي زيد قائم وحسن
فان المجموع يصدق عليه الحد وفيه انه ظهر كون كلا منهما على حسن
وان ابيت فاجعل كلمة ما عبارة عن لفظ موضوع بقرينة ان
بحث النحوي عن الالفاظ الموضوعة قوله وبينهما اسناد يفيد

المخاطب الاولى لنسبة تقييد الخ قوله وخل في التعريف مثل زيد ابوه
ومثل تسمع بالمعيدي خير من ان تراه قوله فان الاخبار فيها
مع انها مركبات في كون الخبر في زيد قائم ابوه مركبا نظرا لان الخبر
عندهم قائم وفاعله خارج عن الخبر ولا يذهب عليك انه الامثلة
داخلة في تعريف الكلام مع قطع النظر عن جعل الكلمتين اعم
من الكلمتين حقيقة او حكما قوله فانه في حكم هذا اللفظ وكذلك
اعرب باعراب الاسم وجعل مسندا اليه وصح قوله ولا يتاتى الا
في اسمين الخ فان المراد بالاسم اعم من الاسم الحقيقي والحكمي
ومعنى كونه المسند اليه من خواص الاسم انه من خواص الاسم
الحقيقي او الحكمي ولا يذهب عليك ان ادخال مثل زيد مقلوب زيدا
في التعريف انما يحتاج الى تعميم الكلمتين لحمله قوله بالاسناد
على ما حمله عليه حتى لو كان المعنى ما تضمن كلمتين مع الاسناد
لم يحتج لانه تضمن كلمتين هو مقلوب زيد مع الاسناد نعم انما
يحتاج الى التعميم لادخال مثل جبق قوله اعلم ان كلام المص
ظاهر في انه ضربت زيدا قائما يجوز عنه كلام آخا قال ظاهر لجواز ان
يراد به ما تضمن كلمتين فقط قيل لا يخفى انه لا يلزم عليه ارتكاب
تحقق افراد من الكلام في هذا التركيب قلت تحقق افراد من
الكلام في هذا التركيب كتحقق افراد منه في ضربت اقوم رجلا
ضربت وهو قائم على تعريف المفصل ايضا ولا يذهب عليك
ان خبر المبتدا في قولنا زيد ضربت عمرو في داره مجموع ما ذكر لا المجرد
ضربت وقد اتفقوا على ان خبر المبتدا وهنا جملة فالكلام الذي
هو مرادف الجملة عند صاحب المفصل يجب ان يكون مجموع ما
جعل خبرا وهكذا في الحال والصفة اذا كانتا جملتين فينبغي ان

قوله على الجملة الخبرية الاولى التحقيق كما ذكره السيد الشريف في حواشي المطول ان الانشاء لا يقع خبر المبتدا بدون
ان تكون قيد فيرجع الى المقيد او الجملة قوله فيكون الكلام عند المص ايضا اخص من الجملة الا ان يكون مخالفا
لما ذكره في مختصر الاصول وهو الظاهر وحينئذ قوله وفي بعض الحواشي المراد من شرح المول
المختصر وسمي بحواشي بناء على ان المولى المذكور كتب هذا الشرح على هيئة الحاشية يعني كتبه على اطراف
من متن الصافية هذا هو المشهور وفيه نظر فتامل حاشية جامي

يجعل عدول المص عدو لا عن عبارة تعريفه لا عدو لا عن مذهبه
قوله على الجملة الخبرية الاولى على الجملة الواقعة اخبارا من غير قيد الخبرية
وكانه قيد بها لان الانشائية عنده لا تقع خبرا او الواقعة خبرا
مثل زيد اضربه في تاويل زيد مقول في حقه اضربه وبعد يتجه
ان مادة افتراق الجملة عن الكلام لا تقتصر على الجملة الخبرية كما يوهمه
البيضاوي بل من مادة الافتراق اضربه في زيد اضربه سواء كان خبرا
او متعلق الخبر وقوله اخبارا او اوصافا يزاد عليه او احوالا او جملا
قسمية او شرطية فان الحكم في الجزاء عند المص والا لم يصح
قوله ولا يتاتى ذلك الا في اسمين ولا يكون تعريفه جامعا قوله
وفي بعض الحواشي اعتذر بكلامه مع انه خلاف ظاهر العبارة جدا لان
مثله لا يرتكب من غير داع فاحتمل انه بلغه من كلام المص ما دل
على ان المذهب عنده هذا ونحن نقول مما يدل على ان الكلام
عنده كالجملة ويكذب ما في الحواشي انه قال المص في بحث في
الاستفهام والنفي انه لما صدر الكلام لانه يقتضي كون قام
ابوه في زيد قام ابوه كلاما عنده والا لم يصح قوله ولما صدر الكلام
قوله ولا يتاتى ذلك اي الكلام هذا التفسير هو المناسب للمقام
وحمله على التضمن او الاسناد بعيد عن المرام قوله الا في ضمن
اسمين اي لا يتحقق هذا العام الا في ضمن هذين الخاصين فلا يلزم
الحشو والظرف والمظروف والا ظهر الاذهب بفهم المتعلم ان يجعل
في بمعنى من لكن ينبغي ان يعلم انه لا يتاتى من كل اسمين لانه
لا يتاتى من اسمي الفعل ولا من فعل واسم اي اسم كان لانه لا
يتاتى من فعل واسم فعل نعم يتاتى من اسم وفعل اي فعل كان
على ما ذهب اليه المص من جعل اسماء الافعال انا قصة فواعل لها

تكمن التحقيق انه لا يتأتى من فعل واسم اي فعل كان **قوله** لان
التركيب انشائي العقلي فيه ان حصر التركيب انشائي العقلي في
ستة وابطال ما عدا اثنين لا يوجب ان حصر الكلام الشائي في
اثنين والمدعى حصر مطلق الكلام فالاولى ان يقتصر على ان
الكلام لا يحصل بدون المسند والمسند اليه ولا يحصل بدون المسند اليه
والمسند اليه لا يكون الا اسما والمسند لا يكون الا اسما وفعلا **قوله**
وكخويا زيد بتقدير اد عوا زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم كما
ذهب اليه المبرد وهذا صرح المص بالحصر في تقسيم الكلام دون
تقسيم الكلمة وقيل لانه تعريف الكلام يرشد الى اقسام ستة في
بادي الرأي بخلاف تعريف الكلمة **قوله** على معنى كائن في نفسه
جعل في نفسه صفة معنى لا متعلقا بدل اي دل بنفسه ولا حالا
عن ضميره اي دل كائنا في نفسه اي معتبرا في حد ذاته تلا يفصل
بين معنى وصفته اعني غير مقترن بما ليس صفته لانه وان جاز
لكن كون الفاصلة صفة اعذب ومن الفهم اقرب **قوله** اي
في نفسه دل لا نفس الاسم والا لتوقف معرفة المعرف على معرفة
المعرف ويلزم الدور **قوله** فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول
لا يخفى ان كلمة ما عبارة عما يكون الكلمة عبارة عنه لا عن لفظ
الكلمة وتأنيث مفهوم الكلمة ليس لذاته كتأنيث معنى هند بل
لوقوع الضمير الراجع اليه يكون ذلك التأنيث لرعاية لفظ الكلمة
فتذكير الضمير الراجع الى ما دل ليس لمجرد داعي التلفظ بل لداعي التلفظ
والمعنى **قوله** ولذلك قيل الحرف اي ليحصل اداة الظرف بمعنى
اعتبار مدخولها لا بمعنى افادة الدال اياه كما هو الشايع في نسبة
المعنى الى الشيء يقال هذا المعنى في هذا اللفظ بمعنى يستفاد منه

قيل

والفعل وانه تارك الحرف في عدم استقلال معناه المطابق في التعقل والملاحظة لان معناه والمطابق لحدث ونسبة
الى فاعل ما وزمانه الحدث والنسبة غير مستقلة بالمفهومية بل ملحوظة بتبعا لطرفيها فكذا الكل لا يفهم ولا يعقل بدون
ملاحظة المسند اليه لكنه لا يحتاج في الدلالة عليه الى لفظ آخر لان تعقل النسبة لا يتوقف ان على تعقل فاعل ما وحضوره
في الذهن عند ذكر الفعل لا يتوقف على ذكر لفظ آخر فالفعل بهيئته يدل على معنى مطابق بنفسه بخلاف الحرف اذ هو موضوع

قيل الحرف ما دل على معنى في غيره فلا يخفى ان ما دل على معنى يكون
ذلك المعنى فيه لا في غيره اذ لا معنى لكونه المعنى في الشيء
الا كونه مدلولا له ولا يخفى ايضا ان قيد في نفسه في تعريف ما يقابل
الحرف لغو نعم التركيب العربي ما دل على معنى لا في نفسه كما يقال
الدار لا في نفسها كذا ولا يقال الدار في غيرها كذا الا ان النحاة
اجمعوا على وضع ما يوافق لا في نفسه في المعنى موضعه وصار
عرفا فيما بينهم فلا التباس في معناه ولا وصمة في التعريف به
قوله محصوله ما ذكره بعض المحققين يعني سيد الشريف ره كما سيجيء
كانه اراد ان شارح التنبيه على انه هذا التحقيق ليس من السيد كما هو
المشهور بل اخذه من كلام المص وليس كما ظنه لانه الناظر في
كلام الايضاح يعرف ان المص بعيد عن هذا التحقيق وان كان
عبارته المجملة المنقولة وقعت اتفاقا بحيث يحتمل التفصيل
بهذا التحقيق كيف وقد ذكره في الايضاح ان الفرق بين الاسماء
اللازمة الاضافة والحروف انه الواضع شرط في دلالة الحرف
على معناه ذكر المتعلق ولم يشترط ذلك في الاسماء اللازمة الاضافة
وانما التزم الاضافة لغرض آخر غير كون دلالتها مشروطة بذكر
المضاف اليه ولا خفاء في انه بعد الوضع ولا دخل للواضع في
الدلالة حتى يكون الدلالة بشرط متوقفا على ذكر المتعلق فلو
كان صاحب هذا التحقيق لم يصدر منه مثل هذا الكلام بل المص
ايضا يستحق ان يقال في حقه ما قال السيد المحقق في حق نجم الائمة
حيث قال في حواشي شرحه على الكافية في هذا المقام يقرب من تحقيق
معنى الحرف تارة ويبعد عنه بمراحل تارة اخرى **قوله** كما ان في
الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره لو قيل كما ان في

قوله كما ان في الخارج الكاف متعلق بالمحذوف وهو خبر لمبتدا محذوف ايضا تقديره وهذا اي كون المعنى في نفسه وفي غيره كائن كما ان وتلفظ تارة للالة والكاف لنفسه والمشبه به محمولا والمشبه الكلام المركب عليه من كونه المعنى في نفسه وفي غيره ولا يسبق الى الفهم ان المشبه قوله كونك كما هو المتبادر بل هو ايضا من تتمة الاول تحرير احمد

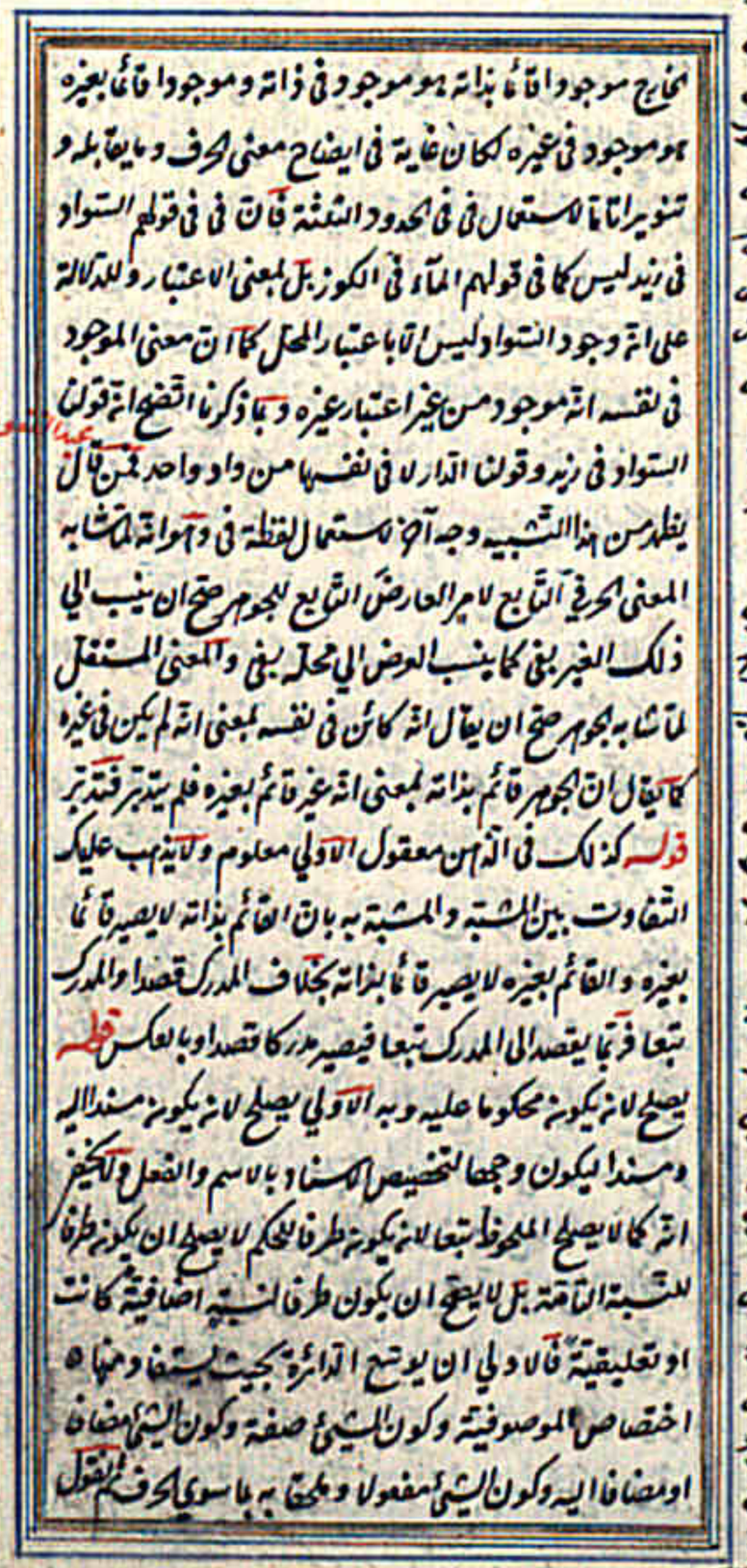

في الخارج موجودا قائما بذاته هو موجود في ذاته وموجودا قائما بغيره هو موجود في غيره لكان غاية في ايضاح معنى الحرف ومايقابله وتنويرا تاما للاستعمال في في الحدود الاتية فان في في قولهم السواد في زيد ليس كما في قولهم الماء في الكوز بل بمعنى الاعتبار وللدلالة على انه وجود السواد وليس انه باعتبار المحل كما ان معنى الموجود في نفسه انه موجود من غير اعتبار غيره وبما ذكرنا اتضح انه قولنا السواد في زيد وقولنا الدار لا في نفسها من واد واحد فمن قال يظهر من هذا التشبيه وجه آخر لاستعمال لفظة في وهو انه لما شابه المعنى الحرفي التابع لامر العارض التابع للجوهر صح ان ينيب الى ذلك الغير بنى كما ينيب العرض الى محله بنى والمعنى المستقل لما شابه بالجوهر صح ان يقال انه كائن في نفسه بمعنى انه لم يكن في غيره كما يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه غير قائم بغيره فلم يتدبر فتدبر قوله كذلك في انه من معقول الاولي معلوم ولا يذهب عليك التفاوت بين الشبه والمشبه به بان القائم بذاته لا يصير قائما بغيره والقائم بغيره لا يصير قائما بذاته بخلاف المدرك قصدا والمدرك تبعا فربما يقصد الى المدرك تبعا فيصير مدركا قصدا وبالعكس قوله يصلح لان يكون محكوما عليه وبه الاولي يصلح لان يكون مسندا اليه ومسندا ليكون وجها لتخصيص المسند بالاسم والفعل والتخيف انه كما لا يصلح الملحوظ تبعا لان يكون طرفا للحكم لا يصلح ان يكون طرفا للنسبة التامة بل لا يصح ان يكون طرفا لنسبة اضافية كانت او تعليقية فالاولي ان يوسع الدائرة بحيث يستفاد منها اختصاص الموصوفية وكون الشيء صفة وكون الشيء مضافا او مضافا اليه وكون الشيء مفعولا وملحقا به بما سوى الحرف ثم القول

يستفاد من كلام اهل هذا التحقيق المشتهرين بكمال الفكر العميق ان عدم كون الحرف محكوما عليه ومحكوما به لكون معناه غير مقول الا تبعا وآلة لملاحظة غيره وان الملحوظ تبعا لا يصلح لشيء منهما وان الغير الذي يذكر الملحوظ بتبعيته ويجعل آلة لملاحظته لابد ان يذكر ويضم معه حتى يفهم الملحوظ تبعا من لفظه وكلا الامرين باطلان فان كل رجل مفهومه ملحوظ ابدا تبعا لملاحظة افراد الرجل وآلة لتعرفها وملاحظتها مع ان كل رجل يصير محكوما عليه ولا يلزم ذكر الغير الذي هو آلة لملاحظته معه لفهم معناه فالتحقيق ان الملحوظ تبعا لا يصلح ان يكون محكوما عليه اذا لم يكن آلة لملاحظة ما حكم عليه ووسيلة الى احضاره وانما يتوقف فهمه من لفظه على ذكر متعلقه اذا لم يحضر المتعلق بجزء ذكره فان قلت اذا كان كل موضوعا لمعنى هو آلة لملاحظة غيره ابدا فكيف يكون اسما قلت حين الاضافة هو ملحوظ بالذات ليصح تعقل النسبة الاضافية بينه وبين ما اضيف اليه وبعد تحصيل المفهوم المركب الاضافي يجعل المجموع ملحوظا بالتبع وآلة لملاحظة الافراد فان قلت فلا يتم ما سبق ان الملحوظ تبعا لا يصلح ان يكون طرفا لنسبة قلت لا يصلح ان يكون طرفا لنسبة مقصودة بالاحداث وبعد احداث النسبة يصح جعل المجموع ملحوظا بالتبع فلا يصلح ان يكون مدلوله ملحوظا قصدا لا يصلح ان يصير طرفا لنسبة ما وانما اجملنا الكلام اولا على طبق اجمالهم في المحكوم عليه وبه قوله فالابتدآء مثلا اذا لاحظه العقل فانه قلت يفهم من هذا الكلام انه لا فرق بين مفهوم الابتدآء ومفهوم من الا بلاحظة الاول قصدا والثاني تبعا وكيف وقد قال فيما بعد واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة فجعل الضمير راجعا الى ما جعله

بالزمان في الفعل والاقتران بالزمان لتمام معنى الفعل آذ لا يوصف الكل في العرف بالاقتران بالجزء فلا يقال اقترن زيد بيده ولو كان المراد بالمعنى ما هو اعم من المطابقي لما احتاج التعريف الى قيد غير مقترن لخروج الفعل بقيد الدلالة على معنى في نفسه لانه لا يدل على المعنى المطابقي بنفسه بناء على ما زعموا ان الفعل موضوع للحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين فاذا لم يذكر الفاعل المعين لا يمكن ان يفهم النسبة فلا يمكن فهم المعنى المطابقي بدونه ذكر الفاعل او استتاره فهم الكل بدون الجزء فدلالة الفعل بنفسه ليس الا على الحدث على ما قالوا او الزمان ايضا على ما هو الظاهر واورد عليه انه بعد توقف الدلالة المطابقة على التضمنية لا معنى للدلالة التضمنية بنفس اللفظ كيف وقد تحقق ان التضمن لا يوجد بدون المطابقة ونحن نقول كونه الدلالة التضمنية بنفس اللفظ لا يقتضي وجودها بدون المطابقة المتوقفة على التضمنية لان معنى الدلالة بنفسه استقلال الفهم المدلول بالمفهومية والحدث معنى مستقل بالمفهومية وانما يتوقف فهمه على التضمنية بواسطة عدم استقلال ما هو شرط فهمه بالمفهومية اعني المعنى المطابقي بقي انه لا شك في انه يفهم عند سماع لفظ ضرب الحدث والزمان مع انه لم يفهم المعنى المطابقي فكيف يتم ما اتفقوا عليه ان التضمن لا يوجد بدون المطابقة وهذا مما تحير فيه العقلاء قرنا بعد قرن وقد بذلنا فيه جهدا بلطف من الله تعالى وعون في شرح الرسالة الوضعية الا انه لم يبلغ الكلام فيه مرتبة كمال التصقول لان الامور مرهونة باوقاتها ولما ظهر ينبوع المياه الصافية في هذا المقام صرفنا

مدلول الابتدآء مع ان مدلول الابتداء كلي ومدلول من جزئي قلت مدلول من مدلول الابتدآء من حيث اضيف الى السير والبصرة وليس افراد الابتدآء الا حصصا وليس له افراد حقيقة قوله كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتدآء فقط لا يمكن بهذا الاعتبار ان يكون مدلول من لكن يصح ان يكون مدلول لفظ الابتدآء ملحوظا تبعا كان يقول كل ابتدآء وقوله لا حاجة له يعني لا حاجة للفظ الابتدآء في الدلالة عليه ومن جملة على نفي الحاجة عن المتكلم احتاج الى ان يقيد قوله في الدلالة عليه بقوله من دل على كذا قوله لكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وارجاع الضمير الى المعنى لعدم سبوقيتها الا اشار الى ان الظاهر من نفس العبارة المعنى الاخير ولا يصار الى المعنى الاول الا لداع وكان وجهه قرب مرجع الضمير وشيوع المعنى الاخير قال ابن مالك في التسهيل اذا دار ضمير بين الاقرب والابعد فهو للاقرب قوله ولما كان الفعل والاعلى معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني ودلالة اللفظ على معنى لانه وضع له مطابقة ولانه جزء ما وضع له تضمن ولانه لازم ما وضع له التزام والمعنى التضمني هو جزء المعنى الموضوع له فقد حمل المعنى في التعريف على اعم من المعنى المطابقي على خلاف المتبادر او المتبادر من المعنى عند الاطلاق المعنى المطابقي صرح به بعض المحققين في شرح الرسالة الشمسية مع انه لا يحمل اللفظ في التعريفات على خلاف المتبادر الا لصارف لان هناك صارفا وهو ان المعرف المذكور في تقسيم الكلام الى المعنى الاعم بقرينة وصفه بالاقتران

لرى الاكبا والعطشى وان كنا من طعن الحاسد لعدم سعة
لذى صحة ساحة هذا الكتاب له نحشى فنقول وبالله التوفيق لا خفاء في ان
اللفظ الدال لا يدل على المعنى الا لتذكر الوضع وفهم المعنى من
اللفظ دلالته عليه متأخر عن تذكر الوضع فاذا سمع العالم
بالوضع لفظ زيد مثلا تذكر بوضعه لمعناه فقد حضر معناه عنده
في ضمن تذكر الوضع اذ لا يمكن استحضار الوضع بدون حضور طرفيه
فليس العلم بالمعنى عند سماع اللفظ في ضمن تذكر الوضع دلالة
اللفظ لانا المفروض ان تلك الدلالة متأخرة عنه بل لا بد للدلالة
من امر آخر يتسبب من اللفظ وهو التفات النفس اليه من حيث
انه مراد اللافظ والذي دعاه الى التلفظ به فنقول لما سمع العالم
بوضع ضرب على الوجه العام لفظة تذكر بوضعه بهذا الوجه و
حضر عنده مفهوم الحدث والزمان في ضمن تذكر الوضع وليس
هذا من دلالة اللفظ ولا يتوجه من لفظ ضرب الى معنى من
حيث هو مراد ما لم يعلم خصوص المعنى الموضوع له بالضميمة فاذا
حضر عنده بالضميمة التفت اليه من اللفظ من حيث انه مراد
فشاهده الحدث والزمان في ضمن هذا الالتفات هو الدلالة
التضمنية ولا شك انه لم يتحقق من سماع ضرب بدون فهم
معناه المطابقي ومن هذا تبين سر ما اشتهر من رئيس العقلاء
الشيخ ابي علي بن سينا ان الارادة شرط الدلالة وعلم انه كلام
بلغ غاية التحقيق وليس مما يتعجب من وقوعه من مثله كما زعم
كل من بلغه الى الآن فان الدلالة الالتفات من اللفظ الى المعنى
من حيث انه مراد فلولا العلم بالارادة لمعنى من اللفظ لم يتوجه
السامع من اللفظ الى معنى فلم يتحقق دلالة لا على المراد ولا على

الجزء منه ولا على لازمه ومن هذا تبين ان دلالة المشترك تتوقف
على القرينة وليس يستغني تحقيقا من ان الارادة متوقفة ودون
الدلالة حقيقا بان يمدح بازله ويطنب فكره عميقا فحان ان ننهتك
على ان القرينة ليس بشرط دلالة المشترك بخصوصها بل المنفرد
ايضا قد يحتاج الى القرينة احتياج المشترك اذا صار جزءا للفظ
آخر فكل من لفظ عبد ولفظ الله في عبد الله يحتاجان في دلالتهما
على المعنى الى قرينة صارفة للفظ عبد الله عن ارادة معناه العلم
واسألك ان لا تسام من افاضته برد التحقيق لتعتلك با
عودت نفسك بقبوله من غير توقيف وتصغي الى تتمة ما اذاني
الله موافقة رفيق التوفيق اعلم ان القول بان الفعل موضوع
للحدث والنسبة والزمان كما اجمعوا عليه ليس الا لان الفعل
لا يكون بدون الفاعل فانجاهم تصحيح سر ذلك الى ان جعلوا
النسبة داخلة في مفهوم الفعل لئلا يكون له بد من الفاعل
ولا اضطرار لمن شرح الله صدره ورزقه نصره فنقول لك
مما الهمني لابي ان الفعل موضوع لحدث مقيد بالزمان والنسبة
انما جاءت من الهيئة التركيبية كما في جمل الاسمية اذ لا يخفى على
المنصف انه لا يناسب جعل هيئة زيد قائم للنسبة وجعل هيئة
ضرب زيد لغوا ومن امارات ان النسبة ليست مدلولة للفعل
انهم افهام الحدث والنسبة تفصيلا وقد تفقوا ان دلالة المفرد
لا تكون تفصيلية ولهذا لم يقع تركيب القضية الشرطية من مفردين
واتفاقهم مع الفعل وذكر الفاعل لان الفعل يؤدي معنى الحدث
على وجه يكون مستعدا لان ينسب الى شيء فيلزم اسناده الى شيء
لئلا يكون احضاره على هذا الوجه لغوا قوله المراد لعدم الاقتران

ان يكون بحسب الوضع الاول لم يكتف بقوله بحسب الوضع لانه لا
ينفع في ادخال اسماء الافعال واخراج الافعال المسلخة عن
الزمان الا ان ينكر الوضع للمعنى الزماني في اسماء الافعال و
لغير الزماني في الافعال المسلخة عن الزمان والانكار مكابرة
لتحقق امارة الوضع فيها وهو فهم المعنى بلا قرينة وقد سبق
تعريف المصنف لها بالوضع واما نفع التقييد بالوضع الاول فباعتبار
ان مثل يزيد يدل على معنى مستقل هو الذات غير مقترن بحسب
الوضع الاول وهو الوضع الفعلي لانه لم يكن الذات داخلة
في الوضع الفعلي واسماء الافعال دوال على معنى مستقل
هو الحدث غير مقترن في الوضع الاول لان الوضع الاول لها
لنفس الحدث فهذا المعنى المستقل موجود في الوضع الاول
غير مقترن والافعال المسلخة دوال على معان مستقلة مقترنة
في الوضع السابق وهو الوضع الفعلي موضوعة لهذا الحدث
والزمان هذا ولا يخفى ان تسمية اسماء الافعال اعتبرت باعتبار
وضعه الحالي للمعنى وعدم اقترانه باعتبار الوضع الاصلي وذلك
بعيد عن الاعتبار واذ اللائق ان يكون مدار التسمية على وضع
واحد ولا يكون الوضع لغوا ومعتبرا لاعتبار شيئ وفي اسماء
الافعال مثل دونك وضعه الاول وهو الوضع الظرفي لغو في اعتبار
تسميتها والا لم يكن كلمة ومعتبر فيها لان عدم الاقتران انما يتحقق
به وضعه الثاني معتبر لانه باعتباره يكون كلمة ولغو لانه باعتباره
لا يكون غير مقترن **قوله** على وزن قوقاة كتب على الحاشية الدجاجة
تقوقي اي تصيح قوقاة وفيقاة على وزن فعل فعلة وفعلا

قوله او عن المصادر التي آه يعني او عن حاق المصادر التي كانت

قوله فانه قد يستعمل مصدرا كما في قولك فهل الحاوين امهلهم رويدا **قوله** او عن المصادر التي كانت في الاصل
اصواتا نحو صه بالكسر او بالتنوين فانه في الاصل صوت ثم استعمل في معنى المصدر اعني السكوت ثم جعل
اسم فعل بمعنى سكت **قوله** او عن الظرف نحو اما بك زيدا فانه في الاصل ظرف بمعنى قدام ثم جعل
اسم فعل بمعنى قدم وكذلك قولك عليك بمعنى الزم على وزن اعلم **حاشية**

تلك المصادر في الاصل اصواتا والمصادر التي هذه الاسماء منقولة
عن معانيها التي نفس هذه الاسماء لان اللفظ انما ينقل عن بعض
معانيه الى معنى آخر لا عن معنى لفظ آخر فتكون تلك المصادر في
الاصل اصواتا عبارة عن كون تلك الاسماء اصواتا تأمل **قوله**
او عن الظرف يعني او عن معنى الظرف او مجاز والجور **قوله** فانه
على تقدير اشتراكه اشارة الى الاختلاف اذ الاقوال فيه ثلثة ثانيها
كونها مجازا في الاستقبال وثالثها كونه مجازا في الحال **قوله** فانه
يدل على زمانين معينين من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين
ايضا في ضمنها قد عرفت ان اللفظ المشترك لا يدل الا بالقرينة
فلا يدل الا على زمان واحد **قوله** لما فرغ عن بيان حد الاسم
اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة او ليفيد معرفة الاسم
في الجملة وامتيازه عن اخويه لمن لا يرجى منه فهم تعريف الاسم لغاية
غموضه وتوقف معرفته على تعقل استقلال المعنى مع انه كاد
ان لا يستقل به فهم كثير من المخاطبين بهذا الكتاب ولك ان تقول
هذه بيان احكام مشتركة بين قسمي الاسم قدم على التقسيم وذكر
الجر على سبيل التغليب لشركته مع ما ذكر في الاختصاص **قوله**
فعال ومن خواصه منبتها اي مبتدأ من اول الامر ولذا قدمه على المبتدأ
وليس التقديم للحصر والا لفاتت فائدة من وبما ذكرنا لم يتجه ان التنبيه
على البعضية لا يستدعي ذكر من لحصوله من مشاهدة ما ذكر ثم
لا بد من ذكر من ليتم ربط صيغة الجمع الدال على الكثرة بالاسم
الجملة من غير ارتكاب تجوز واعلم ان التنبيه المذكور مبني على
ان ملاحظة الربط متأخرة عن ملاحظة العطف والا لم يفد
كلمة من الا ان كل واحد من الامور المذكورة بعض من الخواص و

قوله فاعلم ان قوقاة فاصل ثلاثي مجرد كقوقية من الزقزقة اي التغريد والتصويت وفيقاة
اي تفيقه فاق من النوم فيقا وفيقة وفيقاة وفعلا

ليس التنبيه المذكور خفيا وان كان تقدم ملاحظة الربط اشيع
لان افادة ان كل واحد من الخمسة بعض من الخواص من توضيح
الواضحات بل من توضيح ما هو اوضح من ان يخفى فالعاقل
يحمل العبارة على ما يفيد العبارة لا يرضى **قوله** خاصة الشيء ما
يختص به وما لا يوجد في غيره فقد الاختصاص ينفي الوجود في
الغير على ان النفي راجع الى القيد كما هو الاعرف عند ارباب
الادب واغوق في استعمال بلغاء العرب فيكون مآله انه يوجد
فيه ولا يوجد في غيره فمن قال قوله لا يوجد في غيره تغير لبعض
معنى الاختصاص فلم يتدبر او تدبر فلم يتذكر والمراد بالخاصة ههنا
الامر المختص مجعولا كان اولا ومن جعله عبارة عن الخارج المحمول
على الشيء اوجب في كلام المص تكلفات لا يخفى **قوله** دخول اللام اي لام التعريف شائع باللام فيما بينهم في هذا
القسم بحيث ينصرف اليه من غير حاجة الى التعريف وجعل اللام
فيها عوضا عن المضاف اليه يخرجها عن عداد قرائنها **قوله** ولو لم تناب
عن اذن تكلف لاولئة بلام التعريف وما على صورته فيشمل
اللام الموصول فانه ايضا مختص بالاسم اذ لا يدخل الا على اسم الفاعل
واسم المفعول كما تعرفه في بحث الاسم الموصول والالف واللام الزائدة
والالف واللام التي هي جزء الكلمة كما في اللهم ولو قيل المتبادر
من اللام جميع هذه اللامات لم يبعد **قوله** ولو قال دخول حرف
التعريف لكان شاملا للميم في مثل قوله عليه السلام على لغة حمير
ليس من امبر امصيام في امسفر في جواب سائل من حمير حين
قال امن امبر امصيام في امسفر **قوله** لكنه لم يتعرض له لعدم
شهرته ولم يخصص الامور المذكورة بالتعرض الا لشهرتها

بل نقول لو قال حرف التعريف لم يتبادر منه الا ما يتبادر من اللام
ويكون تطويلا بلا طائل وقد يستفاد منه اختصاص غيره وانه
كان شاملا للميم وحرف النداء كلها او بعضها فتأمل وانما تعرض
بعدم التعرض لبعض اقسام اداة التعريف دون سائر الخواص
لان في تخصيص التعريف باللام ايهام عدم اختصاص الباقي من
اقسام اداة التعريف كما ان في تخصيص حرف الجر من بين
اقسام الاعراب الدلالة على عدم اختصاص باقي اقسامه **قوله**
وفي اختياره اللام على الالف او الالف واللام ويستفاد منه
اختياره على حرف التعريف ايضا وانه لم يكن سوق الكلام له و
يمكن ان يكون اختيار اللام لانه ثابت مع الاسم المعرف دوما
وابدا او بخلاف الهمزة وال فهو احق بجعله علامة يعرف بها الاسم
قوله اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه لان الحق
في هذه المسئلة معه وان كان الخليل اعلى كعبا منه صرح به المحقق
الشريف قدس سره في شرحه للكشاف وبيّن بدلائله ما قال في اعراب
الفاتحة لم يسبقه احد مثله من علماء النحو ولم يخالف احد مثله
قوله لتعذر الابتداء بالساكن فان قلت ما فائدة وضع التلفظ
ساكنا او ساكن الاول حتى يحتاج الى زيادة همزة الوصل في ابتداء
الكلام قلت حصول الخفة في اثناء التركيب بحذف الهمزة مع
سهولة الاعدام **وقيل** ذهب سيبويه بان التعريف نقيض
التنكير ودليل حرف ساكن فيناسب ان يكون دليله ايضا حرفا
ساكنا قلت بل الانسب ان يكون دليله متصفا بنقيض ما اتصف
به دليل نقيضه **قوله** واما الخليل فذهب الى انها ال كهل وكان
همزتها في الاصل بقطع جعلت للوصل طلبا للخفة المدعوة لكمال

كثرة استعمالها قوله والمراد بالهمزة المفتوحة وكان حذفها
مع كونها علامة لان اللام اللازمة لها تذكر بها قوله لانه لتعيين
معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه التفظ مطابقة تبع في ذلك
الشيخ الرضي وهو ضعيف جدا لانتقاضه بمثل عندي لاسد
الرامي لانه لتعيين ما دل عليه التفظ التزاما وبمثل الحسن والقعب
فانه لا ينكر منصف ان التعيين للذات المعتبرة في مفهوم الحسن
ولا شرب للصفة والنسبة المعتبرة في مفهوم التفظ من تعريف
اللام فالاولى ان يقال التعريف والتنكير يتعاقبان على التفظ
وكذلك علامتاهما فلما لم يكن للفعل علامة تنكير لم يدخل عليه اللام
قوله كالموصولات قد حقق في موضعه ان الذي في الاصل
لذي زيد عليه اداة التعريف قوله ومنها دخول الجر الجر كالتنوين
يكون مصدرا فلا حاجة لها بهذا المعنى الى الدخول كاللام الا ان
فهم الحركة والتنون الساكنة منها اسبق فلذا اختاره الشارح اليق
قوله وفي المجرور به تقديرا الاولى او تقديرا قوله واما الاضافة
التفظية فهي فرع للمعنوية هذا اولى مما يقال ان الاضافة التفظية
لا يكون المضاف اليه فيها الا فاعلا او مفعولا في المعنى والفعل
والحرف لا يكونان شيئا منهما لانه يدعوا الى ان يبين وجه اختصاص
الفاعلية والمفعولية بالاسم قوله والمراد به كون الشيء مسندا اليه
انما فسر المسند اليه بالمسند الى الشيء بارجاع ضميره الى ما هو بكمال
ظهوره كالمذكور ولم يفسره بالمسند الى الاسم اما ما قيل انه لو
اريد ذلك لتفاحكم بالاختصاص واما ما نقول انه لا يصح ان
يجعل كون الاسم مسندا اليه علامة يعرف بها الاسم لان معرفته
بعد معرفة الاسم قوله اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص

قوله ومنها دخول الجر الخ اشارة الى ان الجر معطوف على الدخول اي المضاف اليه فيكون مجرورا وهو المناسب
للسياق والموافق لاصطلاح الفن اذ يختص الجر بالحركة المعهودة تأمل الدخول فيكون مرفوعا كما اختاره البعض وعلى هذا يكون ان يكون مجرورا كما يكون بالحركة
المعهودة قوله لانه اثر حرف الجر والمجرور به لفظا يعني ان حرف الجر مؤثر والجر اثره ولا يمكن
ان يختلف الاثر عن المؤثر قوله لانه لانتفاء معنى الفعل بقبول اختصاص حرف الجر به والا
لانتفاء استعمل هنا بمعنى الجذب بالفارسية كشيدن وتصحيح الشرط الانتفاء بانتفاء
فما يجيء قوله واما الاضافة التفظية جواب عن سؤال تقديره انكم علمتم اختصاص الجر بالاسم
بكونه اثر حرف الجر وهذا التعليل لا يكون مع ما للاضافة التفظية فاجاب بقوله واما الاضافة
التفظية فهي فرع للمعنوية فينبغي ان لا تخالف اما بالتاء التفوقانية او بالتحتانية باعتبار
لفظ الفرع وقوله بانه يختص قيد الى المتفق وبيانه للمخالفة وقوله بما يخالف ما يختص الاصل
الاولى بالفعل وبالثانية بالاسم وبالاصل الاضافة المعنوية وقوله اعني الفعل
تفسير للاولى وقوله او بزيد عطف على قوله بان يختص الخ كيفية الخ المخالفة بانه يكون مختصا
بما يخالف ما يختص الاصل قوله او بزيد عليه بانه يعم الاسم والفعل ويجوز عطفه على قوله انه يكون
الاصل اي ينبغي ان لا يزيد على الاصل بانه يختص قوله ومنها دخول الجر

حاشية جامي

والتخفيف به في عدم جريان التعريف في مفهوم الفعل وكذا التخصيص
نظر نعم التخفيف في غير مسئلة الحسن الوجه لا يجري فيه بلا خفاء
لانه بحذف التنوين او نون التثنية والجمع كشيء منها لا يوجد في
الفعل واما تخفيف الحسن الوجه وان يكن في الفعل لكنه لم
يضفه باعتباره طرد اللباب ولكان ان تقول الكلام في الاضافة
بتقدير حرف الجر ونحن نقول الحدث الذي في مفهوم الفعل اعتبر نسبته
الى الفاعل والمفعول ابدا على وجه لا يجامع النسبة على وجه الاضافة
بتقدير حرف الجر والاضافة اللفظية فرع المعنوية **قوله** وانما
فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا مع ان قوله والجر علم الاضافة
يدعو الى تفسيره على طبق نظيره بكون الشيء مضافا اليه ويحوج
الى اعتبار قيد بتقدير حرف الجر **قوله** لان الفعل او الجملة قد يقع
مضافا اليه اختلف في ان المضاف اليه في المثال المذكور الفعل
او الجملة مع الاتفاق في ان المضاف اليه هو الجملة الاسمية
بتمامها اذا اضيف اليها **قوله** وقد يقال هذا اي احد الامرين من
الفعل والجملة قيل عند التقييد ينبغي ان يكون هذا القول مرضيا لانه الموافق
لاختصاص الجر بالاسم والتعريف المص للمضاف اليه فيما بعد قلت
كان الشارح ايضا لا يندفع في ترجيح التأويل وانما اشار بكلمة قد
الى ضعف ما يبنى على هذه الدعوى من حمل قول المص على المعنى
الشامل لكون الشيء مضافا ومضافا اليه فانه بعيد جدا ولا ضرورة
تدعو اليه فانه لم يلتزم استيفاء الخواص فليحمل على ما هو اظهر
اختصاصا فيريد بقوله لانه الفعل او الجملة قد يقع مضافا اليه انه قد
يقع كذلك بحسب الظاهر لانه يكفي في ترجيح ما اختاره في تفسير
عبارته **قوله** فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا يختص بالاسم المراد

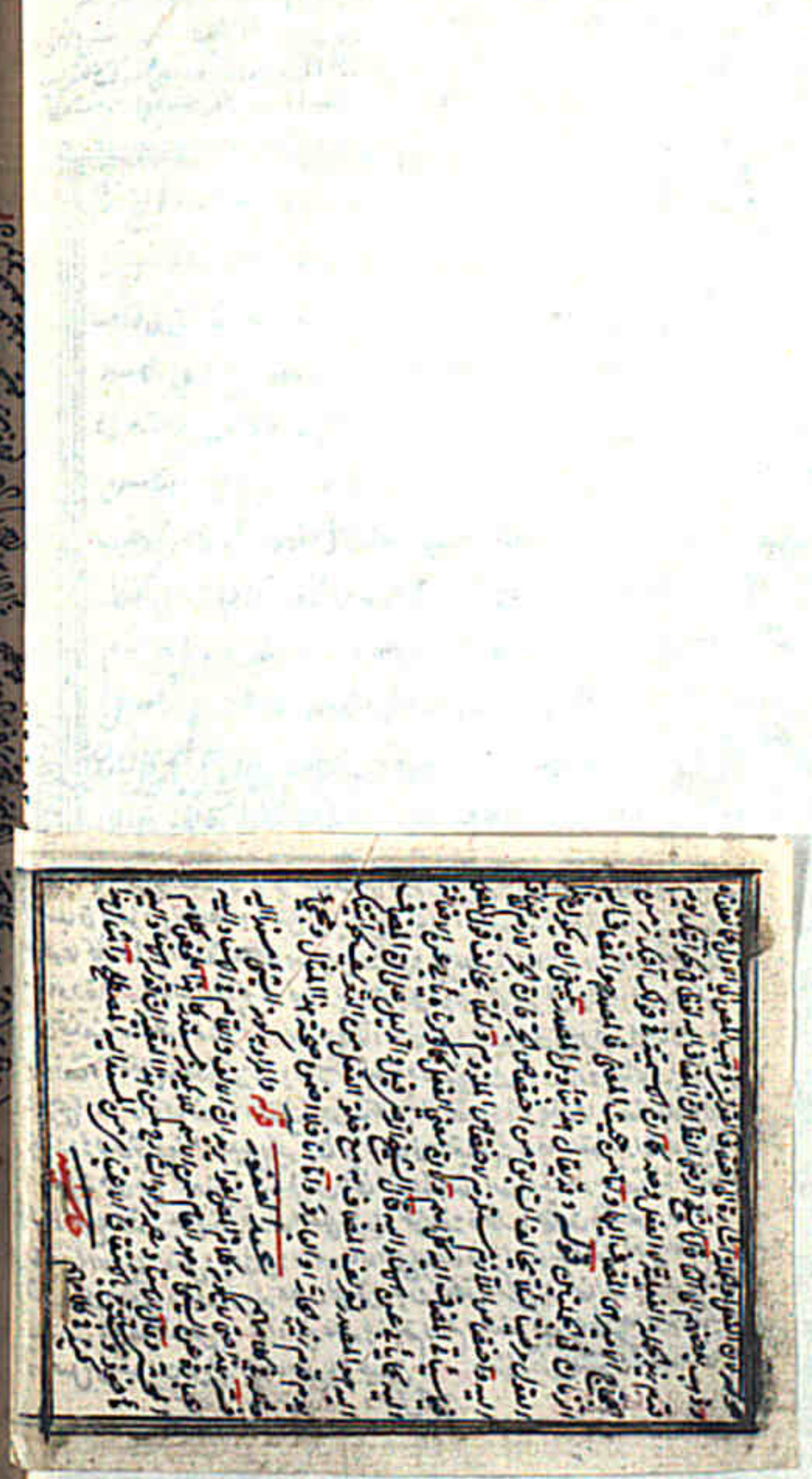

بالاضافة هنا ليس كون الشيء مضافا او كون الشيء مضافا اليه بل الشبه
بينهما ومعنى اختصاصها بالاسم مطلقا ان شيئا من طرفيه لا يكون
الا اسما **قوله** من معرب قال المص في الايضاح هو من الاعراب
بمعنى الاظهار او ازالة الفساد والالتباس وهو محل اظهار المعاني
وازالة الفساد والالتباس او من اعربت الكلمة جعلت الاعراب
فيها والوجه ظاهر لا من الاعراب العرفي باعتبار ان الاعراب
يتحقق فيه لان القياس معرِب بكسر الراء وهذا كلامه وكانه يريد
بالاعراب العرفي ما هو مذهب المفصل اي اختلاف آخر المعرب
لا ما هو مذهبه وهو ما اختلف آخر المعرب به لانه لا يصح ان يشتق
منه شيء وبهذا ظهر ان من قال وفيه انه لو جاز اخذ صيغة منه
لجاز ان يكون اسم مكان لا صفة حتى يكون القياس ما ذكره لم يأت
بما فيه لان الاسم المعرب مختلف الآخر لا محل الاختلاف او يجعل
الفاعل مكان الحدث ولا يسمى باسم المكان كما لا يخفى **قوله** فالمعرب
الذي هو قسم من الاسم يحتمل ان يكون المعرب والمبني قيدين
للقسم لا نفس القسم لانهما يشملان الاسم والفعل والحرف وكذلك
يكون بيان الحكم مشتركا الا انه يلزم تخصيص تعريف الاعراب
والعامل باعراب الاسم وعامله لو كان البناء على مذهب البصري
لانه لم يثبت في الفعل المعرب معان مقتضية للاعراب بخلاف
الكوفي وعلى اي تقدير يلزم تخصيص تقسيم الاعراب باعراب الاسم
قوله اي الاسم الذي اندفع بهذا الاعتبار ورود مبني الاصل على
التعريف لانه لم يشبه مبني الاصل مشابهة موجبة للبناء والا
لكان مبنيا بالمشابهة لا بالاصالة ولولا اعتبار هذا القيد ايضا
لخرج بتقييد التركيب بقوله تركيبا يتحقق معه العامل ولا يخفى ان

قوله لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الاعراب فشرط المشابهة التي هي اخص بالمناسبة التي هي اعم ليناسب قوله فيما سيأتي
المبني ما ناسب مبنى الاصل ثم قيد المناسبة بكونها مؤثرة في منع الاعراب لئلا يخرج به غير المتمكن الزمني
وبين المبني الاصل كالفعل مناسبة في تحقق الفرعيتين لا مناسبة مؤثرة في منع الاعراب فيكون
في الكلام مجازان الاول ذكر الخاص واراده العام والثاني ذكر المطلق واراده المقيد

اعتبار قيد الاسم وان لم يبعد لكن اعتبار هذا القيد في كمال البعد
ولا يهدي اليه قرينة **قوله** ركب مع الغير يدعو اليه ظهور كون
المعرب اسما فانه قيل حمل المركب على هذا المعنى بعيد وانظاهر منه
ما يقابل المفرد فيلزم صدق التعريف على بعلبك ضعيف **قوله**
لم يشبه اي لم يناسب فشرط المشابهة التي هي المشاركة في الكيف
بالمناسبة التي هي اعم اذ يفارق المشابهة في الاضافة الى المبني
لتشابه دخل في تعريف المعرب المناسب الغير المشابه نحو يومئذ
قوله مناسبة مؤثرة في منع الاعراب ضبطها صاحب المفصل
بتضمن معنى مبني الاصل ومشابهته في الاحتياج الى الضميمة كما
في المبهمات ووقوعه موقعه كاسماء الافعال ومشابهة الواقع
موقعه كفجار وفساق وحضار ووقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى
المضموم او اضافته اليه نحو يومئذ فالمناسبة المؤثرة اثنا تتحققان
بعد ضبط المبنيات فاستحق المبنيات بهذا الاعتبار التقديم على
المعربات فلذا قدمها صاحب اللباب **قوله** فالاضافة بيانية
ليس الاصل في البناء اعم من وجه من المبني بل اخص مطلقا
واضافة الاعم الى الاخص لامية اما البيانية اضافة الاعم من
وجه كما لا يخفى على من له اضافة معنوية الى هذا الفن فالوجه في
الاضافة البيانية ان لا يخص الاصل بالاصل في البناء بل يطلق
ليشمل المعرب لان الاسم هو الاصل لكن في الاعراب ويكون
بيانه بالاصل لانه في الواقع اصل في البناء وللتوجيه لكلام الشارح
مجال لمن له في فهم المعاني استقلال **قوله** وهو الماضي قال المحقق
الشريف في حواشي المتوسط جعل بعضهم الجملة من حيث هي جملة
قسما رابعا وقوله والامر بغير اللام لا حاجة الى قوله بغير اللام لان

النحوي لا يستمي ما هو بالام او ابل مضارع مجزوم وما وآلام باصطلاحه
ما هو بغير اللام قوله فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب
لم يقل اعتبر العلامة مجرد الصلاحية للاعراب لانه لا يحصل به الفرق
بين اعتبار المص والعلامة لان المص ايضا لم يعتبر الا الصلاحية
دون الاعراب بالفعل بل الفرق باعتبار الاستحقاق بالفعل عند
المص واعتبار صلاحية الاستحقاق عند العلامة وبعبارة اوضح
المعتبر عند العلامة الاعراب بالقوة البعيدة من الفعل وعند
المص الاعراب بالقوة القريبة من الفعل قوله ولذا يقال لم
تعرب الكلمة وهي معربة لم يوجد على طريقة المص معرب اصطلاحي
لم يعرب لانه لا يخلو عن اعراب محقق او مقدر وكانه اريد سلب
الاعراب بحسب الذات لان ذات الاعراب متأخرة عن
المعرب او اريد سلب الاعراب بحسب اللفظ الا انه على الثاني لا
ينفع الشارح فيما هو بصدده والاول تدقيق فلسفي لا يناسب
النحاة قوله لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال
اواخر الكلم اعلم ان الغرض من النحو لا يقتصر عليه كما يدل عليه
هذا الكلام بل من الغرض منه معرفة الهيئات التركيبية وتقديم
ما حقه التقديم وتأخير ما حقه التأخير مثلا وجوب تقديم المتضمن
بمعنى الاستفهام على سائر اجزاء الكلام مما يتعلق بعلم النحو فلا يرد
ان يقال من جملة الغرض من علم النحو قوله فان العارف
باحكامها كذلك مستغن عن النحو اشار بهذا الى انه لا يمكن ان يعرف
المتعلم للمعرب اختلاف الاواخر بالتتبع لان العارف بالتتبع
لا يتعلم المعرب بهذا التعريف لانه يكون بعد فقيهين ان يكون
معرفة اختلاف الاواخر بالتعلم في هذا الفن وتعلم في هذا الفن

يتوقف على معرفة المعرب فلو عرف المعرب به لزم توقف معرفة
المعرب على معرفته وتوقف معرفته على معرفة المعرب فيلزم
تقدم الشيء بهذا التعريف على نفسه وهذا من افحش معايب
التعريف المسمى بالدور وهو الذي صرح المص بانه عدل عن المشهور
لاجله الا ان الشارح طوى ذكر لفظ الدور لئلا يحتاج المتعلم
الى معرفة معنى الدور قبل اوانها والعجب ممن عد المص اشار بقوله
فالمقصود من معرفة المعرب الخ الى ان ليس في نقل التعريف
فائدة بل في المقصود منه لان المقصود منه تحصيل كلية تجعل
كبرى لصغرى سهلة الحصول لاستنتاج نتيجة وح يكون الصغرى
عين النتيجة مثلا اذا قيل هذا معرب وكل معرب مما يختلف
آخره به ينتج انه هذا يختلف آخره به وقولنا هذا يختلف آخره به
عين هذا معرب فقد صرف الكلام الى ما لم يقصد به في المقام
واخرجه عن الوضوح والانتظام فاشكل على نفسه بمنع كون الصغرى
عين النتيجة فتفاوتت بالاجمال والتفصيل واجاب بما يهتدي به
الى وجه الصواب فهو وان كان احق بمعرفة مقاصد الشارح
بجليل يكونه من المتمرنين على ملازمة مجلسه بجليل انه افاد وجهدا
التطويل حسن وصية سيد ولد آدم مفيض نعمة البيان على العرب
والعجم نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فاداها كما سمعها فرب
حامل فقه الى من هو افقه منه هذا وقد افادني استاذي ومن هو
جدي انه جدي واعتادني حسام الملة والدين داود النحوي استاذ
ائمة زمانه بالبيان الصافي افاض الله عليه شآبيب غفرانه الوافي
انه يمنع قول المص انه ليس الكلام مع المتتبع لانه يجوز ان يكون
الكلام مع المتتبع العارف اختلاف اواخر الكلم من غير ان يكون

قوله وحكما من جملة احكام المعرب اقول تشير بهذا الى دفع سؤال سيذكره بعد هذا بقوله فان قلت لا يتحقق الاختلاف والى ان اضافة حكم الى الضمير للعدد المفهوم قوله واشاره المترتبة عليه يشير الى ان المراد بالحكم هنا الحكم المتعارف عند الاصوليين كما يقال حكم الفرض الثواب بالفعل والعقاب بالترك اى الاثر المترتب عليه في الاول قوله بانه يشتمل على صيغة المجهول قوله حقيقة او حكما مثال المشتمل حقيقة جاءني ابوه ومررت بابيه ومثال المشتمل حكما وانه كان علة بجر حقيقة الحرف الاخير في مسلمين وهي الياء والنون حاشية

ممتازا بين مرفوعها ومنصوبها ومجرورها فيتعلم المعرب في الفن بهذا الوجه لا ليعرف من النحو هذا الحكم بل ليعرف منه بمعرفة المرفوع والمنصوب والمجرور الى غير ذلك من الاحكام اى صلة المعربات في التراكيب آمين اسئل الله الحق هداية الطريق انه قريب مجيب قوله فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف آخره آتاك قائل مثلا ان هذا الحكم من جملة احكامه كما اشار اليه فيما بعد قوله وحكما من جملة احكامه وآثاره اشار الى انه المراد بالحكم الاثر المترتب على صفة الاعراب والى ان اضافة الحكم الى الضمير للجنس لا للاستغراق فيقول الى انه بعض حكمه وكانه اراد بهذا التنبيه تقديم مقدمة لما سيورده بعد من دفع الاعتراض بانه يخرج من الحكم المذكور حكم معرب ركب مع عامله ابدا او وتغيير الحكم بالاثر في هذا المقام مما اتى به اقوام بعد اقوام وان لم اعثر على مأخذه في افنانين الكلام ولا يبعد ان يراد بحكمه ما يحكم به عليه فيكون فيه اشارة الى انه مما ينبغي ان يحكم به في الفن على المعرب ولا ينبغي ان يعرف به قوله باختلاف العوامل فانه قلت الفاعل لا يجمع على فواعل الا اسما قلت فليكن جمع عاملة لانه العامل قلما يكون غير كلمة وقيل العامل صار اسما في عرف النحاة قوله اى بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه انما قيد العوامل بالداخلة عليه لانه معرب لا يخلو عن اختلاف العوامل في وقت ما ولا يختلف آخره به وانما يختلف بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه وهذا اولى مما قيل خرج بهذا التقييد اختلاف آخر المستفهم بكلمة من باعتبار العوامل الداخلة على المستفهم عنه نحو من زيد ومن زيدا ومن زيد

اذا قيل جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد ثم بتقييد العوامل بالداخلة عليه يخرج عامل المبتداء والخبر لان الدخول انما التحق بالآخر اولا وقولا لا يتصور في الامور المعنوية كما مر قوله وانما خصصنا اختلافها بكونه في العمل لئلا ينتقض الخ وليكون التلفظ مجمولا على ما لا يقصد به في عرف النحاة اهو قوله او على المصدرية اى يختلف اختلاف لفظ واياك ان تفرق بين هذا التوجيه والتوجيه الاول بانه يحتمل ان يتعلق ح باختلاف العوامل لان تعلقه باختلاف العوامل يوجب كونه قاصرا لعدم حصر العوامل في الملفوظ والمقدر على انهما سيان قوله فان اصله فتيي وفتيا وبقيتي ذكر الياء لئلا يلتبس المبتدأ بينه وبين فتى لاتحادهما خطا قوله والاختلاف التلفظي والتقديري اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض الخ فان قلت لا انتقاض وان لا يجعل اختلاف العوامل اعم فانا نقول المراد باختلاف العوامل في العمل ان يطلب كل منها اثرا مباينا لاثر الآخر في الآخر فقولنا رايت والتقيت ليسا بعاملين مختلفين في غير المنصرف وعاملان مختلفان في المنصرف قوله لئلا ينتقض بمثل قولنا رايت احمد ومررت باحمد وقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى كان او مجموعا قوله وقولنا معطوف على قولنا فهو في تقدير لئلا ينتقض بمثل قولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين فقوله مثنى او مجموعا متعلق بالمثل لا بهذا المقول فلا يتوجه انه لا يصح الا ان يكون مثنى او مجموعا ومما يقضي منه العجب ما قيل المراد بمدلول ما بين القوسين فاذنه ظهر شموله للمثنى والمجموع فخذ ما آتيتك وكن من الشاكرين قوله فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في آخر المعرب ولا في العوامل

قوله فان قلت لا يتحقق الاختلاف الخ حاصل السؤال ان اختلاف العوامل لا يتحقق الا اذا تحقق عامل وعيب عامل وكذا اختلاف آخر المعرب لا يتحقق الا اذا تحقق معرب وعيب معرب آخر واذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير الخ بمنزلة لمبني الاصل مع عامله ابتداء كما يقال جاءني زيد ابتداء كما لا يختلف عامل بل وصف عامل ابتداء كما يقال جاءني زيد ابتداء ولا يتحقق الاختلاف لان آخر المعرب والمبني والعوامل كل اختلف آخر الاسم مطلقا وحاصل الجواب ان للمعرب حكمين احدهما اختلاف الاعراب بسبب اختلاف العامل وذلك حدوث

سواء اريد بالعوامل الجماعة او ما فوق الواحد قوله اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير الخ بمنزلة لمبني الاصل مع عامله ابتداء اي اذا ركب كائنا مع عامله ومتحققا معه فقوله مع ليس ظرفا للتركيب ومن جعله ظرفا للتركيب اورد عليه ان التركيب مع العامل ابتداء لا يكون الا اذا كان لفظيا فيجوز ان يكون التركيب مع العامل ابتداء ويتحقق اختلاف العوامل لسبق عاملين معنويين فيتحقق الاختلاف في آخر المعرب وفي العوامل واجاب عنه بانه لا يتحقق بعاملين معنويين وعامل لفظي اختلاف العوامل اولا اختلاف في العمل بين عاملين معنويين هذا وفيه نظر من وجوه الاول ان المراد بالعوامل ما فوق الواحد كما يكفي والثاني انه لا يصح قول الشارح ليس فيه اختلاف الآخر ولا اختلاف العوامل لتحقق اختلاف الآخر والثالث ان العامل المعنوي لا ينحصر في عامل الرفع وانما ينحصر فيه عامل معنوي ليس معنى الفعل وللعامل المعنوي الذي هو بمعنى الفعل اقسام متعددة ناصبة للظرف والمفعول معه فصلنا ما في الفريد وشرحه الرابع انه لا اتجاه للسؤال لانه لم يقل كل مركب مع عامله ابتداء حتى يتجه شيء لا يقال اذا سبق على التركيب مع العامل عاملان معنويان لم يكن التركيب للاسم المعدود لانا نقول التركيب للاسم المعدود لكن لا ابتداء بل ثانيا ومع ذلك تركيب الاسم المعدود مع العامل الذي سبق عليه تركيب الاسم المعدود مع العامل ابتداء وان سبق عليه تركيب لا مع العامل ولو لم يكن التركيب ثانيا للاسم المعدود لم يكن تقييد التركيب بابتداء معنى فافهم قوله غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواص الشاملة فيه انه اذا كان المغزاة هذا حكم بعض المعرب لم ينفع

قوله والمقتضي من الاسباب البعيدة للاختلاف فان العامل يوجب المعنى المقتضي وهو يوجب الاعراب واذا يوجب الاختلاف بلا واسطة فيكون سببا قريبا لاختلافها

البستي المتعلم بيان هذا الحكم فانه اذا اورد عليه معرب لا يعرف انه هل يجري فيه هذا الحكم او لا قيل فليكن المراد اختلاف الآخر باختلاف العوامل وقد مر وهذا الحكم كلي لا ينبغي ان يرد بانه يجمل ان يكون معربا لا يرد عليه العوامل المختلفة وقد مر لان الاحتمال الصرف لا يكفي لنقض الاحكام الاوبية وقيل المراد استعداد الاختلاف ورجح جواب الشارح عليها بانه اوفق بالعبارة اذ المتبادر الاختلاف بالفعل من غير تقييد بوقت ما وليس بمرجح لما عرفت ان الظاهر بيان الحكم الكلي لينتفع به المتعلم قوله وحين يراد بالموصولة الحركة او الحرف لا يرد العامل والمقتضي فان قلت قد فسر كلمة ما بحرف او حركة فلم يجعلها موصولة بل موصوفة فينبغي ان يقول وحين يراد بما الموصوفة حركة او حرف قلت كلمة ما كلما وقع هكذا يحتمل الامرين فنبه على الاول اولا وعلى الثاني ثانيا حيث قال وحين يراد بما الموصولة الحركة او الحرف فعرف الحركة او الحرف على مقتضى ما الموصولة وانما قدم الاشارة الى الموصوفة لانه اذب في امتزاج المتن بالشرح ثم انه كتب الشارح في حاشية الكتاب لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرفا واحدا كالباء الجارة فان الاولى ان يسند اخراجها الى السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة وابقاء ما الموصولة على عمومها ولا يخفى ان المفهوم من قوله لا يرد العامل والمقتضي انه لا يرد عامل ولا مقتضي على السلب الكلي والذي يقتضيه الحاشية ان المراد انه لا يرد كل عامل وشيء من المقتضي ولا يذهب على احد انه بعيد عن الفهم جدا وانما قال والاولى اشارة الى صحة التوجيه الاول لان ما لا يخرج بتخصيص كلمة ما يخرج بارادة السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة لكن الاولى انه يخرج الجميع بالسببية

الاعراب

قوله الاولى به دخل العامل وقد دخل اصلا كليا ولم يدخل فيه الآخر فافهم وفيه انه لا يلزم من اخراج بعض افراد الشيء اخراج جميع افراده لانه اخراج شاملة لجميع افراده ولا محذور فيه لانه اخراج ما يحقق بالتبعية ولا يوجد في غيره سواء ورد في جميع افراده او بعضها كالاضافة بالنسبة والاضافة بالتبعية

وجيه الدين

المفهومة القريبة ولا يركب مزيد تكلف ولا يذهب عليك ان قوله
ولو ابقيت يدل على ترجيح تخصيص كلمة ما لاشعار كلمة لو على امتناع
الابقاء فاذا ترجح اعتبار التسببية القريبة كان الاولى ان يقال
فاذا ابقيت لدلالة اذا على التحقق فتأمل وتلك ان تقول لكن
ان يراد بكلمة ما وف آخ او حركة فلا يرد ما اورده من امثال اتبا
بجارة ولو اريد بحرف حرف المبانى وهو المتبادر حين مقارنته
بالحركة لم يتجه عامل على حرف واحد وكما لابد من اخراج العامل و
اخراج المقتضى لابد من اخراج مجموع العامل والمقتضى والاولى
فان التسببية وهو التقدم بالذات كما يتحقق بين اختلاف
آخ المعرب وكل من تلك الثلثة يتحقق بينه وبين مجموعها ولا
يخرج المجموع من تقييد التسببية بالقرب لان تقدم المجموع على
الاختلاف ليس مما يدخل بينه وبين الاختلاف تقدم آخر بخلاف
تقدم العامل او المقتضى او المجموع ومن قال ليس للمجموع سببية
الا سببية اجزائها المركبة من القريبة والبعيدة لم يأت بكلية ونحن
فقد اختص تخصيص كلمة ما بمزية اخراج المجموع كما يختص باخراج
المتكلم الذى هو السبب القريب لحقيقي لاختلاف الآخر فتنبه بل
تعين فى الاعتبار فاعتبر وايا اولى الابعار قوله خرج حركة نحو
غلامى اراد بنحو غلامي ما يلي ونظايره ومن قال اراد به خرج الجوار
فى قوله بطا واسحوا برؤسكم وارجلكم بجر ارجلكم فلم يخرج تدقيق
نظره الا الى خلاف ما اجمع عليه من كون جر الجوار وجر الزائد
من الاعراب هذا ولو قال الشارح خرج نحو حركة غلامى لكان اخرج
فى النحو لشموله ياء ما قبل ياء المتكلم نحو مسلمتى فى جاءنا مسلمتى
وقوله لانه معرب على اختيار المص اشارة الى ما ذهب اليه بعض

قوله وبقيد التسببية خرج حركة كخر ظاهر يعنى كل اسم معرب اضيف الى ياء
المتكلم مفردا او جمعا فانه ميم غلام ساكنة فى الاصل فلما اضيف الى ياء
المتكلم اقتضت حركة الميم بالكسرة

قوله

النحاة انه مبنى ولا يخفى انه لو قيل فى تعريف الاعراب انه ما فى آخ
المعرب اعنى من حيث انه معرب لتم التعريف ولا يتجه عليه شئ
فتأمل قوله ان ينبه على فائدة وضع الاعراب وترجيح الاتيان آ
على تركه آو اراد التنبيه على فائدة وضعه فى الاسماء دون الافعال
والحروف قوله ليدل على المعانى جمع معنى وهو ما يقصد بشئ وحمل
على القائم بالشئ المقابل للعين بعيد عن الفهم ولا يقود اليه
فائدة وكذا فى ما يأتى فى تعريف العامل قوله حيث قال شرحه على
هذا الكتاب والاوجه ان المص ومن قال هو علة وضع الاعراب
اراد وا انه متعلق بوضع الاعراب المفهوم من مجموع الكلام
والا لم ينطبق الغرض على الفعل لان الدعوى على تقدير تعلقه
باختلف ان اختلاف الآخر لغرض الدلالة على المعانى وهذا
الغرض لا يستدعى اختلاف الآخر بل وضع الاعراب مطلقا قوله
ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف اسناد الدلالة الى الاختلاف
باعتبار ان له مدخلية فى دلالة ما به الاختلاف على ما يستفاد منه
والا فالموضوع للمعانى عند المص ما به الاختلاف على اختلاف
بينه وبين السكون حيث قالوا الاعراب هو الاختلاف و
خالفهم المص لان تعيين ما به الاختلاف للمعنى اولى لانه امر
متحقق واضح بخلاف الاختلاف فانه امر معنوي اعتباري
ولانه لازم لكل معرب بخلاف الاختلاف هذا فتقول الاولى
بالوضع للمعانى ما به الاختلاف والاولى بوضع الاعراب المستعمل
فى مقابلة البناء الاختلاف لان البناء عدم الاختلاف قوله
على صيغة اسم الفاعل فيكون المعنى على اخذ كل من المعانى المعرب
والمعتورة على صيغة اسم المفعول فيدل على ان كل معرب

قوله يقال اعتوره والشئ اذا تناوروه فيه اشارة الى انه يأتى الافتعال والتفاعل على المعنى
الذى هو مطلق الفعل قوله بغير حرف جر فيصير منه وجه التضعيف والى انها يتعدد والى على
الذى هو الحلية والى انها تتعدد بغير حرف جر فيصير منه وجه التضعيف والى انها يتعدد والى على
واذا كان على صيغة اسم المفعول يلزم تقدم المفعول به دون الفاعل على خلاف
استعمال هذا الحلية

حاشية

يأخذ تلك المعاني فكل منها يدل على تبديل المعنى في المعرب وعدم استقراره
ما فيه الا ان اعتبار المعرب آخذا للمعنى اوجب من اعتبار العكس
فلذا قال الفاضل الهندي انه على صيغة اسم المفعول والشارح لما
استهجن تركه ما هو المشهور الدائر على السنة الكافة لمجرد اقربية
هذا الاعتبار حكم بانه على صيغة اسم الفاعل ولا ينبغي ان يتوهم
ان اعتوار المعرب المبني لا يفيد تبدلها في المعرب فلذا اعرض
عنه الشارح لانه المخالف لما هو الواضح **قوله** وانما جعل الاعراب
في آخر المعرب اي الاعراب بالحركة الذي هو الاصل او الاعراب
مطلقا في آخر المعرب حقيقة او حكما فان الواقع بعد اكثر
حروف الكلمة كانه الواقع بعد الكل لان الاكثر في حكم الكل وكونه
الحركة بعد الكلمة يظهر بالتأمل فيما بعدها **قوله** لان تقسيم الاسم يدل على
المسمى والاعراب على صفته فعلى هذا الفاعلية ونظائرها صفات
لمدلولات الالفاظ لا للالفاظ وذهب الشيخ الرضي الى انها صفات
الالفاظ فقال في تأخير الاعراب ان الدال على الوصف بعد الموصوف
ولا يخفى ان الظاهر من قوله والصفة متأخرة ان وجه تأخره
تأخر المدلول والاوجه تأخر الدال على الوصف لان تعقل الصفة
يتوقف على تعقل الموصوف والاولى ان يقال جعل الاعراب
في آخر الاسم لان كلا من حروف الكلمة مفيد لهيئة الكلمة ولا يرضى
بتغيرها مهما امكن لئلا يختل دلالة الكلمة على معناها بخلاف الحرف
الآخر فانه لا محل له في الهيئة ولهذا قيل تعلم على صيغة الامر على
هيئة ماضية **قوله** اي انواع اعراب الاسم تثنية تنبيه على ان الخبر
مجموع التثنية فلا يشكل الحمل على الانواع ووجهه تقديم العطف على
الربط **قوله** ولا يطلق على الحركات البنائية ولا غيرها من حركات

قوله او حكما ليشمل الملحقات ايضا فان الملحق بالشيء في حكم ذلك الشيء وفي عداده
قوله واذا كانت الاضافة بنفسها مصدرا لم يحتج الى الياء المصدرية واتما لم يقل هنا
حقيقة او حكما كما قال في الفاعلية والمفعولية لان المضاف اليه لا يكون الا حقيقة لان
المجرور في كمررت بزيد وانما مر بزيد مضاف اليه عند المص واما المجرور في بحسبك درهم فانما كان مجرورا
بواسطة حرف الجر الزائد الغير المعتد به لم يعد ملحقا بالمضاف اليه قوله فاعطى الثقيل
للقبيل تقبيلا او معادلة لان الثقيل يستلزم القلة لان لسانهم على الخفة فكانه اعطى
الكثير للقبيل بالقبيل قوله فاعطى الخفيف للكثير تكثيرا للخفة او معادلة لان الخفة
يستلزم الكثرة كما ذكرنا فكانه اعطى الكثير للكثير وجيه الدين
قوله واتما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول هذا من باب التقابل حيث
اعطوا الثقيل للقليل والخفيف للكثير لا من باب التناسب حاشيه
قوله الى علامة كون الشيء مضافا اليه اي حقيقة او حكما وتريد بها الكسرة او ما يسد مسدها في الفاعلية
والمفعولية لانعدم وجودها اما الحقيقي فكالمضاف اليه بالاضافة المعنوية والمجرور
بالحرف الجر الغير الزائد واما الحكمي فكالمضاف اليه بالاضافة اللفظية والمجرور بحرف
الجر الزائد تحرم العبد
قوله واتما لم يسق المضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة له اي للمضاف اليه لانه لما كان المضاف اليه
متوسطا بين الفاعل والمفعول لانه الاول قليل لانه واحد واتما كثير لانه خمسة وهو
متوسط لانه اثنان والجر ايضا متوسط بين الرفع والنصب ولهذه المناسبة اعطي الجر
للمضاف اليه فلا يخلو ان اعطاء الجر اليه ضروري تحرم العبد

غير الآخر قوله فانها مستعملة في الحركات البنائية غالبا وفي غيرها من
غير الاعرابية ايضا قوله كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما في كونه عمدة
من كل وجه قوله كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما في كونه فضلة
او مشبها بها كما في اسم ان قوله علم الاضافة اي علم كون الشيء
مضافا اليه فهو بتقدير اضافة اليه واتما حذف اعتمادا على فهم المقصود
من المقابلة بالفاعلية والمفعولية لان كون الشيء مضافا اليه
المقابل لها لا كون الشيء مضافا ولم يقل كون الشيء مضافا اليه
حقيقة او حكما ليشمل مضافا اليه بالاضافة التنظيرية وقولنا
كحسبك زيد لانه كل ذلك مما ادخله المص تحت المضاف اليه
بحيث قال المجرورات ما اشتمل على علم المضاف اليه وهو كل اسم
نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اذ لابد من تعميم
النسبة بحيث يشمل النسبة حقيقة او صورة بخلاف الفاعل
فانه صح بتميزه عن باقي المرفوعات وكذا المفعول قوله لم يحتج
الى الياء المصدرية الاولى لم يصح الياء المصدرية قوله واتما اختص
الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل
قليل بين وجه الاختصاص فيما هو اصل في الاعراب لكونه
معمولا هو اصل في العمل قوله فاعطى الثقيل للقليل اي الفعل
لكونه مفعولا ثانيا ودخول لام التقوية في المعمول المتأخر عن
الفعل لا يجوز ومنهم من جعل التركيب مع تضمين معنى الجعل عبد اللطيف
فصار مآل المعنى فاعطى الثقيل مجعولا للقليل ولا يخفى ان
حديث الجعل مع الاعطاء لغو فالحق تضمين معنى العروض لانه
الاعطاء للقبيل بان يجعل عارضا له فالمآل فاعطى عارضا للقبيل
ولك ان تجعل للقبيل تعليلا والمفعول الثاني محذوفا اي اعطي الثقيل

اعطى من المرفوعات لاجل هذا القيل فانه المقيس عليه للكثير فتامل

قوله ولما لم يسق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل اعطاء الجر
المضاف اليه اضطراريا ولا ضرورة اليه لان المضاف اليه ايضا
كثير الايري الي قولنا مررت بزيد في يوم الجمعة لتأويله لكن كثرة
دون كثرة المفاعيل فاعطى المتوسط في الكثرة المتوسطة في
الثقل قوله العامل احتاج الي بيانه لاحتياج معرفة المجرب
اليه لاعتبار العامل في مفهومه على ما مر ولذكره في حكم المعرب
وتأخيره عن بيان الاعراب لان تعريفه متوقف على معرفة
المعنى المقتضي والاعراب ومن عبد القوي عبد الغفور عدل عن الاعراب لكونه
سببا بعيدا بخلاف الاعراب فانه سبب قريب فقد خرج
من سواء الطريق وطلب المبتغي من الفج العميق قوله ما به
يتقوم اي به يحصل دون غيره فنبه على ان سببية التقوم
ليس كسببية الاعراب للاختلاف فان الاعراب سبب غير
تام بخلاف العامل لانه قول ينتقض بالاسناد وما يقوم به المعنى
المقتضي والمركب منهما والعامل لانه قول لا يفهم في العرف
من قولنا ما به يحصل جرارة للماء الا التأثير دون نفس الماء ولا
مجاورة النار للماء تأمل قوله المعنى المقتضى اي معنى لا يريد
ان اللام للعهد الذهني الذي في قوة النكرة والمعنى المقتضى
لا يوجد في الفعل عند البصريين فلذا قيل المراد عامل الاسم وتقوم
بالباء في بحسبك زيد كون الشيء مضافا اليه حكما وصورة فقد
غفل من قال لم يقل بجزوجه لقلته قوله وفي مررت بزيد الباء
عامل اما في غلام زيد فالعامل عند بعض جر المقدر وعند
بعض المضاف النائب عن جر المجرور قوله فالمفرد لما فرغ

عن بيان الاعراب والعامل والمعنى المقتضى اراد تفصيل اقتضاء
المعنى فانه تارة يقتضي الحركات الثلث وتارة ماسوى الفتحة
وتارة ماسوى الكسرة وتارة يقتضي الحروف الثلث وتارة
ماسوى الواو وتارة ماسوى الياء وتارة ماسوى الالف
فهذه اقسام ستة قوله اي الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى
ولا مجموعا هذا معنى ثان للمفرد وسنسمع له معنيين آخرين كلا
منهما في محله ولا ينتقض القاعدة بالاسماء الستة ولواحق
المثنى والمجموع لخروجها بقيد المنصرف لكونها واسطة بين المنصرف
وغير المنصرف لان المنقسم اليهما اسم من شانه ان يقبل التنوين
ومنع منه لعدم الانصراف او لم يمنع للانصراف والمعرب
بالحرف بمعزل عن التنوين ولا بغير منصرف اجري عليه الحركات
الثلث للاضافة او اللام او ضرورة الشعر او التناسب بل
ينتقض به قاعدة غير المنصرف ولا يبال به ايضا لانه يعلم من
بيانه على طريق الاستثناء والبيان بطريق الاستثناء ملحق
قاعدة غير المنصرف اولى من ادخاله في قاعدة المفرد المنصرف
لاشتماله على التنبيه على ان هذا الامور خرجت عما هو الاصل
فيها لداع قوله اي الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما نقض
بسنين وبثبين ونظايرهما لكن لا يلزم من دخولها في المكسر
توهم ان اعرابها بالحركات الثلث لخروجها عن القاعدة بالمنصرف
قوله احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة ليكون
الدال على صفة الشيء كالصفة للدال عليه ولانها اخف
الدوال وهذا مراد من قال لانها ابعاض الحروف فالاعتراض
عليه بانه كونها ابعاضا امر وهمي ولو سلم فلا يقتضي ان الاصالة

قوله فالمفرد المنصرف اي الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا اشار بهذا الى ان المفرد مقابل للمثنى
والمجموع بقرينة ذكرهما بعده اعلم ان المفرد قد يذكر ويراد به ما يقابل المركب كالذي وقع في حد الكلمة
وقد يذكر ويراد به ما يقابل المضاف او شبهه المضاف كما سيجيء في بحث المنادى وقد يذكر ويراد به ما يقابل
المثنى والمجموع كما في هذا المحل فتنبه قوله ولا غير منصرف بقرينة ذكره بعده كرجال وطلحة بفتح اللام
واما بكسرها فهي فعلة بمعنى مفعول حاشية

بحسب الذات لا في الاعراب ليس بشيء **قوله** والفتحة نصبا كتب
في الحاشية هذا التركيب من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين
لكن المعمول المقدم مجرور واجازه المص هذا كلامه **قوله** والمصدرية
فيكون التقدير برفع رفعا وبجملة حال والعامل في الظرف وحال
معنى الفعل المستنبط من الظرف المستقر هذا او في بالعبارة
ما كتب في الحاشية على معنى انه اعرب هذان القسمان بالضمة
حال كونهما مرفوعين او اتى بما بالضمة اعراب رفع وعلى هذا
التقدير نصبا وجرا هذا كلامه **قوله** مثل جاءني رجل الاحسن
الا لطف انه يمثل بجاءني طلبة والطلبة المطلوب **قوله** جمع
المؤنث السالم قدمه لانه اوضح اذ معرفة غير المنصرف يحتاج
الى تطويل وكان اعرابه لازم له بخلاف غير المنصرف فانه يزول
عنه اعرابه وكان النصب التابع للجر كثير بخلاف العكس
ولغيره نائبات اخر تركنا بها له وينبغي ان يضم اليه اولات جمع
ذات من غير لفظه كما ضم اولو الى جمع المذكر السالم كتب في
الحاشية السالم مرفوع على انه صفة للجمع هذا الكلام يريد دفع توهم
انه صفة المؤنث كما يتبادر من كون السلامة صفة المفرد
يعني ان الاصطلاح جوي على وصف الجمع بالسلامة وان كان
السلامة حال مفرده **قوله** وهو ما يكون بالالف والتاء
قد دخل فيه سبحانات مع انه مفرده مذكر خرج عنه شبون مع انه
مفرده مؤنث **قوله** واحترز به عن المكسر فانه قد علم وعن
الجمع المذكر السالم فانه سيعلم وتقائل انه يقول الاحرار ليس
لانه علم او سيعلم بل لانه لا يشاركه في هذا الحكم على انه لم يعلم المكسر
مطلقا بل المنصرف **قوله** فاعراب هذه الاسماء الستة نبه على

ان الحكم ليس على خصوصيات هذه الاسماء بل على مطلقها لئلا يمتنع
الحكم على ما يكون لغة بالالف واليآء ولا يلغو الحكم عليها بكونها بالواو
ولا يكون التقييد بقوله مضافة لغوا ووجه ذلك ان اخوك
كما يحضر بالتلفظ به يحضر معه الاخ فالحكم على الاخ الحاضر بالتلفظ
مجردا عن خصوصية حصلت له في هذا التلفظ ولا حاجة في هذا
الحكم الى ما قيل ان التلفظ علم لنفسه ويراد بالعلم الصفة المشتهرة
بها وهذه الالفاظ اشتهرت فيما بين النحاة بوصف الاسماء الستة
لانه تعريف لتنزيف كون التلفظ موضوعا لنفسه وانما لم يذكرها
مقطوعة عن الاضافة لفوائد اولها كون عبارة الحكم مشتملة
على مسألة وثانيها الاجتناب عن ذكر ذو وغير مضاف لانه خلاف
استعماله عند العرب وثالثها هداية المتعلم لاعراب فم بالواو
والالف واليآء لانه لا يهتدي بنفسه لوجه **قوله** لكن بالطلقا
بل حال مكبرة لما كان اشارته الى تجريد هذه الاسماء بنفسه في
الحكم بقوله فاعراب هذه الاسماء الستة اوهمت انها جردت
عن خصوصية التكبير والافراد ايضا استدركه بقوله لكن مطلقا
ونبه على ان خصوصية الافراد والتكبير محفوظة في مقام الحكم
قوله ومضافة نقل المتن على خلاف ترتيب ما اتفقت عليه
النسخ اما غفلة عن فوات الترتيب لكمال الاشتغال بتحقيق
القيود واما لان نسخته كانت في نظره كانت هكذا والله في
غاية البعد ومن قال نبه على ان عبارة محمولة على التقديم
والتأخير لتعلق حال عن ضمير الظرف والحال لا يتقدم على العامل
المعنوي او غير عبارة المتن الى ما هو انسب وبغير المص ان
يغير عبارته الى ما هو انسب فقد نبه بذلك على انه بلغ بدقة النظر

قوله وهو ما يكون بالالف والتاء وكونها لازمتين على المؤنث فلا يرد جمعات جمع قوت والوقات جمع وقت
وانما لم يقل فقوله بالالف والتاء ليشمل على مثل سبحانات وسرادقات من جميع المذكر فيكون صيغة
جمع المؤنث اذ لم تجعله من باب حذف المضاف كما صح به الشارح المحقق فيكون نجا من باب
وسئل القرية او بجعله على تحقيقة العرفية عند النحاة من حيث ان المراد بهذا ما يكون
بالالف والتاء **حاشيه**

الى ان لايخطر بقلب البشر **قوله** واما اخبار والاسماء ستة لان الاعراب
آه لايخفى ان هذا الوجه فى غاية الضعف والاولى ان يقال
المعرب بالحروف فى الفرع والملحق به ستة المثنى وكلا و
اثنان والجمع والو وعشرون فجعلوا فى مقابلة كل فرع اصلا
قوله واما اخبار واهذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى فى كون
معانيها منبئة عن تعدد الاولى فى كونها منبئة عن تعدد او
فى كون معانيها مستلزمة للتعدد ولان المبنى هو التفوظ دون
المعنى هذا ثم ذلك فى ماسوى الفم والحص ظاهر واما فيهما
فخفى والاوجه ان يقال لمشابهتها المثنى والجمع فى ان فيها
حرف لين بعده ما يتم به الاسم فان تمام الاسم بنون التثنية
والجمع والمضاف اليه والتنوين واللام **قوله** ولوجود
حرف صالح للاعراب فى اوآخرها حين الاعراب دون غيرها
حال الاعراب فشابه الاعراب فى الطرفين والتغير وهذه الحروف
هى فى الاربعة الاول لام الكلمة وفى الاخيرين عينها بعينها
عند الشيخ ارتضى وهو ظاهر كلام الشارح وبدل من العين و
اللام عند المص لان الاعراب لايكون من اصل الكلمة ولما
كان التكلم بل تعسفا لم يلتفت اليه الشارح واعلم ان الظاهر
انه جعل كلا من الابناء عن التعدد ووجود حرف صالح وجها
لجعل الاعراب فى هذه الاسماء الستة دون غيرها بالحروف
ولايستقيم لان الابن والولد والوالد والام والقريب الى
غير ذلك منبئة عن التعدد فالاولى ووجود حرف بدون
اعادة اللام **قوله** وكذا كلتا التاء بدل من الالف للتانيث
لان علامة التانيث لاتكون متوسطة وما اضيف اليه كلا وكلتا

يجب انه يكون مثنى اوضميره ولايجوز ان يكون متعددا غير مثنية
الا فى الشعر كقولك كلا زيد وعمرو والحاق التاء بكلا مضافا اليا
المؤنث افصح من تجريده واختلف فى الف كلا انه فى الاصل
واو اوياء والاكثرون على الاول **قوله** فاذا اضيف الى المظهر
يجب فى هذا المظهر ان يكون معرفة **قوله** فلذلك قيد كون
اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر لانه مستدرك للعاقل
بحتة **قوله** ومعناها معنى التثنية لانه تكرار الوحدة مرة
وهو الجمع بالواو والنون سواء كان مفرده مؤنثا او مذكرا
سالما او مغيرا وفيه نظر لان المص ذكر فى بحث الجمع فى شرحه
ان قولي وان كان اسما فذكر علم يعقل باشتراط التذكير مع
انه يغني عن اشتراط التذكير تغليب الجمع المذكر للعاقل على التغيير
او المتوهم انه اسم وليس معنى التركيب الاضافى مرادا فالمص
لم يجعل الاصطلاح اعم من مفهوم المركب ولو وقفا على مفهوم
لفظ جمع المذكرات لم يمكن ادخالها فى اخوات عشرين بان
يراد بها ما على صورة الجمع المذكر وليس به **قوله** وعشرون و
اخواتها المراد بالاخت المثل على ما اشار اليه بقوله ونظائرها
التسع وبقوله التنزيل حيث فسر كلا وكلتا امة لغتا اختها
فالاستعارة الاخت للمثل استعارة غريبة غير مصنوعة للطافة
قوله وانما لحق الطلاق عشرين على ثلثين ولم يلحق على عشرين
وكانه لم يلتفت اليه لانه يحقق عشرين وهو بصدد تعليل الحكم
المشترك ولايذهب عليك ان ما ذكره لايفيد ان ثلثين
ثم فوقها ليست جموعا فى الاصل غلبت على تلك العشرات
تغليب العام على الخاص وما يفيده هو ان يقال الاعداد المتتابعة

من الآحاد حاصلة من تكرار الآحاد لا من تكرار مراتب الاعداد
فهذه الالفاظ كما ولي في انها لا واحد لها من لفظها قوله والطاق
ثلثين على تسعة وعلى تسعة وثلثين وهكذا قوله وايضا هذه
الالفاظ لا يخفى عليك انه لو قال مجموع هذه الالفاظ لكان
فيه لطافة قوله وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته مع الاولى
ترك مع ملحقاته لان بيان الوجه في الاصل يغني عن مؤنة
البيان في الملحق ولانه لا يساعده قوله لانها فرع للواحد بلا
كلفة وكذلك قوله وهو علامة التثنية والجمع فتأمل قوله
وفي آخرها حرف يصلح للاعراب فان قلت الصلاحية ممنوعة
لان العلامة لا تتغير والاعراب يتغير قلت هذا ليس من
تغير العلامة بل من تبدل علامة بعلامة فانه بعد ما كان
الالف علامة التثنية جعل العلامة اما الالف او الياء
فتبدل الالف بالياء تبدل علامة بعلامة لا تغير العلامة
قوله وكثرة التثنية بالاضافة الى الجمع وقلة الجمع بالاضافة
اليها لتوقف الجمع على الثلثة والشروط على الثلثة ان كان
اسما واكثر ان كان صفة قوله وحملوا النصب على الجر لانه
الستة في الكمل قوله اشار الى تقسيمه اليها فيما سبق في بيان حكم
المعرب حيث قال لفظا او تقديرا القادر في هذا البيان فوائد
الاول ان قوله التقدير بيان لاقسام التقسيم السابق لا التقسيم
الآخر للاعراب كما ذكره بعض الشارحين وكانه بنى ذلك
البعض ما ذكره على ان قوله لفظا او تقديرا اختلاف العمل لا
لاختلاف الآخر والحال ان قوله والتقدير وعديله معرفان بتوجيه
العهد والثالث ان هذا الكلام متصل بما قبله كمال اتصال

قوله ولما كانت التقديرية اقل اشار الى وجه تقديم التقديري
مع ان التلفظي لكونه الاصل احق بالتقديم ولا يبعد انه يقال
التقديري لخفائه اولي بالتقديم في مقام البيان قوله التقدير
اي تقدير الاعراب الانسب تقديره بالاعراب المقدر ليلايم
قوله والتلفظي فيما عداه قوله فيما اي في الاسم المعرب الذي
تعذر الاعراب فيه اشارة الى ترجيح جعل ما موصولة بمرجح
التبادر والى ترجيح حذف العائد على حذف المضاف في قوله
تعذر اي تعذر اعرابه لان الفضلة اهون من حذف العمدة
ولان الفهم يتسارع اليه ومنهم من طال عليه طريق الترجيح و
اطال ومع ذلك فانه هذا الوجه الظاهر الصريح وليس لك ان
تجعل ما عبارة عن حرف آخر اي في حرف آخر تعذر الاعراب
فيه لانه لا يصح في الاعراب بالحرف المقدر قوله في آخره الاولى
آخره قوله كعصا نبه بذكر عصا على ان الالف المقدرة كالملفوظة
وراعى ذلك في المستقبل ايضا فان قلت الاعراب في عصا
قبل الاعلال مستقل كما في قاض وبعد الاعلال متعذر في قاض
كعصا فلم فرق بينهما قلت قيل موجب تقدير الاعراب في قاض
الاستثقال فان الاستثقال فيه ادى الى الحذف وموجبه في
عصا التعذر فان استثقال الواو المتحركة ادى الى القلب
ولك ان تجعل عصا ملحقا بجبلى وقاض بالقاضي والفضل
للمتقدم فليعتصم به المعتصم قوله وكما في الاسم المعرب
بالحركة لم يقل في الاسم المفرد المعرب بالحركة ليدخل فيه
مثل مسلمات ومساجدي وعباد لي قيل الاولى ان يقيد
الحركة بالتلفظية ليخرج عنه عصاي فان تعذر الاعراب فيه

قوله وكثرة التثنية وقلة الجمع اي هذا النوع من جنس الجمع اي نوع جامع بالواو والنون
وما قيل في علم الصرف لقلة التثنية وكثرة الجمع محمول على الجنس الجمع مطلقا اذ مطلق
الجمع اكثر من التثنية فلا منافات بينهما حاشية

قوله ولما كانت التقديرية اقل اشار الى وجه تقديم التلفظي مع
الظهور دلالته على المعاني المقتضية للاعراب الا انه قدم
التقدير لانه اقل والاقل يحتاج ليتفرغ الذهن للاكثر ثم بين التلفظي
واجمل في بيانه لكثرته وتعذر احاطته حيث قال فالتلفظي في عداه
وجيه الدرس

قبل الاضافة وفيه ان اصل عصاي عصوي فالمنقلب بالالف
ما تعذر اعرابه فيكون القلب بالالف بعد تعذر الاعراب
بالاضافة ولايكون تعذر الاعراب قبل الاضافة على انه يخرج
عنوح نحو قاض مضافا الي ياء المتكلم مع انه داخل فيه نعم
ينبغي ان يغتفر قاض باسوي المضاف الي ياء المتكلم لان
الاعراب في ان نقص المضاف الي ياء المتكلم متعذر لانه المحذوف
من آخره حركة الكسرة التي اقتضته الياء لا حركة الاعراب
حتى يكون تقدير بالاستثقال ولك ان تجعل قوله مطلقا باعتبار
كونه قيدا للعلامي لهذا التعميم ايضا اي سواء كان مقصورا او
منقوصا او صحيحا قوله امتنع ان يدخل عليه حركة اخر ولابد
من حركة اخري آذ لا يمكن جعل هذه الحركة اعرابا كما جعل علامة
التثنية اعرابا لانها مقتضي الياء المتقدم على العامل فلا يمكن ان
يكون اثرا للعامل والا لزم ان يكون العامل لتحصيل الحاصل
واما علامة التثنية فاحد الامرين ومعني التثنية لتحصيل
احدهما لا على التعيين والعامل لتحصيل خصوص احدهما قوله
يعني كون الاعراب تقديريا في هذين التنوعين مناط فائدة
تعميم مطلقا هو غلامي وان جعل متعلقا بهما وهذا اجعله البعض
مخصوصا بغلامي وكان الشارح لم يجعل ذكره لدفع توهم اختصاص
المخصوص بغلامي بل جعله لداعي حسن المقابلة بينه وبين قوله
كقاض رفعا وجرا وسلمي رفعا فان تقييد المقابل يدعوا الي
تعميم المقابل الخ ويمكن ان يقال يريد بعصا مطلقا ما كان
الفه محذوفا وما كان الفه ملحوظا وبغلامي مطلقا ما كان ياؤه
مذكورا وما كان ياؤه محذوفا نحو يا غلام وما كان ياؤه مبدلا

بالتنوين

قوله يعني تقدير الاعراب للاستثقال لا ان المقصود من ايراد مثال مسلمي لتعذر او مثال قاض بيان ان تقدير
الاعراب للاستثقال كما يكون في الاعراب بالحركة يكون في الاعراب بالحروف وجه آخر
قوله فلم ينبه علامة الرفع آو يعني انه الصلب يخرج الواو عن حقيقته فلا يكون الواو ولوا فلم يبق علامة
الرفع الا هي الواو بخصوصيتها بخلاف الادغام فانه لا يخرج الياء عن حقيقته فانه ياء المدغم
ياء ايضا فبقي علامة النصب والجر التنوين اي الياء وجه آخر

بالالف نحو يا غلاما فقوله في وجه تقدير الاعراب في نحو غلامي انه لما
استثقل آخر الاسم بالكسرة تعذر الاعراب قاصر والواقع انه لما
استثقل بالكسرة او الفتحة ليتناول نحو يا غلاما ويا ابت ويا امت
ويا ابتا ويا امتا قوله كما في الاسم الذي في آخره ياء مكسور ما قبلها
بخلاف الياء الذي ما قبلها ساكن كظبي قوله ونحو مسلمي عطف
على قوله كقاض فهو مرفوع لا على قاض فيكون مجرورا ووجه
النفي ظاهر اذ يكون ذكر النحو مستدركا ومع ذلك يتجه ان
الاخصر ان يحذف نحو ويعطف مسلمي على قاض قوله يعني
تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحروف يعني
ان غرض المص من تكثير الامثلة بيان ان التقدير في هذا القسم
قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف
لشيء الاقسام للمستثقل فليراجع وانه بقي اقسام من المستثقل
لم يذكره وغفل عنه ومن افاضل تلامذة الشارح من خفي عليه
ما تضمنته هذا الكلام فتصدي لبيانه نكتة ترك المص بعض اقسام
المستثقل فسلك طريقا لا يوصل الي المطلوب كالطريق المستقيم
صراط غير المغضوب ولا الضالين فانك لا تهتدي من اجبت و
لكن الله يهدي من يشاء الي صراط مستقيم نعم يتجه على
الشارح ان ما ذكره انما يصح على مذهب من لم يجوز الحكاية في
التثنية والجمع واما على لغة وعني من تمر نان فالقسم الاول
ايضا يكون في الحركة والحرف ونحن نقول يعني تقدير الاعراب
للاستثقال قد يكون في حالين وقد يكون في حال واحد بخلاف
المتعذر فانه لا يكون الا في الاحوال الثلث وكما كان تمييز
المستثقل عن المتعذر باختصاص المستثقل ببعض الاحوال

دون المتعذر وكان مقصوده من ذكر الامثلة بيان الفرق لم يذكر
مثالا لما يكون الاعراب المستثقل تقديريا في الاحوال الثلث نحو
جاءني اخو القوم ورايت اخا القوم ومررت باخي القوم و
جاءني مسلموا القوم ورايت مسلمي القوم ومررت بمسلمي القوم
واما مسلما القوم رفعا فقط في حكم مسلمي **قوله** وقد يكون
الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلث للاستثقال
وضابطه ما اذا كان حرف الاعراب مدة ولاقى ساكنا نحو المقيمي
الصلوة بجر الصلوة ونصبها فخرج نحو مصطفوا القوم و
المثنى الغير المرفوع فان اعرابه لا يكون مدة اصلا **قوله** اي
فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب او استثقل يعني ضمير ما عداه
راجع الى ما ذكر من قسمي المتعذر والمستثقل لا ما عدا ما ذكر
من الامثلة حتى يرد الامثلة التقديرية الغير المذكورة على
بيان التفظي فما اورده بعض افاضل تلامذة الشارح على
بيان التفظي من الامثلة و تكلف في دفع بعض الامثلة مما
ليس من ولا يغني من جوع واضطر الى الاعتراف بورود
بعض الامثلة لا محالة مما يقتضي منه العجب ولا يمنع عنه
رعاية الادب هذا وقوله ما ذكر يشعر بانه يحتاج في افراد ضمير
ما عداه مع رجوعه الى المتعدد اي المتعذر والمستثقل الى
تاويل المتعدد بما ذكر وهو طريق شايع في رجوع ضمير المفرد
الى المتعدد فلا حاجة ههنا الى هذا التاويل لان المتعدد اذا
ذكر بالعطف بكلمة او يجوز افراد الضمير الراجع اليه في الحقيقة
راجع الى احد الامور لا الى المجموع **قوله** ولما ذكر في تفصيل المعرب
المنصرف وغير المنصرف يعني تعريف غير المنصرف لا يحتاج

تفصيل المعرب الذي سبق اليه قلت ولا احتياج بعض احكام تذكر
بعد الى معرفته ايضا واما المنصرف فلا يحتاج الى معرفته الا بما سبق
من تفصيل المعرب فلاهتمام بتعريف غير المنصرف اكثر فلذا
اثره بالتعريف وترك المنصرف بالمقايسة ومما يحوج اليه التفصيل
ان سابق للمعرب بيان المؤنث والمذكر وبيان المثنى والمجموع
فينبغي ان يذكره المص متصلا بغير المنصرف قبل الشروع في
المرفوعات فلا وجه للفصل الكثير بينهما وبين تفصيل المعرب
ومما يجب تقديمه على المرفوعات بحث المعرفة والنكرة لانه
انما يحتاج الى معرفتهما لمصلحة غير المنصرف ومبحث المبتدا
والخبر ومبحث الحال والنعت ففي تاخيرهما اخلال ببيان هذه
المباحث **قوله** وكان غير المنصرف اقل يرد عليه انه في المعرفة
بالتعداد يستحق بيان الاقل ان يؤثر على بيان الاكثر ويترك
الاكثر بالمقايسة لما يشتمل عليه من تقليل مؤنة البيان واما المعرفة
بالتعريف فلا يتفاوت فيه الاقل والاكثر حتى يقال اكتفى بتعريف
ما هو الاقل الا ان يقال لما كان الاقل في بعض البيان يستحق
ان يؤثر على الاكثر اوثر في البيان بالتعريف ايضا تذييلا للبيان
بالتعريف منزلة البيان بالتعداد والاوجه ان يقال اختار
تعريف غير المنصرف لانه وجودي والمنصرف عدمي والعدمي يعرف
بالمقايسة الى الوجودي **قوله** واكتفى بتعريفه لانه يعرف بمعرفة
ولم يقل والمنصرف ما عداه كما قال في الاعراب التفظي لاشعاره عنوان
غير المنصرف بان المنصرف ما عداه بخلاف عنوان التقديري
واعلم ان المعرب لا ينحصر عند القوم في المنصرف وغير المنصرف
فان المنصرف عندهم ما يدخله الحركات الثلث والتنوين وغير المنصرف

ما يسلب عنه الكسرة والتنوين على ما بيّنه الزمخشري في المفصل
فالمعرب بالضمة والكسرة والمعرب بالحروف واسطة فحق لا
يصح ان يكتفى بتعريف غير المنصرف لانه لا يمكن معرفة المنصرف
ح بالقياس اليه واما عند المص فان كان المنصرف وغير المنصرف
عنده قسمان للمعرب بالحركة اولا فائدة في وصف المعرب بالحرف
بالانصراف وعدمه فيمكن معرفة المنصرف بالمقايسة لانحصار
هذا المعرب بمقتضى تعريفه فيهما كما اذا كان مطلق المعرب
منحصرا عنده فيهما على ما قيل **قوله** غير المنصرف المنصرف
ماخوذ من الصرف فانه يتأثر بالصرف عن حاله الاصلي بالتركيب
اكثر من تأثر غير المنصرف حتى كانه بالقياس اليه لا ينصرف
لانه ينصرف بالتنوين والكسرة دون غير المنصرف وقيل جاء
الصرف بمعنى الزيادة والمنصرف مشتمل على الزيادة من
الكسرة والتنوين او زيادة التمكن **قوله** اي اسم معرب
اختار لتفسير كلمة ما بالنكرة وهو احد احتماليه لانه اوفق بمنهاج
الشرح بالمتن ولم يشر الى الاحتمال الآخر لوضوح امره واشتهاره
وقد تقدم مثله غير مرة وان لم ينبّه بعض افاضل تلامذة
الشارح الآني في هذا المقام واطنب بما لا يزيد الا الاسام فاعرضنا
عنه بالمرة كما هو دأب الكرام **قوله** من عيل تسع ولا يجوز
ان يكون التقدير من تسع عيل لانه لم يوجد ههنا شرط حذف
المضاف اليه على ما لا يخفى للعارف به فمن جوز ان يكون التقدير
من تسع عيل ثم اشتغل ببيان نكات لترجيح تقدير المصنف
فلم يترك ما لا يعنيه **قوله** والعيل التسع مجموع ما في هذين
البيتين لا وجه لتأخير هذا التفصيل عن شرح قول المص وانواعه

رفع ونصب وجر الى هذا المقام كتب في حاشية هذا المقام اولم
موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فما للصرف
تصويب هذا وهذه الابيات لابي سعيد الانباري النحوي
والتصويب النزول ولم يذكر الابيات كلها ليستغني عن
التعريف لاشتمال بيان غير المنصرف الذي يستفاد من البيتين
الاول على معايب الاول انه يفيد ان غير المنصرف ما فيه
علتان فيخرج منه ما فيه واحدة تقوم مقام العلتين والثاني
انه يدل على انه باجتماع سببين يجب عدم الانصراف مطلقا
مع انه يجوز صرف هند وثالثها انه يدل على انه اذا اجتمع
في كلمة الف التأنيث والعلمية مثلا يكون منع الصرف
للتبيين مع انه ليس الا للتأنيث بالالف **قوله** وذلك
المجموع عدل لقد بلغ تنكير الاسباب في هذين البيتين نهاية
الحسن اذ السبب عدل ما لا كل عدل وهو عدل لا يكون
علة البناء وكذا السبب وصف ما وهو الوصف الاصلي
وهكذا وح كان المناسب تنكير النون ايضا الا انه لم يا عده
النظم فما احسن ما قال بعض افاضل الشارحين ان الالف واللام فيه
زائدة **قوله** والعدول في عطف ما تميز العلتين بثم للتراخي
في الزمان وقد يستعار للتراخي في الرتبة فيكون ما بعده اعلى
رتبة مما قبله او ادنى ولا يخفى ان الجمع اعلى رتبة مما قبله ومما
بعده فكلمة ثم في العلتين لهذه النكتة الجليلة **قوله** ولو
جعل الالف في علا لقوله زائدة فهذا مما لا يقصد بالزيادة قبل
شيء في عرف ارباب التأليف اذ لا يقصد به الا التقدم في
الذكر فتفهم في عباراتهم بعيد جدا **قوله** وهذا القول تقريب

ماثبت في كلامهم الوجوه الثلثة المذكورة وثمن وجه رابع وهو ما
الاعتذار من مسامحات وقعت للناظم في هذه الابيات لعدم
مساعدة النظم بان المقصود تقريب غير المنصرف والعلل
من الحفظ لا تحقيق القول فيها اذ لا يساعده النظم وقد عرفت
بعض المسامحات في البيت الاول مما ذكرنا ومنها ابهام العلل
كما بين في تنكيرها ومنها ما في قوله والنون زائدة مما ذكر الشارح
ومما تذكر لك من ان السبب مجموع الالف والنون لا مجرد
الالف وثمن وجه خامس ذكرناه في شرح الفريد قوله او
القول بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبي قيل
الاولى مانع اذ ليس في كلام الناظم ذكر العلة قلت الموانع جمع
مانعة والتانيث لانها بتقدير علل موانع الصرف قوله وقال
بعضهم انه اثنان لا جدوى لمعرفة القولين الاخيرين فلذا لم
يبينها ونحن اقتفينا اثره قوله من حيث اشتماله على علتين
انما قيد بذلك لان لغير المنصرف لا من هذه الحيثية احكاما
اخر فمن حيث انه معرب حكمه ما مر ومن حيث انه فاعل حكمه
الرفع الى غير ذلك ومن حيث انه مروي فيه التناسب
او انه دخل تحت حكم الضرورة او روعي فيه الاصل كما في
مسلمات على الكسر والتنوين لكن الاظهر الاخصر ان يقول
اي حكم غير المنصرف من حيث انه غير المنصرف ومنهم من قال
في وجه الحيثية ما يكاد يسلب عن القائل به الحيثية قوله
ان لا كسر فيه ولا تنوين ذكر الكسر مع انه علم سابقا اشارة الى
ان تعريف غير المنصرف بما لا يدخله الكسرة والتنوين تعريف
بامرين يجب ان يجعل كل منهما حكم غير المنصرف فيفيد الدور من

جهتين على ما فصل في تعريف المعرب ولو اقتصر على ذكر التنوين
لم يكن الاشارة الى نقصان تعريف غير المنصرف الا من جهة
التنوين او للتنبيه على ان منع الكسرة من غير المنصرف
بالاصالة لا بالتبعية فانه لو اكتفى بالتنوين لتوهم ان حكم
غير المنصرف منع التنوين والكسر منع بالتبعية كما قال
كثيرون ومنهم من قال اراد الجمع بين الحكمين لانه اوجب ضبطا
قوله فيشبه الفعل مشابهة الاسم الفعل ثلث مراتب اعلاها
يوجب البناء واوناها عدم الانصراف واوسطها العلل والاليق
المقام تفصيله قوله لانك تقول قائم ثم تقول قائمة المعوض
للتاء القائم المطلق لا القائم المجرد عن التاء وهو المذكر وكذا
المعوض للالف واللام الرجل المطلق لا المجرد عن اللام فهو
النكرة فالفرعية في التانيث والتعريف وهمية والفرعية
المعتبرة في منع الصرف اعم من الوهمية والحقيقة قوله اذ
الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان آخر وخلاف الاصل
بمنزلة المتوقف على الشيء لانه كما ان تحقق الفرع بتبعية
تحقق الاصل تبع لتحقق الاصل حتى انه لو لم يكن الاصل
لم يلتفت الى خلاف الاصل فلا حاجة الى جعل الفرع شاملا للفرعية
الموقوف على الموقوف عليه والمرجوح على الراجح لان المرجوح
ليس فرعا للراجح الا بجعله بمنزلة الموقوف وليس للفرعية
معنى يشمل المرجوحية قوله لان اصل كل نوع ان لا يكون
فيه الوزن المختص بنوع آخر حقيقة او حكما ووزن الفعل
اختص فيه احدى الزوائد الاربع في حكم الوزن المختص فلا يتجه
ان البيان قاصر قوله اي لا يمتنع الجواز بمعنى سلب الوجوب

قوله وقيل المراد بالصرف معناه التغيير والمعنى يجوز صرف حكم غير المنصرف وتغييره بان يجر وينون للضرورة وقيل انه خلاف
المتقدمين في حد غير المنصرف ووافقهم ههنا حيث اطلق الصرف على وجود الجر والتنوين دون انتفاء العلتين وجه الاول
قوله وقيل المراد بالصرف معناه التغيير اي التغير واضافه الى الضعفة لانه المناسب بالتيسير فافهم
والسباق هو الاول مع ان الثاني مجاز ايضا بالنسبة الى اصطلاح النحاة وانما جاز بالنسبة الى علم اللغة حاشية

والامتناع جميعا وبمعنى سلب الوجوب وبمعنى سلب الامتناع
والصرف قد يجب في الضرورة كما اذا وجب منع الصرف
لانكسار الوزن فلذا فسره بقوله لا يمتنع قوله وباد خال الكسر
والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما فيه ان غير المنصرف ما فيه
علتان مؤثرتان فيجوز ان يجر جامن التاثير بالضرورة او
اعتبار التناسب فلا حاجة الى صرف الصرف عن ظاهره قوله
وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي الخ الظاهر من الصرف
معناه الاصطلاحي والظاهر من ضمير صرفه رجوعه الى غير المنصرف
بحكم قوله وحكمه والحاجة تندفع بترك الظاهر الاول فلا حاجة
لترك الظاهر الثاني فافهم قوله للضرورة لانه الضرورة ترد
الاشياء الى اصولها والاخر جها عن اصولها ولذا لم يجز عدم
صرف المنصرف لها عند الجمهور من البصريين كما لم يجز جعل الهمزة
المقصورة ممدودة لان اصل الممدودة المقصورة وجوز
الكوفيون وطائفة من البصريين منع صرف العلم للضرورة
قوله فكقوله صبت في الحكاية هذا البيت ما قالته فاطمة
رضي الله عنها في رثية النبي عليه السلام وقوله ماذا علي من
شم تربة احمد ان لا يشم مدى الزمان غواليا وفي حاشيتها
جمع غالية بوي خوش انتهى مرثية بالتخفيف برثوه مراثي
كردن التربة خاك المدى غاية والمعنى ما الذي اوائي شيء
وقع علي من شم تربة احمد في ان لا يشم مدي الزمان وامتداده
انواع الغالية والاستفهام للانكار والمعنى لم يقع علي شيء
لانه استغنى بشمة عن شم الغوالي او المعنى ماذا اوجب
علي من شم تربة احمد ان لا يشم الخ والاستفهام للتعجب من عظم

قوله اي لا يمتنع الجواز والحاصل ان الصرف قد يجب في الضرورة كما اذا وجب منع الصرف لانكسار الوزن فلذا فسره بقوله لا يمتنع وباد خال الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما فيه ان غير المنصرف ما فيه علتان مؤثرتان فيجوز ان يجر جامن التاثير بالضرورة او اعتبار التناسب فلا حاجة الى صرف الصرف عن ظاهره قوله وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي الخ الظاهر من الصرف معناه الاصطلاحي والظاهر من ضمير صرفه رجوعه الى غير المنصرف بحكم قوله وحكمه والحاجة تندفع بترك الظاهر الاول فلا حاجة لترك الظاهر الثاني فافهم قوله للضرورة لانه الضرورة ترد الاشياء الى اصولها والاخر جها عن اصولها ولذا لم يجز عدم صرف المنصرف لها عند الجمهور من البصريين كما لم يجز جعل الهمزة المقصورة ممدودة لان اصل الممدودة المقصورة وجوز الكوفيون وطائفة من البصريين منع صرف العلم للضرورة قوله فكقوله صبت في الحكاية هذا البيت ما قالته فاطمة رضي الله عنها في رثية النبي عليه السلام وقوله ماذا علي من شم تربة احمد ان لا يشم مدى الزمان غواليا وفي حاشيتها جمع غالية بوي خوش انتهى مرثية بالتخفيف برثوه مراثي كردن التربة خاك المدى غاية والمعنى ما الذي اوائي شيء وقع علي من شم تربة احمد في ان لا يشم مدي الزمان وامتداده انواع الغالية والاستفهام للانكار والمعنى لم يقع علي شيء لانه استغنى بشمة عن شم الغوالي او المعنى ماذا اوجب علي من شم تربة احمد ان لا يشم الخ والاستفهام للتعجب من عظم

قوله اي يجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين المنصرف اشار بهذا الى شيئين احدهما ان قوله او تناسب من قبيل
ضربته تأديبا له يعني ان هذا مساو بحسب النوع للقسم الاول وهذا احد مجاز وتاسيعا لي وجه ذكر سلاسلا مع اغلالا
فان وجه المناسبة لا يعرف الا بذكرهما كما اشار الشارح على وجه التفصيل بقوله حيث صرف سلاسلا قوله اي العلة
الواحدة التي تقوم مقام العلتين يشير الى انه هذا التفصيل لما اجمله المصنف في تعريف غير المنصرف حيث قال
او واحدة منها تقوم مقامها حاشيه

الموجب وهو كمال الاستغناء عن شم الغوالي قوله ان ذكره بالفتح
والكسر للتعليل قوله لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم
عندهم ولذا صار السجع من اجل محسنات الكلام واختير هنا في
الشعر وهو آت في النثر مع ان اللغة امر آتي ومنه ما في التنزيل سيدرئ
الخلق ثم يعيده واللغة المشهورة يبدأ روي ان بعض البغداديين
قال لكاتبه اكتب يا حمار فان الركب قد حارو اي بضم التاء في يا
حمار فقال الكاتب يا سيدي الافصح كراء فلم يلتفت اليه
لاهتمامه بامر التناسب وفي قوله وان لم يصل الى حد الضرورة
اشعار بانه قد يصل الى حد الضرورة ومنه وجوب صرف اعلام
الاوزان قصدا بها الى بيان وزن منصرف فيقال وزن ضارب
يضارب مضاربة فاعل يفاعل مفاعلة فتصرف مفاعلة
لامحالة لتناسب مضاربة وجعل من هذا القبيل كل لفظ منصرف
اريد به نفسه فانه يعامل معاملة اذا اريد به معناه مع انه قد
يكون غير منصرف ح للعلمية وسبب آخر فيتنون قول المص
فيما بعد واما فوازنة فمنصرف مع انه غير منصرف لكونه علما
لنفسه ومؤنثا ويعبرون عن هذا التناسب بالمشاكلة
قوله حيث صرف سلاسل لتناسب المنصرف الذي يليه وقرئ
قوارير التناسب فواصل الآتي فقوله يليه لم يقصد به اتمام
التعليل قوله فقوله سلاسلا واغلالا مثال للمجموع لا اراد ان
ذكر اغلالا ليس زائدا لان المقصود تمثيل المجموع والاظهر
ان التقدير كصرف سلاسل في هذا التركيب قوله وما يقوم
مقامها قيل هذا من تتمة بيان التعريف فينبغي ان يقدم
على قوله وحكمه وفيه ان بيان الاسباب كلها من تتمة التعريف

فهذه جملة معترضة ولا مشاحة في وقوعها بينهما وقعت وكثرة
الابهام ببيانه انها لا تصلح للتعريف قدمت الى هنا قوله فانه
قد تكرر فيه بجمعيته فقام مقام التبيين لهذا التكرر عند المص و
لكونه نهاية جمع التكسير عند بعض ولانه لا نظير له في الآحاد
عند بعض واقام الاخير يحتاج الى تطويل لبسعه المقام كتب
في الحاشية فاكالب جمع اكلب وهما جمع كلب وسوار جمع
اسورة جمع سوار وانا عيم جمع انعام جمع نعم انتهى وقد يلحق
التاء بساور واكثر ما يقع النعم على الابل فجمع بجمع اما ان يراد
الكثرة او الضروب المختلفة على ما في الصراح قوله فالعدل
مصدر مبني للمفعول اى كون الاسم معدولا ذكر المحقق الرضي
ان العدل اخراج الاسم للخروج فاشار الشارح الى ما اجيب به
عنه وهو اتيان المصدر فيكون مبنيا للفاعل كالضرب بمعنى
كون الشيء ضاربا وقد يكون مبنيا للمفعول كالضرب بمعنى
كونه مضروبا والعدل لكونه سببا في الاسم ينبغي انه يكون مبنيا
للمفعول ويتجه عليه انه لا شك انه يوجد معنى مصدري حاصل
بالحاق اياء المصدري الى المفعول كما يقال مضروبية بمعنى
كون الشيء مضروبا والمعنى المصدري الحاصل بالحاق تلك
اياء في غاية السعة يسع فيها ما لا يسع في الفاظ المصادر
واما ان المصادر وضعت لمعنيين ما هو صفة الفاعل وما هو
صفة المفعول فلا بد له من دليل بل يكاد يرده ما ذكره المص
في تعريف الفاعل من قوله على جهة قيامه به حيث اخرج بهذا
تعريف الفاعل ضرب زيد مثلا على صيغة المجهول فانه يدل
على انه ضرب زيد يدل على وقوع شيء على زيد لا على قيام شيء

قوله مصدر مبني للمفعول اى كون الاسم معدولا اشارة الى دفع ما يقال ان العدل متعد فلا يصح تفسيره به ووجه الدفع ان العدل
مصدر مبني للمفعول وان المراد به حاصل المصدر وهو من مقولة الكيف بخلاف نفس المصدر فانه من مقولة الفعل اي
التأثير وكذا المراد من الخروج حاصل المصدر فيصح ان يقال كيفية العدل هو كيفية الخروج عن صيغة الاصلية
الى صيغة اخرى بخلاف ما اذا كان الخروج نفس المصدر فانه لا يصح ان يقال كيفية الخروج عن صيغة الاصلية
الى صيغة اخرى بل يقال هي حاصل الخروج وبينهما عموم من وجه لصدقهما في الخروج الحاصل بالمصدر
وصدق الاول بدون الثاني في الخروج الحاصل بغير المصدر وصدق الثاني بدون الاول في الخروج الغير الحاصل
بالمصدر كما لا يخفى قوله اى كون الاسم معدولا اشارة الى دفع ما يقال ان العدل متعد فلا يصح تفسيره به ووجه الدفع ان العدل
مصدر مبني للمفعول وان المراد به حاصل المصدر وهو من مقولة الكيف بخلاف نفس المصدر فانه من مقولة الفعل اي
التأثير وكذا المراد من الخروج حاصل المصدر فيصح ان يقال كيفية العدل هو كيفية الخروج عن صيغة الاصلية
الى صيغة اخرى بخلاف ما اذا كان الخروج نفس المصدر فانه لا يصح ان يقال كيفية الخروج عن صيغة الاصلية
الى صيغة اخرى بل يقال هي حاصل الخروج وبينهما عموم من وجه لصدقهما في الخروج الحاصل بالمصدر
وصدق الاول بدون الثاني في الخروج الحاصل بغير المصدر وصدق الثاني بدون الاول في الخروج الغير الحاصل
بالمصدر كما لا يخفى

زيد فلو كان للضرب معنيان لكان ضرب زيد دالا على قيام
المبني للمفعول منه بزيد كما انه ضرب زيد على صيغة المعروف
دال على قيام المبني للفاعل منه فلا يكون خارجا بقوله على طريقة
قيامه به فالمصدر لم يوضع الا لما قام بالفاعل والفعل المجهول
يدل على وقوع مصدره الذي تضمنه على ما اسند اليه وجزء معنى
الفعل المجهول انما هو جزء من الفعل المعروف والفارق بينهما
اعتبار قيامه الذي يدل عليه هيئة الفعل المعروف واعتبار
وقوعه الذي يدل عليه هيئة الفعل المجهول اذا تمهد هذا فنقول
لو كان العدل بمعنى الاخراج فلا اعتراض قوي لاندفع بهذا
الدفع لكن العدل في اللغة جاء بمعنى الميل يقال عدل عنه اي
مال عنه وعدل اليه اي مال اليه وجاء بمعنى التبعيد يقال عدل
الجمال البعير نحاه كذا في القاموس ولا داعي الى كون العدل
بمعنى التبعيد دون الميل لاشتقاق المعدول وتسمية
الاسم معدولا ليس بقوي لانه بمعنى المعدول اليه فالاظهر ان
العدل بمعنى الميل عن الشيء الى الشيء والعادل مادة الاسم
حيث مال عن الهيئة الاولى الى الثانية فسمي الاصل معدولا
عنه والاسم معدولا بمعنى المعدول اليه لانه المادة عدلت الى
هيئة وتدبر نظر ابن الحاجب صائبا فلا تجد بينه وبين المقصود
حاجبا قوله وهو خروج الاسم اى الخارج خروج الفعل اذ لا يسمى
عدلا قوله اى عن صورته فسر الصيغة بالصورة لان الصيغة
قد يطلق على الكلمة باعتبار ما يعرضها من الهيئة فيقال ضرب
صيغة الماضي والمراد بالصورة اعم من الصورة او ما في حكمها في
كونها لازما للكلمة كالصورة فان احد الامور لازم لا فعل التفضيل

قوله اى عن صورته الى الصورة قوله اى عن صورته الى الصورة

فكان اللام منه بمنزلة الصورة للكلمة وكذا الالف واللام في المفرد غير المضاف الذي صار علما بالغلبة فيكون سحبا على المتسحب بعينه معدولا عن السحب ولا حاجة لادخال آخ الي تغيير تعريف العدل بالخروج عما حققه من الصيغة او استلزام كلمة اخري معه واما ما توهم من ان ما غير اليه التعريف ينتقض بيوم الجمعة في صمت يوم الجمعة فانه يخرج عما هو حقه من استلزام كلمة اخري وهي في بخلاف تعريف المص فانه لا مدخل للفي في الصورة حكما كاللام للفرق بينها وبين اللام لجواز الفصل بينها وبين مجرورها بالحرف الزائد بخلاف اللام ففيه ان يوم الجمعة لم يخرج عما هو حقه الي ما ليس حقه فان تقدير في ايضا ما هو حقه قوله التي يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها خروج الاسم عن صيغته الاصلية بهذا المعنى فثم غير ظاهر لانه ليس هنا كاصل وقاعدة يقتضي ان يكون ثم علي صيغة عامر انما ان يقال لما اقتضى ضرورة منع الصرف الي انه يحكم بانه معدول حكم بانه اسمي باسم الفاعل من العمارة فعمر اسم الفاعل من العمارة خرج عن صيغته التي هي علي مقتضي القاعدة وهي عامر الي عمر قوله ولا يخفي انه صيغة المصدر الخ فيه ان صيغة الاسم ان كان بمعني صورة تعرض لحروف الاصول فهيئة الضرب هيئة للضارب وان كان بمعني ما تعرض المادة في وضعه لمعناه هيئة ثلثة ثلثة ليست هيئة ثلث لان ما وضع له ثلثة ثلثة نفس العدد وما وضع له ثلث الموصوف به فالوجه ان يقال خرج المشتقات من المصادر السماعية بتقييد الصيغة الاصلية لان صيغ المصادر السماعية ليست من مقتضيات اصل وقاعدة والمشتقات

قوله واعلم انا نعلم قطعا الخ اشار رحمه الله بهذا التحقيق الي دفع سؤال ناشئ من ظاهر قوله تحقيقا او تقديرا بكون العدل محققا او مقدرا في الحقيقة وليس كذلك فان العدل في الكل تقدير في الحقيقة والحاصل ان انقسام العدل الي التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كونه ذلك الاصل محققا او مقدرا

حاشية

من المصادر القياسية خرجت بما خرجت به المغيرات القياسية قوله فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز وكذا المحذوفة الاوايل مثل عدة والمحذوفة الاواسط كمقول في وجه ولا يبعد ان يقال خرج عنه كل ما غير بابدال حرف اصلي الي حرف آخ كالمقام والايلاء فان المادة بايت باقية فيها فلم يبق من المغيرات القياسية الا المدغمات فهي الخارجة باعتبار قيد المغايرة لا غير هكذا ينبغي ان يحقق هذا المقام فما قيل في بيان قوله فخرجت عنه المغيرات القياسية كالمقام فبعيد عن المقام قوله المقصود ههنا تمييز العدل عن سائر العدل قد ارتضى هذا الجواب وهو ليس برضي اذ لا شبهة علي المتفطن ان المقصود من تفصيل العدل وتبيينها تمييز المنصرف عن غير المنصرف وبيان العدل علي هذا الوجه ليحصل هذا المقصود قوله اعلم انا نعلم قطعا الخ قد دل كلامه علي ان ما اشتهر في كتب النحو ان خروج ثلث محققا مخالف للعلم القطعي بل هو امر يحكم به بالتكلف لاضطرار اليه لمنع الصرف واما المحقق ثبوت اصل له اما وجه عنه فلا فان قلت اذا كان ثبوت اصل له محققا والاصل انما يكون اصلا بخروج الفرع عنه فيكون الخروج ايضا محققا قلت لم يرد بالاصل الا ما يقتضي القياس ان يكون الاسم عليه لا ما كان عليه وتغني بالخروج انه كان عليه فخرج وهذا امر لا يحكم به الا الاضطرار فما نقول ما اشتهر مبني علي انهم اراد وا بالخروج محققا الخروج عما هو القياس لا الخروج عما ثبت للمادة ومبني ما حكم به الشارح الخروج عما ثبت للمادة ويتجه علي ما اعتبروا المغايرات

السؤال لان كون ثلث علي خلاف الاصل متحقق فيتحقق كونه مخرجا عن الاصل بمعني انه علي خلاف الاصل الا باعتبار مبني ما حكم به الشارح

قوله فعلى هذا الخ اى فانقسام العدل الى التقديرى والتحقيقى باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا
قوله خروجا كائنا عن اصل محقق يشير الى انه هنا مجاز من قبيل توصيف المتعلق بكسر اللام بوصف المتعلق بفتح اللام حاشية (اى الخروج)

الشاذة على تعريف العدل وتيجه على ما ذكره انه يخص معرفة غير المنصرف بتعريفه بالمشتق لانه لا يعرف غير المنصرف بالعدل مالم يعلم انه منع منه الكسر والتنوين فيلزم الدور الا انه لم يلتفت اليه لان ذلك لازم فى العدل التقديرى لا محالة فيلزم فى مطلق العدل ويندفع الفساد بانه قيل يمكن تعداده لمتعلم النحو قوله لانهم بتتبعوا العدل فيما عدا عمر من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل البتة لذات السبب فى سايرالاسباب سوى الجمع التقديرى لا يتوقف على معرفة منع الصرف فان التانيث والوصف والجمع والعجمة والتركيب مما يعرف بدون منع الصرف واما العلمية فلا تعرف فى شئ منها الا بعد معرفة منع الصرف واما العدل التحقيقى فان كان هو الخروج عما هو القياس فيمكن ان يعرف بدون معرفة منع الصرف كما فى سايرالاسباب وان كان هو الخروج عما كان للمادة فلا يعرف الا بمنع الصرف اذ ثم قوله فجعلوه غير منصرف الاولى تركه لانه مشترك بينه وبين جميع الاسباب ولا يخفى كون الحكم لعلية العدل للضرورة بالعدل فدار الفرق بينه وبين سايرالاسباب على ان الحكم بوجوده للضرورة دون الحكم بوجود السايرقوله اى خروجا كائنا عن اصل محقق يعنى تحقيقا بالمعنى محققا صفة لخروج مقدر بحال متعلقه وهو الاصل وهذا بعيد عن العبارة سيما فى قوله او تقديرا الان حمله على الوصف بحال المتعلق مع انه يصح ان يكون وصفا للخروج بحال نفسه متبعد عن الفهم جدا قوله جاءنى القوم ثلثة ثلثة حال من القوم ما قال بلفظ واحد

الى الخ

اى منفصلا بهذا التفصيل فلما كان العبارة عن الحال كلا التقطين اجرى اعرابه عليها قوله وكذا الحال فى احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومرباع لا وجه لقوله الى رباع ومرباع والظاهر ورباع ومرباع الا ان يجعل الى بمعنى مع قوله والعقوب مجيئها اى العقوب مجئ عشار ومعشر بخلاف الخمسة الاخرى قال الشيخ الرضى يستعمل على وزن فعالى من خمسة الى عشرة بناء النسبة نحو الخماسى قوله والسبب فى منع صرف له قصد بهذا الكلام دفع اشكال يعرض فى اعتبار الوصف من جعلها فى الاصل اعدادا لان الاعداد ليست اوصافا اصلية واشارة الى ترجيح بعض ما قيل فى منع صرفها فان مما قيل ان منع صرفها لتكرار العدل حيث عدل عن الصيغة وعن التكرار او الاسمية الى الوصفية وهو ليس بوجه فان اعتبار العدل امر اضطارى فيجب ان يقتصر على قدر الحاجة قوله لان الوصفية العارضة التى كانت فى ثلثة ثلثة وجه عروضية الاوصاف فى الاعداد انها وضعت للوحدات ثم يستعمل مجازا فى حاله الوحدات ومنع كون ثلثة ثلثة موضوعة للوحدات فى الوضع التركيبى لانها موضوعة للمعنى الوصفى ليس بشئ لانه يوجب عدم انصراف اربعا اربعا قوله لان معناه فى الاصل اشدتاخرا فان قلت ما يمنعنى اليه ليس الا ان اصله اشد تاخرا او اقل تاخرا بل يؤيد الاول ان لا يستعمل الا فى غير ما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال جاءنى زيد وآخر اى حمار آخر بل رجل آخر قلت ولهم على ما قالوا مجئ الاستعمال فى اشد تاخرا يقال جاءنى زيد فى الاخريات اى الناس اى جماعات هم اشد تاخرا على ان صيغة التفضيل

موضوعة للموصوف بالزيادة لا للموصوف بالنقصان وقل
تأخر ليس فيه تفضيل في الأخر بل تنقيص فيه قوله علم انه
معدول من احدهما هذا يكفي في ثبوت العدل والتجاوز من
فضول الكلام لا يتجاوز عنه وستدور الرضي حيث اختاره
قوله وانما لم يذهبا الى تقدير الاضافة اي لم يذهبا اليه حفظا
لقاعدتهم المذكورة في تقدير الاضافة آذ لو ذهبا اليه لاحتاجا
الى تغييرها وحكم بان تقدير الاضافة في الكلام يوجب احد
الامور الاربعة رابعها العدل ولا يخفى ان الوجه ضعيف لان
قاعدتهم في تقدير الاضافة في الكلام لاني فرضتها في الاصل
المعدول عنه وبينهما بون بعيد والوجه ان جاءني رجل
واخر الاخر وجاءني رجل ورجل آخر لو فرض للتفضيل لم
يكن المفضل عليه الا ماذكرا اولا ولا يتصور التفضيل على ما ذكر
اولا بالاضافة فروعي المناسبة بين الحال والاصل وحكم
بانه معدول عن احدى الصورتين فتذكر ترفع درجات من
نشاء وفوق كل ذي علم عليم فخذ ما آتيتك وكن من
الشاكرين قوله او اضافة اخرى مثلها في المضاف اليه ولابد
من كون المضاف فيها تابعا للمضاف في الاضافة الاولى نحو
يا تيم تيم عدي وقوله بين ذراعي وجبهة الاسد واما لم
يستوف الشارح بيانه ولا بيان شيء من اخويه لان لكل
منها محلا ولا يتوقف المقصود هنا على بيانه قوله فاصلها
اما جمع او جماعي او جمعاوات لا يخفى ان القياس فلان جمع
التكسير الذي هو جمع ليس جمعاوات فلا يحتمل ان يكون معدولا
عنها قوله وعلى ما ذكرنا لا يرد الجمع الشاذة بل شيء من المغيرات

قوله وان كانت هما اي بالغلبة
لانه فعلاء افعل لا يكون الا وصفا
فاصل آخر

الغير القياسية وانما خص ذكرها لانها مما اورد على العدل و
طلب بانه يفرق بينها وبين المعدولات حيث حكم في احديهما
بالشذوذ وفي الاخرى بالعدول ولا يخفى انه علم مما انه
لا يرد الجمع الشاذة فذكره ههنا تكرار نعم في قوله كيف ولو
اعتبر فائدة جديدة فينبغي ان يذكر فيما سبق حتى لا يحتاج الى
اعادة ذكر انه لا يرد الجمع الشاذة لتوطئة لذكره وانما يرد
ما يروج ما ذكره ولم يحضره انه لولا ما ذكره لوجب كون اجمع
وآخر ايضا معدولين مع انه انكر المص اجماع العدل ووزن
الفعل قوله ولا قاعدة للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها
الشذوذ فلا يثبت شذوذ في اقوس لا باعتبار كونه جمع
قوس لانه يجمع اقواس لا اقوس ولا باعتبار عدوله
عن اقوس لعدم تصور الشذوذ في المعدول قوله كعمر
فعل اسم جنس كصدر وغوث لا عدل فيه لاجمع واتباعه وآخر
وما هو مبالغة فاعل اختصت بالنداء كفسق مبالغة فاسق
كما ان فساق مبالغة فاسقة واما فعل علما فان لم يثبت
فاعل من جوهره او جاء اسم جنس فلا عدل فيه الا عمر فانه
جاء جمع عمرة وزفر فانه جاء بمعنى السيد وان ثبت فاعل
من جوهره ولم يجئ اسم جنس بل لم يوجد الا علما فقيه العدل
كقثم فانه جمع قاثم ولم يوجد قثم الا علما الا اودا فانه مع
اجتماع الشرطين فيه ليس بعدل هذا المختص بما ذكره الشيخ الرضي
ويرد ما ذكره في قثم ما في القاموس قثم كزفر ابن العباس
بن عبد المطلب صحابي والكثير العطاء معدول عن قاثم و
الجمع للخير والعيال كالقوم والجمع للشر ضد واسم للطعام

قوله ولم يوجد فيها سبب ظاهر اه العلمية اما انتفاء الوصف والتانيث فلكونها علمين للذكر وتحقق الوصف والعلمية والتانيث واما انتفاء العجمة وغيرها فلكونها عربيتين وكون كل منها موقعة ومفردة وليس فيها الف ونون زيدتا ولیسا علی هذه الفعل اذ لم يجر الفعل علی هذا الوزن قوله من غير ذوات الراء قيد به لانه ذوات الراء مبنية بالاتفاق ومنع الصرف منع فع الاعراب فلا يكون امثلة لغير المنصرف وانما كانه ذوات الراء مبنية لانه انراء تنصب بالامالة الفتحة الممالة المطلوب عندهم وشرط الامالة ان يكون قبل الالف او بعده كسرة وليس ههنا قبل الالف كسرة فلابد ان يبنى ليتحقق الكسرة بعده

قوله ليحصل سبب البناء لانه ح يكون مشابها للمتزال في العدل والوزن

وجيه الدين

ولا ثاني بين تحقق فاعل وما ذهب اليه الشارح من انه لا يدل دليل على ثبوت اصل في هذا القسم كما توهم لان ثبوت الاصل لايكون بدون ثبوت الاصالة ولا دليل على اصالة عامر بالنسبة الى عمر بخلاف ثلثة ثلثة بالنسبة الى ثلث قوله فانهم اعتبروا العدل بظاهره الضمير لبني تميم ولك ان تجعله للنحاة فان قلت العدل موجب للبناء فاعتباره في قطام يوجب البناء والم يكن موجبا قلت المعتبر اطراد الموجب البناء بل المعتبر اصالته قوله نحو حضار في الحوشي الهندية اسم كوكب وفي القاموس جبل بين اليمامة والبصرة وللجبان او الحمرة من الابل وطمار المكان المرتفع وفي بعض النسخ وبار في القاموس ارض بين اليمن قوله فانها مبنية وليس فيها الا السببان قيد به لانه لو زيد انه ليس فيها شيئ الا السببان فهو ظاهر المنع وان اريد انه ليس فيها موجب بناء الا السببان ففيه انهما ليسا موجبي بناء وفيها وزن فعال وهو يوجب البناء في الصفة وليس فيها الا الوزن والوزن لايستقل في ايجاب البناء قوله فاعتبر فيها العدل ليحصل سبب البناء وهو العدل والوزن لا المجموع قوله ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا ليس في محله هذا اذا قدر العدل التقديري بما كان لضرورة منع الصرف تحقيقا اما لو كان تقديره به جريا على ما هو الغالب وهو الاب لئلا يكون بيان العدل في المعربات فاصرا فذكر باب قطام في محله وقطام اسم امراة علما في الصحاح قوله الوصف لم يوقف المصر في هذا الباب الا العدل لانه غيره اما موقوف في هذا الكتاب في محله واما مستغن عن ابيان لشهرته فيما بين المحققين او موقوف

الاول

قوله وهو كونه الاسم آنفا فسره به لانه الوصف يطلق على معنيين احدهما ما يدل على معنى في شيء وآخر كونه الاسم آنفا والمعتبر في باب منع الصرف هو الثاني وجيه الدين

43

العدل لعدوله فيه عن توصيف المتلف بخلاف الاسباب الباقية حيث لم يعدل فيها والشارح فسر من الاسباب الباقية ما لم يغيره المصنف في محله قوله وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها لم يتعين بتقييد الابهام بان يكون في الغاية كما اعتنى به غيره لانه في تعريف غيره وهو ما دل على ذات مبهمة غاية الابهام باعتبار معنى معين لو لم يقيد الابهام لم يخرج اسم الزمان والمكان والآلة عن التعريف بخلاف تعريفه فانها تخرج بقوله وبعض صفاتها فان هذه الامور وان دلت على الذات وبعض الصفة لكن لم تدل على بعض تلك الذات لكن لو قيده به لكان موضحا لكون اسود للحية غير صفة حالا لانقول لم يقيد الابهام لعدم اطراد غاية الابهام في جميع افراد الوصف فان رجيلا فيه وصف ومعناه رجل له الصغر والقباض فيه وصف ومعناه الماء الكثير لان القبض الذي اخذ هو منه كثرة الماء لانا نقول رجيل معناه رجل صغير لا رجل له صغر فهو دال على ذات مبهمة وبعض صفاتها وان دل على ذات معين ايضا ومعنى القباض شيئ ما له كثرة الماء لان معنى المشتق شيئ ما له المبداء واما استبعاد من قال كون معنى القباض شيئا ما له كثرة الماء بعيد فليس بشيئ فانه لو كان الماخوذ في مفهوم القباض الماء لكان المعنى ما له القبض فيكون المعنى ما له كثرة الماء و الاستبعاد بحاله فقد عرفت ان معنى طلحة طلحة الحقير فهو بمنزلة علم موصوف فلم يخرج بحدوث الوصف بالتصغير عن العلمية فلا يلتفت الى ما قيل ان منع صرف طلحة لتحقق عدم الفرق بين المصغر والمكبر فان الامر دائر على دقة النظر لا

عبد الغفور

قوله وهو كونه الاسم آنفا فسره به لانه الوصف يطلق على معنيين احدهما ما يدل على معنى في شيء وآخر كونه الاسم آنفا والمعتبر في باب منع الصرف هو الثاني وجيه الدين

قوله فانهم اعتبروا العدل فيها فان زعم بعض النحاة ان العدل ليحصل سبب البناء لانه ح يكون مشابها للمتزال في العدل والوزن

وجيه الدين

قوله فانهم اعتبروا العدل فيها فان زعم بعض النحاة ان العدل ليحصل سبب البناء لانه ح يكون مشابها للمتزال في العدل والوزن

وجيه الدين

قوله فانهم اعتبروا العدل فيها فان زعم بعض النحاة ان العدل ليحصل سبب البناء لانه ح يكون مشابها للمتزال في العدل والوزن

وجيه الدين

قوله فانهم اعتبروا العدل فيها فان زعم بعض النحاة ان العدل ليحصل سبب البناء لانه ح يكون مشابها للمتزال في العدل والوزن

وجيه الدين

قوله فانهم اعتبروا العدل فيها فان زعم بعض النحاة ان العدل ليحصل سبب البناء لانه ح يكون مشابها للمتزال في العدل والوزن

وجيه الدين

قوله فانهم اعتبروا العدل فيها فان زعم بعض النحاة ان العدل ليحصل سبب البناء لانه ح يكون مشابها للمتزال في العدل والوزن

وجيه الدين

قوله فانهم اعتبروا العدل فيها فان زعم بعض النحاة ان العدل ليحصل سبب البناء لانه ح يكون مشابها للمتزال في العدل والوزن

وجيه الدين

قوله فانهم اعتبروا العدل فيها فان زعم بعض النحاة ان العدل ليحصل سبب البناء لانه ح يكون مشابها للمتزال في العدل والوزن

وجيه الدين

على الشامح فتدبر **قوله** لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي هي
الحمرة والمذكورة ايضا **قوله** مررت بنسوة موصوفة بالاربعية
القلوب متصفة **قوله** شرطه اي شرط الوصف الخ ينبغي ان
يقيد ايضا بان لا يكون في العلم عند سيبويه وان لا يكون زائلا
بالعلمية عند الاخفش **قوله** في الاصل الذي هو الوضع كتب
في الحاشية واما كانه الوضع اصلا لتفرع الدلالات المعتبرة
عليه هذا اي لتفرع الدلالات الثلث في باب الافادة والاستفادة
عليه واذا كان الوضع اصلا والدلالة فرعا صح نسبة الدلالة
اليه بقي لتنزيل اشتمال الاصل على الفرع منزلة اشتمال
الظرف على المظروف ولا يخفى ان الظاهر انهم جعلوا الوضع
اصلا بالنسبة الى الاستعمال لانه فرع الوضع فجعلوا الثابت
في الوضع ثابتا في الاصل والثابت بحسب الاستعمال عارضا
قوله اختصاصه ببعض افراده من حيث انه فرده للذات
الفرد بحيث لا يشعر اللفظ بالوصف صرح به الرضي وكما انه
لا يضر النقل من الوصفية الى الاسمية بالغلبة لا يضر النقل
منها له ابتداء لا بالغلبة الا انه لما لم يطلع على مثال له لم يصرح
به في التفريع واكتفى باندراج حكمه في الاصل ولذلك انه تقول صرح
المص في التفريع ايضا لانه اراد بالغلبة غلبة الاسمية على الوصفية
سواء كانت تلك الغلبة بغلبة الاستعمال او بالنقل وليس
بيان الشارح ايضا قاصرا حيث اراد بالاختصاص ببعض الافراد
اعم من الاختصاص بالغلبة او بالنقل ولم يقع منه تخصيص
بالغلبة الا في المثال حيث قال كما ان اسود الخ **قوله** فلذلك
الفاء ليتفرع عليه اشتراط الوصف بكونه في الاصل للامور المذكورة

قوله بحيث لا يحتاج في الفهم عنه الى قرينة مثلا اذا قلت رأيت اسود اردت منه لحية
سوداء بلا احتياج الى ذكر الموصوف مثل رأيت عبدا اسود او غرابا اسود ونحوها

حاشيه

فلذلك جمع مع اللام ومن قال الفاء تدل على ترتب العلم واللام
للتعليل فيفيد ترتب المعلوم فلا يغني احديهما عن الاخرى فقد
اتى بالعجايب كيف والفاء في النتايج لترتب النتيجة في الواقع
على الاصل لا لترتب العلم واللام ليس لترتب المعلوم لان
المعلوم الغلبة واللام لترتب الظرف **قوله** المذكور من اشتراط
اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة اشار الى ان ذلك
اشارة الى متعدد وان افراده بتاويل المتعدد بالمذكور وانما
جعله اشارة الى المتعدد لانه اراد وصف اربع الى اشتراط
الاصالة وردوا امتناع اسود والى عدم المضرة ورد ضعف افعى
الى الاصالة فجعل مجموع الامور الثلثة معتلة لمجموع الامرين
واحال الرد على فطانة المخاطب ولقد اعجب من زرق هذا
التحقيق ثم قال نسب الظرف الى الكل لانه صفة لجزئه وغفل
عن انه جعل المنسوب الى الكل لا كل واحد ثم تقول فما ارتكبه
الشارح تكلف والا فظهر ان قوله فلا تضره الغلبة لتقرير اشتراط
الاصالة وتوضيحه وليس مقصودا بالذات وقوله ذلك اشارة
الى اشتراط الاصالة ولذا اتى بذلك وشرط مجرد الاصالة
علة لكل واحد من الثلثة **قوله** صرف لعدم الاصالة الوصفية
ربع في قولهم مررت بنسوة اربع هذا مما اشكل على علماء الفن و
كلهم الى الآن حتى قالوا الرضي لم يظهر لي الى الآن دليل قاطع
على عدم اعتبار الوصف العرضي والمستدلال بانصراف اربع
مدخول لجواز ان يكون انصرافه لانتفاء شرط وزن الفعل هو
عدم قبول التاء وطولوا الكلام في الاعتذار عن عدم الاعتداد
بقبول التاء بالاطائل فيه فاعرضنا عن الاطالة الى الطول

قوله وامتنع اسود قيل اى صرف اسود او امتنع اسود من الصرف اراد ان قول المص وامتنع اسود كجمل مغنيين احدهما امتنع صرفه وهو الذى ذكره وثانيهما امتنع عن الصرف اسود وهو الذى ذكره الشارح فلا يرد ما قيل والعجب من بحشل قال وقوله امتنع اسود اى صرف اسود او امتنع اسود من الصرف ولم يجعله ان الشارح افاد ان

وجيه الدين

وقفنا لا حاجة فى عدم اعتبار الوصف العرضى الى قاطع آنما الحاجة الى القاطع فى اعتباره وآنما وجه قطعهم بعدم اعتباره فى اربع وكون الصرف لزلك لا لعدم شرط وزن الفعل كما يؤكده تقديم الظرف على عامله ان المعتبر فى وزن الفعل عدم قبول التاء فى اصل الوضع ولذلك امتنع اسود مع قولهم ناقة للانثى اسود وقبول لاعداد التاء بعد عروض الوصفية لا فى اصل الوضع العددى قوله وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة فى اسود والعجب من يحيى عليه الرحمة قال وقوله وامتنع اسود اى صرف اسود او امتنع اسود من الصرف ولم يجعله ان الشارح افاد ان قوله الاول للحية السوداء وهى الحية العظيمة السوداء على ما فى الصراح قوله وضعف منع افعى الخ فان قلت لو اوجب تقدير الوصفية من غير تحقق ضعف منع الصرف لاوجب تقدير العدل ايضا من غير تحقق ضعف منع الصرف فى عمر فلم لم يحكم بالضعف فيه قلت تقدير السبب بعد تحقق منع الصرف لا يوجب ضعفه وانما يوجب ضعف منع الصرف لتقديره ولم يتحقق منع الصرف فى افعى كما فى عمر قوله ذى خيلان جمع خال وهو الموقوف قوله اشتقاقه من الخال لتخيل مصدر له قوله التأنيث اللفظى الحاصل بالتاء قيده باللفظى ليقابل المعنوى ولا يقابله بالتاء لاشتراكهما بينهما وآنا اظن ان مراد المص التأنيث الذى يوقف بالتاء والمعنوى لم يوقف بالتاء بل بامارات تدل على اعتبار الوصف تأنيثه فاوقفه فاته دقيق وبالاقتناء حقيق يقال المراد تاء تنقلب تاء فتاء اخت ليت للتأنيث

قوله ليصير التأنيث لازما للكلمة اى العلمية آذ لو لم يكن على الكلمة موضع الزوال فيكون معدوما من وجه وعلة المنع الاتم عن الصلة الذى هو الصرف من دليل اقوى وهو التأنيث بالتاء من كل وجه فيشترط العلمية التى توجب لزوم التأنيث ليتحقق التأنيث من كل وجه وجيه الدين

قوله كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تاثيره اشار بذلك الى ان العلمية فى المعنوى شرط الجواز لا الوجوب لوازمه على ما يوهمه من اشتراط امر آخر على شرط الجواز وهو العلمية وجيه الدين

ولو سمى به مذكر لا يمنع ولو سمى به مؤنث فحاله كحال عرفات فقال الزمخشرى عرفات تنصرف ولذا يجرى عليه الكسر والتنوين لان هذه التاء ليست للتأنيث ويمنع من تقدير تاء التأنيث اذ لم يعهد فى كلامهم اجتماعها مع تاء التأنيث وقال غيره يمنع من الصرف ولا يمنع من غير المنصرف كسرة جمع المؤنث وتنوين المقابلة قوله ليصير التأنيث لازما فيما كان التأنيث للتأنيث وآنا التى هى جزء الكلمة كحجارة اشترط فيها العلمية لانها فى منع الصرف فرع تاء التأنيث فجعلت على ذلك قوله لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان اشار الى التصرف فيها فى الترخيم قوله كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تأثيره اى اشار الى ما ذكر من الامرين وهو ان العلمية فى المعنوية شرط الجواز واحد الامور وهو شرط الوجوب

قوله وشرط تحتم تأثيره اى مع العلمية احد الامور الثلثة فعبارة المص قاصرة ولا يبعد ان يجعل الضمير لمعنوى وجد فيه شرط العلمية قوله او تحرك الاوسط جعل الاوسط عبارة عن اوسط الثلثة المذكورة فى قوله زيادة على الثلثة وح لزم ان يكون التحرك شرط الوجوب فى الثلثى وعلى هذا القياس يكون العجمة شرط الوجوب فى ان كن الاوسط منه والاحسن ان تحرك الاوسط عبارة عن تحرك اوسط الكلمة ثلاثيا كان او خماسيا فاذا سمى بابراهيم من لغات ابراهيم مؤنث يجتمع فيه الشرائط الثلثة للوجوب قوله ليخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة الخ لا يظهر اعتبار حدوث ثقل من كل سبب اذ لا يعقل ثقل من الوصف والعلمية ولا من العدل

قوله وثقل الاولين ظاهر اما الزيادة على الثلثة فلانه الثلاثي خفيف على الستهم دونه الرباعي واما التحرك الاوسط في حكم الحرف الرابع في افادة الثقل قال قيل لم جعل احد الامور الثلثة شرط تحتم تاثير التانيث المعنوي في المؤنث المعنوي ولم يجعل شرط العلمية التي فيه مع انه اخفه في مثل هند ودعد كما تعارض ثقل التانيث تعارض ثقل العلمية ايضا قيل ان العلمية سببا قويا حتى كانت سببا بنفسها في بعض المحل وشرطا في البعض واثرت منفردة في منع الصرف عند الكوفية فجاز ان لا تحتاج الخفة ثقلها بخلاف التانيث المعنوي فانه سبب ضعيف متعارض الخفة ثقله فاشترط لتحتم تاثيره احد الامور الثلثة واما اختص تحتم تاثيره بهذا الشرط دون التانيث اللفظي لقوته بظهور علامته في اللفظ

قوله علمين لبلدتين اي بغارس آثار ذلك الى وجه تانيثها لانه ابلغ مذكور ومؤنث بالتاء ويكفي تاويل البقعة والبلدة وتاويل المكان كاستاذ القبيلة والحي

وجيه الدين

بل هو منشاء الخفة كما يرشد اليه امثلته ولم اعثر على هذا الكلام في غير كلام الفاضل الهندي في هذا المقام واما لم يجعل احد الامور الثلثة شرط تحتم تاثير العلمية لان العلمية تجتمع مع اسباب مع كل منها شرط في التاثير مخالف لشرط مع الاخر فالمناسب ان يضاف الشرط الى السبب لا الى العلمية لان العلمية لا تؤثر بدون هذا الشرط بخلاف السبب ومنهم من قال جعل شرطا لتاثير التانيث لان الكلام فيه وليس لشيء لانه ينبغي انه يجعله شرطا للعلمية في بحثها وقد يقال العلمية سبب قوي لا يحتاج الى تقوية ولهذا تمنع وحدها في ضرورة الشعر عند الكوفيين ولا يخفى عليك ان الاوجه ما قدمناه لك

قوله وماه وجور علمين لبلدتين اشار بقوله لبلدتين الى وجه تانيث العلمين فان اسماء الاماكن قد يلتزم تانيثها باويل البلدة وقد يلتزم تذكيرها باويل المكان وقد يجيز فيها في اعتبار اي ما شاء المتكلم والمرجع السماع وما لم يسمعوا فيه شيئا في كلام العرب جوز الوجهين وكذا اسماء القبايل فانها تؤول بالقبيلة والحي اقول ما لم يسمع فيه شيء ان يصرف لا غير لان الاصل في الاسم الصرف

قوله ممتنع صرفها لم يقل ممتنع عن الصرف كما قال في قول المص وامتنع اسود اي عن الصرف كشفا لوجوه توجيه هذا التركيب ورعاية للمناسبة بينه وبين قوله فهند يجوز صرفه واشار بقوله صرفها الى انه يحتاج تذكير العائد الى هذه المؤنثات الى التاويل ولم يشر الى وجه التاويل لظهوره وهو ارادة عمل معاملة اللفظ او الاسم

قوله فان سمي به مذكر فشرطه في سببية منع الصرف

ولا يبعد ان يقال لم يترك المص شرطا لانه الجمع لا ينقل الى المذكر بالتاويل والمذكر المسمى بجمع لم يسم بمؤنث معنوي والمسمى بالمؤنث التذكير الاصلي فكر لم يسم بالمؤنث لانه لا يعتبر نقله عن المؤنث بل عن اصله الذي هو المذكر لانه الاولى باعتباره اصلا وما غلب استعماله مذكرا يعتبر تسميته بالمذكر لا بالمؤنث

شرح عصام

الزيادة على الثلثة قيل فانه شروط ثلثة ان لا يكون في الاصل مذكرا كرباب بمعنى سحاب اسم امراة فاذا سمي به مذكر انصرف وان لا يكون تانيثه بتاويل فرجال اذا سمي به مذكر انصرف لان تانيث الجمع لتاويله بالجماعة وان لا يكون تذكيره غالبا نظرا الى المعنى الجنسي فان تساوى تذكيره وتانيثه استوى الصرف ومنعه وان غلب تانيثه يرجح منع الصرف وان وجب تانيثه وجب قلت اولا المراد ان شرطه من بين الثلثة المذكورة الزيادة على الثلثة ولا ينفع الشرطان الاخران على انا نقول ان كان المؤنث المعنوي في الاصل مذكرا لا يسمى به العرب المذكر ثانيا بل بالمذكر الذي كان في الاصل وكذا المنقول من المؤنث بالتاويل منقول عن مذكر اذ العرب لا يسمى به بالتاويل واما ما استوى فيه الطرفان فمن حيث انه سمي بالمؤنث غير منصرف ومن حيث انه سمي بالمذكر منصرف لجواز الوجهين فيه لاجتماع الجهتين لان تسمية اللفظ بالمؤنث المعنوي لا يكفي في منع الصرف وقس عليه حال ما غلب تانيثه واما ما غلب فيه التذكير فالعرب لا يجعل المنقول عنه الا المذكر وليس التسمية فيه بالمؤنث فالمص لم يفته بيان الشرط

قوله لان الحرف الرابع قيل وكذا الخامس فيما هو على خمسة احرف وبالجملة الحرف الاخير في الزائد على الثلثة ساد مسد التاء لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلثة قلت جعل الحرف الرابع قائما مقام التاء عبارة القوم ولا تقصير لهم في البيان والتقصير من المعترض فان بيانهم مبني على حروف ميزان التصغير فان ما هو بمنزلة الحرف

وجيه الدين

قوله اي التعريف يعني ذكر المعرفة واراد به التعريف على طريق ذكر المحل واراده الحال لانه المعرفة هي الاسم الذي فيه التعريف كما ان النكرة اي الاسم الذي فيه التنكير وظاهر ان الاسم الذي فيه التعريف ليس بسبب كما ان الاسم الذي فيه التانيث والعجمة ليس بسبب بل السبب هو التانيث والعجمة واما ذكر المعرفة ليوافق ما ذكره في تعداد العلل وذكره في التعداد لاستقامة الوزن

قوله لان تعريف المضمرات والمبهمات بعناية كلام من الاضمار والابهام يستلزم البناء ومنع التصرف يستلزم الاعراب وبناء اللازم يستلزم بناء الملزومات فلا يجمع الاضمار والابهام

الاصلي في ميزان التصغير اربعة لا يزيد فسموا ما يقابل الالف الثاني في المصغر حرفا رابعا الا ترى ان في جعفر الراء فيه قائم مقام حرف التانيث ولا يمكن اعتبار الحرف الخامس لذلك لان تصغيره جعيفر وفي مصباح على المؤنث وان الثالث الحاء وهو حرف خامس الا انهم جعلوها حرفا رابعا لانه في مقابلة رابع حروف الميزان فان تصغيره على فعيليل فتقول مصيبيح فالياء وان بمنزلة الزائد لانها ليسا في مقابلة الفاء والعين واللام فلم يعتدوا بها وجعلوا حاء مصيبيح حرفا رابعا قوله المعرفة اي التعريف ان كان المعرفة في باب منع الصرف اسما للتعريف كما هو الظاهر او كان مشتركا بين الموصوف والصفة فالامر ظاهر وان كان اسما للموصوف فالتعبير عن السبب بالمعرفة لضرورة الشعر وهنا يوافق الاجمال التفصيل قوله ان تكون علمية لم يقل شرطها العلمية لانه صار هذا التركيب في هذا الباب شايعا في معنى اشتراط علمية ما فيه السبب والمراد هنا اشتراط كون التعريف نفسه علميا او علمية فافهم وجعلها بمعنى المنسوب الى العلم يرجع موافقة لما في بيان العجمة قوله بان يكون حاصلة في ضمنه الا ويلي فيه قوله كما جعل البعض اي جاراته وليستغني عن اشتراط قوله لان وضعية التعريف للتنكير اظهر الخ وليكون على وتيرة اكثر الاسباب بان يكون السبب عاما يختص بالشرط ليس قوله وما فيه علمية مؤثرة لجعل العلمية سببا وانما وصفت بالتاثير لانها وما بالسبب ثمن قال جوي فيه على اصطلاح البعض او على التجوز لم يات بشيء يعتد به قوله كون التفظ

قوله اي التعريف يجعل لوجهين احدهما ان يكون مجازا من قبيل ذكر الموصوف وارادة الصفة وانما يتجه ان يكون للمعرفة مصدر المعرف التعريف في عرف هذا الفن قوله لان الذات من حيث انه ذات لا يكون سببا بل السبب هو الوصف القائم به من الوصف والعلمية والتانيث وغيرهما وهنا كذلك لان التعريف وصفة للمعرفة فيكون هو السبب

قوله فلكانه كان علما في العجمة لعدم التصرف فيه كالعلم فيها لا يتصرف فيه قوله وانما جعلت شرطا يعني لو لم يجعل كونها علما في اللغة العجمة شرطا لتصرفوا فيه تصرف كلامهم من ادخال اللام والتنوين وغيرهما فصار من جنس كلامهم كالجام والقرند فيضعف امر العجمة فلا يبقى سببا بخلاف ما لو جعل علما ان العلم لا يغير ولا يتصرف فيه وجيه الدين

ما وضعه الموب لا غير وطريق معرفتها النقل واجماع اهل اللغة على ما نقل عن صاحب القواعد قوله كان في العجم اسم جنس بمعنى الجيد قوله لئلا يتصرف فيها اي في الكلمة العجمية مثل تصرفاتهم في كلامهم فيمتنع من الاضافة واللام وما يعاقبها اي التنوين فلا يدخله الكسر ايضا وان لا يمتنع من قبول ياء النسبة والاعراب وقلب بعض الحروف وحذفه تحقيقا نحو جان في كركان وجبريل وجبرئيل وجبرين في جبرائيل قوله لانه اما معنوي التضمير للعجمة وسبب تذكيره امر معنوي وضمير لاعتبارها للعجمة ايضا قوله فان قلت قد اعتبرت العجمة هذا وان يندفع بما ذكره لكنه يرد انك لم تعتبر المانعة من التصرف في ماه وجور العجمة بشرط التانيث ويدفعه ما سبق من ترجيح التانيث على العجمة قوله قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين اي لتقوية احد سببين وهو التانيث اذ العلمية مستغنية عن التقوية ويدل على هذا قوله ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب آخر دون ان يقول لتقوية سببين قوله وشتر وهو اسم حصن بديار بكر في القاموس قلعة باران بين برذعة وكنجه هذا وايا ما كان فليس اعتبار العجمة قطعيا لاحتمال اعتبار التانيث وكذا لم يلتفت سيبويه واكثر النحاة بتحرك الاوسط ولم يروا بدا من الزيادة على الثلثة لان لمكا ابا نوح عم منصرف ولم يجوز الامرين في متحرك الاوسط ايضا استدلالا بالجمع لملك وشتر لاحتمال شتر منع الصرف بالتانيث قوله وابراهيم ممتنع صرفها لوجود الشرط الثاني وكذا ابرهام وابرهيم من لغات ابراهيم ممتنع لوجود الشرطين فيه

قوله وهو سبب قائم مقام السببين يشير الى ان اللام للعهد اي الزجاج ذكر قبل هذا بقوله وما يقوم مقامها جمع والفا التأنيث قوله اي شرط قيامه مقام السببين يشير الى ان الضمير راجع الى الجمع باعتبار كونه بمعنى الصفة اي الجمعية كما سبق تحقيقه قيل الاولى ان يقال اي شرط تأثيره في منع الصرف ليكون مطابقا لما سبق والجواب ان عبارته شرط قيام مقام السببين مستلزم لهذه ودونه العكس قوله صيغة منتهى الجموع اضافة الصيغة للمنتهى الجموع من قبيل جب زيد اي من اضافة العام الى الخاص يعني ان منتهى الجموع صار مجموعا عاما بعد ما ضيفت الصيغة اليه قوله وهي الصيغة التي لا يجمع الجمع

قوله وانما خص التقريع بالشرط الآتي لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده ولا يخفى عليك ان منع صرف نحو شتر ايضا خلافية ففي نوكر شتر ايضا التنبيه على ما هو الحق عنده فالتخصيص ليس لمجرد التنبيه على انصراف نوح بل للتنبيه على امتناع نحو شتر ايضا وبهذا ظهر ضعف قوله ولهذا قدم انصرافه الخ ايضا ولا يخفى عليك ان منع صرف نوح سهو من صاحب المفصل فالاولى لان غرضه التنبيه على ما اجمع عليه النحاة وسهى فيه البعض واما كلامه فيشعر بان المسئلة خلافية وهو ترجيح مذهبنا والوجه في تقديم انصرافه انه تنبيه على ما هو الحق عند جميع النحاة وهذا تنبيه على ما هو الحق عنده وان انصراف لاصالته يستحق التقديم قوله اعلم ان اسماء الانبياء ممتنعة من الصرف الا ستة فقط يخلو عن هذه الفائدة كتاب يعتد به حتى كاد ان يكون مجمعا عليه عندهم وعليه ايضا هذا صرف شيث وعزير فلا عجب ان يقضر منه العجب قوله وقيل ان هود وكنوح آخر نوح عم في التمثيل لكونه اتفاقيا وكون هود اختلافيا قوله لان سيبويه قرنه معه فقال محمد وصالح وشعيب ونوح وهود ولوط فقرن هودا بنوح لا بشعيب فعلم انه جعله من عداد نوح دون شعيب وقوله ويؤيده يحتمل ان يكون من تتمة ما قيل وان يكون من كلام الشارح والولد جاء كفرس وقفل مفردا وجمعا والاولى لو الدب اسماعيل واولاده وقوله وذلك يحتمل الاشارة الى اسمعيل واولاده قوله الجمع هو كالمعرفة في الاشتراك بين الاسم وصفته والمراد هنا الصفة قوله شرطه اي شرط قيامه مقام

قوله ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع اي لاجل انه هذه الصيغة لا يجمع جمع التكسير سميت صيغة منتهى الجموع اي انتهاء الجمع لان هذا المعنى يتحقق في بعض الصور فانه كما لا يتحقق في جمعها وذلك لانه الاتم قد يجمع جمع التكسير مرة بعد اخرى فاذا وصل الى هذا الوزن امتنع جمعه جمع التكسير كما انعم جمع انعام بخلاف مساجد جمع مسجد فانه ليس فيه انتهاء الجموع اذ جمع مرة واحدة فيكون هذا الوزن خاتمة جموع التكسير المغيرة للصيغة بخلاف جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فلا يكون هذه الصيغة صيغة انتهاء الجموع على الاطلاق فالمنتهى مصدر والمراد بالجموع ما فوق الواحد قوله بغير تاء ومتعلقة عن تاء التأنيث فيقال الوقف فيها فارتة تاء منقلبة عن تاء التأنيث يؤل الى الحاء حال الوقف بعلاقة الاول كما في قوله تعالى انى ارانى اعصر خمرا اي عصير اول الى الخمر وجيه الدين قوله فلا يرد نحو قوارة فانه هذا للقاء ليست بتاء التأنيث بل هي من نفس الكلمة وجيه

سببين الاظهر شرط تأثيره وما ذكره بعيد عن الفهم قوله وهي الصيغة التي كان اوائلها لم يقل وهي ما اشار اليه بالمثالين مع انه الاخصر لان المثالين على وزن مفاعل ومفاعيل فيخرج منه بظاهره جعافر وجحاجبر فاوضح ما هو المراد بالمثالين لكن يرد عليه صحاري لاكمالات ايضا على ما هو الظهور ان المراد من الصيغة صيغة التكسير فينبغي ان يقيد الحرفان بان يكون اولها مكسورا تحقيقا او تقديرا او كانه لم يتحاش من دخول نحو صحاري في التعريف لانه لا يلزم من دخوله الا منع صرفه وهو غير منصرف لا محالة لالف التأنيث قوله ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع فاريد بالمنتهى الانتهاء وبالجموع ما فوق الواحد وجمع الجمع اعني المصدر قوله كما يجمع ايا من الاولى كما جمع فافهم قوله بغير تاء غير هنا بمعنى لا يقال كنت بغير مال اي بلا مال فلا يرد انه يلزم ان يجب ان يكون صيغة منتهى الجموع مع حرف غير الهاء وهو خبر آخر الشرط لا صفة للصيغة لانه متعلق بنكرة وتقدير المعرفة تكلف لا يروج عند الناقدين الا لضرورة قوله او المراد بها فيه لطافة وعلى اي توجيهين المراد التاء المطلق اي لا يكون معه تاء او تاء اصلا لان المراد ان لا يكون معه تاء حال الوقف ولا يكون معه تاء حال الوصل كما قيل ظنا انه لو لم يقيد لا يعتبر القيد السابق ويكون قاصرا وقد نبه على كلتي عبارتي تاء التأنيث وهي الهاء والتاء بقوله التي تأنيث بالتاء وقوله بغير تاء قوله فلا يرد نحو قواره جمع قارهة لانه قاره كما قيل لان فاعلا صفة لا يجمع على فواعل قال في الكشية القاره الحاذق ويقال للبغل والحمار قاره بين القرهية ويقال للفرس جواد وهذا كلامه

مستهى الا مصدر ميمي مضاف الى الفاعل اي صيغة انتهاء الجموع وغايتها اي صيغة ينتهي بها جموع ويجوز ان يكون المصدر بمعنى الفاعل ويكون من اضافة الصفة الى الموصوف على التاويل المشهور اي صيغة الجموع المنتهية وهذا احسن بحسب المعنى واما اسم مكان اي الصيغة التي لا يحل انتهاء الجموع المكبرة فلا تجاوزها وهذا احسن بحسب المعنى حاشيه

واعلم ان الاصل عند البصريين التاء وشبهة تاء اعنيا الحال الوقف والتاء عند الكوفيين وشبيهة تاء اعنيا الحال الوصل والفصل مع قال فيما سبق التانيث بالتاء وتفتقر هنا فعال بغير تاء اشارة الى كلما العبارتين ثم رجع الى اصله فقال في وزنه الفعل غير قابل للتاء وفي بحث التانيث علامة التانيث التاء واشارة الى رجحان مذهب البصريين حاشيه

والاسب ان يجعل جمع فارهة على ما في القاموس ان الفارهة الجارية المليحة او الامة او الشديدة الاكل قوله وانما اشترط كونها بغير تاء وههنا نكتة جليلة يجب ان ينبه عليها وهو انه قال المص هنا بغير تاء وفي وزن الفعل غير قابل للتاء فرق بين الجمع ووزن الفعل في ذلك لان يعمل منصرف مع خلوه عن التاء لمجيء يعلة وجوارب في جمع جورب بمعنى لفافة الرجل غير منصرف مع مجيء جوارية قوله ولا حاجة الى اخراج مدائن فيه تعريض لمن قال ينبغي ان يقيد الجمع بكونه بغير تاء التسمية ايضا ليخرج مدائن وللمن اجاب بان المراد بالتاء حرف يكون للفرق بين الجنس والواحد كخور ومي ودرع وتمر وتمرة فاشار بقوله ولا حاجة الى انه لا شبهة بشيء وللجواب وليس بذاك والله اعلم بالصواب فان فزارنة ومدائن بجميعها خرجا من صيغة منتهى الجموع لعدم صدق تعريفها عليهما والمقصود بالشرط اخراج فزارن ومدائن فيهما عن الحكم فانه اذا ثبت لما دخل عليه ياء النسبة او تاء التانيث حكم يجري على حرف النسبة او تاء التانيث لشدة الامتزاج وصيرورتهما كلمة واحدة كما علم سابقا ومدائن جمع في الحال وفي الاصل فلو اعتبر جمعيته لكان مدائني غير منصرف لان الاعراب الذي لا يظهر في ياء النسبة اعراب مدايين قوله واما فزارنة الى بكلمة التفصيل مع عدم العديل لان مساجد ومصابيح عديلان له معنى كانه قال اما مساجد ومصابيح فغير منصرف واما فزارنة فمنصرف ولو جعل قوله بغير تاء مقصودا بالتمثيل في قوله كمساجد لكان هذا المعنى

قوله فعلم مما سبق الخ فائدة هذا التفصيل رد لما قاله الفاضل الهندي حيث قال اما انها ليست للتفصيل لعدم التعدد ولا للاستيناف لسبق كلام آخر الا ان يعتبر الاستيناف لعدم سبق الاجمال كما في بعض الشروح فيكون الاستيناف اتم فائدة جاب الله الفاضل بانا انها ليست للتفصيل لانه يفهم من قوله بغير تاء ان صيغة منتهى الجمع على قسمين احدهما بغير تاء وثانيهما ما يكون بتاء وكون وجود التعقيد موقوفا على انه قد ذكر احد طرفي التعدد اعني ما ليس بتاء ويترك الطرف الآخر اعني ما على الغربية كما في قوله تعالى واما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون الى قوله والراسخون في العلم فان قوله والراسخون في العلم بمنزلة واما الذين في قلوبهم زيغ فهنا قوله كمساجد ومصابيح بمنزلة واما ما كان بغير تاء وقوله واما فزارنة بمنزلة واما ما كان بتاء فيكون انما للتفصيل هذا هو المستفاد من كلام الشارح ويمكن ان يرد عليه ان الاجمال حين التفصيل لانه يفهم من قوله الجمع شرط صيغة منتهى الجمع بغير تاء واما ما كان بتاء فيصرف فكيف يخفى على الشارح واعتمد بقوله بغير تاء وحده فليتدبر كلامه جوابا عن الفاضل الهندي والحق ان انما ههنا للتفصيل الاجمالي في ذهن السامع كما قرر في الكشاف واوائل شرح المفتاح للسيد الشريف حاشيه

اشد قبولا وقيل انما للاستيناف ويمكن لكونه استينافا عدم سبق الاجمال ولا يتوقف على عدم سبق الكلام لقوله الفاضل الهندي عن بعض الشروح ونبه بقوله وامثاله على وجه تذكير منصرف ولو قال وامثل فزارنة لكان التنبيه واضحا ولتذكير وجه آخر في بحث التانيث لا حاجة لك الى التذكير قال الفاضل الهندي بناء على ان كل لفظ اريد به نفسه فهو علم له وتنوينها لمشاكلة مسماه ونبه بذلك على قاعدة استعمال اللفظ اذا اريد به نفسه وهو انه في حكم اللفظ اذا اريد به معناه لان المقصود اظهاره فيحفظ حكمه مستعملا في معناه لئلا يكون في احضاره اختلال ومنهم من غفل وقال لك ان لا تنون فزارنة فلا يحتاج الى هذا التوجيه ولو لم يكن القائل عبد الغفور لكان اهون مشكلا نسأل الله غفرانه لنا ولاخواننا المسلمين قوله وحضاجر على حال من المبتدأ صح بجوازه ابن مالك ولا عبار عليه لفظا ومعنى وفي عبارة الشرح اشعار به واما نصبه بتقدير اعني فمذموم لاستدعائه المدح او الذم او الترحم والمقام بريء عنها وجعله حالا من ضمير غير المنصرف يستدعي تغيير الغير وجعله بمعنى لا لان معمول المضاف اليه لا يتقدم على المضاف وتقييد عدم الصرافة مع اطلاقه وان لا بأس بالتقييد لتنزيله منزلة نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعص قوله هذا جواب عن سؤال مقدر شائع هذا البيان في الشروح حتى انه صار مجمعا عليه واما يحسن تقدير السؤال لو كان ناشيا عما سبق وليس كذلك قال ولي انه للرد على من قال بخلاف ذلك في القاموس حضاجر

قوله فالمعتبر في منع الصرف هو الجمعية الاصلية فان قيل الليس بين الجمعية والعلمية تضادا فلا تعتبران معا في حكم واحد
والجواب انهما ليسا متضادين في جميع اعتبار حقيقة الجمعية مع العلمية كما سمي جماعة معينة من الرجال بكرام مثلا
فيكون معناه هذه الجماعة المسماة بهذا اللفظ فيكون معنى الجمعية باقيا وجيه الدين

قوله علم للضبع معناه انه علم مفهوم الضبع المعرف باللام كما ان اسامة علم الاسد كذلك فلتعريف الضبع مدخل في نفس الموضوع له حتى لو قيل على الضبع لم يجس
شرح عصام

اسم للضبع معرفة لا ينصرف لانه اسم لواحد على بنية الجمع اولته
للتنبيه على ان هذا الوزن لا يكون غير منصرف الا للجمعية
ويلغو فيه ساير الاسباب ولذا جعل هذا اللفظ غير منصرف
للجمعية الاصلية ولم يعتد بالتانيث والعلمية قوله يطلق على
الواحد والكثير يوهم ان بين اطلاقه على الكثير والواحد تنافيا
وليس كذلك فان اطلاقه على الكثير باعتبار اطلاقه على واحد
واحد على سبيل البدل ويوهم ان المنا في الجمعية اطلاقه على
الواحد دون الكثير مع ان الاطلاق على الكثير ايضا منافيا
فالاولى ترك الكثير قوله لا بالجمعية الحالية بل بالجمعية الاصلية
نبه على ما يتوجه على المتن من ان منع الصرف بالجمعية الاصلية
لا لكونه منقولا عن الجمع وفرق بينهما وعلى ما يوجه به من ان
قوله لانه منقول عن الجمع تعليل المحذوف والتقدير غير منصرف
للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع والعلمية وان كانت
منافية للجمعية كالمنافاة للوصفية لكنه لا مانع من اعتبارها
في حال العلمية لان الممتنع اعتبار المتضادين في حكم واحد لا
اعتبار ضده مع وجود الضد قوله لان الضبع هي انثى
الضبعان في الحاشية الضبع هي الانثى والضبعان هو الذكر
والجمع ضباعين كسرحان وسراحين انتهى قوله فهذا علمية
غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا ولو عند بعض كاحمر
على اذا نكر اعلم ان الشارح ارتكب مؤنة دفع ما سوى
الجمعية وعنه غنى اذ مع الجمعية والتانيث بالالف لا تاثير
لسبب آخر ولا اعتبار له لان كلا من السببين مستقل والجمعية
والتانيث غير مستقلين وغير المستقل وانه قل يغلب المستقل وانه

قوله بل للجمعية الاصلية [illegible]

قوله فقال بعضهم هو معدول عما فيه اللام اي الآخر من اعترض على الاول بانه لو كان معدولا عن ما فيه اللام لوجب
ان يكون معرفة واجيب بانه معدول لفظا ومعنى اي معدول عن التعريف الى التنكير وعلى الثاني
بانه لو كان معدولا عن آخر من يلزم ان لا يطابق لمن هو له لانه يلزم التفضيل بمن ملفوظة
ظاهرة او مقدرة لا يكون مطابقة لمن هو له واجيب بانه لما انه مستعمل بمن لان استعمال
بمن باعتبار معنى التفضيل وقد انمحى وصار بمعنى الغير قوله والاظهر فيها قيل هذا الوجه ضعيف
لان قاعدتهم في تقدير الاضافة في الكلام الى فرضها في الاصل المعدول عنه وبينهم بون بعيد
والوجه ان جاء في الرجل والرجل الآخر وجاءني رجل ورجل آخر لو فرض التفضيل لم يكن المفضل
عليه الا ما ذكر اولا ولا يتصور التفضيل على ما ذكر اولا بالاضافة فوقع المناسبة بين الجمل والاصل
وحكم بانه معدول عن احد التصويرين ويمكن ان يقال ان قاعدتهم في فرض الاضافة في
الاصل هو ذلك انهم قالوا ان في قبل اذا لم ينو المضاف اليه يكون معربا كقول الشاعر فساغ
لي الشراب وكنت قبلا الكاد اغص بالماء الفرات مع انه كانت اصله الاضافة لان الكلام في
الظروف المقطوعة عن الاضافة وان ما ذكره من الدليل مبني على ان الاستعمال في الاصل
لهذا وهو في حيز المنع او يجوز ان يتغير الاستعمال الذي كان في حيز التفضيل لانه بمعنى التفضيل
قد انمحى بالكلية وصار اشتقاقه لمعنى غيره فيجوز ان يكون التركيب جاء رجل ورجل آخر بل جاء برجل
آخر وآخر الشمس اي شيء تاخر ويكون من جملتهم قوله وقياس فعلاء افعل اتفقوا على ان
جمعاء مؤنث اجمع لكنهم اختلفوا في انهم اسم او صفة فقيل اسم كصحراء وقياس جمعه في
التكسير فعالى كصحارى وفي التصحيح فعلاوات فجمعها جماعى او جمعاوات وقيل صفة وقياس
جمعه فعل كحمر في حمراء فاصله فعل واعترض على القول بانه بمعنى ولو كان اسما لكان كذلك
فجمعه اذن على جمعول شاذ والجمع [illegible] والوصف على التجمع في باب
الجمع وعلى الآخر بانه لو كان صفة من [illegible] بالواو والنون لان افعل
فعلاء لا يجمع بها بل يجمع على فعل كحمر قوله [illegible] وان كانت العلمية في
باب التاكيد بها ولذلك لانه معناه في [illegible] انمحى عنه وكذا المعنى فصار
بمعنى جميع
وجيه الدين

وفي قوله غير منصرف رد على سعيد بن الأفضل لأنه يجعل الجمع العلم منصرفا والاستعمال يخالفه وفي قوله لأنه منقول عن الجمع رد على الأعلم حيث جعل منع صرفه للعلمية في اثر لا نظير له في الآحاد وكان الوجه ليس له نظير في العربي وعلى الجزولي حيث يجعله غير منصرف للعلمية وعدم النظير في الآحاد ويجعل عدم النظير سببا ولم يجعل أحد حفاجر غير منصرف للعلمية وان أنث مع أنه اسم للضبع والضبع انثى الضباع على وزن الضبان لان اختصاص الضبع بالانثى وان خرج به ذكر غير مسلم لان الصحاح والقاموس جعلا الضبع اعم من الذكر والانثى وكان اسم الاختصاص انهم قالوا مؤنث وهو ادهم انه مذكر سماعي

فان قلت كيف يعتبر الجمع الذي هو أثر العلمية حال العلمية ولا يعتبر الوصف الذي هو أصل بها حال وجودها قلت لأنه بالعلمية غني عن الوصف ودون الجمع بل الامر بالعكس وفي منع صرف حفاجر على الجمعية دلالة على منع صرف فعال النكرة ما عرفه

شرح عصام

قوله وان تأنيث غير مسلم هذا المنع حق لان الضبع يشمل الذكر والانثى على ما صرح به في الصحاح ويدل عليه كلام القاموس وقد كان من خصها بالانثى وهم وذلك من اهل اللغة اي مؤنثة وقد مر ادهم المقام مؤنثة سماعية فان قلت فحفاجر مؤنثة لتأنيث الضبع قلت تأنيث احد المترادفين لا يستلزم تأنيث الآخر واعلم ان الغرض من منع التأنيث تحقيق حال التأنيث في حفاجر وان انتفى وجود التأنيث لا يضر بعد ان العلمية لا تؤثر او تكثير الجواب وهو اوفق بسوق الخطاب قوله لانه علم لجنس الضبع قال في حاشية فعلى هذا معنى قوله علما للضبع انه علم لجنس شامل للضبع لا لجنس هو الضبع انتهى وقد عرفت الاستغناء عنه قوله لئلا يتوهم بل لانه لا شرط له حتى يشترط به قوله جواب سؤال مقدر تقديره ان يقال قد تقضيت عن الاشكال في القاموس تقضي تخلص من خير او شر كتقضى هذا كلامه وقد اشار بهذا التقدير الى وجه تقديم حفاجر على سراويل وفيه نظر وله وجهان آخران احدهما انه اقوى ودفعه اوضح قوله وهو الاكثر الضمير لعدم الصرف اي عدم صرفه الاكثر ولا حاجة الى قوله في موارد الاستعمال وجعله في تقدير وهو مذهب الاكثر بعيد جدا لا يفهم وصحته يتوقف على ثبوت اختلاف النحاة فيه وهو وان اشتهر ففيه قوله حمل على موازنه لانه الدخيل والدخيل الى الجنس يميل قوله فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية وقع لما في بعض الشروح انه ح يزيد سببا منع الصرف على تسعة ويكون منها الحمل على الموازنة ونحن نقول فيما ذكره من الجواب انه يلزم ان يكون سبب منع الصرف

قوله وعلى ذكرنا لا يرد الجموع ان قوة اي على ما ذكرنا من اعتبار الاخراج في العدل لا يرد الجموع الشاذة اذ لم يعتبر فيها ما قدره كاثيب وابكر لم يعتبر اخراجها عما هو القياس فيها كالانياب والاقوائس كيف يعتبر اخراجها وقوله انه لو اعتبر جمعها اولا على انياب واقوائس ثم اعتبر اخراجها الى انيب واقوس فلكثرة وقوعه في هذه الجمعية اذ لا شذوذ في المعدول لا لعلة بان يقال كل ما كان كذا فان معدوله كذا ليكون هذا المعدول اعني انيابا واقوائس على خلاف تلك القاعدة فيكون شاذا واعلم انه حقق ان الاخراج عن الاصل المحقق والمقدر في المعدول ثم قيل عليه عدم ورود الجموع الشاذة فهذا بناء على التحقيق وما سبق مجرد منع ودفع ايراد فلا يلزم التكرار

كما قيل وجيه الدين

عصام

قوله فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما يريد به جواب سؤال اورده صاحب المتوسط من انه كان عليه ان يقول ان موانع الصرف عشرة على الجواب الاول وهو بعيد على اللوازمة وان الجمع المانع من الصرف بحقيقته وتقديره بناء على الجواب الآخر قلم يبق ما ذكره لها وجوابه كما قرر قاسمية قوله فلا اشكال بالنقض به فالمنتفي هو هذا الاشكال لا اصل جنس الاشكال فلا يرد الاشكال بمنع صرف نحو مصابيح وقناديل وذكرانة يتعذران بصرفا لموازنتها مفردا وهو سراويل

وقيل عربي يحتاج في منع صرفه الى تقدير الجمعية كما يحتاج في منع صرف عمر الى تقدير العدل الثقائل جواد المبرد ويؤيده مجئ سروالة بمعنى قطعة من الثوب وكونه من سراويل المنقطعة

شرح عصام

الجمعية او يكون الاسم على وزن الجمع اما مطلقا فيلزم ان يكون في الجمع سبب منع الصرف وهو الجمعية لكونه على وزن الفلوس الا انه لم يتحقق شرط تأثيره وتا تخفى بعده واما كونه على وزن الجمع الذي هو على صيغة منتهى الجموع فيلزم ان يتحد الشرط والمشروط في الجمعية الحكمية لانها ليست الا كون الاسم على صيغة منتهى الجموع ثم تقول لا يخفى ان الانسب ان يجعل شرط الجمعية صيغة منتهى الجموع او العلمية في الجمعية مع تحرك الاوسط او زيادة على الثلثة ويجعل منع صرف سراويل للجمعية ويجعل الجمعية بهذا الشرط قائما مقام السببين قوله فكانه سمي كل قطعة من السراويل سروالة دل كلام القاموس انه جاء سروالة و سروال وسرويل حيث قال سراويل اعجمي او جمع سروالة او سروال او سرويل بكسر تيز ولم يجئ فعويل غيره في كلامهم هذا وقال الشارح عليه من التوم سروالة فلا معنى بجعل سراويل جمعا تقديرا بل ينبغي ان يجعل منقولا عن الجمع كحضاجر وما يقال ان نقل الجمع الى الواحد لم يجئ في كلامهم الا في الاشخاص كمدائن يرده حضاجر فانه موضوع للجنس نعم لو قيل لم يجئ صيغة الجمع بعد النقل اسم جنس لم يتجه هذا وما يقال ان السروالة لم يجئ بمعنى قطعة من الازار بل بمعنى القطعة مطلقا فذا لم يجعل السراويل جمع سروالة بتحقيق يرده انه لا يتوقف نقل سراويل الى الازار على كونه جمعا لسروالة بمعنى قطعة من الازار وكان وجه الاحتياج الى تقدير الجمع انه لم يوجد سراويل في كلامهم بمعنى الجمع كما وجد حضاجر فقدر انه كان في الاصل جمع سروالة انا انه لما قدر جمعيته قدر لمفرد مفروض مناسب لاختصاصه بالازار وكان

الامن

ممكن تقدير كونه جمعا للمفرد المحقق فان قيل لم قدر فيه الجمع ولم يجعل مع كونه عربيا محمولا على موازنة قلت لان العربي لا يقبل المتابعة للعربي سيما المفرد الذي هو الاصل فانه ابعد من قبول المتابعة للجمع الذي هو فرعه بخلاف الاعجمي الذي هو دخيل غريب يتمنى من يؤدبه ويجعله من تابعيه قوله واذا صرف لو قال وان صرف لكان تركيبه من قبيل فاذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وان تصبهم سيئة واقعا على اعلى درجات البلاغة لكنه راعى حال المخاطب الذي هو متعلم النحو واقتصر على اصل المعنى قوله فلا اشكال بالنقض به على فاعلة الجمع وقع لما قيل ان تقي جنس الاشكال لا يتم لانه يتجه انه وجد مفرد على وزن الجموع التي على وزن مصابيح مما هو على صيغة منتهى الجموع فلا يصح كون الجمع على هذا الوزن مانعا من الصرف كما انه لا يصح منع فوازنة لكونها على وزن كراهية او اشارة الى انه على تقدير الصرف لا ينتفي جنس الاشكال والمقام لا يخلو عن اشكال وبالجملة دفع هذا الاشكال ايضا عرف من دفع الاشكال الاول بان يقال لم يوجد في مصابيح موازين مفرد عربي او هو جمع سروالة تقدير اقوله ونحو جواري اي كل جمع منقوص لو قدر نحو جوار بكل غير منصرف منقوص ليشمل قاض اسم امرأة واغيل تصغير اعلى لكان اعم فائدة قوله اي في حالتي الرفع والجر يعني رفعا وجرا طرف فهو متعلق بمعنى النحو ولما لم يقيد المشبه به بكونه في وقت الرفع والجر وهو ايضا مقيد باصله اصلح الشارح بتأويل قوله كقاض بان المراد منه ان حكمه حكم قاض بحسب الصورة الخ والاظهر ان مراده به ان مراد المصانفة مثله بحسب الصورة لا من كل وجه حتى يكون حاكما بانصرافه قوله

ان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي
هو من احوال الكلمة بعد تمامها فيه انه لا اعلال في جوار نظرا الى
نفسه بل بعد التركيب فهو متأخر تعارضه في التركيب فالاولى
ان الاعلال الذي سببه ثقل محسوس مقدم على منع الصرف
الذي سببه شبه معنوي **قوله** فاصل جوار الى قوله بناء على ان
الاصل في الاسم الصرف فيه ان الصرف ايضا من احوال الكلمة
بعد تمامها فيتأخر عن الاعلال بناء على ما ذكره من ان الاعلال
متقدم على ما يعرضه الكلمة بعد تمامها **قوله** وفي لغة بعض العرب
وهي لغة قبيحة وعليه بيت الفرزدق ولو كان عبد الله مولى
هجوته ولكن عبد الله مولى موالي واستعمال الفرزدق لا يدل
على فصاحتها وعدم قبحها لانه يحتمل انه اضطر الى الهجو والتعريض
بانك من اهل اللغة القبيحة الخارجة عن الفصاحة ومنهم من
قال يحتمل ان يكون ايتاء للمتكلم والالف للاشباع وفيه مزيد
هجو وفيه انه لا وجه لحذف لام الكلمة وذلك ان تقول الالف
عوض عن ياء المتكلم كما في يا غلاما **قوله** التركيب وهو صيرورة
كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء سواء كانا اسمين
او اسما وفعلا نحو بخت نصر ويرد عليه ان التعريف غير جامع
لخروج غلام زيد وخمسة عشر وضرب زيد وامثاله واجيب بان
المراد تركيب في الاسم وذلك لا يتحقق الا بان يجعل المركب
علما او اسم جنس ويمكن ان يراد بالصيرورة الصيرورة بالقوة القريبة
من الفعل فانه بعد التركيب يصلح ان يصير كلمة واحدة بمجرد جعله
علما او اسم جنس وتفعل التعريف غير جامع لخروج المركب من
القسم والصنعي تركيبا امتزاجيا لان جزئية الحرف لا تمنع من

عدم الانصراف بعد التركيب وكذا المركب الامتزاجي من مصريين
وبصريين فنقول حاء في مصري وبصري فالوجه ان لا يقيد مفهوم
التركيب بقوله من غير حرفية جزء ويجعل النجم وبصري خارجين
بشرط عدم كونه اسناديا لانه كالتركيب التوصيفي في معنى الاسنادي
فان النجم معناه نجم معين ومعنى بصري رجل منسوب الى البصرة
ولو حمل التركيب على معنى سيجيء في باب المبنيات وهو ضم
كلمة الى كلمة على وجه لا يكون بينهما نسبة لم يحتج الى الشروط العدمية
فلذا لم يحمل عليه ولا يخفى ان الاولى جعل التركيب المعتبر في منع
الصرف هذا المعنى والاستغناء عن اعتبار الشروط العدمية
قوله فلا يرد النجم وبصري والاضافة فانه مركب من الضارب
والتاء **قوله** شرطه العلمية لئلا من عن الزوال ومن قال وليتحقق
السبب الآخر فمع بعده عن الفهم يتجه عليه انه لا فرق بين التاء
والنجمة والتركيب والالف والنون في الاسم في هذا الشرط فجعل
شرط العلمية في التركيب لهذا دون اخواته تحكم على انه لو سمي
ببعلبك مؤنث لزم ان لا يكون السبب الثاني فيه الا العلمية مع
ان السبب الثاني فيه يصح ان يكون التأنيث **قوله** لان الاعلام
المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات قيل اي عند جماعة منهم
المص ومن قبيل المعربات المحكية عند جمع فقيل فلا يبعد ان
يجعل غير منصرف وانه لم يظهر اثر منع الصرف وفيه انه لا معنى للحكم
بمنع صرفه مع انه لا يظهر فيه اثر منع الصرف والاصل في الاسم الصرف
اعلم ان ما ذكره يخالف ما نقل ارضي عن المص في بحث المركبات
ان الاسنادي ليس بمعرب ولا مبني **قوله** كانه اكتفى اما قال كانه
لاحتمال ان يكون مذهبه منع صرف خمسة عشر علما كما هو مذهب

شرح عصام

قوله لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات وهذا يشعر كلام المص في امالية
وهذا مبني على قول البعض وهو ان المحكي مبني والحق انه من المعربات التقديرية كما مر
المبنيات لانه اذا جعل علما صار اسما واحدا مستحقا لان يجري الاعراب على آخره
كبعلبك نعم لما كان الجزء الاخير من نحو بعلبك شبيها بالاعراب فيه لفظا
فصار اعرابه تقديريا **وجيه الدين**

قوله ومن ثم لم يجز الخ فيه ان الاضافة لا تمنع الصرف وعدم الاسناد وتاء التأنيث يلزمه بناء المركب كما هو المشهور وكانه
ليس بواجب ولا مبني عند المص على ما نقله عنه ارضي في المبنيات ونحن نقول ان التركيب الاضافي والاسنادي
لما كانا بعد العلمية على ما هما عليه قبل العلمية فكانهما لم يلزما وعلى صحة التفكيك كان لهما

بعضهم فان قلت لم يذكر فيما بعد ان خمسة عشر علما من قبيل المبنيات
بل المركب الذي تضمن اما منه وف العطف ولم يتضمن خمسة عشر
علما قلت الكلام فيما بعد في المركب مطلقا سواء كان تركيبه في
الاصل او في الحال بقرينة جعل بعلبك منه مع انه مركب في
الاصل بمعنى انه لم يذكر فيما بعد ان سيبويه ونظرائه من قبيل المبنيات
بل ما ذكره وهو ان المركب الذي لم يتضمن اما منه وف معرب
باعتبار الجزء اما مثل بعلبك يقتضي ان يكون مثلهما معربا ولا
يبعد ان يقال قولنا في تعريف التركيب من كلمتين يخرج سيبويه
لتركبه من كلمة اذ الصوت ليس بكلمة وقولنا من غير جزئية
وف يخرج نحو خمسة عشر لان وف العطف جزء له بحسب المآل
فتأمل قوله من غير ان يقصد بينهما نسبة لا في الحال ولا في الاصل
بخلاف عبد الله علما فانه قصد بين جزئيه نسبة في الاصل قوله الالف
والنون المعدودان من اسباب منع الصرف فان قلت هذه
الصفة مشتركة بين الالف والنون وسائر الاسباب فلما ذا
خصصه بالوصف بها قلت الشرط للالف والنون الخاصين المطلقة
بخلاف نظائرها فاحتاج هنا الى التنبيه على خصوصية المستفادة
من لام العهد ونحوه في سائر المواضع اولما كان التذكر هنا مخالفا
لما ذكر في مقام الاسباب لضرورة الشعر اتى بهذا الوصف ليعلم
ان المعدود سابقا هذا ومخالفة صورة البيان لا تنبغي لهذا البيان
بضيق البيان في ذلك المقام وآل ولي المعدود بالافراد لانهما معدود
واحد من الاسباب قوله لشبههما من وجه بينين لانهما من الحروف
الزوائد وهي حروف الهويت التسعة اولانهما من الحروف
الزوائد في الكلمة ولا يكونان اصليتين واما في ربح قوله والارجح

قوله المعدودان من اسباب منع الصرف يعني ان اللام في قوله الفوز والنون للعهد الخارجي
والتقادير في العبارة لا يستلزم التغاير في الحقيقة هذا قوله وللنحاة خلاف في
ان كسيبويه لمنع الصرف اما كونها نظائر اما لكونها كمن لما لما قصد المبالغة
قال كونها حاشية

قوله بعضهم بقوله ان الفعل علة لانتفاء الصرف وقوله لانتفاء
حكم علة بقوله ان الفعل علة لانتفاء الصرف وقوله لانتفاء
الاصالة بقوله ان كانا اصليين قوله لانتفاء الزيادة
الاصالة بقوله ان كانا اصليين قوله لانتفاء الزيادة
وقوله لانتفاء الاصالة بقوله ان كانا اصليين قوله لانتفاء
الاصالة بقوله ان كانا اصليين قوله لانتفاء الزيادة
وقوله لانتفاء الاصالة بقوله ان كانا اصليين قوله لانتفاء
الاصالة بقوله ان كانا اصليين قوله لانتفاء الزيادة
وقوله لانتفاء الاصالة بقوله ان كانا اصليين قوله لانتفاء
الاصالة بقوله ان كانا اصليين قوله لانتفاء الزيادة

هو القول الثاني لان اشتراط انتفاء فعلانة على القول الاول غير ظاهر
وان قيل التحقق فرعيتها من غير شائبة اصالة اذ لو دخل الالف
لكانت اصليتين للتاء والزائدة عليها لانه لوضعف الفرعية
بزيادة شيء عليه لضعف بزيادة في التثنية قوله يعني به ما يقابل
الصفة يعني لا ما يقابل الفعل والحرف واما من قال ولا الاسم
المقابل للكنية والمقابل للمهمل والمقابل للظرف التزم الظرفية
اي بالا يعنيه اذ لا يذهب السامع في هذا المقام الى غير المقابل
للفعل والحرف حتى يحتاج الشارح الى نفيه قوله واذا والضمير باعتبار
انها سبب واحد فيناسب اذا وعند اضافة الشرط اليه واما
عند اسنا والكون والوجوب اليها فالمناسب تثنيتها لانها كانتا
هذا من فوائد من حواشي والدي وجدي وبه طلع آثار جدي وظهر
انوار جدي مولانا حسام الملة والدين داود الخواتي افاض الله
على روحه الى ان بعث غفرانه الوافي قوله او شرط ذلك الاسم
في امتناعه من الصرف هذا بعيد عن الفهم لانه صار في المعنى لا
كالعلم في هذا البحث وان كان يلائمه ان السبب الآخر في هذا
الاسم لا يتحقق بدون العلمية قوله او كانا في صفة لم يعمل او ان
كانا في صفة فيكون من عطف شرطية على شرطية يستغني عن
حذف ان فجعله من عطف شرط وجزاء على شرط وجزاء بحرف
عطف واحد وحذف كان بعد ان حذف شائع من قبيل ان
خيرا فخير او العطف على شرط وجزاء بحرف عطف واحد من قبيل
العطف على معمولي عامل واحد بحرف عطف واحد ولا كلام في
جوازه ولم يجعله من قبيل العطف على عاملين مختلفين لعدم تحقق
شرطه واما العطف بكلمة او والشايع في نظايره العطف بكلمة

قوله بعضها بما يقابل الصفة الاسم قد يطلق ويراد به ما يقابل الفعل والحرف وقد يطلق ويراد به ما يقابل الكنية واللقب
وقد يطلق ويراد به ما يقابل الصفة وهو المراد ههنا قوله او شرط ذلك الاسم اي الاسم المتمرن فيه الالف والنون في امتناعه
من الصرف فهذا توجيه آخر كلام المص وان كان غير ظاهر وهذا اخره عن التوجيه الاول لان الكلام في شروط
الاسباب لا في شروط ما هي فيها اذ ان المص ذكره هنا اليه وهذا اذهب اليه كثير من الشارحين

قوله وارجح هو الاول لان الاصل عدم التقدير والاضمار قوله لانتفاء الصرف متعلق بالعلة قوله لانتفاء العلمية
قوله لان الاصل عدم التقدير والاضمار قوله لانتفاء الصرف متعلق بالعلة قوله لانتفاء العلمية
قوله لان الاصل عدم التقدير والاضمار قوله لانتفاء الصرف متعلق بالعلة قوله لانتفاء العلمية
قوله لان الاصل عدم التقدير والاضمار قوله لانتفاء الصرف متعلق بالعلة قوله لانتفاء العلمية

قوله لانه متى كان مؤنثة فعلى لايكون فعلانة يعني كل ما يجيء منه فعلى لايجيء منه فعلانة في لغتهم الا عند بني اسد فانهم يقولون في كل فعلان جاء منه فعلى يجيء فعلاء ايضا نحو عقبانة وعقبانة فيصرفونه اذنه فعلا وانما اعترض عليه بانه لو كان المقصود من وجود فعلى انتفاء فعلانة وقد حصل هذا المقصود في رحمن لانه لواسطة رحمن بل انهم خصصوا هذا الاسم بالباري تعالى فيجب ان يكون غير منصرف عند من يشترط وجود فعلى قوله واختلف في رحمن هل يكتفى اختلف اصله من ان اخذ في محل النزاع انصرافه فقد اختلف فيه بعضهم يقول به وبعضهم يقول بخلافه وان اخذ عدم انصرافه فقد اتفق على انه غير منصرف وجه الترجيح

الواو فللتنبيه على التثنية في بين الشرطين فتامل قوله يعني امتناع دخول تاء التانيث عليه انتفاء فعلانة يفيد بظاهره عدم دخول تاء التانيث عليه فيلزم عدم انصراف عريان وانصراف غريانة فقدره بامتناع دخول تاء التانيث عليه تفسيرا لاعم بالاخص بقرينة قوله وقيل وجود فعلى فانه يدل على ان المراد انتفاء فعلانة في مؤنثه لا في نفس كلمة فيه الالف والنون قوله ولهذا انصرف عريان الالف والنون في الصفة لا يكون على وزن فعلان بكسر الفاء وبضم الفاء لايكون الا مع فعلانة بخلاف الالف والنون في الاسم فانه يكون على الاوزان الثلثة قوله لانه متى كان مؤنثه فعلى لايكون فعلانة يعني قطعا لانظرا الى الاستعمال ولانظرا الى اصل وضع الصيغة بخلاف رحمن فانه نظرا الى الاختصاص الاستعمالي بالله تعالى لايصح فيه فعلانة واما بالنظر الى الوضع فحاله مبهم فانتفاء فعلانة فيه مبهم بل جانب الوجود راجح لان الفرق بين المذكر بالتاء غالب والحاق العلوك بالاكثر اغلب قوله في رحمن في انه منصرف او غير منصرف الاولى ان يقال في انه غير منصرف واما الاختلاف في انه منصرف او غير منصرف فلامحل له لانه اتفق في انه احد هما وغاية التكلف ان المعنى اختلف في وقوع انه منصرف او غير منصرف اي في وقوع هذا التردد فان قلت كيف اشتبه حال استعمال رحمن على هؤلاء الاعلام من علماء اللغة والنحو والبيان حتى بنوا امرهم فيه على المعقول ولم يخبر احدهم عن المنقول ولم يكشف عن المعمول عند البلغاء قلت كانهم لم يجدوه مستعملا في نقل من العرب الا معرفا

قوله هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم اي الشريب من المنادمة في الشراب اما اذا كان بمعنى النادم من ندم ندامة فهو غير منصرف لوجود التانيث وجه الدين قوله على وزن يعد من اوزان الفعل يعني ان المراد بوزن الفعل ان المختص كونه الاسم على وزن عد وه من اوزان الفعل لا المختص به كما هو الظاهر من العبارة حتى يفيد اشتراط الاختصاص به فالاضافة في قوله وزن الفعل لادنى ملابسة لا للاختصاص وجه الدين

بالالام او مضافا او منادى قوله دون سكران اعترض عليه بان عدم الاختلاف في سكران ليس لانتفاء في الشرط بل يكون مع الاتفاق ايضا والجواب ان عدم الاختلاف في سكران لاختلاف في الشرط على الوجه المخصوص حتى لو انتفى الاختلاف المخصوص لاحتمل ان ينتفي على وجه يلزم الاختلاف في سكران فافهم قوله وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل كانه اراد تعميم وزن الفعل على وجه يحتاج الى تخصيصه ببيان الشرط لئلا يلغو ذكر الشرط وذلك لان المتبادر من الاضافة الى الفعل ماله زيادة نسبة الى الفعل فلو لم يصرفه عن الظاهر لغا ذكر الشرط لكن لايخفى ان قوله يعد من اوزان الفعل قاصر في هذا التعميم لان عد الوزن المشترك من اوزان الفعل يشعر بمزيد اختصاص له بالفعل فالاولى وهو كون الاسم على وزن ثبت للفعل وفي اغير وزن الفعل يكون الاسم على وزن الخ نظر لان الوزن ليس مصدرا بل كيفية تحدث في حروف الفعل ولا ضرورة ولا داعي الى حمله على هذا المعنى فان قلت فائدة جعل مطلق الوزن للفعل سببا وبيان شرط تاثيره وكان الاظهر ان يجعل السبب الوزن المخصوص فلا يحتاج الى شرط تاثير مع انه لا يظهر الغرضية الا فيما له زيادة نسبة بالفعل فان الاصل في كل نوع ان لا يوجد فيه وزن له مزيد نسبة الى النوع الاخر قلت اراد رعاية المناسبة بين الاسباب في كون كل منها مؤثرا بشرط وكان الاصل في كل نوع ان لا يوجد فيه ما له زيادة نسبة بالنوع الاخر كذلك الاصل فيه ان لا يوجد فيه ما في النوع الاخر لان التمايز بين انواع اللفظ مطلوب جدا ليتميز المعاني

غاية تمييز وآما جعل شرطه بمعنى شرط كحقفه لا شرط تاثيره كما وهمه
بعض ما يحتج سمع العقل قوله بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي
انما منقولا من الفعل وفهم ذلك من الاختصاص باعتبار ان
المتبادر الاختصاص في اللغة العربية لان الكلام فيها والمنقول
من الفعل مستعار في الاسم والاستعارة الشيء من احد لا لمنع
اختصاص المستعار به على ان لك ان تجعل كشمر قيدا لاختصاص
فتستفيد منه المراد بالاختصاص في هذا المقام قوله من التشمير
وهو بمعنى المرور حاذا او مخاتلا او التقليص على ما في القاموس
وآلمناسب بعلم الفرس ان يكون علما منقولا من معنى المرور حاذا
والفرس فرس الحجاج وكانه لم يعينها لخاشيا عن ذكر الحجاج وآلاظهر
ان التمثيل بالعلم وآما فيحتمل ان يكون المقصود بالتمثيل شمر
معروفا او مجهولا كضرب ويؤيد كونه علما تقديمه على ضرب
مع كونه ثلاثيا مجردا لان التمثيل بضرب مبني على فرض العلمية
وشمر لتحقق اسميته فهو اولى بالتقديم قوله وكذلك بذر لما في
القاموس بذر بكة ومعناه الفعلي على ما فيه اسرف او جرب
قوله وعثر لموضع في القاموس اى تاه سدة وجعل معناه الفعلي
جعله ذا كبوة قوله وخضم لرجل في القاموس يخضم الاكل
او باقصى الاضراس او ملأ الفم بالمأكول او خاض بالشيء الرطب
كالقثاء وخضم كبقم بجمع الكثير من الناس وبلد وماء ورجل واسم
لعبر بن عمرو بن تميم وقد غلبت على القبيلة لكثرة الاكل انتهى
قوله وشلم علما لموضع بالشام في القاموس شلم كبقم وكتف
وجبل اسم بيت المقدس ممنوع للعلمية وهو بالعبرانية اورشليم
قوله فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل بخلاف بناء المجهول

فانه لم يجئ في الاسماء الا الفاظ قليلة ملحقة بالعدم وهو الوعل
بزكوهي لغة في الوعل والدسم بمعنى الاست ودئل علما للقبيلة
مع انه اول بانه من دأل بمعنى مشى مشيا مخصوصا والتغيير
للدلالة على العلمية كما قيل في شمس شمس بالضم ودئل اسم
دويبة وقيل منقول من دئل بمعنى اسرع وآن كان نقل
الفعل الى معنى اسم الجنس قليلا كما في قيل وقال قوله ولم يذهب
الى منع صرفه الا بعض النحاة هذا لا يصلح وجها للتقييد بالبناء للمفعول
وآنما يوجه به شرط الاختصاص بالفعل او الزيادة وذلك
لان البعض يونس فان الوزن المشترك عنده سبب مطلقا وعيسر
بن عمر النحوي فانه ذهب الى ان الوزن المشترك يؤثر بشرط
نقل التلفظ من الفعل الى الاسم قوله او يكون غير مختص فخص هذا
القسم بغير المختص مع انه يجوز ان يكون او مانعة الخلو لان
المختص مما في اوله زيادة كزيادة لا يحتاج الى اشتراط عدم قبول
التاء فليس جعل او مانعة الخلو اظهر كما قيل قوله اى اول وزن
الفعل فجعل الزيادة في اول الوزن مجاز عقلي قيل به لرعاية
ظاهر الضمير آو اول ما كان فجعل حقيقة التبة محفوظة وصرف
الضمير عن الظاهر قوله اي زيادة حرف رعاية لظاهر الزيادة
او حرف زائد رعاية لما هو اقرب لظرفية الاول قوله من
حروف اين آتى في محال او في الاصل كما في هرق او امر مغير الارق
ولو تصرف في الوزن بما يخرجه عن الوزن مع بقاء الزائد لم يضر
قوله اي محال كون وزن الفعل فيه نشر على ترتيب اللف
والمحال من المضاف اليه لانه يمكن حذف المضاف واقامة المضاف
اليه مقامه فانه اذا صح قولنا في اوله زيادة فهو من قبيل واشتعل

قوله قياسا بالاعتبار الذي منع الصرف لاجله لوقيد قوله غيرقابل بتاء وبقيدين احدهما ان ذلك الوزن لايقبل التاء ونحوه قياسا وان انه لايقبلها بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليها ربع اذا سمي به لان لحوق التاء اعتد به على غير القياس لان القياس ان يكون لحوقها مانعا لتأنيث ولاسود لان مجيء التاء في اسودة للتحتية الاصلية التي امتنع لاجله بل باعتبار الاسمية الغالبة العارضة وجه الدرس

قوله ولو قال غير قابل لتاء وآه يمكن ان يقال ان المتبادر من ان تاء وان التأنيث لم يرد عليه اربع لانه ان اريد الداخلة فليس بتأنيث وان المتبادر من ان تنافيها لم يرد اسود لهما للتحتية لان القياس الاصلي ان يكون مؤنثه سوداء ونحوها اكوع باعتبار غلبة الاسمية العارضة

حاشية

ملة ابراهيم حنيفا **قوله** قياسا بالاعتبار الذي امتنع من الصرف آه قيل اراد عدم القبول بحسب الوضع فلا يرد النقض باسود ونحن نقول يكفي تقييد عدم القبول بكونه قياسا اذ الفرق بين مذكر الاسم ومؤنثه بالتاء خلاف القياس ونادر وانما القياس الفرق بالصيغة كما في رجل وامرأة وغيرهما ان صح به الترخص في بحث الجمع الصحيح **قوله** لم يرد عليه اربع اذا سمي به رجل اذا سمي به لا يقبل التاء فلا حاجة لرفعه الى تقييد عدم القبول بقولنا قياسا انما يحتاج اليه لتصحيح قول النحاة ان انصراف اربع انما هو لعدم اصالة الوصف **قوله** ومن ثمة امتنع احمر قيل وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط قلت وجود الشرط الظهر يستلزمه لانه امارة لثبوت الحكم ويذكر ليعرف بمعرفة ثبوت الحكم ومما يقضي منه العجب انه قيل جعل هذا علة للحكم بامتناع احمر لا امتناعه ولا يخفى ان هذا الاشتراط سبب للحكم المذكور وكيف لا واذا لم يكن الشرط سببا لتحقق الحكم كيف يصير سببا للحكم **قوله** بان يؤول بواحد من جماعة المسماة به المراد بالجماعة ما فوق الواحد فلا يرد انه يوجب ان لا ينكر المشترك بين اثنين والمعنى يؤول بمفهوم المسمى المنكر فيكون معنى هذا زيد هذا مسمى بزيد فقوله واحد من جماعة المسماة به بمعنى مسمى به فلا حاجة الى تأويله بمفهوم صادق على واحد من جماعة كما ظن بعض الظن وقوله فانه اريد به المسمى اي هذا المفهوم في ضمن فردا فاللام فيه للعهد الذهني وكان الاوضح ان يقول مسمى بزيد ومما يجب ان ينبه عليه في هذا المقام ولم ينبه له احد ان المراد بالتنكير التنكير حكما اذ بالتأويل لا يصير نكرة حقيقة

اذ النكرة الحقيقية ما وضع لغير معين لا ما اريد به غير معين مجازا **قوله** او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به لو اول بوصف غير مشتهر به بقرينة يصير نكرة ايضا فتقييده بالمشتهر لاكتفائه بالمشتهر من التأويل **قوله** لما بينت اي ظهر حين بينت يعني ظهر من غير بيانه بل في ضمن بيان اسباب منع الصرف وشرائطها ولذا اختار بينت على بين ولا يخفى عليك ان كلام المص مطلق ولو قال وكل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لانه اذا نكر بقي بلا سبب او على سبب واحد لما بينت آه لكان واضحا **قوله** استثناء مما بقي من المستثنى الاول اي استثناء من مآل الكلام لانه يؤل قوله لا يجامع مؤثرة الا ما هي شرط فيه فقوله الا العدل ووزن الفعل مستثنى من هذا المفهوم الذي هو مآل هذا الكلام ولو قال لا يجامع مؤثرة غير ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل لكان اخصر واوضح كما انه لو قال الا ما هي شرط فيه والعدل ووزن الفعل وليس المراد ان المستثنى مستثنى بعد تقييد المستثنى منه بالاستثناء الاول على طبق تقييد المستثنى منه بالاستثناء الاول على طبق تقييد الكلام بالظرفين من جنس واحد فانه تقييد بالثاني بعد التقييد بالاول كما توهم لان المستثنى منه لا يكون مقيدا بالمستثنى وليس معنى الاستثناء على وجه يكون قيد المستثنى منه لا يكون مقيدا بالمستثنى ولكن ان يكون المستثنى مستثنى من مفهوم الكلام بان يكون في معنى كل ما يجامعه العلمية المؤثرة فيكشرط فيه الا العدل ووزن الفعل **قوله** فان العلمية تجامع معها مؤثرة قيل اختلف النحاة في تأثير العلمية مع العدل في اسم كان غير منصرف قبل العلمية

قوله الى لا يوجد شيء من الامرين الخ اشار الى جواب ما اورده الفاضل الهندي حيث قال في هذا البحث انظر لانه ان اريد انه لا يوجد سبب اصلا كان على خلاف الواقع وان اريد انه لا يوجد سبب منها الا احدهما كان استثناء الكل من الكل لان قوله احدهما لم يرد به احد معين فهو ايضا بمعنى كل منهما فيكون حاصله لا يوجد سبب منها الا سبب منها انتهى كلامه فاقول الشارح الفاضل بهذا الى قوله الطيف واحاصل ان فيه شيئين احدهما اجمالي وهو ان احدهما بمجموعهما لا مجموع الامرين فتعذر ان احدهما استثناء من امر كلي والمراد بين مجموع الامرين ليس التمييز وبين احدهما فلا يرد ما قاله الهندي

حاشية

ثلث ومثلث فذهب اكثر النحاة الى الصرفه لان العدل تابع للوصف وقد زال بالعلمية وذهب جماعة الى اعتبار العدل الاصلي واختار قولهم الشيخ الرضي واختار سيبويه منع صرف اخر وجمع واخواته آحاد وموحد وثنى وثلث وثناء ومثنى وثلاث ومثلث وعشار ومعشر ولا يخفى عليك انه لا اختلاف في تاثير العلمية مع العدل انما الاختلاف في زوال العدل بزوال الوصف قوله اي لا يوجد شيء من الامرين المؤثرين بمجموع هذين السببين وبين احدهما فقط لا احدهما فقط لا بمجموعهما لا يخفى سماجة هذا التوجيه ومع ذلك جمع الا مع قوله فقط لا بمجموعهما مما يعيبه الفصحاء كما بين في محله والاولى ان المستثنى منه شيء منهما اي لا يكون مع العلمية شيء منهما الا احدهما المنفرد عن الآخر ولا يلزم استثناء شيء من نفسه لان المستثنى منه شيء منهما اعم من المنفرد عن الآخر والمجتمع مع الآخر والمستثنى احدهما المقيد بالوحدة والانفراد او ان المستثنى منه سبب لمنع الصرف لا يكون العلمية المؤثرة شرطا فيه وهو يشتمل مجموعهما وكلا منهما لصدق السبب عليهما لان المجموع سبب تام وكل واحد سبب ناقص قوله فاذا نكر غير المنصرف اي الشرطية ممنوعة وانما يلزم البقاء بالسبب لو لم يكن السبب الاصلي معتبرا لكنه يكون الوصف الاصلي معتبرا فليكن العلمية التي هي اقوى منه معتبرة بعد زوالها الا ان يقال العلمية لما كانت ناسخة لاعتبار السبب الاصلي الذي لا يؤثر وحده في الكلمة حيث نسخت اعتبار الصفة لم يعتبر بعد الزوال ومن هذا علمت ان قوله وخالف سيبويه الاخفش يصح ان يكون جوابا لسؤال يتوجه على هذه الشرطية من انه يلزم البقاء بالسبب اذا لم

يكن في الكلمة صفة اصلية منعت العلمية عن اعتبارها كالوصفية الاصلية اما اذا كانت فيجوز ان يعتبر بزوال العلمية فلا يبقى الكلمة على سبب واحد او بلا سبب فاجاب بان هذا المنع انما يتجه على قول سيبويه وقول الاخفش اقوى منه والملازمة مبنية عليه قوله فاذا نكر بقي بلا سبب واحد ظاهره انه بقي بلا سبب في غير ما احد سببيه العدل ووزن الفعل وفيه نظر لانه يبقى على سبب واحد في سكران علما او انكر كما سيصرح به الشارح قوله لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما اي كشرط فيه من الاسباب الاربع المذكورة قيل وان كانت مجتمعة كما في آذربيجان قوله ان اصمت بكسر تين بقطع الهمزة ووصلها على ما في القاموس قوله لجواز ورود اصمت بكسرتين بناء على جواز ورود يضمت بالكسر وكسن تقول اضمت علم للمفازة سميت بلفظ اضمت بضمتين مبالغة فاشترة الخوف فيها بحيث يأوي كل صاحبه بالصمت ولا يكن له حفظ الشين عن الغلط من غاية الاضطراب فما ضمت فلط لا معدول ولا مرفع لانتقاض بآخر فانه معدول كما مر ومع ذلك فيه وزن الفعل الا ما ذكره بقوله وايضا قد عرفت فيما تقدم قوله وخالف سيبويه في القاموس سيبوه هو التفاح هو فارسي ورويه رايحة ومنه سيبويه اي رايحة لقب امام النحاة عمرو بن عثمان الشيرازي قوله جعلا اصلا هذا مبني على جعل الاخفش مفعولا وهو المرجح لانه اذا اشتبه الفاعل بالمفعول في التلفظ يجب جعل المقدم فاعلا فلذا اذا اشتبه الفاعل بالمفعول في لفظ يجب ان يجعل المقدم فاعلا وقيل ظهور كون اعتبار المفعول له مرجح لكونه مفعولا قوله وان كان غير منصرف فان قلت لا يترتب البليغ غير المنصرف

قوله لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب اي لم يبق احد من السببين من حيث التمييز سواء انتفى ذاته كما في العلمية او وصف التمييز كما في البواقي المشروطة فيها قوله المشهور هو ابو الحسن تميذه الاخفش غلبة احدهما اسناد سيبويه وهو ابو الخطاب واتى تميذه وهو ابو الحسن واتى ثالث قرينه وهو ابو الحسن علي بن سليمان والمشهور هو الاول ولذا اطلق وهو المراد هيهنا كما صرح به في شرح المفصل ولما كان قول التلميذ اظهر حيث لم يوجد في مثل الحكم على عند التنكير سببا ظاهرا صح انه موافق للقاعدة وهو ما فيه العلمية اذا نكر صرف اسند المخالفة الى الاستاد وان كان غير مستحسن تنبيها على كونه اظهر

وجيه الدين

للكنة قلت المراد غير المستحسن بحسب الظاهر والبليغ يعدل عن
مقتضى الظاهر للكنة وهو من اسرار البلاغة فان قلت وقع الشبهة
عن سيبويه يدل على ان المرجح عنده قول سيبويه قلت وقع الشبهة
لا يدل الا على ضعف الشبهة وكون الراجح عنده قول الاخفش
من الوضوح في درجة لا تعرضه شبهة قوله في انصراف نحو احمر
علما علما حال والعامل هو المماثلة او المخالفة وعلى الاول ذو حال
نحو او ما اضيف اليه كما في قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا قوله
وكذلك افعل التفضيل وكذا لا يعمل في الظاهر بخلاف مثل احمر
قوله حتى صار افعل التفضيل اسما اي كالاسم مخالفا عن الوصفية
قوله وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف اشارة الى انه تبعيد
تفسير نحو احمر بما فسر به نحجه عليه ودخول فعل من فيه مع انه لا خلاف
فيه فنقول ينبغي ان يفسر نحو احمر بما يكون الوصف فيه ظاهرا
او لا يكون معه في اللفظ ما لا يكون مع احمر من كلمة من التفضيلية
حتى لا يتجه عليه افعل من قوله وهذا القول ظاهر وقد سبق ما دل
على كونه اظهر ومن موجبات ان العلمية الاصلية لمنع من اعتبارها
لانه لا وجه لاعتبارها والعلمية تشاركها في كونها في الاسم في الاصل
ويترجح عليها بقرب العهد والقوة قوله لزمه ان يعتبره في حال
العلمية ايضا الاولى ان يقول كان مظنة ان يلزمه لئلا يكون
هو وقوله فاجاب متنافرين تأمل وقد جعل يلزمه من التزوم و
لك ان تجعله من الالزام قوله فان العلم للخصوص اي موضوع
للخاص والوصف مذكور للعام والاوضح في بيانه التضاد فان
العلمية كون اللفظ موضوعا لذات معينة من غير اعتبار صفة
والوصفية كونها مستعملة في ذات مبهمة في غاية الابهام مع

قوله لضعف معنى الوصفية فيه قيل العلمية بل انما غلبة الاسمية لانه كان بعني كل قوله لضعف
معنى الوصفية فيه يعني ان افعل التفضيل ضعيف في معنى الوصفية ولذا لم يعمل في الظاهر
كما يعمل افعل فعلاء فاذا انجر عن من النبس بافعل الاسمي الذي لا يكون معنى الوصفية فيه
كافكل وابدع ولا يخلو فيه معنى الوصفية واما افعل فعلاء فلشوت علة في الظاهر قبل
العلمية واستعارة لفظ نا لالوان مشتركة الظاهرة في الوصف يكون في كونه موضوعا

اعتبار صفة قوله وهو منع صرف لفظ واحد يتجه عليه ان الوصفية
والعلمية ليستا متضادتين في هذا الحكم بل متوافقتين ولا مانع
من اعتبار المتضادتين فيما يتوافقان فيه ومما يغض منه العجب
انه جعل البعض اظهار الله قبيح في هذا المكان الواسع في كمال
التضييق فقال في شرح قوله وهو منع صرف لفظ واحد منعا
شخصيا فلا يرد اعتبار المتضادتين في منع صرف لفظ واحد
واحد اي بالنوع ولا في منع صرف احمر في حالتي الوصفية و
العلمية لتعدد المنع ولا يخفى على احد انه ليس في شيء مما ذكره اعتبار
المتضادتين معا بل حين اعتبار ضد لم يعتبر ضد آخر قوله وجميع
الباب اي باب غير المنصرف لا باب ما فيه علمية مؤثرة كما يوهمه
كون الكلام فيه قوله اي بصورة الكسر اي بما هو على صورته
قال الكسر استعارة للحركة الاعرابية التي هي شبيهة بالكسر
التي هي حركة بنائية قوله بيان ذلك ان العلمية تزول باللام
والاضافة اي بحقيقة اللام لا بمجرد صورته كما في الحسن فالافضل
على ما لا تزول العلمية عنه باللام فهو غير منصرف واعلم ان
الخلاف في انصرافه وعدم انصرافه عما لا ثمرة له فلذا لم يلتفت
اليه المص فكلمة نعم الكلمات قوله المرفوعات اتى بجمع ولم
يأت بالمفرد لان تعريف المرفوع وتعريف الرفع يوهمان ان المرفوع
ليس الا واحدا هو الفاعل فازال ذلك الوهم بصيغة الجمع الدالة
على التعدد والا فانتهاء الجورات لجر الثلاثة كلمة وفي المنصوبات
مستعارة للكثرة وههنا في موقعها قوله لان موصوفه الاسم اي
دليل على النفي والاثبات فيكون الموصوف الاسم وكونه مذكرا
تم النفي وبضمايم ذكرت معاصح الاثبات وقوله لان موصوفه

قوله اي داخل لام التعريف اتى بالسببية ومتعلق بقوله يجر قوله اي بصورة الكسر اما على حذف المضاف او على
التجوز وتمام اول بذلك لان الكسر من الاعراب فيشمل الانجار بل بصورته اما لفظا كما في الاحمر
او تقديرا كما في الجبلي قوله وان لم يكتسف بقدر يجر جواب سؤال مقدر وهو انه يقال لا فائدة للتقييد بقوله
بالكسر ولم لم يكتف بقوله يجر او ينكسر وقد يجاب بان هذا القيد مناط الفائدة لان غير المنصرف
بغير اللام او الاضافة لا يجر بالفتحة كما كان منجرا بها قبل دخولها وجيه الدين

الاسم اما لان الكلام في الاسماء فالظاهر جعل الموصوف الاسماء لا الكلمات واما لانه لو جعل موصوفه الكلمات لم يصح قوله وهو ما اشتمل على علم الفاعلية لان الكلمة المرفوعة تشتمل الفعل المضارع المرفوع وهو لا يشتمل على علم الفاعلية لان الرفع فيه ليس علم الفاعلية وهذا وجه دقيق ينفتح منه ما يستضيئ به اولوا الابصار الى وجه بديع في اختيار علم الفاعلية في تعريف المرفوع على الرفع وهو ان ما اشتمل على الرفع اعم من الاسم المرفوع الذي هو المعرف في هذا المقام وله وجه بديع آخر وهو انه نبه بذكر علم الفاعلية في تعريف المرفوع الذي نبه على انه انواع اولا وصرح به ثانيا على ان المراد بالفاعلية في تعريف الرفع ما يشتمل غيرا قوله كالصافنات للذكور من الخيل كتب في حاشيته الصافن من الخيل الذي يقوم على ثلثة قوائم واقام الرابعة على طرف الحافر هذا كلامه والتسجل على وزن القمطر الضخم كالكتف للعظيم الجسد وآل يام بمعنى ليات مجاز لان خلا المكان بمعنى مات او مضى على ما في القاموس وتخلية المكان بالموت او المضي ليس حال الايام بل حال ما فيها قوله اي المرفوع الدال عليه المرفوعات ولانه لجمع على واحده والكلام كجعل تعيين المرجع وتقدير المبتدا قوله لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد فيلغو ذكر الفرد والشعاربه في مقام التعريف ولك ان تقول السنة فيما بين الادباء تغيير المفرد المذكر لافراده قوله ان يكون موصوفا بها الكلام مبني على عدم التفرقة بين الدال والمدلول فان الاتصاف بمدلول الرفع لمدلول الاسم فجعل الاسم موصوفا بالرفع وقيل شبه الحركات والحروف بالاوصاف

قوله الدال عليه المرفوعات لان الجمع يدل على الواحد كما عدلوا على العدل لانه خرج عن دلوله قوله لانه التعريف انما هو للماهية لا للافراد لان التعريف بالجنس والفصل والخاصة وكل منها كليات وآحاد وافراد من حيث هي افراد لا يكون لها جنس ولا فصل ولا خاصة وانما يكون لها تشخصات بها يتميز شخص عن شخص وجيه الدين

قوله اي اسم يشتمل آشار الى كونه موصوفة فيكون الحد هذا ناقصا قوله اي علامة كون الاسم فاعلا آشار بهذا الى ان العلم هنا مصدر بمعنى العلامة لان له مكانا احر وآلى ان الياء في الفاعلية مصدرية قوله وهو الضمة او الواو او الالف هذا ناخذ مما سبق في تقسيم الاعراب حيث قال فالمفرد المنصرف ومجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا وانصبا وجرا والمعتل الاخر بالواو رفعا وجرا والمثنى وما يجمع به بالالف رفعا هذا حاشيه

لاحتياجها في وجودها الى الكلمات ولتبعيتها لها في التلفظ احتاج التبوت الى محالها وتبعيتها لها قوله ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي رد لما حققه الفاضل الهندي في هذا المقام حيث قال الاعراب المحلي لا يشتمل عليه التلفظ فلا يكون هؤلاء في جاءني هؤلاء مرفوعا اذ معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا هذا كلامه فلم يرد بذاك ان المرفوع وما يشتمل على الرفع لا يشملانه بل اراد ان شمولها له ليس الا بضرب من المسامحة الشايعة ولقد تعرض الشارح بالفاضل بل شنع عليه تشنيعا بليغا بان وليك يثبت نقيض دعواك لان الاسم موصوف بالرفع المحلي فيكون مشتملا على الرفع محلا كما انه باعتبار اضافته بالرفع اللفظي مشتمل على الرفع لفظا ولا يخفى ان الفاضل ليس في معرض هذا التعرض لان الاتصاف بالرفع المحلي يوجب البرآءة عن الرفع حقيقة والاشتمال عليه حكما ومقصوده التنبيه على عدم الاشتمال حقيقة ولك ان تقول مقصود الشارح ايضاحا والتنبيه على كون الاسم موصوفا بالرفع المحلي واخلا في المرفوع وآن خلا عن الرفع حقيقة وليس مقصوده التعرض بالفاضل فان قلت المعرب محلا اما هو معرب بالحركة او بالحرف وهو حيث لو فرض في محل المعرب بالحرف كان معربا بالحرف ولو فرض المعرب بالحركة كان معربا بالحركة قلت الاقرب بالاعتبار ان يجعل مثل الذي معربا بالحركة محلا ومثل اللذان واللذين معربا بالحرف محلا قوله وهو يجب مثلا ليس تخصيص الرفع بما عدا المحلي مع البحث عن احوال الفاعل المبني بتلك المثابة من الاستبعاد والجواز ان يكون البحث عنه تقريبيا ومثله غير نادر في كتب العلوم قوله اي محل المرفوع

قوله او ما اشتمل الخ لقربه بكنه بعيد جدا لانه على خلاف عادتهم لان عادتهم تقسيم المعرف بعد التعريف لا تقسيم التعريف وارجاعه الى المرفوعات وتذكيره على تاويل المرجع ما اشتمل على علم الفاعلية وعلى هذا يوافقه قوله ومنها المبتدا قوله لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل وهذا يوافق ما نقل عن علي كرم الله وجهه واضع هذا العلم الفاعل مرفوع وما سواه فرع عليه فعلى هذا يكون قوله لانه جزء الجملة الفعلية تعليلا وبيانا لكونه اصل المرفوعات هذا حاشيه

يرجعه ورود التقسيم على ما ورد عليه التعريف كما هو الشايع و توافق الضميرين البارزين المتنالبين في المرجع وان يأباه قوله ومنها المبتدا والخبر قوله او ما اشتمل يرجعه تنافق الضميرين المتنالبين في المرجع وكونه اوفق بقوله ومنها المبتدا قوله لانه جزء الجملة الفعلية اي غالبا لئلا يشكل بزيد قائم ابوه قوله التي هي اصل الجملة لان التركيب فيها اشد وامتزاج احد الجزئين وهو الفعل بالآخر اكثر ولانها تشمل الخبر والانشاء وضعا بجوهرها من غير حاجة الى التوسل بخارج منها بخلاف الاسمية ومن جهات اصالة الفاعل انه لا يحذف وحده بدون ما يقوم مقامه و كانه لم يلتفت اليه لانه ينتقض بنحو ما ضرب واكرم لانا نقولهم بدا لك اي رأيك ومنها ان رفعه لا ينسخ بالنواسخ وكانه تركه لانه اورد عليه نحو كفى بالله وان اعتذر بانه نادر غير مطرد والباء زائدة لكن حديث عدم الاطراد ضعيف لوجود كثير مطرد ونحو ما جاءني من احد قوله ولان عامله قوي لانه لفظي كالفاعل ومناسبة العامل مع المعمول موجبة لقوة عمله ومن آثار قوة العامل التقطي انه يغلب على عامل المبتدا وينسخه فان قلت كون عامل الفاعل اقوي من المبتدا لا يوجب كونه اصلا بالنسبة الى المرفوعات قلت المراد انه اقوى من المبتدا مثلا فيدخل في الحكم خبر المبتدا والمبتدا وخبره اصل بالنسبة الى سائر المرفوعات فيثبت اصالته بالنسبة الى سائر المرفوعات ايضا قوله فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق لم يقل لا يسند اليه الا المشتق ليشمل الخبر والانشاء لعدم صدقه لانه يسند اليه المصدر وهو ليس بمشتق ومن حكم بان المراد بالمشتق المشتق حقيقة او حكما و

قوله او ما اشتمل الخ لقربه بكنه بعيد جدا لانه على خلاف عادتهم لان عادتهم تقسيم المعرف بعد التعريف لا تقسيم التعريف وارجاعه الى المرفوعات وتذكيره على تاويل المرجع ما اشتمل على علم الفاعلية وعلى هذا يوافقه قوله ومنها المبتدا قوله لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل وهذا يوافق ما نقل عن علي كرم الله وجهه واضع هذا العلم الفاعل مرفوع وما سواه فرع عليه فعلى هذا يكون قوله لانه جزء الجملة الفعلية تعليلا وبيانا لكونه اصل المرفوعات هذا حاشيه

قوله لانه باق على ما هو الاصل وقد يرجح القول الاول بان البواقي محمولة عليه لقوله عليه الصلوة والسلام اكرم الله وجهه الفاعل رفع وما اشبهه به وبان الرفع اثر العامل والاثر معتبر بالمؤثر قوة وضعفا والمؤثر في الفاعل قوي كما مر فيقوى الاثر فان قبل المعنى المقتضي للرفع كونه مسندا اليه وهو في المبتدا اقوى من حيث انه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق وباحكام متعددة فيكون اقوى اثرا عورض بان هذه الصفة في الفاعل اقوى من حيث انه صار مسندا بالسناد سيّال وهو موصوف بالاسناد وهو الفعل وجيه الدين

والمصدر في قوة ان مع الفعل فقد غفل عن الحكم قوله وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقدم اي باق غالبا وهو ظاهر فان قلت لا يلزم من الدليل الا اصالة المبتدا بالنسبة الى الفاعل والمدعى ان المبتدا اصل المرفوعات قلت اصالة المسند اليه بالنسبة الى المسند واصالة المبتدا بالنسبة الى اسم ما ولا امران محققان ظاهران فاعتمد عليه في ثبوت المدعى قوله اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه نحو فان قلت لم لم يكتف بعموم كلمة ما ليستغني عن التعميم قلت لان تخصيص كلمة ما في التعريفات بالمستدعيه المقام سنة مؤكدة يرجى تركها كسيئة قوله مسند اليه الفعل بالاصالة لابد اولا ان ينبه على ان المراد به بالسناد مجرد ثبوت شيء لشيء سواء تعلق به ادراك وقوعه او ادراك عدم وقوعه او طلب اوانشاء ففي ما قام سلبا كوقوع السناد وفي ان قام فرض الوقوع لا فرض السناد فالحاجة في شمول التعريف لفاعل النفي والشرط الى ما اشتهر من تكلف ان المراد بالسناد اعم من السناد ايجابا او نفيا محققا او مفروضا وثانيا ان ينبه على ان التقييد بالاصالة لا يخص باسناد الفعل بل اسناد شبه الفعل ايضا مقيد فالاولى بالحال الشرط ان يذكر القيد قبل ذكر الفعل ويضم الفعل الى قوله او شبهه فتصح تعلق التقييد بالمطلق وثالثا ان التقييد بالاصالة له معنيان احدهما ما يعرفه كل ناظر وهو ما يقابل التبعية المأخوذة في التوابع وثانيهما ما لا يعرفه الا الواحدي الالمعي ولا تعجب اذا تجده الا معي وقل لنفسك اذا جاءك كلحوح ابتبعي والتعصب والانانية دعي فان الملك يتدبر شانها من ايتاء من عباده والعاقبة للمتقين

قوله لانه باق على ما هو الاصل وقد يرجح القول الاول بان البواقي محمولة عليه لقوله عليه الصلوة والسلام اكرم الله وجهه الفاعل رفع وما اشبهه به وبان الرفع اثر العامل والاثر معتبر بالمؤثر قوة وضعفا والمؤثر في الفاعل قوي كما مر فيقوى الاثر فان قبل المعنى المقتضي للرفع كونه مسندا اليه وهو في المبتدا اقوى من حيث انه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق وباحكام متعددة فيكون اقوى اثرا عورض بان هذه الصفة في الفاعل اقوى من حيث انه صار مسندا بالسناد سيّال وهو موصوف بالاسناد وهو الفعل وجيه الدين

قوله في الفعل وانما قال ذلك ليشمل نحو فاعل اسم فاعل نحو أذو قال في الاشتقاق يخرج المصدر ولو قال او في الدلالة على الحدث يخرج الظاف ويمكن الاولى ان يعتبر وجه شبه غير الفعل وهو كونه نفس معنى الفعل لان علمها بسبب المشابهة فلا يكون بعضها وقيل ان الظاف ومجاز والمجوز في تقدير الفعل او اسم الفاعل على المقدد فيكون في قوة الفعل او اسم الفاعل واعلم انه لو ذكر اسم المفعول ايضا لكان اولى ليتحقق الاحتراز بقيوده على جهة قيامه به قوله لان الاسناد الى ضمير شيئا منا والسرية حقيقة لا عادوها معنى وقيل سند اليه ايضا تنكر الاسناد لانه اذا ذكر البتداء وذكر بعده ما يصح الاسناد اليه يقصد

وهو ان اسناد الفعل بالاصالة ليس الا الى الفاعل وفي المعطوف والبدل ما هو بالاصالة العطف على المسند اليه والابدال منه ويتبعه الاسناد اليه والمتبادر من الاسناد هو الاسناد بالاصالة باي معنى تريد ويجب حمل العبارات في التعريفات على ما هو المتبادر فقوله بقرينة ذكر التوابع بعد لمزيد التوثيق فمناقشة من قال لا يحتاج بعد ما عن التعريف مما لا يليق ورابعا ان المراد باخراج التوابع اخراج بعضها وهو المعطوف بكوف والبدل اذ لا اسناد الى التابع الا فيها بخلاف النعت والتاكيد وعطف البيان قوله اي ما يشبهه في العمل لم يقل في الاشتقاق لئلا يخرج المصدر ولا في الدلالة على الحدث لئلا يخرج الظاف والاظهر ان اطلاق شبه الفعل على هذه الامور قبل العمل لانهم يعللون عمل هذه الامور بمشابهة الفعل فالاولى ان يفسر بالمشابهة في الدلالة على الحدث والظاف ايضا يدل على الحصول والثبوت كانه يشارك صيغة الحاصل في تلك المشابهة ولذا وجب حذف عامله قوله وقدم عليه عطف على اسند وجعله حالا بتقدير قد فخل عن الاستقامة قوله لانه ما اسند اليه الفعل رد على المص ومن يحذو حذوه في جعل قوله وقدم لدفع توهم فاعلية زيد في المثال المذكور بناء على توهم اسناد ضرب الى زيد والغفلة عن الضمير المستتر واما احتاجوا الى هذا التكلف لحملهم الاسناد على الاسناد وبجب دلالة اللفظ كما هو الظاهر واعلم ان تعريف الفاعل على رأي البصريين انما يتميز عن تعريفه على رأي الكوفيين بهذا القيد فان زيدا في المثال المذكور فاعل عند الكوفيين فلهم مزيد اهتمام بذكر هذا القيد احتيج اليه لتمام التعريف كما ذهب اليه الشارح اولا كما ذهب اليه غيره

قوله قلت المراد وجوب تقديم نوعه خصوصا في التعريفات وان سلم هذه التكلفات فلا يخفى ان الاولى ان يقال اولا ان هذا النفع اي نفع الفاعل من جنس المسند اليه الواجب تقديمه فيتوقف تعريف الفاعل على تعريف المسند اليه فالاولى ما قاله المص فتامل اه حاشيه

قوله والمراد تقديمه عليه وجوبا انما احتاج اليه الشارح لحمله الاسناد على الاسناد حقيقة اوجب اللفظ واما من لم يجعل زيدا في زيد ضرب مسندا اليه ضرب فهو على غنى من التكلف لاخراج كريم من يكرمك نعم وقع التوهم لا يشمله والاولى فيه هيئتين واما ما اختاره الشارح فمع افتقاره الى تكلفات عدة بعيدة لا يستقيم التعريف عليه كيف والمسند اليه الذي يجب تقديم نوعه انما يعرف بعد تعيين نوعه ونحن في تعيين النوع فيدور قوله اي اسنادا واقعا جعله مفعولا مطلقا فرده الى الاسناد لعدم استقامة رده الى التقديم فلزم الفصل بين العامل والمعمول بغير المعمول وان ولي جعله حالا من ضميره قدم اي مشتملا على طريقة قيامه به قوله كصاحب المفصل ومعه الشيخ عبد القاهر واكثر البصريين قوله والاصل في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع وهو مرجح الخلاف ترجيحا بالقاعدة الوجوب او دونه فمباحث وجوب تقديم الفاعل داخل تحت الاصل او الاصل لمعنى الاولي الصرف المنفك عن الوجوب فمباحثه عديل للاصل وهذا الاصل مختلف فيه فالفهم فيه ابن جني والاخفش والاصل عندهما في كل من الفاعل والمفعول به ذلك لشدة اقتضاء الفعل المفعول به كالفاعل فاتي منهما بعد عن الفعل فقد عدل عن مكانه ورتبته يجب فعله فلذلك جاز عندهما كالمثالين من الاضمار قبل الذكر لان المرجع لكون حقه ان يكون متصلا بالفعل كانه اتصل فتقدم وتاخر الاضمار ضرورة فهو مقدم رتبة ومتاخر لفظا وبهذا اندفع ان امتناع ضرب غلامه زيدا لاضمير

قوله خلافا للاخفش وابن جنى والحق انهما متفقان فى عدم جواز اضماره قبل الذكر لفظا ورتبة ولم يخالفا وان دل قرينة ظاهرة
فى باب ازالة الابهام المذكور واشباهه وتحقيقه انهما يقولان ان الفعل المتعدى كما يحتاج الى الفاعل يحتاج الى المفعول
ايضا بلا مزية بينهما فكما انه حقه ان يليه الفعل فاذا ولى الفاعل الفعل كان حق المفعول ساقطا عن مرتبة لان حق كل منهما ان يلى
فعله فاذا تقدم احدهما كان الآخر ساقطا عن حقه ومرتبته فعلى هذا لا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا وهذا جائز
بالاتفاق واذا عرفت هذا علم ان قول الشارح فخلافا للاخفش وابن جنى ليس بسديد وجعل المخالفة متعلقا الى قوله سابقا فى
مرجع الضمير لفظا ورتبة لا لقوله يجب الخ

حاشيه

وليلا على ان الاصل تقدم الفاعل لان الفاعل والمفعول به لو تساويا
فيه لامتنع ايضا لعدم تقدم المرجع رتبة لانك قد عرفت انه يتقدم
ح رتبة لكنه يوجب رتبة لا يصح قوله ولذلك جاز لان الجواز لا يصير
وليلا على ان الاصل فى الفاعل قرب الفعل لانه مع تساويهما
الفاعل والمفعول به فى ذلك ايضا يجوز ضرب غلامه زيد قوله
الفعل المسند اليه يعنى اللام للعهد وانما قال الاصل ان يلى الفعل
ولم يقل ان يليه فيرجع الضمير الى احد الامرين فيكون اخصر واشمل
لابهام الاخصر والمحامه ان الاصل ان يلى الفعل الفاعل فيتوهم
ان الداعى الى الولى هو الفعل والمقصود انه الفاعل ولدلالة
الاقتضاء على ذكر الفعل على ان الشبه اولى بهذا الحكم لان الفعل
مع قوة عمله اذا كان لا يرضى بالفصل بينه وبين ضعيف العمل
فبالطريق الاولى ان لا يرضى بالفصل بينه وبين ضعيف العمل
قوله اى يكون بعده حقيقة ولا يخفى ان هذا التكلف مما يحتاج
اليه فى التعريف ايضا فى قوله وقدم عليه وكانه لم ينتبه له فاهمله
او حكما كالفاعل المستتر فان البعدية هنا حكمية كوجوده او
هو خلاف الاصل لمانع الاستتار قوله لانه كالجزء من الفعل
عند العرب لشدة احتياج الفعل اليه يدل على ذلك اى كونه كالجزء
عند العرب لذلك اسكان اللام فى ضربت وليس اسكان اللام
دليلا ثانيا كما توهم فقيل اى يدل دلالة ان كما ان التاء
دل دلالة لم فان قلت اسكان اللام لم يدل على كونه كالجزء
مطلقا بل حين كونه ضميرا متصلا قلت بل مطلقا ولذا لم يسكن

تم بقلم

قوله اى جميع ما سوى المفعول به وهو ازمان المبين والمكان المبين والمصدر المؤكد
والمفعول بالواسطة ان قلت ينبغى ان يكون المفعول بالواسطة متقدما لانه
يقع مقام الفاعل لانه مفعول به قلنا صورة لما كانت منافية لحالة الفاعل
اعنى الرفع منعنا ان يكون فى درجة المفعول بلا واسطة قوله سواء فى جواز
وقوعها موقع الفاعل لا يخفى ان هذا القيد مما ينافى اليه الذهن بادى بدء حيث انه
لم يرد الا استواء ان قال لجواز وقوعها موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقع الفاعل
حتى يلزم ان لا يكون لنائب الجزاء على قوله وان لم يكن معنى عبد الغفور
قوله سواء فى جواز وقوعها موقع الفاعل اشير الى ان التسوية فى الجواز لا الوقوع
وبهذا يندفع ما اورده الشيخ ازرقى فى هذا المقام

حاشيه

قوله فى توقف تعقل الفعل عليها يعنى كما لا يعقل بدون المفعول به اذ لا يتصور
الحال بدون المحل كما لا يتصور بدون من صدر عنه بخلاف الظروف الزمان
والمكان فان وجود الفعل يتوقف عليها لا تعقله فالاحتياج اليها ليس
كالاحتياج اليه وجيه الدين

ضربك فتامل قوله لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة التقدم الرتبي
هو التقدم بالقوة القريبة من الفعل لوجود سببه تنزل القرب
من الفعل منزلته قوله وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني
لا مطلقا بل اذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول به او بالمفعول به ضمير
الفاعل بل لم يخالفا في عدم جواز ان يضمر قبل الذكر لفظا ورتبة
وان اشتهر ذلك منهما بل اتفقا فيه وخالفا في لزومه في المثال
المذكور كما اوضحناه لك ففي قوله خلافا للاخفش وابن جني نظر
ولك ان تقول يخالف في تأخر مرجع الضمير لفظا ورتبة لا في قوله
وذلك غير جائز قوله جزى ربه عني عديّ بن حاتم البيت دعاء
عليه واخبار باجابة دعائه تفاؤلا ومعناه قتل قتلا هدرا لا ثورله
فان كلب غير الماشية وكلب غير الصيد هو الكلب العاوي يعني
ليس له الا العواء فيقتل من غير مبالاة بقتله ولا اشد عند العرب
من القتل هدرا فان طلب الثور عندهم مما لا بد منه وهذا معنى بديع
للبيت يليق ان لا يتجاوزه كتب في الحاشية عوى الكلب يعوي
عواء صاح انتهى قوله وبانا لانم ان الضمير يرجع الى العدي بل
الى المصدر وجعل الضمير الى العدي هو المعنى الجزيل الذي لا يكاد
يتخطاه البليغ لانه الموافق للعرف من حواله الرجل المسيئ الى ربه
وان الرب هو الملجأ للرجل فاذا انتقم للمظلوم منه يكون اشد
قوله اي الامر الدال عليها الا بالوضع ان اراد الا بالوضع له يلزم
ان يكون اللفظ المستعمل في المعنى المجازي قرينة على المعنى المراد
ولم يعهد الحاقا القرينة عليه وان اراد الا بالوضع له او لما يلزمه

قوله علما هو الاصل فيها انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر واذا حذف احدهما كان
الاصل اذا علم ينبغي في الحقيقة اذ المبتدا من القسم الآخر مبتدا ولا خبر له فتامل
وجيه الدين

قوله اما اسم الشرط جيء به لما مر قوله بطلوع العوامل التفصيلية وان كان المعنى
وكلما ازيحكم فشرعوا بسبع البتداء وما كان وظننت واخواتها الا انه الاولى
وجيه الدين

لزم ان لا يكون القرينة دالة على الشيئ بالتضمن والالتزام اصلا
وهو ظاهر البطلان فالصواب ان يقال اي الاعراب الدال عليها من غير
الاستعمال فيها قوله فلا يرد ان ذكر الاعراب مستغنى عنه بالشهرة
ودفعها مما اورده الفاضل المحشي وتبعه الشارح ولعمري ان هذا
الشيئ عجيب اذ ليس الشبهة شيئا والجواب اذا القرينة ما يدل
على تعيين المراد بالتلفظ او على تعيين المحذوف لا ما يدل على المعنى
والمعنى انه اذا انتفى الاعراب لفظا وحذف وانتفى قرينة الاعراب
فلم يعلم ان الاعراب اسقط ما هو صحيح لا وجه لتوهم صحة الاكتفاء
بانتفاء القرينة اعلم انه انما وجب تقديم الفاعل في هذه الصورة
بمعنى انه لا يجوز ان يتقدم المفعول على مجرد الفاعل لكنه يجوز
تقديم المفعول على الفعل والفاعل معا فيجوز موسى ضرب عيسى
على ان يكون عيسى فاعلا لانه لا يلتبس المفعول ح بالفاعل لعدم
جواز تقديم الفاعل على الفعل صرح به الفاضل المحشي ويمكن ان يقال
لم ينتف هنا القرينة لان تقدم موسى قرينة على ان الفاعل هو
عيسى قوله او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل ليس المراد
بالاتصال معنى اللغة بل المصطلح وهو كون الضمير مما لا يستقل في
التلفظ فاذا كان الفاعل هكذا لا يصح تقديم المفعول عليه فلا
يطلب قوله متصلا صلة ولا فائدة في قول الشارح بالفعل بل
توهم اختصاص الحكم بفاعل الفعل وليس كذلك لجريانه في رويد
زيدا مثلا قوله اي يجب تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه
الصور قيد في جميع هذه الصور لغو لا فائدة فيه في جزاء الشرط

ان الشرط يغني غناءه فاعتباره في المعنى مما ينبغي وكان الشارح
لم يرد انه معتبر في نظم كلام المص وان كان ظاهر عبارته بل اراد
بذكره التنبيه على ان الجزاء جزاء لمجموع الشروط ان بقية
اما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال
وتكونه كالجزء من الفعل وامتناع وقوع كلمة بين اجزاء كلمة قوله
مع جواز ان يكون عمرو مضروبا بالشخص آخر قال من عبد القصور
في زمانه بصيت الفضل عن اقرانه تغمده الله بغفرانه هذا ظاهر في
المثال المذكور ونظايره مما كان الفاعل خاصا اما اذا كان عاما
فلا نحو ما ضرب احدا الا زيدا وذلك لانه لم يبق احد حتى يصح ان
يكون زيد مضروبا به قلت فيما اذا كان الفاعل عاما لا يكاد يوجد
مثال صادق بل ما يخطر كذبه اذا ابقى الفاعل على عمومه لبداهة كذب
حصر ضاربية كل احد في زيد والكواذب الظاهرة الكذب مما لا
يبالي به في تعليل القواعد الادبية مما لا يلتفت اليه اهل اللغة ولا
يدخلونها تحت قصدهم فالمقصود الصحيح من المثال المذكور ما ضرب
احدا من الجماعة المختصة التي يخصص عام الاخبار العام به نحو
يصح ان يكون زيد مضروبا للغير واما دعوى ظهوره فيما كان الفاعل
خاصا فذهول عجيب لا ينبغي ان يقع فيه اديب كيف وهو
لا يصح قطعا في مثل ما خلق الله على احسن الصور الا يوسف لانه
لا يصح فيه ان يقال المقصود حصر خالقيته تعالى في يوسف مع
جواز ان يكون يوسف مخلوقا لغيره ولقد فتحت بابا للنقض
يأتي فيه الاسئلة متسلسلة بحيث لا يكاد ينقطع السلسلة ودفع

قوله فلمنافاة الاتصال الانفصال اي لمنافاة الاتصال الانفصال
الفصل عن الفعل مع تحرك به متصلا وبالعكس قوله
خلاف الفرض قوله مع جواز ان يكون
عمرو مضروبا بالشخص آخر اذ ظاهر في ان المثال
المذكور ونظايره مما كان الفاعل خاصا وذلك
كان عاما فلا كذلك لانه لم يبق احد حتى يصح ان يكون زيد
مضروبا به قوله عبد القصور
قوله بشرط ان يتقدم تقدير ان الفاعل
المفعول في صورة وكونه فاعلا في صورة اخرى
زيد لانه عمرا وكذا في صورة كون الفاعل كالتاء ما ذا ضرب
منصوب عنه فيكون زيد ضاربا لا مضروبا
عمرو يجب ان يكون

علامة الفاعل بعد التخصيص بما يخص
الاعراب نحو ضرب موسى فانه موهم لكون
انما بالاول نحو ضرب فتاه موسى قال بعده
بشرط تقديم الفاعل ان لم يتصل ضمير
في صورة التقديم ان انتفاء الالتباس
بانتفاء عوده على المفعول بان لم يعد
على المفعول لزم الفصل بين الفعل
والفاعل وذلك كما ترى
قوله فلمنافاة الاتصال الانفصال
قوله بشرط ان يتقدم تقدير ان الفاعل
المفعول في صورة وكونه فاعلا في صورة اخرى
زيد لانه عمرا وكذا في صورة كون الفاعل كالتاء ما ذا ضرب
منصوب عنه فيكون زيد ضاربا لا مضروبا
عمرو يجب ان يكون

قوله الرفع بفاعل وانما قيد بذلك لانه يجد في بيان احكام الفاعل لا الفعل والمقام للعهد قوله وانما قدر الفعل دون الخبر جواب سؤال مقدر وحاصله يقال لم لم يجعل من باب تقدير الخبر بتقدير زيد قام بكون جملة اسمية فيطابق الجواب السؤال وهو من قام فانه جملة اسمية ايضة والتقدير الجواب انه لم يجعل منه لاجل المانع وهو كثرة الحذف وتقليل الحذف اولى وان كان الحذف خلاف الاصل والجواب عنه ايضة بان من قام جملة اسمية صورية وفعلية حقيقة لان الاستفهام بالفعل اولى لكنه لما اريد الاختصاص ودل بكلمة واحدة على ذلك

الفاعل وهو ان الاستفهام الذي يطلب به الجملة اسمية فلي الجواب، وعلى التشبيه على اصل السؤال وجه الدرس

الشبه وان المراد بجواز كون المفعول مفعولا لفاعل آخر الجواز بالنظر الى الهيئة التركيبية فان هيئة القصر في المثال المذكور يمنع كون الفاعل فاعلا لغير هذا المفعول ولا يمنع كون المفعول مفعولا لغير هذا الفاعل والمنع انما يأتي فيما يأتي من خصوص المادة فلا ينافي وعدم الجواز قوله وانما قلنا بشرط لوضوحها يجب عند اكثر النحاة تقديم الفاعل اذا كان المفعول بعدا ولا يجوز تقديم المفعول لامع الا ولابد منها ويجوز التقديم مع الا عند السكاكي وعند جماعة من النحويين فالنظر في حل عبارة المتن ان يكون على مذهب اكثر النحويين وكانه وعى الشارح الى حمل عبارة المتن على مذهب السكاكي ان المص علل وجوب التقديم بانقلاب المعنى ولك ان تتكلف في التعليل فتقول المراد انه يلزم الانقلاب في بعض الصور وحمل الباقي عليه طردا للباب قوله لكنه لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر القصفة قبل تمامها ففيه عدول عن الاصل مع منع مانع عن العدول ويجوز العدول بلا منع مانع عن الاصل فضلا عن جواز مع المانع عن العدول قوله ضميرا متصلا بالفعل بقي فيه نحو زيد ضربك فان المفعول فيه ضمير متصل بالفعل مع انه يجب تقديم الفاعل فاخرجه بقوله وهو غير متصل قوله وانما قدر الفعل ودفع لما قاله الشيخ الرضي ان زيدا في المثال المفروض مبتدأ لانه على ليطابق السؤال فانه جملة اسمية ولان السؤال عن القائم لا عن الفعل والاهتم تقديم المسؤول عنه ولك ان تجعله دفعا لما يتجه من ان حذف الفعل انما يكون عند قرينة والقرينة على

بقي من

تعيين المحذوف وليس هناك قرينة كذلك لان المحذوف كما يمكن ان يكون فعلا يمكن ان يكون خبر المبتدأ قوله لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة فيه بحث وهو ان في حذف الخبر حفظ المناسبة بين السؤال والجواب وفي حذف الفعل تقليل الحذف والثاني لا يعارض الاول فضلا عن ان يرجح عليه الا يرى انهم يرجحون رعاية المناسبة على رعاية السلامة عن الحذف في باب الاضمار على شريطة التفسير قوله يزيد مرفوع والاصل على يزيد لان البكاء يتعدى بعلى لكنها تحذف لكثرة الاستعمال ونقل عن العارف الدوي ان يزيد منادى بحذف حرف النداء والجملة ندائية معترضة وذلك لان المناسب للمقام ان يدعي ان المضاف والمخاطب لما وقعا في شدة ونقمة بسبب موتك يا يزيد ناسب ان يبكى عليهما دونك لانك في رخاء ونعمة قوله كلوافح جمع ملقحة الاظهر جمع ملقح لان الملقح هو الفحل قوله وما يتعلق بمخبط قال قدس سره في الحاشية وتعلقه بيبكيه المقدر مما يأباه سليقة الشعر لانه لما بين سبب الضراعة ناسب ان يبين سبب الاختباط ايضا هذا قوله في مثل وان احد من المشركين استجارك اي فيما حذف وفسرا ما بنفس المحذوف او بما يفهم منه معناه نحو قوله تعالى ولو انهم صبروا والتقدير لو ثبت انهم صبروا فحذف ثبت وفسر بان الدالة على الثبوت التي خبرها فعل ماض وذلك فيما بعد لو خاصة سواء كان للشرط او للتمني وبهذا ظهر ان ما ذكره الشارح انه لو ذكر الفعل لصار المعنى حشوا لا يتم قوله وقد يحذف ان معا لا اختصاص لهذا

قوله ان مفسره قائم مقامه مغن عنه مع وجود القرينة وهي حرف الشرط لانه لا يدخل الا على الفعل لفظا او تقديرا والكلام من كلامه وصح به غيره ايضا انه يشترط في ان وسمة المحذوف ان يغني فناءه ويؤدي مؤداه ويدل عليه انه كلامه فيما بعد وليس كذلك فانهم جعلوا في نحو ما انت الا سيرا كلمة الا قائما مقام الفعل المحذوف مع انه لا يؤدي مؤداه ومغنيا عنه وايضا الاولى ان يجعل القرينة استجارك لانه يدل على تعيين المحذوف ايضا كما جعلوا القرينة في نحو زيدا ضربته اي ضربته

وجيه الدين

الحذف بالفعل والفاعل بل يحذف اي كلام كان اسميا او فعليا قصيرا او طويلا مركبا من الفعل والفاعل او من الفعل وجميع متعلقاته

قوله دون الفاعل وحده وان يوهمه نعم قام في جواب اقام زيد فاعرفه

قوله لعدم قيام ما يؤدي مؤداه مقامه نقض ذلك بمثل لولا زيد لكان كذا فانه وجب فيه حذف الخبر مع عدم قيام ما يؤدي مؤداه مقامه ويمكن دفعه بان حذف الفعل لا يكون واجبا بدون ما يؤدي مؤداه بخلاف الخبر فانه يجب بالتزام الغير موضعه

قوله واما قدر الجملة الفعلية قلت لابد وان تقدر جملة اسمية ليتأكد فتصلح جوابا للمتردد كما لا يخفى

قوله ليكون الجواب مطابقا للسؤال ولان فيه تقليل الحذف كما لا يخفى

قوله بل العاملان او الشارع يجري في غير الفعل ايضا لكن ينبغي ان يخص العاملان بغير المصدر بن نحو اعجبني ضرب وقتل زيدا فانه لا يضمر فيه فعلى ما الشارع على مذهب البصري والكوفي اذ لا يضمر الفاعل في المصدر ولا يذهب عليك ان اولى مقام بالتنبيه على ان المراد بالفعل العامل قوله والاصل ان يلي الفعل

قوله قد يقع في اكثر من فعلين اقتصارا على ادراك الشارع وتخيل يقول ذكر الفعلين اقتصارا على ما هو الاكثر اعتمادا على ظهور المعاينة في ما هو اقل

قوله معمول للفعل الاول اذ هو سيحقق وجوده الآن فلا يكون متجاذبا تنازع لان الفعل انما قبل وجوده لا يمكن ان ينازع وبعد وجوده لا يمكن ان ينازع فيما اخذه الفعل الاول قبل وجوده فلا يرد ان استحقاق الاول قبل الآن لو منع التنازع لتعين اعمال الثاني لان استحقاق الاول

قبل استحقاق الآن لا يمنع وانما يمنع استحقاق الاول قبل وجود الآن وبينهما فرق جلي لا يفقده فطن زكي

قوله ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل ولا ينتقض هذا التنازع بحسبي وحسبهما الذيدان منطلقا او منطلقين بناء على انه على اي تقدير لا يمكن الا كونه معمولا لواحد منهما على البدل لان افراده وتثنيته ممكن لا يلزم منه حتى يمنع شيء منهما صحة وقوعه معمولا لما ينافيه ومنهم من علل المراد انه يصح كونه معمولا لكل واحد منهما مع وقوعه في ذلك المحل من حيث انه واقع في ذلك المحل يعني لا يمنع ذلك وقوعه في هذا المحل وانما يمنعه تخالف المفعولين ولا يخفى انه وقوع في مضيق التدقيق مع ظهور سعة التحقيق

قوله واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا اذا منفوض بمثل ما قائم او قاعد انت فان قائما وقاعدا تنازعا في انت ويمكن قطع التنازع بالاضمار على مذهب الكوفية والبصرية بلا كلفة ولا يخفى عليك ان قائما مع استتار فاعله هنا مبتدأ اذ ليس مستترا في الكلام حتى يكون خبره الا هو صفة واقعة بعد حرف الاستفهام رافعة لغير الظاهر فينتقض به حد المبتدأ ايضا فليكن هذا على ذكر منك حتى لا يحتاج الى تنبيه مبتدأ في محله

قوله لانه حرف لا يصح اضافة ولان انا ضمير المتكلم لا يصح اضافته في الفعل الماضي وكانه لم يلتفت اليه لقصده الى تحقيق التنازع فيما بعد الا ما هو مشترك بين الظاهر والمضمر ليتم التحقيق معنى

قوله واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه بنكر المتنازع فيه لكنه لم يقطعه العرب كذلك انتهى قوله

لان طريق القطع عندهم الاضمار ان طريق القطع فيما يتحقق في كلام
العرب الاضمار بجب بادي الرأي وهو ممتنع لما عرفت فان قلت
هل يرضى غيرهما ببقاء النزاع بينهما قلت لا بل يقطع النزاع بما هو
طريق الكسائي على ما اشار اليه المصنف ومعنى قوله واما على مذهب غيرهما
فلا يكفي قطعه انه لا يكفي على ما هو مذهبهم من عدم امكان قطع النزاع
ولا يخفى عليك ان الكسائي ايضا يجاوز عما جعل مذهبا له في هذا
المثال من اضمار الفاعل في الثاني عند اعمال الاول لانه يتعين حذف
الفاعل فيه سواء عمل الاول او الثاني وهما ينبغي ان ينبه عليه انه قطع
التنازع في ما ضرب واكرمت الا اياي عند الكل بالتكرار فتقول
ما ضرب الا انا وما اكرمت الا اياي **قوله** فعند بكون الفاعل وجوبا
ان كانت الجملة جوابا او اعتراضية ان كانت معترضة وبجوز **قوله**
فان اعملت الاول ان كان قوله ويختار بالواو على ما في اكثر النسخ وقوله
يختار ان كان بالفاء على ما في بعض النسخ ومفعول ما لم يسم فاعله
اما داخل في الفاعلية تغاطبا على اصطلاح الغير او لارادة الفاعلية
حقيقة او حكما واما داخل في المفعولية وفيه ما فيه لكن قوله في المفعولية
انما يصح بظاهره لو كان المفعول لقدر مشترك بين المفاعيل الخمسة
ومفعول ما لم يسم فاعله لكنه خلاف الظاهر فلا بد من تأويله بما يطلق
عليه المفعولية وبعد فيه نظر لانه يتوقف على اشتراك لفظ المفعول
بين السنة والظاهر انه جوز من اسماء الستة الا ان يقال استعمال
المفاعيل في عبارتهم للخمسة يشعر باشتراكه بينها فيكون لكل اسم
مشترك واسم مختص به **قوله** وليس هذا قسما ثالثا من التنازع

قوله يعني قد يكون تنازع الفعلين لا لاشارة بذلك الى ان قوله مختلفين حال من الفعلين المفهومين من معنى الكلام وكذا العامل
مفهوم من الكلام لان المعنى واذا تنازع الفعلان فقد يتنازعان في الفاعلية والمفعولية حال كونهما مختلفين بالعمل
وليس العامل ضمير المصدر وكذا صاحبها لانه يلزم ان يكون ضمير المصدر عاملا في الحال **قوله** وذلك يتصور على وجوه كثيرة بان
تأخذ الفعلين من اول المثال كضربني وضربت زيدا وتأخذ هما من ثانيهما مثل اكرمني واكرمت زيدا او تأخذ الاول من
اولهما والثاني من ثانيهما مثل ضربت واكرمت زيدا او بالعكس مثل اكرمني وضربت زيدا هذا اذا كان الاسم الظاهر منصوبا
واما اذا كان الاسم الظاهر مرفوعا فكذلك
وذلك بعكس الترتيب في الاخذ
مثل ضربت وضربني زيد واكرمت
واكرمني زيد واكرمت وضربني
زيد

وجيه الدين

لان المقسم في كل قسم مقيد بالوحدة فكانه قال التنازع من حيث انه
قسم واحد يكون في الفاعلية وهذا ليس قسما واحدا من التنازع
بل اجتماع قسمين فهو خارج عن المقسم ومن لم يتنبه لهذا مع
وضوحه من قوله بل هو اجتماع قسمين قال لان الكلام في التنازع
في اسم واحد كما يدل عليه اوا ظاهر وتنكيره ايضا ولا يخفى انه يلزم
ان يخرج المثال المذكور عن بحث التنازع لانه ليس تنازعا في ظاهر
واحد بل في اسمين **قوله** يعني فيكون تنازع الفعلين تنبيها على حالة
مختلفين وعلى ذي الحال والعامل ايضا وهو معنى الفعل المستفاد
من الضمير الراجع الى المصدر لا نفس الضمير كما يتبادر منه لان الضمير
لا يعمل ولو رجع الى المصدر **قوله** فيختار البصريون لم يعمل فالمختار
اعمال الثاني خلافا للكوفيين مع انه اكثر ولعادته في ابناء اوفق لانه
ح لا يعلم ان المختار عند الكوفيين الاول لاحتمال المساواة **قوله** لقربه
اي لقرب مع مساواة العاملين في القوة وينتقض بمثل زيد يضرب
ويكرم عمرا **قوله** ولاحترازه عن الاضمار قبل الذكر ينبغي ان يقال
وحذف الفاعل وانكاره **قوله** وبداء به لانه المذهب المختار لاكثرية
استعمالا ولان الكتاب في مذهب البصريين **قوله** لجواز الاضمار قبل
الذكر في العمدة بشرط التفسير وان لم يكن التفسير مذكورا لمحض التفسير
كما في نعم رجلا بل لغرض آخر كما في ما كن فيه فان المفسر لفاعل
جملة ذكر يكون متعلق التبعة في جملة اخرى بخلاف الاضمار قبل
الذكر في غير العمدة فانه لا يجوز لان الشرط ما هو محض التفسير ولم يفرق
الكسائي بين الاضمار قبل الذكر في غير العمدة وغيرها في اشتراط محض

التفسير وقوله ولزوم التكرار بالذكر اي بالاظهار اراد بالذكر ما
يقابل الاضمار والاولى لفظا ومعنى ولزوم التكرار بالاظهار بل
الاولى والامتناع التكرار بالاظهار من غير اضطرار قوله وامتناع
الحذف اي امتناع حذف الفاعل من غير ما يسد مسده في غير
المصدر ونقض باكرم اخاك واسمع بهم وابصر بزيد واضربن و
اضربا القوم واضربن يا هند واضربي القوم فينبغي ان يقيد
الامتناع بقيود حتى يتم الاستدلال به قوله على وفق الظاهر
هذا فيما لا يستوي فيه المذكر والمؤنث نحو جريح وقتيل هند فانه لا
يضمر على وفق الظاهر بل يضمر مفرد مذكر لا غير قوله وجاز اي عمال
الخ اي الخاص خلاف القراء عن محله فصار بيانه معلقا وهو
متعلق باختيار اعمال الاول مطلقا عند الكوفيين واختيار اعمال
الخ مطلقا عند البصريين فلو اتصل به كان واضحا بان يقول و
يختار البصريون اعمال الخ والكوفيون الاول خلافا للفراء مع
الفريقين فانه لا يجوز اعمال الخ فقط فيما اذا اقتضى الاول الفاعل
بل يجب عنده اعمال الاول قوله ورواية المتن غير مشهورة عنه
يقال فليفقه عبارة المتن على خلاف ما هو المشهور في تفسيره
فيشتمل عن مخالفة المشهور وهو ان المعنى وجاز اعمال الخ مع
مع الاضمار في الفعل الاول والاستتار فيه خلافا للفراء فانه لا يجوز
اعمال الخ مع الاضمار في الفعل الاول بل اما ان يقول بشريك
الاول لكن فيما اذا اقتضيا الفاعل او ذكر الضمير الذي هو فاعل الفعل
الاول بعد الظاهر قلت وعلى هذا التفسير لا يتجه عليه ان حقه ان

قوله لانه لا يجوز حذف مفعولي باب حسبت تكون مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقي لان المعلوم في قولك
علمت زيدا قائما مصدر المفعول مضاف الى الاول اي علمت قيام زيد بخلاف معلومي اعطيت فان كلا منها
مفعول بزاسه وكتبه الوليد

يتصل بقوله ويختار كما يتجه على التفسير الاول قوله وعن الاضمار قبل
الذكر في الفضلة قيل وربه رجلا شاذ قلت قد سبق ان الاضمار
قبل الذكر بشرط محض التفسير لا يخص العمدة نحو فقضيناها تسع
سموات نعم الاولى ان يقول وعن الاضمار قبل الذكر من غير محض
التفسير في الفضلة قوله لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب
حسبت اعترض عليه بانه واقع كما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين
يبخلون بما آتيناهم الله من فضله هو خيرا لهم فيمن قرأ على صيغة الغيبة
اي بخلهم هو خيرا لهم قلت يمكن جعل هو في الآية من وضع
الضمير المرفوع موضع المنصوب قوله لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر
في الفضلة لانه ان يقول او الفصل الكثير بين الفعل ومفعوله
الشديد الاقتضاء له لئلا يتجه انه فليوضح الضمير عن الظاهر ولا يخفى
ان الاضمار والتكرار والفصل لازم في التقدير فالمقصود الاحتراز
عن التصريح واخفاء ما هو لازم من القبيح قوله على المذهب المختار
الاولى على الاستعمال المختار فكانه اراد بالمذهب الاستعمال قوله
ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم فان قلت كون المختار عدم
الحذف لا يحتاج الى بيان سببه لانه الاصل قلت ليس الاصل مختارا
مطلقا بل اذا لم يدع داع الى خلافه والا كان الذكر مختارا مطلقا
والحقيقة مختارة مطلقا دون المجاز فلابد لكونه مختارا مطلقا
من امر زائد على الاصالة وهو هنا ما ذكره قوله ولكون الضمير
راجعا الخ فيمكن الاضمار ولا يحذف مع امكان الاضمار كذا ذكر
هذا الوجه في المنهدر وفيه نظر لانه ان اراد انه لا يجوز الحذف

مستدرك للكفاية فيكون الطلب الذي هو عينه مستدركا لها ويمكن
دفع المنافات بانه لو كان صدور السعي ابتغاء عيش ادنى فايتيسر له
من المعيشة كفافا قليل من المال لان ادنى ما يتيسر لي من المعيشة
قليل من المال لا مال كثير لان حوائج نفسي قليلة ولم اطلب القليل
من المال لمعيشتي لانه كان يبلغني من الناس من غير طلب
لمصالحة الكل معي حيث قنعت بادنى ما اعيش ولكن سعيي للمجد
المؤثل فكل شريف ينازعني ويضن لي في المعيشة فلم يكفني
قليل من المال ولم يحصل لي بلا طلب وسعي لكثرة المنازعين ولا يخفى
ان هذا المعنى هو الظاهر دون ما حمله عليه البصريون قوله اي
اطلب العز والمجد فيه انه يلزم الفاصلة بين الفعل وفاعله بالجملة
المعطوفة على جملتها في غير صورة التنازع فيكون مثل جاءني وضربني
بكر عمرو وهو فصل بالاجنبي الا ان يقال بجوازه للضرورة قوله و
لكفاه فان قلت ما وجه الاستدراك قلت لما ذكر في البيت السابق
انه لو كان سعيي في تحصيل المال لادنى معيشة لكفاه قليل من المال
ولم يطلب المجد والعز فربما يتوهم منه ان سعيه ليس لمجرد ادنى
معيشة بل له وللمجد فاستدرك بجعله لمجرد المجد ومن العاس من
ذكر في توجيه هذا الاستدراك كلاما طويلا واركك لا ترضى بسماعه
اذ ذاك قوله انما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه فيه ان دأب
المص في هذا الكتاب عدم الفصل بين اقسام المرفوع والمنصوب
بكلمة منه فقوله ومنها المبتدأ خلاف عادته فهو الذي يستدعي نكتة
دون ترك فيه الفصل قوله اي مفعول فعل او شبه فعل الاظهر الحصر

قوله ولا يخفى انه لا يتصور التنازع الا هنا لتحقق تصور التنازع في مثل هذه الصورة
وهو كون العاملين متوجها الى مفعول واحد من جهة العاملية وهو كون احدهما مثنى
والآخر مفردا لا بغير وورد عليه بانا لا نم انهما يتوجهان اليه من جهة العاملية
لكونها من نواسخ الابتداء فيقتضيان مفعولا ليكون محمولا على المفعول الاول
ومطلقا لا لمجرد الذات المتصفة بالانطلاق وجه الدين

مع امكان الاضمار فعاسد وان اراد انه لا يحسن فممنوع فالوجه
هو الاول قوله الا ان يمنع مانع اي اضمرت على المختار وحذفت
على غيره الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف
كما هو القول الغير المختار فقوله الا ان يمنع مانع مستثنى من الحذف
والاضمار جميعا قوله ولا يخفى انه لا يتصور التنازع فيه بحث لانه انما
يتم امتناع التنازع لو كان الافراد والتثنية او التانيث او
التذكير لازما للمطلق وشيء منها غير لازم بل هو مع افراده يصح ان
يثنى فيصح تنازع الفعلين المختلفين في المفعول المفرد والمثنى
في منطلقا حال افراده بان يطلب احدهما ان يكون منطلقا مفعوله
فيصير مثنى فيخرج عن افراده ويطلب الآخر ان يكون مفعوله
فيبقى على افراده قوله ولما استدل الكوفيون قيل لا يقال القائل
ان يقول لا يجوز ان يكون من باب اعمال الاول والا لزم حمل كلامه
على الوجه المرجوح وهو حذف المفعول لانا نقول الحذف لضرورة
انكسار الوزن هذا ولا يخفى على ارباب الالباب انه ليس الشبهة شيئا
والجواب اما الاول فلان اعمال الاول اولى لخلو من يعجبه سوء
حذف المفعول من الثاني او اظهر والبيت شاهد له فيها دونه مع
حذف المفعول الثاني واما الثاني فلانه اذا جاز حمل البيت على غير
التنازع لا يكون الضرورة داعية الى حذف المفعول على غير المختار
قوله لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل
من المال وثبوت طلبه المنافي لكل منهما اما منافات الطلب
لعدم السعي فظاهرة واما منافاته لعدم الكفاية لانه حصل السعي

قوله واما اضيف الى المفعول يعني ان الاصل ان يضاف الفاعل الى الفعل لانه يفعله لان اضافة المصدر الى المفعول لاجل الملابسة كما ذكره بقوله لملابسته بكونه فاعلا لفعل متعلق بفتح اللام صفة لفعل لان المعمول متعلق بالكسر والعامل متعلق بالفتح وهذا هو المشهور عند الفقهاء وقيل الفعل متعلق بالكسر والمعمول متعلق بالفتح اذ الحدث اولى من اعتباره من جانب المعمول لدلالته على اثبات كذا في الحواشي

حاشية

مفعول عامل لم يسم فاعله وبالجملة يصدق على مفعول المصدر المحذوف الفاعل وعلى مفعول الفعل المحذوف الفاعل نحو اضربا القوم واضربا القوم واضربي القوم وامثالها مما لا يحصى فهو من تخصيص اللفظ بالقسم منه اصطلاحا قوله حذف فاعله اي فاعله النحوي فلا يشكل بانبت الربيع البقل ولك ان تقول المراد بقوله واقيم هو مقامه اقامة المفعول على وجه لا يخرج عن المفعولية فيخرج انبت الربيع البقل لانه لا يستفاد منه مفعولية الربيع بخلاف ضرب يوم الجمعة فانه يستفاد منه مفعولية يوم الجمعة قوله واقيم هو اكد الضمير المستتر ليدل على مكانه فلا يتوهم خلو المعطوف عما يجب في المعطوف عليه وفي اقامة المفعول مقام الفاعل على مذهب المص في الفاعل نظر لان مقام الفاعل ليس مقام اسناد الفعل او شبهه اليه بل مقام اسناد الفعل المعروف فزيد في ضرب زيد في مقام المفعول لا في مقام الفاعل فتدبر لكن هذا انما يتوجه لو اريد بالفاعل الفاعل النحوي وقد عرفت ما به عنه غنى قوله الى فعل اي الى الماضي المجهول فهو تاويل لعلم الوزن بصيغة المشتهر هو بجاء نظيره الكحل فرن موسى اي لكحل ظالم عادل كذا قيل وفيه ان الصفة المشتهر هو بها فعل هو الماضي المجهول من الثلاثي المجرد لا الماضي المجهول مطلقا فالاولى انه مذكور بطريق التمثيل فيكون في معنى فعل ونحوه وبعد لم يجر نقصان كلام المتن لعدم شمول البيان بيان شرط زيد مضروب غلامه فزيد في التكلف وقيل المراد بصيغة الفعل صيغة الفاعل وبقوله فعل ويفعل صيغة المفعول

قوله لانه مسند الى المفعول الاول بسناد تام كذا في الجوهر النضيد اشار بذلك الى دفع اعتراض ان قضية كون النائب مسندا الى الثاني ومسندا اليه الى الثاني انه لا يضر كما في قولنا اعجبني ضرب زيد عمرا فان الفاعل مسند الى الثاني ومضاف الى الاول وكذا في ضرب زيد وكان لفظ مسند الى الثاني مسندا ذكر الثاني الى اللفظ بعينه لم يجز ذكر ان ضرب مسند الى زيد ولو كان مسندا اليه بسناد تام لكان لفظ مسند الى الثاني مسندا ذكر الثاني الى اللفظ بعينه لم يجز ذكر ان ضرب مسند الى زيد وان كان مسند اليه بسناد تام لكان لفظ مسند الى الثاني مسندا ذكر الثاني الى اللفظ بعينه لم يجز ذكر ان ضرب لا ينفصل غيره والمنع ليس بتوجيه لعدم قيام المفعول الثاني في مقامه ويخرج عليه ضرب زيد معلوم ابوه قائما

وجه الدين

وكما كان غاية في البعد لم يلتفت اليه الشارح واكتفى في اصلاح بيان المص بقدر الامكان قوله ولا يقع المفعول الا من باب علمت لم يرد به افعال القلوب كما هو المتبادر بل كل فعل متعد الى مفعولين هما مسند ومسند اليه نقل ان المتاخرين جوزوا ذلك قوله يلزم ان يكون مسندا ومسندا اليه آه ينتقض هذا بزيد معلوم ابوه قائما اذ لو اقيم قائم مقام الفاعل لا يكون مسندا اليه بسناد تام لان اسناد اسم المفعول الى مرفوعه في مثل هذا التركيب غير تام على انه اذا جاز كون المفعول الاول لقيامه مقام الفاعل مسندا اليه بسناد تام يلزم ان يجوز كون المفعول الاول مسندا ومسندا اليه بهما قوله ولا الثالث من باب اعلمت قلت لو اكتفى بقوله ولا الثالث لصح لانه لا ثالث الا لباب اعلمت قيل لم يقع الا ايضا قوله والمفعول له بلام قيل مع اللام ايضا لا يقع قوله لان النصب فيه مشعر بالعلية قيل نصب الظرف ايضا مشعر بالظرفية فلا بد من بيان فارق ويمكن بيانه بان ذات المفعول فيه يقتضي الظرفية والنصب يدل على قصدها بخلاف المفعول له فان ذاته لا يقتضي العلية وانما يعلم عليته بالنصب كقصدها قوله اي كل من المفعول له والمفعول معه كذلك نبه على ان الكلام من عطف الجملة الاسمية على الفعلية وليس قوله والمفعول له من قبيل عطف المفرد وانما رجح هذا الاحتمال لان الاول يستدعي اعادة لا في المفعول له والمفعول معه وفي هذا الاحتمال تجديد اسلوب البيان وجعل كذلك عمدة والاولى تغيير كذلك بالمفعول الا من باب علمت ليكون

اشارة الى واحد بعيد **قوله** تعين له تعيّن وجوب عند البصريين
وتعيّن اولوية عند الكوفيين وبعض المتأخرين بدليل القراءة بالنصب
لو لا تنزل عليه القرآن بالنصب وقرأ ابي جعفر المدني ليجزي
قوما بما كانوا يكسبون وقرأ عاصم وكذلك ننجي المؤمنين وحمل
التعيين على الاولوية اشد مناسبة بقوله فالجميع سواء وبين
هذه القاعدة وقاعدة ان المفعول الاول من باب اعطيت اولى
من الثاني في اذا لم يكن المفعول الاول من هذا الباب مجرورا
بحرف الجر كما في آتاه الله شيئا لانه بالي آتى الله اليه شيئا **قوله**
لشدة شبهه بالفاعل التحقيق ان يقال كما ان المفعول به قائم به
مقام الفاعل كذلك غير المفعول به قائم مقامه في اسناد الفعل به
المجهول اليه لان الفعل المجهول وضع للايقاع على شيء فاذا اسند
الى غير المفعول به اوقع الفعل عليه بطرف من التشبيه والتنزيل
فمتى وجد المفعول به لا يصح اقامة غيره مقامه لعدم جواز
اجتماع النائب والمنوب وهذا يقتضي ان يكون المتعدي بحرف
الجر متعينا للمفعول بواسطة فجعله مع غيره على السواء لعدم
تحقيق المقام وقصر النظر على الظاهر وان يكون ذكر في في قولهم
ضرب في الدار لغوا مبنيا على مسامحات الكلام اذ المعنى ضرب شيء
الدار بضرب من التنزيل **قوله** وفائدة وصف الضرب وكذا فائدة
الزمان المعين في التمثيل حيث قال يوم الجمعة ولم يقل زمانا
وفائدة المكان المعين في التمثيل حيث قال امام الامير ولم يقل
مكانا التنبيه على ان الزمان المطلق والمكان المطلق لا يصلحان

اقامتهم مقام الفاعل لعدم الفائدة لدلالة الفعل عليهما على ما قيل فعلى
هذا ينبغي ان لا يجوز قيام مفعول به مبهم غاية الابهام مقام الفاعل
بان يقال ضرب شخص وكذا المفعول بواسطة اذا كان في غاية
العموم نحو ضرب في مكان **قوله** لان معنى الفاعلية قيل ينبغي
ان يكون المفعول الاول من باب اعلمت اولى من آتى لانه العالم
والآتاه هو المعلوم **قوله** وفي بعض النسخ منه الا وجه ان المراد
ومن الفاعل وفائدة التنبيه على انه من ملحقات الفاعل ولذا جعل
الرفع علم الفاعلية **قوله** لتلازم الواقع بينهما ولاشتباك
احوالهما حتى ان بيان وجوب تقديم المبتدأ تكفل بيان وجوب
تأخير الخبر وبالعكس بل وجوب العائد في الخبر الى المبتدأ ووجوب
تعريف المبتدأ حين تعريف الخبر يصح ان يجعل من مسائل اتهما شتت
قوله على ما هو الاصل فيهما من القسم الاول من المبتدأ لان القسم
الثاني مما اعترف به للضرورة حيث لم يوجد وجه لاعرابه سوى الابتدائية
وقال نحاة المغاربة في توجيه رفعه انه خبر المرفوع بعده وتكلفوا
في اقائم الزيدان بان اصله اقائمان الزيدان فوضعوا الظاهر
موضع المضمر فقالوا اقائم الزيدان فاقتصروا على احدهما نقادا
عن التكرار فصار اقائم الزيدان فارتكبوا ما ترى من التكلف هربا
من جعل المسند مبتدأ وتبعهم العلامة الثاني المحقق التفتازاني
فاقتصر في نحوه في بيان المبتدأ على القسم الاول ولا يخفى ان الاظهر
على ما هو الاصل فيه فتأمل **قوله** اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي
اصلا يعني ان التجريد مجرد عن مقتضاه وهو سبق الوجود بل

قوله وثانی قسمی المبتداء اطلاق العظیم مسامحة لانه من باب اطلاق اللفظ المشترک علی احد معنییه وقیل من الغیبة فیشمل لانه لیس من قسمة الکلی الی الجزئی اذ لیس لهما حقیقة مشترکة لامتناع ان یجتمع امور متخالفة غایة الخلاف فی حقیقة واحدة کالباصرة والذهب والرکبة الموضوع لها لفظ العین ولا من قسمة الکلی الی الآحاد وهو ظاهر قوله اوجاریة مجازا لکونها فی تاویل المشتق کقرشی بمعنی منسوب الی قریش وحبیبه الدین

وجه الاتیان بالتجرید تنزیل امکان الوجود منزلة الوجود کما فی ضیق فم البئر وصعر جمل البعوض فتت نبه علی ان الاصل العامل اللفظی وعدل عنه الی المعنوی فکانه جرد الاسم عنه ومن فوائد هذا التغییر ایضا ان التجرید عن العوامل بمعنی التجرید عن جنس العوامل حتی یؤل الی السلب الکلی لا الی رفع الایجاب الکلی ومنها ان المراد لیس التجرید عن نواسخ المبتداء والخبر کما قیل تفاد بها عن الانتقاض بقولهم بحسبک زید لانه یصدق علی زید فی قام زید انه مجرد عن نواسخ المبتداء والخبر مسند الیه ومن قال لم یکمل علما قیل لانه تبعید عن المفهم یتجه علیه ان مار تکبه الشارح ایضا بعید قوله وکانه اراد بالعامل اللفظی ما یکون مؤثرا فی المعنی لئلا یخرج عنه نحو بحسبک درهم هذا تقیید بعید لیس له فی الکلام مفید والا وجه ان یعتبر تعمیم التجرید ای المجرد لفظا او معنی بان لا یکون للعامل تاثیر فی معناه وان اثر فی لفظه او یعتبر فی التعریف قید الحیثیة ای الاسم المجرد عن العوامل اللفظی مسندا الیه من حیث هو کذلک وحسبک من حیث انه مجرور لیس مبتداء بل مضافا الیه حکما فتدبر قوله وثانی قسمی المبتداء ای ثانی قسمی ما یطلق علیه المبتداء لان المبتداء مشترک لفظی بین هذین المفهومین ولیس للمبتداء مفهوم عام یندرج فیه هذان القسمان فلو قال وعن المبتداء بالمعنی الاعم لکان اظهر وافید لا یقال فلیکن معنی المبتداء المفهوم المتروک بینهما فتت هذا مما لا یلتفت الیه فی تعیین المعنی ولا یعتد مما وضع له اللفظ والاتم یوجد مشترک اصلا فکلمة او لمنع الخلو

قوله اوجاریة مجازا ای بتاویل المشتق کقرشی بحذف یاء النسبة منسوب الی قریش اسم لابی قبیلة تصغیر قرش علی وزن فرس وهو دابة عظیمة یکون فی بحر الهند فسمی به نضر کنانة من اجداد النبی علیه السلام لکمال قوته وشجاعته ثم سمی به قبیلته کذا فی الهوادی حسینی

لان المبتداء لا یخرج عن ان یکون ما وضع له هذا او ذاک دون الجمع لان کلیهما ما وضع لهما المبتداء فمن قال امتناع الاجتماع بین ومن قال او لمنع الخلو دون الجمع ایضا لم یات بشیء فقد بعد قوله ومما احترز عنه بقوله مسندا الیه جمیع الاسباب المعدودة واسم الفعل اذا کان بحال لم یلتفت الیه الشارح لاحتمال خروجها بقید التجرید عن العامل اللفظی فانه یتبادر منه ان یکون له عامل ولا یکون لفظیا لکن ینبغی ح ان یجعلها فی سلک ما احترز عنه بقوله المجرد عن العوامل اللفظیة ولا یقتصر علی ما ذکره قوله بعد حرف النفی کما ولا والف الاستفهام اما الحصر فی الشامل لمثل قولک بعد حرف النفی والاستفهام والا خصر منه الشامل لهما وغیر وهل وکلمات الاستفهام قولک بعد النفی والاستفهام مثال الغیر ما قال الشاعر ونعم ما قال غیر مأسوف علی زمن قد مضی بالهم والحزن قوله کهل وما ومن نحو من ضارب زید وما فاعل زید علی ان یکون من وما مفعولین قوله وعن سیبویه جواز الابتداء بهما من غیر استفهام ونفی مع قبح وانخفاض بریر ذلک حسنا وکان المصلم یعرف به فلذا ولع علی من جعل اسماء الافعال مبتداء آت اتی بضمیر الفصل الدال علی حصر المبتداء فانه قد یاتی لذلک کما صرح به شارح التلخیص قوله وعلیه قول الشاعر فخیر نحن عند الناس منکم فخیر مبتداء ونحن فاعله وفیه نظر لانحصار کون فاعل اسم التفضیل اسما ظاهرا فی مسئلة الکحل فتعین کون نحن مبتداء وکون منکم مقدرا لحذف فی تقدیره فخیر منکم نحن عند الناس فلما حذف فستر بقوله منکم ولو صح ما ذکره لصح اخبر بنحن فینتقض قاعدة جواز الامرین لانه من جواز الامرین

وقد خرج من القاعدة لان خبر ليس مطابقا للمفرد فافهم وبقدير القاعدة بقولنا انا خبر مسلم عند الناس قوله رافعة لظاهر او ما يجري مجراه لم يرض بجعل الظاهر بمعنى الملفوظ كما في بعض الشروح لان اخلاء التلفظ عن معناه الاصطلاحي بالكلية وحمله على خلاف القياس الظاهر من غير ضرورة ليحسن حمله على الظاهر المقابل للمضمر وجعله اعم من الحقيقي والحكمي وبعد لم يتم التعريف لانه بقي صفة رافعة لمضمر مستتر راجع الى الفاعل في صورة التنازع نحو اضارب ومكرم زيدا اذا اعمل مكرم وقد سبق التنبيه عليه واورد على التعريف اقائم ابوه زيد فان قائم خبر زيد مع صدق التعريف عليه واجيب عنه بتقييد الصفة بان لا يكون اغير ما صالحا لان يكون مبتدأ وهو مع بعده يشكل بقائم زيد فان غيره صالح لان يكون مبتدأ وهو زيد فالجواب ان معنى الوقوع بعد حرف الاستفهام ان يكون اعتماده عليه في العمل وقولنا اقائم ابوه زيدا عتماده على المبتدأ في العمل قوله فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام بنته على ان ضمير طابقت ليس على ظاهره اذ لو كان كذلك لزم ان يجوز في الصفة الرافعة للظاهر اثران ولا يخفى ان الاوضح ان يقال فان كان مفردا اي المرفوع وكذا ما عطف عليه الخ

قوله او ما يجري مجراه بتقدير المعطوف او بتأويل المعطوف عليه بالظاهر وذلك ان زيدا في قولك ما قائم زيد ابوه فاعل لقائم وهو ضمير مستتر راجع الى زيد وقائم خبر مقدم وابوه مبتدأ مؤخر وزيد بدل من الضمير المستتر في قائم وهو فاعل في المعنى لان البدل هو المقصود بالنسبة وقائم في المعنى خبر زيد وهو مبتدأ مؤخر وابوه فاعل قائم سد مسد الخبر وهذا معنى قولهم ما يجري مجراه وقوله او بتأويل المعطوف عليه بالظاهر اي بتأويل ما قائم ابوه بقائم رجل ابوه فيكون ابوه فاعلا لقائم ورجل مبتدأ مؤخر وقائم خبر مقدم وهذا معنى قولهم او بتأويل المعطوف عليه بالظاهر

قوله فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام بنته الخ اي ان ضمير طابقت راجع الى قوله الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام وقوله بنته اي بنى الضمير على ان يكون راجعا الى الصفة المذكورة بعد ما طابقت ما بعدها حين كونها رافعة ظاهرا وقوله ليس على ظاهره اي ليس راجعا الى الصفة المذكورة حين كونها رافعة ظاهرا وقوله اذ لو كان كذلك اي اذ لو كان راجعا الى الصفة المذكورة حين كونها رافعة ظاهرا لزم ان يجوز في الصفة الرافعة للظاهر اثران وقوله ولا يخفى ان الاوضح ان يقال فان كان مفردا اي المرفوع وكذا ما عطف عليه الخ اي ما اتى به المص ويشكل الفاعلة بقوله تلكى اراغب انت عن آلهتي فانه مطابق للمفرد ومعينن لكونه مبتدأ والا لزم الفصل بين راغب ومعمول الخبر جنبر هو المبتدأ ويشكل بقائم رجل فانه يصح كونه فاعلا دون كونه

مبتدأ لعدم ما يختص به ويشكل ايضا بقولنا اطالع الشمس فانها تطابق المفرد مع تعينها لكونها مبتدأ اذ لو كان خبرا لوجب اطالعة الشمس قوله جاز الاوجه ان قيل لو كان زيد مبتدأ ينبغي ان لا يجوز اقائم زيد لانه يلزم تقديم الخبر مع انه يوجب الالتباس بالفاعل كما في زيد قام واجيب بان قام زيد يتعين فيه كون زيد فاعلا بحيث يختفي احتمال كونه مبتدأ بالمرة لانه لا يشتمل على خلاف اصل بخلاف كونه مبتدأ فليتبس المقصد التباسا شديدا بخلاف اقائم زيد فان الفاعلية تشتمل على كون قائم مبتدأ على خلاف الاصل وكونه مبتدأ يشتمل على تقديم الخبر على خلاف الاصل فلا يختفي المقصد بسبب كون خلاف اظهر كل الاختفاء فيجوز الاوجه اقول لا ضرورة في تقديم الخبر في زيد قام حتى يركب الالتباس لاجلها وفي اقائم زيد يجب تقديم قائم لتضمنه الاستفهام وتعلق الاستفهام به والمشتمل على الاستفهام يجب تقديمه لا نقول فالضرورة قائمة في اقام زيد فلت لا ضرورة لجواز زيدا قام بخلاف زيدا قائم فتأمل قوله اي الاسم المجرد الخ قيل ان اريد بالاسم الاسم حقيقة يخرج عنه بعض الفعل المضارع نحو ضرب وان اريد الاعم من الاسم حقيقة او حكما دخل فيه الخبر الجملة لانها في تأويل الاسم فزيد يضرب في قوة زيد ضارب وسيصرح بان تعريف الخبر ليس ليشمل الجملة لانها ليست باسم قلنا المراد هو الاعم وقد عنه محقق النحاة الجملة على ما صرفتها خبر من غير تأويل بمفرد فبناء كلام الشارح عليه لعم يتجه ان المص ممن ذهب الى التأويل الجملة

قوله اى ما يوقع به الاسناد واشار به الى كون الالف واللام بمعنى الموصول والى ان الضمير المستتر راجع الى مصدره والضمير البارز راجع الى الالف واللام وهذا توجيه بين كلام المصنف وبين كلام المنقد من حيث ان الجمهور فى هذا التعبير بزيادة قوله به والمثال واحد قيل وكان النكتة فى تغيير العبارة ان لا يشتبه المسند اليه المذكور فى تعريف المبتدا فيظن ان قوله به هذا فان قلت يشعر هذا ان الاسناد حاصل بسبب الخبر وليس كذلك فانا اذا ترتب الحكم الى المركب ينسب الى الجزء الاخير لان الكل لا يحصل الا بعد مجئ الجزء الاخير فحصل بسببه نسب الى ما كان سببا لحصوله حاشيه

الواقعة خبرا صرح به فى ايضاح المفصل وبناء قوله فيما سبق والاتى الكلام اما فى اسمين او فى فعل واسم عليه وقيل الاولى تقدير المرفوع لانه ذاكر اقسام المرفوع فلا يصدق التعريف على يضرب لانه ليس بمرفوع بالمعنى المذكور ولا يتجه عليه ما اتجه على تقدير الاسم من التردد المذكور ولا يخفى ان المرفوع من احكام الخبر وانما يعرف الخبر ليرفع فتعريفه به دور على ما عرفت فى تعريف المعرب عند المنقد تبعا فلا تغفل قوله اى ما يوقع به الاسناد يشعر كلامه بان التركيب من قبيل اسناد المشتق الذى لم يتم فاعله الى مصدره على طريقة لقد جيل بين العير والنزوان وليس كذلك بل المسند مسند الى الجار والمجرور والباء للسببية اى الاسم المسند بسببه لان التلفظ سبب الاسناد والمعنى الذى انا نتجه ان التعبير بصيغ الالفاظ بصفات المعانى فتقول للفظ مسند اليه او مسند كما سبق فى تعريف المبتدا فلا حاجة الى ذكر الباء السببية قوله او يجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدا اقرب ان يراد المسند الى المجرد او يجعل الضمير راجعا الى المجرد والاولى جعل الباء للملابسة اى المجرد المسند الملبس بالمجرد و الفعل ملبس بالمعمول للعامل التلفظى ابدا لا بالمجرد كتب فى الحاشية وكان النكتة فى تغيير العبارة ان لا يشتبه بالمسند اليه المذكور فى تعريف المبتدا وح يفظهر لقوله به فائدة والا لا حاجة اليه انتهى ولا يخفى عليك ان الالتباس لا يندفع بالتعبير عن معنى الى بالباء وانما يندفع بان قوله اليه فى تعريف المبتدا فاعل المسند وفى تعريف الخبر متعلق المسند وفاعله المستتر فيه فالنكتة ليس غير ذلك

قوله احترز به عن القسم الاول من المبتدا لانه مسند اليه يشكل هذا على ما فسره قدس سره لانه لم يكن مقابلا للمسند اليه ويمكن ان يقال تفسيره به ليتناول معناه الاصلى ثم لما كان فى العرف اسما واحدا مع قطع النظر عن مجاز او الحذف ركب اشارة الى ان المسند به يكون المسند به بمعنى المسند فيكون مقابلا للمسند اليه حاشيه

قوله وعلى التقدير ين يخرج به القسم الثانى ضميره راجع الى المسند به فيه انه يخرج الصفة التى هى خبر المبتدا لانها مسندة الى فاعلها لا محالة لا الى المبتدا واجيب بانها لم يسند الى فاعلها لان الاسناد هى النسبة التامة والنسبة تامة للصفة الى فاعلها بل الى المبتدا وفيه ان جعل الاسناد فى تعريف المبتدا بمعنى النسبة التامة بعد جعله فى تعريف الفاعل بمعنى النسبة الاتم تكلف بعيد جدا وقد يجاب بان المراد بالاسناد الى المبتدا الحكم من الاسناد اليه او الى ضميره او الى متعلق ضميره ويتجه انه يدخل فى تعريف الخبر يضرب فى زيد يضرب وقد يتكلف بان الخبر مجموع الصفة ومعمولاتها كالفعل التام انه اجرى الاعراب الخبر على جزئه العامل هو الصفة قوله اى بتجريد الاسم عن العوامل التلفظية ليسند الى شئ كما فى القسم الاول من المبتدا او يسند اليه شئ كما فى القسم الاول من المبتدا وهذا الابتداء بمعنى عامل فى الخبر لاقتضائه للمبتدا والخبر على السواء كذا يستفاد من الرضى فلا يحمل عبارة الشارح على ان تجريد الخبر للاسناد الى شئ عامل فيه وسمى بالابتداء فانه وهم ولا يخفى ان تعريف الابتداء صادق على ما قام بالخبر والتعريف الصحيح تجريد المبتدا عن العوامل التلفظية قوله لان المبتدا ذات والخبر حال هذا ان تم كلاما لو لم يخبر جعل الشخص خبرا ويجب ان يؤول هذا زيد بهذا مسمى بزيد فالحق انه حكم اكثرى قيل هذا الدليل جار فى الفاعل فيلزم ان يكون اصله التقديم قلت نعم لان ما ينبغى ان يكون الفاعل عليه تقديمه على الفعل لذلك الا انه منع مانع وهو ان المسند عامل

ورتبة العامل التقديم وذكر الفاعل لداعي الفعل والداعي مقدم على
ما دعي اليه **قوله** جاز في داره زيد واختلفوا في صحة في داره قيام
زيد فجوزه الاخفش لان المضاف اليه المبتدا لشدة اتصاله بالمبتدا
في حكمه وقد جاؤا في الكفاية درج الميت ومنعه آخرون **قوله** وقد
يكون المبتدا نكرة لا يخفى ان المنظوم ثلاثة ان يجمع بين قوله
واصل المبتدا التقديم وقوله واذا كان المبتدا مشتملا على ما الصدر
الكلام الى آخره مباحث التقديم والتاخير واعتذر بانه قدم بحث
تنكير المبتدا وكونه جملة على تتمة بحث التقديم ليجمع بين الاصول
الثلثة التقديم وتعريف المبتدا وافراد الخبر اذ نبه على اصالة التعريف
بايراد كلمة قد في قوله وقد يكون المبتدا نكرة ونبه على اصالة الافراد
بقوله والخبر قد يكون جملة وتوقف بعض ما هو من تتمة بحث
التقديم على معرفة بحث التنكير والخبر الجملة واعتذر شبيه بالعذر
اذ لا يندفع به الامكان الجمع بتاخير اصل التقديم عن الاصلين الاخيرين
قوله اذا اختصت بوجه ما يقال الاخصر الاوضح اذا اختصت
بمثل ولبعد آه ويدفعه انه يوجب التخصيص باذكره بخلاف عبارته
فانها لا توجبه **قوله** اذا بالتخصيص يقل اشتراكها فتقرب من المعرفة
التي هي منافية للشركة غالبا فلا يرد ان مزية او خل السوق قد
او خل سوقا في قلة الشركة غير ظاهرة وكما انه يقل الاشتراك
بالتخصيص قد ينعدم اذا انه خص بالذكر ما هو الغالب ويكفي في وقوع
مبتدا **قوله** وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة قيل لا عبرة
لعدم صحة انسان خير من فرس وصحة حيوان ناطق خير من فرس

قوله فيسأل المخاطب عن تعيينه اذ سأل المتكلم المخاطب بام والمجيب عن تعيينه يعلم المخاطب ان المتكلم
يعلم ان احدهما في الدار فحصل التخصيص عند المخاطب ايضا فلا يرد ما قيل ان هذا التخصيص عند
المتكلم وان نافع التخصيص عند المخاطب **قوله** فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة
فجعل المبتدا والمبتدا خبر كل واحد منهما المعلوم يكون احدهما في الدار في الحقيقة
ويسأل عن تعيينه **وجيه الدين**

بل صخرة جسم نام خير من حجر قلت ما ذكر ستر كوني للالتزام الحرب
تخصيص النكرة في مقام الابتداء ولا منافاة في الاسرار لدى الابصار
قوله وفي مثل قولك ارجل في الدار ام امرأة وتما تخصص بوجه ما جواب
هذا الاستفهام فانه يصح ان يقال رجل او يقال امرأة فانه تخصص
بعلم المخاطب بثبوته في الدار على وجه الاحتمال فكانه قال رجل حصل
عندك في الدار انه في الدار عندك **قوله** فكانه قال اي من الامرين
المعلوم كون احدهما في الدار اعترض عليه بان هذا التخصيص عند
المتكلم وانتفاع التخصيص عند المخاطب وهو مندفع بانه تخصيص
عند المخاطب ايضا بان الخبر رجل معلوم له انه في الدار وهو مستفهم
عن تعيينه فعلم انه ينبغي له التعيين في الجواب واستفاد من الكلام
ما ينتفع به واعترض ايضا بانه لو كان المخصص في المثال المذكور
ما ذكره ينبغي ان لا يجوز ارجل في الدار وهو ايضا مندفع بان المخصص
في كوكب عظيم انقضاض الساعة هو الصفة مع جواز كوكب انقض
الساعة **قوله** فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل آه
الظاهر جعل ضميره راجعا الى كل واحد منهما لكن مراده رجل كما يفصح
عنه قوله وفي الدار خبره ولكان تراعى الظاهر وتريد بكونه مبتدا
كونه مبتدا حقيقة او حكما فان المعطوف على المبتدا مبتدا حكما **قوله**
فان النكرة وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد وشمولها
فتبينت وتخصصت حكما لانها وان لم تحقق تقبل الاشتراك
او رفعه لكنها صارت في حكم ما قل اشتراكه في التعيين فلا يرد ان تقبل
الاشتراك التخصيص ببعض الافراد وهو لم يتحقق هنا **قوله** وكذا كل

نكرة في الاثبات قصد بها العموم كقولهم تمرة خير من جرادة هذا قول
امير المؤمنين عمر رضي الله عنه في تعيين فدية الجرادة اذا قتله
المحرم والمقصود انه يتصدق بما شاء وعموم النكرة مع الاثبات
في المبتدا كثير وفي الفاعل قليل كقولك علمت نفس ما قدمت واخرت
بخلاف ما في حيز النفي فانه يستوي فيه المبتدا والفاعل وغيرهما
قوله لشبهه به اذ يستعمل آه اولانه كان في الاصل فاعلا قدم
للتخصيص قوله بالنباح المعتاد وفيه مسامحة اذ للطير صوت
الكلب دون نباحه على ما في الصحاح قوله فيكون خيرا قيل
لا بالنسبة الى الكلب اما بالنسبة اليه فشتة وفيه نظر لانه يخير اذا
رأى المجيب لنشاطه لانه يراه غير اجنبي ونباحه اذا رأى العدو
لاضطرابه حيث يراه اجنبيا قوله فيقدر وصف وقد يكتفى بمثل
التنوين للتعظيم والاول انسب بحال هذا العلم والثاني بعلم المعاني
فلا تغفل فالمثال انما يكون للمتخصص بما تخصص به الفاعل اذا استعمل
في نباح معتاد واما اذا استعمل في نباح غير معتاد فالمثال للمتخصص
بالصفة قوله وهذا مثل فتصحيح الابتداء انما يحتاج اليه باعتبار اصل
التركيب واما باعتبار معنى التمثيل فالتركيب مفيد من غير حاجة الى
تخصيص المبتدا قوله علم ان ما يذكر بعده موصوف بصفة يستقر
في الدار اورد عليه ان قائم رجل كذلك ويمكن ان يعتذر بان هذا
ستر لكوني لا يطرد اعتباره والتحقيق ان الاولى ان يقول لتخصصه
بتقديم الخبر الظرف قوله هذا هو المشهور فيما بين النحاة اما اشارة
الى الحكم بان النكرة يجب ان تخصص حتى تقع مبتدا وخبر فيكون قوله

قوله نحو تمرة خير من جرادة قالوا يجب الاستعمال كل فرد من افراد التمرة
على سبيل الاستغراق خير من كل جرادة رويي ان اهل المصر صادوا
جرادة كثيرة وكانوا محرمين فسألوا عمر عن ذلك كعب الاحبار فاوجب
عليهم في كل جرادة درهما فقال عمر رضي الله عنه اري دراهمكم كثيرة يا اهل مصر تمرة
خير من جرادة يعني لو تصدق بتمرة مكان جرادة جاز قوله لشبهه
اي لمناسبته اياه بكونه فاعلا معنى من حيث انه كان في الاصل اخبر
فاناب عنه على انه بدل من الضمير المستتر في اخبر والبدل فاعل معنى
ثم قدم ليفيد الحصر لان تقديم ما حقه التاخير يوجب الحصر والذي
يدل على ذلك انه يستعمل في موضع ما اخبر فاناب عنه قوله
واعلم آه بيان لتوجيه الحصر بانه انما يصح اما بالنسبة الى الخبر او بتقدير
الوصف قوله علم منه ان ما يذكر بعده آه ورد عليه ان نحو قائم رجل كذلك
مع انه غير جائز اجيب بانهم توسعوا في الظروف بما لم يتوسعوا في غيره
فجعلوا تقديمه مخصصا دون غيره قوله اي سلام من قبلي انما قدر بذلك
ليتبين ان سلاما وان تعين نسبته الى المتكلم لانه باق على نكارته كما
في جميع المصادر الواقعة مفعولا مطلقا فيصح وقوعه مبتدا لانه مخصص

وجيه الدين

قوله واعلم ان المقرر آه هذا كالمكي بين كلامي الامام وبين الشيخ عبد القاهر
والسكاكي حيث جعل الشيخ قولهم شتان ما هو ذا ناب تخصيصا جيدا والسكاكي
تخصيصا نوعيا والتفصيل في المطول والله اعلم قدس سره
احال الكلام الى الاستعمال وهذا توجيه حسن قوله وسلام عليك تخصص
بالنسبة الى المتكلم الاحسن والاولى تخصصه بالنسبة الا انه لما
وقع موقع الدعاء او معنى سلام عليك سلمك الله سلاما حاشيه

وقال بعض المحققين منهم آه عد بلاله وانما اشارة الى ما ذكر في تفسير
سلام عليك والمقصود منه الاشارة الى ما فيه من المناقشات
التي ذكرها الفاضل الهندي والابحاث التي نظمها في هذا المقام
فارجع اليه ان كانت لك المرام قوله وقال بعض المحققين منهم يقال
لا تنافي بين كلام النحاة وما ذكره بعض المحققين انا ان النحاة لما
رأوا ان المبتدي لا يبغي قوته بالتمييز بين المفيد من الحكم على النكرة
وغيره ضبطوا امثلة فقط يتخلف عنها الفائدة ليكون على بصيرة فا
في الحكم على النكرة قوله ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد
يرد عليه انه قلما يقع حصر المص الكلام فيما هو من اسمين او فعل واسم
قوله اراد الوشير الى ان خبر المبتدا قد يكون جملة ايضا خبر المبتدا
من الجمل التي لها محل من الاعراب وحصروها في سبع الخبر والحال و
المفعول والمضاف اليه وجزاء شرط جازم وقع بعد الفاء او اذا
والتابع لمفرد والتابع لجملة لها محل من الاعراب والجمل التي لا محل
لها من الاعراب ايضا حصرت في سبع المستأنفة وتستمر ابتدائية
كما يسمى الجملة التي صدرها مبتدا والمعترضة والتفسيرية نحو واسروا
النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم فجملة الاستفهام مفسرة
للنجوى والمجاب بها القسم والواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا
كلو وتولا ولما وكيف او جازم ولم يقترن بالفاء ولا باذا الفجائية
والواقعة صلة لاسم او حرف والتابعة لما لا محل لها من الاعراب
فليكن على ذكر منك هذه الجملة حتى يفصل لك الممارسة تفصيلا
مغنيا قوله ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية بمعنى الخ

قوله واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها يعني ان الجملة
من حيث هي جملة مستقلة بنفسها لاستقلالها بالافادة بخلاف
المفرد فانه اذا تعلق بشيء يحتاج الاعائه وجيه الدين

قوله هذا هو المشهور آه هذا اشارة الى الوجه الذي ذكره السلام عليك بعيد
قوله وقال بعض المحققين المار ذكره الفاضل ابن الدماميني اجيب عنه بان
مراد النحاة ما قال هذا المحقق بعينه لكن لما وجدوا الفائدة اذا كان المبتدا
نكرة في وجوه التخصيص حكموا بالغالب تغليبا للمتعلقين فانه قيل ان ما
ذكره هذا المحقق ليس مختصا بالنكرة بل المعرفة كذلك فانها ايضا لم يوجد فيها
فائدة كقولك السماء فوقنا ونحوه لم يصح ايضا فاوجه التخصيص بالنكرة
قلنا نعم قد ذكر هذا المحقق هذا الحكم مطلقا لما كان في المعرفة محض فائدة غالبا
والنكرة بخلافه جعلوا الثانية وتركوا الاولى قوله ولما كان الخبر المعرف فيما سبق
قيد اشارة الى ما قال ارضي وعليه اكثر المحققين من ان الجملة التي وقعت خبرا
ليس بمفرد اي ليست في حكم المفرد وقد وقوعه موقع المفرد لا يأبى كونه جملة فكيف
يرد علي هذا انه قال في تعريف المسند وتسنده احد الجزئين الى الاخر بحيث
او حكما حتى يدخل فيه مثل زيد ابوه قائم فيكون في كلامه تناقض ويرد عليه
ايضا انه اذا لم يكن الجملة داخلة فيه فاين تعريف هذا فيكون قول المص والخبر
قد يكون جملة لغوا فالاولى ادخالها في المعرف لان قولك زيد ابوه قائم
في حكم قائم اب كما صرح به الشارح فعلى هذا يكون قوله والخبر قد يكون جملة
اشارة الى تعميمه ويكون الافراد اصلا قوله واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة
تشير بهذا الى ان قوله فلابد جزاء شرط محذوف والى وجه لزوم الرابط

حاشية

قوله فلابد في الجملة الواقعة مخبرا عن المبتدا من عائد اي امر يعود الى المبتدا بان يكون عبارة عنه او مشتملا عليه كما في نعم الرجل علي قول من يجعل اللام للاستغراق الجنس وهذا يشتمل الضمير وغيره مما ذكره رح وجيه الدين

نائبة عن الفعلية وان فاظرفية جملة لانتقال الاسناد الفعل الي الظرف وهذا الستتر فيه ضمير كان فاعلا للفعل ولك ان تقول لم يذكر ما لانها سبقت غير مرة بل متصلا بهذه المسئلة قوله فلابد في الجملة وكذا في المشتق والمأول به وقال الكسائي لابد في الخبر مطلقا عن عائد واستدل بالاجماع على ان في خبر كان ضميرا حتى قالوا معنى كان زيد اخاك كان زيد اخاك هو ولا فرق بين خبر كان وخبر المبتداء واجيب بان خبر كان المقارنة بالزمان فهو بمنزلة الفعل وقوله لابد من عائد الظاهر فيه لابد الا انه شبيه مضاف لتعلق من عائد به كما هو الظاهر الا انه عمل بعض اللغات في شبيه المضاف وجعل من عائد خبر البعيد من رعاية المعنى قوله كاللام في نعم الرجل لا يخفى ان نعم الرجل من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر الا ان الظاهر صح لوضعه موضع المضمر باعتبار لام العهد فلا عبر لجعله قسيما له قوله ووضع المظهر موضع المضمر جائز في مقام التعظيم مطلقا وفي غيره جائز في جميع مطلقا هذا في سعة الكلام وفي الشعر جائز عند سيبويه بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاخفش مطلقا قوله وكون الخبر تفسيرا للمبتداء الا ولي عين المبتداء ليشمل قولنا ان زيدا قائم ومقولي عمرو فاعد قوله وقد يحذف العائد اذا كان ضميرا واما غير الضمير فكون الخبر عين المبتداء لا يقبل الحذف ووضع الظاهر موضع المضمر لنكتة تفوت مع الحذف وكذا لام العهد افرع الحذف لاينساق الذهن الا الى الضمير قوله لقيام قرينة وكل كلامه على ان الحذف شايع كلما قام قرينة

وليس كذلك بل خص ذلك بالضمير المجرور بمن اذا كان في جملة اسمية يكون المبتداء منها جزأ من مبتدائها واما في غيرها ففي المرفوع لا يجوز الحذف وفي المنصوب والمجرور سماعي قوله نحو البر الكر في الكيسة الكر دوازده شتر وار مهذب انتهى وتفصيله ان الكر اثنا عشر وسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد الملء وقوله اي الكر منه الجار والمجرور المحذوف هنا حال من ضمير ستين فيلزم تقديم الحال على العامل المعنوي فالاولى ان يقدر مؤخرا فان قيل ذلك جائز في الحال الظرف وقوله الستين ممنوان منه في هذا المثال صفة منوان قوله وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان الظرف عندهم اسم لظرف الزمان والمكان وهم يتسامحون ويطلقون على الجار والمجرور ثم يتسامحون ويطلقون على مايعم الجميع فالشارح جرى على المتسامح الاخير نعما لفائدة ظرف الزمان لايقع خبرا عن عين لايكون متجددا فلا يقال زيد يوم الجمعة بخلاف الهلال ليلة الجمعة ومن العجايب ماوقع لبعض في هذا المقام حيث نقل الحكم مطلقا وعلله بان الاخبار عن الجثة بالزمان لا يفيد لعدم اختصاص الزمان بجثة دون جثة بخلاف المكان ثم اعترض على نفسه بان قولنا الزمان الخريف مفيد لمن لا يعرف ان الزمان يحدث في الخريف ولا يخفى ان الزمان من قبيل الهلال ليلة الجمعة فالاعتراض على ما نقل لا على ما قالوا تامل قوله فالاكثر من الثقاة وهم البصريون لو كان التقدير بالجملة من البصريين لكان المناسب ان يقول وما وقع ظرفا فمقدر بجملة خلافا للكوفيين فالظاهر

قوله الا ما قول بجملة اشارة الى دفع اشكال اورد هنا وهو ان المقدر بجملة لا يخبر
فما معنى قوله انه اى الخبر مقدر بجملة ووجه الدفع على ما ذكره الشارح ان معناه ما قول
بجملة بان جعل فى تقدير الجملة وما فى معناها وذلك بان يقدر الفعل فيه دون الاسم
وعلى ما ذكر فى الحواشى الهندية ان معناه مفروض ملصوق **وجيه الدين**

ان التأويل بالجملة لا يخص قوما منها بل يعم الاكثر وقوله على انه
اشارة الى تقدير بجار ليصح كونه خبرا عن الاكثر ولو جعل المحذوف
مضافا من المبتدا اى حكم الاكثر انه مقدر بجملة لكان اخف **قوله**
اى ما قول بجملة اقول اول التقدير بالتأويل لان التقدير يلزمه
التأويل والتصرف عن الظاهر ليصح تعديته بالباء والحكم على
ما وقع ظرفا بكونه مقدرا مع انه ليس بمقدر بل مذكور وفيه
الجملة من مطارح الانظار ذكر وافيه ما يجب ان يغض عنه الابصار
ومما لا يبعد ان يقال ان التقدير بمعنى الالحاق يقال قدرت
هذا بذاك اى الحقته به اى الظرف ملحق بالجملة ومجعول من جملتها
ومما يلقى اليك ان التقدير بمعنى التعيين يقال الفروض المقدرة
فى كتاب الله تعالى اى المعينة فالمعنى ان خبر الظرف مبهم عينت
الجملة عند الاكثر والمفرد عند الاقل **قوله** بتقدير الفعل ذلك الفعل
العام كالحصول والكون اتانا واما حتى حصر عامة النحاة الظرف
المستقر فيما كان عامله عاما وحقق بعض المتأخرين انه قد
يكون من الافعال الخاصة اذا انساق الذهن اليه بحسب المقام
واما قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده فالمستقر فيه بمعنى الكون
لا بمعنى الحصول العام **قوله** بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل هذا
منقوض بمثل زيد فى الدار ابوه فان الخبر فيه جملة سواء قدر الفعل
او اسم الفاعل لانه من قبيل الحاصل ابوه وما حاصل ابوه وهما جالسان
قوله ان الظرف لا بد له من متعلق قيل تنفع النحاة على ذلك
وفيه بحث لانه الظرف لا بد له من مظروف والمظروف فى زيد فى

الدار هو زيد ولا حاجة الى امر آخر هذا قلت الظرف يكون ظرفا
لامر من امور زيد من قيامه او سكونه او حصوله او غير ذلك فلا بد
من تقديره ليتم البيان **قوله** والاصل فى الخبر الافراد وقيل يتوافق
الركنان اقول لانه اسرع قبولا للربط **قوله** اى على معنى وجب
له صدر الكلام وهو معنى بغير الكلام كالاستفهام والنفى و
الترجى الى غير ذلك **قوله** وذهب بعض النحاة كانه لم يقل و
ذهب غيره لئلا ينتقض بتابعى سيبويه ممن قال بل غير سيبويه
فقد غفل **قوله** لكونه معرفة وكون من نكرة ولا يجوز الاخبار بالمعرفة
عن النكرة ومنع سيبويه الامتناع فى المبتدأ المتضمن لمعنى الاستفهام
وابن الحاجب منع كون من نكرة وكانه اشار الشارح الى المنع
حيث قال فان معناه اهذا ابوك ام ذلك ولم يقل فان معناه
اى رجل ابوك لكن فى قوله وهذا مذهب سيبويه خفاء فاعرفه ومما
اجاز سيبويه فى الاخبار عن النكرة بالمعرفة الاخبار عن افعل
التفضيل فى جملة وقعت صفة لنكرة مررت برجل افضل منه ابوه
قوله او كانا متساويين لو اكتفى به عن قوله او كانا معرفتين لكفى
الا انه هرب عن الحمل على التساوى فى مرتبة التعريف فالمراد التساوى
فى صحة الوقوع مبتدأ او **قوله** او كان الخبر فعلا له اى صورة فخرج
بقوله له قام ابوه فى زيد قام ابوه وبقوله صورة خرج الزيدان قاما
لان الخبر ليس فعلا صورة كذا قيل وفيه ان زيد قام ابوه ليس الخبر
فيه فعلا صورة فلا حاجة لاخراجه الى قيده فمعنى قوله او كان الخبر
فعلا له او كان الخبر مشتملا على فعل له **قوله** اى تقديم المبتدأ على الخبر

في هذه الصور ليس الجزآء مقيدا بقوله في هذه الصور والا لكان القيد لغوا لاغناء الشرط عنه فينبغي ان يحمل على انه اشار الى ان الجزآء جزآء الشروط مقدرة قوله او بالبدل عن الفاعل اذا كان مشتى او مجموعا قيل وجوب التقديم في هذه الصور مختلف فيه فلو حمل مذهب الكتاب على عدم الوجوب لكان اخف قوله كالاستفهام قيل لا يتضمن الخبر من موجبات التقديم الا الاستفهام وفيه نظر لان ما قائم زيد مما يجب فيه تقديم الخبر لتضمنه النفي فان قلت فينبغي ان يجب تقديم الخبر في زيد لا قائم لانه تضمن الخبر معز النفي قلت مقتضى صدر الكلام ما يغير معنى الجملة و في زيد لا قائم لا يغير حرف النفي معنى الجملة فاعرفه قوله لتصدره في جملته وجملته ما يغيره قوله او كان الخبر بتقديمه آحترز عن كون الخبر بتأخيره مصححا لكونه مبتدأ نحو زيد قام فان زيدا انما يقع كونه مبتدأ لتأخر قام حتى لو تقدم قام يجب كونه فاعلا قوله اى لتعلق الخبر التابع له لم يقل المص او الجزء الخبر ولم يفسر الشارح المتعلق بالجزء ليشمل مثل قرين كل رجل ضيعته والاخصر الاوضح ان يقول اى لمتعلق الخبر الذي يمتنع تقديمه عليه وانما اراد بالتعلق مثل تعلق الجزء بالكل دون تعلق العامل بالمعمول لان لمتعلق الخبر تعلق العامل بالمعمول ضميرا في المبتدأ في مثال على الله عبده متوكل مع انه لا يجب تقديم الخبر وقد يقال اراد تعلق الجزء بالكل دون المعمول بالعامل ليشمل مثل قرين كل رجل ضيعته والفضل للمتقدم قوله او كان الخبر خبرا عن ان

المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتدأ لما كان الخبر عن ان لا يصلح ان يكون خبرا عن المبتدأ اراد الشارح التنبيه على ان في الكلام مسامحة والمراد انه خبر عما يتركب عن ان ولم يتعرض لاصلاحه لظهوره بعد التنبيه على المسامحة ومن قال اصلح كلام المص اصلح الله شانه ونحن نقول كلام المص على ظاهره اذ قولنا عندي خبر في التحقيق عن معنى ان لان عندي انك قائم في تأول عندي تحقق فيما مر والتحقيق معنى حرف التحقيق اعني هو ان قيل هذا اذا لم يكن ان بعد اما نحو اما انك خارج فلا اصدقه قلت هذا اذا لم يكن ان في ما يتعين موقعا للمبتدأ نحو اما انك خارج ولو لا انك خارج وخرجت فاذا ان السبع حاضر والتخصيص بابعدا اما من ضيق الغطن قوله اى تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور فان قلت ان كان المعز على ما ذكره لكان الشرط ماخوذا في الجزآء قلت لم يرد بيان المعز بل اراد تذكيره ليرتبط به الجزآء من الشرط وهو كل واحد من هذه الصور فالاولى في كل من هذه الصور قوله وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه قيد به تحقيقا للتقابل قد فان تعدد الخبر مع تعدد المخبر عنه كثير ومنه زيد قائم وعمرو قاعد ولم يقيده بوحدة الكلام فيكون المعز وقد يتعدد الخبر في كلام واحد لانه كثير ايضا كما في زيد ابوه قائم فانه تعدد الخبر في هذا الكلام الواحد ومن قال قد للتقليل او التحقيق ردد اللفظ بين المعنى الحقيقي والمجازي من غير صارف من الحقيقة قوله فانها في الحقيقة خبر واحد لان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة فان قلت يلزم

قوله ومعناه في الحقيقة خبر واحد اي مرة ونفي الحكم فيهما بالمجموع المركب من الطعمين لا بكل واحد على معنى انه في جميع اجزائه حلاوة وحموضة
لانه امتزج الطعمان في جميع اجزائه وانكسر احدهما بالآخر وحصل بالانكسار كيفية متوسطة لا ان في بعض اجزائه حلاوة وفي بعضها
حموضة كما قيل بعضهم قوله وفي هذه الصورة ترك العطف اولى وهو مذهب الجمهور وهو الفصيح وجوز فيه العطف ابو علي الفارسي
نظرا الى ظاهر التعدد قوله فلا يتعلق عليه لذلك اي لاجل ان المتعدد بالعطف ليس بخبر في الحقيقة بل جزء من توابعه انه لعدم خفاء
بجملة تامة اولى المقابلة اي بنفسه فلا حاجة الى التمثيل به وجيه الدين

خلو الحلو مثلا عن الضمير فيكون الخبر المشتق خاليا عن الضمير على انه
يكذبه وجوب هذا ان قلت فما مضافاتٍ قلت اعتبر في كل منهما ضمير الحق
المجموع كما اجري على كل اعراب استحق المجموع قوله وفي هذه الصورة
ترك العطف اولى هذا انما يتم اذا لم يتعدد المبتدأ نحو هما عالم وجاهل
فان ترك العطف واجب لانه يجمع المتعدد اولا في هذه الصورة بالعطف
اوله لم يجعل خبرا ويجب ان يكون هذا الخبر جامدا لفظا او تقديرا لئلا
يلزم خلو الخبر المشتق عن ضمير المبتدأ فهما عالم وجاهل في تقديرهما
رجل عالم ورجل جاهل قوله ولا يبعد انه يقال مراد المص بتعدد الخبر
ما يكون بغير عاطف هذا هو الملايم بالحكم بامتناع تعدد الفاعل قوله
وهو سببية الاول للثاني او الحكم به هذا ما ذهب اليه الجمهور وكما على
تحقيق الشيخ الرضي ان معناه لزوم الثاني للاول فلا حاجة الى
التكلف في ادراج وما بكم من نعمة فمن الله في القاعدة قوله فلا يرد
عليه اي على هذا الاصل هذا المثال اي على وجه فلا يكون الاصل جامعا
ولم يدفع الحكم بشذوذه لكثرته وتوجيه الورود على ما قالوا ان
كون النعمة معهم ليس سببا لكونه من الله ولو قيل بتعليل افعاله تعالى
بالغرض لكان سببا الى ظهور تضمنه معنى الشرط فوقوع الزمخشري
في هذا الاشكال غفلة عن سهولة حل الاشكال على قاعدة الاعتزال
قوله فيشبه المبتدأ الشرط لكن قصد السببية لازم للشرط اولا قاله
له سواء بخلاف المبتدأ فانه يصح فيه قصدها وعدمه لبقاء فائدة بدون
قصدها فهذا افترقا بصحة دخول الفاء على الخبر ولزومه في الجزاء ومن لم
يتنبه لهذا قال وجه عدم لزوم الفاء وههنا كون المبتدأ دخيلا في معنى

قوله وهو سببية الاول للثاني قال المحقق التفتازاني وهو تعيين حصول مضمون الجزاء بحصول
مضمون الشرط في المستقبل وهذا هو حقيقة معنى الشرط والتحقيق في المطول مع ما كتبه فعلى هذا
يكون ما ذكره الشارح بيانا لمعنى اللازم قال الفاضل المحشي عبد الغفور قال الشيخ الرضي ليس معنى
الشرط سببية الاول للثاني بل لزوم الثاني للاول كما في جميع الشرط والجزاء فلا يرد قوله تعالى وما بكم من نعمة
فمن الله وقد علق الرسالة ورجح انه وجه في هذا المقام كلمات اوردناها بعينها نبركا وتيمنا وابتهاجا
قوله وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط فيصح دخول الفاء في الخبر لما ورد على المص ان الصحة
عبارة عن استواء الطرفين اي الدخول وعدم الدخول سواء اي لا يجب احدهما مع انه قد يجب دخول
الفاء وكما اذا قصد الدلالة على ان المبتدأ متضمن لمعنى الشرط اي اذا قصد المتكلم في كلامه اعلام
المخاطب بان في المبتدأ معنى الشرط اي المبتدأ سبب الخبر او الحكم به كما اذا قال كل رجل يأتيني فله درهم
وقصد في كلامه هذا اعلام المخاطب بان الاتيان سبب لاخذ الدرهم حتى لو لم يأته احد لم يأخذ منه
الدرهم وقد يمتنع دخول الفاء في الخبر مع تضمن المبتدأ معنى الشرط كما اذا لم يقصد المتكلم ذلك الاعلام
بل قصد خلافه بان اراد الفاء الكلام مبهما على المخاطب ولم يرد الاعلام بان فيه معنى الشرط فكيف يصح
قوله فيصح دخول الفاء والمبني على استواء الطرفين اجاب الشارح قدس سره العزيز بقوله نظرا الى مجرد
تضمن المبتدأ معنى الشرط يعني ان حكم المص بما يشعر باستواء الطرفين انما هو بالنظر الى مجرد التضمن
لمعنى الشرط من غير اعتبار بقصد المتكلم اعلام المخاطب او عدمه فانه امر زائد على
اصل المراد وليس من مباحث النحو لان النحوي انما يبحث عن اصل المراد واما قصد المتكلم اعلام
المخاطب او عدمه فانه امر زائد على امور خطابية يبحث عنه في علم البلاغة فانقطع عرق الشبهة وزال
الاشكال وقد تضمن تقريرات رد الاعتراض على الفاضل الهندي بوجه حيث تضمن كلامه امرين
متناقضين مع قصوره في احاطة المراد واداء ما يراد كما لا يخفى على من له ادنى انصاف
ومنع عنقه من ربقة التقليد في طرفا الاعتساف وبيان ذلك ان الفاضل الهندي حمل الاشكال
المفهوم من الصحة على الامكان العام المقيد بسبب الضرورة عن جانب الكذب حيث قال في
تفسير قول المص فيصح اي لا يمتنع فان معناه ان عدم دخول الفاء ليس بضروري سواء كان دخولها
ضروريا او غير ضروري كما لا يخفى على المتتبع بالكلام العرب فيفهم من هذا الكلام ان دخول الفاء قد يكون
بطريق الوجوب وقد يكون بطريق الجواز وقد قال ثانيا اذا قصد السببية اي صح دخول الفاء وانما
يجب اذا قصد السببية او الملازمة واما اذا لم يقصد ذلك فلا يصح فيفهم انه اذا قصد السببية

الشرط غير عريق قوله الاسم الموصول بفعل ماضيا كان باقيا على معناه
او غيره على خلاف الشرط فانه لا يكون الا مستقبلا في المعنى والاول
هنا قيل والشرط لا يكون ظرفا ايضا قيل لا يحصر هذا في ما ذكره
لان المبتدأ الذي دخل عليه اما والمبتدأ الذي يكون احد الاسماء
المتضمنة لمعنى الشرط ايضا كذلك وهذا مما يفضي منه العجب فان
مدخول اما والاسماء المتضمنة كالشرط في الجزاء وليست مصححة
له دخولها ولا تنقض بالاسم الموصول بالاسم الفاعل او المفعول لان
الموصول بفعل معنى قوله او النكرة الموصوفة بهما اي باحدهما فانها وطي
به بالواو والضمير قوله ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم
نوقش بان الفاء ههنا زائدة او المبتدأ والمتضمن لمعنى الشرط يجب
ان يفيد العموم ككلمات الشرط ورد بان الشيخ الرضي صرح بان
ذلك لا يجب فيه ويتجه ان معنى الشرط ههنا منتفية اذ لا سببية
للفرار بالنسبة الى الملاقات ودفعه بانه سبب للحكم بالملاقات
قوله كل غلام رجل يأتيني فيأتيني صفة رجل فان قلت كل رجل
يأتيني ايضا مثال للمضاف الى الموصوف لان الوصف انما يكون بما
اضيف اليه كل لا للكل على ما لا يخفى على المتتبع لكلامهم قلت المراد بالموصوفة
الموصوفة معنى لا لفظا والكل المحيط لافراد الموصوف موصوف معنى
قوله والشرط والجزاء من قبيل الاخبار اي الجملة الشرطية لا يكون
الا خبرية فلا يرد ان الجزاء قد يكون امرا وفيه انه يشكل بالاستفهام
عن الجملة الشرطية فانه مقصد كثير الدوران فيما بين الناس بعد
ان يكون مهملا لكن ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ويمكن

اي اعلامها للمخاطب او اعتبارها في نفس التركيب وجب دخول الفاء او جاز وان لم يقصد فلا
فرق مع شمول لجانب الامتناع كما اذا قصد القاء الكلام مبهما على المخاطب ينتظر اقل الكلام
وتفويد اشارح عليه اما الوجه الاول فلان التتمة ظاهرة في امكان ما خص الذي هو سبب
الصرورة عن الجانبين ولا حاجة تدعو الى صرفها عنه الى خلاف الظاهر مع استلزام الف فاحسن
الفطن واعتصم بجميل الارشاد واما الثاني فقوله واما اذا يقصد فلم يجب دخول الفاء فيه بل يجب
عدم دخوله حيث لم يقصد بهذا القسم ولم يتضمنه كلامه بل تضمن خلافه فهو مما يمنع لمخاطب الفاتر
بعناية الملك القادر فعليك بالجهد والتامل ايها الراجي العزيز جعلك الله من ذوي الفضل واهل
التميز وصيرك من الذين اوتوا العلم لهم درجات وحفظك عن شرور الاحداث ومن العيون
الدرجات انتهى

حاشية

قوله اي جعلت صلة جملة فعلية او ظرفية يعني ان المراد بقوله بفعل او ظرف الفعل والظرف
مع الفاعل لا وحدهما او في قوله او ظرفية مأولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق ناجح لان الظرفية
اي بجملة الظرفية مأولة بالجملة الفعلية بالاتفاق مطلقا لا في هذا الموضع وانما المؤول بالجملة على
الاختلاف قوله وفي حكم الاسم الموصول المذكور اي تم الموصوف به اي بالتام الموصول المذكور
لان الموصوف والصفة كشيء واحد وكذا المضاف والمضاف اليه نحو كل غلام رجل يأتيني فلا يرد
قوله والشرط والجزاء من قبيل الاخبار هذا مبني على قول المص وههنا ان خبر المبتدأ يكون جملة
خبرية لا انشائية فلا يرد ما قيل ان الجزاء قد يكون امرا

وجيه الدين

قوله قبل تخصيصها بيان الاتفاق اما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل ما نفان بالاتفاق لا بالنسبة الى جميع النواسخ حتى يجب ما ذكره بخلاف غيرهما من الحروف المشبهة بالفعل فانها مانعة على الخلاف فالمقصود بتخصيص الاتفاق بهما من بينها الاشعار بالخلاف في غيرهما والاهتمام ببيان الخلاف فيما قوله خلة ما فارقتكم قلى ليس فراقي منكم لاجل اني قد رفضتكم ولكن لاجل قضاء الله في الازل لابد وان يقع فيما لا يزال وجيه الدين قوله اي هذه جائزا لا واجبا نبه بهذا على ان في جواز المنصوب على المصدرية وانه صفة بمصدر محذوف بدل عليه الفعل وفيه رد على صاحب المتوسط حيث جعل منصوبا على التمييزية وقوله لا واجبا للتاكيد وتبنا والاعلام الاتي عليه وجه قوي وقد يجب حذفه اذا وقع

ان يدفع بانه لم يقع تنازع الاستفهام وحرف الشرط في الصدارة ويدفع بالحاجة بان يقال هل يتحقق ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ويتجه عليه ايضا ان وجه المنع في ليت ولعل لو كان كونهما مزيلين للخبرية يوجب ان لا يمنع باب كان وعلمت فالاظهر ان يقال ان النواسخ الابتداء اذا دخل عليه سقط اعتبار صدارة الشرط التي تضمنته المبتداء فضعف معنى الشرط بانتفاء لازمه الذي هو الصدارة فلم يصح دخول الفاء في خبر المبتداء لضعف مقتضيه وح كان القياس عدم الدخول على خبر ان ايضا الا انه لعدم تاثيره في المعنى كالعدم وعدم منع ان المفتوحة لالحاقها بالمكسورة قوله فان قيل باب كان في التسهيل ان المنع من حيث الشبه وان استعمال انما يتحقق في ليت ولعل وكذا الاختلاف على هذا الوجه انما وقع في ان المكسورة واما المنع او الاختلاف في غيرها فمن باب القياس هذا فظهر وجه كل تخصيص وقع من المص في هذا المقام قوله ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها لشعر بان بيان المانع بالاتفاق مستغل لبيان الاختلاف ولا وجه له فالوجه انه دعاه الى بنيا خبر الحروف المشبهة بالفعل هنا انه سيقول ولعره كامر خبر المبتداء فلو لم يبين حاله هذا لوقع الحكم المذكور فيما بعد المتعلم في الغلط قوله وقد يجب حذفه قيل لا يجب حذفه اصلا لانه ركن اصيل في الكلام ونحو الحمد لله اهل الحمد في تقدير اهل الحمد هو واحتمال كونه المخصوص خبر مبتداء

قوله وانما وجب حذفه ليعلم انه اذا لم يذكر المبتداء يكون النعت باقيا على حالته الاولى اذ انه رفع فيعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح بخلاف ما ذكر فانه يكون جملة مبتداء وخبرها قوله عند من قال في نعم الرجل زيد اي تقديره هو زيد اي عند من يقول بان المخصوص خبر مبتداء محذوف واما عند من يقول ان المخصوص مبتداء وجملة المدح اولتم خبره قدم عليه فليس ثمة حذف فيه المبتداء قوله المستهل المبصر للهلال الرافع صوته عند ابصاره وهذا هو بيان المراد من لفظ المستهل لا معناه التغوس قال في الصحاح استهل الصبي اذا رفع صوته عند الولادة وجيه الدين

80

محذوف لا يعتد به بل يتعين كونه مبتداء وما قبله خبره قلت فيكون المقطوع من مواقع وجوب حذف الخبر من غير التزام غيره في موضعه فينتقض به بيان وجوب حذف الخبر وبيان المص احتمال كون المخصوص خبر المحذوف ينبئ عن الاعتداد به بل العذر في عدم ذكرهما في هذا الموضع ان الاول في كتبهم من مبينات بحث النعت والثاني من مبينات بحث افعال المدح والذم قوله اي المبتداء المحذوف جعله مثالا للمبتداء المحذوف والظاهر جعله مثالا لحذف المبتداء وعلى الاول في الكلام حذف المضاف اي كمبتدأ قول المستهل وعلى الثاني حذف مضافين اي كحذف مبتداء قول المستهل فكانه لتقليل الحذف ترك لظاهر فقوله مثل المبتداء المحذوف في قول المستهل بيان للمعز للتقدير حتى يطلب وجه صحته قوله المبصر للهلال القمر الى ثلثة ليال الهلال وبعده القمر كذا قيل لكن في القاموس الهلال غرة القمر ويليه الى ثلث او الى سبع من آخر الشهر ست وعشرين وسبع وعشرين وغير ذلك قمر وانا راي المراد بالمستهل كما لم نجد في كتب اللغة المستهل بمعنى مبصر الهلال بل هو الصبي الرافع صوته حين يتولد وفي القاموس استهل الصبي رفع صوته بالبكاء وكذا كل متكلم رفع صوته او خفض هذا فاستعير للمبصر للهلال الرافع صوته وفي بعض الحواشي قيل الاستهلال ماه كودين وبانك كردن وكلاهما مستقيم هذا فكانه اشار الى ان قول الشارح اشارة الى استعمال اللفظ المشترك في معنييه قوله لان المقصود

قوله اى فى التركيب الزم التزم فى موضعه الخ اى فى موضع الخبر فجعل ما موصولة وعبارة عن الخبر بتأويل التركيب دون الخبر ارتكابا للمعنى وآن مع ما بعدها عبارة عن الخبر بتأويل ارادة التعميم وبالخبر اى التخصيص وبهذا القدر لا يلزم اتحاد الظرف والمظروف وفى بعض النسخ اى فى ترك التزم فعلى هذا يكون ما موصولة والاولى اولى وعلى كلا التقديرين يكون العائد محذوفا فالمعنى حذف عائد الموصول كثير فى الكلام كقولك جاء الذى ذهبت انه رسولا اى بعثته فيكون التقدير فيما التزم فى موضعه فيه نحن لا نسلم بحث حذف العائد لم يثبت ان شارح قيد بكونه من قبيل صليت فى المسجد فى البلد حاشيه

المستهل فيه منع لاحتمال ان يكون مقصودا بتعيينه بالاشارة والحكم به على الهلال فالاولى ان يقال ليس من باب حذف الخبر لان العرب حين يصرح بالمحذوف لا يصرح الا بالمبتدا قوله جريا على عادة المستهلين غالبا العادة ما انتفى خلافه او ندر فقوله غالبا لتعيين ان العادة من اى قسم ووجه العادة ان الحكم ما ينكر لان امتياز الرائى من بين المتوجهين الى الرؤية مع كثرتهم من مظان الانكار قوله وليتلاءم الخ نصب الهلال ووجهه ان الغالب فيما هو فى آخر الكلام الوقوف عليه وقيل الاصل فيما اقرن بالذكر الوقف قوله فان تقديره على المذهب الصحيح وآما على بعض المذاهب الغير الصحيحة فليس ما نحن فيه لان منها ان اذا ظرف مكان خبر عن السبع اى مكان خروجى السبع ومنها انه ظرف زمان والمحذوف هو المضاف الى المبتدا اى خروج فوقت خروجى السبع والمذهب الصحيح ان التقدير فوقت خروجى السبع واقف فاذا ظرف للخبر المحذوف والذى يدل على صحة هذا المذهب عندى انه العرب اذا تصرح بالمحذوف يقول فاذا السبع واقف وانما قلنا على بعض المذاهب الغير الصحيحة لانه على بعضها ما نحن فيه ايضا وهو ان اذا معمول فاجأت المقدر والتقدير خرجت ففاجأت وقت السبع واقف ويجوز ان يجعل ظرف مكان فى هذا التقدير ثم كلمة انى واما للعطف واما فاء الجزاء والشرط محذوف قوله فيما التزم يقال التزمته الشئ فالتزمه اى قبل ملازمته وقوله

قوله فان تقديره على المذهب الصحيح آه فيكون من باب حذف الخبر وقال المبرد انما ظرف مكان فعلى هذا يجوز ان يكون خبر المبتدا والذى يقدره فيما التزم فاعل التزم اى الكلام الذى التزم ذكره وذكر ان اسم الكلام يعتبر ابى

فيما التزم اى فى تركيب يقال عليه الاظهر فى خبر لئلا يخلو الجملة عن العائد الى كلها وما وان لا يخفى انه لا معنى لظرفية الخبر لحذف الخبر فالحق مع الشارح والعائد محذوف اى فى موضعه منه فالتركيب من قبيل البر الكر بدرهم ولك ان تجعل ما مصدرية والمصدر جنسيا فيكون المعنى وجوبا فى وقت التزام غيره فى موضعه قوله وذلك فى اربعة ابواب لم يلتفت المص الى حذف الخبر فى زيد فى الدار اى حصل او حاصل لان تقدير الخبر لا لفظى لا يساعده المعنى والمعنى حاكم بان الخبر فى الدار ليس الا قوله الاول المبتدا الذى بعد لولا الاولى ان يقول المبتدا الذى بعد لولا ووجهه عام ليستغنى عن قوله هذا اذا كان الخبر عاما وكانه اختار ما اختار تنبيها على ان تغيير التحاة الضابطة الاولى قاصر فلا بد من تقييده قوله اى لولا وجد زيد وزيف بان حذف الفعل لا يكون واجبا من غير مفسر ولا فى الماضى يجب تكريره فى غير الدعاء وجواب القسم الا نادرا قوله وقال الفراء لولا هى الرافعة ولا يخفى انه لا بد من القول بحذف مسند الكلام فى ان كان خبرا يلزم كون المسند اليه معمولا للعامل لفظى دون الخبر قوله وثانيها كل مبتدا كان مصدرا صورة الاولى كان مصدرا اوما وقلا به فان المتبادر من المصدر صورة ان لا يكون مصدرا حقيقة فافهم قوله منسوبا الى الفاعل يدخل فيه نحو ضرب زيد عمرو قائما وقد اشترط ارتضى الاضافة الى احدهما او كليهما نحو تضاربا ثنا قائمين قوله وبعده حال ويجب فى هذه الحال الواو اذا كانت جملة اسمية قوله واكثر شربا السويق ملتوتا

قوله اى فى تركيب الزم التزم فى موضعه الخ اى فى موضع الخبر فجعل ما موصولة وعبارة عن الخبر بتأويل التركيب دون الخبر ارتكابا للمعنى وآن مع ما بعدها عبارة عن الخبر بتأويل ارادة التعميم وبالخبر اى التخصيص وبهذا القدر لا يلزم اتحاد الظرف والمظروف وفى بعض النسخ اى فى ترك التزم فعلى هذا يكون ما موصولة والاولى اولى وعلى كلا التقديرين يكون العائد محذوفا فالمعنى حذف عائد الموصول كثير فى الكلام كقولك جاء الذى ذهبت انه رسولا اى بعثته فيكون التقدير فيما التزم فى موضعه فيه نحن لا نسلم بحث حذف العائد لم يثبت ان شارح قيد بكونه من قبيل صليت فى المسجد فى البلد حاشيه

المستهل فيه منع لاحتمال ان يكون مقصودا بتعيينه بالاشارة والحكم به على الهلال فالاولى ان يقال ليس من باب حذف الخبر لان العرب حين يصرح بالمحذوف لا يصرح الا بالمبتدا قوله جريا على عادة المستهلين غالبا العادة ما انتفى خلافه او ندر فقوله غالبا لتعيين ان العادة من اى قسم ووجه العادة ان الحكم ما ينكر لان امتياز الرائى من بين المتوجهين الى الرؤية مع كثرتهم من مظان الانكار قوله وليتلاءم الخ نصب الهلال ووجهه ان الغالب فيما هو فى آخر الكلام الوقوف عليه وقيل الاصل فيما اقرن بالذكر الوقف قوله فان تقديره على المذهب الصحيح وآما على بعض المذاهب الغير الصحيحة فليس ما نحن فيه لان منها ان اذا ظرف مكان خبر عن السبع اى مكان خروجى السبع ومنها انه ظرف زمان والمحذوف هو المضاف الى المبتدا اى خروج فوقت خروجى السبع والمذهب الصحيح ان التقدير فوقت خروجى السبع واقف فاذا ظرف للخبر المحذوف والذى يدل على صحة هذا المذهب عندى انه العرب اذا تصرح بالمحذوف يقول فاذا السبع واقف وانما قلنا على بعض المذاهب الغير الصحيحة لانه على بعضها ما نحن فيه ايضا وهو ان اذا معمول فاجأت المقدر والتقدير خرجت ففاجأت وقت السبع واقف ويجوز ان يجعل ظرف مكان فى هذا التقدير ثم كلمة انى واما للعطف واما فاء الجزاء والشرط محذوف قوله فيما التزم يقال التزمته الشئ فالتزمه اى قبل ملازمته وقوله

قوله فان تقديره على المذهب الصحيح آه فيكون من باب حذف الخبر وقال المبرد انما ظرف مكان فعلى هذا يجوز ان يكون خبر المبتدا والذى يقدره فيما التزم فاعل التزم اى الكلام الذى التزم ذكره وذكر ان اسم الكلام يعتبر ابى

فيما التزم اى فى تركيب يقال عليه الاظهر فى خبر لئلا يخلو الجملة عن العائد الى كلها وما وان لا يخفى انه لا معنى لظرفية الخبر لحذف الخبر فالحق مع الشارح والعائد محذوف اى فى موضعه منه فالتركيب من قبيل البر الكر بدرهم ولك ان تجعل ما مصدرية والمصدر جنسيا فيكون المعنى وجوبا فى وقت التزام غيره فى موضعه قوله وذلك فى اربعة ابواب لم يلتفت المص الى حذف الخبر فى زيد فى الدار اى حصل او حاصل لان تقدير الخبر لا لفظى لا يساعده المعنى والمعنى حاكم بان الخبر فى الدار ليس الا قوله الاول المبتدا الذى بعد لولا الاولى ان يقول المبتدا الذى بعد لولا ووجهه عام ليستغنى عن قوله هذا اذا كان الخبر عاما وكانه اختار ما اختار تنبيها على ان تغيير التحاة الضابطة الاولى قاصر فلا بد من تقييده قوله اى لولا وجد زيد وزيف بان حذف الفعل لا يكون واجبا من غير مفسر ولا فى الماضى يجب تكريره فى غير الدعاء وجواب القسم الا نادرا قوله وقال الفراء لولا هى الرافعة ولا يخفى انه لا بد من القول بحذف مسند الكلام فى ان كان خبرا يلزم كون المسند اليه معمولا للعامل لفظى دون الخبر قوله وثانيها كل مبتدا كان مصدرا صورة الاولى كان مصدرا اوما وقلا به فان المتبادر من المصدر صورة ان لا يكون مصدرا حقيقة فافهم قوله منسوبا الى الفاعل يدخل فيه نحو ضرب زيد عمرو قائما وقد اشترط ارتضى الاضافة الى احدهما او كليهما نحو تضاربا ثنا قائمين قوله وبعده حال ويجب فى هذه الحال الواو اذا كانت جملة اسمية قوله واكثر شربا السويق ملتوتا

واخطب مايكون الامير قائما قال الشيخ الرضي يجوز في هذا القسم
رفع الحال على الخبرية بان يقال اخطب مايكون الامير قائم لان اول
الكلام كان مجازا والمجاز يؤول المجاز فجعل آخره مجازا فان قلت
فلا يكون التركيب من مواقع وجوب حذف الخبر فلا يتم الفائدة
قلت اذا رفع قائم لم يكن التركيب من الفائدة لانتفاء الحال وتمام
ان ماذكر من جواز رفع الحال في هذا القسم مقيد بما اذا كان اوله
مجازا كما افاده تعليله الا ان يكون المحكم مبنيا على اطراد الباب
وجوز الشيخ وغيره جعل المصدر في اخطب مايكون الامير جنينا
اي اخطب اوقات كونه فالمراد بفعل المضاف الى المصدر اعم
من المضاف اليه بلا واسطة او بواسطة **قوله** ضربا زيدا قاصد
اذا كان قائما تقديرا اذا كان يحصل للحال عامل سوى المصدر او
المصدر لا يجوز ان يكون عاملا فيه كما عرف ولا يجوز ان يكون
العامل حاصلا لان ذا الحال هو غير المصدر وفاعل حاصل هو المصدر
فلو جعل حاصل عاملا اختلف عامل الحال وصاحبه وهو لا يجوز عندهم
وبهذا عرف ان من جوز الاختلاف له ان يخالف في تقدير اذا كان
ويكتفي بتقدير حاصل **قوله** فحذف متعلقات الظروف الاولى متعلقا
الظرف **قوله** ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال اذا هذه ظرفية
خالية عن معنى الشرط كما لا يخفى **قوله** وفيه تكلفات كثيرة من حذف
اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن
العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة ومن قيام
الحال مقام الظرف هذا كتب في الحاشية ولا يخفى عليك ان الوجوب

مع الجملة المضاف هو اليها وان حذف اذا مع الجملة المضاف اليها اكثر
من ان يحصر في غير هذا المقام مع انه في الفصيحة ووجه جعل كان
تامة انهم لم يجدوا بدا من جعل المنصوب بعد المصدر حالا ليظهر
وجه لزوم نكارته وتزوم الواو فيه اذا كان جملة اسمية فلو
قدر كان ناقصة لكان خبرا جائز التعريف غير حامل لزوم الواو
اذ لا يدخل الواو في خبر كان الا شبيها بالحال ولا يلزم فيما ذكر من
التوجيه الخالي عن التكلف ان المحذوف منفاوت لانه الملابسة
بالنظر الى الفاعل بمعنى وبالنظر الى المفعول بمعنى آخر فان صدور
الضرب ووقوعه لا يعتد التغيير عنهما بالملابسة **قوله** ثم تقول
حذف المفعول الذي هو ذو حال لو قال بحذف العامل وذي حال
مرة واحدة كما في راشد امهديا لكان اكثر استراحة من التكلف
قوله وتقييد المبتداء المقصود عمومه بدليل الاستعمال بحال وجهه
ان الجنس المعرف اذا استعمل بلا قرينة تخصيص يعم جميع ما يقع
عليه وفاقا للترجيح بلا مرجح وهذا يؤكد وجوب كون هذا المصدر
مضافا لوجوب اضافته الى المعرفة حتى يتعرف **قوله** اي ضربا
زيدا ضربه قائما ولا عيب فيه انا انهم لم يجوزوا حذف المصدر مع بقاء
معموله لانه يحذف ان مع الفعل مع بقاء معموله وهو حذف الموصول
مع بعض صلته ولم يجوزوه **قوله** لكونه بمعنى الفعل يؤيده عدم
صحة توكيده المعنوي وتوصيفه يعقل وجه استفادة الحصر من
غير تقدير الخبر غير ظاهر **قوله** وناهيك كل مبتداء استغل خبره على معنى
المغايرة جعل الشيخ الرضي حذف الخبر هنا غالبا وجعل الكوفيون

قوله وضربا زيدا يابسا فانما اذا كان معنى الفاعل او نونه الوقاية مع بابه
المتكلم في يابسا وان كان علامة مفعول لكنه اتى به في ضربا علامة فاعل
لامحالة فيكونه خالصا من الفاعل ولا يرد الاعتراض **حاشيه**

قوله وبلزمهم حذف الخبر من غير سد شيء مسده اي يلزمهم سيبويه وجوب حذف الخبر من غير سد شيء مسده وتقييد المبتداء
المقصود عمومه اه الاولى فلان يقال على هذا يكون من متعلقات المبتداء ومهما تره ما هو من متعلقات المبتداء لا يصح
ان يسد مسد الخبر واما ان فلان المقصود من هذا التركيب العموم المفيد للحصر وذلك لانه معنى المثال
عند جميع ما ضربت زيدا ما ضربته الا قائما وعلى تقديرهم يتقيد الضرب فيفوت العموم فلا يفيد الحصر
بخلاف ما اذا لم يتقيد فانه اذا كان كل ضرب واقعا في حال القيام لا يكون ضرب آخر في حال آخر فيفوت الحصر

وجيه الدين

قوله واقيم المعطوف في موضعه لانه المبحث وجوازه اذا كان وضيعة معطوفا على المبتدا ويكون الخبر مثنى اى مقرونان لا مفردا فرح لا يكون لان وضيعة المعطوف قائما مقام الخبر المحذوف اذ المبتدا لا يسند مسند الخبر واجيب بان المبتدا انما ساغ مسند الخبر من حيث هو خبر الاول فيجب حذفه من هذا الوجه وان كان لا يسند من حيث انه خبره ولا يشترط لوجوب الحذف سد شيئا مسد من كل وجه وجيه الدين

الواو بمعنى مع خبرا فارتفع عندهم مستقل من الواو الى مدخوله و هو تكلف قوله وذلك مثل كل رجل وضيعته كتب في الحاشية الضيعة في اللغة العقار التي اي الارض والنخل والمتاع وههنا كناية عن معتكفها اعني الصنعة انتهى وكانهم شبهوا صنعة الرجل بالارض المغلة التي لا تفنى وفي مثل هذا التركيب سؤال مشهور وهو ان ضمير ضيعته لا يصح ان يعود الى كل والا الى رجل ووجهه انه كما ان كل رجل نائب عن اسماء كثيرة ضمير نائب عن ضمائر كثيرة يعود بكل اعتبار الى رجل ما في كل رجل فكانه قيل زيد وضيعته وعمرو وضيعته وهكذا قوله اى كل رجل مقرون مع ضيعته لم يقدر كل رجل وضيعته مقرونان ليكون محل النائب عن الخبر متاخرا عنه فيصح الحكم بنيابته قوله واقيم المعطوف في موضعه لان المعطوف على المبتدا وان كان من تتمته لكنه يذكر بعد الخبر فيصح ان ينوب عن الخبر ويشغل مكانه ومن اشكل عليه ذا قال هو معطوف على ضمير وهو فاعل الخبر اى كل رجل مقرون هو وضيعته فحذف المؤكد مع المؤكد وهو جائز ومعنى كلامهم كل مبتدا عطف عليه بالواو بمعنى مع انه عطف عليه صورة لا حقيقة ولك ان تقول انه يستغنى عنه باذكر نا قوله يكون مقسما به يعني متعينا لذلك مشتهرا فيه بحيث يتبادر من سماعه انه قسم للاقسام به ليكون قرينة على حذف الخبر الذي هو قسمي قوله والعمر والعمر بمعنى واحد ويستعمل مع اللام آه في القاموس العمر بالضم والفتح البقاء وبالفتح الدين قيل ومنه العمر قوله

قوله اى من المرفوعات خبران واخواتها اشار به الى كون قوله خبران واخواتها من المرفوعات لا من خبر المبتدا او الى كونه مبتدا محذوف الخبر والتقدير اى الشيء هما اى انه اطلق الاخوات على طريق الاستعارة التصريحية حاشيه قوله اى الشيء هما شبه النظير والامثال بالاخوات لما بينهما من المقارب والتماثل كما يكون بين الاخوات ثم اطلق اسم المشبه به على المشبه على طريق الاستعارة المصرح بها وجيه الدين

اى من المرفوعات خبران واخواتها تنبيه على ان ذكر خبران ليس لانه من خبر المبتدا بل لانه من المرفوعات ولم يرد ان خبران مبتدا وحذف خبره وقوله هو المسند جملة مستانفة لانه تكلف بعيد لا حاجة اليه والاخوات بمعنى الاشباه وليس هذا وضعا نحويا بل هو استعمال لغوي قال الله تعالى كلما دخلت امة لعنت اختها وانما قال المص خبران ولم يقل ومنها خبران قصدا الى البيان على وجه يشمل المذهب الاصح ومذهب الكوفي وهكذا في باقي الاقسام قوله احدهن الحروف راجع لفظ الاحد لانه لا مرجع له وخص عليه جميع هذه الحروف ولا بد من مثل هذا التصرف في المحدود اي خبر واحد من ان واخواتها والا وضح الاخصر الانفع ان يقال خبر الحروف المشبهة بالفعل هو المسند بعد دخوله قوله عليها اى على المسند وشيء آخر ولا يخفى عليك ان المفهوم من العبارة دخول هذه الحروف على المسند لا على المسند وشيء آخر وان كان صحيحا في الواقع ولا حاجة الى الحمل عليه فالاولى الاقتصار على ما هو المتبادر قوله والمراد بدخول هذه الحروف كانه معنى عرفي للدخول والمتبادر في عرف الفن الدخول لا بواسطة لفظ لان نظر الفن فيه فالتعميم خلاف الظاهر ومع ذلك مضر لانه يدخل في التعريف المسند الذي دخل عليه ان المخففة الملغاة عن العمل فانها وردت على المسند والمسند اليه لا بواسطة لفظ معنوي هو اتم كيد بالنسبة المتعلقة بها مع انه خبر المبتدا لا خبر ان الا ان يتكلف ويراد بقوله لفظا ما يقابل تقديرا ومحلا

قوله فلا يحتاج الى ان يجاب عنه باز المراد بالمستدرك هو الجواب الاول لصاحب الوافية والجواب ان الفاضل الهندي والشارح الفاضل لما لم يجدا في هذا المستدرك كاد وركاكة وجها للعبارة بما وقع لكن لا يخفى ما فيه توجيه ان ارتكاب من التدوير وحمل لفظ الدخول على غير المتعارف مع ما فيه من المخالفة لما ذكره في تعريف الخبر حيث قال والخبر هو المجرد اي هو الاسم المجرد وجعل قوله المغايرة للصفة المذكورة تاكيدا هذا حاشيه

وبقوله معناه يشملها قوله فان يقوم ههنا من حيث اسناده يقوم ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى اصلا فلا وجه لتقييده بالجنسية قوله فلا يحتاج الى ان يجاب عنه يعني ان الجواب السابق يغني عنه هذا الجواب الذي يحتاج فيه الى تكلف بعيد لان المتبادر من المسند والمسند اليه المطلق او المسند الى اسمائهما هذه الحروف وهذا انما يتم اذا كان ما حل عليه الدخول معنى يتبادر من اللفظ متعارفا بين القوم كما اشرنا اليه قوله ويلزم منه عطف على قوله يجاب فيكون المعنى ولا حاجة الى ان يلزم منه ولا خفاء في ضعفه فالاليق ان يقال على انه يلزم ويمكن دفع المستدرك بان يحمل المراد بالمسند بعد دخول هذه الحروف الى اسمائها وكانه يلزم المستدرك يلزم ضعف قائم في ان زيدا قائم ابوه فان الخبر قائم وهو مسند الى الفاعل الى اسم ان وتوقف معرفة خبر ان على اسمه المستلزم انتظارا طويلا قوله فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم او تاويل الاسم بما هو اعم من الاسم حقيقة او حكما ويمكن ان يقال لا حاجة الى التاويل لان الخبر الجملة تبين بقوله واوه كاو خبر المبتدا كما ان الخبر الجملة للمبتدا تبين بعد ذكر تعريف مختص بالخبر المفرد قوله مثل قائم في ان زيدا قائم نبه بالمثال على ان المراد بخبر ان واخواتها خبر واحد منها وان المراد بدخول هذه الحروف دخول احد هذه الحروف قوله والمراد ان اوه كاوه لا خفاء ان المراد من عبارة المص توضيح خبر ان بحيث يوقف ان اي خبر صحيح واي خبر فاسد وما ذكره الشارح لتكلف على انه بعد ما فسر قوله واوه كاو خبر المبتدا في ان

قوله بقي يقوم وبقي خبر المبتدا وانه اي بعد ان المعطوفة فلا وبعد ان المخففة الفعل

قوله بعد الاعتراض اي لا بد ان لا يكون الخ قوله في جملة يعظم بعد ان المسند الى ياء المتكلم وحده وبعد ان المسند الى غيره قوله فلا يحتاج الخ اي اذا اندفع الاعتراض عن الجملة بما ذكر من ان المسند اليه ضمير الشان فلا يحتاج الى ان يجاب عنه قوله وحينئذ اي حين اذ لم يحتج الى الجواب قوله بعد ان المسند اليه ضمير الشان لا الى الجملة بالاسم حتى يكون المسند اسما قوله ولا الى الجملة بالاسم اي لا يحتاج الى ان يجاب عنه بانا لا نسلم ان المسند اليه في جملة الخبر اسم بل هو ضمير الشان قوله فيكون الخبر جملة قوله لا يخفى ما فيه من ان الجملة الخبرية لا تقع خبرا للمبتدا الا بعد تاويلها بالمفرد قوله فالاليق ان يقال على ان المراد بالمسند بعد دخول هذه الحروف الى اسمائها وكانه يلزم المستدرك يلزم ضعف قائم في ان زيدا قائم ابوه فان الخبر قائم وهو مسند الى الفاعل الى اسم ان وتوقف معرفة خبر ان على اسمه المستلزم انتظارا طويلا قوله فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم او تاويل الاسم بما هو اعم من الاسم حقيقة او حكما ويمكن ان يقال لا حاجة الى التاويل لان الخبر الجملة تبين بقوله واوه كاو خبر المبتدا كما ان الخبر الجملة للمبتدا تبين بعد ذكر تعريف مختص بالخبر المفرد قوله مثل قائم في ان زيدا قائم نبه بالمثال على ان المراد بخبر ان واخواتها خبر واحد منها وان المراد بدخول هذه الحروف دخول احد هذه الحروف قوله والمراد ان اوه كاوه لا خفاء ان المراد من عبارة المص توضيح خبر ان بحيث يوقف ان اي خبر صحيح واي خبر فاسد وما ذكره الشارح لتكلف على انه بعد ما فسر قوله واوه كاو خبر المبتدا في ان

ومن اقسامه الخبر المتضمن لصدر الكلام لزم ان يكون خبر ان كذلك ايضا والف واناطر من فوت بعض الاستثناءات وينبغي ان يقول الا في تضمنه استفهاما او في وقوعه جملة انشائية كخوان زيدا اضربه فانه لا يجوز مع جواز زيدا اضربه وما لم يذكره عدم صحة دخول الفاء على خبره مع تضمن اسمه لمعنى الشرط لكنه لم يلتفت لسبق ذكره وقوله ان من اباك ايراد على مذهب غير سيبويه في ان من في من ابوك خبر وهو لا يرد على المص مع اختياره مذهب سيبويه قوله الا في تقديمه اي تقديم خبر ان فان حكم تقديمه الامتناع وحكم تقديم خبر المبتدا الجواز والوجوب وبهذا يتبين فساد ما قيل حق ايبان الا في التقديم لان التقديم قدر مشترك لانه استثناء عن وجوه الشبه ووجه الشبه يجب ان يكون مشتركا قوله الا اذا كان ظرفا فيه انه يلزم ان يكون حكم خبر المبتدا في التقديم اذا كان ظرفا مع انه ليس كذلك لانه لخبر الظرف بان يتضمن ما له صدر الكلام ولا يجب تقديمه كخوان زيدا في الدار فان لام الابتداء له صدر الكلام الا ان يقال اللام له صدر الكلام في غير باب ان قوله وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة فيه بحث لان ان يصح وقوع النكرة مبتدا صرح به الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز فليس حكمه الا جواز التقديم فقول المص الا اذا كان ظرفا قاصر قوله خبر لا الكائنة لنفي الجنس قدر المؤلف بالتمام ميلا الى رعاية جانب المعنى لان المعنى على التركيب التوصيفي والمشهور في امثاله تقدير النكرة احترازا عن وصول حذف الموصول مع بعض الصلة فانه لا يجوز عند البصريين فالتقدير

قوله وانما عدل عن المثال المشهور الخ توضيحه يمكن ان في هذا الموضع نحو لا رجل في الدار وانما عدل عنه لان تمثيل النحاة ليس بحسن لانه يحتمل ان يكون في الدار صفة لرجل والخبر محذوف بل الظاهر انه صفة لاسم لا والمثال ينبغي ان يكون ظاهرا فيما يمثل له ويستقبح اذا كان فيه احتمال ما مثل له واحتمال غيره على السواء وقد قبح منه اذا كان احتمال غيره مثل له اظهر ومثالهم كزيد قائم خبر لا محذوف كثيرا وفي هذا المثال لا يحتمل انا الخبر لان المضاف المنفي بلا لا يوصف انا بمنصوب كما قال المص في شرحه واعترض عليه الرضي بان ما ذكره من امتناع وصف المضاف المنفي بلا بالمرفوع مذهب جماعة من النحاة وقد خولفوا فيه وجوز وا رفعه حملا على المحل فان الشاع الى دفع الاعتراض بتقدير على ما هو الظاهر وشكله كاف في التمثيل كما قرر وحيد الدين

خبر لا كائنة لنفي الجنس على جعل كائنة حالا من كلمة لا بتاويلها بالمفعول لمعنى الفعل المستفاد من اضافة الخبر اليها اي خبر ثبت لكلمة لا وعليك برعاية جانب المعنى اذا عارضه جانب اللفظ فافهما لمجاوزة لاولي الالباب قوله اي لنفي صفة اذ لا رجل قائم الا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه فيه ان لا رجل بتقدير لا رجل موجود لنفي نفس الرجل لا لنفي صفته والوجود وان كان صفة لكن اذا نفي عن الشيئ يقال نفي الشيئ ولا يقال نفي صفة الشيئ او نفي الشيئ ليس الا نفي وجوده فنفي الصفة صار بمعنى نفي غير الوجود فلا كما يكون لنفي صفة بجنس يكون لنفي الجنس فلو حمل قولهم لا نفي الجنس على معنى نفي صفة بجنس لم يتم الشمية فيما هو لنفي الوجود ولو حمل على نفي الجنس لم يتم فيما هو لنفي صفة الجنس فلا بد في الشمية لملاحظة حال بعض الافراد وح يصح حمل العبارة على ظاهرها ولا حاجة الى صرفها عنه قوله والمراد بوخولها ما عرفت في خبر ان من الدخول لا ايراث اثر لفظا او معنى ففي قوله فلا رد ونظر كما عرفت لظهور ايراث اثر معنوي في ضرب قوله وجعل في الدار صفة قال المص المثال الحسن ما يكون واضحا غير محتمل لانه لا يضاح فحقه ان يستغني عن الايضاح وكما ان في الدار في لا رجل في الدار يحتمل ان يكون صفة رجل يحتمل ذلك في لا غلام رجل فلذلك عدل عن جزئ المثال قوله ولا يجوز ارتفاع صفة هكذا قال المص واعترض عليه بانه يجوز عند جماعة قرا وان فسح لدفعه قوله على ما هو الظاهر يعني ان رفع صفة الملغ

المنصوب خلاف الظاهر فالاحتمال الظاهر في لا غلام رجل ظريف الخبرية دون الوصفية وهذا يكفي لوضوح المثال وحسنه قوله لا تتقييد بالظرف يعني من غير ساجة ويريد بنحو ما يحال وفيه نظر لان الظرافة لو لم يقبل التقييد لم يصح صار زيد ظريفا فالتعليق ان لا يتجاوز عن المثال ويقال لا يحسن تقييد الظرافة بغير الدار لانها لا تقبل التقييد ولا يخفى ان نفي جميع غلام زيد بين ما تبين الصفتين ايضا غير معقول والمعهود في مثله نفي الحصول في الدار عن الغلام الموصوف بالظرافة قوله وليكون مثالا للنوعي خبرها وليكون مثالا للخبر المتعدد فانه احوج الى الايضاح فلو ترك بيان النوعي خبر لكان اشمل قوله ويحذف خبر لا بعد حذفا كثيرا قد موصوف كثيرا مصدر الفعل والمشتهر في مثله تقدير الزمان وهو الملايم لقوله وبنو تميم لا يثبتونه اصلا قوله لدلالة النفي عليه يعني لان النفي يقتضي منفيا ولما لم يكن قرينة مخصوصة يصرف الى العام وقيل لان النفي رفع الوجود ورد بان النفي رفع الوجود الذي هو للوجود في نفسه وللوجود لغيره فلا يدل على الوجود في نفسه وهو ليس بشئ لان المتبادر من النفي نفي الوجود في نفسه كما ان المتبادر من الوجود الوجود في نفسه فينصرف عند الاطلاق الى نفي الوجود في نفسه قوله اي لا آلهة موجود الا الله جعل الزمخشري كلمة التوحيد جملة تامة مستغنية عن تقدير الخبر وكتب فيه رسالة ومحصول ما ذكره ان اصل التركيب الله آلهة فدخل لا والا للحصر فالمسند اليه هو الله والمسند هو الآلهة وهذا تاخير

الفوائد

ووجه كثرة الحذف في خبر لا دون خبر المبتدا رعاية مطابقة اللفظ
الخبر ومعناه في الانتفاء وح معنى قوله وبنو تميم لا ينبغونه نحن
فيام قرينة ولو قال وانا عند بني تميم لكان اخصر قوله وبا
عرفت من معنى الدخول عرفت ما يمنعك عن القبول قوله
اي على ليس هذا مفهوم من اضافة الاسم الى ما ولا لانقول المستفاد
من الاضافة علما لا على ليس فلت الحكم بالشذوذ على علما لا
على على ليس حتى يدوم كثرة على آخر وانما قال الشارح اي على ليس
تعيينا لما هو الواقع ومن قال العمل مستفاد من التشبيه بليس
فقد بعد وكذا لو جوز رجوع الضمير الى التشبيه لان التشبيه واقع
من غير شذوذ انما الشذوذ في نتيجة التشبيه لانه للشذوذ في
نفيه ودخوله على المبتدا والخبر قوله ش وقليل حمله على الشذوذ
في الاستعمال فالشذوذ بمعنى الخروج عن القياس احتمال قوله
فيقتصر على مورد السماع وهو النكرة ومن قال وهو الشعر
فبيانه مخل قوله من صد كتب في الحاشية الصدود والاعراض
والبراح الزوال والضمير في نيرانها للحرب اي مراعوض عن نيران
الحرب فلا رد ولا ابي عنها قوله ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس رد على
الشيخ ارتضى حيث قال انه لنفي الجنس ومنع وجوب تكرار المرفوع
بعد لا لان التكرار انما يجب مع الفصل بينها وبين معمولها بقي
احتمال ان يكون لا براح من قبيل التكميل فجعل الشاغل نفسه
عدم المفارقة كما يجعل الرجل عين العدل في رجل عدل واحتمال ان
لا يكون لا عاملا لجواز ان يكون متعلق الظرف مرفوعا فلا استشهاد

في تعقله الا زكيا ويتعجبون من كلامه هذا وانا اوضحه لك بكلام وجيز
وهو انه لو بدل لا واو الا بكلمة انا وقيل انما الله الله لكان كلاما تاما
من غير تقدير لفظ وانما هو النفي وكلمة انما فعلم ان قول النحاة
بالتقدير لدفع النقض هو ان لا يطلب خبرا ولا يحتاج اليه المعنى قوله
انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر زيفه المص بان لا يجوز
يكون اسم فعل واسم الفعل لا يكون على هذه الصيغة ورد ايضا
بان اسم الفعل الذي بمعنى الفعل اللازم لا ينصب ما بعده ولم يلتفت
الشارح الى تزييفه لانه يجوز ان يكون نائبة لانتفى كنيابة يا
مناب ادعو ويكون فاعل الفعل الضمير المبهم المميز بالمنصوب
بعدها قوله وعلى التقديرين يحتملون ما يرى خبرا في مثل لا رجل
قائم على الصفة اذا ثبت في لغة بني تميم لا غلام رجل قائم برفع
قائم فلا يكون لانكار النحاة اثبات الخبر في كلامهم معنى لانهم
لا يقولون لم يحصل قائم خبرا لان هذا البحث ليس وظيفة العرب
والانكار انما يتأتى لو التزموا في مثل لا غلام رجل قائم نصب
قائم ولهذا قال الاندلسي لا ادري من اين هذا النقل والحق
انه يجب اثباته اتفاقا اذا لم يقم قرينة واما اذا قامت فعند
بني تميم يجب الحذف وعند الحجازيين يجوز هذا فمقول معنى كلام
المتن ويحذف كثيرا انه يحذف كثيرا القيام قرينة الا انه لم يصح
بشرط قيام القرينة لظهور انه لا معنى للحذف بدون القرينة
وكثيرا ما لا يصرح به بعد كما في قوله ويجوز حذف حرف النداء و
قوله وقد يحذف المنادى وقوله وقد يحذف فان معانيها الفعل والفاعل

في البيت على عمل لا قوله اعلم ان المراد بالمسند هذا التعرض مبنى على الغفلة عما ذكره في تعريف الفاعل قوله علامة كون الاسم مفعولا اي من حيث انه علامة كون الاسم مفعولا فلا يبطل طرد تعريف علم المفعولية ولا طرد تعريف المنصوبات بمررت بمسلمات ومسلمين بل مررت بزيد وقوله وهي اي علامة كون الاسم مفعولا مع قيد الجبئية فلا حاجة الى تقييد الامور الاربعة بالجبئية قوله لصحة الاطلاق صيغة المفعول عليه لغة واما اصطلاحا فيصح الاطلاق على كل من نحو ضرب وهو ما قرن بفعل فاعله ولم يسند اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا ولا يخفى انه ينتقض بمفعول ما لم يستم فاعله فانه مفعول ولم يشمله التعريف الا ان يقال الاطلاق المفعول عليه باعتبار انه كان في الاصل مفعولا اصطلاحيا وقوله بخلاف المفاعيل فيه نظر لانتقاضه بضربته تأديبا وكرمت كراهتي وفعل الضرب والتأديب ولمت زيدا في ضربه فانه يصح اطلاق المفعول على هذه الامور الا ان يقال لا يصح اطلاق المفعول على الاربع مطلقا بل بالنسبة الى البعض افرادها وينقدح من هذا وجه آخر لوصف المفعول بالمطلق في ما نحن فيه فاحفظه فان قلت صحة اطلاق المفعول على الضرب مثلا باعتبار تعلق الفعل به ووقوعه عليه فانك تقول فعلت الضرب وبهذا الاعتبار هو مفعول به لا المفعول المطلق قلت المفعول في اللغة ما يصح وقوع الفعل عليه وجميع افراد المفعول المطلق كذلك حتى فعلت فعلا بخلاف المفاعيل الاربع واما ان

القول بتعلق الفعل بالفعل يستلزم التسلسل فدفعه واضح على اهله فان قلت اذا صح اطلاق المفعول به صح اطلاق المفعول لان صحة اطلاق المطلق من لوازم صحة اطلاق المقيد قلت المفعول به تقييد في الظاهر وتغيير في التحقيق فان المفعول فيه ضمير تقيد بالصيغة والمفعول به حال عنه متقيد بالاسناد اليه فتقيد به مغاير لمعنى المفعول لا مقيد وليس صحة اطلاق المطلق من لوازم صحة اطلاق هذا المقيد قوله فلا يرد عليه مثل مات موتا وكذا ضرب زيد ضربا على صيغة المجهول لانه فعله بمعنى انه قام بفاعل معنى الفعل المذكور اي بما قام به معنى الفعل المذكور فلا حاجة اليه مع هذا التغيير الى جعل الفاعل اعم من الفاعل حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل ضرب زيد ضربا كما ظن البعض بعض الظن قوله واما زيد لفظ الاسم فاذكره في وجه زيادة الاسم واضح لا ريبة فيه اما ان الشان في تخصيص المفعول المطلق بزيادة الاسم في تعريفه دون اخواته فلذا احتيج الى ما قيل ان زيادته لاخراج ضرب اسم في ضرب زيد فان ضرب اسما فعله فاعل مذكور ويتجه عليه ان احدهما ما قيل ان ضرب اسما ليس بفعل لانهم لا يجعلون صفات المعاني التضمنية على الالفاظ وانما يجعلون صفات المعاني المطابقية وثانيهما ما نقول انه لا ينفع لاخراج زيد ضارب ضارب فالوجه ان يقال زيادة الاسم هنا وتركه في اخواته تفنن في العبارة والشارح جعل الاسم محذوفا في تعريفات اخواته اكتفاء بذكره في تعريفه قوله او اسما عطف على قوله مذكورا او لا تغيران

قوله لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييد اي لانه شيء مفعول كذا فيصح ان يقال انه مفعول من الفاعل فان قلت كيف يصح اطلاق المفعول على مثل مات موتا مع ان الفعل لم يتعد الى المفعول به او فعل فيه الفعل او لاجله او معه فلا يكون مفعولا على اصطلاح المطلق بل له وفعل فاعله الذي هو مفعول قوله كالبارد والكيفيات موتا وجسم جسامة وشرف شرفا فان كل واحد من الموت والجسامة والشرف وجود العلو قائم بالفاعل لا تاثير للفاعل فيه وانما المؤثر فيه هو الله تعالى فلا موثر فيه اصلا وخلق الموت والجسامة بمعنى قدرتهما وجيه الدين

الفعل المذكور يشمل الملفوظ والمقدر والاسم لان المأذون المذكور اعم
من الفعل وشبهه كما هو الشايع قوله وخرج به المصادر التي لم يذكر
فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد وكذا خرج نحو ويل
لك وانواع الضرب وقعت اوالف ضرب وقعت لكن لم يخرج
بعد ضرب شديد في قولك ضربا ضرب شديد وضربا انواعا او
الفا وانما هو لاخراج مثل اضارب زيد وضرب زيد شديد وتحقيق
الكلام هنا ان معنى اسم ما فعله فعل مذكور انه اسم يدل على ما فعله فاعل
فعل بحسب التركيب مثل ضربا في ضربت ضربا على ان الضرب فعل
المتكلم فعلي هذا اسم ما فعله فاعل اخرج جميع المصادر فلا حاجة لاخراجها
الى قيد فعل مذكور انما هو لاخراج مثل اضارب زيد وضرب زيد شديد
والا الى قوله بمعناه لاخراج تأديبا في ضربت تأديبا وانما هو لاخراج
اقاتل وضارب زيد على سبيل التنازع فان ضاربا اسم ما فعل فاعل
العامل بحسب دلالة التركيب لكن ليس بمعناه قاتل وبهذا اندفع
عن التعريف ورود كراهتي فان كراهتي لا يدل بحسب التركيب
انه فعله فاعل قوله صفة ثانية بفعل لا يبعد ان يكون مستغنيا بمذكور
قوله بل المراد ان معنى الفعل يشمل عليه اشتمال الكل على الجزء فضل
الشارح غاذكر ان الفعل اعم من الاسم الذي فيه معنى الفعل فاخرج
قد يكون بعض الفعل عين معنى المفعول المطلق ولا يكون مشتملا عليه
اشتمال الكل على الجزء اذا كان مصدرا والمراد باشتمال العامل على
معنى المفعول المطلق ليس اشتماله على مفهوم لفظه بل على ما قصد به
من الافراد لئلا ينتقض بنحو ضربت انواعا فان ضرب يشتمل ظ

قوله بل هو واقع عليه لان الكراهة بهذا الاعتبار مكروهة بخلافها بالاعتبار الاول قوله والظرف الخ
جامعا ومانعا لخروج كراهتي تأديبا وكراهتي بالاعتبار الاول وجيه الدين

ما صدق عليه الانواع لا على مفهومها لان الضرب المقصود منه عين
الانواع ثم خروج تأديبا انما يتم لو كان التأديب غير الضرب
اما اذا كان في التحقيق عينه فلا يخرج فعليك بالتحقيق الذي
سمعت قوله تنا كيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من
الفعل اي تنا كيد العامل باعتبار تمام معناه اذا كان مصدرا
او بعضه اذا كان غيره نحو ضربت ضربا وتنظيره نفخة واحدة و
يلزم مما ذكره ان يكون مثل ضربت ضربا في الزمان الذي مضى مفعولا
مطلقا تنا كيد قوله والمراد ان الدال على بعض انواعه يريد الدلالة
على بعض انواعه فقط او في ضمن الدلالة على جميع انواعه لئلا
يخرج نحو ضربت جميع انواع الضرب قوله والعدد ان دل على
عدده اي عدد الفعل لا عدد نوعه وبهذا امتاز المثنى ينوع عن
المثنى للمفرد الشخصي قوله لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة
على التعدد وانما كان في مفهومه زيادة على مفهوم الفعل قوله
وقد يكون اي المفعول المطلق بغير لفظه ومناط فائدة هذا الحكم
كلمة قد المفيدة للتقليل لانه وان علم من التعريف انه لا يشترط
ان يكون بلفظه لكن لم يعلم انه هو بغير لفظه قيل او هو عطف
على لا يثنى ويجمع اي الاول قد يكون بغير لفظه فهو لدفع توهم
ان كونه تنا كيدا يوجب ان يكون بلفظه لان تنا كيد المعنوي
بالفاظ مخصوصة والتنظيري لا يكون بغير لفظه ولا يبعد ان يقال
اراد الشارح بانه ليس بتابع سببويه قوله نحو قعدت جلوسا هذا
التركيب انما يصح بطريق الحقيقة لو لم يكن القعود مخصوصا بالبعد

الاضطجاع والجلوس بل بعد القيام كما ذكر في شروح المصابيح
النبوية ولا يخفى انه مثال للمغايرة بحسب الباب ايضا **قوله** وسيبويه
يقدر له عاملا اي فيما عدا مثل ضربته انواعا والظاهر مع سيبويه
في مثل انبت الله نباتا دون مثل قعدت جلوسا **قوله** خير مقدم
هو من قبيل انواعا من الضرب وخير اسم تفضيل مخففا خير وللتغيير
في التثنية والجمع والتأنيث وفي القاموس يقال فلان خير الرجال
وفلانة خير النساء **قوله** والجدع قطع الانف والاذن آه في الرضي
كله او بدل كله واو وهو الموافق للغة وهو دعاء عليه بالذل وقبح
الحال **قوله** وهذا معنى وجوب الحذف سماعا لا تخيل انه لو كان معنى
وجوب الحذف سماعا هذا لكان القياس ايضا واجب الحذف سماعا
لانه لم يوجد في كلام العرب استعمال الافعال العاملة فيه بل معنى
وجوب الحذف سماعا انه لم يوجد استعمال الافعال العاملة ولا قائلة
لم يعرف بها **قوله** فاجاب بعضهم الصواب انه لا جواب للاعتراض
لان كل مصدر اضيف الى الفاعل او المفعول بواسطة حرف الجر لفظا
او تقديرا ولم يقصد بها بيان النوع وجب حذف ناصبها سواء كان
هذا المصادر او غيره فالحذف عاملها قياسي اذ ليس بواجب ولا يذهب
عليك ان الاوفق بعبارة المص هو الجواب الاول **قوله** مثبتا
اي اريد اثباته لا حاجة الى حمل المثبت على ما اريد اثباته **قوله** بعد
نفي داخل اظهر انه قد لنفي صفة لان الصفة الواحدة لا يصح ان
تكون تابعة لموصوفين وقيل صفة لنفي فالمقدر صفة معز نفي وما
ذكره الشارح اظهر اذ لا وجه للفصل بين الصفة والموصوف

قوله يعلم له ضابط في تقدير القياس قال هذا معنى القياس في اللغة عندنا كما في شرح المص **قوله** اريد اثباته لا نفيه بان يقع بعد النفي ثم
ينتقض النفي باذا والخلاف ما اريد نفيه بان لا ينتقض النفي بما نحو ما زيد بسيرا فانه لا يجب حذف فعله وهذا معنى الاثبات بعد النفي
فلا خلاف فيه بخلاف الاثبات مطلقا فان معناه اعم من ان يكون في نفسه او حاصلا بنقض النفي **قوله** لا يكون منه اي مما وجب
حذف فعله فيما لان فعله مذكور **قوله** فلا يرد نحو ان اوكت الارض وكما كان هذا المصدر وان وقع مكررا لكنه
اشتمل في موضع آخر فلا يجب حذف فعله **رجيه الدين**

والحق انه صفة لقوله نفي او معنى نفي بتأ ويله بواحد من نفي او معز
نفي والصفة في الحقيقة صفة واحد منهما ولو قال بعد نفي داخل
على اسم لا يكون خبرا عنه او معناه بارجاع ضمير معناه الى النفي المقيد
لكان اوضح فافهم **قوله** داخل على اسم لا يكون خبرا عنه اي داخل
على اسم طالب للخبر ولا يكون المصدر خبرا عنه لعدم قصد المتكلم خبريته
والمراد بالدخول الدخول صورة او معز ليشمل ما كان زيد الا سيرا
بمعنى لا تسير الا سيرا فان النفي وان لم يدخل على زيد لفظا لكنه داخل
معنى لانه لنفي السير عن زيد كما في ما زيد الا سيرا وخرج بقولنا
لا يكون خبرا عنه بقصد المتكلم نحو ما زيد الا سير بالرفع وقيل المعنى
لا يصح ان يكون خبرا بلا تأويل او مبالغة وفيه نظر لانه يصدق
مع ذلك على ما زيد الا سير مع انه ليس بمحذوف الفعل **قوله**
لانه لو كان خبرا عنه لكان مرفوعا على الخبرية قيل فلا يكون مفعولا مطلقا
لانه مرفوع ورد بان المفعول المطلق قد يرفع بالقيام مقام الفاعل
قلت لا يكون مفعولا مطلقا لانه معمول للعامل المعنوي والمفعول
المطلق لا يكون كذلك وفيه نظر والاولى انه يمثل بما لك الا سير
شديدا فان حذف فاعله لا يجب بل يصح ما لك الا ان تسير
سيرا شديدا **قوله** او وقع مكررا لو قال او مكررا بالعطف على مثبتا
لكان اخصر الا انه احترز عن توهم عطفه على قوله خبرا **قوله** اي في
موضع الخبر عن اسم لا يصلح وقوعه خبرا عنه لكن انه لا نفي العبارة
بتقدير هذا وكان جعل المص ضمير وقع راجعا الى مفعول مطلق وقع
بعد اسم لا يكون خبرا عنه لانه مما ذكر ضمنا لكنه بعيد ايضا واخصر

قوله واما جمع بين الضابطتين يعني لم يفصل الضابطة الثانية من الاولى بقوله منها لاشتراكهما في بعض القيود فان قلت لم يفهم من عطف قوله او وقع مكررا على قوله ما وقع مثبتا اشتراكهما في الوقوع بعد اسم لايكون خبرا عنه فما فائدة عدم فصل الضابطتين قلت لما لم يفصل علم اثر بينهما اشتراكهما في بعض القيود ولما مثل عن الضابطة الثانية بمثل زيد سيسر اعلم ان الاشتراك في القيد المذكور فان قلت فعلى هذا ينبغي ان يجمع بين قاعدتي ما وقع مضمون جملة لاشتراكهما في الوقوع مضمون جملة قلت نعم لكن لما كان كل منهما مستقلا باسم اراد التفصيل ليتميز كل منهما باسمه فافهم عصمتي

الاوضح هو ان يقال ما وقع مثبتا بانا او معناما او مكررا بعد مبتدا لايكون خبرا عنه **قوله** واما جمع بين الضابطتين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لايكون خبرا عنه فيه انه يقتضي ان لايجمع بين قاعدتي ما وقع مضمون جملة لاشتراكهما في الوقوع مضمون جملة **قوله** البريد معرب دم بريده وهو اسم بمعنى اسرع بام او علامته قطع الذنب ثم صار اسما بمعنى البريد **قوله** تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر آه او على انه يكون للتاكيد والنوع والعدد ولم يلتفت الشارح الى هذا الوجه لانه يوهم الحصر فيها او على انه قد يكون بحيث يجب تقدير عامله بعدا كما في المثال الاول اذ لايصح استثناء السير المطلق عن السير المطلق وقد يكون بحيث لايجب كما في المثال الثاني فانه يصح فيه تقدير العامل قبل الا اى ما انت تسير الا سير البريد **قوله** ومنها ما وقع تفصيلا قبل القرينة على حذف العامل مضمون الجملة فانه ينتقل منه الى آثاره وفيه نظر اذ لو كان ان ينتقل منه الى آثاره لم يحتج الى ذكرها مع انه الحاجة بينة بل القرينة في حذف عامل المفعول المطلق تعينه لانه يتعين ان يكون بمعناه **قوله** والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل اى فيما اذا كان مناط الفائدة نسبة المسند الى الفاعل او المفعول فيما اذا كان مناط الفائدة النسبة الايقاعية وح نقول المصدر المقيد بالحال فيما اذا كان مناط الفائدة الحال كما اصحب مع زيد مسرورا فافهم ان تنفعه او ينفعك فان مضمون الجملة ههنا صحبة زيد في وقت السرور والاثر اثرها فاحفظه فانه من المواهب الدقيقة الجليلة **قوله** وباثره

غرضه وغرض الشيخ اثر فاعله بواسطة ليستمي اثر اله وح نقول الظاهر ان يجعل مثل فشدوا الوثاق فاما منا بعدوا اما فداء مفعولا له فيستغني عن تقدير العامل واما اقتصر الشارح على بيان مفهوم القيود واعرض عن بيان احترازاته المبينة لغيره لان ما قيل ان مضمون جملة احتراز عن مضمون مفرد كقوله سفرا يصح صحة او يغتنم اغتناما لانه مضمون المفرد كلام لامحصل له لان صحة اثر مضمون الجملة لانه اثر سفره وسفره مضمون الجملة وكذا ما قيل ان مقدمة بيان للواقع لان التفصيل لايتقدم الاجمال ممنوع وكذا ما قيل الحذف غير واجب في صورة تقدم التفصيل لاوثوق له فلعدم تشخيص فائدة المقدمة لم يتعرض له **قوله** وتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة هكذا فسره الرضي ايضا وهو يقتضي ان لايجب الحذف في مثل فشدوا الوثاق فاما منا بعد وفداء او فداء اوتم فداء ولو لم يذكر المحتملة لتناوله **قوله** ومنها ما وقع تشبيه اي لان يشبه به او آخر وعليه مثل مررت بزيد فاذا له صوت مثل صوت حمار فان المفعول المطلق ههنا لتشبيه شيء بشيء لا ليشبه به شيء فالاولى ان يجعل للتشبيه بمعنى لان يشبه به شيء والمفعول المطلق الحقيقي في مثله لامحالة مشبه او بمعنى للتشبيه الذي هو فعل المتكلم وصفته اي ما وقع في الكلام لاجل التشبيه سواء كان مشبها بها كما في المثال الذي ذكر في المتن او اداة تشبيه كما في مثال ذكرناه او مشبها كما في له صوت مثل صوت حمار وقيل هذا التركيب لايجوز لوجوب حذف الموصوف

في مثله فلا بد من تصحيح النقل قوله لزيد صوت صوت حسن يرد عليه واخواته انه خارج من المفعول المطلق لانه من القيود والاوجه ان يقال القيود المذكورة ليتعينن محل الخلاف لانه في مثل هذا التركيب ذهب سيبويه الى انه لا حاجة الى تقدير العامل بل يكفي فهم العامل من الجملة السابقة فاراد المصنف التصريح بوجوب حذف العامل فيه واما بيان اعرابه فعند سيبويه صوت حسن بدل او وصف لصيرورته مع صفته بمنزلة شيء واحد فهو نظير الحال الموطئة واجاز الشيخ ان ينصب جعل صوت تأكيدا لنظيره قوله واحترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار آلاوسي انه احتراز عن مثل صوت حمار بصوت زيد قوله فاذا له صوت صوت حمار يجوز نصبه على الحالية ورفعه على انه بدل او عطف بيان او صفة بتقدير مثل او بتأويله بمنكر هذا اذا كان منكرا اما اذا وقف فرفعه لا يكون بالوصفية عند الخليل لانه بتقدير مثل وهو لا يوقف بالاضافة واما لم يجز الجمهور ان يكون العامل المصدر المذكور لانه لا يصح تأويله بان مع الفعل وعلة بهذا التأويل واما لم يجز لان ان مع الفعل مرجو وهو في هذا المقام مقطوع به قوله صراخ قيل هو اسم بمعنى المصدر قوله لا يحتمل لها غيره الا وضع وقع مضمون جملة لا يحتمل غيره وفي مقابله وقع مضمون جملة يحتمل غيره واما هذه العبارة فغير مرفوع على انه خبر لا والمحتمل اسم مفعول كما هو الظاهر وقوله لها صفة محتمل اى لا يحتمل تأويلها غيره وقيل غيره منصوب مفعول للاحتمال والمحتمل مصدر وهذا خلاف الرواية المشهورة قوله اي

اعترف اعترافا ينبغي ان يكون خلاف سيبويه في القسم السابق جاريا فيه وفي ما بعده قوله ويسمى هذا النوع من المفعول المؤكد التسمية من متأخري النحاة في هذا القسم وقسيمه فالاولى ان يكون تسمى على صيغة المتكلم مع الغير ويكون ضمير المتكلم كناية عن المتأخرين قوله ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره اخرج ما وقع مضمون مفرد سواء كان لا احتمال غيره كخرج القهقرى اولم يكن كضربت ضربا قوله لانه من حيث هو منصوص عليه يعني لان معناه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة فقد جعل المؤكد معنى المصدر وجعل تسمية المصدر بالتأكيد تسمية باسم معناه ونحن نقول المناسب بالفتى ان المؤكد لفظ المصدر لانه يؤكد التفوظ الذي دل على ما دل عليه ويقويه فالوجه ان يقال المحتاج الى التأويل قوله تأكيدها النفس ووجهه انه يؤكد جملة كانت عينة لنسبتها بالدلالة على ما تعين المصدر للدلالة عليه واما التأكيد لغيره فلا تكلف فيه لانه مؤكد للفظ الجملة وهي غيره وليس فيها ما ينزل منزلة نفسه لانها لم تشاركه في التعين للدلالة على ما تعين للدلالة عليه قوله ويحتمل ان يكون المراد انه تأكيد لاجل غيره هذا ما اختاره المص واورد عليه فوات حسن التقابل فاشار الى دفعه بقوله وعلى هذا ينبغي آه وفيه انه بعد ليس هناك حسن التقابل لان هذا القسم ايضا تأكيد لاجل نفسه ينكرر ويتقرر ومع ذلك تأكيد لدفع غيره فحسن التقابل انما يكون مرعيا لو سمي القسم الاول تأكيد الغير

قوله ينكرر ويتقرر يعني ان التأكيد قد يكون للمؤكد لتقرير نفسه من غير دفع احتمال الغير وقد يكون لتقرير نفسه به دفع احتمال الغير فحسن المقابلة فاير ادا قيل ان القسم الاول ايضا تأكيد لاجل نفسه ينكرر ويتقرر ومع ذلك تأكيد لدفع غيره فحسن التقابل انما يكون مرعيا لو سمي القسم الاول تأكيد الغير وجه الدفع

قوله لانه من حيث هو منصوص عليه آه فالمؤكد باعتبار وصف الاحتمال والمؤكد باعتبار وصف المنصوصية فيكون مؤكدا لغيره باعتبار واما في الحقيقة مؤكد لنفسه اذ لو لم يكن كذلك لم يكن المؤكد مؤكدا الان معنى التأكيد تقوية الثابت بان يتكرر واذا لم يكن الغير ثابتا فكيف يقوى واذا كان ثابتا بتكريره انما يؤكد نفسه فتدبر من حيث انه مضمون حقا منصوص مؤكد نفسه انكر القيام من حيث انه مضمون الجملة محتملة وغير منصوص وجه الدفع

قوله المفعول به اظاهر ان المجيء جعل بسماع واحد في عوف النحو من غير ملاحظة تعلق المجرور فان اعتبرت تعلق المجرور يكون معنى المفعول به الذي فعل به الفعل فان زيدا مثلا في قولك ضربت زيدا ما فعل به الضرب حاشيه

اسعد بمعناه قوله المفعول به قال المص انما سمي به لانه اوقع به الفعل او تعلق به يعني ان الباء اما للسببية فيتعلق بالفعل او للصلة ومتعلق بما ضمنه من معنى التعلق ومن خص عليه مراده زاد عليه وقيل لانه سبب لوجود الفعل لان المحل سبب لوجود الحال قوله ولم يذكر اي الاسم اكتفاء بالسبق او اكتفاء بظهور ان المفعول به من اقسام الاسم او تنافيا عن اطلاق الاسم في التعريف على سبيل المسامحة فان المفعول به في قلت زيدا او قلت زيد قائم ليس اسما ما وقع عليه فعل الفاعل بخلاف اطلاق الاسم في تعريف المفعول المطلق او تنبيها فيه في تعريف المفعول المطلق على ما هو حقيقة البيان وفي تعريف المفعول به على ما هو المجاز المشهور فيما بينهم من تسمية الملفوظ باسم معناه المطابقي لا يقال قد يكون المفعول به دالا على ما وقع عليه الفعل تضمنا كما اذا تضمن معنى الاستفهام او الشرط لانا نقول المتضمن بمعنى الاستفهام والشرط دال على المعنى الاسمي مطابقة لان الدلالة على معنى الشرط والاستفهام طارية ولذا عد اسما ولم يعتد بدلالته على معنى غير مستقل وقد صرحوا به ولو سلم فقد سلك في التعريف جادة التغليب قوله والمراد بوقوع الفعل تعلقه بلا واسطة حرف فانهم يقولون يعني ارباب اللغة يقولون لكنه يتجه ذهبت بزيد فانه يقال الاذهاب وقع على زيد ولا فرق في المعنى بين ذهبت بزيد واذهبت زيدا فوقوع الفعل يشمل هذا التعلق ويمكن ان يقال هذا التعلق بلا واسطة حرف جر وحرف الجر لتغيير المعنى وبعد التغيير تعلق

قوله اي على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية يعني بشرط ان يكون المصدر على صيغة التثنية ولا يكون مخصوصا بالتثنية بل لكثرة قتق لو كان مخصوصا بالاثنين لا يجب حذف فعله نحو ضربا ضربين قوله وفي جعل المثال من تتمة التعريف اي في جعل المثال من تتمة التعريف وداخلا فيه بان يكون المعنى الضابط مثلي مثل هذا المصدر اي المضاف تكلف لا يفهم من ظاهر العبارة وجه الجواز قوله وفي جعل المثال من تتمة التعريف بجعل قول مثل صفة للمثنى لافادة هذا القيد اي قيد الاضافة تكلف لانه مع الف قيد الباب المص في هذا الكتاب بل ليس من دأب المصنفين مع انه اذا اعتبر يكون قيد الاضافة الى المفعول مستفادا ولا يستفاد قيد الاضافة الى الفاعل فالمراد ان يراد جنس الاضافة وفيه تكلف ايضا قوله وعلى هذا فقياس سعد يك انه لا يكون غير محذوف الزوائد لانه لم يجئ اسعد ثلاثيا بمعنى اسعد كما جاء ذهب بمعنى اذهب حاشيه

قوله ومنها ما وقع مثنى اي على صيغة التثنية وان لم يكن بتثنية فيه رد على من قال المراد ما يكون مثنى بتكثير واشارة الى ان المراد به اعم مما يكون للتكثير او لغيره قوله مضافا الى الفاعل او المفعول مع هذا القيد ينتقض بضربت ضربي الامير فانه مضاف الى الفاعل فلا بد ان يقال مضافا الى فاعل الفعل او مفعوله ومع ذلك ينتقض بضربي زيد ضربة فالوجه ان يقيد الاضافة بكونه لا لبيان النوع وقد صرح بهذا القيد الرضي قوله وفي جعل المثال من تتمة التعريف لافادة هذا القيد تكلف اذ الشايع تمام التعريف بدون المثال على ان التقييد بالمثال يفيد بظاهره اشتراط كون المثنى بتكثير واشتراط الاضافة الى المفعول قوله ويجوز ان يكون من لبب بالمكان فان قلت بل يتعين للاستغناء عن الحذف الذي لا يرتكب الا للاحتياج اليه قلت كانه احوج اليه حمل التلفظ على ما هو اكثر استعمالا في القاموس لببت كمنع اقام كلببت ومنه لبيك اي انا مقيم على طاعتك ابابا بعد ابابا او معناه قصدي والتجائي لك من قولهم داري تلب داره اي تواجهها او معناه محبتي لك من قولهم امرأة لبة اي محبة لزوجها او معناه اخلاصي لك من قولهم جيب لباب خالص قوله فحذف الفعل ليفرغ المخاطب عن سماع التثنية فيأمر بسرعة وقيل ليفرغ المتكلم عن التكلم بسرعة فيفرغ بسماع المأمور به والاول انسب بمقام رعاية الادب فافهم قوله وعلى هذا القياس سعديك اي سوي جواز ان يكون غير محذوف الزوائد فانه لم يجئ ثلاثيا

الفعل بنفسه وبهذا تبين ان زيدا في ذهبت بزيد مفعول به دون
زيد في مررت بزيد وخرج لحال لان تعلق الفعل به بواسطة
حرف الجر في المعنى فمعنى ضربت زيدا قاعا ضربته في حال القيام
وخرج المستثنى والتمييز لانه لم يتعلق الفعل بهما بل في التمييز تعلق
بما يبين به وفي المستثنى بالخروج منه ثمن قال المراد التعلق
اولا بالخروج الحال والمستثنى والتمييز لم يكن على تمييز فيما يبين
الاحوال على انه يشكل بالمفعول له والثالث ح اذ ليس التعلق
بهما اولا وقد يجيبك انه اشكل على بعض عمرو في اشتراك
زيد وعمرو فاحتاج الى تقييد التعلق بتعلق غير الفاعلية وشغل
عما تقرر ان المعتبر في جميع التعريفات بالخرج التوابع ولم
يتذكر ان التقييد لا ينفع في الانتقاض بضربت زيدا وعمرا
نعم تقييد التعلق واجب لان تعلق الفعل بالفاعل ليس
وقوعا عليه بل وقوعا بنفسه تامل قوله والمفعول المطلق بانهم
من مغايرته لاحاجة الى هذا الاعتبار لاخراجه لانه لا يقال الضرب
وقع على الضرب او الضربة بل يقال وقع الضرب والضربة قوله
والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الاولى فعل اسند وكذا
الاولى في قوله فانه لم يعتبر اسناده لم اسند قوله فخرج به مثل زيد
في ضرب زيدا الاولى ان يقال فخرج به زيد ودخل درهما في نحو
زيد درهما واخراج زيدا انما يتم لو لم يكن مفعولا به في اصطلاحهم
وهو الارجح الاليق بالاعتبار مالم يوجد منهم تصريح بانه مفعول به
وقولهم بان المفعول به وفيه يصح ان يكونا مفعولي مالم يسم

فاعله

قوله والمفعول المطلق وقوله بانهم مغايرته الخ قد يقال لانه لا يقع
مطلقا في اصطلاحهم الا مفعولا به بواسطة حرف الجر وكلامنا في المطلق
الذي لا واسطة فيه بل هو مفعول به بنفسه فخرج بذلك القيد نحو
ضربت ضربا فان المفعول المطلق وقع فعله بنفسه لا بواسطة
حرف الجر وقوله فخرج به مثل زيد في ضربت زيدا فانه
ايضا مفعول به بنفسه لكن في نحو ضربت زيدا تأديبا
فان التأديب مفعول له لانه اثر الضرب
عبد الغفور

قوله ولا يتوهمن في مررت بزيد انه لا يقال الا بفعل
متعد الخ لانه مفعول به لانه اثر المفعول به بواسطة
حرف الجر فان المفعول المطلق وقع فعله
بنفسه فخرج به نحو مررت بزيد
عبد الغفور

قوله والمفعول المطلق وقوله بانهم مغايرته الخ قد يقال لانه لا يقع
مطلقا في اصطلاحهم الا مفعولا به بواسطة حرف الجر وكلامنا في المطلق
الذي لا واسطة فيه بل هو مفعول به بنفسه فخرج به نحو
ضربت ضربا فان المفعول المطلق وقع فعله
بنفسه لا بواسطة حرف الجر وقوله فخرج به مثل زيد في ضربت زيدا
فانه ايضا مفعول به بنفسه لكن في نحو ضربت زيدا تأديبا
فان التأديب مفعول له لانه اثر الضرب
عبد الغفور

قوله وبما ذكر يعني قوله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الخ فليتأمل فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه
لو قال الخ لم يرد على الفاضل المحشي قال الاستاذ ما نظم كره المحشي حاشيه

قوله كوقوعه في حيز ان لانه لا يفصل بين الحرف الموصول وصلته قوله والمنصوب على المدح اه
اي في النعت الذي يقطع لمجرد المدح او الذم او الترحم بالنصب على اضمار اعني او امدح
او اذم او ارحم بحسب المقام الذي يقتضي ذلك وجيه الدين

فاعله لا يدل على تسمية مفعول ما لم يسم فاعله مفعولا به او مفعولا فيه
كما لا يخفى فمن منع عدم كونه مفعولا به خفي عليه المراد قوله
فلا يرد عليه انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر وله دفع
آخر وهو انه لو قال الفعل لتبادر منه الفعل الاصطلاحي فيحمل عليه
ويلزم في اسناد الوقوع المسامحة وكذا في الاكتفاء بالفعل الاصطلاحي
لخروج شبه الفعل قوله لقوة الفعل نبه على ان ذكر الفعل هنا
ليس من قبيل الاكتفاء بما هو الاصل كما في نظيره لكن ينبغي ان يعلم
ان اسم الفاعل والمفعول كالفعل قوله كوقوعه في حيز ان و
كون الفعل مؤكدا بالنون لان التأكيد يوجب كون الفعل
اهم فيجب في التقديم الدال على كونه المقصود بالاهتمام وفيه نظر لجواز
ان يكون التقديم للتخصيص لا للاهتمام قوله اي تريد مكة اي
اتريد مكة تخصيصها بالذكر ليس للحصر الجمهور على ان العدد
لا يفيد الحصر فان قلت فائدة ذكره قلت ليضبط المذكور
عندك مع ولا يغفل شيئا لكن ينبغي ان المذكور خمسة خمسها
المندوب على طريقة المص فرعاية مذهبه يقتضي ان يجعل
الباب خمسة قوله لوجوب الحذف في باب الاغراء كتب
قد سترته في الحاشية نحو اخاك اخاك اي الزمه ونحو الحمد لله الحمد و
نحو اياي زيد اخبيث ونحو ورت بزيد المكير قوله نحو امرا و
نفسه معناه البحث على الفرار من المرء او قصر اليد واللسان
عنه فعلى الاول الواو للعطف وعلى الثاني للمصاحبة ايضا قوله
وانتهوا خيرا لكم الكوفيون وجوب الحذف فيه واعترف

قوله بل الكثرة مباحثها الى مباحث اربعة مواضع بالنسبة الى ابواب الاغراء والتحذير
على المدح او الذم او الترحم وهذا صحيح بالنسبة الى الباب الا ان الذي هو انتهاء قوله كما ذكر
مرارا نفسه اي فعل نفسه لعل المراد البحث على رفض من لم يقبل النصح منك بناء على
ما ذكره الميداني حيث قال يضرب عند الحث على رفض من لم يقبل النصح وجيه الدين

قوله واهلا وسهلا قال الاصمعي فعلهم اهلا وسهلا ومرحبا من تحيتهم الضيفان قولهم اهلا اي اصبت اهلا مثل اهلك فاستانس
قولهم سهلا اي اصبت السهولة من امرك والسهولة اتباين وقولهم مرحبا اي سعة فاخوذ من الرحب وهو الفضاء وجه الارض
قوله اي اتيت اهلا اي مكانا ماهولا فعلى هذا يكون الاهل مصدرا لمبعر المفعول فيكون وصفا للمكان قوله او اهلا الاجانب
فيكون الاهل اسما جامدا مغايرا للاجنبي قوله وهو المطلوب اقباله آتيا اقبال مدلوله بحذف المضاف اليه من قبيل وصف الدال
بصفة المدلول وقد فر بتحقيقه حاشيه

به الزمخشري وانما قال العلامة انه المحقق التفتازاني لان التمثيل
به لانه من حيث انه قرآن لا يصح فيه وجه آخر فلا يجب منه
لانه بهذا الاعتبار لا يعدو ان الحذف يجوز واجبا قوله سهلا
من البلاد ولا حزنا في الحاشية السهل نقيض الجبل والحزن ما غلظ
من الارض قوله بوجهه او قلبه لما كان الاقبال في اللغة
نقيض الادبار فالتعريف بحقيقته لا يتناول نداء المقبل عليك
بوجهه ولا نداء من لا يطلب منه الاقبال بالوجه ممن كان بينك
وبينه حائل وكان خروج اكثر افراد المنادى من تعريفه مستبعدا
جدا صرف قوله اقبل عن ظاهره لكن يجب انه لا حاجة الى جعل
الاقبال اعم من الاقبال بالوجه او القلب ثم جعل الاقبال بالوجه
او القلب اعم من كونه حقيقة او حكما بل يكفي ان يجعل طلب
الاقبال حقيقة لانه يصير الاقبال بالقلب داخلا في الاقبال
حكما قوله او حكما مثل يسمآء ويا جبال ونحو نداؤه تنكا لتنزيهه
عن الاقبال اذ لا وجه له ولا قلب له ولا بد لذلك التنزيل
من امر نزل باعتباره وجعل داعيا الى التنزيل وبيانه على علم
آخر يقال في القول بتنزيله تعا منزلة من له صلوح النداء
تركا ادب فالاولى انه يقال المراد بالاقبال الاجابة وفيه نظر
لان القرآن نزل على لسان العباد فلا بأس بالتنزيل بعد ما ثبت
في الشرع ولا معنى لارادة الاجابة لانه لو اريد بالاجابة انعام
بالسؤل فهو لا يستفاد من تقدير اداة عموما انه قد يكون المقصود
بالنداء الخبر فلا معنى للاجابة فيه وان اريد التنبيه فهو لا يكون مطلوبا

تم الكلام

قوله وفيه تحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله كما في يا سمآء ويا جبال وانظاهر ما قاله المص
وهو ان المندوب ليس بمنادى لانه في الحقيقة منتفع عليه لا يقصد نداؤه حتى يتكلف طلب الاقبال فيه واما
نحو يا سمآء ويا جبال فلما لم يكن فيه او آخر غير النداء تكلف فيه معنى النداء وطلب الاقبال قوله تفصيل
لطلب فوا الظاهر انه تفصيل للحرف بعد تمام بحث كما قال المص في الشرح قوله بكثرة استعمال وكثرة
الاستعمال نياب التخفيف وكدلالته عليه وافادته فائدة فلا حاجة الى ذكره فحذفه فالاولى ان يقال

منه تع قوله وفيه تحكم يمكن دفعه بان المندوب باب واسع
كثير الدوران على الستهم فاستبعد جعله مجازا غير ملحق بالحقيقة
بخلاف ما عداه فانه قليل الوقوع قوله فالاولى ادخاله تحت
المنادى كما فعله صاحب المفصل وكانه منع المص عن ذلك
انهم لم يعدوا كلمة وامن حروف النداء قوله بان يكون آلة الطلب
لفظية الطلب التفاتي يتوقف على لفظية آلته والمطلوب
فيهما قد صار الطلب تقديريا فالاحتمال الثالث من اقسام
هذا الاحتمال فتامل قوله او للمنادى او للحرف وفي جواز حذف
حرف النداء مع كونه نائبا وعدم عوضه يمكن دفعها بان النائب
يحذف اذا كان له نائب كما في ضربي زيدا قائما والقرينة ههنا
نائبة ويتجه على جعل التفصيل للمنادي انه لا وجه لتخصيص
هذا التفصيل بتعريف المنادي دون المفعول المطلق و
المفعول به والمبتدا والخبر الى غير ذلك مثلا قوله وعند المبرد
بحرف النداء لسده مسد الفعل كان المبرد زعم ان الفعل
المقدر عزل عن العمل وورثه ما التزم في موضعه فلا يرد
ان المبرد لما قال بكونه سادا مسد الفعل فلا محالة جعله عاملا
مجازا وسيبويه لا ينكره فلا مخالفة بينهما قوله فعلى هذين
المذهبين لا يكون من هذا الباب اللهم الا في اللهم قوله
فعند سيبويه جزئي بجملة اي الفعل والفاعل مقدران هذا انما
يتم على قول من قال المتكن محذوف واما على ما حقق انه
ليس بمحذوف ولا لفظا وفرق بينه وبين المحذوف فلا يصح

القول بتقدير الفاعل هنا قوله وعند المبرد حرف النداء قائم مقام
احد جزئي الجملة لكنه ان يحرف لا يقوم مقام الفعل في افادة معناه
حتى يستغني عن تقديره فهو انما يقوم مقامه في العمل فلا بد ان
يكون المقدر عنده جزء الجملة قوله وعند ابي علي احد جزئيها
اسم الفعل والآخر ضمير مستتر فيه أورد عليه ان اسم الفعل
لا يضمر فيه المتكلم ونقض بان اف بمعنى اتضجر وتعقب بانه
صوت لا اسم فعل وان اسم الفعل لا يكون على حرف واحد ومن
حروف النداء الهمزة واورد عليه وعلى مذهب سيبويه انه لو لم
يكن المنادى جزء الكلام يتم الكلام بدون المنادي مع انه
لا يفيد يا وحده واجيب بانه قد تعرض الجملة ما يخرجها عن استقلال
كاني الشرط والقسم وهذا لا يتم ما لم يتبين ما عرض هنا بل لجواز
على مذهب سيبويه ان الكلام تام بدون المنادى وانما لا يفيد
حرف النداء بدون المنادي لانه متعلق حرف النداء والحرف
لا يفيد بدون متعلقه وعلى مذهب علي انه استعمل الجملة هنا
لطلب اقبال زيد فهي بجزئيها بمنزلة فعل أقبل والمنادي بمنزلة
الفاعل فلا يتم الجملة بالنظر الى ما هو المقصود بدون المنادي
فاعرفه قوله وبني اي يجب ان بني لانه يجوز ان يبنى لانه
ظاهر محال في المتأمل لا لجواز فاعلم الموصوف بان مستغنى عن
الحكم كما سيأتي قوله لقلتها اي لقلة كل منها لا لقلة الثلثة
لتساوي المجموع بالنصب او اقسم المنصوب ثلثة كاقسم
المرفوع والمخفوض والمفتوح فمن قال اقسام المرفوع والمخفوض

والمفتوح

قوله اي انه يبنى لانه يجوز ان يبنى لانه ظاهر محال في المتأمل لا لجواز فاعلم الموصوف بان مستغنى عن الحكم كما سيأتي قوله لقلتها اي لقلة كل منها لا لقلة الثلثة لتساوي المجموع بالنصب او اقسام المنصوب ثلثة كاقسام المرفوع والمخفوض والمفتوح فمن قال اقسام المرفوع والمخفوض

والمفتوح اثنان مفرد معرفة ومستغاث بخلاف المنصوب
فانه ثلثة مضاف وشبهه ونكرة غير معينة يرده ان اقسام غير
المنصوب ثلثة مفرد معرفة ومستغاث باللام ومستغاث
بالالف قوله ولطلب الاختصار في بيان النصب لا يخفى انه لو
قال ويخفض بلام المستغاثة ويفتح بالفها وينصب المضاف
وشبهه والنكرة الغير المعينة ويبنى على ما يرفع به ما سوى ما كان
الاختصار في بيان البناء على ما يرفع به فلا بد من ترجيح طلب الاختصار
في بيان النصب على طلب الاختصار في بيان البناء حتى يتم نكتة
تقديم ما عدا النصب عليه ويمكن ترجيحه بان الاختصار فيه
نكتة اولى من الاختصار في ما هو اقل منه والاولى في نكتة التقديم
ان يقال بيان البناء على ما يرفع به اهم لانه من خواص النداء
بخلاف النصب فانه لكونه مفعولا به وبخلاف الخفض فانه
بحرف جر وبخلاف الفتح فانه لاحق الالف فقدم المستغاث
لاتصال بينها للبناء او التغيير من حاله الاصلي قوله يرفع به المنادى
في غير صورة النداء اما قبل النداء فيكون اسنادي رفع الى المنادى
باعتبار ما يؤول اليه واما بعده فيكون التعبير عن المسند اليه بالمنادى
باعتبار ما كان فمن قصر النظر على الاول فقد غفل ولكن لم تجعل
الضمير الى ذات المنادى فيكون من قبيل اعدلوا هو اقرب للتقوى
قوله او الفعل مسند الى الجار والمجرور عطف بحسب المعنى على
سابقه فانه في قوة ان الفعل مسند الى ضمير المنادى كانه قيل
ويبنى على ما يرفع به الفعل ويتجه عليه ان حقه ان يرفع النون وكانه لهذا

والمفتوح اثنان مفرد معرفة ومستغاث بخلاف المنصوب فانه ثلثة مضاف وشبهه ونكرة غير معينة يرده ان اقسام غير المنصوب ثلثة مفرد معرفة ومستغاث باللام ومستغاث بالالف قوله ولطلب الاختصار في بيان النصب لا يخفى انه لو قال ويخفض بلام المستغاثة ويفتح بالفها وينصب المضاف وشبهه والنكرة الغير المعينة ويبنى على ما يرفع به ما سوى ما كان الاختصار في بيان البناء على ما يرفع به فلا بد من ترجيح طلب الاختصار في بيان النصب على طلب الاختصار في بيان البناء حتى يتم نكتة تقديم ما عدا النصب عليه ويمكن ترجيحه بان الاختصار فيه نكتة اولى من الاختصار في ما هو اقل منه والاولى في نكتة التقديم ان يقال بيان البناء على ما يرفع به اهم لانه من خواص النداء بخلاف النصب فانه لكونه مفعولا به وبخلاف الخفض فانه بحرف جر وبخلاف الفتح فانه لاحق الالف فقدم المستغاث لاتصال بينها للبناء او التغيير من حاله الاصلي قوله يرفع به المنادى في غير صورة النداء اما قبل النداء فيكون اسنادي رفع الى المنادى باعتبار ما يؤول اليه واما بعده فيكون التعبير عن المسند اليه بالمنادى باعتبار ما كان فمن قصر النظر على الاول فقد غفل ولكن لم تجعل الضمير الى ذات المنادى فيكون من قبيل اعدلوا هو اقرب للتقوى قوله او الفعل مسند الى الجار والمجرور عطف بحسب المعنى على سابقه فانه في قوة ان الفعل مسند الى ضمير المنادى كانه قيل ويبنى على ما يرفع به الفعل ويتجه عليه ان حقه ان يرفع النون وكانه لهذا

اختار البعض ارجاع الضمير الى الاسم **قوله** اى لايكون مضافا ولا
شبه مضاف المفرد فى هذا الباب بمعنى مايقابل المضاف
واما مقابلة شبه المضاف فدائر على الارادة بارادة مفرد مخصوص
بقرينة ذكر شبه المضاف فى مقابله وقيل ينصرف المفرد اليه
لان المفرد الكامل للمفرد بمعنى مالیس بمضاف **قوله** وهو كل اسم
لايتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه هذا امر لا انضباط له ولا يرجع
الى محصل يوجب كون الموصوف بجملة او ظرف شبه مضاف
فى باب النداء دون باب لاحليما فان يا حليما لا تجعل شبه مضاف
دون لاحليم تعجل كما لايخفى على المتتبع باسرار النحو ولا الى
محصل يوجب كون الموصوف بجملة او ظرف شبه مضاف
فى هذا الباب دون الموصوف بالمفرد وقد سبق فيه الشارح و
اخل بكلام الشيخ الرضى فانه قال هو اهم يجيء اخر بعده من تمامه
فظن ان المعنى انه من تمامه من حيث المعنى وليس بذاك بل
المعنى انه من تمامه فى اعتبارانهم اقاله لداع معنوى او لاضطرار
لفظى اما الاول فكان يكون مابعده معمولا له او معطوفا عليه
ويكون مجموع المعطوف والمعطوف عليه اسما لشئ اما علما كنحو
يا زيدا وعمروا اذا جعل علما او اسم جنس نحو يا ثلثة وثلثين رجلا
فان ثلثة وثلثين اسم لعقد مخصوص كاربعة واربعة عشر واما
النكرة فكالمنادى الموصوف بالجملة والظرف فانه لابد وان
يجعل من تمام الموصوف لامن وصف المنادى والا لزم وصف
المعرفة بالجملة والظرف وهو لايجوز بخلاف اسم لا فانه لو جعل

من وصف

قوله وهى لام التخصيص اشارة الى دفع ما يقال وهو انه اذا وجه اختيار اللام من بين الحروف للمستغاث
ووجه الدفع ظاهر وهو ان اللام فى الاصل للاختصاص والمستغاث مختص من بين امثاله
بالدعاء والطلب فلاجل هذه المناسبة اختير ذلك **قوله** فلابد من فتح لام المعطوف
لانه ج منادى حقيقة والمجموع المنادى مع حرف النداء معطوف على المجموع كما سبق

وجيه الدين

من وصف المنفى لامن وصف نفى الموصوف لم يلزم وصف المعرفة
بالجملة هذا فاعرف ان شبه المضاف فى باب المنادى العامل فيما بعده
والمعطوف عليه الذى مع المعطوف اسم لشئ والموصوف بجملة
او ظرف وفى باب لا الاول فقط **قوله** لوقوعه موقع الكاف
الاسمية للمتكلم لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية فقولهم
المبنى ما اشبه مبنى الاصل لمعنى المناسبة له بواسطة او بغير واسطة
ويمكن ان يجعل علة البناء عروض الحاجة للمنادى فى الدلالة على
المعنى المراد منه الى قرينة التخاطب كالضمير يعنى خاطب فينى لذلك
المشابهة بالحرف وتلك الحاجة وان فقدت فى العلم لكن لم يعتبر
فقدانه طردا للباب **قوله** وكونه مشابها اوادا او تعريفا قيل اعتبره
سيبويه لئلا يلزم بناء المضاف ومافى حكمه وبناء النكرة الغير المعينة
وفيه ان النكرة المعينة لم تقع موقع كاف الخطاب **قوله** و
يا زيدان كالمشتهر فيما بينهم ان العلم اذا ثنى او جمع بالواو والنون
لزمه لام التعريف مخصوص بما سوى المنادى فلا يرد ان المثال لايصح
والصواب يا رجلان **قوله** اى بلام يدخله وقت الاستغاثة
يعنى الاضافة لادوامى ملابسة وليس من قبيل اضافة التنفيط الى
مدلوله كما هو المتبادر **قوله** وهى لام التخصيص قلت بل لام التعليل
اى اغثنى لتضحك ولا بكاء وفى يا الله اغثنى لمغفرذنبك
ولكرمك **قوله** نحو يا لزيد لايكون الاستغاثة بغير كلمة يا ولا يكون
لام الاستغاثة الا فى مقام الاغاثة او التعجب او التهديد **قوله**
واجيب اى عن الاعتراضين فقيل او بان قوله مثل يا عبد الله من

قوله كان المهدد اسم فاعل يعني كان المهدد يستغيث ويقول يا مهدد اغثني لاجل الم خصوصتي واحضر مني هلا تنتقم منك فيرتفع الم خصوصتي او تتوقعه اي يغيثك حتى احدد فتخلص من الم ترك لما موربه وكذلك المتعجب يستغيث ويقول يا متعجب اغثني لاجل التعجب واحضر او وقم على حالتك ليقتضي منك التعجب وتخلص منه والاول فيما اذا كان المهدد والمتعجب قريبا او بعيدا والثاني فيما اذا كان قريبا فلا يرد ما قيل انه يأبى عن هذا التوجيه ان المتكلم بهذا النداء في حضور المهدد والمتعجب منه وانه لا معنى للاستغاثة بشئ ليحضر فينتقم منه لانه لا يتصور الاغاثة منه وجيه الدين

تتمة القاعدة مبني على الفتحة قوله كان المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد واسم مفعول آه فيه انه يأبى عن هذا التوجيه ان المتكلم بهذا النداء في حضور المهدد والمتعجب منه وانه لا معنى للاستغاثة بشئ ليحضر فينتقم منه لانه لا يتصور الاغاثة منه فالوجه ان يقال يستغيث بالمهدد ليغير حاله وترك ما يوجب قتله او ضربه فيغيث المهدد ويخلصه عن اثم القتل والضرب او يستغيث به بان ينجي نفسه عن القتل بتغير احواله وترك مساوي خصاله ويستغيث بالمتعجب منه ليعينه في التعجب المفرط الذي فوق طاقته فيغير حاله ويدفع عنه ما يوجب هذا التعجب قوله لا تفاء ما يقتضي فتحها لا يختص المقتضي فيما سبق فيمكن وقوعه موقع كاف الخطاب صورة قوله ولا لام فيه ح ظاهر كلام المص ان الجملة حالية فيختل المقصود لانه يفيد تقييد الفتح بالالف بعدم اللام لا نقول لا اعتداد بهذا الاحتمال لظهوره لا يمكن تقييد الفتح مع اللام ايضا لان الالف يوجب فتح ما قبلها لانا نقول وجود الالف غير ضروري لجواز انقلابها ياء لا فتحة واللام تخفض فقوله فبين اثريها تناف فيه بحث فانه لا تنافي بينهما في يا لا خماه لان جر غير المنصرف بالفتحة الا ان يعتبر اطراد الباب ولك ان تقول ليس التنافي لاختلاف حركتي الجر والفتح بل لان احدهما بنائية والاخرى اعرابية قوله وينصب ما سواها فيه انه ان اراد النصب لفظا او تقديرا يخرج عن الحكم نحو يا يوم لا ينفع مال ولا بنون ويا مثل ما ينفعني ويا

قوله يا طالعا جبلا فان قيل اسم الفاعل لا يعمل بدون الاعتماد فكيف عمل طالعا مع انه لم يعتمد قيل الموصوف هنا مقدر فان قيل فعلى هذا يكون من باب يا رجلا صالحا وهو مشكل لان نكرة طالعا جبلا معرفة بدليل توقف صفته يقال يا طالعا جبلا الظريف بخلاف يا رجلا صالحا فانه نكرة بدليل عدم توقف صفته يقال يا طالعا جبلا الظريف بخلاف يا رجلا الظريف قيل انه معتمد على موصوف معرف مقدر والتقدير يا ايها الطالع فحذف للاختصار ثم حذف اللام لئلا يجتمع الة التعريف ثم ينصب طالعا لكونه مضارعا للمضاف قوله وهذا توقيت لنصب رجلا يعني ان نصب رجلا موقت بمدة معلومة لغير معين يعني ان ملازمة هذه المدة لا جزما حتى ان انتهت هذه المدة بان يكون مقبلا لمعين لم يكن منصوبا وجيه الدين

يا غيرا يضربني مما هو مبني على الفتح لانه لم ينصب لفظا ولا تقديرا بل محلا مع انه داخل في ما سواها وان اراد ينصب ما سواها نصبه لفظا او تقديرا او محلا فهو مشترك بين كل منادى ولا يختص بما سواها ويمكن ان يقال اراد وينبني على ما كان عليه من النصب ما سواها وبهذا عرفت قوله ان كان معربا قبل دخول حرف النداء والاستغناء عنه على ان فيه انه يبقى على هذا التقدير يا مثل يا يوم لا ينفع مال ولا بنون مهملا في بحث المنادى قوله مثل يا طالعا جبلا هذا المثال من المزالق النحوية فانه لا معتمد لعمل طالعا وتقدير الموصوف مشكل لانه اذا قدر موصوف يكون موصوفه منادى مفردا معرفة ويجب توصيف طالعا ولا يكون هناك شبه مضاف وذكر من لا مثال له في هذه الشاء قوله مثل يا حسنا وجهه ظريفا في الحاشية اي قيده بقوله ظريفا ليكون نصا في كونه نكرة ولم يقصد به معين فانه لو قصد به معين يقال يا حسنا وجهه الظريف هنا لكن وصف شبه المضاف بالمعرفة بعد قصد المعين مشروط بان لا يكون موصوفا بجملة او ظرف نحو حليما لا تعجل ويا قدوسا فانه لا يجوز القدوس ويا نخلة من ذات عرق طويلة فانه لا يجوز الطويلة قوله وتوابع المنادى يريد التوابع من كل وجه اعني التابع في الصورة والحقيقة فيخرج يا ايها الرجل لانه تابع صورة منادى وسيجيء في كلام الشارح نكتة عدم تقييد التابع هنا بالحرجة فمن ذكر هنا ما سيجيء في كلام الشارح فلم تتبع كلامه ادبا تتبع قوله المبني على ما يرفع به قيل هو المتبادر من لفظ المبني هنا لانه قيل فيه ويبنى دون بعضه قوله لان توابع

قوله لان توابع المستغاث اه يعني ان المستغاث بالالف واللام كان مبنيا لا يجوز في توابعه الرفع لانه المتبوع مبنيا على الفتح فلا يتصور فيها التنظير قوله لما لم يجز اه يعني لما لم يجز الحكم الآتي وهو الرفع على اللفظ والنصب على المحل في التوابع كلها بل في بعضها وقد يجوز فيما هو جائز فيه مطلقا مع قيد فلا بد من تفصيل التوابع الجائز فيها هذا الحكم لبعضين فذكر التوابع ويخرج ما سواها وثانيا من تفصيل التوابع الجائز المقيد ايضا ليتقيد ويتعين ما هو الجائز فيه وهو المعطوف بحرف الممتنع دخولها عليه فظهر ترتب التفصيل والتقييد فلا يرد ما قيل ان عدم الجواز لا يقتضي التفصيل بل التقييد **وجيه الدين**

المنادى المعرب تابعة للفظ هذا الحكم صحيح على اطلاقه فان يا عبد الله وغرو فيه تابع للفظ عبد الله لانه منصوب المحل بالتبعية لا غير واما بناؤه فليس بالتبعية لمن قال يريد بالتوابع غير البدل والمعطوف الآتي حكمها حكم ما يساعده كلمة وكذا يا زيد وعمرو يجب فيه رفع عمرو ولم يجز نصبه حملا على محله قوله لان توابع المستغاث يعني ان الحكم على توابع المنادى المبني يرشد الى تقييد المبني بانه حكم مخصوص ببعض افراده عقلا وانما خص فائدة التقييد بالنظر الى تابع المستغاث دون تابع العلم الموصوف بابن مضافا الى علم آخر نحو يا زيد بن عمرو والعاقل فانه لا يجوز في العاقل اذا النصب لانه لا يرشد الى التقييد كالمستغاث لانه لم يعلم حكمه بعد قوله ولكنه مضاف المفرد الحقيقي يشمل شبه المضاف فلا حاجة لادراجه الى تعميم المفرد وانما يحتاج اليه ادراج المضاف بالاضافة اللفظية قوله ولما لم يجز الحكم الآتي اه فيه ان عدم الجواز المذكور ليستدعي التفصيل بل التقييد فيصح ان يقال وتوابع المنادى المبني المفردة سوى البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه بل لو لم يقيد لكان يبان حكمها فيما بعد بمنزلة الاستثناء كما هو عادته فالتفصيل ليوقف التوابع اجمالا وينبه بذكر التأكيد والصفة على انه لم يتبع الاصمعي في امتناع وصف المنادى ولم يتبع الاكثرين في جعل التأكيد اللفظي كالبدل قوله لان التأكيد اللفظي حكمه في الاغلب الظاهر ان يقول عند الاكثرين ليسلم قوله وقد يجوز فانه يدل على ان المسئلة خلافية لان استعمال العرب مختلف يرشد الى ذلك قوله وكان المحارعند كم

قوله اي المعنوي فحافته اه الشارحون قوله وكان المحار عند المص وذلك اي اعراب التأكيد اللفظي رفعا ونصبا واما تقييده في شرح المفصل فبناء على الاغلب هذا توجيه ما ذكره والا فان الظاهر ان المحار عنده ما ذكره في شرح المفصل كما يشعر به التمثيل بتأكيد في شرحه للكافية بجاؤا بهم اجمعون واجمعين قوله والصفة مطلقا وعطف البيان كذلك اي التبعية وعطف البيان اعم من ان يكون بالاسم او بدونه نحو يا زيد هذا او نحو المؤمن العادلات القلم قوله حملا على لفظ الظاهر ان كان رفعه لفظيا او المقدر ان كان رفعه مقدرا نحو يا قاضي العالم او المحل نحو يا هؤلاء الكرام فان قيل المنادى المفرد العلم ايضا ليس بمضموم

ذلك قوله ولذلك لم يقيد التأكيد بالمعنوي وأقوى منه انه لم يقل فيما بعد والبدل والمعطوف والتأكيد الغير المذكورين حكمها حكم المستقل لكن نصه في شرح المفصل بتقييد التأكيد بالمعنوي يشعر بان ترك التقييد ههنا منبئ عن الغفلة قوله والصفة فيه رد على الاصمعي حيث لم يجوز وصف المنادى المفرد المعرفة الشبيه بالمضمر واول نصب العالم ورفعه في يا زيد العالم بانه على الاقتصار لضعف الداعي وعدم جريان التأويل في وصف المنادى المستغاث الا ان يقال مشابهة المستغاث بالمضمر لم يعتبر حيث لم يبن بخلاف المنادى المفرد المعرفة قوله والمعطوف الممتنع دخول يا عليه غير المعرف باللام ينبغي ان يقيد بقولنا سوى لفظة الله ولهذا لم يقل المص والمعطوف المعرف باللام مع انه اخصر واوضح قوله يرفع على لفظه هذا من غوامض النحو لان العامل في التابع هو العامل في المتبوع والتابع باعراب سابقه من جهة واحدة والمقام لا يحتمل تفصيلا فتركنا ما هو اهله وقوله الظاهر او المقدر حاصله انه لا يشمل الحمل على محله نحو يا هؤلاء العاقلون فان لهؤلاء محلين محل نصب ومحل رفع قوله واقتصر على مثالها اه لانه اقل ما يمكن ان يمثل فيه بالمعرف باللام المنافي لحرف النداء وهو اولى بالتمثيل ليعلم انه يثبت فيه اثر حرف النداء مع منافاته له قوله وهو استاذ سيبويه وهو الذي قال اعراب الفاكهة في شانه لم يتقدمه مثله ولم يخلف مثله وقال المحقق الشريف في حاشية الكشاف هو اعلى كعبا من سيبويه قوله ان كان كالحسن يعني على قوله

قوله او ما يقوم مقامها وهو الالف والواو في المثنى والجمع قوله وتابع المبني تابع لمحله ومحله النصب قيل هذا التعليل يقتضي ان يجاء النصب في سائر التوابع المذكور

قوله في جواز نزع اللام تكونها غير لازمة لها لانها انما جيء بها بعد العلمية للمح الوصفية او علمية
وهو المستفاد ان كان مستفادا للمدح كالحسن والحسين وذمة ان كان مستفادا للذم كالفسع
او المستمر ان كان مستفادا بخلاف نحو النجم مما يكون اللام لازما له لانه جعل علما مع اللام قوله
بحقيقة احترز به عن الطوارئ المفارقة بالاضافة اللفظية والتوابع المفارقة بالمضاف
فان حكمها حكم المفرد اما المفارقة بالمضاف فقط لانها مفردة حقيقة واما المضافة
بالاضافة اللفظية فلانه الاضافة اللفظية في حكم الانفصال وجيه الدين

وان يعني ليس بعلم كذا حقق الشيخ الرضي مذهب المبرد لكن المص
فسره وذهب الى ما ذكره الشارح وكان المص لما رأى ان
المعقول ان اللام في بعض الاعلام لازم كاللام في اسم الجنس
فلا يبقى الفرق بينهما قيد العلم في كلامه بما يمكن نزع اللام عنه
وجعل اسم الجنس على اسم الجنس وما في حكمه من الاعلام وح لابد
من معرفة معرف باللام يجوز نزع اللام عنه وهو علم كان
في الاصل مصدرا او صفة او اسم جنس قصد به مدح كالاسد او ذم
كالكلب لكنه ليس كل اسم كذلك مما جاز دخول اللام ونزعه
فان محمدا وعليا لم يجز دخول اللام عليهما وكما لا يجوز نزع اللام عنه
معرف باللام قصد بلامه التعريف او جعل لامه جزء العلم وذلك
في علم هو اسم جنس في الاصل خص بفرد منه لخاصية له فنقلت
ذلك التخصيص وليستمر علما غالبا وتلك الغلبة اما تحقيقية كما في
الصعق لكويكب يستمى به لانه اصابه الصاعقة واما تقديرية اما
لعدم تصور معنى جنسي كالدبران او تصوره وعدم ثبوته كالدبران
فانه يتصور له معنى جنسي هو التابع لكن لم يثبت لهذا اللفظ او تصور
وثبت لكن لا يعلم ثبوته للمعنى العلمي كالمشتري قوله والمضافة
عطف على المفردة وتنصب على ترفع عطفا مرين على محلي
عامل واحد لان العامل في صفة المبتدأ والخبر واحد وهو الابتداء قوله
حكمه اي حكم كل واحد منهما او الضمير يرجع اليهما بتأويل ما يبقى من
التوابع فعلم منه انه لو قال وما بقي حكمه حكم المستقل لكان اخصر
قوله والعلم الموصوف فان قلت هذا من مسائل المنادى فكيف

قوله مجرد عن النداء وملحق بها يعني ان المراد اعم من الابن والابنة وامابنت فليس مثلها
في النداء وان التخفيف معهما اكثر بخلاف قوله الا علم آخر احترز عن نحو يا رجل ابن زيد وكونه موصوفا بابن احترز عن نحو يا زيد
المنادى على احتراز عن نحو يا رجل ابن زيد وكونه موصوفا بابن احترز عن نحو يا زيد
عمرو في الدار على ان عمرو مبتدأ وكون ابن متصلا بموصوفه وكونه مضافا الا
علم آخر احترز عن نحو يا زيد بن اخينا وجيه الدين

وكرمع مسائل التابع قلت من مسائل التابع باعتبار ان التابع
المضاف اوجب اختيار بناء المنادى على الفتح قوله المبني عن جواز
ضمه لانه لم يوقف من البناء الا البناء على الضم او الفتح وفيه نظر
لجواز ان ينبني اختيار الفتح عن جواز الجر في يا زيد بن مغيث قوله
مجرد عن النداء وملحق بها يعني من غير تغيير اذ لا يجوز الفتح في
يا هند بنت عمرو قوله بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه
كما هو المتبادر بل المتبادر ما هو الاعم قوله اي اذا اريد نداؤه فيه
انه اذا لم يجز جعل المعرف باللام منادى فلا يرد احد من ارباب
اللسان نداؤه فكانه لا يصح ان يكون المعرف باللام منادى
لا يصح ان يكون مرادا النداء فتقدير الارادة لا يسمن ولا يغني من
جوع ولا يذهب عليك ان هذا ايضا من مباحث التوابع لانه
يبين انه قد يكون تابع المنادى المبني ملتزم الرفع فلا يجب
ان موقعه يبين احكام المنادى قوله قبل مثلا يعني الكلام على
سبيل التمثيل فلا يرد انه لا يلزم ان يقال يا ويها الرجل لجواز
ان يقال يا هؤلاء الكرام ويا هذه المرأة ويا هذان العالمان الى
غير ذلك ومن فسنة فطنة الناظر في هذا المقام انه اذا اريد
نداء الرجلين يقال يا زيدان بحذف اللام لان النداء يغني عن
جبر نقصان تعريف العلم حين تثنية وجمعه باللام وما اجيب
به عنه من ان اللام فيه لجبر النقصان لا للتعريف فلا يدخل
في المعرف باللام وفي الجواب ان جبر نقصان التعريف ليس
الا بالتعريف على ان المعرف باللام عندهم ذو اللام ولهذا

قوله بتوسطها اي مع ما في التنبيه اما توسطها فلا ضرر عن اجماع الى التعريف بلا فاصلة صورة وان كان في اصلها من الفائدة ما ليس في الاخر واما ان تباين بها والتنبيه فللتنبيه على ان المقصود بالنداء ما بعدها قوله وبابتدا بتوسط الامرين قيل كل واحد من اي واسم الاشارة كاف في التوسط فلا فائدة في ان تباين باسم اشارة غضب اي واجيب بان المقصود من الجمع بينهما هو التدريج في النزول من الابهام الى التفسير وما كان اسم اشارة اقل ابهاما من اي لان ابهام الموصوف بخلاف اسم الاشارة ولذلك قد ينادى بعد وصف

اخيج الى استثناء يا احد من هذه القاعدة وفي هذا السؤال ان على بناء الكلام على التمثيل يدفعه وفيه ما فيه وان قصد النداء في يازيدان الى تثنية العلم لا المعرف باللام حتى لو اريد الزيدان المعهودان لقيل يا ايها الزيدان فاعرفه فان مراتب الكلام هنا بلغت اعلى المقام الذي لا ينال له ان الكرام قوله يا ايها الرجل بتوسيط اي الموصوفة المحذوف ما اضيف اليه بتعويض حرف التنبيه عنه عند غير الاخفش الموصولة عند الاخفش بتقدير يا اي حرف الرجل حذف صدر الصلة لان المنادى طالب التخفيف والاول هو المرجح وان كانت الموصولة اكثر ليكون هذا واي في التوسيط على نحو واحد ولانها لو كانت موصولة لصح يا ايها النجم والصنعق ولان جعل المعرف باللام وصفا اولى بافادة كونه مقصودا بالنداء ممن رجح قول الاخفش بندور الموصوف احجب عن هذه الوجوه المكشوفة قوله مع ما في التنبيه ليخبر بعد المقصود بالنداء عن حرف النداء بقرب حرف التنبيه المشارك لحرف النداء في التنبيه وقوله يا هذا الرجل يشعر بالزام حرف التنبيه في مقام التوسط والفرق بين ايها وهذا ان ايها لا يكون مقصودا بالنداء اصلا وهذا يحتمل الامرين فلذا قدم ايها قوله والتزموا فيه رد على الاخفش حيث جعل اي موصولة لانه على هذا التقدير لا حاجة الى تكلف التزام الرفع قوله ولذا لم يذكر هناك ما يخرج صفة الاسم المبهم اي صفة الاسم المبهم الذي جعل وسيلة الى نداء المعرف باللام اذ لا يجوز اخراج صفة الاسم المبهم مطلقا من القاعدة

الجزء

قوله والتزموا كانه جواب عن سؤال مقدر وهو اذا كان صفة للمنادى المبهم فلم لم يجز فيه النصب كما جاز الظريف قوله وهذا بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين اي تخصيص منها مثل اقتلوا المشركين ولا تقتلوا اهل الذمة فيكون المراد من قوله وتوابع المبني غير صفة المبهم وهذا لم يقل هناك وغير صفة المبهم ليتجوز عنه

وجيه الدين

قوله وتوابعه كأنه جواب عن سؤال مقدر وارد على الجواب عن السؤال المقدر أي اذا كان هو المقصود بالنداء كالمنادى المضموم فالوجه ان يجوز في توابعه ما جاز في توابع المضموم اذ قيل لم التزم رفعه قيل هو المنادى الذي باشره حرف النداء لكونه مقصودا دون موصوفه فاذا قيل فيجب اذن ان يجوز في توابعه ما جاز في توابع المنادى المضموم قيل هو ليس نفس المنادى المضموم بل مثله قوله بناء على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع ال وانما كان هذه القاعدة تجوز اجماعا لانه بهذه القاعدة يصير اللام بمنزلة الاصل لكونها عوضا عن تاء الكلمة ولام التعريف لا يلزم كلمة قوله وعوضت اللام عنها اي جعلت اللام عوضا عنها قوله فيا الغلامان آخره اما كان تكسيرا لعشرة تخيير وان مصدرية اي بقدانتكاص ان تكسيرا ما عشرة مفعول ثان قوله اي في تركيب تكرر فيه المنادى المفرد الموقفة صوتية من غير اعتبار كونه منادى مفردا موقفة لان الثاني تأكيد للمنادى قوله وتيم الثاني تأكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه قد مر ان التأكيد انتقلي في الاغلب حكم حكم الاول وحركته حركة الاول اعرابية كانت او بنائية فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة فكذلك الثاني مع انه ليس بمضاف واتما جاز الفصل بينهما في التعجب مع انه يجب لا يكون الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا في الضرورة وذلك بالظرف خاصة في الاغلب لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كانه اتى بهو الاول فكانه لا فصل هناك وجيه الدين قوله من اجلك يا التي تيمت قلبي يقال تامت المرأة والعشق وحب تيما وتيمته تيما عبدته وذللته كذا في القاموس قوله شاذ شذوذا قيل انظاهر شذ بالذال المعجمة لانه ليس بلون ولا عيب وكانهم توسعوا في التفضيل بصيغة اشذ ولم يبنوا من الشذوذ افعل لجعلهم الشذوذ بمنزلة العيب

حاشيه

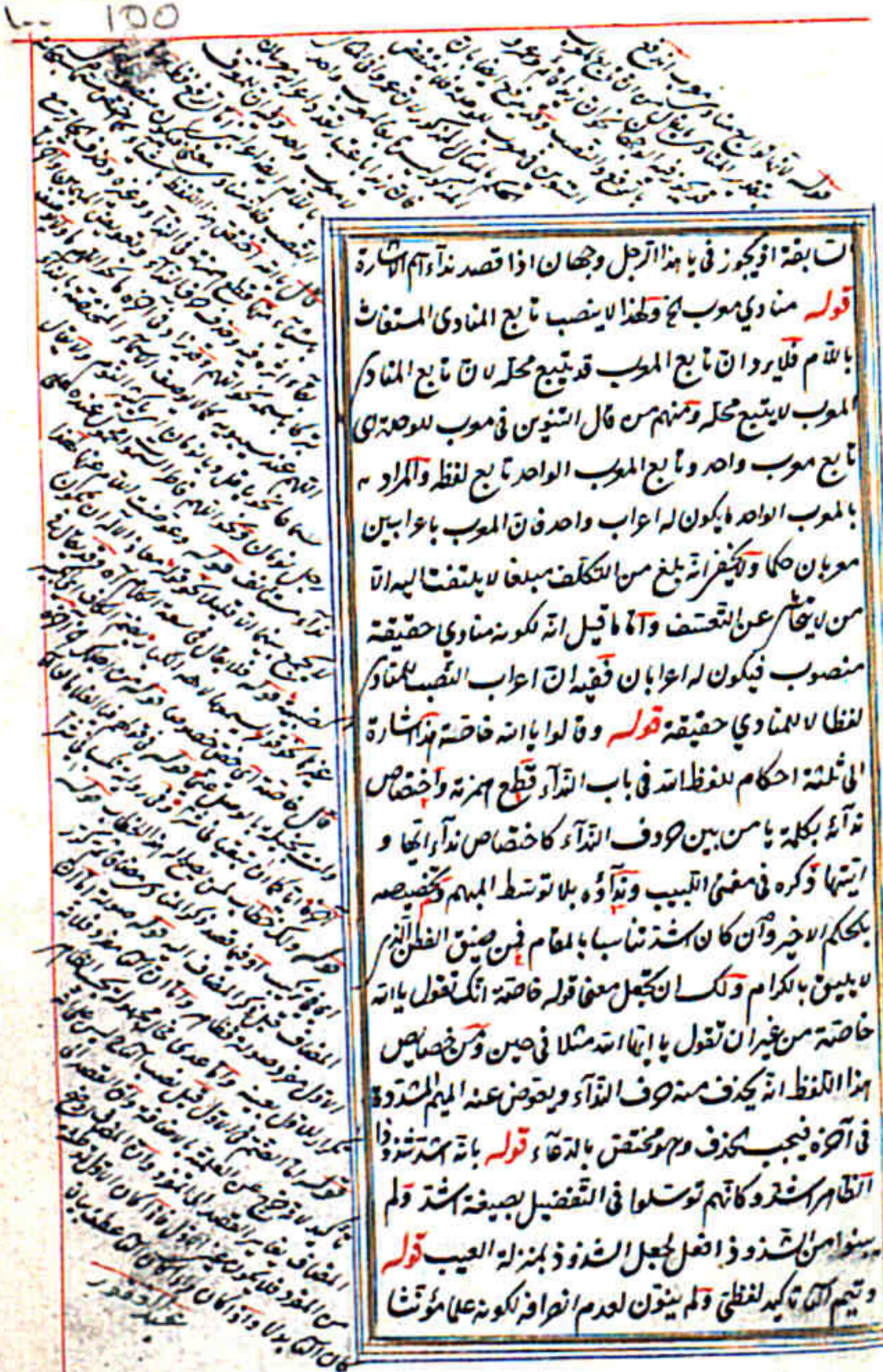

قوله منادى معرب الخ وهذا لا ينصب تابع المنادى المستغاث باللام فلا يرد ان تابع المعرب قد يتبع محله لان تابع المنادى المعرب لا يتبع محله ومنهم من قال التنوين في معرب للوصلة اي تابع معرب واحد وتابع المعرب الواحد تابع لفظه والمراد بالمعرب الواحد ما يكون له اعراب واحد فان المعرب باعرابين معربان حكما ولا يخفى انه بلغ من التكلف مبلغا لا يلتفت اليه الا من لا يحاشر عن التعسف واما قيل انه لكونه منادى حقيقة منصوب فيكون له اعرابان ففيه ان اعراب النصب للمنادى لفظا لا للمنادى حقيقة قوله وقالوا بانه خاصة هذا اشارة الى ثلثة احكام للفظ الله في باب النداء قطع همزته واختصاص ندائه بكلمة يا من بين حروف النداء كاختصاص ندا ايها وايتها ذكره في مغني اللبيب وندائه بلا توسط المبهم وتخصيصه بالحكم الاخير وان كان اشد تناسبا بالمقام فمن ضيق الخطب لا يليق بالكرام ولك ان تجعل معنى قوله خاصة انك تقول يا الله خاصة من غير ان تقول يا ايها الله مثلا في حين ومن خصائص هذا اللفظ انه يحذف منه حرف النداء ويعوض عنه الميم المشددة في آخره فيجب حذف وهو مختص بالدعاء قوله بانه اشد تشذوذا انظاهر اشذ وكانهم توسعوا في التفضيل بصيغة اشد ولم يبنوا من الشذوذ افعل لجعل الشذوذ بمنزلة العيب قوله وتيم الثاني تأكيد لفظي ولم يبنون لعدم انصرافه لكونه علما مؤنثا

قوله احترازا عن كوفتاي فانه لا يحذف فيه الياء للاكتفاء بالكسرة اذ كسرة قبلها قال في التسهيل وشرحه التغلبي ولو اضيف المضاف الى ياء المتكلم اضافة تخصيص جاز فيه ما جاز في المضاف اضافة تخفيف نحو يا مكرمي مراد به الحال او الاستقبال فلا تحذف انتهى ويعلم من اطلاقه ان الياء تحذف من المثنى اذا كان مضافا اضافة تخصيص اعم من ان يكون صحيحا او معتلا كموسايَ وعيسايَ

بناء وبل القبيلة او لكونه علما وافعا في الشعر فيقتضر الشعر عدم انصرافه فلم ينصرف بسبب واحد وهو العلمية كما هو مذهب الكوفيين هذا ما يمكن ان يقال واما قال الشيخ ارتضر فهو ان التأكيد اللفظي في الاغلب تكرير اللفظ الاول بلا تغيير وبلا تفاوت فلما حذف تنوين الاول للاضافة كرر بلا تنوين فجاء التأكيد بلا تنوين وان لم ينصرف قوله وذلك مذهب سيبويه المذهب لغة وهو الدليل وهو تابع له فيه قوله والسيرافي اجاز الفتح مكان النصب وكان المص اشار الى رده بحصره الاحتمال في الضم والنصب بتقديم الخبر قوله لا ابا لكم قال الجوهري هو مدح اي انك شجاع ماحد مستغن عن الاب وقال الازهري انه شتم لاشتم فوقه والمعنى انك لست بابن رشيد قلت لا مانع لجواز ان يكون من الاضداد وفي الاساس لا اب لك ولا ابا لك ولا آبك ولا اباك كل ذلك دعاء في المعنى لا محالة وفي اللفظ خبر قوله فتح اياء وهو الاصل كما هو المشهور والسكون اكثر قوله احترازا عن كوفتاي ويا قاضي وآما يا مسلمي جمعا وتثنية فينبغي ان يجوز فيه اسقاط اياء لدلالة تاء الجمع والتثنية على الاضافة وعدم الالتباس بالمفرد المعرفة في صورة الحذف هذا اذا كان الحذف اكتفاء بالكسرة او ما في حكمها واما اذا كان اكتفاء بالشهرة كما في لغة الضم ومنها القراءة الشاذة في رب احكم بضم الباء فينبغي ان يجوز يا قتاي اذا اشتهر اضافة الى ياء المتكلم ولا يذهب عليك انه كما ان الاكتفاء بالكسرة مخصوص بغير يا قتاي كذلك القلب بالف

وقوله المغيرة بالحذف او القلب مغير عبارة الرضي حيث قال البدل الشهرة على اياء المغيرة او المحذوفة وهو اولى لانه للميتي المحذوف مغيرا قوله وقد جاء شاذا في غير يا ابتي فانه كثر فيه الفتح لثقل اياءين قوله ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفا جعل بالهاء متعلقا بيكون فيكون الجملة عطفا على الجزاء او على الجملة الاسمية وعلى التقديرين يفيد العبارة وجوب الهاء في الوقف والوجوب ليس الا مع الالف واما الوقف على غلامي جاز بسكون اياء فيما تكون اجود ويجوز بحذف اياء واسكان ما قبله واذا وقفت على غلامي بالفتح يجوز الهاء والاسكان فالاولى ان يكون بالهاء عطفا على محذوف اي بلا ياء وبالهاء وقفا فيكون في حيز الجواز الا انه يجب ان يحمل الجواز على ما يشمل الوجوب لئلا يشكل يا غلاماه قوله وقالوا يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة يستفاد هذا من عدم التقييد بوجه بل الاقتصر المستفاد على الوجوه الاربعة ويشمل الوقف بالهاء والاخصر الاوضح ان يقال ويا ابت ويا امت خاصة بالعطف على يا غلامي فيكون المعنى والمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه يا ابت ويا امت خاصة قوله بابدال التاء بالياء صلة الابدال واما يدخل على المتروك فهو النحاتية وما فوقها الفوقانية دون العكس كما سبق الى الاوهام قوله وقد جاء الضم ايضا وفي لغة الضم جاء الهاء على ما في القاموس وطولت التاء لانها غير متمحضة للتأنيث لكونها بدلا عن الياء كما في بنت لكن توقف عليها بالهاء لكونها عوضا

قوله او مكسورة لمناسبة الياء اذا ابدل الياء الم تكسر لتقل الكسرة عليها وكسر ما قبلها فلما ابدل التاء عنها جاء الكسر عليها على ما هو الاصل فلا يرد ما قيل ان التاء لا يناسب الكسر الوارد عليها بل بنيا فيها وانما يناسب الكسر قبلها وجيه الدين

عن زائد كخلاف بنت فان تائها عوض عن حرف اصلي قوله او مكسورة لمناسبة الياء التاء لا يناسب الكسر الوارد عليها بل بنيا فيها وانما يناسب الكسر قبلها فالاوجه ان يقال لما ابدل بالياء الياء وقد تضمنت كسرا وتاء التأنيث فتح ما قبلها انتقل اليها الكسر الذي هو مقتضى الياء والمحفوظ بعد حذفها للدلالة عليها كما ان اعراب المثنى ينتقل الى الغير بعد ان غير المثنى بما احدث فيه من الاعراب قوله و بالالف عطف بحسب المعنى على يا بنت فانه في معنى ويا اجا ويا امتا او عطف على فتحا اي كائنة مع الالف وقيل عطف على محذوف اي بلا الف والاظهر للمتقدم قوله فانهم يقولون بنت ام لو كان اعتبارا لاختصاص بالنظر الى الام والعكس دون المضاف لافاد العبارة جواز يا غلام ام ويا غلام عم فالوجه ان يعتبر الاختصاص بالنظر الى المجزئين ويجعل المؤنث داخلا تحت المذكر كما شاع قوله مثل باب غلامي فقالوا آه وقالوا بالهاء وقفا قوله وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم آه الاخصر وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب يا غلام فتحا قوله الترخيم في القاموس رخم الكلام كمكرم ونصر لان وسهل فهو رخيم ورجاية صارت سهلة المنطق فهي رخيمة ورخيم ومنه الترخيم في الاسماء لانه تسهيل للنطق بها قوله اي واقع في سعة الكلام يعني ان الجواز وقوعي ومقيد بسعة الكلام ليحسن مقابلة الضرورة وصل الضرورة في النداء معلوم بالطريق الاولى والاولوية ان الجواز فيه مطلق وفي غيره مقيد بالضرورة قوله اي لضرورة شعرية ظاهره انه جعل

ضرورة

قوله اي لضرورة شعرية بيان منصل له فهو مفعول له لفعل الترخيم كما صرح به في الحواشي الهندية لا للوقوع كما هو المتبادر وان لم يجز حذف اللام لعدم اتحاد الفاعل لان فاعل الجواز الترخيم وفاعل الضرورة اشاعر لانه المضطر والتقدير بفعل الترخيم للاضطرار المرخم والمضطر واحد ولا يجوز ان يحمل على مذهب البعض وهو انه لا يشترط اتحاد الفاعل لانه خلاف مذهب المحققين قوله اي لمجرد التخفيف وانما قال ذلك لانه كل حذف لا بد فيه من التخفيف بذلك لئلا يدخل في التعريف غيره من الحذف لعلة قوله على التقدير الاول وهو ان يكون تقريبا لمطلق الترخيم فلا بد من التقييد بذلك وجيه الدين

ضرورة منصوبا على انه مفعول له وعامله الجواز فورد ان الجواز صفة الترخيم والضرورة اي الاضطرار صفة المتكلم فلم يوجد شرط نصب المفعول له على ما سيجئ وهو المشهور فيما بين الجمهور فقيل العامل في ضرورة الترخيم والتقدير ويرخم في غيره ضرورة وذلك ان يجعل اللام للوقت اي جاز وقت ضرورة وذلك ان يجعل الاضطرار صفة الترخيم اي الترخيم في غير المنادى واقع لاضطراره الى الوقوع قوله اي لمجرد التخفيف وسيجئ حذفا على سبيل الاعتباط وهو ادراك الموت شابا صحيحا كذا في القاموس وفي هذا المقام من كتب النحو ان الاعتباط ذبح الناقة بلا علة لم يثبته القاموس وجعله معنى المجرد واورد عليه بخويد فانه حذف لا للاعلال بدليل صيرورة ما قبله معتقب الاعراب والمحذوف لعلة لا يكون منيا وقيل حذف لبصير الاعراب ظاهرا له لا لمجرد التخفيف وقيل الترخيم حذف بعد التركيب والحذف في بد قبله قوله او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى على التقدير الكلام يلتفت الى ارجاعه الى ترخيم المنادى ح استبشاعا بجعل الضمير لترخيم المنادى بعد جعل الضمير في قوله وهو حذف الى مطلق الترخيم ومن ثم ينتبه لذلك قال ولك ان تجعل الضمير الى قوله وترخيم المنادى قوله امور اربعة ثلثة منها عدمية للثلثة العدمية رابع فانهم وهو ان لا يكون المنادى الذي مع التاء موقوفا في غير مقام الحاق الف الاطلاق فانك تقول في يا صباغة بالهاء في الوقف لا لحالة يا صباغة بالهاء انا في مقام الف الاطلاق فانك تقول فيه

يا صباغا فترخيمه بحذف التاء ووقف بالف الاطلاق قوله لانه ليس آخر الجزء المنادى نظرا الى المعنى لان المنادى فى يا غلام زيد الغلام المخصوص وهو لا يستفاد بدون زيد قوله وان لا يكون جملة ولا بعض الجزء برخمها بحذف الجزء الاخير قوله ولزيادته على الثلثة تم يلزم نقص الاسم ولا يجوز نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب وان جاز نقصانه ان لم يكن معربا او ما فى حكمه نحو ما ومن فقد غفل من قال لا بد من تقييد الاسم بالذى فى حكم المعرب قوله بلا علة موجبة كما فى عصا اذ المحذوف لعلة موجبة فى حكم الثابت قوله ولما اسما منتهيا بتاء التأنيث واوقف على المرخم منه توقف بالهاء فيقال فى يا طلح يا طلحة الا ان يكون مقام الف الاطلاق نحو قفى قبل التفوق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا قوله ولما فرغ من بيان شرط الترخيم آه او نقول لما فرغ من بيان شرط مطلق الترخيم شرع فى بيان شرائط خصوصياته او نقول لما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع فى بيان اقسامه قوله زيادتان قيل لا بد ان يكونا لمعنى فخرج نحو غضبب قوله فى حكم الواحدة فى انتهاء زيدتا معا وان كانا لمعنيين نحو مسلمان ومسلمان علمين وكما ان الزيادتان زيادتا التثنية والجمع والتأنيث والنسبة وكما فى وزيادتى عمران هكذا قيل وفيه نظر لان زيادتى آخر شملة لا تحاق ولا يحذف منه الا التاء ويمكن دفعه بانهما ليستا زيدتا معا لان اللام الزائدة موجودة فى كثير من الصيغ بدون التاء قوله و احترز به عن نحو ثمانية ومرجانة ونبه به على وجه حذفهما معا قوله

قوله والزيادة على الثلثة يعنى ان شرط الزيادة على الثلثة لئلا يلزم نقصان الاسم نقصانا مخلا فيما مقدارا من اقل ابنية المعرب بلا علة ظاهرة موجبة بل استحق بخلاف برودم فان التنقص فيه وان كان بلا علة لكنه قليل غير قياسى والشذوذ لا يعتد به وبخلاف نحو خصافة فانه وان كان قياسيا لكنه بعلة ظاهرة موجبة وهى الحذف فانه قبل الف المرخم مبنى والالف المبنية يكون على اقل من الثلثة اذ الحذف نحو من وما قبل الف المرخم اسم متمكن فتنوية حكم المعرب

او كان فى آخره حرف صحيح اصلى تبادره الى الذهن فاعتباره او كما من قيد اعتباره الارض حيث قيده بغير التاء لاخراج نحو سعلاة والسعلاء والسعلاء بكسرها العول او ساحرة الجن كذا فى القاموس ولك ان تريد بآخره آخره الحقيقى وتاء التأنيث فى آخره حكما وهى كلمة اخرى حقيقة قوله وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما يمكن ان يفسر ما فى حكم الحرف الصحيح بما يقبل الاعراب فيلايم جعلهم المعتل الذى يقبل الاعراب ملحقا بالصحيح قوله اى الف او واو او ياء ساكنة احترز به عن نحو دلو وظبى فانه ليس الواو والياء فيهما حرفى مد قوله وكنا قبلا من جنبها احترز به عن نحو رجل وكستور فانها لكستى مدة قوله والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها او المراد ما هو مدة مطلقا والف محاء لم يكن مدة فى اصله وانما صار مدة بالاعلال قوله وانما لم يأخذ هذا القيد ولك ان تأخذه فيها وتجعل نون اكرمن اربعة احرف فى الاصل قوله لان نحو نون جمع نونة وايا ك وان تجعل نون جمع ابن حصله لانه لم يستعمل الا كثمود فينبغى ان يقيد القاعدة بما يخرجه فاعرفه قوله حذفا اى الحرفان الاخيران فى كلا القسمين لا يوجد فى الجزاء التقييد بالشرط لانه لغو فتغيره ليس كما ينبغى ولو قال المصنف فان كان ما قبل آخره مدة حذفا لورد نحو سعلاة وسعيد ممن قال لو قال كذلك لكان اخصر وانتم انا انه لم يقل لعدم اشتراك القسمين فى جهة حذف الحرفين فقد غفل قوله بنت من البول وانتقد صغار الغنم على ما كتب فى الحاشية قوله اى فيحذف حرف واحد قد

قوله اى الحرفان الاخيران اى الزيادتان فى القسم الاول والحرف الصحيح والمدة فى القسم الثانى قوله لما ان الترخيم لا يكون الا فى الآخر فكانه قال فان كان فى آخره زيادتان حذفا لا حذف احد الحرفين اما الاطرفين وقبل الاخيرة واقل فى الجواب ايضا ولهذا قال المصنف وان كان وكما حذف فى الاسم الاخير وليس باجادة الشرط حتى يلزم ان يكون التقييد بالشرط فى الجزاء لغوا كما قيل كذا ان جاءنى اكرمته اى زيدا اجابا قوله انتقد قال فى القاموس

المضارع مع مضيّ اخواته الماضية لداعي كلمة الفاء فانها لا تجوز في
جزاء المضارع بغير قد والاسلوب ان يجعل التقدير فقد حذف حرف العلة
فافهم واعلم ان قوله وان كان مركبا حذف الاسم الاخير وقوله
والا فحرف واحد ينتقضان بيا ضاربة فان ضاربة مركب
ولا يحذف منها الاسم الاخير بل الحرف الواحد ويدفعهما حمل المركب
على المركب حقيقة وحكما والضاربة مركبة حقيقة مفردة حكما
قوله وهو في حكم الثابت مع ان الحذف لا لعلة موجبة وما هو
في حكم الثابت ما يكون لعلة موجبة بخلاف ما ليس كذلك
تخويف ودوم ويستثنى من القاعدة اسم ازال الترخيم فيه موجب
حذف حرف اللين نحو اعلون وقاضون فيقال بعد الترخيم يا اعلي
ويا قاضي فيعود المحذوف لارتفاع التقاء الساكنين واسم فعل امره
مدغم ساكن في الاصل قبله مدة نحو اسحار بفتح المعزة وكسرها
لبنت فانه يفتح للساكنين عند سيبويه ويكسر ايضا عند غيره دفعا
لالتقاء الساكنين واسم قبل آخره مدغم متحرك في الاصل قبله الف
نحو آق فانه يرد الى حركته واسم قبل آخره مدغم ليس قبل الف على
مذهب الفراء نحو ايجد فان التاء يسقونه على سكونه والفراء
يرده الى حركته قوله فيقال آفاق والنبجة ومن قال اي فصيحة
خرج من الفصاحة قوله وياكرو في الحاشية كروان طائر ضعيف
طويل العنق انتهى قال في الصراح هو طائر يقال له الحباري وزنا
شوافظ كويند كريي يزوي كراوين جاعة كروان بالكسر ايضا جاعة
على غير القياس قوله كاول في اوليو لان المنادى في حكم المعرب

قوله وهو اي المنادى المرخم يرجع الضمير الى المنادى المرخم ولم يرجع الى المحذوف
كما فعله الشارحون ليطابق قوله وقد يجعل اسما بأسره فان الضمير فيه راجع
الى المنادى المرخم وجيه اديب

قوله فمتاز به عن المنادى حتى التصغير ان يقال اي امتاز هذا المندوب او ميز المندوب بوا مختصة به بادخال الباء على المفعول وهو
المتعارف وفائدة التضمين ان يجعل المتضمن اصل المعنى والمتضمن فيه قيدا كما في هذا المقام او يجعل المتضمن قيدا والمتضمن فيه
على حاله كما قدره الشيخ لكن هذا لا يناسب لهذا المقام قال المحقق الشريف في شرح المفتاح في لفظ التخصيص والاختصاص والخصوص
ان يستعمل بادخال الباء على المقصور عليه اعلى الخاصة فيقال مثلا اختص المال بزيد اي المال بزيد ودونه غيره الا ان المتعارف
في الاستعمال ادخال الباء على المقصور اعني الخاصة كقولك اختص زيد بالمال بناء على تضمين معنى التميز والافراد
واذ كل لا تخصيص شيء بشيء آخر في قوة تمييز الآخر به فكانك قلت ميز زيد بالمال من غيره ومنه هذا الاستعمال اختصت طلاقا

لعروض بنائه فاعل بابعل به الاسم المعرب ولم يجعل في حكم هو مع
انه مبني قوله وقد استعملوا الاوجه لايراد المندوب في اثناء مباحث
المنادى والفصل بين مباحثه فالاولى ان يؤخر عن بحث المنادى
برمته قوله لكونها اشهر صيغها ولهذا اطلق صيغة النداء وايد
يا خاصة لانصراف المطلق اليه ولم يقل وقد استعملوا يا في المندوب
مع انه اخصر واظهر للتنبيه على ان الصيغة للنداء اعيرت للمندوب
قوله وهو المتفجع عليه وجودا وعدما المتبادر من المتفجع عليه
من يبكى عليه لما يبكى لاجل وجوده فتحمل على ما ذكره الشارح بعيد
جدا والاولى ان يقال جعل المص واويلاه ووامصيباه وواحسرتاه
كناية عن الميت لانه كانه هلاك النادب ومصيبته وحسرته قوله
واختص المندوب بوا ممتازا به يعني ان تعلق قوله بوا باختصاص
بتضمين معنى الامتياز وليس صلة للاختصاص لان الباء التي
صلة الاختصاص لا تدخل الا على المقصور عليه ففيه رد على العلامة
التفتازاني حيث قال العربي دخول الباء في الاختصاص به على
المقصور ووجه الرد ان الباء الداخل على المقصور ليس صلة الاختصاص
والعربي في صلته ودخوله على المقصور عليه قوله ليرد انه لا يقع نكرة
ليس ورود هذا باعثا قويا على تأويل قوله وحكمه في الاعراب
والبناء وحكم المنادى بما اوله به لكون قوله ولا يندب الا المعروف
في حكم المستثنى عن قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى قوله
وجاز لك زيادة الالف فيه رد على الاندلسي حيث قال يجمع بيا
سكنا بلبس بالمنادى وفيه انه لا يندفع الالتباس بالمستغاث

قوله اي مشى حكم المنادى قبل حذف المنادى الى آخره اما من قبل ان يحذف المنادى او من بعد ما حذف المنادى
حكم قبل ان يحذف بعضه بنى في بعضه

وفي ذكر لك المشعر بالتفع اشعار بوجه زيادته قوله فان خفت
اللبس خالف الشيخ الرضي المص فيما كان حركة آخره اعرابية كما
في ضرب الرجل فانه يقول فيه وا ضرب الرجلاه وانما قال المص
فان خفت اللبس بالتفريع اشارة الى ان زيادة غير الالف متفرع
عليه وهو الاصل والا فظهر ان الياء منقلب عن هذا الالف
بعد حفظ حركة آخر المندوب لدفع الالتباس وكذا الواو والالف
معدول اليه وح كلمة الفاء في عبارة المص اوقع في مكانه قوله
واغلاكميه نبه بهذا المثال على جواز ندبة المضاف الى المخاطب على
خلاف المنادى فانه لا يجوز لانه لا يجوز خطاب اثنين في كلام واحد من
غير تثنية او جمع او عطف ولا يبعد ان يكون هذا واعيا الى اخراج
المندوب عن المنادى وعدم جعله منادى على ضرب من التدعور
والتنزيل كما في يا جبال لانه لو كان منادى لكان مقصودا بالخطاب
ولم يصح واغلاكبه قوله لانه جيء به لاتمام المضاف لان الاسم انما يتم
بالتنوين او بالام او بنون التثنية او الجمع او الاضافة قوله
لاتحادهما بالذات اي واما وقوله بخلاف المضاف والمضاف اليه
فانهما متغايران اي في الجملة والا فالمضاف والمضاف اليه في الاضافة
البيانية متحدان قوله والجمجمة القدح ومن غرايب هذا المقام انه
قال المص في ايضاح المفصل الجمجمة الرأس قوله الا اذا كان
معارفا مع اسم الجنس الاولى الا معارفا مع اسم الجنس لانه لا وجه
لتقدير اذا كان قوله ويعني به ما كان نكرة سواء كان مضافا
او غيره وفيه رد على من قال المراد باسم الجنس ما يصح دخول اللام عليه

قوله اي التباس ذلك التقط عند زيادة الالف بغيره اي التباس لفظ المندوب الدال
على المقصود عند زيادة الالف بغير ذلك التقط الدال على غير المقصود فيلتبس المقصود
بغيره وانما اعتبر الالتباس في التقط ثم في المقصود وذلك كما اذا كان المقصود ندبة
غلام مخاطبة فالتقط الدال عليه واغلامك بكسر الكاف فعند زيادة الالف يلتبس هذا
التقط بلفظ غلامك بفتح الكاف فيلتبس المقصود بغيره وجيه الدين
قوله اي التباس ذلك التقط عند زيادة الالف بغيره اشار بهذا الى ان التلبس لغير الالتباس
فيتعين فيه فتح اللام وانما بضم اللام اعني لبس الثوب اي البسه والى ان الالف
واللام للعهد والى ان الفاعل والمفعول متروكان قوله عدلت الى حرف قد قدر
لشرط المذكور جزاؤه والجزاء المذكور شرط لعدم الارتباط بينهما او لم يكن جعل الجزاء
المذكور علة لحذف اللبس حاشية قوله انما الام للحرف الذي اشتهر
المندوب به علما كان اولا فلو كان علما لم يشتهر به لم يندب وكذا غيره من المعارف
والنكرات الذي لم يشتهر به فلا يقال واهناه وذلك لتحصيل عذر المندوب في الندبة
المتفجع عليه لانه اذا كان المندوب مشهورا بذلك الاسم لم يلام المنادب في الندبة
ولو لم يكن علما وكان المتفجع عليه مشهورا بذلك الاسم جازت ندبته تقول يا ضاربا بزياد
اذا كان زيد رجلا عظيما وقد ضربه المتفجع عليه واشتهر به وواسن جعفر برزعماه فاق
عبد المطلب اشتهر به لكن واما المتفجع منه فلا يشترط فيه كونه معروفا فانك تقول واميتا
وليست بمعروفة قوله لانه جيء به لتمام المضاف لان الاسم كما يتم بالتنوين ونون التثنية
والجمع يتم بالاضافة ولهذا لا يفصل بين الاسم وما يتم به ولكذا لم يجز السكوت عن المضاف
اليه بخلاف الصفة وجيه الدين

قوله لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم وآما غير العلم من المعارف و آن لم يكثر كثرة العلم فالحق بالعلم لمزيد مناسبة بالعلم فلا يرد ان هذا التعليل يقتضي اختصاص الحذف بالعلم قوله فبني على هذا من المعارف التي قال من قوله العلم وما عطف عليه قوله سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظة الله فانه لا يحذف هذا رد لما اعترض به ارضرانه لم يتم بما ذكره بيان لا يجوز حذف حرف النداء فيه لان منه لفظة الله ولا يخفى ان الرد ضعيف لان المستفاد من بيان المص انه يجوز الحذف من الله مطلقا كما في سائر الاعلام فالوجه ان يقال قوله فيما سبق وقالوا يا الله خاصة من جملة مقابله انه لا يقال بحذف حرف النداء فلم يحتج الى بيان عدم جواز حرف النداء عنه قوله كخويوسف اعوض وان صح انه عبري وقيل عوبي وآن اصل يوسف على وزن يوجب الا انه غير كما يغير الاعلام المنقولة كما في شمس بن مالك بضم الميم والاصل شمس كضرب مجهولا قوله وايها الرجل ينبغي ان يذكر اي اذ لم يوصف بذي اللام او الموصوف به فيما لا يجوز حذف حرف النداء عنه لئلا يختل البيان قوله قالته امرئ القيس فلما اصبحت اخذت منه الطلاق وهو شدة طلب الشر وقيل مثل يستعمله المغموم قوله فانه شخص صار مثلا للحض على تخليص النفس من الورطة الشديدة قوله واطرق الاطراق جشم ورئيس افكندن وسر فرو كردن قوله حتى يصاد بان يلقى عليه ثوب فيصاد صار مثلا لمن تكبر وتواضع من هو اشرف منه قوله فان ح ناصبة وآن لا يسجد وامفعول لا يهتدون

قوله لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم قبل هذا التعليل يقتضي اختصاص الحذف في العلم وليس كذلك فاعلم ان هذا التعليل يقتضي ان لا يحذف في غير العلم لانتفاء علة الحذف وهذا انما يتم لو كانت العلة واحدة وآنا اذا كانت متعددة فلا لان انتفاء علة معينة لا يستلزم انتفاء المعلول لجواز ان يثبت المعلول لعلة اخرى وفيما نحن فيه كذلك فان علة الحذف في انها هو ان صورة انها تختص بالنداء وفي المضاف وغيره مشابهتها للعلم في عدم وقوعها صفة لاي فان كلا واحد من العلم والمضاف واي لا يقع صفة لاي قوله لان المطلوب فيها مد الصوت لاظهار الاستغاثة والتضجع قوله شخص وقع في الليل على نائم وهو سليك بن سلكة فخنقه وقال افند مخنوق قال له سليك الليل طويل انت مقدار ما انت آمن من ان اغتني لك فهم استعجالك في الامر غم خنقه سليك حضرط فقال سليك اضرطا وانت الاعلى وهذا مثل يضرب لكل مشفوق عليه كذا في مجمع الامثال

وجه الربط

قوله والاصل فيه بشبه باب الباء في بضميره صلة مشتغل لا للتشبيه كما قال ابن رجوه وان قوله عنه متعلق بغار فاو موضحا لا بقوله مشتغل على ان مشتغل بمعنى معوض كما قال ابن رجوه ايضا قوله اي ما يناسبه بالترادف كخوررت به فان جاوزت مناسب بررت لكونه تعديته بالباء ومرادف لها المجموع مررت بالباء وما جوزته به لان مررت وحده بمعنى جاوزت اتانه بواسطة الباء فلا يرد ما قيل ان فيه مماثلة لان الترادف في المفردات وجيه الدين

قبله ولا زائدة او بدل من اعالهم او متعلق بصدهم او بزين بتقدير لام التعليل قوله اي مفعول اضمر عامله مفسر بطلق للمفعول لانه بصدد بيان ما هو من مفهوم ما اضمر عامله على شريطة التفسير لا بصدد بيان ما هو من افراده في هذا المقام وبعد معرفة عموم مفهومه يختصه العاقل بما هو المراد في هذا المقام وح التوصيف للعام ولهذا جعل جنس التوصيف الاسم لا المفعول ح. بل ادخل كلة كل تنصيصا على انه اعم من المفعول به وهذه من فوايد لفظة الكل في التعريف قد تفرد به المقام وقد تفردت به ولا يبعد ان يقال الاحكام التي ذكرت فيما بعد ايضا مختص بالمفعول به بل ذكرت على وجه العموم وهو مرجع الاجمال في بحث المفعول فيه قوله الشريطة والشرط واحد والتاء اما للنقل او لكونها صفة لمحذوف هو العلة وتقديره لعلة الحقيقة قوله اي اضمر عامله بناء قدر لكلمة على متعلقا خاصا هو كلمة بناء وجوبا مفعول مطلق للاضمار او مفعول له وذلك ان الجعل على المعنى مع ظرفا لغوا له قوله احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر الاولى احترازا عن صيرورة التفسير عبثا لئلا ينتقض بمثل جاء رجل اي زيد وبعد فيه نظر لان العبث انما يلزم في زيدا ضربته وزيدا مررت به واما في زيد ضربت غلامه فلو قيل لم لم تقل زيدا ضربت غلامه لم يلزم اللغو وكذا لو قيل لا بست زيدا جئت عليه فلا بد في تمام وجه وجوب الحذف من اعتبار قصد اطراد الباب قوله مشتغل صفة لاحد الامرين المفهوم من كلمة او وجعله صفة لكل منهما على سبيل التنازع يوجب متابعة المضمر خلاف مذهبه وهو اعمال

الاول

الاول كما هو مذهب الكوفيين قوله مشتغل عنه متعلق بالاشتغال على تضمين معنى الفراغ لوالاعراض ويمنع جعل الاشتغال بمعنى الاعراض تعلق الجرور آنا به قوله او متعلق ضميره بان يكون مضافا اليه للمفعول المفسر او المعطوف على مفعوله كخو زيدا ضربت عمرو او غلامه او معمولا لصفة مفعوله او لصلته كخو زيدا ضربت رجلا اكرمه او ضربت الذي اكرمه او معمولا لصفة المعطوف على مفعوله او صلته وعلى هذا فقس قوله اي ما يناسبه بالترادف قيل فيه مماثلة لان الترادف في المفردات لا غير وفيه بحث لان العامل مجرد الفعل او شبهه لا المركب وهو مفرد قوله كما هو الظاهر المتبادر متعلق بجميع امور اعتبرها في كلام المتن لا بمجرد قوله بالمفعولية قوله وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيدا ضربته فيه انه خرج جميع صورها اضمر لانه ليس المانع عن العمل مجرد الاشتغال بل شغل العامل المقدر اياه ايضا مانع عن العمل الا ان يقال لا مانع من العمل صورة الا ذلك الاشتغال بخلاف زيد ضربته فان رفع زيد مانع عن عمل ما بعده فيه قوله و بتقييد النصب آه لا يخفى انه خرج خبر كان بقوله كل اسم لانه كما ان المتبادر في هذا المقام من قوله لنصبه النصب بالمفعولية كذلك المتبادر من كل اسم المفعول ولك ان تقول كل اسم ه اعم من المفعول والتوصيف المطلق ما اضمر عامله على شريطة التفسير ومنه زيدا كنت اياه فلا معنى لتقييد قوله لنصبه لاخراجه قوله والاحسن في ترتيبها وجهه الغير المخفى بمقتضى سوق كلامه خلوص اقسام

المشتغل بالضمير عن الفعل بينها بالبس منها وله وجه آخر وهو خلوص
امثلة المشتغل بالضمير عن الفعل بينها بالبس منها وكما فعل المصر
ايضا وجها حسنا والاول عدم الفصل بين الافعال المعروفة
بالفعل المجهول اعني جئت عليه وآثر تقديم المسلط بنفسه
ثم المسلط براد فه ثم المسلط بالتلازم الا انه قدم في هذا القسم
ما هو اعرق فيه فتأمل قوله ينصب زيد جعل ضمير ينصب الى زيد
دون ما اضمر عامله على شريطة التفسير لافتقاء قوله اي ضرب
الى آخره ذلك وذلك ان تجعل تفسير الناصب ما اضمر عامله على شريطة
التفسير بالمثال وفيه رد لمن قال انه منصوب بما بعده ووجه
الرد مستفض عن البيان قوله فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته
اضمر ضربت الاول لوجود مفسره فيه ان الاصل فيه ضربت زيدا
ولما حذف ضربت ذكر المفسر اولا اذ لا احتياج الى المفسر مع الذكر
ولذا لا يجوز ذكره قوله في مظان الاضمار في حاشية الكتاب اي
في مواضع يظن في بادي النظر انه من قبيل الاضمار على شريطة
التفسير وان لم يكن منه في الواقع هذا وفي القاموس مظنة الشيء
موضع يظن فيه وجوده ومئنة لان يكون كذا اي جدير فيه ان يقال
انه كذا قوله ويختار الرفع قدم ما اختير فيه الرفع على ما اختير فيه
النصب مع ان مناسبة الكل بالباب اشد لان جعل ما هو ابعد
من الباب منه اهم وقيل لانه ارجح لسلامته من الحذف قوله
بالابتداء يحتمل امرين الابتداء الذي هو العامل في المبتدأ والخبر
وح لا يتعين بذكره كونه مبتدأ والاول مصدر المبتدأ الذي بمعنى كونه

مبتدأ

مبتدأ وفيه رد لجعل رافعه فعلا مجهولا مقدرا لانه ارتكاب ما لا حاجة
اليه واشعاره بجوزه كون الرفع مختارا وهو الاستغناء من تكلف
تقدير العامل قوله لان تجرده عن العوامل اللفظية لا بد له من قيد
آخر وهو الاسناد ويعرفه الداعي لتعريف الابتداء وفيه ان تجرده
يوجب رفعه بالابتداء فكيف يصح قوله يصح الا ان يقال المراد
صحة تجرده يصح فتدبر قوله اي قرينة ترجح خلاف الرفع وهي ما
زاد على مصحح النصب الذي لا محالة موجود لما حصل منه الترجيح
لان في صورة استواء الامرين قرينة ترجح خلاف الرفع بالفعل
بل ما زاد على المصحح وايضا لو اريد عدم ما يرجح النصب بالفعل لا تغني
عن قوله او عند وجود اقوى منها لان في صورة وجود اقوى
يتحقق عدم قرينة ترجح خلاف الرفع وقيل لو جعل ضمير خلافه الى
اختيار الرفع لم يحتج الى تقييد القرينة بالمرجحة لكن ينبغي ان يعلم
ان المراد مقتضى الاختيار في الجملة لا يوجب الاختيار في التركيب
والا لاستغنى عن قوله او عند وجود اقوى منها بل لم يكن له معنى
لانه لا يمكن وجود اقوى من قرينة توجب اختيار الرفع في
التركيب فافهم وآما حمل قرينة خلاف الرفع على قرينة الترجيح
دون التصحيح آما لما ذكر ان قرينة التصحيح لا محالة موجودة
وآما لان قرينة عدم صحة النصب لا تجامع اختيار الرفع لان
الرفع واجب قوله لان قرينتي القصة آه متعلق بيختار
لا بتفسير قرينة خلاف الرفع بقرينة ترجح خلاف الرفع كما توهم
قوله بسلامته عن الحذف قيل يعارضه كون الخبر جملة على تقدير

ان قلت على تقدير ان يكون الرفع لغة خلاف الاصل وقوع
الجملة خبر المبتدأ وهو ان كذلك يكون من خلاف الاصل
السند والمسند اليه وقد يجاب بان ضرورة عدم الحذف
ضرورة عدم الحذف لا ضرورة الوقوع فتدبر

قوله اي قرينة ترجح خلاف الرفع آه وبه يجب
او اختياره على الرفع او مساوية له وقد يجب
بان ضرورة ان القرينة المصححة للنصب موجودة
فيكون زيد ضربته واجبا لان اختيار الرفع لا يجامع
ضرورة وجوب النصب وفيه بعد عدم قرينة
يستند اليها وجوب النصب وفيه بعد
ضمير قوله لم يحتج الى آخره يعني الذي خلافه اصل وهو
الرفع لم يحتج الى الاتيان بالقيد المذكور
سلامته عن الحذف الذي هو خلاف الاصل وهو
ان قلت على تقدير ان يكون الرفع لغة خلاف الاصل يمكن وقوع
جملة الخبر جملة فما وجه ان كذلك يمكن خلاف الاصل
السند والمسند اليه وقد يجاب بان ضرورة عدم الحذف
زيد ضربته عن هذا الطريق فتدبر قوله عبد الغفور
قوله لان قرينتي القصة آه متعلق بيختار
علة لتفسير قرينة خلاف الرفع بقرينة ترجح خلاف الرفع كما توهم
علة لتفسير قرينة خلاف الرفع بقرينة ترجح خلاف الرفع كما توهم
ما لم يحتج الى الاتيان بالقيد المذكور

قوله مناسب وذلك لان المناسب مقصود منهم عندهم رجح ذلك على ما يلزم من الحذف لان الحذف وان كان خلاف
الاصل فهو كثير غير مكروه بخلاف المخالفة بين الجملة المتعاطفة وبهذا الحكم في ورت برجل ضارب عمرو وهذا يقتلها العطفه
على مشابه الفعل لان مشابه الفعل في حكم الفعل فلذا لم يذكره قوله اذ هي عاملة في المفعول يعني انها عاملة في الفعل المضارع لفظا لاختيار
حتى يقع بعدها اسم منصوب على شريطة التفسير بخلاف ما ولا وان فانها غير عاملة فيقدر بعدها الفعل الناصب للاسم المنصوب على
شريطة التفسير فيقال ما زيدا ضربته واضربه وان يقال لم يزيدا اضربه بهذا الاعتبار ما ذكره من عدم تقدير معمولها فصح في غير لما سيجيء
في بحث الفعل ان لما يختص من بين الحروف الجازمة للمضارع بجواز حذف الفعل بعد لما دون

ترفع ورد بان السلامة عن الحذف ارجح لكن رجح يكون زيد ضربته
مما اختير فيه الرفع لوجود قرينة اقوى من قرينة خلاف الرفع
لا لعدم القرينة المرجحة للنصب والمشهور خلافه بل يلزم ان
لا يوجد ما يختار فيه الرفع لعدم قرينة خلافه قوله كما ان الامر
الاوضح او عند وجودا مع غير الطلب او اذا المفاجأة فان
الاقوى الذي يوجد مع قرينة النصب ليس الا اما هذه او اذا
هذه قوله مع غير الطلب لم يقل مع الخبر لان المتبادر من الخبر في
عرفهم خبر المبتدا قوله فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا
وهو لا يجوز له قبل اولانه يلزم كون الجملة الانشائية اسمية
وهو قيل قلت اذا كان وقوع الطلب خبرا بتاويل لا يكون
الجملة الاسمية انشاء قوله فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها
بعدها وقيل التزوم في غير باب الاضمار على شريطة التفسير
قوله بالعطف على جملة فعلية تحقيقة او حكما نحو مررت
برجل ضارب عمرا وهذا يقتلها فان اسم الفاعل لشبهه بالفعل
في حكمه واستثنى سيبويه عن الجملة الفعلية الجملة التعجبية نحو
احسن بزيد وعمرو يضرب لكون فعل التعجب لجموده وتجرده عن
العروض لاحقا بالاسماء يقال والظاهر ان الجملة الثانية في
المثال المفروض اعتراضية لا عاطفة والا لزم عطف الخبرية
على الانشائية وفيه ان عمرو يضرب استعمل في انشاء التحزن و
التحسر ومما اظنه انه ينبغي ان يستثنى ما اذا كانت الجملتان
مقولي القول نحو قال زيد عمرو قائم وبكر اضربه فانه ليس العطف

قوله لضعفها في العمل بان لم ولما انما يعملان لشبههما ان الشرطية من حيث انها تدخل على الفعل المضارع فتنقلان الى
معنى الماضي كما ان ان تدخل على اذا ضرفتنقلها الى معنى المستقبل شكوكا فيه ولان انما يعمل للحمل على ان المشابهة لان المشابهة
في ان الجملة بعدها في تقدير المفرد وليس شيء منها يعمل لمشابهة الفعل الذي هو الاصل في العمل فلذا ضعفت عليها قوله وانما قال في
الاستفهام وادانه لو قال بعد الاستفهام لدخل فيه من ضربته مع انه يختار فيه الرفع دون النصب آثر انه على تقدير التقيل بعد الاستفهام
بل معه

108

في معنى القول باعتبار كثيرا كما في التحقق حتى يتفاوت
الاسمية والفعلية في التفاوت بل باعتبار انها مقولان ولا
تفاوت في المفعولية بين الاشياء قوله ولا يقدر معمولها
لضعفها في العمل كانه اراد انه لا يقدر وجوبا لانه يكفي فيه هو بعده
نفي وجوب التقدير فلا يرد ان من وجوه الفرق بين لما ولم
انه يجوز حذف فعل لما دون لم كما سياتي في محلها فلا صحة انه لا
يقدر معمول لما هذا لكن الظاهر ان جواز حذف الفعل بعد لما فيما
سياتي بمعنى يقابل الامتناع لا الوجوب قوله وانما قال حرف
الاستفهام لو قال والاستفهام عطفا على حرف النفي لخرج عنه نحو
من ضربته لانه ليس بعد الاستفهام بل معه فاذكره لا يصير نكتة
لاوراج الحرف وانما يصير نكتة لذكر بعد واختياره على مع الاستفهام
فتامل وانما ذكر وجه الحذف فهو ان اسم الاستفهام يجب وضوله على
الفعل الصحيح فلا يجوز من زيدا ضربته صح به ارتضى قوله يشمل
مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استبعده النحاة لاقتضاء هل لفظ
الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل بما يدل عليه
كلام النحاة ان هل لا يفارق لفظ الفعل اذا ذكر في الكلام فعل
ولا يرضى بالفصل بينه وبين الفعل وانما اذا لم يذكر في الكلام فعل
فيدخل على الاسم نحو هل زيد قائم فنقول انما قال حرف الاستفهام
دون همزة الاستفهام ليشمل نحو هل زيدا انت ضاربه فان المختار
فيه النصب فلا يحتاج في اختياره حرف الاستفهام الى التمسك بالتركيب
المستقبح على ان القول بقبح هل زيد عرف انما هو كلام المفتاح

وغيره حكم بعدم جوازه فهل زيدا ضربته لا يجوز على بيان المفتاح
كما لا يجوز هل زيد ضربته وعلى بيان المفتاح لا يفتح هل زيدا ضربته
بل يحسن فلما وجد مع القول بتجويز هل زيدا ضربته للحكم باستقباح
هل يوضربته وفي ما ذكرناه رد لما ذكره الرضي ان المراد بخوف اللبس
المعنوي لعدم جواز هل زيدا ضربته لوجوب ومحمول قد على الفعل
في هذه الصورة لانه لا يرضى بالفصل بينه وبين الفعل اذا وجده
في الكلام قوله وبعد اذا الشرطية خلافا للكوفيين في اختيار
الرفع بعده لان اذا ليس قرينة النصب لوقوع الجملتين بعده
على السواء وخلافا للمبرد في انه يجب بعدها الفعلية فيجب
النصب بعدها قوله وفي ما قبل الامر والنهي قد تباعد في التكلف
اولا في التقدير وثانيا في التغيير حيث قدر الموصول مع بعض
الصلة وحذف المضاف مع بقاء المضاف اليه على اعرابه وهو
قبيل وحيث فسر كلمة ما المقدرة بموضع وقوع الاسم المذكور
قبل الامر والنهي ولا حاجة الى الاول ويصح ان يراد ويختار
النصب في وقت الامر لان حذف الزمان عن المصدر كثير
ولا الى الثاني لانه يصح تفسير ما باسم اي يختار النصب في اسم قبل
الامر قوله اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر يعني ان اضافة المواقع
الى الفعل باعتبار ان لمجامرد اختصاص بالفعل لا انها مخصوصة
به يدل عليه اختيار النصب قوله وعند خوف لبس المفسر اي
عند خوف لبسه حال الرفع وانما قال عند خوف اللبس دون عند
اللبس لان الرفع لا يستلزم اللبس بل خوف اللبس لانه يمكن

قوله وعند خوف لبس المفسر اي عند ان يخاف من اللبس وبقصد رفعه كما في لبس المفسر بالصفة يختار النصب بخلاف ما اذا كان اللبس مقصودا ليفهم العلماء المقصود باجتهادهم فيرفع ورجانهم فح لا يختار النصب هذا الا ان هذا موقوف على اعتبار الوجه الفرق بين اللبس وخوفه فان كان معتبرا عندهم فلا كلام فيه والا فمشكل فالاولى ان يقال المراد عند اللبس وانه مخوف في نفسه ينبغي ان يحمل زعنه قوله كما هو مذهب المعتزلي في الافعال الاختيارية دون الاضطرارية وجه الترجيح قوله اللبس ما هو مفسر الى قوله بل من حيث هو خبر في حال الرفع فاطلاق المفسر عليه في حال الرفع مجازا باعتبار ما كان في بعض الاحوال وكذا اسند الالتباس اليه في حالة النصب حيث لا التباس فيه لان تركب الواحد لا يحتمل التفسير والصفة معاملها سياتي في فني التركيب مجازان حاشيه

قال واذا الشرطية ظرف زمان مضمن معنى الشرط وجوابها الجملة بعدها وخلافا للمبرد في انه يجب بعدها الفعلية قوله فح اي حين اذ لا يختار النصب قوله هذا اي ليس موقوفا على ما ذكر قوله على اعتبار اللبس وخوفه اي على اعتبار خوف اللبس وخوفه قوله فان كان معتبرا عندهم اي عند المجتهدين قال اي الرضي قوله فلا كلام فيه اي لا يختار النصب قوله والا فمشكل اي ان لم يكن معتبرا عندهم قوله فالاولى ان يقال المراد عند اللبس اي لا يختار النصب حيث لا يخاف اللبس ودون خوفه فان اللبس ما هو مفسر الى قوله بل من حيث هو خبر في حال الرفع فاطلاق المفسر عليه في حال الرفع مجازا باعتبار ما كان في بعض الاحوال وكذا اسند الالتباس اليه في حالة النصب حيث لا التباس فيه لان تركب الواحد لا يحتمل التفسير والصفة معاملها سياتي في فني التركيب مجازان حاشيه

رفع اللبس بقرينة تمكن النصب راجح لان فيه غنى عن تكلف قرينة
ومن قال اورجح الخوف لانه مع اللبس يجب رفع اللبس فيجب
النصب واما عند الخوف فرفع اللبس مختار اذ لو لم ينصب لعلم
كونه خبرا بان الخبر افيد من الصفة لانه يفيد فائدة تامة فيرد عليه
انه يرجح كونه صفة رجحان كون قوله بقدر خبرا على كونه متعلقا
بخلقناه لانه يفيد فائدة تامة على انه كلي يراد قيد المسند اليه يكون
الحكم عليه افيد وانه ينبغي ان يذكر اللبس في مواقع وجوب
النصب واعلم ان خوف اللبس بالصفة فيما اذا كان المنصوب
نكرة ويكون للمفسر متعلق يحتمل جعله خبرا اذا رفع المنصوب
ولا يتحقق خوف اللبس في المنصوب المعرفة ولا فيما اذا لم يكن
للمفسر متعلق فلو قيل الشيء خلقناه بقدر بتبديل كل باللام
الاستغراقية فلا التباس وكذا لو قيل كل شيء خلقناه ثم اعلم
ان من مواضع اختيار النصب ما استخرجته من القوة الى الفعل
وارجو الله تعالى ان يكون فيضا منه وهو فيما اذا اللبس المقصود
بالافادة بغيره في صورة التي رفع نحو زيدا ضربت غلامه فان المقصود
بالافادة انما نه زيد فاذا قيل زيد ضربت غلامه يكون ظاهرا في
قصد افادة ضربت غلامه وربما لا يلتفت النفس الى انما نية
اللازمة قوله فان المقصود حكمي كل شيء بانه مخلوق آه بقرينة قراءة
النصب فلو رفع وحمل على الصفة فات هذا المقصود وتبدل
بمعنى غير مقصود ولا حاجة في نفي كون المقصود صفة الى الاستدلال
بانه لا يستدعي فسادا لان المدعى ان في مقام قصد الاخبار بالجملة

عبد الغفور

قوله واما باعتبار المبدا فالصغرى اقرب لان مبدأها بعد مبدا الكبرى لانها بخبر الخبر من الكبرى وهذا جواب الاشكال الذي اورد في المحاشي الهندية وجه الربط

التي بعد الاسم النصب اولى اذا كان مع الرفع يلتبس بالصفة لان الصفة غير مقصودة سواء كان التقييد بالوصف معتبرا صحيحا او لا على انه على ما ذكره يلزم ان لا يكون النصب في الآية مختارا عند المعتزلي مع ان الفريقين متفقان في ذلك التقدير قوله اي عنده او في داره ونحو ذلك آه فان قلت فلا يصح كونه مما يستوي فيه الامران لترجح الرفع باستغنائه عن تقدير نحو عنده قلت اذا كان المقصود اكرام عمرو وعنده فلا بد من تقدير عنده على تقدير الرفع ايضا قوله قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه وذلك ان تقول فالنصب مرجح بالاستغناء عن تكلف جعل الجملة خبرا قوله قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبدا فالصغرى اقرب لم يعهد فيما بين ارباب العربية اعتبار هذا القرب ولا بد لاعتباره من شاهد

قوله والا بالتشديد ليس الا عند الخليل قوله لوجوب دخولها على الفعل اما حروف التخفيض فبالاتفاق وحروف الشرط عند غير الاخفش فعنده يختار بعدها النصب ومما يجب النصب بعده عند بعض ان للعرض والحض فانه اما هنا او فيما يختار فاغتنمه ومما استخرجته من القوة الى الفعل من مواضع وجوب النصب ان يكون ما اضمر عامله على الشريطة نكرة صرفة نحو جلا ضربته فانه لا يجوز فيه الرفع لامتناع التفريغ للمبتدا قوله فالاتحاد فيما ذكرته مفقود وتحقيق المقام ان الملابس ما يلابس الفعل المفسر في القصد ويكون مقصودا به فلو قصد بزيد ذهب به او ذهب احد زيدا ودل قرينة عليه فهو مما نحن فيه فعدم كون هذا المثال منه ليس

لانه

قوله فقنا المراد بالسبب انه لان الظاهر ان المراد من قولك زيدا ضربت غلامه اهانة المتكلم لزيد لا مطلق الاهانة وكذا من قولك زيدا احببت عليه غلبة المتكلم لا مطلق المحبة وكذا من قولك ازيدا ذهب به او ذهب به او ذهب هو زيدا قال السيد الشريف في حواشي المفتاح التخصيص الفرق بين ازيدا ذهب به وبين زيدا احببت عليه مع ان كلا منهما مبني للمفعول ان القائم مقام فاعل ذهب هو الجار والمجرور فهو يعمل في ضمير زيد رفعا لا نصبا بخلاف احببت فان القائم مقام فاعله ضمير المتكلم وهو مجرور فهو منصوب المحل وتحقيقه ان احببت عليه يستلزم ملابسة فاعلها المتكلم مفعولها زيدا واما ذهب فانه يقتضي ملابسة او ما يعلم فاعلها فالاول يستلزم فاعلا معلوما ينصب زيدا او يسقط عليه والثاني يستلزم فعلا مجهولا

رفعه او يسقط عليه وجه الربط

لانه يستحيل ان يكون منه بل لانه ليس مما يقصد به هذا المعنى مثلا ازيدا خلق من هذا الباب بتقدير خلق الله زيدا لان حذف الفاعل فيه يتعين فهو بمنزلة المذكور فجعل الخلق والفاعل ضابطة مما لا يقول عليه نعم كلما اتحد الفاعل يكون كذلك لكن لا يقتصر عليه وبهذا اندفع ما يقال ان ازيدا ذهب به يصح ان يكون في تقدير اذهب الذهاب به زيدا بان يكون انتصب لزيد الاذهاب المسند الى المصدر مجازا لانه مما لم يقصد به ودل قرينة على قصده فليكن منه وقد رده الشيخ الرضي بان المصدر الذي يسند اليه الفعل لا يكون له اختصاص بالفعل وفيما نحن فيه ليس كذلك يريد به ان الذهاب وان انتصب باذهبت فيقال اذهبت زيدا ذهابا كما يقال انبته الله نباتا لكن ليس له اختصاص ومزيد مناسبة له بل اختصاصه بذهب والفعل المسند الى مصدره كذلك وفيما نقدناه عنه شاهد علي لانه يجب اتحاد الفاعل اذ لو وجب لم يلتفت الى رد هذا الاحتمال بهذا المثال قوله واجب بالابتداء تقييد الرفع بالابتداء متبادر من اطلاقه في هذا المقام وقد قيده المص به ايضا ووجهه ان احتمال تقدير اذهب زيد مرجوح لاحتياجه الى الحذف المستغنى عنه بالابتداء وفيه ان كون الاستفهام اولى بالفعل يرجحه على ان احتماله مرجوحا يكفي في ابطال الحكم بوجوب الرفع بالابتداء قوله وكذا اي مثل ازيد ذهب به قوله تعالى آه يريد المص ان مرفوعا وقع بعده فعل هو صفة للمرفوع لا يحتمل ان يكون من هذا الباب لانه تركيب تقييدي ولو سلط الفعل على المرفوع ونصب به لانقلب التقييد

قوله

الى الاخبار ويفوت المقصود فقوله كل شئ فعلوه في الزبر كناية
عن مثل هذا التركيب فلا يتوقف عدم كونه من هذا الباب
الى بيان انه لو سلط لفسد المضمون ويكذب على تقدير ويصح على
تقدير لكن لا يكون مقصودا كما اتفق عليه كلمة سائر المحشين في
هذا المقام وتبعهم الشارح نعم لو بين كون الآية مما قصد فيه وصف
المرفوع بما بعده لكان لائقا بالمقام لكن حمل عبارتهم على هذا المعنى
بعيد عن دأب الكرام واعلم ان قوله كل شئ فعلوه في
الزبر مثل ازيد ذهب به في انه يتوهم انه من باب الاضمار ومما
يختار فيه النصب لانه على تقدير ارتفع خوف لبس المفسر بالصفة
قوله في الزبر اى في صحايف اعمالهم في القاموس الزبور كالصبور
الكتاب جمعه زبر كسقر قوله لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام
الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم كانه ذكر فلك وفعا لحمل
الفعل على الكتابة بانه لو حمل عليه ايضا لا ينفع في هذا المقام لانهم
ليسوا كاتبين وفيه انه بعد تجويز حمل الفعل على الكتابة يصح اسناد
الكتابة اليهم لانهم اسباب كتابة الكرام نعم ان هنا مانعا آخر
عن حمل هذا الفعل على الكتابة وهو انه لم يكتب في صحايف
اعمالهم كل شئ بل كل مفعول لهم ولك ان تجعل قوله بل الكرام
الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم اثباتا لهذا المانع بان يكون
مناط الفائدة اختصاص كتابة كرام الكاتبين بافعالهم قوله وان
كان صفة لشئ بناء على تجويز الفصل بين الصفة والموصوف
بخبر الموصوف قوله لان كل شئ كائن في صحايف اعمالهم مفعول لهم

ان اراد

قوله والظاهر ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما الآية داخل تحت هذه القاعدة لوجود جميع الشرايط
المذكورة فيها حاصلة في بادئ الرأي لان ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها نحو وربك فكبر كذا في الرضي فظاهر ان المسند
الى المكمل لا الى المبتدأ الغير العارف بقاعدة اعمال ما بعد الفاء فيما قبلها واعلم انه ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها
اذا كانت زائدة كما في قولك اذا جاءني فلان فله درهم او واقعة غير موقعها نحو وربك فكبر
ونحو وما ابيتم فلا تقهر واما اذا لم تكن زائدة وكانت واقعة موقعها فما بعدها لا يعمل فيما قبلها
كما في قولك تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما الآية وجيه الدين

ان اراد نفيه لعدم موافقته لما في الآية الاخرى فلا يصح نافيا لان
الافادة خير من الاعادة وان اراد انه ليس في افادته غرض لائق
بخلاف افادة المعنى السابق فلا يتم لان فيه بيان انه لا يكتب
في صحايف اعمالهم كاذب بل صحايف اعمالهم مطابق لاعمالهم
قوله بحيث لا يغادر اى لا يترك قوله والظاهر ان قوله تعالى اخر
كون دخوله تحت القاعدة ظاهرا لما مر انفا هو بالنسبة الى المبتدأ
الغير العارف بقاعدة اعمال ما بعد الفاء فيما قبلها او باعتبار ان
جعل الانشاء خبرا خلاف الظاهر ولهذا جعل توجيه المبرد ايضا محتملا
في اخراج الآية عن هذا الباب مع ظهور كون الفاء بمعنى الشرط
قوله عن بعضهم هو عيسى بن عمر وقوله الفاء فيه مرتبط اى تقدير
الخاص بعيد عن الفهم والمتبادر تقدير كائن وجعل الباء للتبعية
قوله ومثل هذا الفاء لا يعمل ما في حيزه فيما قبله يريد بمثل هذا الفاء فاء
الشرط التي وقع موقعها وليس هذا المقام بمقام يخرج فيه الفاء
عن موقعها ولمعرفة موقع الفاء ومقام الخروج عنه مقام آخر
قوله والآية جملتان آه اشار الى ان قوله والزانية والزاني
عطف على كل شئ فعلوه في الزبر وقوله وجملتان بتقدير والآية
جملتان عطف على قوله الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وبجملتان
تعليل لكون الآية مثل قوله تعالى كل شئ فعلوه في الزبر ويحتمل
كلام المتن خلاف ما اشار اليه بان يكون كنو مبتدأ خبره قوله الفاء
بمعنى الشرط والعائد تعريف الفاء فانه في معنى فاؤه فمن قدر
العاطف فيه ارتكب ما لا حاجة اليه وجملتان عطف على الخبر فيكون

قوله لكنه يلزم اتفاق القراء على غير المختار اذ لا يجوز القراءة على غير المختار قوله مستقلتان
كل منهما منقطعة عن الاخرى لا تتعلق لاحديهما بالاخرى تقديره زيد مضروب فاكرمه
قوله لبيان احكام الموعود اى احكم الذي وعدته بقولي فيما يتلى عليكم وجيه الدين

قوله او للتفسير فتكون اجلدوا بيانا لما يتلى عليكم قوله وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم تكن الآية جملتين بل تكون زائدة قوله التحذير
اى موضع التحذير قوله وهو فى اللغة تخويف يشتمل على تهديد او تبعيده عنه وفى اصطلاح النحاة معمول اذا اشارة الى دفع ما قيل ان التقدير
بمعنى المحذر او المحذر منه باقامة المصدر مقام المفعول وذلك لانه لا حاجة الى ذلك لانه التحذير جعل فى الاصطلاح للمعمول وجبه
قوله بتحذير اى ما فيه التحذير حتى اللفظ المحذر به فى نحو اياك والاسد مع انه ليس بتحذير بل هو آلته للمبالغة حتى كانه صار
نفس التحذير تسمية له باسم المدلول قوله اى اسم عمل آه نبه بذلك على ان المعمول بتأويل المعمول فيه فى هذا المقام من قبيل
الحذف والايصال وقيل من قبيل اطلاق
اسم المحل على المحل حتى اطلاق المعمول على اللفظ
باعتبار انه محل قوله على صيغة المجهول
وقيل مصدر منصوب عطف على تحذيرا كانه
قيل بعد ان ذكر المحذر منه مكررا حاشيه

النكتة فى قطع الآية عما قبلها انه من هذا الباب عند بعض نحاة
ما قبلها وقوله جملتان مستقلتان دفع لما يتجه ان زيدا ضربته
ايضا جملتان والمراد بالاستقلال ان لا يكون ذكر احديهما متوقفا
على حذف الفعل من الاخرى ولك ان تريد ان الثانية و
الثانى جملتان مع رفع الثانية وما هو جملتان فى حال الرفع
لا يصح ان يكون من باب الاضمار فلا يحتاج الى تقييد الجملتين
بالاستقلال قوله او للتفسير هذا اظهر قوله واختيار النصب
باطل بالاتفاق آه يعنى ان قوله والا فالمختار النصب دليل على
اثبات احد الامرين المتباينين ولك ان تجعله دليلا على دعوى
ان الآية ليست من الباب وعلى التقديرين يتجه ان الستوفى
حق يستدعى ان يقول والا فيلزم ان يختار النصب فالاوجه
انه اشار المصنف الى ما جميع ما ذكر فى الآية مع تنبيه على ما هو القراءة
المعتبرة فقال الآية ليست من الباب لان الفاء بمعنى الشرط
والآية جملتان عند سيبويه وان كان من الباب كما ذهب
اليه البعض فالمختار النصب ولا يبعد ان يجعل قوله والا ه
فالمختار النصب بمعنى انه ليس التراكيب الثلثة من الباب
فالمختار النصب فيها اما فى الاول والثالث فظاهر واما فى الثانى
فلا التباس بالصفة قوله لفسيح الوقت عن ذكره لانه لو
ذكر لفات وقت التحذير بتمامه فى القسم الذى احتيج فيه الى تكرار
المحذر منه لورود اشتماله على مخافة يسرع التاسع لها الى
الاحتراز عنه بمجرد سماعه ولهذا لا يذكر المحذر قوله اى اسم عمل

فيه تنبيه بذلك على ان المعمول بتأويل المعمول فيه فالمعمول فى هذا
المقام من قبيل الحذف والايصال وقيل من قبيل اطلاق المحال
على المحل قوله او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له فان قلت فى جعل
تحذيرا مفعولا له للتقدير غنى عن تقدير ذكرا وحذر فقد ارتكب
الشارح ما لا حاجة اليه قلت دعاه الى التقدير تصحيح عطف
او ذكر لان قال لا يصح جعل تحذيرا مفعولا له للتقدير لانه لا يستدعيه
بل يحصل التحذير بالذكر ايضا لانا نقول بذكر العامل يفوت
فرصة التحذير فقصد التحذير راجع الى التقدير ومن لم يتفطن
لهذه الدقيقة اطال على نفسه المسافة فقال التحذير علة التقدير
اقوى دون غيره والاولى جعل ذكر مصدرا منصوبا بالعطف
على المفعول له اى بتقدير اتقوا آه للتحذير عما بعده واما لذكر المحذر منه
مكررا وطول الكلام به قوله اى ما بعد ذلك المعمول هذا ظاهر
يدل على وجوب تقدير الفعل قبل المفعول به ولا دليل عليه
لجواز تقدير اياك اتقى بل هو اوفق لمصلحة الضمير المنفصل فاعمل
قوله فان قلت فعلى هذا لابد من ضمير فى المعطوف هذا مما
بل لابد من عائد وهو اعم من الضمير وكيف لا ولو تم وجوب الضمير
لما نفع ما ذكره فى الجواب فالاولى ولابد من عائد ليصح ما ذكر مع
تسليم الوجوب وفى حمل الضمير على العائد بعد الضمير عن افادة
ما فى الضمير قوله مثل اياك والاسد نبه بكثرة نكرار مثال اياك
على ان الاغلب فى هذا القسم من التحذير اذا كان ضمير ان يكون
ضمير امخاطبا وقد يجىء متكلما كخواياى والشر والظاهر فيه تقدير لاتق

قوله اذ لا يقال اتقيت زيدا من الاسد وانما يقال اتقيته اى حذرته كذا فى القاموس وحاصله ان اتقيت متعد الى المفعول على نزع الخافض وانما الحمل على تضمين معنى بعد فتطويل للفرق فالاولى انه يقدر بعد ابتداء قوله لان المعنى على الانتفاء عن الطريق لا على تبعيده منه لانه انما يتقى ويحذر عن الطريق لا ان يتبعد الطريق قوله متى تنفك تفك فانه المعنى بعد تفكه عما يوذيك قيل فعلى هذا لا يكون نفسك محذرا منه فلا يكون بعض افراد النوع اذ الحذر انما يقال ان انتفاء الشخص من نفسه والتحذير منه ليس الا لاجل انه فى ضرر فالمحذر منه فى الحقيقة هو الضرر وهو محذر منه بالنظر الى المآل نعم على هذا لا يتعين تقدير بعد كما هو مقتضى كلامه بل يجوز تقدير اتق ايضا وجيه الدين

على صيغة المتكلم على ما ذهب اليه سيبويه لكن قول المص بتقدير اتق يشعر بانه اختار مذهب غيره من ان التقدير يرجع على صيغة المخاطب ايضا على سبيل الالتفات وقد يكون اسما ظاهرا مضافا الى المخاطب نحو نفسك والشر واما القسم الذى يستوى فيه الاسماء الظاهرة والمضمرات كلها قوله ولا يخفى عليك ان تقدير اتق فى اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال آه وكذا تقدير اتق بتضمين معنى التبعيد لان القرينة لا تدل عليه لمن قال يجوز تقدير اتق بتضمين معنى التبعيد فقد حيف وهال ونحن نقول اياك والاسد بتقدير اتق نفسك والاسد بالتبعير عن الاسد بنفسك وتفسيره بالاسد واياك من الاسد بتقدير اتق نفسك من الاسد فعبر عن الاسد بنفسك لكمال قربه منك وابدل من الاسد عنه قوله وان تقدير بعد فى مثال النوع الثانى غير مناسب لان المعتبر آه فيه ان الانتفاء عن الطريق انما يكون بتبعيده عن جزء منه يتضرر فيه بالمزاحمة فيصح جعل التقدير بعد تفسك عن الطريق نعم لا يناسب تقدير بعد الطريق لكنه ليس من ضرورات تقدير بعد الا ان يقال يلزم حينئذ نصب الطريق بحذف الجار وهو سماعى قوله فان المعتبر على بعد نفسك مما يوذيك كالاسد فيه ان تقدير بعد نفسك يوجب كون النفس محذرا لا محذرا منه فلا يكون من افراد النوع الثانى وليس من افراد النوع الاول ايضا لانه ليس تحذيرا مما بعده الا ان يراد بالبعد ما يعده لغظا او تقديرا وغاية ما يمكن ان يقال ان التحذير

عن

قوله اى حدث يعنى ان المراد بالفعل المتعلق بالاصطلاحى اذ لا يقال فى ضربت اليوم انه الضرب اللغوى ضرب المصدر هو الاصطلاحى قوله المفعول فيه اى ومنه المفعول فيه بقرينة تقديره ومنه المفعول المطلق او مبتدأ وبجملة بعده خبره فيكون وجها آخر فيهما قوله وجيه الدين ما فعل فيه فعل اى اسم ما فعل فيه فعل او ما فعل فيه الخ فى دلالته فعل لغتان قوله شامل للاسماء الزمانية والمكانية كما ان الاسماء التى تدل على الزمانة كاليوم والليل والشهر والحول وغيرها وعلى المكانة مثل امام وخلف وفوق وتحت ونحوها وهذا قال المحشى المراد باسم الزمان والمكان المعنى اللغوى لا المفهوم الاصطلاحى وهو ظاهر قوله فانه لا يجئ زمان او مكان عن ان يفعل فيها اى فى كل واحد منهما وفى بعض النسخ فيها ليكون بتأويل الاسماء والادوات فيه كما ذكره المحشى

عن النفس بالتوصية على بعيده عن الرذائل التى يوذيك ولا يخفى انه يصح تقدير اتق فيه ايضا الا ان المرجح تقدير بعد لاستغنائه عن النصب بتقدير حرف الجر ولاشتماله على بيان كيفية الحذر فافهم وبعض الناظرين فى هذا المقام كالعجب الافهام ويدهش الاوهام قوله وتقول فى قسمى النوع الاول اياك من الاسد فتذكر المحذوف وتحذف المعطوف لان المقام لا يسع المعطوف والمحذوف معا قوله اياك ان تخذف بتقدير لا بتقدير العاطف فانه لا يجوز فى سعة الكلام ومما علم من قوله بتقدير من عدم صحة تقدير العاطف ثبت امتناع تقدير اياك الاسد بامتناع تقدير من ولا يتجه قوله فان قلت فليكن بتقدير العاطف آه وما ذكره من الجواب بقوله قلنا لا ينفع لان السؤال ان قوله لامتناع تقدير من لا يثبت المدعى بدون ضميمة امتناع تقدير الواو فبيان ان امتناعه اشد من امتناع تقدير حرف الجر لا ينفع ما لا يدعى ان امتناعه واضح مستغن عن التعرض والايضاح قوله شامل للاسماء الزمان والمكان المراد باسم الزمان المعنى الاصطلاحى لا المفهوم الاصطلاحى وهو ظاهر قوله فانه لا يجئ زمان او مكان عن ان يفعل فيها صوابه فيه قوله سواء ذكر الفعل الذى هو فعل فيها لفظا او تقديرا والمراد بالمذكور فى هذا البحث

فلا تغفل قوله مثل يوم الجمعة يوم طيب لا تقول ما من يوم جمعة الا وفعل فيه طيب لانا نقول الفعل المذكور طيب يوم الجمعة وطيب يوم الجمعة لم يفعل فيه والا لكان للزمان زمان ولكان

قوله اى حدث كما لم يحمل الفعل على الفعل الاصطلاحى لانه الفعل الاصطلاحى لم يفعل فى زمان ولا مكان الا ان الامر فيه سهل لانه المراد بالفعل وشبهه كما مر غير مرة وهناك المفعولية من قبيل اسند وصفة المعنى على الاول وهو شائع ذائع غير مردود وقوله مذكور بلا ابهام اصطلاحى حافظ تاشكندى

قوله من حيث انه فعل فيه فعل مذكور اي يؤخذ ويلاحظ ويذكر بهذه الجيثية فيقوم الجمعة مثلا في مثل شهدت يوم الجمعة وآن فعل فيه فعل الشهود وان لم يكن بهذه الجيثية اذ لم يقصد بذلك ولم يذكر لاجله بل جيثية وقوع الفعل فيه فيخرج عن التعريف لانه مفعول به لا مفعول فيه قوله ولا يكفي انه على اعتبار قيد الجيثية يعني ان قيد الجيثية وان كان لابد منه لاخراج غير المحدود مثل شهدت يوم الجمعة الا انه يلزم الاستغناء عن قوله مذكور لانه حينئذ يخرج قولنا يوم الجمعة يوم طيب بقيد الجيثية الا ان يكون لزيادة تصوير معنى المفعول فيه وتحقيق ماهيته بانه مذكور جميع ما يجيء ذاتيا له وما يعتبر في ماهيته

وجيه الدين

تقول اذا ذكر طيب الزمان فقد ذكر الطيب مطلقا في ضمنه لان ذكر المقيد لا يمكن بدون المطلق فيوم الجمعة مما فعل فيه فعل مذكور ضمنا والمذكور في تعريف المفعول فيه يجب ان يكون اعم من المذكور ضمنا او ذكرا او ينتصب المفعول فيه من المذكور ضمنا قوله فلو اعتبر في التعريف قيد الجيثية اعترض عليه بانه لو اريد بقوله ما فعل فيه ما نسب اليه الفعل بكلمة في لم يحتج الى اعتبار قيد الجيثية ولو اريد معناه الحقيقي لم ينفع اعتبار قيد الجيثية اذ يوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة لو اخذ موصوفا بكونه ما فعل فيه لم يصر مفعولا فيه وفيه نظر لانه لو اريد ما نسب اليه الفعل بكلمة في ولم يعتبر قيد الجيثية لصدق على يوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة انه ما نسب اليه فعل مذكور بكلمة في في قولنا شهدت في يوم الجمعة ولو اريد معناه الحقيقي واعتبر قيد الجيثية كان المعنى هو اسم ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور ويوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة اسم ما فعل فيه فعل مذكور لكن لا مع هذه الجيثية لانقول ليستفاد من كلام الشارح حيث قال فان ذكر يوم الجمعة فيه آه انه جعل قيد الجيثية متعلقة بقوله مذكور فيخرج شهدت يوم الجمعة لانه لم يذكر من اجل هذه الجيثية لانا نقول فلا يكون هذه الجيثية مما شاع اعتباره في التعريفات ويكون بعيدا من الاعتبار ولا يكون قيد مذكور مستغنى عنه بعد اعتبار الجيثية كما ادعاه الشارح لانه متعلق الجيثية والمعلل بها واما قوله فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس آه معناه انه ليس ذكره عن هذه الجيثية حتى

قوله ان كان المكان الضمير الى انه الضمير في كان راجع الى المضاف اليه وهو المكان والا لوجب التانيث ويجوز ارجاعه الى المضاف وهو الظروف فالتذكير بتاويل القسم او النوع او الوبان يكتسب المضاف من المضاف اليه التذكير او وبان تانيث الظروف غير حقيقي فلا يكون بتاويل

حاشية محكم الدين

يصدق عليه ما فعل فيه فعل من حيث انه كذلك وكلمة لصدق التعريف مع الجيثية على الشيء ان يكون ذكره لاجل انه فعل فيه فعل فتامل قوله ولا يكفي انه على تقدير اعتبار قيد الجيثية لكفى ان قيد الجيثية معتبر بعد قوله مذكور فاغنى عنه اغناء المتقدم عن المتاخر وهذا مما لا يعاب الا ان يقال لم يعب بل نبه على امكان الاختصار قوله مبهما كان او محدودا المبهم من الزمان ما لم يعتبر له حد ونهاية كالحين والمحدود ما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليل والشهر والسنة قوله وظروف المكان ان كان المكان جعل الضمير راجعا الى ظروف المكان بتاويله بالمكان لانه عين المكان والمكان اسم جنس يقع على القليل والكثير واشار بقوله ان كان المكان مبهما الى وجه التذكير وطريق التاويل فلا يرد ان الضمير اذا رجع الى المكان خلا الجملة عن ضمير المبتدا ولا يحتاج الى ان يقال لما رجع الضمير الى المضاف اليه للمبتدا بالاضافة البيانية كانه رجع الى المبتداء والاظهر ان الضمير راجع الى ظروف المكان بتاويله بالقسم لانه قسم من الظروف قوله وفسر المبهم بالجهات الست ومنهم من فسره بالنكرة فيرد انه غير مانع لدخول كخوبيت ومسجد وجانب فيه وقبل غير جامع لخروج نحو خلفك عمرو وزيد يمينك عمرو ومثل غير ومثل في عدم التعرف بالاضافة صرح به الفاضل المعتدي في الارشاد ومنهم من فسره بما فسر به الزمان المبهم ويرد عليه جانب وما في معناه فانه لا يقبل النصب بتقدير في وكذا الميل والفرسخ

وجيه الدين

قوله اي الابهام عند ولدي انك اذا قلت جلست عندك يتناول جميع الامكنة التي حواليك حاشية

انها يقبلان مع انهما معينان بهذا التفسير قوله لابهامهما اراد الابهام اللغوي لا ما يشتق منه المبهم الاصطلاحي قوله ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكمه حكمهما ولك ان تجعل الضمير راجعا الى عند ولدي وشبههما بجعلهما بمنزلة المشبه والمشبه به ولك ان تجعل الضمير راجعا الى المبهم وعند ولدي وشبههما تأويلها بالمحمول والمحمول عليه وعلى التقديرين وجه حمل بجميع مذكور ولك ان تجعل الضمير الى عند ولدي وتجعل لابهامهما بيانا لوجه الشبه لا لوجه الحمل اي شبههما لاجل ابهامهما فلم يكن وجه الحمل مذكورا اصلا قوله وفي بعض النسخ لابهامها كما هو الظاهر وانظاهر رجوعه الى عند ولدي وشبههما ويحتمل الرجوع اليها والمبهم قوله ولفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته في الاستعمال قيل لا يقال كتبت مكانك ويقال جلست مجلسك فكل اسم مكان ينتصب بالمشتق منه او مرادفه ولا ينتصب اسم المكان بغير المشتق منه او مرادفه وحمل الشارح وغيره قوله لكثرته على كثرة الاستعمال وهو بعيد عن العبارة ويحتمل ان يراد انه حمل للكثرة المورثة للابهام فانه اذا كثر مكان الشيء يحتمل مكان الشيء الامكنة الكثيرة فيصير مبهما قوله ما بعد دخلت وسكنت ونزلت قوله فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به اختلافهم في انه مفعول به يدل على انهم لم يستعمل مع في وانما كان لكونه مفعولا به مجازا لكن قال الشيخ الرضي ان دخول في لازم في غير المكان جائز فيه وسيجيء ان استعماله مع في

قوله لتعدد كفصيل او لسبب وجوده كاراءة المفعول له في نحو قمت لتعظيمك او لسبب وجوده كاراءة المفعول له في نحو قمت اجلالا لك فالاول ما يحصل منه ويترتب عليه وهو العلة الغائية للفعل بكونه علة لوجوب الفعل والثاني ما يفعل الفعل لاجل وجوده فيكون حاصلا وموجودا قبل الفعل وهو العلة المؤثرة بكونه علة في الخارج كقعدت عن الحرب جبنا فانه الجبن علة مؤثرة للقعود موجودة قبله فانه قبل التأديب غير الضرب فكيف يحصل به قبل انه يحصل به باعتبار ما تضمنه وهو التأديب الادب هو الاتصال بمكارم الاخلاق وقسم الدرس

صحيح وحكم سيبويه بشذوذه قوله فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه فيه بحث ويعارضه ما يقال بالفارسية درآمد در خانه قوله يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره هذا لا يصح على كليته اذ يصح ان يقال جلست في جميع اجزاء البيت ولا يصح ان يقال جلست في جميع الدار او المحلة او البلد قوله وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فيه انه يصح ذلك في دخلت الباب دخلت الدهليز دخلت الدار واذا كان الباب مفعولا فيه فكذلك كل ما بعد دخلت قوله فلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه ويرد نحو اعجبني التأديب الذي ضربت لاجله بل يرد اعجبني التأديب لانه يصدق عليه انه ما فعل لاجله الفعل المذكور معه في التركيب الذي هو فيه في قولك اعجبني التأديب الذي ضربت لاجله قوله اللهم الا ان يراد بذكره معه ايراده معه للعلل فيه فيه ان تعريف المفعول له ليعرف حكمه وهو انتصابه بالفعل فلو توقف معرفته على انه ينتصب بالفعل واورد الفعل لينصبه لدار وفيه ايضا انه يرد عليه بعد اعجبني التأديب الذي ضربت لاجله بل اعجبني التأديب ايضا لانه يصدق على التأديب انه ما فعل لاجله فعل مذكور معه للعلل فيه في تركيب ضربت زيدا التأديب فافهم قوله مثل ضربته تأديبا الى قوله فان التأديب انما يحصل بالضرب قيل التأديب عين الضرب فكيف يحصل به واجيب بانه يحصل به ما يتضمنه التأديب وهو التأدب وانما نصب التأديب لتضمنه التأدب ويكفيه امتناع ضربته تأدبا كما صرح به الرضي

قوله ولما كانه تقدير الكلام يعني لما كان التقدير عبارة عن مجموع الحذف والابقاء في النية وكان الاصل بقاؤها في اللفظ والنية لم يحتج في ابقائها في النية الى شرط لان الاصل لا يحتاج الى نكتة وانما يحتاج اليها العدول عن الاصل وهذا الشرط يوجب نكتة لانه هذا الشرط بان به المفعول المطلق فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر فلذا قال وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع الضمير الى تقدير القيام لان التقدير يجمع ضربة لا يحتاج الى شرط وقيل انما عدل عن التقدير بالحذف لتنبيه على جواز ذلك حيث لا صطلاح بالحذف

نقلا عن النحاة فالجواب منع ان التأديب عين الضرب بل هو احداث التأدب والضرب سبب الاحداث ووسيلته قوله يخالف خلافا ظاهرا الزجاج لا فائدة لقوله ظاهرا والاظهر ان يقدر يخالف الزجاج هذا القائل خلافا لان قول النحاة الاصل وخلاف انما وقع منه قوله ورد قول الزجاج بان صحة تأويل نوع بنوع لا يدخله في حقيقته فيه ان الزجاج لا يدخله في المفعول المطلق لصحة تأويله بما يؤول معناه الى المفعول المطلق بل دعواه ان مراد المعرف قد فعه بمنع كون المراد ذلك بل ما يؤول اليه ورده المص بانه لا فرق في المعنى بين تأديبا وبين تأديب وليس قوله لتأديب مفعولا مطلقا وهذا لا يتجه لان قولنا تأديب مفعول له عنده لا عند القوم فليس على الزجاج رده الى المفعول المطلق قوله وخص اللام بالذكر للتنصيص بوجه تخصيص اللام هنا دون في المفعول فيه مبني على الغفلة عن ان الباء ايضا من دواخل المفعول فيه نحو قمت بالمسجد قوله احترازا عما اذا كان عينا ينبغي ان يقول احترازا عما اذا كان غير فعل ليشمل نحو جئتك للبستوا قوله اي اتحد فاعله وفاعل عامل اشار الى ان المص فاته الواضح الاخصر قوله ومعارنا له اي للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمان وجودهما فالعبارة الواضحة الموجزة وكذا جاز حذفها اذا اتحد فاعله وفاعل عامل وزمانهما قوله او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر لا حاجة الى هذا التصحيح المثال المذكور لان علة القعود وهو تجبن

الموجود

قوله اذ لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار لان التأديب هو الضرب لقصد الادب قوله لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر يعني كما ان المصدر فعل لفاعل الفعل ومعارنة لذلك الفعل في الوجود كذلك المفعول له فعل لفاعل الفعل المعلل ومعارن له في الوجود قوله واعتذر عن نصبه اي نصب مع اللام عينه بسناد الفعل اليه واقامته مقام الفاعل بان هذا مبني على مذهب الاخفش وهو انه يجيز بسناد الفعل الى غير المتصرف من الظروف مع بقائه على النصب جوابا على ما هو عليه في الاكثر وهو النصب قوله وهذا الرأي شريف جدا لانه جعل ما هو محط الفائدة قائما مقام الفاعل واعلم ان الظاهر هو ان المفعول معه وكذا غيره من المفاعيل مستمر بعده اي بعد اسناد الفعل اليه واصطلاح مرعيا فيها معانيها التفويضية كما ان المبتدأ وغيرها لان المراد بها معانيها التفويضية كما يفهم من ظاهر كلام الشارح وجيه الدين

الموجود مع القعود لا يجبن الا بوجه عليه الا ان يقال يعد تجبن من اوله الى آخره جبنا واحدا لا اجبانا متعددة قوله وكونه مقدما الخ اي كون المفعول له مقدما على الفعل المعلل واجبا ايقاعا للصحيح لا يخفى انه يصح هذا التركيب وان لم يوقع احترازا عن الصحيح فلم يجب كونه معارنا له في الوجود اذ لم يجب الوجود فضلا عن المعارنة في الوجود الا انه يقال المراد بالمعارنة في الوجود اعم من المعارنة في الواقع او في قصد الفاعل قوله وفي بعض الحواشي ان هذا الرأي شريف جدا لجعل ما هو محط الفائدة قائما مقام الفاعل وتخلوه عن تكلف ضمير راجع الى المصدر واقامة المصدر المؤكد مقام الفاعل مع ان اكثر النحاة على انه لا يجوز اصلا ومن التسوح توجيه ثالث وهو ان معه متعلق بمحذوف هو فاعل والظرف قائم مقامه تقديره الذي فعل كائن معه اي مع فعله فالظرف فاعل مجازا كما انه خبر مجازا في نحو زيد في الدار وفيه تأمل قوله العير والنزوان كتب في حاشية العير الحمار الوحشي والاهلي والنزوان الوثوب قوله احتراز عن المذكور بعد غيره كالفاعل ولا يقتصر الاحتراز على ما ذكره بل احتراز عما لم يذكر بعد شيء ايضا فالحق ان المقصود الاحتراز عن المذكور بعد مع ولولاه لقال المذكور لمصاحبته الخ قوله متعلق بمذكور فيه لطافة ولو قال بالمذكور لكان العطف اقدر قوله او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم اتفاق النحاة على ان ضربت زيدا وعمرا ومن قبيل العطف لا غير يمنع كون زيد في كفاك وزيدا مفعولا معه اذ الفارق بينه وبين ضربت زيدا وعمرا مجرد تحكم وانما جوز الشارح على ذلك حسبك وزيدا وهو لا يسمن ولا يغني من جوع

قوله لفظا اي لفظيا فالمراد بالتنقل التغير وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر واسم التفضيل وبالمعنوي ما يستنبط من معنى الفعل وهو على نوعين احدهما ما يكون في اللفظ مشعرا قويا نحو مالك وزيدا ان امكن متعلق بالفعل وما فيه معناه نحو ما شانك لان تحرك شانك بمعنى فعلك وصنعتك وانما ما لا يكون في لفظه مشعر بالعامل قوي نحو ما انت وزيدا وجيه الدين

ان حسبك مضاف ومضاف اليه ولذا جعل حسب جارا بمجرى الظروف المنقطعة عن الاضافة فالمراد بمعمول فعل ما عدا المفعول به المنصوب قوله وسواء كان الفعل لفظا اراد بالفعل ما يدل على الحدث كما يجيء فاخرج به المشبه بالفعل ومعنى الفعل ايضا لان ما يدل على الفعل فيه ايضا لفظا فلا وجه لقوله او معنى فالوجه ان يراد بالفعل الفعل الاصطلاحي ويجعل شبهه في قوة المذكور او ذكره اما يكتفي عن ذكره بذكر الفعل ويكون قوله او معنى اشارة الى معنى الفعل وانما تعرض له لان بعض معنى الفعل اعماله سماعي وهو ما عدا السماعيات الافعال السماعية ولا يخفى ان الاولى بيان معنى الفعل ههنا ولا وجه لتاخيره الى قوله فان كان الفعل لفظا قوله والمراد بمصاحبته لمعموله مشاركته له في ذلك الفعل في زمان واحد هذا مذهب الاخفش ويرده المثال المشهور في السنة الجمهور من قولهم استوى الماء والخشبة لانه لم يستو الخشبة بل صفحة الماء اذا ساوت الخشبة واجاب عنه صاحب العباب شارح اللباب بان استوى بمعنى استقام او بلغ كماله كما يقال استوى الرجل وليس لشيء لانه لم يستقم الخشبة ولم يبلغ كماله بل الماء فقط وغير الاخفش لم يشترط الشركة بل مجرد المعية وليشمله بشرت والنيل ايضا فهذه الامثلة مما لا يصح فيه العطف ويتعين فيه النصب قوله او مكان واحد ما ذكره الشارح في هذا المقام بعينه عبارة العباب قبل ان اعتبار الوحدة في المكان خلاف المشهور عبد الغفور ونحن نقول لو لم يعتبر في المثال المذكور الوحدة في الزمان ايضا لم يصح

لان

قوله اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو وقال الزجاج هو منصوب باضمار بعد الواو كانك قلت جاء البرد ولابس الطيالسة وقال عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو وقال الاخفش نصبه على الظرفية وذلك ان الواو لما اقيمت مقام المنصوب بالظرفية والواو في الاصل حرف لا تحتمل النصب اعطى النصب ما بعدها عارية كما اعطى ما بعد الا بعض غير اعراب نفس غير وجيه الدين قوله اي ما يدل على الحدث فيتم الفعل وشبهه بجزئية معاجلة المعدود وبانواع احكامها المذكورة ههنا بخلاف المعدود فيكون من قبيل عموم المجاز قوله اي لم يجب العطف ولم يمتنع اشارة الى دفع ما اورد ههنا وهو ان مثل ضربت زيدا وعمرا جاز فيه العطف مع انه لم يجز فيه الوجهان اتفاقا وذلك انه اراد بالجواز عدم الوجوب ايضا وجيه الدين

لان تركها في مكان واحد مع تعدد الزمان لا يستلزم ان يوضع الناقة ولدها فلا يتم ان المقصود فيه المشاركة في مكان واحد لا في زمان واحد كما هو المستفاد من العبارة فالاولى الاكتفاء بما هو المشهور من تفسير المصاحبة بالمشاركة في زمان واحد ويجعل الملازمة مبنية على ان الترك عدم المحافظة يعني لو لم تحفظ الناقة واهملت ولم يحفظ في هذا الزمان ولدها ايضا لرضعتها وتركها في مكانين من قبيل حفظهما وداخل في عدم تركها قوله نحو تركت الناقة على صيغة المجهول ولو جعلته صيغة معروف لكان من باب ضربت زيدا وعمرا ولم يكن مما نحن فيه قوله وفصيلها كتب في الحاشية فصيل بچه شتر از شير باز كرده وضع الصبي شير خورد كودك قوله اعلم ان مذهب جمهور النحاة احترز بقوله جمهور النحاة عن عبد القاهر فانه جعل الواو ناقلها عاملة وعن مذهب الاخفش فانه جعل معمول الفعل الواو لكونها بمعنى مع وجعل اعراب ما بعدها كاعراب ما بعد الا لصفة واصلها واو العطف فلذا لم يجز تقديم المفعول معه على مصاحبه خلافا لابي الفتح ولا على عامله خلافا للشيخ الرضي فيما اذا تقدم مع مصاحبه على الفعل بحيث لم يلزم تقدمه على مصاحبه قوله لفظا او اسم فعل فان اسم الفعل داخل في معنى الفعل على ما ذكره الشيخ الرضي في بحث الحال مع انه يجوز في المفعول معه الذي هو عامله وجهان قوله وجازاي لم يجب حمل الجواز في كل موضع على معنى بعيد واما حمل عليه جعل

Mehmed Asım

معمول الفعل اعم من المفعول به حتى يدخل في التعريف كفاك وزيدا
ولا يكفر انشرح يدخل في التعريف ضربت زيدا وعمرو ايضا مع انه
ليس مفعولا معه فنقول ضربت زيدا وعمرو خارج عن تعريف
المفعول معه لتخصيص معمول الفعل كما ذكرنا في ضربت زيدا
وعمرو خارج عن التقسيم فلو حمل قوله خارج على معنى عدم الدخول
لا ينتقض الحكم بالمثال المذكور **قوله** فالوجهان جعله مفعولا معه
ومعطوفا لا العطف وعدمه حتى يتحد الشرط والجزاء **قوله**
تعين النصب ذهب غير المص الى ترجيحه **قوله** تعين العطف
عند غير المص يرجح العطف فان قلت ما زيد وعمرو خارج عن
التقسيم لانه ليس مفعولا معه بل من التوابع قلت هو مفعول
معه اذا صرح بمعنى الفعل فيقال ما يصنع زيد وعمرو والمراد بالمفعول
معه المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول غير مفعول به سواء كان
مفعولا معه ظاهرا او حقيقة فافهم **قوله** ولم يجز عطف عمرو
على الشان فيه بحث لجواز العطف بجعل الكلام على حذف
المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والنصب ان ترجح بالملائمة
عن الحذف ترجح الرفع بالاستغناء عن اعمال العامل المعنوي **قوله**
وانما حكمنا تكلف في بيان المعلل بقوله لان المعنى ما تصنع
والا ظهر ان المعلل النصب اي نصب الاسم في هذين المثالين
لان المعنى ما تصنع **قوله** الحال من حال الشئ يحول اى انقلب
سمي هذا القسم بها لانقلابه غالبا **قوله** هيئة الفاعل الهيئة
الحالة الظاهرة لها نهاية وليس كذا في المذنب والمراد هنا

لما فرغ من الفاعل الخمسة شرع في الملحقات اى في بيان ما يلحق بها وانما الحقت بها من حيث انها فضلة جاءت بعد تمام الكلام وبها ايضا شبه فاعل بالمفعول فيه لما هي قد مشت على سائر الملحقات بها انها تبين هيئة الفاعل او المفعول به دون غيرها وفيها ايضا معنى الظرفية وهي اي الحال لان محل يذكر ويؤنث ما اي شيء ما معروفا كان او جملة وان جعلت لفظة ما اعم من الاسم الحقيقي او الحكمي وفسرت بالاسم بان يقول اي اسم حقيقة كالحال المفردة او حكما كالجملة فلا وجه يبين هيئة الفاعل اي وصفه حال صدور الفعل عنه مثل جاء زيد راكبا فان محل راكبا تبين حال زيد وصفه عند صدور المجئ عنه وهو الركوب فيكون قوله راكبا مبينا لوصف الركوب عند كون المجئ صادرا عنه او هيئة المفعول به حال وقوع الفعل عليه كضربت زيدا قائما اى حين حبيت انه قائم يصدر عنه الفعل او مفعول به يقع عليه الفعل كما هو الظاهر قوله ما يتبين جنس شامل للمعرف وغيره فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز فان التمييز وان كان مبينا الذاتة مبين للذات لا الصفة سواء كانت الذات مذكورة او مقدرة نحو طاب زيدا وطاب زيد انفسا سيأتي وباضافتها اى اضافة الهيئة الى الفاعل او المفعول به يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل والمفعول به كصفة المبتدا او الخبر او غيرهما فانها وان كانت مبينة للهيئة الا ان تلك الهيئة ليست هيئة الفاعل او المفعول به نحو زيد العالم اخوك او اخوك زيد العالم او ان زيدا العالم اخوك او ان اخاك زيدا العالم او كان زيد العالم اخاك او غير ذلك

كتبه محمد قدس

الحالة والمراد اعم من الحالة المحققة والمقدرة نحو فادخلوها خالدين
اى مقدرى الخلود ويسمى الاولى حالا محققة والثانية حالا مقدرة
وايضا هى اعم من حال نفس الفاعل او متعلقه مثلا نحو جاء زيد
فاما ابوه تكئة يشكل بجاء زيد والشمس طالعة اذ الاتيان يقال
الجملة الحالية يتضمن بيان صفة الفاعل اى مقارنته بطلوع
الشمس وايضا هى اعم من ان تدوم للفاعل او تكون كالدائم
تكون الفاعل موصوفا بها غالبا وتسمى دائمة ومنها المؤكدة كما يجئ
ومن ان تكون بخلافه وتسمى منتقلة قوله اى من حيث هو
فاعل او مفعول لاخفاء فى ان قيد الحيثية مفيد لاضافة الهيئة
وشبوتها للفاعل فمهما تعليل فيشكل بجاء زيد سريعا فان السرعة
لم يثبت لزيد من اجل انه فاعل فاما تقييد ولا يخفى ان الحال لا
يثبت للذات المأخوذة مع صفة الفاعلية بل نفس الذات
فى وقت الفاعلية واما تمييز فيكون المعنى ما يبين صفة الفاعلية
وهو ان يمكن تصحيحه بانه يبين كون الفاعلية فى وقت خاص الا
انه ينتقض التعريف بالمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه
الا ان يخرج ذلك واعترض بان الحال لا يدل على هيئة الفاعل او المفعول
التحقيق بل يبين هيئة ما صدر عنه الفعل او قام به او تعلق به قوله
مثل ضرب زيد عمرا راكبين يجوز فيه ضرب زيد راكبا عمرا راكبا واما
اذا تخالفت حال الفاعل والمفعول فلا بد من التعريف فان
لم يكن قرينة فالاولى جعل كل منهما بجنب صاحبها وقد يذكر على سبيل
اللف والنشر المرتب وقيل حقه هذا وقد جاء على ضعف جعل

قوله اى من حيث هو فاعل او مفعول اى باعتبار قيام الفعل او وقوع الفعل على
المفعول والنسب يبين هيئة اثبات كذا ذكره السيد الشريف فى حواشى الوافية وهذا
معنى الفاعل والمفعول به الاصطلاحيين فانه الفاعل ما اسند اليه الفعل على جهة
قيامه به والمفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل فلا يرد ما قيل ان الحال لا تدل على هيئة
الفاعل او المفعول التحقيقية بل تبين هيئة ما قام به الفعل او تعلق به وذلك لما يجئ
ان الحال لا تقع الا على الفاعل والمفعول به الاصطلاحى وهو ما ذكرنا لا عن من يقبل
الفعل او يقع عليه سواء وقع فى التركيب فاعلا اولا كالمبتدأ والخبر وكخبر ها قوله وهذا
الرد على سبيل منع الخلو ودون الجمع فلا ينافى الجمع فيقع الحال عنهما وعن احدهما و
التفصيل هنا ان الحال قد تكون عن الفاعل وحده كجاء زيد راكبا وعن المفعول وحده
كضربت زيدا مجردا عن ثيابه فاذا قلت لقيت زيدا راكبا فانه كان هناك قرينة حالية
او مقالية وتبين صاحب الحال جاز ان تجعلها لما قامت له من الفاعل والمفعول فانه
لم يكن وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمه الى جنب صاحبه لازالة اللبس كما لقيت
جوادا راكبا زيدا وان جاء حالان من الفاعل والمفعول حافا واكانا مشتقين فالاولى
الجمع بينهما فانه احصر كما لقيت زيدا راكبين ولا منع من التفريق كما لقيت راكبا زيدا راكبا
وان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة تعرف بها صاحب كل منهما جاز وقوعها كيف
ما كان كما لقيت هندا مصعدا منحدرة ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتأخير
حال الفاعل كما لقيت زيدا منحدرا مصعدا والمصعد زيد وجاء الزيدان
وان لم يكن قرينة فالاولى جعل كل واحد منهما بجنب صاحبه
كما لقيت منحدرا زيدا مصعدا ح

حال المفعول يجيئه وتأخير حال الفاعل قوله او تبيين على صيغة
المضارع المجهول او على صيغة المضارع المعلوم المخاطب
وهو اوفق بما هو المشهور قوله من غير حاجة الى تعميم الفاعل
او المفعول لا يخفى ان المتبادر من غير حاجة الى تعميم الفاعل
او المفعول لدخول احد الحالين فح لا يصح استثناء قوله لاندخول
ما وقع حالا عن المضاف اليه عنه واعلم ان قرآءة عبارة المتن
على احد هذين الوجهين انما يصح اذا تحقق ان مذهب النحاة ان
الحال يقع عن المفعول مطلقا ولا يتقيد بالمفعول به محققا او مئولا
مثل لا يجعل الغرب الحال في ضربت الضرب شديدا عن الضرب بلا
تأويل باحدثت الضرب قوله وزيد في الدار قائما مثال للحال
الملفوظ حكما رد على ما في شرح المصنف من قوله مثال للحال عن الفاعل غير
قطه فان مفعولية زيد آه انما تظهر اذا اعتبر العامل وصف
التنبيه يكون ذو الحال اسم الاشارة لاتصالها به بل الظاهر ان
الاشارة المستنبطة منه ايضا عامل فيه لان الاشارة متعلقة
بما يعبر عنه باسم الاشارة وذكر زيد ليس لتعلق الاشارة به بل للحكم
به فتدبر قوله وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه اي يشتمل على
حروف الفعل المفيد هو لمعناه وح خرج اسم الفعل عن شبهه ولا يخفى
انه لا يدخل في معنى الفعل على ما صرح به الشارح فالاولى ان يغير
معنى الفعل بحيث يدخل فيه اسم الفعل قوله او معناه المستنبط
ولا عمل لكل ما يستنبط فان ان وان واما الاستفهام والنفي لا يعمل
ما استنبط منها بل العمل سماعي وجعل حروف النداء منه مبني على ان

لا يكون المنادى بتقدير ادعو بل يكون العامل في المنادى حرف
النداء فهي ليست من العامل المعنوي عند الخ ومما سمع عند
النحاة التمني والترجي وخالفهم الشيخ الرضي في ان المعنى على
تقييد خبر التمني بالحال لا على تقييد التمني قوله نكرة موصوفة
قيل لو قال مخصوصة ليشمل النكرة المضافة لكان اولى قلت
لو قال مخصوصة لشامل جميع الصور لان ذا الحال في جميع الصور
نكرات مخصوصة فح لا يحسن التقابل بينه وبين ما في الصور قوله
ان جعلت احرا حالا من كل امرء آه لو جعلته حالا من المستتر في
حكيم فليس مما نحن فيه قوله او بعد الا نقض النفي فيه بحث من وجهين
احدهما ان مثل ما جاءني رجل الا راكبا النكرة فيه مستغرقة فلا
يقابل الاستغراق وثانيهما ان النكرة لم تقع بعد الا بل حالا وانما
من قال فاعل بعد الا الحال على سبيل التنازع ولا يخفى ان قوله بعد الا
عطف على قوله في حيز النفي فهو ظرف لغو لا يعمل والاظهر انه يعمل
والصحيح او قبل الا ويمكن ان يجاب عن الاول بان ما جاءني
رجل الا راكبا صحيح تنكير صاحب الحال فيه منع الاحتمال وضعيفها الذي
الحال على ما صرح به المص فهو بهذا الاعتبار يقابل الاستغراق نعم
فيه مصححان كما في يفرق كل امر حكيم وفيه ان منع الا لو كان من
مصحح لصح جاءني رجل الا عالما ولغا قوله نقضا للنفي فالصحيح الاستغراق
واما من قال لا منع لا لاجواز وقوع الصفة بعد الا فقوله فربه
بلا مرية لان الصفة النحوية لا تكون بعد الا وانما هو الصفة
المعنوية من خبر المبتدا وحال قوله وارسلها العراك او رد امثلة

موثوقا بها للنقض الاول من شعر لبيد واما ما شاع في المحاورات
والمخاطبات ولم يورد الاول على وجه يشعر بشيوعا فلاشتهار
البيت فيما بينهم بحيث يكفي الاشارة اليه وامّا لانه ايضا شايع
في المحاورات بحيث لايحتاج الى التمسك بوقوعه في شعر البليغ
قال صاحب القاموس يقال اورد ابله العراك اورد ها للماء
جميعا والاصل عراكا فادخل ال ولم يغير معنى المصدر هذا كلامه قوله
ولم يزد ما كتب في الحاشية الذود والمنع قوله ولم يشفق علي
نقض الدخال كتب في الحاشية الاشفاق الخوف والنقض
بالضاد المهملة والغين المعجمة المفتوحتين معناه نقض الرجل نقضا
اي لم يتم مراده انتهى في الصراح نقض بمراد تمام نارسيدن وسير ب
فاسدشدن قوله وكان المراد بالارسال البعث او التخلية الظاهر
هو الثاني عطف لم يزد ما للتفسير قوله ثم يرد مضاعف مجهول
قوله من العطن الى الحوض كتب في الحاشية العطن ما حول
الحوض او البئر من مبارك الابل والمبرك المناخ يعني جاي شتر
خوابانيدن قوله ومررت به وحده كتب في الحاشية الوحد
مصدر وحد يحد بالضم وحدا ووحدة كوعد يعد وعدا وعدة
انتهى قال الشيخ الرضي وحده لازم الافراد والتذكير والاضافة
الى المضمر ولازم النصب الا في مواضع مخصوصة قوله مثل
فعلته جهدك كتب في الحاشية الجهد بفتح الجيم وضمها الاجتهاد
وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة قوله متناول
اي كل واحد منهما كذا قيل قلت وكذا ضمير نحوه بل هو احق بالتأويل

قال بعض الفضلاء

والاظهر ان المراد بنحو العراك المعرف باللام من المصادر وغيرها نحو
مررت بهم الجم الغفير اي كثيرا سائرا بكثرتهم وجه الارض ونحو
وخلوا الاول فالاول اي اولا فاولا ونحو وحده المضاف من
المصادر ومن غيرها نحو جاء الرجال ثلثتهم الى عشرتهم فان هذه
الاسماء الثلثة مضافات الى ضمايرها تقدم منصوبات على
الحالية في المجاز لوقوعها موقع النكرات فانها في معنى مجتمعين
في المجيء وتاكيدات لما قبلها في تميم معربات باعرابه ولا يبعد
ان يجعل الحال التي هي جملة داخلة في نحوه لان الجملة ليست
نكرة اذ هي كالمعرفة من اقسام الاسم بل هي مأولة بالنكرة فجعل
العراك ونحوه مصدر الجملة الحالية المحذوفة اطالة الطريق قوله
احدهما انتهى مصادر لافعال محذوفة هو الاصح على قياس تقدير الخبر
الظرف بالجملة ويجوز تقدير الصفة اي معتركة لان الاصل
في الحال الافراد فجرى الشارح على مذهب الاكثرين ومن لم ينتبه
زاد على كلام الشارح حيث قال الافعال محذوفة او صفات
فسوى بينهما قوله اي يعترك اشار الى ان العراك مصدر لم يستعمل
فعله بل استعمل المزيد فيه قوله فمنه بجملة الفعلية وقعت حالا
اظهر احوالا قوله وثانيهما انها معارف موضوعة موضع
النكرات هذا هو الوجه المرجح الذي يليق ان يكتفى به لجريانه في
الاحوال المعرفة كلها بخلاف الاول فانه لايجري الا في المصادر
قوله فان كان صاحبها اي صاحب حال يعني المفردة اذ
الجملة لايجب فيها التقديم بل الواو قوله ولم يكن الحال مشتركة

قاعدا قوله فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا كون مدار المخالفة بين العامل المعنوي والعامل الظرف وكون احدهما متفقا والآخر مختلفا فيه مما لا يفيده العبارة اصلا ولا يرضى به المتدرب في الاستفادة من دلالات الكلام فالوجه ان يقال المراد انه لا يتقدم على العامل المعنوي اصلا بخلاف الظرف فانه يتقدم عليه في الجملة وهو فيما تقدم المبتدأ على الحال فيكون بناء الكلام على مذهب الاخفش وبعد تنبيه ان العامل المعنوي كما يخالف الظرف في عدم التقدم عليه اصلا يخالف العامل الفعل والمشتق ايضا فان الحال يتقدم عليها مطلقا فتخصيص المخالفة بالظرف مما لا بد منه من وجه قوله ويحتمل فرق بين هذا الاحتمال والاحتمال السابق بان قوله بخلاف الظرف على هذا الاحتمال متعلق بضمير يتقدم وعلى الاحتمال الاول بقوله على العامل المعنوي حالا كان او جملة معترضة قوله هذا اذا لم يكن الظرف واقعا في العامل المعنوي فيه نظر لان الظرف لا يتقدم على العامل المعنوي الذي لم يكن ظرفا او شبهه من مجاز والمجرور فاذا لم يد خلاف في العامل المعنوي لم يصح ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي قوله فالمراد هو الاحتمال الاول لا غير لان الثاني حينئذ استثناؤه عن العامل المعنوي لا ان يبين المخالفة بقوله بخلاف الظرف قوله ولا على ذي الحال المجرور المتبادر من عبارة المتن ولا على العامل المجرور فالانسب الاوضح ان يقال ولا يتقدم على المجرور في الاصح ولا على العامل المعنوي بخلاف الظرف واما التقديم على ذي الحال المرفوع

الحال المشتركة صاحبها مجموع المعرفة والنكرة ومجموع المعرفة والنكرة ليست بمعرفة ولا نكرة كخوجاء في رجل وزيد راكبين فبقوله نكرة يخرج صاحب الحال المشتركة ولا حاجة الى زيادة قيد ولم يكن الحال مشتركة بينهما وبين معرفة ومن هذا يظهر وجه بديع لتقييد تعريف صاحب الحال بكونه غالبا فاحفظه فانه لا ضير فيه قوله لانتفاء المعنى مبتداء وخبر فيه ان جاء فارس في الحقيقة قائم رجل فتخصيص بالخبر المتقدم الذي ليس بظرف وهو لا ينفع في تصحيح الابتداء لانا نقول الحال بمنزلة الظرف فتقديمه كتقديم خبر الظرف لانا نقول لا يصح الاخبار عن الجثة بظرف الزمان قوله ولئلا يلتبس بالصفة في النصب ينبغي ان لا يقيد تخصيص ذي الحال بالاضافة الى النكرة ولا بالصفة ولا باستغراق في نحو رايت غلام رجل راكبا ورايت رجلا عالما راكبا لان الالتباس بالصفة باق بعد قوله ولا يتقدم اي الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا يعني فيدل على حدثين غير متميزين بالعبارة مختلفين بالحال بان يتعلق بكل منهما حال فانه يجب ان يبنى متعلق كل حدث صاحبه وان لزم التقدم على العامل الضعيف فان التشبيه يدل على حدث قائم بالمشبه وحدث قائم بالمشبه به وتعلق باقام بالمشبه القيام وباقام بالمشبه به القعود قوله على العامل المعنوي ولا على الفعل الغير المتصرف ولا على الفعل المقدر به لدى صدر الكلام ولا على المصدر بالحرفي المصدرية ولا على المصدر بالام الموصول ولا على افعل التفضيل فيما عدا هذا بسر الطيب منه رطبا فهو من قبيل زيد قائما كعمرو

عبد الغفور

والمنصوب فجائز مطلقا عند البصريين وممتنع عند الكوفيين الا
في مرفوع تقدم عامله على الحال قوله لم يتقدم عليه الحال اتفاقا
الا اذا كان المضاف بحيث يمكن حذفه واقامة المضاف اليه
مقامه نحو فاتبع ملة ابراهيم حنيفا قوله لان الحال تابع وفرع لذي
الحال فنقض بجواز راكبا جاء زيد مع عدم جواز تقديم ذي الحال وذلك
ان تعذر بجواز تقديم فرع الحال لا داء هذا المعنى بعينه لانا نقول لا يستتم
فاعلا بل مبتداء قوله والكل تكلف وتعسف اما كون الاول تكلفا
فلان تاء المبالغة في الفاعل غير معلوم الوقوع حتى انكره البعض
في غير فعال وفعول ومفعال والاستشهاد بالكافية والشافية
غير سديد لانه يحتمل تقدير موصوف مؤنث كالفائدة وغيرها واما
كون الثاني تكلفا فلحاجة الى تقدير الموصوف واما كون الثالث
تكلفا فلان اتيانه مصدرا غير معلوم واما كون الثالث تعسفا
فلان كافة غير مضافة لازمة الحالية بمعنى جميعا قوله وكل ما دل
على هيئة اي صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا قال الشيخ
ارتضى من الاحوال الغير المشتقة قياسا الحال الموطئة وهي اسم جامد
موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطأ
الطريق لما هو حال في الحقيقة نحو قوله تعالى انا انزلناه قرءانا عربيا
ونحو جاء زيد رجلا مهيبا ومنها ما يقصد به التشبيه نحو جاء زيد اسدا
اي مثل اسد او شجاعا ومنها الحال في نحو بعت الشاة شاة ودرهما
وضابطه ان يقصد التفسير فيجعل كل جزء من اجزاء المجرور
قسطا وتنصب ذلك القسط على الحال ويأتي بعده بجزء تابع بواو

العطف

العطف او بحرف آخر نحو بعت البر قفيزين بدرهم هذا اقول القول
بالحال الموطئة انما يحسن اذا اشترط الاشتقاق واما اذا لم يشترط
فينبغي ان يقال في جاء زيد رجلا مهيبا انهما حالان مترادفان قوله
لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به فيه ان المقصود
من النعت ايضا بيان الهيئة ومع ذلك اشترط المص فيه ان
يكون مشتقا او جامدا يكون وضعه لغرض المعنى فينبغي ان يكون
الحال ايضا كذلك اذ لا اعتداد بما يدل على الهيئة وليس الغرض
من وضعه تلك قوله هذا بسر بفتح الباء وقد يضم كذا في القاموس
قوله ولا حاجة الى ما قيل البسر بالبسر لم يأت المبسر بمعنى القابل
بسرا وجاء المرطب بمعنى القابل رطبا كما جاء بمعنى القابل ما عليه
رطبا وح صفة النخلة فوجه قوله لا حاجة الى تأويل البسر بالمبسر
انهم كانوا يأولون الجامد باسم الفاعل او المفعول المصوغ اذا
لم يوجد في استعمالهم او مقصودهم تحصيل معنى الصفة في الجامد
وذا لا يتوقف على وجود مشتق من لفظه وتفسيره بالمشتق
المفروض انما هو لتصوير المراد به واما قوله من ابسر النخل فيدل
على انه جاء البسر لكن صفة النخل فهو انما يصح اذا كان هذا
اشارة الى النخل لا الى ما عليه وهو غير ظاهر لانه وان سمي مبسرا
لكن لا يستمر بسرا حتى يصح جعله حالا من غير تأويل كما اختاره البعض
فالوجه ان هذه الاشارة الى ما على النخل والموجه ما قدمنا فتدبر قوله
لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم الا ظهر لما كان
المستتر بالنسبة الى المظهر والبارز كالعدم فافهم قوله لانه

وهذا رد على جمهور النحاة قال الرضي وهو الحق لان الحال جزء المبين للهيئة كما ذكرنا في حده وكل ما هو جزء
فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا يكلف تأويله بالمشتق قوله وهذه جيئية وان لم تكن معتبرة ان بعد اضماره في اطيب
جواب سؤال وهو انه يقال ان جيئية كونه منفعلا انما يعتبر بعد اضماره في اطيب فيجب انه بلي الضمير المستتر في اطيب
وتقرير الجواب ظاهر وجه آخر

قوله وتكون جملة حالية الخ

قوله وبجعل الاثنانية لا يصح انه يحكم بها على غير لان المحكوم به يجب ان يكون حالا من حيث انه حال من احوال المحكوم عليه في نفس الامر ولا يصح لذلك الا ما هو معلوم بخبرية دون الاثنانية اما ما قيل لان الاثنانية من حيث هي اثنانية لا خارج لها حتى تحكم عليه حالا من احواله في نفس الامر قوله لغوة التسمية في الاستقلال لحل وجهه ان الجملة من حيث هي جملة مستقلة بالافادة والتسمية منها من حيث هي مستقلة بالعبارة انما جاز ايضا بخلاف اللغوية فانه لا يجوز الفعل يقتضي الاسناد الى تمامها فتامل منه سره

يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا يتقيد الاشارة بحالة البسرية فيه فانه فليكن ح حالا مقدرة قوله نحو تمرة نخلي بسرا اطيب منه رطبا يقال هذا المثال مصنوع لا يوثق به والله اعلم وله الحمد الاتم قوله وتكون جملة قال الشيخ الرضي قد يقام الجملة الحالية مقام مفرد فيعرب بحذوا الاول منها اعراب الحال ويلتزم تنكيره لقيامه مقام الحال وفاه الى في شاة ذ نحو بعت يدا بيد اى ذو يد بزيد بيد اى النقد بالنقد وكبعت الشاة شاة بدرهم والحاصل كل شاة بدرهم وكذا قولهم بعت الشاة شاة ودرهما والواو لمعنى مع كما في كل رجل وضيعته اى شاة ودرهم مقرونان فينصب هنا الجزآن لقبولهما الاعراب قال الخليل يجوز ان يأتي به على الاصل كبعت الشاة شاة بدرهم وشاة ودرهم هذا ولا يخفى انه اذا بوئي بالاصل ينبغي ان يؤتى بالواو لعدم جواز خلو الاسمية عن الواو والضمير ولا عن الواو وانما على ضعف قوله فالاسمية وفي حكمها الجملة المصدرة بليس لانها لمجرد النفي ولا يدل على الزمان فهو كمنفي فاعل على الاسمية وقد يخلو الاسمية عن الرابط عند ظهور الملابسة كخرجت زيد على الباب وهو قبيل قوله والمضارع المثبت والحال المؤكدة مثله كما عرفت وكذا المضارع المنفي بكلمة ما و المضارع المنفي بكلمة لم وبكلمة لا في الاغلب ويشترط في المضارع المثبت الواقع حالا خلوه عن حرف الاستقبال كالسين وسوف ولن قوله ويجوز حذف العامل في الحال لم يجعل حذف الفعل لان المتبادر منه حذف الفعل وشبهه كما شاع اراده في نظايره

قوله فيقارنه مثلا اذا قلت جاء زيد ركب بغتة منه تقدم الركوب على المجيء فلا يقارن الحال عاملها فاذا قلت فركب قرنه الازمان المجيء فيفهم مقارنته اياه كان اتدآ الركوب كان متقدما الا انه قارنه في التوام وجبه الدين

قوله بقرينة حال المخاطب وهي الشروع في السفر او تهيئوه فانه يشعر بالمسافرة والذهاب قوله اي تحققت ابوتك وصرت بينا على يقين او اثبتها كذلك اي على يقين وفي هذا رد على الرضي حيث قال لا معنى لقولك تيقنت الاب وعرفته الحال كونه عطوفا فان اراد ان المعنى اعلمه عطوفا فهو مفعول ثان لا حال وكذا ان المعنى تيقنت ابوته او اثبتها على يقين في حال كونه عطوفا بخلاف تلك الحالة فانه لا يكون على اليقين او الاثبات على وجه التيقن لعدم الدليل عليه وجيه الدين

المتكررة والمقصود جواز حذف عاملها باقامة الثلثة من الفعل وشبهه ومعناه مثل الثالث الهلال بينا اى هذا الهلال بينا ولا مقال في حسن قوله قرينة حالية والمراد بالرشد الرشد بنفسه مهما امكن المهدي اذا لم يكن الرشد بدون الهداية فليرد ان الرشد فرع الهداية فينبغي تقديم مهديا وكونه حالا بعد حال يحتمل الترادف والتداخل وعلى اي ليس مما نحن فيه كما اذا كان صفة قوله ويجب حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة وكذا في حال تبين ازدياد الثمن او غيره مما دخله الفاء او ثم نحو بعته بدرهم فصاعدا او قرأت جزءا من القرآن فصاعدا اي قدر القرآءة في الصعود قوله والمستقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة فان قلت المؤكدة التي تفارق ذي الحال نادرا بقيد العامل فلا يصح الحاقي قوله بخلاف المؤكدة قلت ينادر مقارنة عاملها بالحال لغلبتها فيكون مؤكدة لا مقيدة قوله اي تحققت ابوته دفع لما ذكره المحقق الرضي من انه لا معنى لقولك تيقنت الاب في حال كونه عطوفا نعم يصح ان يكون المعنى اعلمه عطوفا لكن عطوفا حينئذ مفعول ثان لا حال ووجه الدفع ان احقه في تقدير احق ابوته بحذف المضاف لظهور المقصود واقامة المضاف اليه مقامه وهكذا اثبته قوله ان يكون مقررة اي مؤكدة اما بتحقيقه او بالاستدلال عليه لان الدليل مقرر للشيء ومؤكد له فلا يرد ان الحال المؤكدة قد يكون للتقرير وقد يكون للاستدلال وانما جعل قول المص بمعنى شرط وجوب حذف عاملها تطبيقا له على ما هو الحق من كون الحال المؤكدة

قوله اى شرط وجوب حذف عاملها قال عليه كونه هذا الكلام مذكورا عجيب وجوب حذف العامل هذا على مذهب من قال ان
حال المؤكدة يجئ بعد الفعلية ايضا كما هو الظاهر على ما قاله ارضا نحو ولا تعثوا فى الارض مفسدين ثم وليتم مدبرين واما
ازنا وفدانا عريانا وارسلناك للناس رسولا وجعل كونها مقررة لمضمون الجملة شرطا لوجوب حذف العامل لا شرطا لوجود
الحال المؤكدة ومنهم من جعلها شرطا لوجودها وقال ان حال المؤكدة لتجئ الا بعد الاسمية قلت قيل قوله رسولا انا نؤكد
بعض اجزاء الجملة وهو الارسال اذا اريد به معناه اللغوى اما اذا اريد به معناه الشرعى وهو انسان بعثه الله تعالى الى الخلق بكتاب

قوله انه حال مؤكدة من فاعل شهد فانه مقرر
بالبناء ومن اسم الله تعالى من
كونه قائما بالقسط اى
العدل وجيه الدين

قوله اى شرط وجوب حذف عاملها وجوب حذف العامل فى حال المؤكدة
فى وجوب حذف عاملها ان حال المؤكدة
انشائية نحو قوله تعالى ولا تعثوا فى الارض مفسدين
جملة فعلية نحو ولا تعثوا فى الارض مفسدين
ى لا تفسدوا وقس عليه
الاسمية تأول اسمية بفعلى نحو وانتم مدبرين
مفسدين بمعنى افسدتم وانتم تدبرون
الضفة مقام العمدة كما قال الشيخ
له التبيين والتفسير والمميز على صيغة
قيد وقد يقال بقطعها عن التكلم بل
قيد لرفع الابهام عن عدد التمور
التمييز بالجر وتنوين وقد يحذف احد جزئيه اختصارا
فى التفاعل فتقول من تمرا ما اكرمه
عن غيره ما يخصه بالارادة من هذا الاسم
على معنى ان هذا الاسم يتبادر منه
الفتح على معنى ان التكلم يتبادر
عن ساكنة وهو حرف جر
مجازا والحال انه حقيقة الا ان يقدر
خبره او خبر محذوف المبتدأ اى هو ما
قوله يرفع خبر مبتدأ محذوف اى هو ما

بمكان الجملة الاسمية وهو ما لم يكن مضمون جملة فعلية ومضمون
الله شاهد شهادة الله وهو مضمون شهد الله ايضا ومضمون
الاسمية خاصة ما يكون الاسمية ليس فيها مشتق ولو سلم يصح
ان يقدر فى الله شاهد فاقما بالقسط احقه ويكون التقدير فيه
مع وجود ما يعمل فى الحال طرا للباب والله اعلم بالصواب

قوله التمييز ويقال له التبيين والتفسير والمميز على صيغة اسم الفاعل
اى الاسم الذى يرفع الابهام آخر زبقوله اى الاسم عن نحو فعلت
اى قلت فان قلت يرفع الابهام الوضع عن فعلت لكنه
ليس باسم لكنه ينتقض بما عجبنى شئ حسن زيد واى حسن زيد
وكذلك ينتقض بنحو زيد حسن الوجه او وجهه بالنصب لانه يرفع

الابهام

قوله اى الثابت الراسخ فى المعز الموضوع له من حيث انه موضوع له بحسب الوضع وذلك بان يضع الواضع لفظا لمعنى صالح
لكل نوع كالعدد والوزن والكيل او ان يضع لفظا لمعنى معين ثم اتفق او تأمل من ذلك الواضع او من غيره ان يضع
ذلك اللفظ لمعنى آخر فيعرض ابهامه عند الاستعمال لاجل الاشتراك العارض مثل هذا الابهام غير مستقر فى اصل
الوضع وذلك كالعين فان الواضع وضع لمعنى معين كالباصرة مثلا ثم وضع ذلك الواضع
او واضع آخر لمعنى آخر فحصل ابهام لاجل تعدد الوضع والاشتراك لا بحسب الوضع لان الواضع
انما وضع لمعين لا فى ضمن معنى ما يكون مثل عشرون وغيره مما يجب الوضع

الابهام كوجها مع انه ليس بتمييز عند البصريين للتوصيف المانع عن
كونه تمييزا بل هو شبيه بالمفعول وكذا يشكل بغبن زيد رأيه و
سفه نفسه والم بطنه بالنصب مع انها ليست بتمييزات عند البصريين
مع انها ترفع الابهام ويدفع بان المعنى غبن فى رأيه والم شاكيا
بطنه وسفه نفسه بالتشديد على ضرب من التجوز ولا يخفى انه
تكلف لا ينبغى ان يلتفت اليه وان اتفق عليه الجمهور اولا فرق
فى المفاهيم بين سفه نفسه وسفه نفسا ولا وجه لجعل حسن الوجه
تشبيها بالمفعول دون هذه الامثلة فالاولى ان يقدر كلمة ما بنكرة
اعتمادا على اشتهار وجوب تنكير التمييز قوله فى المعنى الموضوع له
من حيث انه موضوع له رطل زيتا يرفع الابهام عن المعنى المراد وهو
الموزون وهو ليس بموضوع له لانه موضوع للوزن وهذا الاشكال
لم يوجد له الى الآن انحلال ودفعه بان زيتا يرفع الابهام المستقر
فيما وضع له الرطل وهو ابهام موزونه وان لبس الموضوع له مرادا
فحذفه للتأويل فانه من قبيل الاقدام قوله لكن المطلق منصرف
الى الكامل هذا اذا تعذر العمل بالطلاقه والتعذر هنا لانه لو كان على
الطلاقه لما ذكره بعده وفيه ان الكامل هو الثابت فى الوضع
والاستعمال معا ومنهم من عبر عنه فقال المستقر لمعنى الثابت وقد يقال
فى مقابلة المعدوم وقد يقال فى مقابلة الحادث والمراد هنا الثانى
وفيه ان الثابت اعم من الثابت بحسب الوضع وبحسب الاستعمال
فلا ينفع تقييد الثابت بما يقابل الحادث فى دفع الاشكال بانه لا
يخرج امثال عينا جارية بالمستقر على ما هو مفهومه فلا بد من تكلف

قوله فان هذا امثلة موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله في جزئياته فالمعين على الموجود مختار الرضي او لكل جزئي جزئي منه على ان الوضع عام والموضوع له خاص على ما هو مختار بعض المحققين فعلى الاول الابهام ناش من تعدد المستعمل فيه وعلى الثاني من تعدد الموضوع له **وجه الدين**

يخل بالتعريف وقد يدفع عنا جارية وامثاله بانها من التوابع والكلام في المتبوب اصالة على ما مر غير مرة ولو فرض المستقر ما هو الثابت في قصد المتكلم كان التمييز للتفسير بعد الابهام ليتمكن في النفس فالابهام ثابت في القصد في صورة التمييز بخلاف رايت عنا جارية فان المقصود بالعين المعين الا انه لزمه الابهام من غير قصده فازاله لكان حسنا **قوله** ولا ابهام في هذا المفهوم يتجه عليه انه يلزم ان لا يصح جذار رجلا على انه تمييز من كلمة ذا على ما اتفقوا عليه ولا يصلحه كون ذا عبارة عن مبهم لانه استعمال مجازي فلا ابهام وضعا الا ان يقال تعارف ذا مع حب في المبهم بحيث صار موضوعا له فصح التمييز عنه وكذا في ما ذا اراد انه بعد مثلا تعارف بعد ما ذا في المبهم **قوله** عن ذات لا عن وصف فرق بين النعت والحال والتمييز بان وضع الصفة والحال لبيان ثبوت وصف في شيء فهو يرفع الابهام عن الوصف ووضع التمييز لرفع الابهام عن نفس الاسم وبيان انه من اي جنس فجعل عاقل لبيان صفة العقل في رجل ورطل نيا لبيان ان الرطل كائن تحت الزيت وذلك فرق واضح لاخفاء فيه الا من حيث حمل الذات على الجنس ولو اريد بالذات ما يقابل المفهوم لصح وكان اوضح فيقال في رطل زيتا ان فرد الرطل مبهم لا يعلم انه من اي جنس فتا قبل زيتا بين ذاته بان بين انه من جنس الزيت وبعد يشكل بخروج تمييز هو صفة نحو ستة دره فارسا فانه يرفع الابهام عن الصفة فان الغرض من وضع المشتق المعنى الا ان يقال التمييز اخراج الاسم عن

قوله ان من حيث ذاته ترفع ذاته اي هو ذاته لان حيث يضاف الى الجملة دائما وحيث اضيف الى المفرد صار بتاويل الجملة كما سيجيء **حاشيه** **قوله** فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد لان التمييز ههنا عن نسبة الى منسوب اليه مقدر في النسبة **قوله** يعني به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف اي ما يقابل نسبة الجملة ونسبة المضاف اي ذي اضافة الى المنسوب اليه المقدر فيما لان المفرد ههنا مقابل النسبة لا الجملة نحو طاب بنو فلان وزيد طيب اباوطيبه ابا **وجه الدين**

وضعه الذي لغرض المعنى وجعله لبيان الجنس **قوله** فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد فيه ان هذا التقدير مع كثرته والاستغناء بتقدير مجرد المضاف عنه يتجه عليه انه لا يناسب في كفى زيد رجلا فان الرجل عين زيد لا شيء منسوب اليه وقدر الشيخ الرضي في مثله طاب شيء زيد بتقدير الشيء منونا وجعل زيد بدلا **قوله** ه يعني به ما يقابل الجملة لم يجيء المفرد بمعنى ما يقابل هذه الثلثة وكانه اراد معنى مجازيا للمفرد بقرينة المقابلة وفيه ان المفرد قوبل بالنسبة في هذه الثلثة فالمقابلة يقتضي ان يراد ما يقابل نسبة في جملة او شبهها او اضافة ويتجه على ما ذكره على التمييز مثلها زيدا فانه مضاف وقد جعل من امثلة المفرد المقدار وكانه اراد ما يقابل المضاف ما يقابل المركب الاضافي **قوله** والمقدار اما متحقق في ضمن عدد وجعل ظرفية العدد للمقدار من قبيل ظرفية الخاص للعام والاظهر ان يجعل من ظرفية المدلول للدال فان المقدار المفرد مستعمل في عدد وفي غيره فافهم **قوله** فان ارطل نصف المن لو قال نصف المنا لكان بيانا للمنوان ايضا فانه تثنية منا بالقصر وهو افصح من المن بالتشديد **قوله** وكالكيل نحو قفيزان برا القفيز مكيال ثمانية مكاكيك والمكوك كالتنور مكيال يسع صاعا ونصفا او نصف رطل الى ثماني اواق او نصف العويبة او ثلث كيلجات والكيلجة منا وسبعة اثمان والمنا رطلان والرطل بالفتح والكسر اثنتا عشرة اوقية والاوقية استار وثلث استار والاستار اربعة مثاقيل ونصف والمثقال درهم وثلثة اسباع درهم

قوله والمضاف والمراد بالمضاف ايتم بالاضافة اليه بشرط ان يكون الابهام في المضاف في النسبة الاضافية فانها كالجملة من القسم الاول **محوم افندي** **قوله** اي رفع الابهام مطلقا اه رفع لما ورد على ظاهر عبارة المتن من ان الموضوع والمحمول متحدان او المراد بالاول ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة والمراد بالمفرد المقدار هو هذا بعينه فاجاب الشارح الاول عام ومطلق والثاني خاص ومقيد فيوجد المغايرة فيصح الحمل **حاشيه**

قوله اي يعرف به قدره وبين المقادير اما مقايس مشهورة موضوعة لتعرف قدر الاشياء واما مقايس غير مشهورة ولا موضوعة بالتقدير كقولك ملأ الارض ذهبا فانه كان يعرف به قدر الموزون فهو الوزن كالمن وانه كان يعرف به قدر الممسوح فهو المساحة وان كان يعرف به قدر المعدود فهو العدد كعشرون فقدره المقادير اذا نسبت عنها التمييز اردت بها المقدرات كان قولك عندي عشرون درهما وذراع ثوبا ورطل زيتا المراد بعشرون هو الدراهم لا مجرد العدد وبذراع المذروع لا ما يذرع به وبرطل الموزون به لا ما يوزن به وكذا في غيره فاكتف في الارض وهذا معنى قوله والمراد بالمقادير في هذه العبارة وجيه الدين

والدرهم ستة دوانيق والدانق قيراطان والقيراط طسوجان والطسوج حبتان والحبة سدس ثمن درهم والكوبية اثنان او اربعة وعشرون مدا والمد بالضم مكيال وهو رطلان او رطل وثلث او ملأ كفي الانسان المعتدل اذا ملأهما ومديده بهما وبه سمي مدا وقد جربت ذلك فوجدته صحيحا نقلت جميع ذلك من القاموس قوله واما اقتصر المص على الامثلة الثلثة اي من غير العدد والا فقد مثل للعدد ايضا والاولى ان يبدل منوان سمنا بقفيزان برا وقوله وهو التنوين محققا او مقدرا كما في خمسة عشر رجلا وكم رجلا وبريد بما يتم به المعرف ما يتعقب التمييز وانما لوجب التنبيه على المعرف باللام ايضا بقي ان من التام الناصب للتمييز التام بنفسه كما سيأتي وانما تصدى لاستيفاء اقسام الاسم التام دون المقدار لابتناء الحكم النحوي على معرفة اقسام الاسم التام وهو ما اشار اليه بقوله ثم ان كان بتنوين لخ ولا يخفى انه لو لم يفصل بين هذا الحكم وبين استيفاء الاقسام للاسم التام لكان ادخل في الانتظام قوله لان المضاف لا يضاف ثانيا اي بجب اللفظ فلا يقال غلام زيد عمرو بان يكون غلام مضافا الى زيد ثم عمرو واما قلنا بجب اللفظ لانه يضاف بجب المعنى ثانيا كما في حب رمانك فان حب اضيف الى الرمان ثم الى المخاطب لانه يقال اذا لم يكن للمخاطب رمان بل حب رمان لكن بجب اللفظ اضيف الحب الى الرمان والرمان الى المخاطب ولا ينتقض هذا بكل فرد فرد فانه ما قيل بجذف العاطف

قوله وان كان ما يتم به الاسم بعض تامه لا كونها في آخر الاسم بل في اول الاسم وجيه الدين

اي كل فرد فرد قوله فانه اذا تم الاسم بهذه الاشياء قال الارض قد يتم الاسم بنفسه كالضمير في ربه رجلا وهذا في ما اذا اراد انه بهذا مثلا قوله عندي الزاقود خلافا للقاموس الزاقود الدن الكبير او الطويل الاسفل يستقى داخله بالقار وفي الاساس مكيال معروف لاهل مصر يأخذ اربعة وعشرين صاعا قوله وهو ما تشابه اجزاؤه اي تشابه اجزاء في اسم الكل والاولى وهو ما تشابه نفسه في جوزه ولكن ان تجعل تشابه مضارع المفاعلة ومسندا الى ضميرها واجزاؤه مفعولا به ويشكل بالبوة لانه لا جوز فالاولى الاقتصار على المرفوع مجردا عن التاء على القليل والكثير قال الارض اذا قصد الانواع جوز عن التاء واذا لم يقصد يلتزم التاء قوله طاب زيد جلستين للنوع جاز ان يقال طاب زيد جلستين للعدد واما مثل بطاب زيد جلستين دون ان يقول عدل ثوبين لانه لم يكن المنافشة في كون ثوبين للعدد بخلاف جلستين بالفتح فانه لقصد الافراد لا لكلا وفيه انه من قبيل التمييز عن الشبه وكلامنا في التمييز عن ذات مذكورة فهو خارج عما نحن بصدده واعترض عليه بان التاء لخرج الكلمة عن كونها جنسا فهو خارج عما نحن فيه وفيه نظر اما اولا فلان التاء فيها من اصل الكلمة سواء كانت صيغة المرة او النوع وليت الفارقة بين الجنس والواحد فلا يبقى في كون الكلمة اسم جنس شامل للقليل والكثير من انواع الجلوس واحادها واما ثانيا فلان المنافشة في المثال ليست من باب المحققين والجواب بان الشارح اجاب على سبيل التنزل ليس ما نسخته

قوله فانه اذا تم الاسم بهذه الاشياء قال الارض قد يتم الاسم بنفسه كالضمير في ربه رجلا وهذا في ما اذا اراد انه بهذا مثلا قوله عندي الزاقود خلافا للقاموس الزاقود الدن الكبير او الطويل الاسفل يستقى داخله بالقار وفي الاساس مكيال معروف لاهل مصر يأخذ اربعة وعشرين صاعا قوله وهو ما تشابه اجزاؤه اي تشابه اجزاء في اسم الكل والاولى وهو ما تشابه نفسه في جوزه ولكن ان تجعل تشابه مضارع المفاعلة ومسندا الى ضميرها واجزاؤه مفعولا به ويشكل بالبوة لانه لا جوز فالاولى الاقتصار على المرفوع مجردا عن التاء على القليل والكثير قال الارض اذا قصد الانواع جوز عن التاء واذا لم يقصد يلتزم التاء قوله طاب زيد جلستين للنوع جاز ان يقال طاب زيد جلستين للعدد واما مثل بطاب زيد جلستين دون ان يقول عدل ثوبين لانه لم يكن المنافشة في كون ثوبين للعدد بخلاف جلستين بالفتح فانه لقصد الافراد لا لكلا وفيه انه من قبيل التمييز عن الشبه وكلامنا في التمييز عن ذات مذكورة فهو خارج عما نحن بصدده واعترض عليه بان التاء لخرج الكلمة عن كونها جنسا فهو خارج عما نحن فيه وفيه نظر اما اولا فلان التاء فيها من اصل الكلمة سواء كانت صيغة المرة او النوع وليت الفارقة بين الجنس والواحد فلا يبقى في كون الكلمة اسم جنس شامل للقليل والكثير من انواع الجلوس واحادها واما ثانيا فلان المنافشة في المثال ليست من باب المحققين والجواب بان الشارح اجاب على سبيل التنزل ليس ما نسخته

قوله اي يورد التمييز على ما فوق الواحد فيشمل التثنية ايضا كما مر وقيل المراد بالجمع الجمع اللغوي فيشمل التثنية ايضا وجه الرد

قوله قيل وفي تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر لان الاولى صاحب الحاجة للعدتية ولا يخفى ان ارادة تخصيص الجنس الحاصلة بالخصوصيات المنضمة بالانواع ولعله اشار الى ذلك بقوله ويكون وقد اجيب عنه ايضا بان حكمه لا يفهم بطريق الدلالة لانه يجاز التثنية والجمع لقصد الانواع فلا يجوز لقصد الافراد اولى لانه كل ما هو جاز في الاعم جاز في الاخص لوجود الاعم في الاخص وقد يقال اذا غير مسلم فان التعميم الى الانواع جاز في الجنس مع انه لا يجوز في البيع فانه اذا تعيم الى الافراد لا الى الانواع فالنظر الذي اورده صاحب الحاشية المدنية ظاهر وجه الرد

باب التمييز قوله ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع خصوص الجنس هذا بعيد جدا ومع ذلك الاولى ان يقال افراد الجنس بدل الخصوص لان الخصة لا تطلق في المتعارف الا على الفرد الاعتباري الذي يحصله العقل من المفهوم الكلي مع الاضافة الى معين ولا يطلق على الفرد الحقيقي قوله ويجيء في غيره اي يورد التمييز على ما فوق الواحد فجاوز حد التكلف كيف والجمع اذا قوبل بالافراد يراد به ايراد صيغة الجمع مع انه لا حاجة الى التكلف لان المص لم يجوز في قصد المتعدد الا صيغة الجمع فلا يجوز عنده الا عدل الثوابا صرح به في ايضاح المفصل ويؤيده انه لو لا المراد بقوله ويجيء في غيره حقيقة الجمع لكان مستغنى عنه اعلم ان سوق الكلام ناظر الى ان المراد بغيره غير الجنس والتحقيق ان المراد غير الجنس و الجنس المقصود به الانواع قوله ثم ان كان اي المفرد المقدار الظاهر ان الضمير راجع الى المفرد المقدار غير العدد وان كان الحكم المذكور شاملا للمفرد المقدار مطلقا قوله او المعنى وجد التمييز لا موجب لجعل كان في التوجيه الاول ناقصة وفي الثاني تامة و كانه اراد الاشارة الى التوجيهين لكان في التوجيهين والتوجيه الثاني بعيد جدا لان جعل التمييز ملتبسا بتنوين المبهم او نونه ركيك جدا والمتبادر من قوله جازت الاضافة اضافة الملتبس بالتنوين لا اضافة الشيء اليه ولا داعي اليه الا مراعاة مشاركة ضمير يفرد وان كان في المرجع والمص نبه على ذلك التفاوت بالعطف بثم فانه ليس ههنا للتراخي في الزمان بل لتفاوت الحكمين

فان

قوله انه اراد عشرين رمضان او اراد اليوم العشرين من رمضان فالاول على تقدير الاضافة الى التمييز والثاني على تقدير الاضافة الى غير التمييز لان اليوم العشرين من رمضان غير رمضان كما في عشرين يكرم مع الحقه اي كذف التنوين والنون وجه الرد

قوله لان الاصل في المبهمات المقادير التوغل في الابهام فانه لا يحقق بجنس دون جنس كعشرين منا بخلاف عشرين مثلا المقدار كخواتم حديد فانه وان كان مبهما باعتبار كونه من جنس الحديد او الفضة لكن ليس ابهامه كابهام عشرين فهو اولى بالنصب الذي هو نقيض على كونه تمييزا وجه الرد

في ان احدهما متعلق بالتمييز والآخر بالمميز قوله انه اراد عشرين رمضان يجب ان يقال عشرين رمضانا لان رمضان وان كان غير منصرف للعلمية والالف والنون المزيدتين لكنه اذا وقع تمييزا يكون منكرا لوجوب تنكير التمييز وح في الالتباس في هذا المثال ايضا نظر لان في صورة الاضافة الى التمييز نكرة مصروفة و في صورة الاضافة الى غيره معرفة غير مصروفة الا ان يراد اليوم العشرين من رمضان فلا لكن سوق كلامه لا يساعده قوله و عن غيره مقدارا قال الشيخ الرضي هو كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون بحيث يصح اطلاق اسم الاصل عليه نحو خاتم حديد واما الفرع الذي لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز انتصاب ما يليه على التمييز نحو قطعة ذهب اقول فيشكل تعريف التمييز بقطعة ذهب لان ذهبا يرفع الابهام المستقر عن قطعة الا ان يقال انه تمييز الا انه لا يجوز نصبه كما في ثلثة رجال وهو ايضا من موجبات ان يخفض اكثر في الثاني فتأمل قوله لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها الابهام في طرف النسبة لا يستلزم ابهاما فيها يرفعه القسم الثاني من التمييز الآتي ان قولنا عندي رطل لا ابهام في النسبة فيه انما الابهام في الطرف و بازالة الابهام عن الطرف لا يزول الابهام عن النسبة نحو طاب رطل زيتا فان النسبة فيها على ابهامها فكل من الحكمين اعني قوله الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها وقوله و رفعه عنها يستلزم ارتفع عنه محل بحث الا ان يراد الطرف المقدر قوله وكذا كل ما كان فيه معنى

قوله كان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة في نسبة في جملة اي في نسبة حاصلة في جملة تامة الذات المقدرة في نسبة طاب الى زيد في نحو طاب زيد نفسا هو الشيء فالتمييز يرفع الابهام عن الذات المقدرة نال معنى قوله لكن لما كانه الابهام في طرف النسبة الخ قوله ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه لان رفع اللازم يستلزم رفع الملزوم قوله فالنفس عين المراد بالعين موجود قائم بنفسه وبالعرض موجود قائم بغيره وبالاضافي نسبة بين الشيء وغيره كالابوة

وجه الرد

الفعل يشكل بالسماء والافعال فان فيها معنى الفعل وليست شبيه
جملة بل جملا واعلم ان في قوله وهو اسم الفاعل آه مسامحة والمراد
هو اسم الفاعل مع فاعله وهكذا ينبغي ان يخص اسم الفاعل و
المفعول والصفة المشبهة ايضا بما ليست جملا ذكرتها لك جملا
رجاء وان لا يخفى على نحوك والاولى في قوله حسبك زيد رجلا
حسبك رجلا زيد لان حسبك زيد جملة وشبهها حسبك فالمثل
به هو التمييز من حسبك لا من حسبك زيد **قوله** وستة درة فارسا
قال الشيخ ارضى الدر في الاصل ما يدر اي ما ينزل من الضرع من اللبن
ومن الغيم من المطر وهو ههنا كناية عن فعل الممدوح الصادر
عنه واثانيب فعله اليه تعالى قصد التعجب منه لان انه تعالى منشئ
العجايب فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه
تعالى ويضيفون اليه فمعنى ستة درة فارسا ما اعجب فعله وفي العامل
وقولهم ستة درة اي عمله فقول الشارح اي ستة حيزه بجعل الدر كناية
عن الخير لا يوافق تحقيق اللغة **قوله** ثم ان كان اي التمييز
بعد ما لم يكن نفيا في المنتصب عنه قيد الشرط بهذا القيد لدفع
ما ورد عليه من النقض بطاب زيد نفسا فان التمييز فيه اسم
يصح جعله لما انتصب عنه مع انه لا يصح جعله للمتعلقة وبعد
تقييد الشرط هنا لما صار مظنة ان يكون قوله والا مسندا ولا
لطاب زيد نفسا فيبطل به قوله فهو للمتعلقة قيد قوله والا ايضا به
وفيه نظر لانه انما يحتاج الى التقييد في القسمين لو حمل القسمة على
الامكان العام اما لو حمل على الامكان الخاص كما هو الظاهر المتبادر

فلا حاجة الى التقييد اذ في القسم الثاني فلا وجه لصرف القسمة عن
ظاهرها ثم تقييد الشرط وان التمييز لا يكون محتملا الا بكونه دائرا
بين المنتصب عنه والمتعلق فلا معنى لعدم كونه نفيا في المنتصب
عنه الا كونه محتملا لما انتصب عنه والمتعلقة فيتحد الشرط ولجاز
ح وكذلك يتجه على قول المص والا فهو للمتعلقة انه ليس فيه فائدة
تامة لان التمييز اذا لم يصلح لما انتصب عنه يكون للمتعلقة بلا خفاء
هذا وهذا المقام من مزالق الاذكياء وقد خصصت فيه بزيد فضل
تغبطني اجلة الاغبياء وشرحت عبارة المص بحيث لم يتجه عليه
شيء ولم يحتج الى تقدير وتاويل لكن جعلته من خصايص شرحي
على الكتاب فلو ظفرت به لجنيته مع ما لا يحصر من العجايب
قوله بان يكون تمييزا يرفع الابهام عنه فيه ان الابهام في ما انتصب
عنه بل في الذات المقدرة وكانه اراد برفع الابهام عن مبهم هو
نفس ما انتصب عنه **قوله** فهي للمتعلق زيد وهو الذات المقدرة
اي للمتعلق الذات المقدرة دون زيد وقوله اعني الشيء المنسوب
الى زيد تفسير للذات المقدرة التي حكم على المتعلق بانه موجبن
كون التمييز لمتعلق ما انتصب عنه فلا حاجة الى تقييد الشيء المنسوب
الى زيد بكونه مغايرا له بناء على ان الشيء المنسوب الى زيد هو
الذات المقدرة التي قد تكون عين زيد كما ظن **قوله** فيطابق
التمييز فيها اي فيما جاز الخ الظاهر ان ضمير فيها الى القسمين المذكورين
فيبقى حكم ما كان نفيا في المنتصب عنه فتكلف في مرجع الضمير
بحيث يشمل ما كان نفيا وتكلف غير ذلك تعسف جدا **قوله** اذا اردت

قوله فان صيغة المفرد لا يفيد ذلك المعنى اى امتيازاتها النوعية وانما تفيد الامتياز الشخصي قوله اى مع مطابقتها اياه او مطابقتيرا اياها يعني يحتمل ان يكون طبقة من اضافة المصدر الى المفعول والفاعل متروك او من اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول متروك قوله واحترزت بحال يعني ان التمييز عن النسبة ان كان صفة كانت له وطبقة كما هو راى الاكثر فيجيئ مجال كما هو راى البعض لان الاكثرين على انه تمييز وبعضهم قالوا بحال لاستقامة المعنى على مجال نحو طاب زيد فارسا اى من حيث انه فارس او حال كونه فارسا الا ان المصنف رجح الاول وقال في الشرح والصحيح انه تمييز لان المعنى على ما مر مطلقا بالفروسية فاذا جعل حالا اختص المدح وتقيد بحال الفروسية وجه الرد

ابا واجدادا له والمراد بالاجداد ما فوق الواحد قوله فانه اذا قصد تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس هذا ينافي ما سبق منه انه تثنية الجنس وجمعيته لا يخص قصد الانواع بل امر مشترك بين قصد الانواع وقصد الآفراد حتى احتاج الى التكلف بل التعسف بجعل الانواع على ما يشمل الافراد على ما اعجل بيانه لما سيذكر عن قريب بنيانه قوله الواو بمعنى مع والطبق مفعول معه لمصاحبة فاعل كانت اى كانت الصفة ومطابقتها له اى لما انتصب عنه وانما يفضي منه العجب انه جعل مفعولا معه لمصاحبة خبر كان فاحتيج الى جعله فاعلا معنى وكان وجه جعله فاعلا معنى انه بتأويل ثبت للاسم فاحتيج الى ادلة الصحة جعل الخبر فاعلا معنى هن اوهن من بيت العنكبوت فانبت المدعى بما هو احوج الى الثبوت قوله اى كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه يعني الطبق يصح ان يجعل مبنيا للفاعل ويصح ان يجعل مبنيا للمفعول والاول ظاهر لان الكلام وسياقه لانه جعل التمييز مطابقا لما انتصب عنه او لمتعلقه فالمناسب ان يجعل الصفة مطابقة له وان صح العكس ولكون المتبادر من المصدر المضاف الى المفعول المبني له قوله ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل لا بمعنى للاقتصار على كونه بمعنى اسم الفاعل مع تجويز كونه مبنيا للمفعول في التوجيه السابق قوله واحترزت الى الصفة المذكورة بحال لان بمعنى لحصر الاحتمال في الصفة وبحال لا يجب ان تكون مستحقة بل كل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا

قوله ويجوز ان يكون الى الطبق يعني ان الطبق بمعنى الطابق كالطاهر بمعنى الطهر وفيه قصد فائدة الجناس

قوله والطبق مصدر بمعنى المطابقة يعني ان الطبق فتح الطاء

قوله الواو بمعنى مع وهو تفسير لكونها بعدها لخبر كان من حيث انه فاعل معنى

قوله الشيخ الرضي وهو ان المنصوب فيما اشتمل على نسبة اسنادية ان كان فضلة فهو تمييز وان كان عمدة فهو حال

قوله الا ان المطابقة اصل والطبق فرع لها

قوله ولفظا فاعل معنى كما مر

قوله اى كائن مبتدا ولفظا بمعنى كائن معناه فاعلا ومثله تقدير الخ

قوله فانه مبتدا وكائن خبره

قوله عبد العفور

كتبه في كلامه

قوله ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق وكذا اذا كان افعل التفضيل او الصفة المشبهة او المصدر او ما فيه معنى الفعل مما ليس من الاسماء المتصلة تاما اذا كان فعلا صريحا او اسم فاعل او مفعول فالاصح ان لا يتقدم عليه وجوزه المازني والمبرد والكسائي نظرا الى قوة العامل فقوله من الفعل القوي وغير القوي تعميم للفعل ليشمل اسم الفاعل والمفعول قوله مشابهة ضعيفة وهو كونه تاما كان الفعل يتم بفاعله وجه الرد

129

قوله لكن زيادة من فيها زيادة من في التمييز عن ذات مذكورة يجوز مطلقا ويجوز في التمييز عن الذات المقدرة اذا كان لما انتصب عنه وقيل مطلقا كذا ذكره الشيخ الرضي وانكر المقبس صحة معشرون من درهم وكان المصنف حيث صرح بجواز دخول من على مميزكم فلو كان يجوز دخول من على التمييز عن الذات المذكورة عاما لم يخصها بهذا الحكم فتأمل قوله يؤيد التمييز قلت بل زيادة من يؤيد احتمال الحال اذ زيادة من ليكون تنصيصا على ان المراد التمييز بالحال قوله على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق يشكل بما اذا كان تمييزا عن نسبة اسم الفاعل او المفعول فانه قد يتقدم على عامله عند الجمهور مع ان عامله اسم تام هو اسم الفاعل او المفعول فالاولى ان يقول ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان عن ذات مذكورة بالاتفاق قوله اذا جعلته لازما يعني ان التمييز فاعل لهذا الفعل او ما ينوب منابه في تركيب يؤدي مضمون هذه الجملة فبهذا الاعتبار جعل كالفاعل له وليس المعنى انه انفجرت الارض عيونا فجعل فيه منزل منزلة اللازم لتضمنه معنى الانفجار وعيونا تمييز عن نسبة الانفجار لعدم احتمال سوق العبارة اياه والحال او فاعلا لما يتضمنه وكذا الحال في امتلأ الاناء ماء فمن منبر الكلام على تضمين المشابه عليه فضمان تصحيح كلامه عليه قوله وههنا بحث ليس البحث وارد لان ستر وجوب تأخير التمييز عن العامل كونه فاعلا اما حقيقيا لو رد الفعل المذكور الى المتعدي واما مجازيا ان لم يرد الاول فتأمل

قوله الا ان المطابقة اصل والطبق فرع لها

قوله ولفظا فاعل معنى كما مر

قوله اى كائن مبتدا ولفظا بمعنى كائن معناه فاعلا ومثله تقدير الخ

قوله عبد الغفور

كتبه في كلامه

قوله انجر بلى الاستفهام للانكار بمعنى لم تهجر او اراد بالجيب الفم والمعنى لم تهجر ليلى ولم تتركها حبيبا بالفراق ولا ترضى به قوله اضافى على هذا الوجه وجوز ان يكون ضميرا والتجيب والتمييز عن نسبة كاد اليه وذا لكاد بان يكون تأنيث ضمير تطيب باعتبار انه راجع الى التجيب بناء على ان تأنيث تمييز عنه وعبارته عنه وهو تكلف وتعسف كما لا يخفى وايضح في الفعل به قوله فتكلف وتعسف اما كونه تكلفا فبارجاع ضمير المؤنث الى المذكر باعتبار النفس واما كونه تعسفا فبارجاع ضمير تطيب الى المذكر والتوضيح الواضح ارجاعه الى ليلى واما كونه

تقضوا لكونه فاعلا حقيقيا بالرد اظهار المخفر من الوجه قوله يرد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز آه قاعدتهم المسلمة ان التمييز عن النسبة فاعل في المعنى ولهذا احتاجوا الى تأويل نحو تفجرنا الارض عيونا قوله فانما يجوز ان تقديم التمييز على الفعل الصحيح وعلى اسمي الفاعل والمفعول فكلام المص خاص لانه ان اريد بالفعل مجرد الفعل يفيد ان خلاف المازني والمبرد في مجرده وان اريد به الفعل وشبهه كما هو المستفيض في كلامهم يفيد ان كلامهم في جميع ما يشبه الفعل قوله وما كان نفي قبل الرواية الصحيحة وما كان نفي قوله المستثنى في المصادر ان الباب يدل على ذكر الشيء مرتين او جعله شيئين متواليين او متباينين ولفظ الاستثناء من قياس الباب وذلك لان ذكره مستثنى مرة في الجملة ومرة في التفصيل هذا ولك ان تقول بالاستثناء وجعل المستثنى منه شيئين قسما واحدا في الحكم وقسما خارجا عنه قوله ولما كان معلوميته بهذا الوجه الغير المحتاج ليشعر بانه يمكن تعريف المستثنى فقد تبع فيه رأي المحقق الرضي حيث عرفه بالمذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا وايجابا لكن المص صرح بانه ليس له مفهوم عام بل هو لفظ مشترك بين المتصل والمنفصل فلا يمكن تعريف المطلق اذ لا مطلق فلذا قسمه اولا تقسيم اللفظ المشترك ومنهم من قال المستثنى في المنقطع مجاز وقيل المراد ان اداة الاستثناء فيه مجاز لا اللفظ المستثنى قوله هو المخرج سواء كان الباقي اقل او اكثر او مساويا

قوله المستثنى لم يعرفه بكونه مشتركا بين المتصل والمنفصل او بكونه حقيقة في المتصل مجازا في المنقطع فلا يكن بجمع بينهما في حد واحد لان مفهوم مبهم لحقيقتان مختلفتان ثم يكن حدها بحد واحد باعتبار اللفظ كان قال ما يخلق لفظ المستثنى في الاصطلاح لان مختلف الماهية لا يتصور اشتراكها في اللفظ بان يطلق على كل منها اللفظ المشترك واما قال في الاصطلاح للاحتراز عن التخصيص كما قالوا المشركين ولا تقتلوا اهل الذمة واما كان تعريفه يتوقف على معرفة ومعلوميته وكان معلوميته بهذا الوجه غير محتاج الى التعريف وكافية في تعريفه لم يعرفه وقسمه على قسمين

قوله من متعدد اي عن المراد منه بان يكون المستثنى قرينة انه ليس المراد جميع المتعدد وكما هو محل لول اللفظ لا عن حكمه حتى يلزم التناقض بادخاله في الحكم واخراجه بل الحكم على المتعدد بعد اخراج المستثنى عنه واورد عليه انه لا يصح ذلك في جاءني القوم سوى زيد فانه ظرف للمجيء وكذا ما خلا زيدا وما عدا زيدا فليس الاسناد الى المتعدد والمخرج عنه زيد واجيب بان هذه الكلمات صارت بمعنى الا والنصب على الظرفية رعاية لصورة الاسم ولا حاجة اليه لان الاسناد الى القوم المراد منه سوى زيد وتقييد المجيء بالظرف قرينة ان المراد سواه ولك ان تريد انه مخرج عن النسبة الى المتعدد بان تريد جميع المتعدد وتنسب الشيء اليه فتأتي بالاستثناء لاخراجه عن النسبة ولا تناقض لان الكذب صفة النسبة المتعلقة للاعتقاد ولم يرد بالنسبة افادة الاعتقاد بل قصدت النسبة ليخرج عنه شيء ثم تقيد الاعتقاد وهذا غاية ما تيسر لي في تحقيق المقام ولا تجد في كلام غيري تحقيقا الا اطالة الكلام والله هو الوهاب بالمرام اجل الانعام قوله سواء كان ذلك المتعدد لفظا اي ملفوظا جعل قوله لفظا او تقديرا تفصيلا للمتعدد باعتبار كونه مذكورا او مقدرا ولك ان تجعله تفصيلا له باعتبار كونه متعددا باعتبار اللفظ بان يكون دالا على متعدد صريحا او كونه متعددا باعتبار التقدير بان يجعل متعددا بالتأويل نحو اشتريت العبد الا نصفه فانه لا تعدد في العبد الا بجعله في تأويل الاجزاء ولك ان تجعله تفصيلا للمخرج اذ

المستثنى كما يكون ملفوظا يكون محذوفا نحو جاء نى زيد ليس الا قوله
بعد الا واخواتها لا يكون المنقطع الا بعد الا وغير وبيد مضافا
الى ان مشددة قوله فى كلام موجب اى ليس بنفى الخ هذا هو
المعنى الاصطلاحى للموجب وغير الموجب ما يقابله قوله هو
ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون قوله بان يكون خبرا
لما اصطلح عليه فى الكلام التام فى باب المستثنى وليس تاما يقابله
كلاما ناقصا قوله لان الكلام فى كونه منصوبا مطلقا اظهر ان
الكلام فى كونه منصوبا بنصب استحقه لذاته لا لكونه نائبا
مناب المستثنى منه فح لابد من قيد تام ليتم الضابطة قوله
الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا تقضه المص بقولنا
القوم اخوتك الا زيدا ولعل الشارح لم يلتفت لعدم وثوقه
على المثال وجواز ان يكون منصوبا قوله او مقدما لم يفد كان
فى هذا القسم وقسم المنقطع كما اعاده فى خلا لان الثلثة مشتركة
فى وجوب كونها بعد الا فقوله بعد الا متعلق بخبر كان وهو
قوله فى كلام موجب قدمه ليشارك فيه المعطوف غير على خبر كان لان
المعطوف على المقيد بقيد متقدم يشاركه فى القيد لا محالة فقول
الشارح عطف على قوله بعد الا محل نظر لانه يوجب ان يجب
النصب فى المستثنى فى قولنا ما جاءنى غير زيد القوم وفى قولنا
جاءنى القوم غير حمار الا ان يقال المستثنى بغير فى حكم المستثنى
بحيث حكمه بعد وقد نبه الشارح ايضا على ان الحكم فى المنقطع يختلف
الى تقييده بكونه بعد الا حيث قال اذا كان منقطعا بعد الا وان

فصل عنه فى قوله او مقدما قوله سواء كان فى كلام موجب او غيره
اشار الى ان بين هذا القسم وما تقدم تداخلا ولم يقيد كلا منهما
بما يقابل به الآخر ليعلم ان ما اجتمع فيه القسمان وجب نصبه لجميع
قوله اى المستثنى منصوب ايضا ذهب سيبويه الى ان المنقطع
منتصب باقبل الا من الكلام كما ينتصب المتصل به والى ان
ما بعد الا مفرد سواء كان متصلا او منقطعا وهى كلها فى فروع
المفرد بعدها وان ليس حرف عطف والمتأخرون لما رأوها بمعنى
لكن قالوا انها انما نصبة بنفسها نصب لكن المشبهة بالفعل وخبرها
محذوف فى الاغلب فجاءنى القوم الا حمارا فى تقدير لكن الحمار
لم يجئ وقد يجئ ظاهرا نحو قوله تعالى ما فعلوه الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا
وقال الكوفيون هو بمعنى سوى ويرده ان سوى لا يفيد الاستدراك
والمستثنى المنقطع للاستدراك ودفع توهم دخوله فى الحكم
السابق قوله فى الاكثر متعلق بمنصوب قوله اسم يصح حذفه
متعددا كان او غير متعدد نحو ما جاءنى زيد الا عمرو قوله او الى البعض
مطلق من المستثنى منه يعنى ان الضمير راجع الى البعض منكر لاستغراقه
فى الايجاب كما فى علمت نفس اى كل نفس وانما قلنا الى البعض
منكر لدلالة قوله فى ما بعد او بعض منهم والقرينة عموم النكرة فى
الاثبات اذا كان فاعلا تكلف من قال قد يستعمل البعض بمعنى
الكل واريد منه هنا هذا المعنى والاوجه ان الضمير راجع الى البعض
المضاف اى خل بعضهم والاضافة للاستغراق قوله وهما فى
محل النصب على الحالية الاكثر ان خلا فى تقدير زمان مضاف

قوله وهنا في محل النصب على الحالية وانما لم يجعل فيها النصب على الظرفية كما في ما عداه وما خلا لان ما في ما عداه وما خلا مصدرية تجعلها في تاويل المصدر فلا جرم تجعلها الظرف بتقدير الوقت بناء على ان يحين كثيرا ما يحذف مع تاء المصدرية او بتاويل اسم الفاعل على الحال فحينئذ فما ظاهرا ان في محالية قوله اي وقت خلقهم او خلقوا جميعهم وانما يقدر وخلق بعضهم او خلق بعضهم كما قدر بعضهم ههنا ايضا كما سبق قوله ونقل هذا النقل لم يثبت عند المص او لم يعتد به والظاهر انه قرر في شرح المفصل فعلقتها على سبيل الجزم ولقي كونها خوف جر وقال الرضي ولم يثبت اي الجر على انه زائدة وجه الدرس

اي زمان خلا زيدا كما في مذ سما فرفيطابق في المعنى ما خلا قوله اي النصب بها اما هو في اكثر الاستعمالات الاولى ان يجعل المستثنى منقطع والمستثنى بخلا مما يختار فيه النصب قوله تقديره خلق زيد وعدو عمرو وهذا لا يستقيم لان الفعل المسند الى الفاعل المستتر اذا صار في تقدير المصدر يكون في تقدير المصدر المضاف الى الفاعل فيكون تقديره خلوه زيدا على ان الضمير راجع الى المجيء او المجائي او البعض قوله اي وقت خلقهم الظاهر خلو بعضهم وكذا في قوله وقت مجاوزتهم ولا وجه للانصار على التوجيهين لاحتمال رجوع ضمير ما خلا الى المجائي ايضا كما سبق في خلا قوله وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور هنا احتمال ارجوع الى المصدر لعدم صحة ان يكون زيد خبرا عنه وفيه نظر لان عدم صحة وقوع العين خبرا عن المصدر في الاثبات لا في النفي والاولى ان نفي زيد عن المجيء لا يوجب اخراج زيد عن المستثنى منه فلهذا لم يجز رجوع الضمير الى المصدر نعم لو جعل زيد مضافا اليه للمجيء فيكون التقدير ليس المجيء مجيء زيد يفيد المقصود لكنه تكلف لفظا ومعنى فافهم قوله ولا يتصرف فيها ولا يجر لا يكون الى غيره مما يكون وما كان ولم يكن قوله الكمال كون المستثنى واقعا في محل يكون متأخرا عن الا لاخفاء في هجنة هذا التوجيه اذ البيان المتعارف في هذا المعنى ويجوز فيه النصب بعدا الا ولا معنى لان يقال في محل رافع بعدا الا فلو كان كلمة فيه في يجوز فيه كما نقله الشارح فقوله فيما بعدا الا بدل عن قوله فيه بدل البعض عن الكل ومما يغض منه العجب انه قيل

توجيه الشرح احسن لان المقصود بيان حال المستثنى اذ لو جعل بدلا لكان المبدل منه في حكم التنحية كيف والبدل مستثنى بعدا الا والمقصود ههنا بيان حاله فجعل ذكر مطلق المستثنى في حكم التنحية لا يخل بالمقصود قوله وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب لا ينبغي ان يتوهم ان الاولى ان يجعل على هذه النسخة ايضا حالا ليتوافق النسختان في المعنى لانه لا بد من اعتبار ضمير في المستثنى منه راجع الى المستثنى وذلك الضمير يكون مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له فيجب ان تنفصل وان يقال المستثنى هو منه لا يقال احترز عن تقدير قد بلا ضرورة لانا نقول تقدير قد اهون من تقدير الضمير العائد الى الموصوف وفي قوله صفة لكلام غير موجب مسامحة لانه صفة ثانية لكلام قوله ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما ما ذكره من وجه عدم التقييد ضعيف اذ عادة المص استثناء المتأخر عن حكم العام المتقدم المعافي للمتأخر الا العكس فعدم التقييد ههنا يوجب اخراجه عن حكم ما تقدم ولا يقتضي تقديمه اخراجه عن هذا الحكم ويمكن ان يقال لو لم يكن حكم المستثنى المتقدم المنقطع في كلام غير موجب ايضا ما تقدم لكان ذكر قوله او مقدما وقوله او منقطعا بعد قوله وهو منصوب اذا كان بعدا الا غير الصفة في كلام موجب لغوا لا فائدة فيه فعلم انه على عمومه فيما سبق فلم يحتج ههنا الى التقييد بعدم كونه مقدما ثم الاوجه ان يقال اختيار البدل فيما يتصور فيه البدل ولا يمكن في المستثنى المتقدم لعدم جواز تقديم

قوله لان حكمها قد علم فيما سبق وهو وجوب النصب فعلم انها ليست محال الابدال فاكتفى بذلك فلم يشترط عدمها للاحتراز عنه قوله لان النصب على الاستثناء انما هو لسبب التشبيه بالمفعول الى في كونه بعد مسند ومسندا اليه بواسطة الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة واكثر العوامل النحوية بغير واسطة ولانه يدل على انه مقصود على انه جاز الكلام اذا كان المستثنى منه مرفوعا ولانه يدل على التطابق في الكلام في الاعراب وجه الدرس

عبد الغفور

قوله على حسب العوامل اعترض عليه بانه ينتقض عامل المستثنى منه اذ كان المراد بنحو ما مررت الا بزيد عامل المستثنى منه فانه معرب بعامل نفسه وان كان المراد عامل المستثنى فكل مستثنى معرب على حسب عامله واجيب عنه باختيار الشق الاول ويقال المجار في بزيد عامل المستثنى منه انتقل الى المستثنى بعد حذفه فهو معرب بعامل المستثنى منه ويمكن ان يقال ان المعنى ويعرب المستثنى باعراب يقتضيه عامل المستثنى في المستثنى اعم من ان يكون بشخصه او بنوعه وبجزئه وان لم يكن مقتضى عامل المستثنى منه بشخصه او بنوعه فتامل قوله ليفيد فائدة صحيحة المراد بالفائدة الصحيحة وكذا باستقامة المعنى ما يقصده العرب في كلامهم سواء كان صادقا او كاذبا لا المطابقة للواقع كما قيل ولا شك ان الكذب لا يقصد ولا ما هو

البدل ولا في المنقطع لان البدل فيه لا يكون الا بدل الغلط ولا يكون الغلط في الاستثناء لان معناه على الروية كما تقدم فلذا لم يحتج الى التقييد بالمخرج المنقطع والمتقدم على ان المتبادر من قوله ذكر المستثنى منه ما هو الشايع في ذكره فاستغنى به عن التقييد بما يخرج المستثنى المقدم ولا بد في هذه القاعدة من قيدين آخرين احدهما ان لا يكون المستثنى متراخيا عن المستثنى منه مثل ما جاءني القوم اليوم الا زيدا وثانيهما ان لا يكون رد الكلام تضمن الاستفهام نحو ما قام القوم الا زيدا في جواب اقام القوم الا زيدا فانه في هاتين الصورتين يجوز البدل ويختار النصب ومن هاهنا تبين ان المص لم يستوف اقسام اعراب المستثنى وفاته هذا القسم قوله واعراب البدل بالاصالة المراد بالاصالة ليس ما يقابل التبعية قوله ويعرب على حسب العوامل اي على قدر العوامل فان العوامل ثلثة عامل الرفع والنصب والجر فالاعراب على قدرها كناية عن الاعراب بالرفع والنصب والجر وبهذا اندفع ان المراد ان كان عامل المستثنى منه يشكل بقولنا ما مررت الا بزيد فانه معرب بعامل نفسه وان كان المراد عامل المستثنى فكل مستثنى معرب على حسب عامله على انه يمكن اختيار الشق الاول ايضا ويقال الجار في بزيد عامل المستثنى منه انتقل الى المستثنى بعد حذفه فهو معرب بعامل المستثنى منه لا بعامله وعامله الفعل بواسطة الا ومن قال وعامله الفعل بواسطة الباء فقد سهى قوله فالمراد بالمفرغ المفرغ يعني المفرغ مما حذف منه

قوله ويختص اسم المستثنى باسم المفرغ الخ والحمل على المقصور ... في الاستعمال وان اسم المفرغ مقصور على هذا المستثنى وقد يكتفي بهذا قوله فالمراد بالمفرغ المفرغ له وهو المستثنى قوله للمشترك فيه الذي وقع فيه الاشتراك

حاشيه

قوله اذ لا يصح ان يكذب كلام احد المتكلم الا زيد فلا تفيد فائدة صحيحة مطابقة لما في نفس الامر وان كان يفيد فائدة ما في الجملة او يحصل بخبر الكاذب تصور غير حاصل او تصديق غير معين قوله الا التماح فانه يحمل ... الا على عند المعنى قوله بان يختص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين كالايام والاسبوع والشهر كما قرر وجيه الدين

بجار واوصل الضمير المجرور به ولك ان تستغني عن هذا التكلف بان يجعل المفرغ وصفا للمستثنى بحال متعلقة فيكون المثال المفرغ عامله او ان يجعل المستثنى مفرغا عن اعرابه للعامل فيكون المستثنى مفرغا والعامل مفرغا له قوله وهو اي والحال ان المستثنى جعل الواو للحال ولك ان تجعلها للعطف وتجعل هو عطفا على المستثنى منه وفي غير الموجب عطفا على غير مذكور وعلى اي تقدير يمكن جعل الضمير عائدا الى المستثنى منه بل ما هو في غير الموجب حقيقة هو المستثنى منه دون المستثنى والاوجه ان يجعل الضمير راجعا الى عدم ذكر المستثنى منه ويجعل قوله وهو في غير الموجب جملة معطوفة على ما سبق بعينه وعدم الذكر في غير الموجب ليفيد الكلام الا ان يستقيم المعنى فيصح عدم الذكر في الموجب فيصح الاستثناء وقوله الا ان يستقيم المعنى بلا تكلف واما على التوجيهات الاخر فهو مستثنى من فحوى الكلام اي لا يعرب على حسب العوامل في الموجب وقتا من الاوقات الا ان يستقيم المعنى قوله ليفيد فائدة صحيحة يعني ليفيد فائدة صحيحة ولك ان تقول ليفيد المستثنى ما هو فائدته من جعل الكلام صادقا اذ بالاستثناء من الكلام الموجب لا يصير الكلام صادقا بخلاف المنفي على ما سيحققه قوله مثل ضربني الا زيد يحتمل ان يكون ذلك بعينه قوله نحو قولك كل حيوان الخ مثال لما يصح فيه الحكم على سبيل العموم لا لما نحن فيه قوله الا ان يستقيم المعنى قيل لا يبحث للنحوي عن استقامة المعنى وانما وظيفته بيان الكيفيات

قوله فبقرن المعنى ثبت ابدا على جميع الصفات اذ صفة العلم اذا كان المعنى هكذا لان النفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب
الزائم كذا في المختصر فيلزم ثبوت ودوامه قوله فلا يستقيم لان من جملة الصفات ما تناقض كالقيام والقعود والنوم
واليقظة فلا يجتمعان قوله لو جعل المستثنى منه شيئا اعم فح يعني لو جعل المستثنى منه شيئا اعم ويكون المعنى ما زيد شيئا اعم من
ان يكون مجردا شيئا او مع امر زائد عليه لا يجرد شيئا

وجيه الدين

التركيبية فهذا البحث من قبيل وضع الشيئ في غير محله فتت مال
بحثه هذا ان الاعراب على حسب العوامل في كلام غير موجب
كثير بخلاف الموجب فانه قليل لغلبة استقامة المعنى فيه اذا اعرب
المستثنى كذلك والبحث عن كثرة الاستعمال وقلته وظيفة الفن
قوله او معنى ما زال ثبت الثبات بقيد الدوام كما يظهر من كتب
اللغة على المتأمل في بياناتها وما يقال ان الدليل لا يثبت الدوام
الا ان يقال المراد ان نفي النفي يفيد دوام الاثبات وفي افادته
بحث فيه ان للاثبات جعل الشيئ ثابتا والثبات يفيد الدوام
وان افادة الدوام بنفي النفي لان نفي النفي يفيد عموم النفي اذ
الشيئ في حيز النفي عام فمعنى زال وقع زوال ومعنى ما زال لم
يقع زوال وعموم النفي يفيد دوام الثبات قوله لان نفي النفي
اثبات اي بحسب العرف لانه لا يؤتى بنفي النفي الا للاثبات
فمن قال معنى قوله نفي النفي اثبات انه مستلزم للاثبات لانه
عينه لان نفي النفي لا يمكن تعقله الا بتعقل النفي وتعقل الاثبات
لا يتوقف عليه فقد غفل قوله فيكون المعنى زيد دائما ليس المعنى
الدوام المطلق بل في الماضي مذ قبله قوله او يحمل ذلك على المبالغة
في نفي صفة العلم وايّ مبالغة فوق ان يقال الممكن فيه جميع
الصفات المتقابلة الا العلم فجعل العلم احق بالانتفاء عن جملة
متقابلات قوله واذا تعذر البدل لا يخفى ان هذه المسئلة من
تتمة اختيار البدل فينبغي ان لا يفصل بينه وبينها بحث الاعراب
على حسب العوامل وكانت النكتة فيه ان تحقيقها يتوقف على

معرفة المعرب على حسب العوامل يرشدك اليه قوله ومن ثمة جاز
ليس زيد الا قائما وامتنع ما زيد الا قائما ومما يجب ان ينبه عليه
انه اذا تعذر البدل على المحل القريب فعلى المحل البعيد نحو ما في
عشرة دراهم لك الا درهم فان خمسة عشر له محل قريب هو النصب
وممتنع حمله عليه فيحمل على محله البعيد وهو الرفع قوله فعلى الموضع
يحمل اي يختار البدل على الموضع اختيارا فوق الاختيار في الحمل
على اللفظ فيما يتعذر في كثير من المواضع فان النصب على الاستثناء
هنا كثيرا ما يكون ضعيفا لايهامه البدل على اللفظ نحو لا احد فيها الا
زيدا وما زيد شيئا الا شيئا نعم لا ايهام في ما جاءني من احد الا زيدا
او قد يفضي خوف الايهام الى امتناع النصب ولهذا امتنع في
لا اله الا الله لان ايهام البدل هنا عن اللفظ ايهام الكفر وبينه
وبين قصد التصحيح بالتوحيد تناف قوله قيل انما وصفه به لئلا
يلزم استثناء الشيئ من نفسه لو قال لئلا يلزم توهم استثناء الشيئ
من نفسه لاندفع قوله ولا يخفى وما قيل لو لم يوصف لصح ايضا بجعل
التنوين على التحقير قوله لان من الاستغراقية لا تزاد اتفاقا
بعد الاثبات قيد من بالاستغراقية ليكون المثال اتفاقيا اذ من
تزاد في الاثبات عند الاخفش لكن الاستغراقية لا تزاد اتفاقا
ولامتناع زيادة من الاستغراقية بعد الا وجه آخر في هذا المثال
وهو ان من الاستغراقية لا تزاد على اسم الشخص والظاهر ان
المصنف جعل الاستدلال مبنيا على مذهب الجمهور وكذا لم يقيد الاستغراقية
كلمة من قوله لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا

قوله وفي الصورتين الاخيرتين يعني انما تعذر البدل على اللفظ في الصورتين لانه لو ابدل المستثنى على لفظ المستثنى منه وقيل لا احد فيها الا
عمرو وما زيد شيئا الا شيئا بالنصب فلا يلزم بكون تاما ولا مقدرين حقيقة او حكما بعد الا ليعلا فيه ولا يقدران عاملين بعد
لا حقيقة اذ كان البدل في حكم تكرير العامل او حكما اذ لم يكن بتكرير العامل واكتفي بدخوله على المبدل منه واعتبر سراية حكمه اليه فانه في
قوة التقدير بعد الا لانها عاطفة للنفي وقد انتقض النفي بالا فلا يعملان فلا يقدران عاملين بعدها لا حقيقة ولا حكما هذا تقرير الشارح
وقد قرره المصنف ايضا في الشرح وهو احسن المطابق للتقدير في الصورة الاولى بخلاف تقريرهم فانهم قرروا في الصورة الاولى
بكون من مقدرا وجعلوا في الصورتين
الاخيرتين التقدير بمعنى الفرض يعني انهما
لا يفرضان عاملين بعد الا لانها عاملا
للنفي وقد انتقض النفي بالا فلا عمل بلا
في محله القريب فلم يعتبر

وجيه الدين

قيل ما ذكر من ان الاصل في المستثنى ان يكون منصوبا انما يصح على مذهب البصريين واما على مذهب الكوفيين فلا
على ان النصب على اللفظ ضعيف لايهامه البدل على اللفظ نحو لا احد فيها الا
زيدا وما زيد شيئا الا شيئا نعم لا ايهام في ما جاءني من احد الا زيدا
او قد يفضي خوف الايهام الى امتناع النصب ولهذا امتنع في
لا اله الا الله لان ايهام البدل هنا عن اللفظ ايهام الكفر وبينه
وبين قصد التصحيح بالتوحيد تناف قوله قيل انما وصفه به لئلا
يلزم استثناء الشيئ من نفسه لو قال لئلا يلزم توهم استثناء الشيئ
من نفسه لاندفع قوله ولا يخفى وما قيل لو لم يوصف لصح ايضا بجعل
التنوين على التحقير قوله لان من الاستغراقية لا تزاد اتفاقا
بعد الاثبات قيد من بالاستغراقية ليكون المثال اتفاقيا اذ من
تزاد في الاثبات عند الاخفش لكن الاستغراقية لا تزاد اتفاقا
ولامتناع زيادة من الاستغراقية بعد الا وجه آخر في هذا المثال
وهو ان من الاستغراقية لا تزاد على اسم الشخص والظاهر ان
المصنف جعل الاستدلال مبنيا على مذهب الجمهور وكذا لم يقيد الاستغراقية
كلمة من قوله لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا

عبد الغفور

عمرو والواو بدل عمرو عن لفظ احد لا يمكن نصب عمرو بل لا بد من
الرفع والتكرير لانه معرفة كما سيجئ انشاء الله تعالى **قوله** وما ولا
لا تقدران حقيقة اذ لم يكن البدل الا بتكرير العامل ذهب بعضهم
الى ان العامل في المعطوف والبدل مقدر وفي سائر التوابع هو
العامل في المتبوع بحكم الانسحاب وسرايته حكم المتبوع فيه وبعضهم
الى ان البدل والمعطوف كسائر التوابع فاشار الى المذهبين
وامكان توجيه قوله لا تقدران على ايهما شئت واشار الى ان
العبارة اقرب الى المذهب الاول ولا يخفى انه لا فائدة في قول
المص عاملتين بل يوهم جواز التقدير عير عاملتين **قوله** فعمرو
مرفوع اه النواسخ اذا دخلت على المبتدا والخبر غلبت عاملها
لكن يبقى تقدير عمله اذا كان العامل حرفا لضعفه ثم اذا كان
العامل حرفا لا يفيد معنى جاز اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو
ان زيدا قائم وعمرو وان غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا
اضطر اليه كذا قيل وفيه نظر اذ ثبت اسم لا المبني الاول
المفرد المتصل به نحو لا رجل ظريف جاز رفعه والعطف على محل
اسم لا جائز نحو لا اب وابن **قوله** وبعد حاشا في الاكثر لكونها
حرف جر وهو مذهب سيبويه ويقوي حرفيتها حاشاي بالنون
الوقاية وعدم صحة دخول ما المصدرية عليها الا على سبيل الشذوذ
وكثرة النصب المستفاد من قوله في الاكثر خلاف ما نقل عن
سيبويه ان النصب بعده شاذ واعادة بعد في قوله وبعد حاشا
للتصريح باختصاص قوله في الاكثر به **قوله** ومعنا ما تبرئة المستثنى

قوله فاعله مضمر في مرجع الضمير اشكال اذ لا يعلم الى اي شيء يرجع ولهذا ذهب الاكثرون
الى انه حرف **قوله** وذهب الفراء الى انه فعل لا فاعل له اقول الاولى ان يرجع الى المتعقل في
الذهن كما في نعم رجلا زيد ولهذا قال الشارح بتاويله الى ان اصل ثابت في ذهن
كل احد الا انهم لم يذكروه في غير باب نعم وضمير ان الى **قوله** ومعناها تبرئة المستثنى
وذلك كان حاشا اذا استعملا في الاستثناء وفي غيره فمعناها تنزيه الاسم الواقع بعده من

قوله الواجب اعراب موصوفة كما هو حكم سائر الصفات بل سائر التوابع **قوله** على التفصيل المذكور فيما سبق وهو وجوب نصب المستثنى
في الموجب التام والمستثنى المقدم والمنقطع وجوازه مع اختيار البدل في غير الموجب التام وان اعراب على حسب العوامل
في ان قصد كخرج القوم غير زيد وما جاءني غير زيد احد وما جاءني القوم غير حمار بالنصب وما جاءني القوم غير زيد
بالرفع على البدل والنصب على الاستثناء وما جاءني غير زيد وما رايت غير زيد وما مررت بغير زيد ما اعراب
على حسب العوامل **قوله** فكانا لما اخر به المستثنى اتاك كانا لانه لم يعرب ما بعد غير على التفصيل الآتي
حقيقة وانما هو في صلاحية ان يكون كذلك بكونه مستثنى فكانا اعرب واكمل اعرابه الى غير ذلك العامل

فالمستثنى بها انما عاتب اليه السوء **قوله** اي برأه يعني فاعل حاشا
ضمير الله تعالى المضمر من غير سبق ذكر لتعينه ولا يخفى ان حاشا زيد
متعلق بالفعل المذكور وافضاؤه الى زيد على وجه التبرئة من
غير ملاحظة تبرئة الله تعالى اياه فالظاهر ان فاعل حاشا ضمير الفعل
المتقدم اي برأ المجيء زيدا عن نفسه جعل امتناع المجيء وانتفاءه عنه
بمنزلة تبرئته اياه **قوله** انتقل اعرابه اليه فالاعراب حقيقة لما
اضيف اليه ولهذا جاز العطف على محله فيقال ما جاءني غير زيد و
عمرو بالرفع لان المعنى ما جاءني الا زيد فقيل لما كان اعرابه بعينه
اعراب المستثنى بالا كان الاحسن ان يقول واعراب غير اعراب
المستثنى بالا وفيه نظر لان اعرابه بعينه اعراب المستثنى بغير
الا انه كاعراب المستثنى بالا فاعرفه **قوله** فدخل نحو ما جاءني
رجلان الا زيد قال الشيخ الرضي لا يجوز ههنا الاستثناء المتصل
لان المحكوم عليه كل اثنين اثنين وليس زيد اثنين **قوله** منكور
اي منكر لا يوقف باللام ليشمل كلامه ان المنكر احترازا عن المعرف
باللام والاوجه التخصيص الاحتراز به اذ هو احتراز عن كل معرف
مضافا كان نحو جاءني في اخوة زيد الا عمرو او لا فانه لا يصح فيه الحمل
على الصفة او اسم اشارة نحو ما جاء في هؤلاء الا زيدا او اسم
موصول نحو ان الناس لك الا الذين آمنوا الفي خسر والاوجه
انه يجب جعله تابعا للمنكر ليصح جعله صفة لان غير الا يصلح
وصفا لمعرفة فكذا الا المحمول عليه فتدبر **قوله** نحو جاءني
رجال الا واحدا لا قائمة في هذا الاستثناء لانه لا يعلم انه ما بقي

قوله ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المص اليه لان النادر في حكم المعدوم فلا ينتقض القاعدة به وجيه الدين

بعد المستثنى منه الا ان يراد برجال اقل مراتب الجمع فح يكون منكرا محصورا معنى قوله ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المص اليه في بيان هذه القاعدة اذا كان مراد المص بقوله كما حملت الا عليها الحمل غالبا فقد التفت المص اليه حيث لم يجعل المذكور قاعدة بل اعتبره حكما اكثريا الا ان يقال مراده انه لم يلتفت اليه المص التفات اهتمام وترك قيدا غالبا و تسامح في حذفه فان قلت قد التفت المص الى مجئ الا صفة في جمع محصور حيث قال وصنعف في غيره قلت لا ضعف مع تعذر الاستثناء بل فيه قلة وفرق بين الضعف والقلة الا ان يقال لما قل التعذر في المحصور جعل استعماله صفة فيه ضعيفا والفصيح في وصف المحصور المتعذر الاستثناء منه الوصف بغير وكولا ذلك لكان قوله وضعف في غيره سيما الا ان يجعل ضمير في غيره الى تعذر الاستثناء قوله ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في آلهة بيقين فان قلت ما ذكره لا يفيد الا تعذر الاستثناء المتصل وهو لا يكفي في الحمل على الصفة بل تعذر الاستثناء مطلقا فينبغي ان يقول وعدم خروجه عنها بيقين قلت نفي الدخول بيقين افاد الدخول بشك فافاد ما ذكره المص وبعد فيه نظر لان عدم الدخول بيقين يحتمل الدخول بطريق الظن وهو يكفي في الاستثناء وحمل اليقين على ما يقابل الشك بعيد فان قلت تعذر الاستثناء لا يوجب الحمل على الصفة فيحمل على البدل قلت رده المص بانه لا يكون

قوله وانما قلنا الخ هذا الزام على الحنفية تقدير الكلام وانما قلنا ان الاستثناء من النفي اثبات لان النفي اذا دخل على النفي صار اثباتا وانما قلنا ان الاستثناء من الاثبات نفي لانه لو لم يكن نفيا لما كان الاثبات اثباتا بل كان نفيا ايضا فلا يكون النفي نفيا فلا يكون الاستثناء من النفي اثباتا وانما قلنا ان الاستثناء من الاثبات نفي لانه لو لم يكن نفيا لما كان الاثبات اثباتا بل كان نفيا ايضا فلا يكون النفي نفيا فلا يكون الاستثناء من النفي اثباتا عبد الغفور

الا في غير الموجب وليس النفي الضمني المستفاد من كلمة لو كالتصريح والنفي الضمني اذا رجح كالتصريح انما هو قلما واقل والبا ومتى قال وافقه الرضي وقد ايضا بانه لا يجوز البدل الا حيث يجوز الاستثناء وفيه انه يتعين البدل عندهم في كلمة التوحيد ولا يجوز الاستثناء قوله لان التعدد يستلزم المغايرة لان المتعدد غير الواحد فعلى هذا معنى قوله لو كان فيهما آلهة الا الله لو كان فيهما آلهة غير الله باعتبار كون الجمع غير الله ولا يخفى ان المتبادر من وصف الجمع بالمغايرة لشيء ان كل جزء منه غير ذلك الشيء فقولنا رجال غير زيد بمعنى ان كل رجل منها غيره لان الجمع من حيث الجمع غيره و كيف لا وفائدة في وصف الجمع بمغايرة الواحد فالاوجه ان وصف الآلهة بغير الله بمعنى انه اذا وجد الآلهة يكون كل منها غير الله كان وجود الآلهة يستلزم عجز كل منها فلا يكون شيء منها الله وبهذا ظهر انه يصح الاستثناء ايضا لان فرض وجود الآلهة يستلزم كون الله تعالى مستثنى عنها بعين هذا البيان فاحسن ان تأمل قوله الا الفرقدان الفرقد ولد البقرة او الوشيئة والنجم الذي يهتدى به وهما فرقدان وجاء في الشعر مثنى وموحدا كذا في القاموس وفي الصحاح الفرقدان نجمان قريبان من القطب قوله وقال في البيت شذوذان آخران الاول في قوله الا الفرقدان شذوذ ان آخران احدهما وقوعه صفة كل دون ما اضيف اليه وثانيهما الفصل بينه وبين موصوفه بالخبر وكان المص اراد التنبيه على ان البيت مع تجاوزه فيه عن استعمال الشذوذ ليتأكد

قوله لانك اذا قلت جاءني القوم سوى زيد فكانك قلت مكان زيد فكان سوى بمعنى مكان اسما استعمل استعمال لفظ مكان لما قام مقامه في افادة معنى البدل تقول انت لي مكان عمرو اي بدل عمرو ثم استعمل لمعنى البدل في الاستثناء ولانك اذا قلت جاءني القوم بدل زيد افاد ان زيدا لم يأتك فجرد عن معنى البدلية ايضا لمطلق الاستثناء فسوى كان لمعنى مكان ثم لمعنى الاستثناء كذا في الرضي وجيه الدين

الى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها فيه ان اخذ الخبر في
تعريف الخبر تعريف للشيء بنفسه فالاولى ان يقال المراد ببعدية
المسند لدخولها ان يكون اسناده واقعا بعد دخولها وبعد
فيه نظر لان كون هذه الافعال من دواخل جملة الاسمية تحكم بان
يكون الاسناد قبل دخولها فلا يصدق التعريف على خبر من
اخبارها **قوله** واعره كاعراب خبر المبتدا في اقسامه واحكامه وشرائطه
لعلى ما سبق بتعذر المراد لشريكه مع الخبر في الاحكام السابقة لا
في جميع الاحكام لانه المتبادر بعد ذكر احكام ليس وشريكه
الآتي معه فلا يرد انه لا يشارك خبر المبتدا في امتناع كون خبر كان
واصبح وامسى وظل وبات وما ضيا عند بعض ويقبح ان يكون
ماضيا عند الجمهور الامع قد ظاهرة او مقدرة والقياس ان لا
يقع خبر يكون واخواته مستقبلا لان هذا الحكم لم يسبق على ان
ابن مالك خالف في ذلك فيجوز ان يكون المصر معه وكذا لا
يرد انه يمتنع وقوع خبر صار ماضيا وكذا ليس ودام ومازال
ومرادفاتها لان صار للانتقال الى ما يستمر غالبا ومازال واخواتها
للاستمرار والصالح للاستمرار هو الجامد والصفة والمضارع واما
مادام فلان ما المصدرية للمدة تقلب الماضي الى معنى الاستقبال غالبا
واما ليس فلانه للنفي مطلقا كما هو الحق من مذهب سيبويه
والمستعمل للاطلاق هو الجامد والصفة والمضارع **قوله** ويتقدم
على اسمها حال كونه معمولا له لما كان يتجه عليه ان المخالفة
بخبر المبتدا لا تخص ذلك بل يتقدم نكرة مختصة ايضا كالظرف

قوله واعره كاعراب خبر المبتدا الخ اقول ليس كاعرابه في جميع
ما ذكر لان خبر المبتدا لا يكون فعلا ماضيا ولا مستقبلا ولا
واقعا بعد دخولها على اسمها ولا يتقدم عليه ولا يكون
مقرونا بالا ولا يكون ظرفا ولا مجرورا ولا يكون الا
مفردا ولا يكون جملة انشائية ولا يتعدد ولا يكون
مقرونا بالواو ولا يكون الا واحدا ولا يكون الا
مشتقا ولا يكون الا مغايرا للمبتدا في المعنى ولا يكون
جامدا ولا يكون الا مطابقا للمبتدا في الافراد والتذكير
وفروعهما وهذه الاحكام اما ثابتة لخبر المبتدا او
غالبة فيه او جائزة له او ممتنعة عليه وهذه الاحكام
ما ثابت او غالب او جائز او ممتنع في خبر كان
وكل ما كان ثابتا او غالبا او جائزا او ممتنعا في
خبر كان فهو ثابت او غالب او جائز او ممتنع في
خبر المبتدا ولا عكس فقوله ويتقدم على اسمها حال
كونه معمولا له ليس ثابتا ولا غالبا ولا جائزا
بل هو ممتنع في خبر كان وكل ما هو ممتنع في
خبر كان فهو ممتنع في خبر المبتدا ولا عكس
فقوله ويتقدم على اسمها حال كونه معمولا له
ممتنع في خبر المبتدا وكل ما هو ممتنع في خبر
المبتدا فهو ممتنع في خبر كان ولا عكس فقوله
ويتقدم على اسمها حال كونه معمولا له ممتنع في
خبر كان وكل ما هو ممتنع في خبر كان فهو
ممتنع في خبر المبتدا ولا عكس فقوله ويتقدم
على اسمها حال كونه معمولا له ممتنع في خبر
المبتدا وكل ما هو ممتنع في خبر المبتدا فهو
ممتنع في خبر كان ولا عكس فقوله ويتقدم
على اسمها حال كونه معمولا له ممتنع في خبر
كان وكل ما هو ممتنع في خبر كان فهو ممتنع
في خبر المبتدا ولا عكس فقوله ويتقدم على
اسمها حال كونه معمولا له ممتنع في خبر المبتدا
وكل ما هو ممتنع في خبر المبتدا فهو ممتنع في
خبر كان ولا عكس فقوله ويتقدم على اسمها
حال كونه معمولا له ممتنع في خبر كان وكل
ما هو ممتنع في خبر كان فهو ممتنع في خبر
المبتدا ولا عكس فقوله ويتقدم على اسمها حال
كونه معمولا له ممتنع في خبر المبتدا وكل ما
هو ممتنع في خبر المبتدا فهو ممتنع في خبر
كان ولا عكس فقوله ويتقدم على اسمها حال
كونه معمولا له ممتنع في خبر كان وكل ما هو
ممتنع في خبر كان فهو ممتنع في خبر المبتدا
ولا عكس فقوله ويتقدم على اسمها حال كونه
معمولا له ممتنع في خبر المبتدا وكل ما هو
ممتنع في خبر المبتدا فهو ممتنع في خبر كان
ولا عكس فقوله ويتقدم على اسمها حال كونه
معمولا له ممتنع في خبر كان وكل ما هو ممتنع
في خبر كان فهو ممتنع في خبر المبتدا ولا عكس
فقوله ويتقدم على اسمها حال كونه معمولا له
ممتنع في خبر المبتدا وكل ما هو ممتنع في
خبر المبتدا فهو ممتنع في خبر كان ولا عكس
فقوله ويتقدم على اسمها حال كونه معمولا له
ممتنع في خبر كان وكل ما هو ممتنع في خبر
كان فهو ممتنع في خبر المبتدا ولا عكس
فقوله ويتقدم على اسمها حال كونه معمولا له
ممتنع في خبر المبتدا وكل ما هو ممتنع في
خبر المبتدا فهو ممتنع في خبر كان ولا عكس
فقوله ويتقدم على اسمها حال كونه معمولا له
ممتنع في خبر كان وكل ما هو ممتنع في خبر
كان فهو ممتنع في خبر المبتدا ولا عكس
فقوله ويتقدم على اسمها حال كونه معمولا له
ممتنع في خبر المبتدا وكل ما هو ممتنع في
خبر المبتدا فهو ممتنع في خبر كان ولا عكس
فقوله ويتقدم على اسمها حال كونه معمولا له
ممتنع في خبر كان وكل ما هو ممتنع في خبر
كان فهو ممتنع في خبر المبتدا ولا عكس

قوله ولم بين سوى العدوان عطف على قوله صرح في البيت السابق فما صرح الشر فامسى وهو عريان وسوى فاعله والعدوان
بضم العين الظلم الصريح ودناهم اى جوزناهم من الدين وهو الجزاء يقال دانه دينا جازاه وهو جواب لما وصرح الشيء بالمعجمة
انكشف وصرحت كشفته واظهره اصبح تامة وكذا امسى بمعنى دخل في الصبح والمساء والمعنى لما ظهر الشر كل الظهور ولم يبق
بيننا وبينهم سوى الصبر على الظلم الصريح

قوله مستثنين يقول ان غروهم سلمان بن شيبان اول البيت فما صرح الشر وامسى وهو عريان اى فما ظهر الشر وكشف
واستقر واشتد ولم يبق سوى صبر مرجح لتقديمه على انه فاعل لم يبق والعدوان كغفران بمعنى العداوة وقوله دناهم اى جوزناهم كما دانوا

كون الصفة فيه شاذا وكان الشاع قصد الظرافة في جعل لفظ التاء
الفرق بين شاذا آر عاية للمناسبة بينه وبين معناه فانه شاذ عن
الاخوة واقول يحتمل ان يكون الا شرطا اى الا يكون الفرقدان
اى ان لا يوجدا فالمعنى ان لم يوجد الفرقدان لكان كل اخ مفارق
اخيه فلا شذوذ في البيت اصلا فتدبر هذا واعرفه من انه فضلا
قوله وعند الكوفيين آه يعني ان في نصبهما على الظرفية خلافا لهم
فمعنى قوله النصب على الظرفية ان اعرابهما النصب لا غير وذلك
النصب على كونهما ظرفين ابدا الا على الحكاية عن حاله الظرفية في
بعض الاوقات ثم ما اشار اليه الشارح من ان في قول المص على
الظرف مسامحة والمراد الظرفية ليس بضروري بل يصح ان يكون
على ظاهره والمعنى ان نصبه بناء على الظرف فان سوى صفة
الفراق في الاصل اقيم هو مقامه فنصبه بناء على موصوفه الذي هو
الظرف قال الرضي ما نقده ان سوى في الاصل مكانا سوي قال
الله تعالى مكانا سوى اى مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف
مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء فصار بمعنى المكان ثم استعير
بمعنى البدل كما استعير لفظ المكان فقيل انت بي مكان عمرو
اى بدله ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء ثم جرد عن معنى البدل
بمجرد الاستثناء وعرفت من هذا التحقيق انه ظرف في الاصل
لا في حال الاستثناء **قوله** وستعرفها اى اخواتها وكذا لم يبينها المص
ولك ان تجعل ضمير ستعرفها الى الكان واخواتها لان كان التي نسبت
لها الخبر لم يوقف بعد **قوله** والمراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده

قوله وسوى فاعل فعل محذوف قال الشيخ الرضي
ما حاصله ان سوى في الاصل صفة ظرف
مكان وهو مكانا قال استوى مكانا سوى
اى مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف
مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء
فصار بمعنى مكانا فقط ثم استعمل
لفظ مكان في الاداة بمعنى البدل
انت لي مكان عمرو اى بدله ثم استعمل بمعنى
كائن مكان البدل مستعملا في الاستثناء ثم
جرد عن معنى البدل مستعملا في
الاستثناء مجردا عن معنى البدل
جرد عن معنى البدل المطلق مختصا
بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى
وظهر من هذا التحقيق ان ظرف الاصل
نظر الى المعنى الاصلي اذ الموصوف في الاصل
صفات الظروف بعد حذف موصوفها
ذلك ومقتضاه النصب على الظرفية
نظر الى المعنى المراد فجعله في حكم الغير

قوله خبر كان وستعرفها الخ
حيث بنى فعلا ماضيا
بعد ان الاصل فيها
الاسناد الى اسم
كيف اذا اسند الى
اسم قبل نقله
بانه ركب
اسناد الى اسم قبل نقله
بانه كان
في المغنية

الشارح لدفعه بقوله حقيقة او حكما قوله وذلك اذا كان الاخبار
فيها اذ اشارة الى ان اطلاق كلام المص ليس على ما ينبغي ولابد
من تقييده ويمكن دفعه بان المص لما جعل حكمه حكم خبر المبتدا
استغنى عنه كون تعريفه مانعا عن تقديمه فانه ليس لهذا الحكم
من احكام الخبر واما امتناع التقديم فيما اذا انتفى الاعراب فيها
والقرينة فليس من احكام الخبر بل من احكام الفاعل والمفعول
ولابد ان يقول وذلك اذا كان الاعراب فيها او في احدهما لفظيا
او كان هناك قرينة تعين الخبر يرشدك اليه قوله فيما بعد وكذلك
اذا انتفى الاعراب الخ قوله ويحذف عامله اي عامل خبر كان
لايخفى ان ارجاع الضمير الى مجرد خبر كان والسابق خبر كان و
اخواتها بعيد جدا وقد سبق ضمير رجع كل منها الى خبر كان و
اخواتها وكذلك ان نجعل الضمير راجعا الى خبر كان واخواتها ونجعل
قوله في مثل الناس قيدا له يختصه بكان قوله في مثل الناس
مجزئون باعمالهم ان خيرا فخير اي بعد ان اذا لم يشبه اسمه
بحيث يشبه المقصود كذا قيل ولابد من قيد آخر وهو ان لا
يكون المحذوف مفسرا لاخوان خبر يكن فخبر فانه يجب الحذف ح
ومنه اطلبوا العلم ولو بالصين اي ولو كان العلم او ولو كنتم
بالصين والتفسير الاول مستفيض والثاني فايض قوله ويجوز
في مثلها اي في مثل هذه الصورة جعل ضمير مثلها الى هذه الصورة
والا فلم يجر لها الى هذه الجملة وانما قال المص في مثلها ولم يقل فيه
بارجاع الضمير الى المثل المضاف الى الجملة المذكورة لانه لم يرد بمثلها

ثانيا ما اراده اولا بل هو الخصوص منه وهو ما اشار الى تفسيره الشارح
فاحفظ هذه النكتة الجليلة ولا تغفل في مثلها قوله وهو ان يجيء بعد
ان اسم ثم فاء بعده اسم قيل هذا منقوض بقولك اسير كما تسير
ان راكبا فراكب وان راجلا فراجل ويمكن ان يدفع بان المراد
جواز الوجوه الاربعة في مثلها من التراكيب البليغة وهذا التركيب
مصنوع لا يعتد به كيف وانحق فيه ان راكبا فراكبا لان المتبادر
فيه تقدير السير لا كان والمعنى المتبادر ان تسر راكبا فاسر راكبا
وقيل في دفعه ان المراد ان يجيء بعد ان اسم وفاء بعده اسم
ويجوز تقدير ظرف مع كان للخبر قوله اربعة اوجه اي الوجوه
المشتركة في جميع موارد هذه الجملة اربعة وقد يخص بعض مواقعه
بخامس وهو جر ما بعد ان مع فائها وذلك اذا صح
رجوع ضمير كان المقدرة الى مصدر يتعدى بحرف الجر نحو المرء مقتول
بما قتل به ان سيف فسيف نص عليه الرضي وحكى عن يونس مررت
برجل صالح ان لا صالح فطالح اي ان لا يكون المرور بصالح م
فالمرور بطالح هذا ويرتقي عدد الوجوه في مثلها الى كثرة اعتمدنا
على فطانتك في استخراج ضروبها قوله اي ان كان في عمله
خير فجزاؤه خير ينبغي ان يجعل ضمير فجزاؤه راجعا الى المظروف لا الى
الظرف اي فجزاء ذلك الخير خير فانتفع به وما قال الشيخ الرضي
انه ليس مراد المتكلم انه ان كان في عمله خير بل ان كان عمله خيرا
لانه لا يفوت مقصود المتكلم فيما هو بصدده فح لو جعل مراده
ذلك فلا دليل على نفيه وانما يفوت مقصوده لو جعل الضمير

قوله وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته فالوجه الاول اقوى لقلة الحذف فيه لانه حذف من الشرط وجزاء
لملته اشياء وايضا هو فوق من جهة المعنى بخلاف الثالث والرابع والرابع اضعف لكثرة الحذف لان الحذف فيه من الشرط
كان وجار ومجرور ومن الجزاء كان واسمها فالمحذوف من مجموع الشرط وجزاءه ستة اشياء والثاني والثالث دون
الاول وفوق الرابع لانه حذف في الثاني من الشرط كان وبسببها وكذا من جزاء وفي الثالث من الشرط كان وجار
ومجرور من الجزاء البتة فالمحذوف فيها اربعة اشياء وجه الرد

الى الخلاف فتدبر قوله فكان جزاؤه خيرا اي فهو كان لانه
لابد للقاء من قد في الماضي وقيل اذا حذف فعل الجزاء لابد له
من الفاء والشرط المذكورة في غير الحذف واعلم انه ليس
مراد المص من قوله ويجوز في مثلها اربعة اوجه بيان احتمالات
التركيب فقط بل تكثير موارد حذف كان فليس بيان الاحتمالات
خروجا عن المبحث وكلاما تقريبيا كما شاع في نظائر هذا قوله
اي لان كنت رد على الكوفيين حيث قالوا المعنى ان كنت
منطلقا انطلقت وان المفتوحة جاءت بمعنى ان الشرطية
في هذه الصورة وليس هذا اختلافا في مجرد توجيه التركيب بل
اختلافا في معناه لانه ان كان ان بمعنى الشرط كان للمكونة
كان التركيب استقباليا ولو كان كما ذكره المص متابعة
للبصريين فالتركيب ماضوي والماضي باعتبار الاستعمال
فما قال الشيخ الرضي لا ارى قولهم بعيدا عن الصواب لمساعدة
اللفظ والمعنى اما المعنى فلاستقامة التعليق واما اللفظ
فلقول الشاعر اما انت وانفرفان قومي لم يأكلهم الضبع
بكسر همزة اما فان الشرط فلا يصح تعليق لان كنت بما بعد الفاء فلابد من
تقدير فعل قبله اي تفتخر والكوفيون مستغنون عن ذلك
ففيه نظر لان مساعدة المعنى لا يثبت مجرد استقامة التعليق
بل لابد من اثبات ان التركيب فيما بينهم استقبالي وقوله
وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا عنها يدل على
ان لفظة ما زائدة وفيه بحث لانهم لم يعتدوا ما بعد ان المفتوحة

ممن

قوله فكان جزاؤه خيرا الخ وقول الشارح اي فهو كان لانه من الفاء
على الخلاف اقول ان كانت ان المفتوحة بمعنى ان الشرطية وما
بعدها فعل مقدر والفعل المقدر لا يفسره ما بعده لان ما بعد ان
المفتوحة لا يعمل فيما قبلها لان الشرطية وما بعدها
عن تعلق الفعل المحذوف قال الشيخ الرضي لا اري
قولهم بعيدا من القواعد لمساعدة التعليق وانما
المعنى وانما المعنى فلاستقامة التعليق اقول
انما يكون المعنى فلاستقامة التعليق اذا لم يكن
ان بمعنى ان الشرطية وانما يكون كذلك اذا كان
ان بمعنى ان الشرطية وان كان بمعنى ان الشرطية
كان ان خفف شرطها وجوبا وان خفف شرطها
وجب تغيير صورة كان لئلا يلتبس بكان المكونة
اذ من كان المكونة لا فائدة لها عند ذلك من ان تحذف
فيما كان وجب حذف شرطها وجوبا وحذف كان
فلا يقال ان كان زيد قائما فانا قائما ولا ان كان
كان الاكل ان يكون ان بمعنى ان الشرطية
فتعلق اي ان كان من اضافة بل لانه بمعنى
فلا يتوهم ان فاعل كان ضمير الشأن
كما توهم

قوله قيل في الحذف مع ان قوله فالقلب الضمير المتصل منفصلا لعدم ما يتصل به قوله واوجبت النون في الميم للتقارب في
المخرج قوله او حذف اللام وايضا فيه تأء مزيدة للتوكيد لا للعوض كما في اما تخافن لانه يذكر الفعل بعدها كذا في المنهل فعلى هذا
لا يحذف كان فيه وجوبا كما يشير به كلام الشارح الرضي ويحذف كان مع اما المكسورة قليلا قال سيبويه لم يحذف الفعل
مع اما المكسورة وفعل المص لم يذكر ان المكسورة قليلا لاجل هذا قوله اذ لا لام فيه اذ يستقيم المعنى على الشرط بدون اللام
بخلاف المفتوحة فانه لا يستقيم المعنى بدون اللام لان المعنى بدون اللام انطلقت لاجل انطلاقك وجه الرد

139

من مواضع زيادة ما وقال الرضي ما في حيثما ليست زائدة لانها تقطع
حيث عن الاضافة ويعلم من هذا القول ان الزائد ما لم يتعلق
به غرض في الكلام وجعله عوضا عن كلمة كان وموجبا لحذفها
غرض لمنع زيادته قوله واقتصر المص على الاول انكر الشيخ الرضي
مجيء اما بالكسر في هذا المقام حيث قال ان حذف شرط ان
مع كان وجوبا بلا تغيير وجب تغيير صورتها فلذا قيل اما انت
منطلقا انطلقت بالفتح مع ان الاصل ان كنت لانه لو ثبت
ان ما انت منطلق بالكسر لم تتأت منه هذا القول قوله اسم ان و
اخواتها وستعرفها اي اخوات ان وهو الظاهر او ان واخواتها
قال ان قد يكون من حروف الايجاب ولا اسم لها فلابد من بيان
ان هذه فرع بيانها لاتيانها في قسم الحروف قوله المنصوب
يريد المنصوب لفظا او تقديرا والا لم يكن التعريف جامعا او
مانعا قوله اي لنفي الجنس وحكمه لا يخفى انه يكفي تقدير الصفة ولا
حاجة الى تقدير معطوف يشير اليه قوله وحكمه ويمكن ان يقال
لم يشر بقوله وحكمه الى تقدير بل اشار الى بيان معنى نفي صفة الجنس
من انه ليس المعنى نفي وجود الصفة بل لنفي حكمه وهو ثبوته
للجنس وذلك ان تبقى صفة الجنس على ظاهرها فان المقصود
في لا غلام رجل ظريف نفي جنس ظرافة الرجل فكانك قلت لا
ظرافة رجل فتدبر قوله لكن اكثرية منعها في كون المفعول به وفيه
وله كذلك نظر لان المجرور بواسطة حرف الجر الواقع موقع الفاعل
كثير جدا والاولى ان يقال كان المنصوب من اسم لا مخصوصا

(الاخبار ان الاسم غير
قوله فلا يرد ان المنصوب بلا التي لنفي الجنس منصوب غير
منعوت فلا يرد ان المنصوب بلا التي لنفي الجنس منعوت
بلا ولم يقل عليه احد فتدبر قوله اي لنفي صفة الجنس
من المنصوبات بلا التي لنفي الجنس وحكمها قوله
ان النفي في الحقيقة انما هو للحكم لا للجنس قوله
الجنس قوله لا ليس كذلك بعض
من المنصوبات ان بعضه من المرفوعات
المنصوبات حقيقة فلا يصح جعله مطلقا من
النصب من البنيات فلا يصح جعله مطلقا من
المنصوبات كالمفعول المطلق والمفعول
والمفعول له وغيرها

وجه الرد

قوله هذه احوال مترادفة الاحوال المترادفة احوال واقعة من ذي حال واحد والمتعاقبة احوال واقعة عن صفير حال سابقة فالشارح الحاق هذه الاحوال اما من قبيل الاول او الثاني قوله لك هكذا في النسخ المشهورة من تتمة المثالين فيكون كلا منهما كلاما تاما قوله والكسر في جمع المؤنث السالم بالتنوين مع ان الفتح اولى للفرق بين حركته معربا وحركته مبنيا واجاز ابو عثمان المازني تنوين جذر احتراز عن مخالفته لسائر المبنيات مع الاتفاق في الجنس وطرد اللباب على شبه واحد وبعضهم بنونه منع كونه مبنيا لعدم كونه هذا التنوين لمقابلة فلانية ابن و وجه البين

باسم فيما بينهم وكان المنصوب احق بالبيان فدعي ذلك الى بيان هذا الاسم وتعريف مفهومه بخلاف سائر المنصوبات فان ٢ المنصوب منها لم يختص باسم قوله ولا يبعد ان يقال تعريف المسبوق من ان عمر المنصوب منها اقل قوله خرج به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت من معنى البعدية او الدخول ولا يصح ان يخرج بقوله عليها لانه لما تعارف في كلامه وتكرر الدخول والبعدية بهذا المعنى خرج به لا محالة فيكون لخروجه بقوله عليها خروج بخارج فاندفع ما قيل لا حاجة اليه في هذا التعريف لخروجه بقوله عليها وكانه تكلف ليصح قوله وهذا القدر كاف لهم قوله او مشتبها به هذا مما اختلف فيه النحاة ففي بعضها لم يلحق بالمضاف ومنه لا تثريب عليكم اليوم ولا عاصم اليوم من امر الله ولو جعلا على اللغة المشهورة ان الظرف الاول خبر والثاني في الاول متعلق بالاول وفي الثاني بفعل مدلول عليه للكلام اي لا يعصم من امر الله ولا يجوز كون من امر الله خبر الان المجرور بما هو صلة للنكرة لا يكون خبرا عنه الا اذا كان المبتدأ مصدرا كما في الاول قوله لك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين هذا بعيد جدا اذ لا يقال لا غلام رجل لك بل لا غلام لك فالاولى انه قصد في المثالين حذف خبر لا وذكره على طبق ما سبق انه يحذف كثيرا ولذا قدم مثال الحذف قوله والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين ليس ما ينصب به الكسر بلا تنوين فذكره في تعيين ما ينصب به غير مستحسن وقيل ينون لانه ليس تنوين التمكن المنافي للبناء وقيل جمع المؤنث مبني على

قوله لان الاضافة ترجح جانب الاسمية لانها من خواص الاسم لقوته لكونها مغايرة لنقص مدلوله قوله على سبيل منع الخلو فيجوز الجمع بينهما بان يكون معرفة ومضافا اليه وبين لا تحمل لا في الدار زيد ولا عمرو قوله فلا متناع انزلان الاضافة للخلص فيها فلا يكون بينها تعلق معنوي حتى يظهر اثره في التلفظ وايضا فرق عن وضعها فلا عمل لانها انما تعمل لشبهها بان لا للمبالغة في النفي وان للمبالغة في الاثبات اذ معناه التحقيق والتوكيد لا غير قوله فلضعف عمل لا الخ الثابت مع الفصل لانها انما تعمل لشبهها بان بهذه الحروف انما تعمل لشبهها بالفعل فعند وجود الفاصل تضاعف ضعفها

الفتح قوله والياء المفتوح ما قبلها في المثنى وقيل المثنى والجمع منصوبان لانهما في معنى المعطوف والمعطوف عليه فيضارعان المضاف والاسلوب ان يكون الاعراب المحلي للمعرب بالحروف لحرف الذي بني عليه لانه لو وضع موضع لا غلامين لا غلامي رجل لكان منصوبا بالياء فتدبر قوله لان الاضافة ترجح جانب الاسمية اي الاضافة الى المفرد قوله والتكرير وكذا وجب التكرير في النكرة المتصلة بلا اذا الغيت عملها لان القرينة على الارادة نفي الجنس بنصب الاسم او بنائه وقد انتفيا فلا بد من التكرير للتنبيه عليها ولا ينتقض به تعريف المنصوب بلا لانه يدخل فيه مع انه ليس المنصوب بلا لانه خرج بقوله بعد دخولها لما عرفت من معناه قوله هذا جواب دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وعلى التعريف بانه غير جامع قوله بفيصل على وزن حيدر هو القضاء بين الحق والباطل فاطلاق الفيصل من قبيل رجل عدل قوله ايراد حسن بحذف اللام يقال حذف اللام من العلم القائم مقام المثل والمأول بالصفة المشتهر بها مسموعا واجب لان تنوينه فيما اذا الاول او قع في مكانه من النكير فلذا جعل حذف اللام مقويا له قوله اي فيما كررت فيه لا لانه لا يقال يصدق على مثل لا رجل في الدار ولا امرأة خارجها مع انه لا يجوز فيه نصب الاسم فيجب ان يقال فيما كررت فيه لا على سبيل العطف ولم يذكر الا خبرا واحدا وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل لانا نقول في المثال المذكور يجوز نصب الاسم

على كون لا الثانية مزيدة وكون العاطف لعطف الاسم على الاسم
والخبر على الخبر قوله فانما يجب التوجيه تزيد كما في اثناء تفصيل
الوجوه تستفيد قوله على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس
ويصح ان يكون في الثانية زائدة لانه جاز ابتداء ومع الزيادة
نظرا الى لفظها قوله عطف مفرد على مفرد وخبرهما محذوف
لم يقل وخبرهما محذوفان لان المحذوف خبر واحد لهما لانهما بحكم
المماثلة في حكم واحد كما في ان زيدا وان عمرا قائمان هكذا قيل
ونحن نقول لا حول ولا قوة في حكم لا واحدة اذ مآله لا شيء من
الامرين الا بالله ولذا قال اي لا حول ولا قوة موجود ولم يقل
موجودان فمن اعترض عليه بان الاظهر موجودان لم يطلع على
باطن الامر قوله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة
الثانية يستفاد منه ان خبر الجملة الثانية مذكور وقد سبق انه
موجود فبينهما تناف فالاولى ان يقال سابقا وخبرهما بالله
قوله حملا على لفظه لمشابهة حركته حركة الاعراب او حملا على
محله القريب فان لا مع اسمها في محل قريبه هو النصب وبعيده هو
الرفع بالابتداء قوله فلان لا زائدة جوز الشيخ الرضي كونها
لنفي الجنس فيكون ملغاة لجواز الغائها بشرط التنكير والتكرير
ولا يجب الالغاء في كلتيهما بل يجوز الاختلاف بينهما في الالغاء و
والاعمال قوله وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان
يكون رفعه لالغاء عمل لا ولم يتوجه ضعف اظهر مما ذكروا وهو انه
يجوز ان يكون لا بمعنى ليس ولا يكون عاملة اذ ليس هنا ما يدل على

عملها من نصب الخبر والضعيف عملها لا استعمالها وانما قال وجه ضعف
وجه ضعف رفع الاول ولم يقل وضعف ضعف رفع الاول
اشارة الى ان الظاهر ان المص ضعف رفع الاول في الاستعمال
ولا يلزم من ضعف توجيه الضعف اندفاع الضعف في الاستعمال
فان مداره على كثرة الاستعمال وقلته قوله واذا دخلت الهمزة
لم تغير العمل انما خص لا ببيان ان الهمزة لا تغير عملها لان لا
لا اثر لنفيها في المثال مع العوض والتمني فانه ليس المعنى في الا ماء
اشربه على نفي الماء وفي الا نزول عندنا على نفي النزول وقد
مر انه اذا بطل النفي في كلمة لا بطل عملها وفيه انه ينبغي ان يعرض
في المشبهتين بليس ايضا الا ان يقال اعتمد على المقايسة
او لان فيه خلاف الاندلسي في العرض فانه يوجب دخولها
على الفعل وخلاف السيرافي من حيث منع كونها للاستفهام
وخلاف سيبويه في جواز حمل التابع على المحل في صورة التمني
او التمني يغنيها عن الخبر فيصير اسمها مفعولا بمعنى اتمنى غلام التمني
الغلام او لانه لما كان يغير عملها دخول الجار فيقال كنت بلا مال
صار مظنة توهم التغيير بدخول الهمزة ايضا وقد يجيء بلا تأمل بالبناء
على الفتح نظرا الى لفظها كما يبنى مع لا الزائدة نظرا الى لفظها
قوله اما الاستفهام حقيقة الظاهر انه نبه الشارح على ان مقصود
المص حصر المعنى في الثلثة ومنع كونها للمعاني الاخر التي يجيء لها
حرف الاستفهام من الانكار والتوبيخ والتهديد ونحو ذلك
وقيل تخصيص الثلثة بالذكر لمكان الاختلاف فيها دون ما عداها

قوله الا رجلا جزاه الله خيرا الخ يدل على محصلة بكسر الصاد المرأة التي تحصل تراب المعدن لتخرج الذهب وتبيت اي تفعل البيتوتة وهو عالم يتم معناه الا بالمبني عليه كان الشاعر غلبته الشهوة فطلب زانية يزني بها فتمنى قوتا ومرشدا اليها او حصنا عليه فدعا له بقوله جزاه الله خيرا قوله لمكان الاتحاد اشارة الى ان المسبب الساذوي ثلثة اشياء احدها كونه في المعنى هو المبني الذي وليها اعني اسم لا فانه انتفاء منصبا به والثاني كونه النفي في المعنى واضافيه والثالث قربه من لا التي هي سبب الاعراب لظهوره لان النفي الاقل لا يكون الا قريبا قال الرضي وانما جاز بناء اسم المذكور مع انفصاله عن لا الخ

فانه لا اختلاف فيها قوله فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو لا زيدا يكرمه في وجوب الانتصاب بحث لجواز ان يكون بعد كلمة العرض فعل لازم نحو لا زيد ينزل الا ان يتكلف وبقال اراد وجوب انتصاب الاسم بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير قوله ان رجلا جزاه الله خيرا اخوة يدل على محصلة تبيت المحصلة المرأة التي تحصل تراب المعدن والتقدير تبيت بفعل كذا قوله ولغت اي لم المبني اشارة الى معهود وهو المبني من اقسام اسم لا وخرج عنه لا ماء ماء باردا فان باردا وليس لغت اسم لا المبني فانه لغت لتابع اسم لا فقوله والمبني في قوله ولغت المبني اشارة الى ما يبنى على الفتح بالاصالة مما لا حاجة اليه اصلا قوله مفردا حال من ضمير مبني اي بانيا لتنكيره لا وجه يدعو الى جعل بعض فنود الحكم اوصافا للموضوع وبعضها احوالا وآلا ظهر ولغت مبني اول مفرد بليه وكذا ان تجعل مفردا حالا من ضمير في اول وبليه حالا من ضمير مفردا فيكون حال كل عامل بليه ويكون التقييدات كلها للموضوع قوله اي فحكمه الاعراب لا غير الاولى ان يقدر به فيجب الاعراب قوله وان كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا رأى في كلام المتن قيدين والصواب ما ذكره المتن مطلقا اذ الكلام في العطف على اسم لا واذا كان المعطوف معرفة يتعين العطف على المبتدأ ولا يتصور العطف على اسم لا واذا كان العطف بتكرير لا ايضا يجوز العطف على التفظ والمحل وقوله فحكمه ما علم فيما سبق لا يوجب التقييد لاخراجه لان ما سبق مما يعلم من هذا

المقام

قوله اي كل تركب كاة ان المقصود من هذا الكلام تخيين هذين التركيبين كما هو ظاهر كلام المص في الشرح وظاهر كلام الرضي حيث اجاب سؤال كما ذكره انتهى وهو غير ظاهر وليس له كثير ملائمة لما سبق من انه ان كان اسم لا مفردا فهو مبني على ما ينصب به اذ لا داعي لحذف النون في مثنيه عليه وهو ان الاصل والكثير ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكونان مبنيين على ما ينصب به وبجار والمجرور خبر للا ايضا على قلة لكن لا على حد الشذوذ في المثنى والجمع المذكرات لم وفي اب والخ من بين الاسماء الستة اذا وليها بجر ان يعطى حكم الاضافة بحذف نون الستة والجمع واثبات الالف في اب والخ فيقال لا غلامي لك ولا اباله ولا اخاله فيكون معربة اتفاقا وعلى تقدير السؤال والجواب فتر السؤال ان يقال كان من حقها ان يحذف الالف من من لا اباله وتبت النون في غلامي لانها اسما لا مفردين فمن حفظ ان بنيا على ما ينصب به وتقرير جواب انه لما جاز اثبات النون في غلامي لانها اسما لا مفردين جاز اثبات الالف في من لا اباله لانها اسما لا مفردين فمن حفظ

المقام قوله ولم يجعل في حكم المتصل لمظنة الفصل لا حاجة الى جعله مظنة الفصل بل يكفي في منع ابتناء الفصل بالعاطف وكانه لم يلتفت الى فصل العاطف لقلته اذ هو على حرف واحد وهو ضعيف اذ ثم ولكن وحتى فصل كثير وليس على حرف واحد الا حرفان قوله حكمها حكم توابع المنادى قيل المفهوم من كلام الشيخ الرضي جواز ابتناء في البدل دون وجوبه قوله من اثبات الالف في كواب اراد به الاسماء الستة الا اذا فانه لا يقطع عن الاضافة هذا عند المص واما عند الرضي فلا يتجاوز هذا الحكم من الاسماء الستة الا الخ والاب قوله وحذف النون من نحو غلامي اراد بنحوه المثنى والجمع قوله يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين طويل ما اشتمل عليه الشروح في هذا المقام من انه جواب سؤال مقدر وهو انك اذا قلت اسم لا النكرة المفردة مبنى ومثل لا اباله ولا غلامي له مع افراد ونكيرها معرب لانه لا محصل له اذ لا دليل على اعرابها حتى ينقض بها الحكم فالحق ان يجعل تحقيقا لهذين التركيبين من غير تقدير سؤال قوله اي مشاركة اسم لا حين يضاف لا فرق بين التوجيهين في المآل وانما التفرقة في حل تركيب المص بارجاع ضمير مشاركته تارة الى اسم لا المضاف باظهار اللام وبارجاع ضميره له الى المضاف في اصل معنى الاضافة وهو الاختصاص والتعريف متفرع عليه بخصوص المواد وبارجاع ضمير مشاركته تارة الى مثل هذين التركيبين وبارجاع ضمير له الى تركيب يشتمل على الاضافة في اصل معناه

قوله وهو نفي ثبوت جنس الاب اي يعني ان المقصود نفي ان يكون له جنس اب وان يكون له جنس غلامين من نفس هذا التركيب بدون تقدير خبر وهذا المعنى لا يحصل من نحو لا اباه ولا غلامية لان معناه ان له ابا وغلامين مكتنفين بنفي وجودهما وعلى تقدير ان يحصل ذلك المعنى منهما فليس من نفس التركيب بل بتقدير الخبر قوله لانه المعتمد فيما بينهم اي الاصل الثقة المعتمد عليه فيما بينهم وايضا المقصود بيان الخلاف لاتحاد المنفي تغيرا وتعيينهم ويكفي في ذلك اظهار احد المخالفين فان قيل لو كان مبنيا فالمانع عدل في الموقعة بدون الرفع والتكرير وهو غير جائز قيل انه وان كان معرفة لكنه يشبه النكرة لتحصل بين المضاف والمضاف اليه بالتمام فلا يلزم الرفع والتكرير وجيه الدين

اي معنى تركيب يشتمل على الاضافة في اصل معناه وهو الاختصاص فقوله في اصل معناه اشارة الى ان التعريف في الاضافة زائد على اصل المعنى وح لا يكون قوله آتا ان بين الاختصاصين تفاوتا مما يستفاد من كلام المص بل زائد عليه ويحتمل ان يكون معنى اصل معناه اصل الاختصاص ويكون فائدة ادراج الاصل انه لا مشاركة في خصوص معنى الاضافة لان بين الاختصاصين تفاوتا فيكون قول الشارح آتا ان بين الاختصاصين تفاوتا من مضمونات كلام المص وهو اجدر بالقبول ونحن نقول وجه تقييد المعنى بالاصل ان لا مشاركة في خصوص معنى الاضافة لانه اختصاص تقييدي والاختصاص المستفاد من هذا التركيب خبري وهذا اظهر كما لا يخفى على من فهمه اظهر قوله لم يجز تركيب لا ابا فيها فيه ان عدم جواز تركيب لا ابا فيها لانه خارج عن قاعدة النصب لا لانه ليس فيه ما به يشبه المضاف حتى لو كان النصب اذ لا يجوز لا ضربي في اليوم مع مشابهته للمضاف اعني لا ضربي اليوم في اصل المعنى لان الاضافة في امثاله بمعنى في قوله لف المعنى قال المص ولانه لو كان مضافا لزم الرفع والتكرير وكانه لم يذكره في المتن لانه معارض بانه لو كان مفردا لزم عدم الالف ووجود النون وكما يمكن ان يعتذر عن وجود الالف وعدم النون بالتكلف يمكن ان يعتذر عن عدم التكرير والرفع بانه لما غير صورة المضاف شابه المفرد المنكر فلم يرفع ولم يكرر قوله واما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم

قال الرضي ان النحاة لا ينقلون عن احد لا عن الحجازيين ولا عن غيرهم رفع اسم لا ونصب خبرها في موضع فالنقلة الحجازية عندهم اعمال ما دون لا عمل ليس بشروطه كما يجيء وقال ايضا ان الاصل في ما ان لا يعمل كما في لغة بني تميم آو قياس الحوالي ان يختص بالقليل الذي يعمل فيه من الاسم او الفعل لتكون مشابهتها في هركزتا وما مشتركة بين الاسم والفعل وانما الحجازيون فانهم اعملوها مع عدم الاختصاص لقوة مشابهتها ليس في كونها لنفي الحال وجيه الدين قال المص في شرح المفصل النحويون يزعمون ان لغة بني تميم في ذلك على القياس ويقولون ان الحرف اذا لم يكن له اختصاص بالاسم او الفعل لم يكن له عمل في احدهما وما ولا تدخلان على القسمين فالقياس انها لا تعمل في احدهما

حاشية متوسط للسيد الشريف

فيه بحث لانه حكم المحقق الشريف قدس سره في شرح الكشاف بان الخليل اعلى كعبا منه وقال صاحب الفائحة لم يسبق الخليل فيما بين عيناها النحو مثل له ولم يخلف فيما بينهم مثاله قوله اولان المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين لا يخفى بعده عن العبارة قوله ولا يحذف الاسم وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الاسم وجود الاسم بعين هذه العلة ويمكن ان يراد بقوله مثل لا عليك تركيب ذكر فيه الخبر قوله وهي اي خبرية خبرها ولا جعل الضمير راجعا الى الخبرية فاحتاج الى بيان التكلة لاقتصار على الخبرية وتلك ان تجعله راجعا الى عاملية ما ولا فستغنى عن التكلة وتلك ان تجعل التكلة في الاقتصار انه يستلزم جعل الخبرية على لغة اهل الحجاز جعل الاسمية عليه ايضا لان الاسمية والخبرية متلازمتان نعم ما جعلته تكلة للاقتصار ينبغي ان يجعل تكلة لترك بيان بناء الاسمية على لغة اهل الحجاز في بحث اسم ما ولا مع تقدمه وتأخره الى بحث خبرها ولا قوله وهي زائدة عند البصريين نافية مؤكدة عند الكوفيين الظاهر ان زيادتها عند البصريين ايضا تأكيد النفي قوله او انتقض النفي بالا خلافا ليونس مستشهدا بقوله وما الدهر الا منجنونا باهله وما طالب الحاجات الا معذبا واقول وجعل من قبيل ما انت الا سيرا بجعل معذبا مصدرا وجعل منجنونا قائما مقامه اي دوران منجنون قوله او تقدم خبرا وما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر نحو ما عمرا زيد ضاربا بخلاف ما اذا كان ظرفا نحو قوله لكما فاسكم

فيه بحث

من احد عنه عاجزين **قوله** فلان ما عامل ضعيف او لكراهة ايراد
ان النافية في معرض العامل **قوله** اي فحكم المعطوف الرفع
لا غير من النصب والجر لان جر خبر ما لا يكون الا بالباء الزائدة
المختصة زيادتها بتأكيد النفي ولا نفي بعد الموجب ليؤكد
باعتبارها وقد نبه بقوله واذا عطف عليه بموجب ان
المعطوف بعد الموجب هو المفرد لا الجملة كما ذهب اليه الشيخ
عبد القاهر الجرجاني فجعل ما زيد قائما بل قاعد في تقدير بل هو قاعد
واما الرفع فللعطف على محل الخبر لانه مرفوع لكونه خبر المبتدأ
في الاصل وقيل العطف على سبيل التوهم بتوهم بطلان عمل ما
لا قبل الموجب من بطلانه بعده **قوله** اي اسم الشمل
ليخرج ما جعل الاشتمال بمعنى كون الجر مسموعا عند سماعه فاحتاج
لاخراج الحروف الاواخر الى تعيين ما اريد بكلامه او لو جعل الاشتمال
بمعنى كون الجر مذكورا لافادة معنى فيه لم يحتج اليه والاحتياج
ليس للجر واخراج الحروف الاواخر المذكورة بل لكل مجرور من
الحروف الاواخر وجزء آخر لاشتماله على الجر كاشتمال الاسم
قوله يعني الجر ارادوا بالجر الكسرة وما يقوم مقامها لا المعنى المصدري
يوضحه قوله سواء كان بالكسرة الخ فلا يتوهم الدور **وقوله** لفظا
او تقديرا متعلق بالكسرة والفتحة والياء وايضا نحو غلام اخي
القوم ولم يقل او محلا لانه غير مشترك بين الجميع **قوله** واما قسما
من حيث هو مضاف اليه لو جعل المضاف مصدرا ميميا لم يحتج
الى قيد الجنسية لكن احتيج الى جعل ضمير اليه للشيء الغير المذكور

قوله وهو ههنا غير ما هو المصطلح المشهور بينهم فانهم اذا اطلقوا اللفظ المضاف اليه اريد واما الجر بالاضافة او الاسم المجرور فالتنوين
من القول فلا يدخل فيه مررت بزيد غلام فلان بسيبويه فانه الملحوظ المضاف اليه على ما هو المهم من ذكره فيدخل نحو مررت بزيد
وذلك انك لو قلت ورت بزيد اضفت المرور بزيد بواسطة الجر لانها تجر معاني الافعال الى الاسماء هذا ذكره
المص في شرحه ولعل الاجل ما ذكره اضافة مذهب سيبويه وان كان خلاف اصطلاح القوم **وجيه اول**

وعلى هذا ليس قوله والمضاف اليه من وضع الظاهر موضع المضمر
واما على توجيهه فهو من وضع الظاهر موضع المضمر لمزيد التوضيح
المطلوب في مقام التعريف **قوله** والمضاف اليه وان كان
مختصا باعرفية به لكن المشتمل على علامة اعم منه وما هو مشبه به
اشار بقوله وان كان مختصا باعرفه به الى احتمال ان لا يكون
مختصا بظاهر ما عرفه به بان يراد بما نسب اليه شيء اعم مما نسب
اليه حقيقة او صورة وقوله ولكن المشتمل على علامة اعم منه
وما هو مشبه به مبني على ان يراد به المشتمل على ذات العلامة لا على
العلامة من حيث انها علامة والاشتمال حقيقة او صورة
وفيه انه ينتقض تعريف المجرور بمثل غلامي غير مجرور ويمكن
ان يدفع بان المراد بعلامة المضاف اليه ما كان حاصلا بالجر
حقيقة او حكما وان اعمية ما اشتمل على علم المضاف اليه ليس
باولى منه بتقدير ان لا ينتقض المضاف اليه باعرفيته به كما يقتضيه
كلمة الوصل **قوله** وذهب في ذلك الى مذهب سيبويه وكانه
اختاره ليصح قوله علم والجر علم المضاف اليه بتقدير الامكان بلا
تكلف **قوله** فالتقدير اي التقدير المخصوص وهو تقدير الحرف
مرادا والا فالتقدير غير مشروط بهذا الشرط نحو صمت يوم الجمعة
وضربته تأديبا والاولى ان يقول والارادة شرطها **قوله** اي
منسلخا يعني اريد بالتجريد الانسلاخ الذي لازم معناه فلا يرد ان
الواجب ان يقول مجردا عن تنوينه والاولى ان يجعل من
قبيل تضمين معنى الانسلاخ **قوله** تنوينه او ما قام مقامه هذا في

قوله او ما قام مقامه من نون التثنية والجمع فان قيل يشكل ذلك بنحو احسن الوجه حيث لم يحذف تنوينه وما يقدم مقامه واجيب بان المراد بحذف التنوين لاجل الاضافة حقيقة او حكما فان قيل يشكل ذلك بنحو كم رجل فضاربك وحواج بيت الله حيث لم يكن فيها تنوين حتى يحذف لاجل الاضافة قلنا المراد لو كان فيه تنوين حتى يحذف لاجلها كما ذكره المص في شرحه فلا يرد ما ذكر قوله ثم المتبادر من هذا التعريف الخ يعني ان تعريف المضاف اليه بالنظر الى كلام المص في المتن والشرح هو ان المضاف اليه بالاضافة اللفظية لانها ليست بتقدير بخلاف عندهم الا ان ما هو الظاهر من كلام المص في المتن والشرح هو ان المضاف اليه يعتبر بانه يتكلما وجيه الدين

الاكرة فلا ينتقض باحسن الوجه لان الخفة في الاضافة فيه بحذف متعلق المضاف اليه ولا ينتقض بكم رجل وحواج بيت الله لان المراد بحذف التنوين لاجل الاضافة كونه بحيث يجب حذف تنوينه لاجلها لو كان فيه تنوين ولا يلزم صحة اضافة الغلام الى زيد لان الغلام ليس بحيث لو كان فيه تنوين لسقط بسبب الاضافة لانه لو كان فيه تنوين لسقط لاجل اللام قوله التوصيف او التخصيص كلمة او ههنا لمنع الخلو اذ التخصيف لازم في الكل قوله ثم المتبادر من هذا التوصيف انما قال المتبادر لانه يمكن تاويل التوصيف بان المراد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اعم من التقدير حقيقة او حكما قوله لانها تفيد معنى في المضاف يتبادر منه ان نسبة المعنوية الى مفاد الاضافة فانها افادت معنى للمضاف ويتجه عليه ان التنقيطة ايضا افادت معنى للمضاف وهو التخفة فالاولى ان يقال نسبة المعنوية الى المفاد له وكذا التنقيطة فان الاضافة الاولى تفيد تعينا او تخصيصا لمعنى المضاف والثانية لا تفيد الا تخفيفا للفظ المضاف فنسب الاولى الى معنى المضاف والثانية الى لفظه قوله علامتها ان يكون قدر علامتها يصح الحمل والمشهور العام في مثله تقدير ذو لكن تقدير العلامة اجدل معنى كما لا يخفى قوله كاسم الفاعل الخ والمنسوب قوله في جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا لحاجة الى ذكر هذا الشرط لانه اذا صدق المضاف اليه على المضاف وغيره لا محالة يصدق المضاف على غير المضاف اليه

لا يمتنع

145

لامتناع اضافة الاخص مطلقا قوله وبالجملة اي حاصل الكلام في هذا المقام قوله واما مساو كليث واسد ان اريد المساواة التي هي قسم من اقسام التباين كما هو الظاهر لا يصح التمثيل بالاسد والليث لتزادفهما وان اريد المساواة في الاستعمال بان يصح استعمال احدهما كلما يصح استعمال الآخر لا يلايم المقابلة بالاعم والاخص والمباين الا اذا حملت على ما يلايمها فيلزم تكلفات كثيرة قوله فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف اشارة الى انه ينبغي ان يقيد عبارة المص فيما عدا جنس المضاف بان يكون اصلا للمضاف اليه وكذا قوله في جنس المضاف بوصف كونه اصلا وفيه نظر لان الاضافة اللامية لا تحسن في ثلثة رجال وليس المضاف اليه اصلا للمضاف ويشكل بمائة رجل مطلقا لانه لا يصح جعل اضافته لامية وبيانية لانه لا يصح مائة هي رجل بل يجب هي رجال الا ان يقال المراد برجل الجنس والتنوين للوحدة بحسب اي مائة هي هذا الجنس قوله فتوهم يوم الاحد وعلم الفقه و شجر الاراك الا نسب بحب المعز ان هذه الاضافة بيانية وظاهر من فيما قال عن التكلف الا ان ائمة العربية جعلوها لامية ولا يظهر ما دعاهم اليه وكذا كل رجل فالظاهر فيه ان يكون الاضافة بمعنى من اي كل هو رجل وصح حمل المفرد على كل مع انه متعدد لانه متناول للمتعدد على سبيل البدل قوله قلت نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في ايذانا هذا كلام ظاهري اوقع اول من وقع فيه قلة التدبر وتبعه كثيرون لمنعهم ربقة التقليد عن التفكر والتحقيق

او انا اليه التمسك بجميل التوفيق وهو ان كثيرا ما ينزل ظرف الحدث
منزلة الفاعل فيسند اليه فالاضافة اليه ايضا لهذا التنزيل فمعنى
ضرب اليوم كمعنى ضرب زيد فيكون بمعنى اللام وليس هذا الوجه
جاريا في كخاتم فضة فافترقا **قوله** اي ضرب واقع في اليوم
والظاهر ان في اليوم فيما هو اصل ضرب اليوم اعني ضرب في اليوم
متعلق بالضرب وليس صفة لضرب بتقدير واقع في اليوم **قوله**
اي تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة قول المص وتفيد
تعريفا مع المعرفة ظاهره تعريف احد طرفي الاضافة مع معرفة
الى احد طرفيها الآخر فخص المستفيد بالمضاف المعرفة مع المضاف
اليه قوله وشرطها بجر به المضاف من التعريف **قوله** فلما ذلك
كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل
بلا اشارة الى معين فقد تبع في ذلك الشيخ ارضي وترك ما حققه
علماء علم البلاغة من ان اللام موضوع لمعين او مفهوم **قوله**
اقسم منه وقوله ولقاصر على القسم من الاول فان المراد
من التقسيم مفهوم المعين وغير المعين وهو ما اطلق عليه
التقسيم من الفرد من غير استعمال اللفظ فيه مستفاد من القرينة
ووصف التقسيم بالوصف بالتكرار في المعنى كالنكرة
لان مناط الفائدة مجهول غير متعين فحق ان يكون مخالفة
الشيخ مع علماء علم البلاغة من قبيل مخالفة العلمين وتفاوت
الاصطلاحين فكلام الشيخ احق بالاختيار في تحقيق كلام النحاة
قوله وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل كنحو وشبه وغير ذلك

ولا يخفى عليك انه ينبغي ان لا يكون فرق بين غلام زيد من غير
اشارة الى معين وبين مثل وغير في عدم افادة الاضافة التعريف
فيما مع ان الاستعمال فرق بينهما في تعريف وصف الاول دون
الاخيرين **قوله** بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم
اي يجعل مدلوله واحدا من جملة من يسمى به بان يراد بهذا الاسم مفهوم
يصدق عليه جملة يكون مدلول العلم واحدا منها واقله المسمى بهذا
الاسم وقد يخص في بعض الاعلام بمفهوم خاص لاشتهار مسماه
بمفهوم فيستعمل العلم في هذا المفهوم فيصير نكرة كان يراد بحاتم
الجواد وبهذا اندفع ان طريق تنكير العلم لا ينحصر فيما ذكره فانه قد
يكون بارادة اشهر اوصافه فبيانه لتنكير العلم تضييق للطريق
الواسع ولا يذهب عليك ان ما يستفاد من قولهم ان العلم
يصير نكرة بالطريق المذكور بينا في ما يستفاد من تعريف النكرة
بما وضع لغير معين فان العلم بهذا العمل لا يخرج عن كونه موضوعا
لمعين ولا يدخل في ما وضع لغير معين فلا بد من ان يراد بتنكير
العلم وتجريده من التعريف جعله في حكم النكرة **قوله** وان لم يكن
معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن اذ المراد بالتجريد تجرده و
خلوه وان ظهر ان المراد بتجريد ايراده بلا تعريف **قوله** واما
يجب التجريد لان المعرفة لو اضيف الى النكرة لكان طلبا للادنى
وهو التخصيص استعمل التخصيص في المعرفة وهو خلاف اصطلاح
النحاة لان التخصيص عندهم تقليل الاشتراك في النكرة وما هو
بمنزلة التخصيص في النكرة يستمر في المعرفة توضيحا **قوله** ولو

اضيف الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل لا يخفى ان تحصيل الحاصل محال فتنتج
استحالة الاضافة الى المعرفة فلا حاجة الى قوله فتضيع الاضافة
اه قوله وبين جعلها علما في نحو النجم والثريا اورد عليه ان المجعول
علما هو المركب والمعرفة جزؤه فلم يلزم جعل المعرفة علما ولا يخفى
انه غير وارد اذ تعيين المراد بالنجم حاصل من غير جعله علما فجعل المجموع
علما لتحصيل تعيينه تحصيل الحاصل فلا فرق في تحصيل الحاصل بينه وبين
اضافة المعرفة نعم يمكن الجواب بان جعلها علما في الامثلة المذكورة
بجعل التعريف لازما بها فليس فيه تضييع جعلها علما والتحصيل الحاصل
واما ما اجاب به الشارح فتتجه عليه انه وان ليس فيه تحصيل الحاصل
لكن فيه تضييع العمل اذ لا فائدة في ازالة تعريف اللام الموجودة
في الكلمة واحداث التعريف بطريق آخر قوله واما استعمالا
فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام اي ابدا او الاخصر الاوضح فلما
ما ثبت من الفصحاء من ترك اللام قوله قال ذو الرمة كتب
في الحاشية قال ذو الرمة ايا منزلي يا سلمي سلام عليكما هل الازمن
اللذي مضين رواجع وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلاث
الاثافي والديار البلاقع اي يرد جواب السلام ويكشف العمى
عن المستخبر الذي هو في عمى عن حال سلمى والاثافي جمع اثفية وهي
واحد الاحجار التي ينصب القدر عليها والبلاقع جمع بلقع
اي الخالي وفيه ان الاثافي تميز الثلث فكيف يصح تعريفه والتمييز
واجب التنكير الا ان يقال الثلث في الاصل للاثافي وكان
اصل التركيب الاثافي الثلث فيكون التركيب من قبيل جرد قطيفة

وكان

وكان من استعمل الثلث الاثافي اراد التنبيه على انه ليس من الاضافة
الى المميز دفعا لتوهم تعريف التمييز قوله نحو مصانع البلد وكريم
العصر فان قلت البلد مفعول فيه للمصانع وكذا العصر مفعول فيه
للكريم قلت لا يعمل اسم الفاعل بدون الاعتماد فيكون المراد مصانع
البلد وكريم العصر فيما لم يعتمد وايضا شرط وجوب عمل اسم
الفاعل ان يكون بمعنى الحال والاستقبال واذا كان بمعنى الاستمرار
فعمله جايز فيكون المثالان بمعنى المضي او الاستمرار وقد يقال اضافة
الصفة الى المعمول دائرة على اعتبار المتكلم فان قصد تعلق العامل
بالمعمول واضاف فلفظية وان قصد تقدير حرف من حروف
معتبرة في الاضافة فمعنوية قيل اسم الفاعل والمفعول يعملان
في المرفوع والمنصوب بالظرفية والمصدرية من غير اشتراط
زمان وانما اشترط الزمان للعمل في المفعول به وغيره تمام يذكر
سابقا وهذا خلاف ما سيأتي في المتن وقيل اضافة اسم الفاعل
او اسم المفعول اتى هي الى المرفوع التبيني لا غير فيقال زيد ضارب
ومؤدب خدامه لا الى غيره كما في زيد ضارب في داره عمرو قوله
الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا اعلم انه يجوز انما تفيد تخفيفا لا تعريفا
ولا تخصيصا ولا يجوز لا تفيد الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا
فالاولى ان يقال اي تفيد تخفيفا في اللفظ لا تعريفا ولا تخصيصا
قوله في اللفظ لا في المعنى اشارة الى فائدة ذكر قوله في اللفظ
وفيه بحث لان احدا لا ان المعنى لا يوصف بالخفة والثقل وثانيهما
انه يجعل الحصر بظاهره مضافا الى خفة المعنى اي لا تفيد الا تخفيفا

في اللفظ لا في المعنى فلا تفيد انه لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل
ان ذكر في اللفظ للاشارة الى وجه القسمة اقرب منه وان
كان بعيدا فلعل الاقرب ان يقال لو قال لا تفيد الا تخفيفا لتبادر
الذهن الى تخفيف في المضاف على قياس افادة الاضافة
المعنوية التعريف والتخصيص فصرح بقوله في اللفظ اى في
لفظ المتكلم سواء كان مضافا او مضافا اليه للتعميم **قوله** كان
اصله القائم غلامه لا يخفى عليك ان هذا الوجه لا يتم على مذهب
من لا يجوز القائم غلامه وانه لا تخفيف في المضاف اليه الا بتبديل
حرف متحرك بحرف ساكن لانه جاء حرف التعريف في المضاف
اليه بعد هاء الضمير **قوله** واضيف القائم اليه قيل بعد جعله شبيها
بالمفعول للتلا إضافة الصفة الى موصوفها او الرافع في الصفات
نعت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب فراعوا في الاضافة
اللفظية مثل ما روعي في الاضافة المعنوية من امتناع اضافة
الصفة الى موصوفها لان اللفظية فرع المعنوية قلت ولذا
التزم الاضمار في الصفة بدل مرفوعها لئلا يلزم بقاؤها بلا مرفوع
ويتفرع على هذا ان لا يكون لما اضيف اليه الصفة محل رفع
قوله والمراد ان الشارح اليه بثمة الخ قيل لا يخفى ان هذه العبارة
انما يذكر لبيان لاحق على سابق واثبات سابق بلا احق واثبت
المجموع ههنا باذكره من العبارة اذ لا يثبت عدم افادة التخصيص
ويمكن ان يقال عدم افادة التعريف يستلزم عدم افادة التخصيص
لان معنى واحدا في الاضافة يوجب التعريف والتخصيص واما

تفاوت الاجناب بتفاوت المضاف اليه في التعريف والنكارة
قوله فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام اذ قد عرفت دفعه
باهو الاحق بالاختيار **قوله** ومن جهة انها تفيد تخفيفا الاولى
ان يقال من جهة انها لا تفيد تعريفا وتفيد تخفيفا افترق
الضارب زيد والضارب زيدا في الجواز والامتناع اذ لو افادت
التعريف لتساويا في الامتناع ولو لم تفد التخفيف لتساويا في
الجواز **قوله** وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا قيل لان افادة
التخفيف مذكور صريحا بخلاف انتفاء افادة التعريف والتخصيص
وتقديم المنفي على المصرح اولى من تقديم المنفي على المذكور ضمنا
ويعارضه ان المنفي متقدم على الاثبات فالتركيب التذكري
في الاستدلال حرعى فيما فعله المص **قوله** واما ما وقع في شعر الاعشى
اعشى اسم لخمسة عشر شاعرا او لخمس عشرة قبائل والتفصيل في القاموس
قوله وضعف الاولى ان يكون من التضعيف يعني ضعفه
الفصحاء فلم يكن موثوقا ليستدل به وح لا يتوجه مصادرة **قوله**
لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد يعني امتناع الضارب زيد
متقررا بحيث ينبغي ان يرد به ما يخالفه وان كان قول الاعشى فلا
يمكن ان يرد بقول الاعشى وح لا شوب للمصادرة **قوله** اللهم
الا ان يقال اشار الى ضعفه الواضح لوضوح كمال بعده عن العبالة
وكقوله ضعف الواهب اى له المجان احتمال آخر من كونه من
تتمة الاستدلال على قوله ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ وكذا
نظائره فاعرفه بتأمل مفتح **قوله** فانه يجعل النصب حملا على المحل

فاعلم

فيه ضعف لان مداره الاسناد الى نقل الموثوق به بحر وقوله ليحمل
المائة المجان النصب على المفعولية فلا يحتاج الى دعوى نصب
العبد حملا على المحل قوله او من قبيل الثلثة الاثواب وح يكون
وجه آخر لضعف البيت قوله وعبدا اى راعيا في اضافة العبد
الى المائة مزيد مدح للممدوح بانه يهب عبدا يشتهد مائة من الابل
الحديثات النتاج مع اطفالها وهذا اعز من المائة اذ المائة
كثيرا ما يوجد بخلاف مثل هذا العبد قوله يستوى فيه الجمع والواحد
قيل هو مشترك بينهما كالفلك قوله واما الثانية فاسم عطف على قوله
اما الاولى توهم عند شرح قوله خلافا للفراء قوله لانتفاء التخفيف
لزوال التنوين باللام لا يكفى في اثبات انتفاء التخفيف بل لابد
من ضميمة انتفاء ما يحذف من المضاف اليه للاضافة كما في
الحسن الوجه قوله حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه واما قال
على الوجه المختار ترويجا للمحل والوجه المختار فيه الاضافة لانه لو
قيل بالرفع كان قبيحا ولو نصب وان كان مع النصب احسن
ايضا كما انه مع الجر احسن لكان مشتملا على تكلف التشبيه بالمفعول
في النصب كذا قيل وفيه نظر لانه قد سبق من هذا القائل ان اضافة
الصفة ايضا الى الفاعل بعد تشبيهه بالمفعول لئلا يلزم اضافة
الصفة الى الموصوف فالاوجه ان المختار في الحسن الوجه وجهان
الا انه حمل ههنا على ما هو مناسب له وهو متعين فلذا اطلق المصر
العبارة ولا تكفير ما في قوله على الوجه المختار في الحسن الوجه من الحسن
قوله يعنى سيبويه واتباعه هكذا في بعض الشروح والمشهور انه

ابقل

لم يقل انا بالمفعولية وفي ارتضاء ان العامل بالاضافة الزمانى والمبرد
في احد قوليه والزمخشري قوله فيمن قال اي قول من قال جعله
بتقدير المضاف لان الجواز هو قول فيكون ظرفه الاقوال ويكون
بين الاقوال لا بين القائلين والاظهر ان في بمعنى عند اي
عند من قال قوله فانه لا يحتاج جوابه الى حمل آشارا الى فائدة قوله
فيمن قال والاظهر انه اشارة الى رد قياس المبرد على الضاربك
من وجه آخ وهو منع كونه مضافا قوله اى المحمولية على ضاربك
فانحد فاعل المفعول له الخ كانه غفل عن قوله حملا على المختار فاخر
انا وبل الى ههنا فحق ما قيل الانسان مشتق من النسيان ويحتمل
ان يكون مفعولا له لقال اي انا جاز عند من قال كذا حملا قوله
من غير اعتبار حذف تنوينها متعلق بقوله ثم حمل لا بقوله مضافا
يظهر بالتأمل الصادق قوله ولم يحملوا الضارب زيد عليه آه
قيل يتجه انه لم لم يحمل الضارب زيد على ضارب زيد فان الشبهة
بين الضارب زيد وضارب زيد كالشبهة بين الضاربك وضاربك
وكان منشاء هذا الاشتباه عدم التأمل الموجب للانتباه والا
فكيف يشتبه مثله على الفضلاء المميزين فان اضافة ضاربك
حصل بها التخفيف في المضاف والمضاف اليه والضاربك وان
لم يشاركه في تخفيف المضاف لكن يشاركه في تخفيف المضاف اليه
بخلاف الضارب زيد وضارب زيد وينقدح من هذا انه يمكن حمل
الضاربك على المختار في الحسن الوجه لمشاركتهما في تخفيف
المضاف اليه بالاضافة بقي انه لما حصل في الضاربك التخفيف

عبد المقصود

لا حاجة فيه الى الحمل الا ان يقال لم يحصل التخفيف بحذف شيء
بل بتبديل المنفصل بالمتصل فالحق بالتخفيف بالحذف **قوله**
لان لكل من هيئتي التركيب الوصفي والاضافي معنى آخر فالقوم
احدهما مقام الآخر فيه بحث لان الكل من هيئتي الاضافة وتركيب
الصفة مع معمولها معنى آخر وقد قام هيئة الاضافة في الاضافة
التلفظية مقام هيئة تركيب العامل مع المعمول **قوله** وثانيهما
ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه منطويا عليه فيكون
بمنزلة الصفات الغالبة في ان المراد منه الوقت بجامع فخرج
الذات المعتبرة في جامع من كمال الابهام الى نوع تعيين فيكون
من قبيل اضافة احد المتباينين الى الآخر وما يفضر منه العجب
ويوقف نقصان البشر وان كان المنتجب ماكثة في هذا المقام
يترب ح
من هو جامع بين العلم والادب وحاصله ان اضافة المسجد
الى الجامع من قبيل اضافة العام الى الخاص وكذا قياس سائر
الامثلة فيكون تلك الاضافة كاضافة طور سينا وصلوة الوتر
وبقلة الكربزة وجانب الغربي **قوله** بصلوة الساعة الاولى
واي اول ساعة بعد زوال الشمس او اول ساعة فرضت فيه
الصلوة **قوله** وبقلة الحبة الحمقاء في الصحاح الحبة واحدة
الحنطة ونحوها والحبة بالكسر بذور الصوآء مما ليس بقوت هذا
وانما وصفوها بالحمق لانها تنبت في مجاري السيول ومواطئ
الاقدام **قوله** ومثل جرد قطيفة كتب في الحاشية جرد خز رديء
ازكهنكي وفرسوده يكي **قوله** حتى صار كانه اسم غير صفة في انه

يستعمل

يستعمل بدون الموصوف فان الصفات لابد لها من موصوف
مذكور او مقدر ووجه ضعوره ان اسمائه قصد به مجرد مع قطع
النظر عن الوصف فلم يطلب موصوفا **قوله** ولا يضاف اسم
مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص اراد بالمماثلة في العموم
ان يكون مدلولها كليتين بان يتحد افرادهما سواء كانا متزادفين
او متباينين وبالمماثلة في الخصوص ان يكون مدلولها شخصاته
واحدا او الاخص الاوضح ولا يضاف احد المترادفين او المتساويين
الى الآخر وينبغي ان لا يقتصر عليه بل يضم اليه انه لا يضاف الاخص
من حيث انه اخص الى الاعم فكانه اقتصر على ما ذكر لانه وقع
في اللغة ما يوهم وقوعه من نحو كل الدراهم وعين الشيء و
سعيد كرز فاراد دفعه **قوله** والبحث في القحاح والعاموس
الحبة شخص الانسان فهو اخص من الاعيان **قوله** فيكون
ذكر الكل واضافة الليث اليه لغوا لانه ليس في ذكر المضاف اليه
فائدة بخلاف المضاف اليه بالاضافة التلفظية ولا في الاضافة
لانه لا تخفيف بها اذ حذف المضاف اليه اخف **قوله** بخلاف
اضافة العام الى الخاص جعل قوله بخلاف متعلقا بقوله لعدم
الفائدة ويحتمل ان يتعلق بالمثلة اي الاسم المماثل كليث واسد
بخلاف كل الدراهم وعين الشيء قال الكل فيه ليس مماثل الدراهم
والعين ليس مماثل الشيء بل يخصص بالاضافة **قوله** قال
المضاف فيما يختص بالاختصاص التعريفي او غيره واليه اشار
بقوله سواء اه **قوله** واما اذا كان للجنس فيفيد خفة وبزيل

الخفاء وصحة حمل الشيء ونفسه للشيء والخفاء انما جاء من جعل الشيء شاملا لغير الموجود في الخارج كما هو في اللغة فان الشيء في اللغة ما يصح ان يخبر عنه فمن قال الشيء بمعنى الموجود في الخارج عند جماعة فالعين اعم بلا شبهة فقد بعد وتفصيل ما يزول به الخفاء ان اللام الجنسي اذا اريد به الاشارة الى الطبيعة من حيث هي فالعين اعم منه لصدقه على فرد الطبيعة والطبيعة بخلاف الطبيعة فانها لا تصدق على نفسها واما ان اريد به الطبيعة في ضمن الفرد فالعين يصدق عليها وعلى الطبيعة من حيث هي **قوله** ويرد على قولهم ولا يضاف اسم جامد للضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد الوارد لا يخص هذا الحكم بل كان ينبغي ان يتوجه على قوله وشرطها تجريد المضاف عن التوصيف وكأنه غفل المص عن وروده ثمة فاحوجه الى ههنا **قوله** فاجاب عنه بانه متأول بجعل احدهما على المدلول والآخر على التلفظ فكأنك اذا قلت جاءني سعيد كرز فقد جاءني مدلول هذا التلفظ يتبادر منه انه اريد بالسعيد مطلق المدلول وهو بعيد بل الطريق في تنكير العلم ان يراد به المسمى به لا مطلق المدلول فتأويل سعيد كرز بسعيد هو المسمى بكرز والا فظهر ان يراد بالكرز مدلوله ويأول السعيد بمسمى به فيكون من اضافة العام الى الخاص لا اضافة المدلول الى التلفظ فاعرفه **قوله** ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح والتلقب اوضح بعد جعل التلقب لكونه اوضح احق بجعله موضحا لانه يجب ان يكون

الموضح اوضح اذ الموضح يكفي ان يجعل المدلول باجتماعهما مع آخر اوضح سواء كان اوضح او مساويا او دونه فلا مانع من قبيل التوضيح ان يقال كرز سعيد الا انه لم يرد الاستعمال الا على ما هو الاحق ولا مانع من حيث القياس وكون التلقب اوضح انما يظهر اذا لم يكن مشتركا لكن الكرز مشترك في القاموس الكرز النديم ومحاذ وابن علقمة وابن دبرة وابن جابر وآخر غير منسوب صحابيون هذا وآلاء ظهر ان الكرز صار لقبا لهؤلاء من معنرهما وذي لا من معنى النديم **قوله** وهو في عوف النجاة احترز به عن عوف القرفيز وكذا لم يقيد بيان الملحق بعوفهم اذ ليس لغيرهم فيه عوف **قوله** وقد اختلف في ان ايهما الاصل وفي تقديم مفتوحة اشعارا باختيار ان الاصل الفضة لكن قوله و فتحت تلت كثير ظاهر في ان السكون هو الاصل فتأمل **قوله** او حكما لانها لاستقلالها في حكم الابتداء بها **قوله** لمشاكلة ياء المتكلم لان مشاكلتها حركة الكسرة فلا تعذر التزام اياء واتى اي اختيارا **قوله** مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم لو كان الغرض تعليل التمثيل كان الظاهر ان يقال لانه اذا اضيف ولو كان تقييده لا يطلب اذ جوابا فينبغي ان يقول وصار مسلمي بالعطف ولا يجعل جزاء لاذا وكذا قوله مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه **قوله** وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها تغيرا ما قال الشيخ ارتضى ذلك الجواب فيما لم يلزم الالتباس اما فيما يلزم فيبقى الضمة كما في لي جمع الوي

على افعل الصفة ابقى الضمة لئلا يلتبس فعل بفعل **قوله** وفتحت
اليآء اي يآء المتكلم في الصور الثلث لئلا تكسين قال الشيخ
ارتضر وقراءة محياي ومماتي بسكون اليآء عند النحويين ضعيف
قوله واختير الفتحة لخفتها الظاهر ان اختيار الفتحة لانها
الحركة التي كانت لليآء **قوله** واما الاسمآء الستة التي مر الكلام
عنها هذا بمنزلة الاستثناء ومن قوله فان كان آخره يثبت والى
كان يآء ادغمت وان كان واوا قلبت يآء وادغمت فان كان
في آخر هذه الاسمآء والحروف الثلثة في الاحوال الثلث اذا اضيف
الى غير يآء المتكلم ففي الاضافة الى اليآء يجب ان يكون على
الاحكام المذكورة في الحروف الثلث فاستثنى وها هنا بيان ان
حكمها او بمنزلة الاستثناء من اضافة الاسم الصحيح لانها لحذف
اعجازها نسيا منسيا اسمآء صحيحة مع ان بعضها ليس كالاسمآء
الصحيحة وهو في واخي وابي على ما اجازه المبرد ويتجه
انه ينبغي ان يتعرض لمجرد اخي وابي وفي التعرض بالباقي
عار عن الفائدة **قوله** فاخي وابي قدم الاخ لانه ابعد عن خلاف
المبرد والسيخ في هذا الحكم كيف ولم يستعمل اخي بالتشديد
واما اجازه المبرد حملا على ما ورد من ابي كما صرح به الشارح وتوهم
من قال قدم الاخ للتقديم في قوله تعالى يوم يفر المرء من اخيه
وامه وابيه وانا افضي منه العجب واراه اعجب من كل عجب
قوله برد لام الفعل فيهما وهي الواو في حال الرفع وفي حال الجر
اليآء وقيس المبرد ان يقول في حال النصب ابايي **قوله** وابي

مالك

قال ذو المجاز يا قبل خطاب للموتث كتب في المحاشية اوله
قدر اجلك ذو المجاز وقدري قضاء وذو المجاز اسم سوق
بمنا ومعنى اري اظن انتهى واري بصيغة المجهول **قوله** واجاب
المص بان ذلك خلاف القياس لكن على انه يجوز ان يكون مختصا
بضرورة الشعر **قوله** وتقول اي امراة قائلة جعله صيغة غايبة
مع ان المتبادر من امثاله في عبارة المصنف صيغة الخطاب
وفعل لما يشبه ان الضوابط وتقويز وآخرا اعن بعدها قبل ان
حمى فيه حذف مضاف اي حم زوجي ولو قال المص ويقال لكان
اوضح **قوله** وتم بالحركات الثلث لكن بمتابعة الحركات الاعرابية
وضمير افصح منها عائد الى غير المذكور لتعين المرجع في مقام ترجيح
الفتح **قوله** واذا قطعت قيل اخ هذا لجت من غير المضاف وذكر
تقريبا ويقال ترتيب اللغات في الفصاحة هكذا ولو وعصا
ويد ودما ولغة ادني منها هي كساء **قوله** وذو اصله عند الفراء ذوي
كفلس وعند غيره كفرس **قوله** وكانه خص المضمر بالذكر كان ما
ذكره مقتضيا لاختصاص ياء المتكلم بالذكر في مقام النفي لان ثبوت
بعض الاحكام اذا كان بالاضافة اليه فلما اراد الشمول كان
المناسب او آو حتى الشمول **قوله** كالكاهل كتب في المحاشية الكاهل
ما بين الكتفين انتهى وهو اسم يجب الاصل بخلاف التابع فانه اسم
بالنقل ولم يجعل استتابع جمع تابعة مع ان العلامة الوصفية
ايضا تجمع على فواعل ويلحق تانيث الاسم التابع لانها كلمة تابعة
لانها لو كانت جمع تابعة لقال كل ثانية باعراب سابقها ولجعل

جنس الاقسام التابعة دون التابع **قوله** والمراد بها توابع المرفوعات
والمنصوبات والمجرورات التي هي من اقسام الاسم اي حقيقة او
حكما فلا يشكل بالجمل الوصفية والجمل التي هي معطوفات على الم
اعراب **قوله** فلا ينتقض حده بخروج ان ان وضرب ضرب
بعضها في ضرب ضرب زيد لا في زيد ضرب ضرب فافهم ولا احتياج
الى تخصيص المعرف بجعل ان وضرب من التوابع وان ديل عليه
قول المص فيما بعد ويجري يعني التأكيد اللفظي في الالفاظ كلها
وان جعل التأكيد كالمعطوف اعم من التابع اهون من
جعل التابع اعم **قوله** كل ثان اي متأخر اراد دفع ما يورد على
التعريف من الثالث فصاعدا وله دفعه طريقان جعل الثاني
بمعنى المتأخر او اعتباره ثانيا في الرتبة بالاضافة الى متبوعه
لا في الذكر والصفة ثانية في المرتبة من الموصوف وان كان
ثالثا في الذكر واول كلامه ناظر الى الدفع الاول وآخره الى الثاني
وبعد تصريحه بان المراد الثانوية في الرتبة لا يتوجه الاشكال
بالتابع المتقدم فمن قال يشكل بمثل عليك ورحمة الله السلام
ان لم يرد التبعية او التأخر بحسب الرتبة فقد غفل ولا يذهب
عليك ان المص نبه بقوله كل ثان باعراب سابقه ان المراد
بالثاني المسبوق حيث لم يقل باعراب اوله ونحن نقول المراد
في اعراب سابقه والباء للظرفية فيتناول الثالث والرابع في
الذكر لان كلا منها ثان في الاعراب **قوله** اي بجنس اعراب سابقه
ضرورة ان الاعراب الواحد بالشخص لا يمكن ان يجري على كلمتين

قوله

قوله ناش كلاهما من جهة واحدة شخصية مثل جاءني زيد العالم
لا يخفى ان ما ذكره لا يظهر في الصفة المادحة والذامة والتي للترحم
وللتأكيد فان القصد ليس الى نسبة الفعل الى الشيء وتابعه بل
الى المتبوع وذكر التابع للمدح والتأكيد وكذا لا يصح في التأكيد و
عطف البيان وبعض المعطوفات وا ورد عليه نحو قرأت الكتاب
جزءا جزءا فان الجزء الثاني باعراب سابقه من جهة واحدة شخصية
اي الحالية المتعلقة بالمجموع وليس بوارد لانه ليس ثانيا في الرتبة بل
كل جزء يستحق الاعراب من غير تأخر عن الآخر في الرتبة ومن قال
باعراب سابقه بمعنى بجنس اعراب سابقه اخرجه لانه بعين اعراب
سابقه لا بجنسه لان اعرابهما واحد بالشخص في قصد المتكلم ظهر في
محتمل فقد اتى بكلام لا يتجاوزه فهمه على ان حمل قوله باعراب سابقه
على معنى بجنس اعراب سابقه يجعله اعم مما هو بعين اعراب سابقه
ولا يجعله مقابلا له **قوله** يشمل التوابع التي هي مؤخرات كانت هذه
الامور او مقدمات لان المراد الثانوية في الرتبة على ما عرفت
قوله واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف الاحسن ان التعريف
هنا لتابع في الاعراب ولما لم يكن شاملا لتابع حركة المنادى
وتابع حركة اسم لا لتعرضهما في محلهما ولم يرض باحالتهما الى هذا
الباب **قوله** ثم ان لفظة كل ههنا ليست في موضعها لان التعريف
انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد وايضا لا يصدق
على تابع انه كل ثان فذكر كل لمنع صحة الحمل فحفظه فانه من
سوانح الزمان **قوله** فالمحدود بالحقيقة التابع لا افراده ولم يقل

ان لفظ التوابع ليس في موضعه لانه ليس معرفا بل على اوزان
المرفوعات ونظايره بتقدير هذا باب التوابع والمعرف هو المحذوف
اي هو كل ثان تمم الاول كما شرح بان ذكر التوابع ايضا
ليس في محله فتدبر اقتداء بمستدرك قوله لكن لما ادخل عليه كل لتغير
لفظ كل مقتم زايد اشير بزيادته الى كون التعريف مانعا قوله
وانظاهر انحصار المحدود فيها هذا تكلف مستغنى عنه كما لا يخفى على من
له حظ اوفى باساليب الكلام ودقايق التراكيب بل مما يلقبه
البحر عن وجه الماء الصافي الى الساحل من الاعاجيب قوله
النعت قدمه لكونه اشد متابعة واكثر استعمالا واوفر فائدة
قوله يدل على معنى في متبوعه اورد عليه الوصف بحال المتعلق
نحو مررت برجل حسن غلامه فانه لا يدل على معنى في متبوعه بل على
معنى في متعلق متبوعه واشار الشارح فيما بعد الى دفعه بان
الوصف بحال المتعلق معناه الوصف بحالة اعتبارية تحصل
له بسبب المتعلق لا انه يوصف بحالة قائمة بالمتعلق حتى يبقى
دلالته على معنى في المتبوع وهذا بعيد عن العبارة وخلاف التحقيق
لان الوصف في المثال المذكور هو حسن وهو يدل على حالة قائمة
بالمتعلق لا على حالة اعتبارية قائمة بالمتبوع والحق ان يقال
حسن وان يدل باعتبار اسناده الى فاعله على حال قائم بالمتعلق
وبهذا الاعتبار يقال له الوصف بحال المتعلق لكنه يدل باعتبار
تركيبه مع المتبوع على معنى في المتبوع وهو كونه بحيث يحسن غلامه
قوله اي يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه

لا يذهب عليك ان اعجبني زيد علمه واعجبني زيد وعلمه وجاءني القوم
كلهم خرجت بهذا القيد عن التعريف لان دلالة علم على حصول
صفة في زيد ليس بهيئة تركيبه مع زيد بل لاضافته الى ضميره وكذا دلالة
كلهم على الشمول في القوم ليس بهيئة تركيبه بل لاضافة الكل الى
ضميره فلا فائدة لقوله مطلقا ولا يتم ما ذكره في بيان فائدته قوله اي
دلالة مطلقة جعل مطلقا صفة الدلالة ولا يسلم عدم العبالة لانه
يجب ح تانيث مطلق الا ان يقال لم يعتد بتانيث المصدر
او بتانيث ما بازاله في الدلالة على معناه من الخ قوله فان
دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما
هي بخصوص مواد فاعل ذلك في اعجبني القوم كلهم طل لان تركيب
التاكيد مع المتبوع يفيد تقرير الشمول فلولا دلالة على حصول
الشمول في متبوعه لم يتقرر به الشمول الذي يدل عليه المتبوع
قوله وفائدة اراد الفرق بين النعت والخبر فان كلا منهما يدل
على معنى في شيء لكن ليس الغرض من الوصف الاعلام بحصول
المعنى بل تخصيص المتبوع الى غير ذلك فتنه وظيفة كونه لابيانية
كما توهم وانما تكون وظيفة بيانية لو كان الغرض بيان المزايا
التي يجب ان يقصدها المتكلم بالتركيب زائدة على اصل المعنى
هذا والفرق بين التخصيص والتوضيح مجرد اصطلاح كوفي فانه
الاقل تقليل الاشتراك في النكرات والاكثر رفع الاحتمال في
المعارف وكونه غالبا للتخصيص والتوضيح ليس فاقدا من تقييد
ما يقابلهما بالقلة كما يستفاد من حرف التقليل قوله ولما كان غالب

مواد الصفحة هذا حاصل كلام المص في شرحه قال الشيخ الرضي اعلم
ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف المشتق فلذلك استضعف
سيبويه مررت برجل اسد دون جاءني اسد حالا واعمل على
الفرق وهو مندفع بان بناء الفرق على مساعدة الاستعمال في احدهما
دون الآخر قوله ولم يكن هذا مرضيا عطف بجملتين على جملتي لما
اي ولما لم يكن آه وفي صحته نظر والاظهر ان ترك لما في قوله
ولم يكن من سهو الناسخ قوله رده بناء الرد على انه لا داعي الى
اشتراط الاشتقاق ولا موجب لتأويل بالمشتق لا عقلا
ولا نقلا وليس بناء الرد على الامثلة التي ذكرها حتى يتجه ما قيل
انه لا يخفى ان الكرم ما ذكره لا يصلح ردا الا ان كونه نعتا باعتبار انه في قوة
المشتق قوله ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون اشتقاقا او غيره
الاوضح الاخصر ولا فرق بين المشتق وغيره قوله في صحته وقوعه
حض عدم الفرق بعدمه في صحة الوقوع لانه لا يفيد عدم الفرق
مطلقا لان المشتق بغلبته راجح على غيره قوله اذا كان وضعه
اي وضع غير المشتق يعني في التركيب فالمراد بالوضع الاستعمال
سواء كان مجازيا او وضعيا وغرض المعرب من قبيل فاتم فضته
والغرض ما يترتب وجوده على شيء ويقصد به هذا الترتيب سواء
كان وجوده العقلي او الخارجي ويترتب وجود المعرب في العقل
غرض من وضع اللغة في التركيب وكلتنبيه على ان الوضع
باعتبار الوجود العقلي قال الشارح لغرض الدلالة على المعرب لا
لتقدير الدلالة وحتى يتجه انه لا حاجة الى التقدير الذي لا يساعده قاعدة

التقدير

مواد الصفحة هذا حاصل كلام المص في شرحه قال الشيخ الرضي اعلم ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف المشتق فلذلك استضعف سيبويه مررت برجل اسد دون جاءني اسد حالا واعمل على الفرق وهو مندفع بان بناء الفرق على مساعدة الاستعمال في احدهما دون الآخر قوله ولم يكن هذا مرضيا عطف بجملتين على جملتي لما اي ولما لم يكن آه وفي صحته نظر والاظهر ان ترك لما في قوله ولم يكن من سهو الناسخ قوله رده بناء الرد على انه لا داعي الى اشتراط الاشتقاق ولا موجب لتأويل بالمشتق لا عقلا ولا نقلا وليس بناء الرد على الامثلة التي ذكرها حتى يتجه ما قيل انه لا يخفى ان الكرم ما ذكره لا يصلح ردا الا ان كونه نعتا باعتبار انه في قوة المشتق قوله ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون اشتقاقا او غيره الاوضح الاخصر ولا فرق بين المشتق وغيره قوله في صحته وقوعه حض عدم الفرق بعدمه في صحة الوقوع لانه لا يفيد عدم الفرق مطلقا لان المشتق بغلبته راجح على غيره قوله اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق يعني في التركيب فالمراد بالوضع الاستعمال سواء كان مجازيا او وضعيا وغرض المعرب من قبيل فاتم فضته والغرض ما يترتب وجوده على شيء ويقصد به هذا الترتيب سواء كان وجوده العقلي او الخارجي ويترتب وجود المعرب في العقل غرض من وضع اللغة في التركيب وكلتنبيه على ان الوضع باعتبار الوجود العقلي قال الشارح لغرض الدلالة على المعرب لا لتقدير الدلالة وحتى يتجه انه لا حاجة الى التقدير الذي لا يساعده قاعدة

التقدير

التقدير وبهذا تبين ان جعل الغرض مقدما من باب اللف والنشر في
الكلام اما قوله في المتبوع فالاولى تبديله بشيء لان الوضع لغرض
المعرب لا يجب ان يكون للمتبوع فان يصير بالوضع لغرض المعرب
نعوما اما في مبتدأ او ذي حال او موصوف الى غير ذلك قوله
مثل مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية بفتح الراء او ضمها
على ما في القاموس اي اذا اضيف الى لفظ موصوفه بعينه يكون
مجازا عن الكمال في حقيقة دل عليها لفظ موصوفه فالمراد بمثل
ذلك هذا التركيب ذلك وقوله وفي مثل اي رجل عندك لا يدل
على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا يرد عليه انه ليس في هذا التركيب
شيء يمكن ان يجعل موصوفا حتى يظهر ان عدم الفتحة من جانب
اي رجل فالاولى ان يقال وفي مثل مررت بضارب اي رجل
لا يدل على هذا المعنى فلا يصح يقع نعتا قوله وفي المواضع الاخر
التي لا يدل على هذا المعنى اي دلالة مقصودة قوله وتوصف
النكرة اي النكرة وما في حكمها من ذي لام يقصد به الى فرد مبهم
كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني واشار الى وجه تخصيص الجملة
بالنكرة بقوله هي في حكم النكرة وفيه نظر لان الجملة في حكم النكرة
تكون بها لا فادة نسبة مجهولة كالنكرة التي هي لا فادة فرد مجهول
واذا جعلت صفة يجب ان يكون معلومة للمخاطب حتى يتعين
موصوفه عند المخاطب بما يعرفه من النسبة ولذا قيل الاخبار بعد
العلم بها اوصاف الا ان يكتفى في كونها في حكم النكرة بانها موضوعة
لا فادة نسبة مجهولة واستعمالها في النسبة المعلومة طارئ على وضعها

التقدير وبهذا تبين ان جعل الغرض مقدما من باب اللف والنشر في
الكلام اما قوله في المتبوع فالاولى تبديله بشيء لان الوضع لغرض
المعرب لا يجب ان يكون للمتبوع فان يصير بالوضع لغرض المعرب
نعوما اما في مبتدأ او ذي حال او موصوف الى غير ذلك قوله
مثل مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية بفتح الراء او ضمها
على ما في القاموس اي اذا اضيف الى لفظ موصوفه بعينه يكون
مجازا عن الكمال في حقيقة دل عليها لفظ موصوفه فالمراد بمثل
ذلك هذا التركيب ذلك وقوله وفي مثل اي رجل عندك لا يدل
على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا يرد عليه انه ليس في هذا التركيب
شيء يمكن ان يجعل موصوفا حتى يظهر ان عدم الفتحة من جانب
اي رجل فالاولى ان يقال وفي مثل مررت بضارب اي رجل
لا يدل على هذا المعنى فلا يصح يقع نعتا قوله وفي المواضع الاخر
التي لا يدل على هذا المعنى اي دلالة مقصودة قوله وتوصف
النكرة اي النكرة وما في حكمها من ذي لام يقصد به الى فرد مبهم
كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني واشار الى وجه تخصيص الجملة
بالنكرة بقوله هي في حكم النكرة وفيه نظر لان الجملة في حكم النكرة
تكون بها لا فادة نسبة مجهولة كالنكرة التي هي لا فادة فرد مجهول
واذا جعلت صفة يجب ان يكون معلومة للمخاطب حتى يتعين
موصوفه عند المخاطب بما يعرفه من النسبة ولذا قيل الاخبار بعد
العلم بها اوصاف الا ان يكتفى في كونها في حكم النكرة بانها موضوعة
لا فادة نسبة مجهولة واستعمالها في النسبة المعلومة طارئ على وضعها

وقوله لا المعرفة اشارة الى ان قوله النكرة احتراز عن المعرفة
لكن ينبغي ان يعلم انه لم يحترز عنها لانها لا توصف بالجملة الخبرية
بل لانه لا يوصف بالجملة اصلا فعبارة المص غير واضحة قوله لان
الانشائية لا تقع صفة الا بتأويل بعيد قيد التأويل بالبعيد لان
التأويل مشترك بينها وبين الجمل الخبرية اذ الجمل التي لها محل
من الاعراب في تأويل مفرد مسبوك منها كما هو المشهور
ومحصل ما ذكره ان التقييد بالخبرية اشارة الى الخلط الوصف
بالجمل الانشائية عن درجة الاعتبار لاحتياجها الى تأويل بعيد
للعدم وقوعها والاولى ان يقال التقييد لان الانشائية لا
تقع صفة وكل ما هو في صورة الصفة فهو عند التحقيق متعلق
الصفة ومفعولها قوله اي مقول في حقه اضرب به فان قلت هناك
تأويل يقرب من تأويل الجملة الخبرية بان يقال رجل اضرب به في
تأويل رجل مطلوب ضربه مغن عن الحذف فهو احق بالاعتبار
مما نال درجة الاستغناء قلت كانهم لم يلتفتوا اليه لاختصاص
الوصف بالانشائي بجمل المحكية فلا يقال رجل اضرب به الما اذا امر
بضربه ولو كان المعتبر على التأويل القريب لجاز استعماله في
مقام الامر بضربه وقد صرح في بعض الحواشي بتخصيصه بالطلبية
المحكية قوله اي مستحق لان يؤمر بضربه ظاهره انه تأويل للمقول
المحذوف بانه عبارة عن استحقاق القول في حقه لانه قيل فذكر
ولا حاجة اليه لانه لما خص بالجمل المحكية فتقدير القول على حقيقته
صحيح بلا شبهة الا ان يقال لم يرد ان المحذوف ليس على حقيقته

قوله لان الدلالة على معنى في غير قسم من
اقسام الاعراض بين النعت المفرد والجملة
والشبه الذي لها بالمفرد اصل لعمل وجهان
فتأويل الجملة قوله لان الصفة يجب ان يكون
مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها حتى
يتفع فائدتها وهذا لا يكون الا ان يكون
مضمونها معلوما ولان الانشائية لا يكون
مضمونها معلوما بهذا المعنى قبل ذكرها حتى يتفع
فائدتها وكذا حكم الصفة قوله لان الانشائية لا تقع
بعيد وكذا في الظنية المحكية بقول مخذوف
قوله فذكر اي بذلك مقول بعده هذا القول كما مثل
وجعلت الناس اخبر بقله
عبد الغفور

بل اراد التنبيه على انه لا يوصف بتلك الجملة المحكية الا في مقام اظهار
الاستحقاق لان يؤمر بان يفعل لاجله فتأمل قوله واذا لم يكن
فيها الضمير الرابط يكون اجنبية اي في باد النظر فالتزم الضمير احترازا
عن ان يظنها المخاطب اجنبية غير قابلة لكونها صفة ولم يحترز
عن ذلك في الخبر الجملة واكتفى بما يقوم مقام الضمير لان توجه
المخاطب الى الخبر فوق توجهه الى الصفة فليس هنا مظنة الغفلة
عما يظهر الا بمزيد توجه ولذا بالغوا في رابطة الحال ايضا فوق
المبالغة في رابطة الخبر وبما حققناه اندفع ما قيل من انه في
الملازمة مناقشة لجواز حصول الربط بغير الضمير كما في خبر المبتدأ
قوله ويوصف بحال الموصوف سواء كان مفردا او جملة وكذا
عديله فلذا احتاج البحث عن بيان كونه جملة فحق قوله يتبعه في
التنكير يحتاج الى تأويل والمراد بحال الموصوف ما جعل حالا له
ولو تجوزا فزيد الحسن من قبيل الوصف بحال الموصوف وان ليس
الحسن الا وجهه وكذا المراد بالوصف بحال المتعلق ما جعل حالا لغير
الموصوف بحسب دلالة التركيب وان كان قائما به كخوز زيد الحسن
نفسه او ذاته فانه من قبيل الوصف بحال المتعلق مع ان الحسن
قائم بزيد فاعرف حال قوله اي بحال قائم به قوله يعني بصفة
اعتبارية يحصل له بسبب متعلقه الخ لما اشكل حلية الوصف بحال
المتعلق اذ النعت تابع يدل على معنى في متبوعه وليس حال
المتعلق معنى في المتبوع اول قوله بحال متعلقه باذكر ويلزمه
ح ان يكون النعت في جاءني رجل حسن غلامه الحسن بل ما هو

قوله وانما لم يكن فيها الضمير الرابط يكون اجنبية
اي لم يكن مما لا تنفك الموصوف والصفة ولا تتعلق
فان الملازمة مناقشة لجواز حصول الربط
بغير الضمير كما في خبر المبتدأ قوله ويوصف
الوصف بحال متعلقه الخ اعلم ان يكون
حال وحال متعلقه الخ اعلم ان يكون
بالاضافة ونسبة الكلاب والغلام اذا
ارباب زيد قوله يعني بصفة اعتبارية الخ
الوصف بالاباء بمنزلة كونك قائما باعتبار
حصول الشجاعة وكذا نسبة الاباء في المعنى
فتأمل
عبد الغفور

بالشبهة

تأول به اى كائن بحيث يحسن غلامه ولايخفى ان هذا الوصف
تابع للموصوف فى الامور العشرة كالوصف بحال الموصوف
بل يلزم ان يكون جاءنى رجل كائن بحيث يحسن غلامه وصفا
بحال المتعلق لانه وصف بصفة اعتبارية تحصل بسبب المتعلق
فالوجه ان يقال معنى قوله ويوصف بحال المتعلق انه يوصف
بلفظ يدل على معنى قائم بالمتعلق ويجرى عليه اعراب التابع
ويجعل نعتا ويتكلف فى صدق التعريف عليه بانه بدل يجعله
وصفا على معنى اعتبارى حاصل بالقياس اليه فى متبوعه **قوله**
والتنكير جوز الكوفيون وصف النكرة مطلقا بالمعرفة والاخفش
وصف النكرة المخصصة بها **قوله** والافراد والتثنية والجمع و
التذكير والتأنيث اما اذا كان مصدرا فانه يستوى فيه جميع ذلك
الامور كقولهم رجل عدل ورجال عدل وامرأة عدل او افعل التفضيل
بمن فانه مفرد مذكر لاغير او افعل التفضيل المضاف للزيادة على
من اضيف اليه او فعولا بمعنى فاعل كقولهم رجل صبور وامرأة صبور
او فعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جريح وما فى الشرح فى هذا
المقام سهو بين وقع من خفوة الاقلام **قوله** فان قلت اذا
نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف الخ فيه بحث لان ما
الف التى يلحق التثنية فى الفعل نفس الفاعل والفعل مفرد كما
كان والالف التى تلحق الصفة علامة تثنيتها والضمير فيها مستكن
واما ان تثنيتها باعتبار تثنية فاعلها دون موصوفها فممنوع بل
الحق انها لموصوفها كيف ولايوجب تثنية الفاعل تثنية المسند

بلا شبهة فى موضع ويوجب تثنية الموصوف بلا شبهة كقولهم جاءنى
هذان الرجلان نعم يتجه على كون الوصف بحال الموصوف مطلقا
تابعا للموصوف فى لحمة البواقى ايضا انه لايظهر فى الوصف
بالجملة فان يضربان فى رجلان يضربان لايتبع رجلين بل الحق به
ضمير الفاعل فحصل صيغة التثنية الا ان يقال اراد المتابعة حقيقة
او صورة او يقال الجملة التى وقعت صفة مأولة بمفرد مطابق
قوله حسن قام رجل قاعد غلامه ولو لم يكن كالفعل وكان تابعا
للموصوف لوجب قام رجل قاعد غلامه وامتنع قاعدة غلامه
قوله وضعف قام رجل قاعدون غلامه ولو لم يكن كالفعل
لامتنع فافهم **قوله** ولحاق علامتى الخ انحاق بفتح اللام **قوله**
ويجوز من غير حسن ولا ضعف قعود غلامه لانه لايخرج بذلك عن كونه
كالفعل فى عدم لحاق علامتى التثنية والجمع فى مقام الاسناد الى
الظاهر بآخره ولو لم يكن كالفعل لامتنع ورب رجل قعود غلامه
لوجوب متابعته لموصوفه **قوله** اجتمع فيه فاعلان فى الظاهر
الا ان يخرج الخ الاولى ترك فى الظاهر ليشمل الاستثناء بلا كلفة
ولئلا يحتاج الى جعل اللام الظاهر بعد الضمير بدلا ليس خلاف الظاهر
حتى يكون الظاهر اجتماع فاعلين **قوله** او يجعل الفعل خبرا مقدما
على المبتدأ الاولى او يجعل بجملة ووجه ما ذكره العلامة التفتازانى
فى المطول فى اواخر احوال المسند انه كثيرا ما يطلق الفعل على الفعل
مع ضميره المستتر **قوله** فلا حاجة لنا الى التوضيح فيه ان اعرف
المعارف الذى فوق الجمع ضمير المتكلم الواحد ومن البين ان ضمير

عبده المقصود

المتكلم مع الغير والمخاطب ليسا في مرتبته فلو سلم عدم حاجته الى التوضيح
لم يسلم في الوضوح فلا نسلم عدم حاجة المتكلم مع الغير والمخاطب
ليبلغا مرتبة المتكلم الواحد قوله لا ولي ان يقال لا حاجة للواحد
المتكلم الى التوضيح وحمل عليه باقي الضمائر قوله وحمل عليه ضمير الغائب
واجاز الكسائي وصفه متمسكا بقوله تعالى انه انا هو العزيز الحكيم
وحمل الجمهور مثله على البدل ويمكن ان يقال هو من اسماء الله تعالى
فهو فيه تعالى اسم ظاهر كالوجعل الضمير علما فتأمل قوله لانه ليس
في المضمر معنى الوصفية اورد عليه ان الضمير الراجع الى المفهوم
المشتق فيه معنى الوصفية ويمكن ان يجاب عنه بانه نادر
بالنسبة الى ما ليس فيه معنى الوصفية فحمل عليه وما قيل الاولى
في التعليل ان الموصوف يجب ان يكون اعرف او مساويا
والضمير اعرف فلا يصح وصف غيره به ففيه ان الشارح لم يترك
هذا الاولى بل غوضه من نقل ما في الرضي الاشارة الى هذا الوجه و
نحن نقول وضع ضمير الغائب للدلالة على ما يتحد مع المرجع و
وضع الصفة للدلالة على ما يتحد بالموصوف فلم يجتمعا قوله ثم
المعرف باللام والموصولات بقي المضاف الى المعرفة ولم يتعرض
لانه يجيء بعد والمتبادر والقياس ان يكون في مرتبة ضمير المخاطب
لكن وصفه دون وصف ضمير المخاطب يدل على انه انقص منه قوله
لم يوصف ذو اللام الا بمثله اي ذي اللام الآخر او الموصول اما
ان يراد بمثله مثله في درجة التعريف فيشمل المضاف الى مثله
فلا حاجة الى قوله او بالمضاف الى مثله الا ان يقال اراد عدم

خروج المضاف على مذهب من قال انه انقص من المضاف اليه
ايضا واما ان يراد المماثلة في كونه ذا اللام وح يتجه ان يقال
الاخصر الاوضح لم يوصف ذو اللام الا بذي اللام ويرد
ايضا انه يوصف ذو اللام بالموصول ايضا فيتكلف بان المراد
بمثله مثله وتوصوره قوله بلا واسطة كوجاءني الرجل صاحب
الفرس او بواسطة لا حاجة اليه على مذهب سيبويه وتوقف
المماثلة في الدرجة لانه ابدا موصوف بالمضاف الى مثله بلا واسطة
على مذهب سيبويه قوله بان توصيف المضاف مساو لتوصيف
المضاف اليه او انقص منه من قال انه انقص منه تمسك بجواز
وصف المضاف الى الضمير دونه وعلى هذا يشكل وجه ان لا يوصف
المعرف باللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله لجواز ان يوصف
بالمضاف الى الاعرف منه الا ان يقال المضاف الى الاعرف منه
وان كان انقص من الاعرف لكنه اعرف من المعرف باللام
قوله اي باب اسم الاشارة بذي اللام يجب ان يراد بذي اللام
ما يشمل الذي واخواته قال الرضي لا يوصف اسم الاشارة الا
بذي اللام والموصول كوجاءني هذا الرجل وبهذا الذي قال كذا وبهذا
ذي قال كذا على اللغة النهائية هذا كلامه والظاهر ان يراد بهذا
في قوله باب هذا خصوصه وبقوله باب هذا اسم الاشارة لان
يراد بهذا اسم الاشارة فتأمل قوله مع ان القياس يقتضي
جواز وصفه بـ وبمثله من اسماء الاشارة وبالمضاف الى مثله قوله
بل رجل بل رجل متصف بالعلم قوله اي تصد نسبة المراد بالنسبة

ما يعم التعلق والنسبة التقييدية ليشمل غلام زيد وعمرو وجاءني
فيشكل التعريف بجاءني زيد الفاضل والعاقل لو جعل العاقل
وصفا لا معطوفا كما سيجئ ويشكل بالمعطوف في قوله وانواعه
رفع ونصب وجر الآن يحال النسبة المقصودة في هذا المقام
نسبة البعضية لان جعل المجموع خبرا يفيد بعضية كل منها ٥
فالمعطوف مقصود بهذه النسبة وقوله فقوله بالنسبة متعلق
بالمقصد المفهوم من المقصود ومقصود توضيحه انه ليس متعلقا
بالمقصود والا لكان المعطوف بنفسه مقصودا بالنسبة وليس
كذلك اذ المقصود بالنسبة هو المعطوف بل هو متعلق
بالمقصد المفهوم من المقصود لانه عبارة عن قصد نسبة او نسبة
شيئ اليه وفي قوله المفهوم من المقصود احتراز عن المفهوم
من لفظ المقصود او من المقصود منه قوله فقوله مقصود
بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها لم تنب الى
شيئ ولا هي بالشيئ لان نسبتها غير مقصودة كالمبدل منه
فاندراج القصد ليس لقصد الاحتراز عن غير البدل بل لبيان
المشترك بينه وبين البدل فاعرف القصد ولا تمل قوله واجيب
فهم هذا المعنى من كون العطف مقصودا بالنسبة مع متبوعه
بعيد جدا على انه يرد عليه ان بدل الغلط مقصود بالنسبة مع
متبوعه بهذا المعنى وبالجملة لا فرق في المعنى بين قولنا جاءني
زيد حماره وبين قولنا جاءني زيد بل حماره فجعل احدهما داخلا
في مفهوم التعريف بهذا التغيير دون الآخر تحكم قوله ولما لم

اكتف بما ذكره جمعا ومنعا ورد فه لزيادة التوضيح يحتمل ان يكون قوله
بتوسط شروعا في بيان حكم المعطوف بعد تعريفه سيما اذا اريد به
التوسط في اللفظ كما هو المتبادر فيكون بيانا لعدم جواز حذف
العاطف قوله ولم يكتف لعدم الاكتفاء بكل منها فقصد
بزيادة التوضيح ومنها بيان ما يقصد في ايراد المعطوف ومنها
انه اما ان يعد الحروف العشرة فيطول واما ان يحيل فيبقى معرفة
المعطوف موقوفة الى وقت معرفة العشرة في قسم الحروف
واما ما ذكره فيمكن منع كون المعطوف على الصفة نعتا كجاءني عندم
كيف ولو كان كذلك لاستحق الرفع مرتين فاما ان تؤثر
في الرفع الموجود كلا المقتضيين فيكون اثرا المقتضيين واما
ان يقتدر رفع لاحد المقتضيين ولم يقل به احد قوله لان الحروف
قد تتوسط بين الصفات وكذا بين الابدال نحو قطع زيد يده و
رجله فرجله من حيث انه بدل عن زيد يصدق عليه تعريف العطف
قوله وقيل قد جوز الزمخشري يتجه عليه ان المراد بتوسط احد
الحروف العشرة توسط احدها بتفصيل كما سيجئ والواو التي
تأكيد التصوق ليس من العشرة بالمعاني التي سيجئ قلت
لا خلاف في جواز دخول ثم بين المؤكد والمؤكد فينتقض التعريف
برح قوله ونقل عن المص الفرق بين هذا الوجه والوجه الاول
ان الوجه الاول جعل المعطوف على الصفة صفة من وجه
ومعطوفا من وجه وهذا الوجه جعله صفة للحالة من غير ان
يكون معطوفا بوجه قوله اكد بمنفصل فان قلت التأكيد مقام

وواضح فاذا لم يكن هناك داع الى التأكيد كيف يعطف على الضمير المتصل
قلت يعدل عن عطف المفرد الى عطف الجملة على الجملة فيقال
ضربت وضرب زيد وكما كان التأكيد بالمنفصل محتاجا الى البيان
لانه يحتمل تقديم التأكيد على العطف وتأخيره بينه بالمثال فقال
مثل ضربت انا وزيد واخباره على زيد ضرب هو وغلامه لانه
انما دعى على الحكم بالتأكيد في زيد ضرب هو وغلامه طرد الباب
واما في زيد ضرب هو وغلامه يحتمل ان يكون من قبيل انفصال الضمير
للعطف لا من قبيل تأكيد المتصل بالمنفصل **قوله** لانه قد طال
الكلام بوجود المنفصل هكذا في النسخ والاظهر بوجود الفصل
او يطول الكلام بالمنفصل وقوله فحسن الاختصار فيه ان طول الكلام
حاصل لواخر الفصل عن المعطوف مع انه حين التأخير يتعين
التأكيد فانه اذا قيل ضربت انا وزيد اليوم يطول الكلام كطوله
اذا قيل ضربت انا اليوم وزيد فالوجه ان يقال جواز العطف
على هو كالجزء من الفعل احتراز عن طول الفصل بين المعطوف
والمعطوف عليه **قوله** واعلم ان مذهب البصريين انه على ان
المسئلة خلافية والتأكيد استحساني لا واجب قطعا كما يفيده
مقابلة اكد مع جواز الترك ومر سبق في بحث المفعول معه
من انه اذا لم يجز العطف بتعين النصب مثل جئت وزيدا
قوله حرفا كان او اسما قال الشيخ الرضي لا يعاد العامل الا اسم
اذا اذا لم يشك انه لا معنى له وانه جلب لهذا الغرض كما بين فانه لا
يتصور الا بين اثنين فان النبس نحو غلامك وغلام زيد وانت

تريد غلاما واحدا لم يجز الا اذا قام قرينة دالة على المقصود **قوله**
والمجرور لا ينفصل عن جاره بتنقض بقوله تع فبما رحمة من
الله لنت لهم وبقولهم ضربني من غير ما جرم **قوله** بدليل قولهم بيني
وبينك او بين لا يضاف الا الى المتعدد وهذا انما يصير دليلا
لو لم يكن زيادة بين الا في صورة العطف على الضمير وليس الامر
كذلك لشيوع مثل بين زيد وبين عمرو والاولى ان يقال هذا ايضا
من قبيل اعادة الجار من غير ضرورة كما في العطف على الضمير
قوله مستدلين بالاشعار فيه اشعار بضعف استدلالهم
لكن لا يقتصر استدلالهم على الاشعار بل استدلوا بالقرآن
العظيم ايضا وهو قوله تع تساءلون به والارحام وجيب
بجعل قوله والارحام قسما **قوله** جاء في كلامهم آه فيه انه لا اشكال
في جواز جاء في كلامهم وجواز اعجبني جمالك لوجود الفصل فالاولى
التمثيل بجاء اكلامهم زيدا واعجبت جمالك زيدا **قوله** وقوي الكلام
وليقوي **قوله** من الاحوال العارضة له بالنظر الى ما قبله الاولى
نظرا الى غيره كما قوله وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في
الاحوال العارضة له بالنظر الى نفسه وغيره لان قولنا زيد هو
القائم وعمرو وقمر وفيه في حكم زيد في الاحوال العارضة له بالنظر الى
القائم من كونه مبتدا وواجب التعريف محصور فيه القائم الضمير
الفصل واعلم ان قوله وكذا المعطوف يحتمل ان يكون من تتمة
تقرير عبارة المتن ويحتمل ان يكون من تتمة المسئلة التي
ذكرها الشارح لاستيفاء المسئلة والاظهر انه على الاول يكون

اعتبار امور فى عبارة المص لا تفهم منها من غير ضرورة ثم اعلم
ان الشارح قد افرط فى التكلف فى تصحيح كلام المتن كما مر
ولا يحتاج اليه لان معناه ان المعطوف فى حكم المعطوف
عليه فى التركيب فكل ما يستحقه المعطوف عليه فى التركيب
يستحقه المعطوف فقى بارين وعبدالله يستحق المعطوف
عليه على تقدير كونه مضافا النصب فكذا المعطوف وفى بارين
والحارث يستحق المعطوف عليه لو كان فيه لام الفصل عما
كلمة يا فكذا المعطوف **قوله** كالاعراب الاعراب من الاحوال
العارضة نظرا الى العامل واما خصوص الاعراب من كونه بالحركة
والحرف فهو من الاحوال العارضة له بالنظر الى نفسه وهو
المراد فلا يرد ما قيل فى كونه من الاحوال العارضة له فى نفسه
تأمل لان للعامل وخلافيه تفهم قابلية الاعراب كذلك **قوله**
واما كخورب شاة وسخلتها فلتقدير التنكير لعدم قصد التعيين
وان كان الضمير عبارة عن هذه الشاة المذكورة **وقوله**
او محمول على نكارة الضمير بمعنى ان الضمير راجع الى شاة لا الى
الشاة المذكورة بعينها فهو بمنزلة سخلة شاة لا بمنزلة سخلة
هذه الشاة والظاهر ان يراد بالضمير ما قصد بالظاهر السابق
بعينه واما جعله عبارة عن السابق لا بعينه فشاذ فلذا قال
على الشذوذ وهذا شذوذ فى حمل الضمير على النكارة مع سبق
المرجع واما الشذوذ الذى جعل جوابا ثانيا فهو شذوذ عطف
المضاف الى الضمير على مدخول رب وبهذا اندفع ما قيل اعلم

انهم جعلوا الحمل على نكارة الضمير جوابا والشذوذ جوابا آخر واندفع
ايضا ما اعترض به من ان الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع
لان الضمير اذا لم يرد به المذكور بعينه يكون نكرة ولم يكتف فى الجواب
الى ما قيل ان ذلك مبنى على ما ذهب اليه الشيخ الرضى من ان
الضمائر الراجعة الى النكرات الغير المخصوصة نكرات على انه لم
يصح ان يجعل قوله على الشذوذ علاوة فيكون جوابا ثانيا فانه ما فى
الباب ان يكون الادلاج تقديم قوله اى رب شاة وسخلة
شاة على قوله على الشذوذ وبقى شىء وهو ان الظاهر ان يجعل
الحمل على نكارة الضمير وجها ثانيا لتقدير التنكير ولا يجعل عديلا له فتأمل
قوله فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما والمبتدا وهو عمرو
وتأمل ان يقول لم يتعين لذلك لجواز ان يكون الرفع لكونه
مبتدا رافعا لفاعل هو عمرو ولان الصفة اذا طابقت مفردا
جاز فيه الامران **قوله** واما جاز الذى الخ جعل الجواب هذا السؤال
ثلثة احتمالات الاول منع كون الفاء عاطفة والثانى تخصيص
كون المعطوف والمعطوف عليه باذا لم يكن بين المعطوف
والمعطوف عليه سببية لان المعطوف والمعطوف عليه حينئذ
بمنزلة امر واحد فيكفى رابطة المعطوف عليه للمعطوف والثالث
ان الفاء السببية يفيد معنى فى الجملة الثانية ربطها بما ربط به
المعطوف عليه وهو ان الغضب بسبب طيرانه واما قوله فيمكن
فجواب آخر بتقدير الرابطة ولا يخفى عليك ان كون الجملة
الثانية مع الاولى بمنزلة جملة واحدة لا يتوقف على جعل

الفاء السببية وآلا شعار بما هو رابط للجملة الثانية بما ربط به المعطوف عليه
بل يجعل ذلك من الفاء العاطفة فان معناه التعقيب فكما يجعل
الفاء السببية الثانية مع الاولى كواحدة كذلك التعقيبية لانه
في قوة ويغضب زيد عقيب طيرانه **قوله** ولما كان لقائل ان يقول
بهذه القاعدة منتقضة لم يحتمل ان يكون قول المص وانما جاز جوابا
لمنع جواز ما عدا الرفع في مازيد بقائم ولا ذاهب عمرو بسند جواز الامر
يطير فيغضب زيد الذباب **قوله** بسببه الضمير راجع الى طيرانه اي
يغضب بسبب طيرانه **قوله** اي اذا وقع العطف يعني قوله اذا عطف
مسند الى مصدره من قبيل وقد جعل بين العير والنزوان وكقوله
على عامل ليس نائبا عن الفاعل بل مصدر عطف اي عطفا مبنيا على
عاملين ولا يخفى انه بعيد جدا وما قال بعض شارحي الكتاب ابعد منه
والحق مع اكثر الشارحين فلا ينبغي ان يتجاوز **قوله** مختلفين
اي غير متحدين ماذكره في توجيه مختلفين فلا عجب ان يغفر منه
العجب والاولى ان لا يتكلم بمثله بل وجب والوجه ان يقول
في محله ان الوصف قد يكون لبيان المقصود بان يوصف
الشيء بوصف بحسب لبيان عموم الحكم وشموله الجنس ومنه
قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه فوصف
عاملين بمختلفين للتصريح بالعموم ولا يبعد ان يقال احتراز عن
مثل ضرب واكرم زيد عمرا وبكر خالدا فان زيدا وعمرا ليسا
لعاملين اما ضرب واكرم على ما نقل من الفراء انه على الشريك
العاملية فيجوز العطف عليهما لانه العطف على معمولي عاملين

غير مختلفين بل متحدين في المعمول **قوله** اكل امرئ تحسبين امرأ
تحسبين وقع بين مفعوليه فكل منصوب ولين بمرفوع على
حذف المفعول الاول لتحسبين لانه لا يجوز الاقتصار على احد
مفعولي باب علمت عند المص وتوقد مضارع اتقعل حذف
احدى تائيه والتوقد لازم ومتعد وهو ههنا لازم لعدم جواز حذف
ما ءمن المجهول **قوله** فحذا وان كان بحسب الظاهر جائزا لكنه
لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة ودفع لما ذكره الفاضل الهندي ان
في ترتيب الجزآء على الشرط نظرا لانه كيف يترتب على وقوع العطف
كما يدل عليه اذا والماضي عدم الجواز وتحقيق الجواب ان المراد
هو العطف بحسب الصورة والمترتب عدم الجواز بحسب الحقيقة
والمآل وقيل اذا عطف بمعنى اذا اريد العطف فلا مانع من الترتب
على الارادة ورد بان عدم الجواز لا يترتب من الارادة بل هو ثابت
اريد اولا وهو مندفع بان عدم الجواز علة لجزآء اقيم مقامه والتقدير
اذا اريد العطف على عاملين مختلفين فليتجنب عنه لانه لم يجز
قوله وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع
المواد عند الجمهور ولما يتجه على المص ان قوله خلافا للفراء بيان
للمخالفة قبل تمام الحكم لانه انما يتم بالمستثنى فاجاب بان المستثنى
متعلق بمجموع عدم الجواز مع المخالفة وهو مع كونه لكنفا جدا يتجه
عليه ايضا انه يفيد بيان انتفاء عدم الجواز مع مخالفة الفراء
في هذا التركيب ويكون محتملا لعدم الجواز بلا مخالفة الفراء وان
مخالفة سيبويه في عدم الجواز ومخالفة الفراء في جميع الصور الا

في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فلا يفيد ما هو المقصود من عدم الجواز
عند سيبويه مطلقا الجواز ان يكون المقص نفي مخالفة الفراء فيما
عدا هذا التركيب او في اثباته فيه اعلم ان الشيخ الرضي لم يوثق نقل
المص ونقل المسئلة انه اتفق المنقدمون ومنهم الاخفش على
انه جاز العطف الا فيما اذا كان فصل بين العاطف والمعمول
المجرور وخالفهم الفراء وسيبويه بالمنع مطلقا واكثر المتأخرون لا
يجوزون الا اذا تقدم المجرور في المعطوف والمعطوف عليه
فعلى هذا خصوص المثال المستثنى في المعطوف والمعطوف عليه
محفوظ فاحفظه **قوله** التأكيد جاء بالهمزة والواو فان قيل
كان البدل اشد مناسبة بالعطف فكان احق بالاتصال بالعطف
قيل قد يزاد في التأكيد اللفظي لعرف العطف نحو والله ثم والله
وكلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون ونحو لا تحسبن الذين يفرحون
بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من
العذاب لكن لو اخر المعطوف عن سائر التوابع لكان ترتيب
التوابع في بيانه كترتيبها في التراكيب وقد راعى ذلك
في ذكر المفاعيل الخمسة **قوله** فثبت عنده ويتحقق الظاهر فيثبت
ويتحقق **قوله** او في الشمول اي التأكيد ما يقرر امر المتبوع في
نسبة بذلك على ان ذكر او في الشمول بعد قوله في النسبة ليس لغوا
لظهور ان جاء القوم كلهم ايضا يقرر امر المتبوع في النسبة ويفيد
ان النسبة الى جميعه لا الى بعضه ومفاد التنبيه ان تقرير المتبوع
في النسبة شائع فيما بينهم في التفصيل المذكور وليس له الشمول حتى

يغني

يغني عن ذكر الشمول **قوله** يقول جاء في القوم ثلثتهم ثلثتهم اذا
اريد تعيين العدد باعتبار النسبة يضاف العدد الى ضمير المتبوع
وذلك من الثلثة وما فوقها ولا يؤكد بها الا بعد ان يعرف المخاطب
كمية العدد قبل ذكر التأكيد والا لم يكن تأكيدا بخلاف الوصف
في نحو جاء في رجال ثلث **قوله** فهذا هو الغرض اي تقرير امر المتبوع
في النسبة او الشمول هو الغرض من جميع الفاظ التوكيد فالتوكيد
به جامع لجميع الافراد واذا عرفت هذا اي كونه جامعا لجميع الافراد
فنقول اخرج المص الصفة والعطف اه فظهر ان التعريف
جامع ومانع **وقوله** وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع
ليست بالوضع لتوضيح التأكيد متبوعها لكان انسب **قوله** لفظا
مختص بالمعارف الا في المحكوم به وكذا المعنوي مختص بالمعارف
مطلقا عند البصريين ونفسه وعينه منه عند الكوفيين **قوله** او حكما
نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ
وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة
لانه لا يجوز تكريره متصلا قصد به الفرق بين ضربت انت واجمع
واكتع فان الاول في حكم التكرير لفظا لان المخالفة للضرورة
بخلاف اجمع واكتع ومنهم من لم يتنبه لغوضه واعترض بعدم الفرق
بين ضربت انت واجمع واكتع **اعلم** ان من قال ان الضمير
في انت هو التاء وان عاد فالتأكيد في ضربت انت واخواته
بتكرير اللفظ الاول حقيقة **قوله** في الالفاظ كلها **اعلم** ان
المؤكد اما مستقل يجوز الابتداء به والوقف عليه او غير مستقل

فغير المستقل ان كان على حرف واحد او كان مما يجب اتصاله بما قبله
نوع من الكلم او بآخر نوع منها تكرر بتكرار عماده في التسعة نحو بكر بكر
وضربت ضربت وان لم يكن على حرف واحد ولا واجب الاتصال
جاز تكريره وحده نحو ان زيدا قائم قوله ولا يبعد ارجاع الضمير
الى التأكيد التفظي قلت على اي تقدير يشكل بالجمع وتوابعه فانه
لا يجري فيه التأكيد التفظي ودفعه بتأويل الشمول المستفاد من
كلها بالشمول للانواع لا لجميع الاشخاص قوله وهي نفسه وعينه
وقد يزاد اجمع في عينه وكذا في اجمع فتضاف الى ضمير المؤكد وقد
نبه المص على ترتيب الفاظ التوكيد اذا جمع لكن الجمهور على تقديم
البصع على ابتع وآزمخشري منفرد في تقديم ابتع والمص
تبعه قوله قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث وعلى الاوجه لذكرها
بين الفاظ التوكيد لان التوكيد من الاسماء المعربة وهذه مبهمات
ولزام بذكر المص مثل حسن بسن في التأكيد وبحق ادراج هذه الالفاظ
في التأكيد بضرب من المسامحة وتنزيلها منزلة الاسماء لانها
معربات مستعملة في كلام العرب لا بد من ضبطها في الصيانة
عن الخطاء في كلام العرب وبهذا قال الشيخ الرضي ان التأكيد التفظي
على ضربين احدهما ان تعيد الاول وانت ان تقويته بالموازنة مع
اتفاقهما في الحرف الاخير وليستتبع اتباعا وهو على ثلثة اضرب
لانه اما ان يكون لتتميم معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا او لا يكون له معنى
اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقوية معنى و
ان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن قبيح او يكون له معنى

متكلف غير ظاهر نحو حبيت بنيت من نبت الشعر اي استخرجه
واستفيد مما ذكره ان مرسيا تأكيد لفظي مع انه ليس تكرار اللفظ
الاول حكما بمعنى ذكره الشارح اذ ليست الضرورة داعية اليه ولكن
ان يقال ان المص جعله صفة كاشفة ولا يخفى ان النبيت اذا جعل
له معنى غير الاول فهو صفة لا تأكيد قوله ويمكن استنباطه مناسبات
خفية لاشتمال كل منها على خروج من النقصان وعلى تمام مناسب
العموم المستلزم لتمام النسبة قوله اي يقعان يعني جعلا عامين
لشمولها الواحد والاثنين والزيادة والمذكر والمؤنث قوله
انفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث وهذا اصل في
كل مضاف الى ضمير التثنية مع الاتصال التام بين المضاف و
المضاف اليه لكراهة اجتماع التثنيتين مع كمال اتصالهما لفظا
ومعنى فيقال نفساهما زيد وعمرو وغلاماهما ولا يقال نفسهما بل نفسها
قوله باختلاف الضمير في كلهم وجميعهم وعامتهم كذا في تسهيل ابن
مالك قوله وهي اجمع لا دلالته له على الاجتماع عند الجمهور خلافا
للزجاج والمبرد وكذا في ارض قوله واجمعون في جمع المذكر اي العاقل
قوله او الجمع الآتي الجمع الذي يجعل في حكم الواحد وهو غير جمع المذكر
السالم قوله وجمع في جمع المؤنث وما في حكمه من جمع المذكر الغير
العاقل وجوز الاندلسي في العاقل الغير السالم ايضا قوله ولا
حاجة الى ذكر الافراد بل لا يصح ذكرها لانه بعيد جواز مجيء الاثنين
كلهم من غير ان يراد به الاناسي فقد افسد من اصلح قول المص وهو
اجزاء بتأويله بذي متعدد افرادا كان او اجزاء قوله بفتح افترقا

حتا او حكما قيل لا يكفي الافتراق الحسي بدون الافتراق الحكمي فذكر
حتا لغو وفيه نظر لان المص حكم بصحته في المفترق الحسي
ولا محصل للرد عليه من غير نقل من ائمة العربية بناء على انه
يلغو التاكيد بكل في المفترق حتا بدون الافتراق الحكمي لانه
يمكن دفعه بان الافتراق حتا يوهم الافتراق في الحكم في
بادي الرأي فيحسن التاكيد بكل بهذا القدر **قوله** بخلاف جاءني
زيد كله ومثله اختصم الزيدان كلاهما عند الجمهور لعدم صحة
افتراق الزيدين حكما وخالفهم المبرد وقيل هو خلاف القياس
والسماع وفي مخالفة القياس نظر لان الافتراق حتا حسن
ذكر التاكيد لدفع ما يوهمه الافتراق الحسي من الافتراق الحكمي
قبل التامل في الحكم **قوله** اكد ذلك الضمير اولا كانه دل عليه
المص بالمثال ولا يخفى انه لا وجه للفصل بين هذا الحكم وبين بيانه
النفس والعين كما لا وجه للفصل بين قوله ولا يؤكد بكل
واجمع وقوله واكتع واخواه مع شدة اتصال هذا الحكم بالحكم
السابق اذ يعلم منه ان الحكم السابق يشمل اكتع واخويه
ولهذا اقتصر فيه على ذكر اجمع **قوله** واكتع واخواه اتباع لاجمع
وطريق الجمع بين الفاظ التاكيد وكيفية ترتيبه ان يقول فتامل
فاعرفه **قوله البدل** تابع مقصود بما نسب الى المتبوع
يخرج من التعريف البدل من المنسوب نحو ضيفي زيدا خوك
والعبارة الصحيحة البدل من تابع مقصود بالنسبة دون متبوعه
قوله اي يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع لما كان من

البيتين

البيت ان ليس البدل مقصودا بما نسب الى المتبوع اذ ليس المقصود
من جاءني زيد اخوك اخاك بمكلف لتصحيح التعريف بان جعله
بمعنى قصد نسبة ما نسب الى المتبوع ويرد فيه نظر لان نسبة المجيء
الى الاخ ليست مقصودة بنسبة الى زيد بل نسبة الى زيد مقصودة
من ضم المسند الى زيد ونسبة الى الاخ مقصودة من ضمة اليه
فلا بد من زيادة تحمل وهو ان المقصود من النسبة الى المتبوع
النسبة اليه كما في بدل الغلط فان المقصود من النسبة الى المتبوع
النسبة الى التابع والتلفظ بالمتبوع سهو وحال نسبة من
تقريره وتمكنه في الذهن كما في البواقي **قوله** دونه اي دون
المتبوع اي لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة فضمير دونه
راجع الى المتبوع وهو حال من المستتر في المقصود اي متجاوزا
عن المتبوع في كونه مقصودا وقد غفل عما نبه عليه الشارح من
قال دونه ظرف لنسب او حال من المستتر فيه اي متجاوزا من
المتبوع فانه يكون المعنى انه تجاوز ما نسب الى المتبوع في انه
نسب اليه والمحصل انه نسب الشيء الى المتبوع ولم ينسب المتبوع
الى المتبوع ولا محصل له كما تري **قوله** بل يكون النسبة اليه توطئة
وتمهيدا النسبة الى التابع اي حقيقة او حكما كما في بدل الغلط فانه
وان لم يجعل توطئة بل كان سبق لسان لكنه في حكم التوطئة فانه
في حكم الساقط وموجب التقرير والتمكن في حق البدل **قوله**
وليس نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى
زيد يقال الظاهر ان يقول على طبق ما ذكر في شرح التعريف

عبد الغفور

ان ليس المقصود لنسبة عدم القيام الى زيد بنسبته الى احد ففى
الكلام قلب وليس بذاك والقلب فى امثال هذا المقام بعيد
عن القلب والمعنى وليس لنسبة ما نسب اليه اى الى احد من عدم
القيام مقصودة بالنسبة اى بسبب النسبة الى زيد بان يكون
القصد اليها بسبب تقرير النسبة الى زيد او بالعكس الى زيد بان
يكون قصدا باعتبار زيد وتقرير النسبة اليه ولا يخفى عليك
انه يندفع الاشكال عن تعريف البدل بمثل ما سمعته فى تعريف
العطف من ان معنى كونه مقصودا بالنسبة دونه ان يكون ذكر
المتبوع توطئة لذكره وكانه قصد الى التنبيه على طريق آخر فى
الوقع **قوله** اى بدل هو كل المبدل منه لا يخفى ان المركبات الاضافية
الاربعة صارت اسما للاقسام الاربعة كعبد الله علما وان عطف
البعض على الكل من قبيل العطف على جزء الاسم ليستفاد منه
اسم القسم الخ وهكذا فى اخويه وهذه مسامحة شاعت فى كلام
المصنفين ولا يكاد يحتاج زعنه فبيان ان الاضافة فى الاولين
بيانية وفى الاخيرين لامية لاولى ملابسة بيان ما هو اصل معنى
الاضافة لا معناه المراد فى المقام فلا يشكل انه كيف يعطف
المضاف اليه بالاضافة اللامية على المضاف اليه بالاضافة البيانية
وما اجيب به عنه من ان الاضافة فى الاولين ايضا لامية فهو
بين اذ المقام ليس مقام الاضافة اللامية وكذا ما اجيب به من
ان بين الحرف المقدر والمذكور فرقا فيعطف المجرور باللام المقدرة
على المجرور بمن المقدرة وان لا يجور عطفه على المجرور بمن المذكورة

اذ لا محصل له **قوله** اما اشتمال البدل على المبدل منه لم يخرج منه نحو
جاءنى زيد حماره فانه لاشتمال لاحدهما على الآخر فكانه جعل وجه
التسمية اكثريا غير مطرد فى جميع الافراد والمشهور اشتمال
المبدل منه على البدل باعتبار تشويقه الى البدل وكونه دالا عليه
اجمالا بحيث يبقى سامع المبدل منه منتظرا لذكر البدل وهذا وجه
تحقيقى مطرد بخلاف ما ذكره الشارح فانه كلام ظاهرى غير مطرد
ومن قال ينبغى ان يحمل كلام الشارح على هذا فقد رضى بالتحمل
قوله وبدل الغلط اى بدل مسبب عن الغلط جعل الغلط مصدرا
والاولى جعله بمعنى غير المستقيم وجعل الاضافة اضافة الى المبدل منه
فيكون الملابسة قوية اذ هو الشايع فى اضافة البدل ويمكن
جعل الاضافة فى الاقسام الثلثة ايضا من هذا القبيل بدقة نظر
جئنا بها لمن هو اهلها فضلا من المنعم كل نعمة وقها وجلها فقول
بدل الكل معناه بدل من كل المبدل منه حيث جاء به بجميع المبدل منه
فهو بالبيان الخ بدل منه بالبيان الاول فترك جميع المبين بالبيان
الاول وجئ بجميعه بالبيان الخ فلم يبق شئ من المتروك
بلا بدل مما جئ به من البدل بدل عن جميع ما ترك من المبدل منه
فيكون بدل الكل وبدل البعض بدل عن بعض ما قصد بالمبدل منه
اجمالا فانه اذا قيل قطع زيد فقصد بزيد يده لنسبة القطع اليه
اجمالا فقيل يده ابدا لا للبيد المبين اجمالا بالبيد المبين تفصيلا
فتفصيل اليد بدل عن اجماله فهو بدل البعض اذ غير البدل من
المبدل منه ترك بلا عوض ولم يجد شئ من المبدل منه سوى اليد بلا

وبدل الاشتمال بدل عما اشتمل عليه المبدل منه وقصد حين ذكر المبدل
منه لاشتماله عليه فهو بدل عما اشتمل عليه المتروك ولم يجد المتروك
بدلا بل الواحد البدل ما اشتمل عليه المتروك فحذه راغبا ولا تحجب
من تبديل كلمات جم تغفير فانه ثمرة الانتباه ولا مبدل لكلمات
الله ولا يشاركها فيه كلمات من سواه قوله فالاول مدلوله مدلول
الاول لم يقل مدلوله لانه اريد بالاول الآتي غير الاول وفي مثل هذا
المقام يوفي بانظاهر اظهار المغايرة قوله يعني متحدان ذاتا لا
ان يتحد مفهوما اذ لا يلزم اتحاد مفهوميهما بل قد يكون نحو
زيد ضربته اياه وكثيرا ما لا يكون وقوله وان اختلفا مفهوما يشير
الى انهما قد يتحدان ووجه تجويز عدم اختلاف مفهومي زيد وخوك
انهما ذكرا على وجه التمثيل قوله والا جزؤه اي جزؤ المبدل منه لم يرد
ان الضمير راجع الى المبدل منه المعلوم في المقام لانه راجع الى الاول
في قوله مدلوله مدلول الاول بل اراد تعيين الاول وقوله واما في
جزؤه بتقدير والا مدلوله جزؤه وليس من عطف الا على الاول
وعطف جزؤه على مدلول الاول كما هو الظاهر والا لكان عطفا
على عاملين مختلفين بدون ما هو شرط جوازه عند المص قوله بحيث
يوجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا زيادة قيد في
عبارة المص لابد منه لاخراج بدل الغلط كما اشار اليه بقوله بخلاف
ضربت زيدا غلامه بغيرها الاولي والاوضح ترك تاء الملابسة
والقول بان بينهما ملابسة غيرها قوله نحو نظرت الى القمر فلكه قيل
فيه ان النسبة الى المبدل منه لا يوجب النسبة الى البدل فكيف

يكون مثالا لبدل الاشتمال وكذا المثال الآتي قلت اذا لم يكن في
الفلك قمر وعلم المخاطب ذلك يكون الاسناد الى القمر موجبا
للاسناد الى فلكه اجمالا وكذا اذا سئل عن المتكلم بهذا التركيب
هل رأيت برج الاسد فقال نعم رايت درجة الاسد كان المخاطب
منتظر الذكر البدل قوله والراجح ان تقصد اليه بعد ان غلطت بغيره
فيه نظر لان القصد الى البدل قبل الغلط وانما ذكر خلاف ما قصد
بالنسيان او سبق اللسان فكانه اريد ان يقصد في البدل من حيث
انه بدل يعني ان تقصد الى الابدال بعد ان غلطت
بغيره فافهم ولم يقل بعد ان غلطت بالاول تفننا قوله اي بغت
بدل المعرفة واجب قال الشيخ الرضي هذا ليس انا نقول الكل بل عند
ابي علي بدل الكل ايضا مقيد بما اذا لم يشتمل على فائدة فانها المبدل منه
نحو قوله تعالى بالواد المقدس طوى اي مقدس مرتين قوله لئلا
يكون المقصود انقص هذا وجه مطرد في الكل فعل باطراده ولم
يخصه هذا ببدل الكل كما فعل المص وقال في بدل البعض والاشتمال
انه لابد فيهما من ضمير يرجع الى المبدل منه تخصص البدل اما بالاضافة
اليه او بوصفه هذا ولا يخفى عليك ان الوصف غير لازم لان
الاضافة ايضا كالوصف جابر لنقصان النكارة الا ان يقال
لم يساعد العقل مقتضى العقل فلذا خصه قوله نحو الزيدون لقيتهم
اياه قال الشيخ الرضي ان هذا المثال تأكيد كيف وهو مثل سكن
انت وزوجك الجنة واتفقوا على انه تأكيد قال الفاضل الهندي
لا يبعد ان يقال لو قصد اسنادا والفعل الى المنفصل وذكر المتصل

لوطئه فالضمير الكل بدل ولو قصد اسناد الفعل الى الاول وذكر
الكل من غير توطئة كان تأكيدا قوله وبرأى پشت ريش عجفاء
لاغر نقباء سوده پاى وقوله ان كان فجرا يحكم كذب يحاكل
يمين فاجر قوله قال اللهم صدق صدق الظاهر ان يقول لان
خبر افعال المقاربة لا يكون الا مضارعا قوله وعليه الطير
ثانى مفعول التارك ان جعلناه بمعنى المصير ترك جاء بمعنى
ودع وبمعنى صير صرح بالثانى فى تسهيل ابن مالك وجعله بعد المعز
من دواخل المبتدأ والخبر وصرح فى القاموس بان ترك
يكون بمعنى جعل ومن لم يعرفه قال جعل التارك بمعنى المصير
لتضمين الترك بمعنى الجعل قوله وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف
ماهية المبنى على الاطلاق اى هذا الحد للاسم المبنى كما هو الظاهر
بعد قوله اى الاسم المبنى فهذا انما يتم لو كان معرفة مبنى الاصل
موقوفا على معرفة المبنى الاصل لكنه ممنوع لانه يمكن معرفته
بابتنائه فيما بعد من غير توقف على معرفة مفهوم المركب الاضافى
قوله اذ لو لم يعرف ما يعنى لو لم يعرف ماهية المبنى لكان اى
تعريف الاسم المبنى تعريفا للمبنى بالمبنى فيلزم تعريف الشىء
بنفسه هذا محصل كلامه وفيه نظر لان لزوم تعريف الشىء
بنفسه لو سلم انما يلزم لو كان تعريفا للمبنى المطلق واما اذا كان
تعريفا للاسم المبنى فليس الا تعريف مخصص بالعام والاخص وفيه
نعم لو كان تعريف المبنى المطلق يلزم ان لا يكون جامعا
لخروج مبنى الاصل لانه لا يناسب مبنى الاصل قوله مبنى الاصل

هو الحرف والفعل الماضى والامر بغير اللام لم يبين مفهوم المركب
الاضافى واكتفى ببعيين ما يصدق عليه لانه سيوضح معرفة مفهومه
فى تعريف المعرب ولا حاجة الى تقييد الامر بقوله بغير اللام
اذ لا امر فى عرف النحاة الا بغير اللام قوله والمراد بالمناسبة
المنفية فى تعريف المعرب هو هذه المناسبة الاولى هو المناسبة
فافهم قوله او غيرها وهو الاشارة الحسية قوله فكل واحد
المنع يخلو المنع الجمع كما يتبادر الى الوهم ويمكن جعلها مانعة
تجمع ايضا بان يراد بما ناسب مبنى الاصل ما ناسب مناسبة
موجبة للبناء وبما وقع غير مركب ما يكون سبب بنائه عدم
التركيب ولا خفاء فى ان سبب بناء هؤلاء غير مركب ليس
عدم التركيب بل المناسبة ومن قال انه ليس للشك حتى
ينافى التعريف فقد بعد عن السوق فان قلت يخرج من
القسم غاق صوت الغراب قلت الاصوات ليس من
الاسم المبنى لانها ليست موضوعات قلت كلمات فضلا عن
كونها اسما وانما ذكرت فيما بين المبنيات لمزيد مناسبتها بها
قوله اباء التقديم ما مفهومه وجود الشرفة او نقول
التركيب فى المركب مقتض للاعراب والمناسبة مانعة والمقتضى
مقدم على رفع المانع شرفا وفى المبنى المناسبة مقتضية للبناء
فى حال التركيب وعدمه بخلاف عدم التركيب فهو لحق بالتقديم
او نقول عقد بحث المركب لبيان اقسامه بحسب التركيب فالاهتمام
به اتم وعقد بحث المبنى لبيان اقسامه بحسب المناسبة لا باعتبار

عدم التركيب فاهتمام فيه بالمناسبة اكثر تأمل **قوله** من حيث
حركات اواخره لان من حيث انفسها فانه لا يقال للمبني الضم
ولا الفتح ولا الكسر بل المضموم والمفتوح والمكسور ولا
مطلقا لان يا زيدان مبني على الفتح ويا زيدون على الواو
ويا رجلين على الياء ولا يقال لهذه الحروف ضم وفتح وكسر
قوله والمراد ان الحركات البنائية لا يعتبر عنها الخ على ان المراد
باللقب ما يعبر به عن شيء ما جريا على اللغة لا قسم العلم كما هو
مصطلح الصناعة وان التعبير بها عنها لا بخصوصها لاشتراكها
بين الحركات الاعرابية والبنائية وغيرها **قوله** وحكمه حقه ان
يؤخر عن تقسيم المبني انما انه قدمه لان غيره جعله توطيئا للمبني
فنبه على انه حكم الذي لا يعرف انما بعد معرفة فعقب تعريفه
بقوله وحكمه تنبيها على وجه العدول هنا وفيه نظر لان حكم المبني
مطلقا ليس ذلك بل حكم ما ناسب مبنى الاصل منه واما الذي
بناؤه لعدم التركيب فحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل
قوله وبعض الظروف انما قال بعض الظروف ولم يقل بعض
الموصولات مع ان اي معربة وحدها لقلتها وللا يتوهم انه
على مذهب من جعل اللذان واللتان معربين لكن ينبغي ان
يقول وبعض المركبات لان المركبات قسمان قسم مبني من
نحو خمسة عشر وقسم معرب وهو بعلبك قيل وينبغي ان يقول
وبعض الكنايات ايضا ليخرج فلان وفلانة **قوله** فهذه ثمانية
الباب في بيان الاسماء المبنية يعني لا يشكل حصر المبني في هذه

الثمانية بالشرطية والاستفهامية والتامة ومن
باب مهما سوى الموصولة لان المراد بالموصولات ليس مجرد
الموصول بل هو باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية
موصولات كانت او غيرها ولا يشكل ايضا بفعال التي ليست
بمعنى الامر لان المراد باسماء الافعال ليس مجرد اسم الفعل بل
باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية ولا يشكل ايضا
بخمسة في خمسة عشر وبعل في بعلبك فانه مبني مع انه لم يدخل
في اقسام المبني لان المركبات باب في بيان طائفة من الاسماء
المبنية ولا يقتصر على بيان المركب ولا بمثل وغيره مما ولين
وان وان وان لم حولها هكذا في بعض الظروف **قوله** للضمير
ما وضع لمتكلم المشهور عند النحاة وضع هذا الضمير لمفهوم
المتكلم او المخاطب او الغايب والتحقيق وضعها لجزئيات
معينة لهذه المفهومات والتعريف اظهر فيما هو التحقيق و
بهذا استغنيت عما تكلف الشارح فخذ ما آتيناك وكن من
الشاكرين وعلى طريقة النحاة ينبغي ان يحمل التعريف على ان
المراد ما وضع ليستعمل في متكلم بعينه او مخاطب او غايب كذلك
وبهذا ايضا يندفع لفظا المتكلم والمخاطب هذا ولئن شكرتم
لازيدنكم وعلى التوجيهين لا بد من حمل متكلم واخويه على الاخير في
والعموم والنكرة قد تكون في الاثبات للعموم والمراد بكلمة ما
اسم فلا ينتقض التعريف بحرف الخطاب **قوله** ويخرج بهذا
القيد لفظ انا اي بتقييد الوضع بكونه لاحد الامور الثلثة وبهذا

اذ القيد ولم يرد ان الوضع منه اخراجهما فقط لانه يخرج جميع
الاسماء الغائبة الغير الموصوفة بما وصف به الغايب بل انهما
يخرجان فلا يرد النقض بهما وقوله فان الاسماء الظاهرة توبيان
لصحة خروجهما مع انهما داخلان في الغايب ووجه الصحة
انهما موضوعان للغايب مطلقا فيخرجان بهذا القيد المشتمل
على الغايب المقيد والمراد انه يخرج بهذا القيد على كل من تقدير
المتكلم والمخاطب اما الاول فظاهر واما
امر المخاطب فلان المخاطب موضوع للمخاطب من حيث انه
مخاطب بتوجه اليه الخطاب اذ لا معنى للمخاطب الا ما يتوجه اليه
الخطاب الآن يراد يتوجه اليه الخطاب به ولفظ المخاطب
لم يوضع لمخاطب يتوجه اليه الخطاب بلفظ المخاطب بخلاف
انت فالاخصر الاوضح ان يقال من حيث انه مخاطب به هذا
ومنهم من قال ويخرج الخ متعلق بالتوجيه الثاني واما خروجهما
بالتوجيه الاول فلان المراد بالمتكلم والمخاطب ذاتاهما و
لفظاهما موضوعان لمفهوميهما لا لذاتهما وقيد الحيثية لاخراج
زيد اذا عبر به المتكلم عن نفسه وقس عليه حال المخاطب وهذا
قرينة بلاغية كيف ولا حاجة لاخراج زيد المذكور الى قوله يحكي
عن نفسه في تقييد المتكلم وابائك وان تكمل كلام الشارح على ما ذكره
هذا القائل بشاهد ان القائل من تلامذته فلعله سمعه انه منه
لان شهادة البيان اصدق وحمل التلفظ على ما هو الصحيح اليق
قوله او تقدير امثل ضرب غلامه زيد جعل التقدم رتبة والخلا

في التقدم

في التقدم لفظا لكن تقدير الانه انسب به منه لسايرالاقسام نعم يتجه
انه شاع مقابلة لفظ بقوله تقديرا فجعل تقدير الحكمة فليس مخلا بالبيان
قوله من حيث المعنى لا من حيث التلفظ اراد بالتذكر من حيث التلفظ
ان يكون المعنى مقصودا بالتلفظ باستعماله فيه والا فمعنى
التلفظ باعتبار انه مدلول التلفظ مذكور لفظا قوله فكانه
مقدم من حيث المعنى اي كان لفظ العدل متقدم من اجل
المعنى وتقدمه فضمير كانه للفظ العدل وقوله من حيث المعنى
تعليل والا فينبغي ان يقول فكانه متقدم من حيث التلفظ
قوله فكانه تقدم ذكره معنى الظاهر فكانه تقدم ذكره لفظا
قوله فاما جاء في ضمير الشان لا يقع الحصر كما لا يخفى ولو كان راجعا
الى علة المجئ كان قوله لانه انما جئ به من غير ان يتقدم ذكره
مستدركا وكان العبارة المحررة فاما جاء في ضمير الشان قصدا
الخ والضمير الراجع الى المتقدم لحكمي فد يكون لا للتعظيم بل للاحتراز
عن الضمير قبل الذكر او حذف الفاعل كما في تنازع الفعلين
قوله وهو مرفوع ومنصوب ومجرور الاخصر الاوضح والاولى
مرفوع ومنصوب ومجرور والثاني مرفوع ومنصوب قوله
الاول ضربت وضربت يقال الاولى ان يقول ضرب ويضرب
الى ضرب ويضرب ليكون اذا والضمير المرفوع المتصل مستوفاة
قلت اشار الى بيان الضماير المتصلة بانها دائرة على تصرف
المعلوم في الصرف فلم يفته الماضي والمستقبل وغيرهما لكن اراد
التنبيه على ان الضمير المرفوع قد يكون فاعلا وقد يكون مفعولا

171

الشرح وبلغنا فيه بلطف الله تعالى نهاية التحقيق فلا تغفل عنه ان كنت من اهل التوفيق **قوله** اذا لم يكن مسندا الى الظاهر لحاجة الى هذا القيد لان الكلام فى بيان استتار المرفوع المتصل حيثما كان ولا يكون فى المسند الى الظاهر لا فى بيان وجود المرفوع المتصل حتى يحتاج الى تقييد الماضى الغايب بهذا القيد ووقف عليه نظايره **قوله** مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا واحدا او فوق الواحد كما سيجىء من قلم الناسخ وفى الهندى واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا وكان الشارح غيره الى واحدا او فوق الواحد لانه اخص واوضح لانه لا يطلق فى العرف المثنى على الاثنين بل على اللفظ المخصوص والمجموع على ما فوق الاثنين بل على اللفظ المخصوص فالتصحيح انه ليس فى الشرح مثنى او مجموعا وآ او فوق بل هو تغيير مطلقا بوحده او مع الغير وهذا يرشد الى ان مطلقا حال من المتكلم لا ظرف زمان اى زمانا مطلقا ولا منصوبا بقوله يستتر مصدرا كان او حالا او ظرفا **قوله** وفى الصفة مطلقا ليس حالا من الصفة كما يشعر به قوله سواء كانت اسم الفاعل وآ لوجب ان يقال مطلقة ولا من الضمير المرفوع كما يشعر به قوله وسواء كان اى الضمير مفردا الخ لا سواء كان الصفة وآ لوجب ان يقال سواء كانت مفردة او مثناة او مجموعة او مذكرة او مؤنثة لانه لا يصح قوله سواء كان اسم الفاعل بل ظرفا اى زمانا مطلقا سواء كان زمان كون الصفة اسم الفاعل او غيره وسواء كان زمان كون المرفوع المتصل مفردا او غيره

قوله مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا واحدا او فوق الواحد كما سيجىء من قلم الناسخ وفى الهندى واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا وكان الشارح غيره الى واحدا او فوق الواحد لانه اخص واوضح لانه لا يطلق فى العرف المثنى على الاثنين بل على اللفظ المخصوص والمجموع على ما فوق الاثنين بل على اللفظ المخصوص فالتصحيح انه ليس فى الشرح مثنى او مجموعا وآ او فوق بل هو تغيير مطلقا بوحده او مع الغير وهذا يرشد الى ان مطلقا حال من المتكلم لا ظرف زمان اى زمانا مطلقا ولا منصوبا بقوله يستتر مصدرا كان او حالا او ظرفا **قوله** وفى الصفة مطلقا ليس حالا من الصفة كما يشعر به قوله سواء كانت اسم الفاعل وآ لوجب ان يقال مطلقة ولا من الضمير المرفوع كما يشعر به قوله وسواء كان اى الضمير مفردا الخ لا سواء كان الصفة وآ لوجب ان يقال سواء كانت مفردة او مثناة او مجموعة او مذكرة او مؤنثة لانه لا يصح قوله سواء كان اسم الفاعل بل ظرفا اى زمانا مطلقا سواء كان زمان كون الصفة اسم الفاعل او غيره وسواء كان زمان كون المرفوع المتصل مفردا او غيره

قوله وعلى هذا القياس المجهول فيه لطافة فلا تجهل **قوله** المنتهيين اولها بدل من المستتر فى المنتهيين بدل البعض من الكل وآشار به الى ان كلمة الى للاسقاط لا للمد لحكم فلا يلزم عدم دخول ما بعدها فى حكم وآ نابراء بالمتكلم والصدفيون يبدؤن بالغايب لتجرده عن اللواحق ثم يراعون اسلوب الترقى **قوله** لان ضمير المتكلم اعرف المعارف ثم الاعرف من ضميرى المتكلم الواحد **قوله** هو ان اجماعا هكذا ذكره صاحب اللباب وقال شارحه العباب اى اجماعا من البصريين وآ فالفراء جعل ضمير انت بكماله وباقى الكوفيين ذهبوا الى انه التاء بتصاريفه وان عماد **قوله** وضعوا المتكلم لفظين يدلان على ستة معان ظاهره انه مشترك لفظى وبحق انه مشترك معنوى فانه موضوع للمتكلم مع الغير ايا ما كان ذلك الغير وآيضا دلالته على اكثر من ستة معان لانه يدل على المثنى المخلوط وبجمع المخلوط ايضا بخلاف ضمير المثنى **قوله** خاصة فى القاموس بخاصة ضد العامة وهو حال من فاعل يستتر او من المبتدا وآ التا وللتانيث اى طائفة خاصة وفى الهندى التا وللمبالغة وبخاصة مصدر كالعاقبة والتقدير خص خصوصا والجملة معترضة هذا ولك ان تجعل الجملة حالا بتقدير قد خص خصوصا **قوله** كما يحذف فى آخر الكلمة المشتهرة ظاهره يدل على ان الفاعل المستتر هو المحذوف وهو الذى ذهب اليه المص وقال الآ ان النحاة لا يطلقون المحذوف على المستتر كراهة لحذف الفاعل وهذا كلام ظاهرى والتحقيق ما سبق فى اول

الشرح

فقوله سواء كانت لم بيان لمطلقا بمعنى زمانا مطلقا بحسب المعنى
قوله فلو كانت ضمير لا ينغير الجواب لما تغيرت وكانه سهو
من الناسخ قوله فيها اي الالف والواو في الصفة حرف التثنية
وبجمع الظاهر حرفا التثنية والجمع قوله لاجل شيئ نبه على ان اللام
في قوله ان تعذر المتصل للتعليل لا للوقت لانه علم في التعليل
فمتى امكن لا يعدل عنه وفيه تعريض لمن جوز هما هنا على السواء
قوله وذلك اي تعذر المتصل بالتقدم قبل تفصيله قاصرا لانه
لم يشمل اقائم انتم وفاعل المصدر اقول اقائم انتم داخل في الفصل
لغرض وهو رفع الالتباس اذ لو استلزم العلم انه المخاطب او
الغايب او المتكلم ومنه فصل المفعول الخ اذ الالتباس
بالمفعول الاول بالاتصال واما اذا لم يلتبس فالاتصال في
باب اعطيت والانفصال في باب علمت اولى ومنه فصل الضمير
بعد انما فانه يجب عند الالتباس وعند عدم الالتباس لا يجب
شهد به شرح المفتاح واتما يتم الخ لو وجد فاعل المصدر الضمير غير
مضاف اليه المصدر قوله او بالفصل الواقع لغرض لا حاجة
الى تقدير العامل للظرف ولا يدعو اليه الغرض بل يصح تعلقه
بالفصل كما يصح تعلقه باقدرته من غير فصل قوله اي حذف
عامله ينبغي ان يراد حذف عامله ودونه اذ لو حذف فامعالم يخرج
من الاتصال كقولك زيدا ضربته فانه في تقدير ضربت زيدا فلم
يخرج الضمير بحذف عامله عن الاتصال قوله او حرفا والضمير
مرفوع لا يقال الاولى غير مجرور او منصوب لئلا ينتقض بغير انه

فانه

فانه مرفوع المحل كما انه منصوب المحل لانا نقول المراد بالمرفوع ما هو
ضمير مرفوع في اصطلاح باب المضمر قوله او بكونه اي كون الضمير
مسندا اليه اي الى ذلك الضمير صفة جرت المراد بجريان ان يكون
نعتا او حالا او صلة او خبرا او لو قال او بكونه صفة لم يجر على من
هي له لكان اشمل لدخول اقائم انتم فيه فان قلت لا حاجة الى
قوله او بكونه صفة جرت على غير من هي له بعد قوله او بالفصل
لغرض لان الفصل فيه لدفع الالتباس قلت يجب الفصل فيما لا
يلتبس ايضا وبهذا ظهر وجه قوي لاختيار التمثيل بما لالتباس فيه
واتما قال صفة لان الفصل يجاري على غير من هو له لا يجب فيه الضمير
المنفصل بالاتفاق على ما في الرضي قوله لانه لما انفصل الضمير
على خلاف الظاهر الاولى ان جعل انفصال الضمير علامة لرجوعه الى ما
هو خلاف الظاهر نعم وجه المناسبة لجعل الانفصال علامة ان
خلاف الظاهر اولى باخلاف الظاهر فالاحسن ان المقام يقتضي
الاتيان بالظاهر في مقام الالتباس فالضمير فيه حل محل الظاهر فكما
يتصل الظاهر لم يتصل الضمير ولا يخفى عليك ان مقتضى لما جعل حق
ما ضيا قوله انما قال من هي له لما مر في الخفاء في ان الاولى بل
الصواب ما هي له وما ذكره من النكتة لا يسمن ولا يغني من جوع
مع ان كون العقلاء اصلا في جريان الصفة جلهم ممنوع اذ الاصل
ما هو الاكثر قوله احترازا عما اذا تساويا نحو اعطاه اياه قال سيبويه
ان كانا غايبين جاز الاتصال وهو عربي فصيح لكن الانفصال
اكثر وان لم يكونا غايبين لم يجز خلافا للمبرد قياسا على الغايب

والسبع في المتصل لانحصار صور الانفصال فيما ذكره
لان الصفة اما واقعة بعد حرف التثنى
او حرف الاستفهام او اذا كانت عاملة في
الضمير المنفصل بحيث لو انفصل لكان فاعلها
وذلك لان ما على المصدر قال الشيخ
بابزاذه وكذا على الوقت او للاجل قوله او
المتصل اتما يكون ناجزا اذا كان العامل
المتصل كما كان موجودا او مخذوفا وقام
قرينة عامل بل كان فاعل قوله او
يكون كما جز الا اذا كان مبدلا او بدلا او معطوفا
بما وقع بعد الا انت او زيد وما وقع بعد الا المفيد
جاز في الاتصال والانفصال نحو ما علمت
واعطيت الا اذا كان الاتصال يوجب
بالمفعول الاول اما اذا لم يلتبس فالاتصال
في باب اعطيت اولى والانفصال في باب
علمت اولى قال الشيخ قال الخوض
احترازا عن نحو ما ضربت الا اياك فانه لا يجوز
ان يكون ذلك لان الضمير المنفصل
المفعول على انه لا يجوز تقديم المفعول
على الفعل بعيد كونه المحصور

قوله للتحرز عن تقدم احد المتساويين من غير مرجح قيل يرجح الاول
في ضربه اياه بكونه فاعلا في الاصل وفي اعطيته اياه بكونه فاعلا
في المعنى قلت الاحتراز عن التقدم بلا مرجح في بادي الرأي و
الترجيح كما ذكر محوج الى ضرب من التأويل قوله وحكى سيبويه
تجويز الاتصال لم يقل حكى الانفصال ليعلم انه حكاية عن النحاة
لا عن العرب وحكاية سيبويه عن النحاة دون العرب
مع كمال تتبعه ودليل ضعفه كما صرح به فقال انا هو شيئا سواه
ولم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف غير موضعها واستجاد
المبرد مذهب النحاة قوله وان شئت اوردته منفصلا قال
الرضي الاولى في ثاني مفعولي اعطيت الاتصال وفي ثاني مفعولي
علمت الانفصال قوله ورعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة
بالمفعول لم يقل من رعاية العارض اشارة الى جهتي اولوية احدهما
الاشارة بذكر الاصل الى الترجيح بالاصالة وثانيهما الاشارة بذكر
المشابهة بالمفعول الى ترجيح الخبرية لان الخبرية حقيقية والمفعولية
تشبيهية قوله والاكثر لولا انت لم يقل لولاك وعسيت
الى آخرها فيكون اخصر لئلا يوهم انه يجب استعمالها معا ولما
رفع هذا الوهم جمعهما في قوله وجاء لولاك وعساك الى آخرها لعدم
خوف التباس المقصود بغيره قوله لكنه غير الاسلوب تنبيها
على انه ليس بضرورة ولو عبره الى ما هو المتعارف في التعريف
لكان اولى وفي تغييره مع فوت كمال الموافقة ايهام خروج
ضمير المتكلم عن الحكم قوله الى ان لولا في هذا المقام حرف جر

كانه

كانه جعل في حكم حرف الجر ومحمولا عليه فانه في معنى اللام التعليلية
كان قوله لولاك لكان كذا في معنى لم يكن كذا لوجودك قوله
فهنا ايضا اخصر تصرف في الضمير واتصرف فيه لكونه معمولا
اولى لان المعمول محل التصرف وكذا لكونه متأخرا لان التأويل
في المتأخر آت وبل عند الحاجة قوله ونون الوقاية مع اياي لتزم
الوقاية مبتدأ ومع اياي خبره لازمة حال من ضمير الظرف وقوله
وانت مع النون الخ وقوله ويختار في ليت الخ وقوله وحكى
لعل جمل معطوفات على يحال وقوله ويختار مستثنى عن التخيير وكذا
حكى لعل او قرينة على ان المراد بخوات ان ما عدا ليت ولعل
قوله لبقي آخرا ضمير عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت
الجر وهي كسرة يكون في آخر الكلمة لا مطلق الكسرة ولذا لم
يتناقش عن كسرة نون الوقاية مع ان الحرف ايضا يجب ان
يصان عن اخت الكسرة لانها لكونها على حرف واحد ليس كسرتها
اخت الجر ومن هنا ظهر انه لو قال ليبقى المضمر عن الكسرة الخاصة
وان ذكر الآخر مما لا يحتاج اليه قوله ولهذا سميت نون الوقاية
اي نون هي سبب الوقاية آه نون هي للوقاية تأمل قوله بخلاف
كسرة لضرب لانها في الوسط حكما لشدة امتزاج ياء الضمير فيه
لانه فاعل بخلاف ياء المتكلم لانه مفعول وتكون علامة الاعراب
بعد الياء والمتأخر عنه قوله وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل
الحق لعروضها لا يخفى ان العروض مشترك بينه وبين ما قبل
الياء وانه يقوى ما منعها للجر فالاولى الاعراض عنه والتمسك

عبد الغفور

بانه كالسكون حيث لم يعد معها المحذوف لالتقاء الساكنين
قوله وليت لا تخبر في ليت ولعل لانه عبارة عن مساواة
الامرين بخلاف الاخبار فالاولى اختيار ان ليت ولعل
مستثنيان عنها **قوله** تحرزا عن اجتماع التونات وكو
حكما الخ وحمل لعل على لغاتها **قوله** ويتوسط بين المبتداء والخبر فيه
تجريدا وتاكيدا لان حق المبتداء والخبر ان لا يقع بينهما فصل
قوله قبل العوامل اي اللفظية لانها المتبادرة ولا حاجة
اليه الا انه ذكر توطئة لقوله او بعدها وبها وان لم يكونا بعد
العوامل مبتداء وخبرا لكن يصح التعبير عنهما بالمبتداء والخبر
حقيقة لان المبتداء والخبر ليسا مشتقين حتى يجب اتصاف
ما قصد بهما للمفاهيم حين تعلق الحكم بهما وليس التركيب
من قبيل رايت هذا الشاب في شبابه وصباه لانه تعليق
بالمشتق وجمع بين الحقيقة والمجاز فمن تمسك في كون
ما نحن فيه حقيقة بكون هذا التركيب حقيقة فقد غفل و
القول بانه من الجمع بين الحقيقة والمجاز او من قبيل عموم
المجاز بعيد عن الصحة والجواز **قوله** مطابق للمبتداء ولا يصح
ان يجعل مطابقا للخبر كما يكون في الضمير فلا يصح كون ضمير
المرفوعات هو ما استكمل فضلا عن تقدير كون المرفوعات
مبتداء فمن تمسك به في دعوى انه قد يكون مطابقا للخبر فقد سها
قوله لم يقل ضمير مرفوع لامكان الاختلاف فاراد بيان الفصل
على وجه لا يكون فيه اختلاف او كونه على صيغة ضمير مرفوع منفصل

متفق

متفق وان اختلف في كونه ضميرا وبعد كونه ضميرا في كونه ضميرا
مرفوعا كما ستعرف وفيه ان قوله صيغة ضمير مرفوع يتبادر منه
انه ليس بضمير مرفوع فليس مشتركا بين الجمع والمتفق فاختياره
للتثنية على رجحانه عنده **قوله** يسمى هذا المرفوع فصلا الاولى تغيير
صيغة هذا المرفوع فصلا وكان الشارح تسامح لظهور المراد **قوله**
وذلك التوسط ليفصل اشار الى ان قوله ليفصل متعلق بقوله
يتوسط لا بقوله يسمى فصلا وذلك لان اللام المقدرة بعدها
ان لام كي ومعناها سببية ما قبلها لما بعدها والسبب يفصل
بين كون المبتداء نعتا وخبرا التوسط لا التسمية **قوله** لان الفصل
انما يحتاج اليه فيما اذا كان المبتداء على اصله وهو التعريف
ولما لم يحتج الى الفصل فيما هو الاصل من المبتداء للخبر النكرة حمل
عليه ما احتيج اليه من المبتداء النكرة فلم يتوسط بينه وبين خبره
ضمير الفصل **قوله** او افعل من كذا او فعلا مغايرا عند الزجاج
تمسكا بقوله تعالى ومكروا ومكر الله هو يبور ورد بانه يحتمل كونه مبتداء
او تاكيدا كما في انه هو اضحك وابكى وزيف بان تاكيد الظاهر
بالضمير لم يعهد ولا يخفى انه كلام على السند الاخصر **قوله** واقتصر
على مثال افعل من اقول اقتصر لان الدخول فيه مع الاستغناء
عن الفصل كل الاستغناء فيكون فيه ايضاح الغير بطريق الاولى
قوله وبعض العرب يجعله مبتداء اي يستعمله بحيث يحكم النحاة
بكونه مبتداء كو كان معنى الجعل مبتداء الحكم بكونه مبتداء احتاج الى هذا
التوجيه واما لو كان معناه كما هو الظاهر انه يجعله في الاستعمال

من اذا والمبتدأ فلا يحتاج الى هذا التوجيه لان جعل شيئ مقتضا
بمفهوم شيئ لا يتوقف على معرفة مفهوم ذلك الشيئ **قوله** وح
ارتفع متعينا بالخبرية لتعينه بالسبق **قوله** وينقدم قبل الجملة
اي الخبرية الاسمية او الفعلية ايضا بشرط ان يدخل عليها نواسخ
المبتدأ والخبر فانها لا تعمى الابصار **قوله** ولا يبعد ان يقال معنى
الكلام ويقع منقدما من غير سبق مرجع مقتضى صيغة التقدم
ان يكون هناك متأخر فهو اخرجه في هذا التوجيه عن مقتضاه
وجعله لمجرد ان لا يسبق عليه المرجع وهذا خروج عن مقتضى التقدم
وجعل الجملة غير مضاف اليه للتقدم وهو معنى هذا التركيب فقد
اخرج التركيب ايضا عن مقتضاه ولا يخفى انه في غاية البعد
وان سماه بعض الناس وجها وجيها **قوله** وذلك بسبب
المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة او لا يشعر بان التقييد
بقوله قبل الجملة لاخراج المفهوم عن الاعمية لا للاحتراز عن
متقدم لم يسبق عليه مرجع ليس قبل الجملة لعدم ما يحترز به عنه مع
ان هناك ما يحترز به عنه وهو ضمير نعم رجلا وضمير ربه رجلا
ولا يبعد ان يقال اراد بقوله قبل الجملة كونه قبلا بلا فصل ذكر
ليعلم به عدم جواز الفصل بين ضمير الشان والجملة بتمييز الضمير
او الجملة معترضة **قوله** قبل الجملة اي قبل هذا الجنس من الكلام جعل
اللام في الجملة للجنس ليجعل الجملة بعده بجملة منه فيتغايران فرارا
على من قال وضع الظاهر موضع المضمر لان تفسير الضمير بالجملة
خلاف ما هو شانه فكان من مظان التقدير ولا يخفى ان ما قيل

اهون مما ارتكبه فتدبر **واحسن التدبر** واخذ **قوله** ويحسن تأنيثه
اذا كان العمدة فيها مؤنثا **وجه حسنه** انه المسوغ واما تأنيثه
بتأويل القصة من غير كون العمدة فيها مؤنثا فمجرد قياس خال
عن السماع كما حققه ارضى **قوله** والظاهر ان قوله ليستمي ضمير الشان
والقصة جملة معترضة بين الموصوف والصفة اعني قوله لغيره آه
قوله فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم لا يقتضي ان دخل في القاعدة
ان يكون له دخل فيها وعليته لثبوتها بل يكفي ان يكون لتقييد
الضمير الغايب وتعيينه **قوله** وايضا يلزم استدراك قوله لم يف فيه
بحث لانه قاعدة اخرى مبنية لوجوب تفسيره بهذه الجملة
دون امر آخر من تمييز او حرف تفسير اعلم انه يجوز ذكر الضمير من
غير سبق مرجع اذا تعين المرجع من غير حاجة الى المفسر ويجوز ان
يكون ضمير الشان منه باعتبار انه راجع الى الشان او القصة
المتعينة في هذا المقام فيكون ما بعده خبرا حقيقيا لا تفسير الضمير و
اثبات انه لم يرجع الى الشان المتعين في المقام وذكر على الابهام
تفسيره دونه خرط القتاد **قوله** فعلى هذا لم يكمل التقدم على ما ذكرنا
انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم لما رأى ان توجيهه
السابق لقوله ينقدم بعد ايده يتوقف امام القاعدة عليه آه
لولاه لانتقضت بهذا القول ووجه الانتقاض انه لا يجب تفسير
هذا الضمير بالجملة بل يصح بالمفرد بان يقال الشان هو قيام زيد
ولا يخفى عليك ان هذا التركيب مصنوع مستغنى عنه بمجرد هو
زيد قائم فلا منافاة بانتقاض القاعدة به **قوله** واذا كان متصلا

يكون مستترا وبارزا فالاولى عدم الفصل بين هذا التفصيل
والمتصل بالمنفصل **قوله** فان كان عاملة معنويا لم يثبت بحق
التفصيل **ووجهه** ان يقال ان كان معنويا او حرفا وهو
مرفوع كان منفصلا وان كان مرفوعا يكون مستترا وانا
فبارز **قوله** فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة يريد عمدة لا دليل عليها
لاستقلال ما بعدها وان فالمبتدا مع كونه عمدة يحذف **قوله** مثاله
اى مثال الحذف الضعيف ان من يدخل الكنيسة وانما جعل اسم
ان ضمير الشان لان كلمة ان لا تدخل على كلم المجازاة كتب في الكتاب
الكنيسة معبد النصارى الجاذر جمع جؤذر وهو ولد البقرة الوحشية
قوله فانه مع كونه منصوبا لازم فليس حذفه حذف ضمير مرادا بلا
دليل عليه لان التزام حذفه جعل حذفه جادة لاهل اللسان و
طريقا واضحا **قوله** مع ان ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل
من المكسورة فيه بحث لان ان المفتوحة كمذ زنة وان المكسورة
كفر تأمل **قوله** وهي ذا اي اسما والا اشارة ذا حال كونها فيه
ان ذا ليس خبرا بل الخبر المجموع فليس ذا فاعلا للنبه حتى يصح جعل
ذا حالا بل الفاعل هو المجموع تدبر ولولا هذه النقيصة لكان
لتوجيهه الفضيلة وقيل خبرها محذوف اي هي خمسة **قوله** ان
اذان لساحران على احد الوجوه ثانيها ان ههنا بمعنى نعم وثالثها
ضمير الشان محذوف هكذا نقل عنه في المحاكمة ويرد الوجه الاول
ان لام الابتداء لا يدخل على خبر المبتدا والثالث ان حذف
ضمير الشان ضعيف **قوله** وتوه وذه بقلب الالف واوا او

اي الالف من تا واوا ومن ذي فالاظهر اوا او ياء **قوله** بوصل الياء
الحاصل من الاشباع او من ابدال الالف بالهمزة واوا وياء معا
قوله ولا يثنى من لغاته اي لا يورد على صورة المثنى والا فلا
تثنية في المعنى بل التلفظ بتمامه موضوع لمعنيين ولو كان
مثنى لم يكن في مفهومه تعينين لان المعرفة لا يثنى الا بعد
التنكير **قوله** واذا كان مقصورا يكتب بالياء لان هذا حال
الالف المجهول اصلها ولذا كتب فيه الواو لئلا يلتبس اولى بالى
حرف جر ولا يكتب الالف الممدودة اذا اتصل به كاف الخطاب
ولا يظن انها يكتب بالياء في اولئك لان المكتوب فيه همزة
الهمزة **قوله** فهو ليس في الحقيقة منها تعيز من فوائد كلمة التحوق
التنبيه على انها ليست في الحقيقة منه على ما يوهمه شدة الامتزاج
وكتابته كحروف الكلمة ولم يفصل ويتصل بها لئلا يتوهم عدم
جواز الفصل بينها وبين ذا مع انه بكلمة انا وانتم وهو واخواتها
كثير ومنه قوله تعالى ها انتم اولاء **قوله** لامتناع وقوع الظاهر
موقعها قيل يمتنع وقوع الظاهر موقع ضمير افعل وتفعل ونفعل
مع انها اسماء وفيه ان ضمير افعل مثلا ليس من مقولة الصوت
واللفظ بخلاف ما نحن فيه فافترقا وقيل الدليل على حرفيتها انه
غير مستقل بالمفهومية ومعنى ذاك ابنت بسكون التاء وفتح
ذلك انت ولا يبعد ان يقال لا يكون في التركيب اسم لا محل له
من الاعراب فيكون الكاف في ذاك حرف **قوله** وهي اي الحروف
الخطاب خمسة تاء ثنت خمسة لتذكير ممتزجا وهي حروف الخطاب

والحرف يذكر ويؤنث ولو اعتبر تأنيثه ههنا وقال وهي خمس لكان فيه
تقدير فرقية حروف الخطاب الا انه راعى المناسبة بقوله في خمسة
قوله مضروبة في خمسة جعل قوله خمسة في خمسة لافادة ضرب
الخمسة في الخمسة وهو ظاهر العبارة ويحتمل ان يكون المراد وهي
خمسة موجودة في خمسة من اسم الاشارة فيكون خمسة وعشرين
قوله واما قلنا من النوع اي يعني بر نفي ما يتصل به حرف الخطاب
بلا خلاف الى ستة فلا يرد ان ما عدا من الواحدة سبعة قوله
وذلك للبعيد وذاك للمتوسط لا يستعمل الكاف الا للمتوسط او
البعيد واللام للتنصيص على البعيد قوله ولما راي المص الخ وكحن
نقول بنية على ان حكمه هذا مستند الى تتبعه ومشاهدته الاستعمال
ويؤيده ما ذكره انه لم يقل وهي ذا للمذكر القريب قوله ولا يبعد ان
يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك يبعده ان كلمة ذلك ههنا كما اشار اليه
متوسط يستحق ذلك قوله على سبيل التقريب بالمكان سواء كان
ذلك الغير زمانا كخو هنالك الولاية لله الحق او غيره وقوله واما
ما عداها اشارة الى وجه صحة تخصيص الاختصاص بالمكان بهذه
الالفاظ وهو ان غيرها من اسماء الاشارة يستعمل حقيقة في المكان
وغيره وبينها وبين ما عداها فرق آخر اذا استعملت في المكان
وهو ان هذه الالفاظ لا تكون الا ظرف والمستعمل في المكان مما
عداها لا يلزم ان يكون ظرفا قوله او لا يصير جزءا تاما ان كان تتميم
من الافعال الناقصة بنى تفسير الكلام على القول في الافعال
الناقصة القول الاول انه لا حصر لها والاول انه منحصر فيما ضبط وما

عداها

عداها ما التزم بعد مرفوعه منصوب افعال تامة لا ينفك عن الاحوال
فالمنصوبات بعدها احوال وقدم ما هو الراجح في البناء الا انه جعل
المنصوب ههنا تمييزا ولا يبعد ولو جعله حالا لكان ادفع بالفرار
في محله وجعل بعد كونه فعلا ناقصا بمعنى صار وهو غير ظاهر وانظاهر
انه بمعنى كان وجعل الجزء التام بمعنى الجزء الاول واراد بالناقص
جزء الجزء وهذا انما يتم لو كان المبتدأ او الخبر او المفعول مجموع الجملة
والموصول وليس كذلك بل هو الموصول والجملة صفته قوله
ولا نصيب له من اعراب الموصول فمعنى قوله الا بصلته وعائد الا
معاونا لها الا ما خوذا معها وعلى هذا ينبغي ان يسلك في بيانه
ما اشتهر في امثال لا يتم الدليل لا يتم البيان من ان البيان تام
بدون التمام والتركيب كناية عن نفي البيان والدليل فالمعنى
ههنا ما لا يكون جزءا الا بصلته قوله ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف
الصلة لا يقال ان تعريف الصلة يصدق على الشروط للاسماء
الشرطية كمن تضربه اضربه وما تفعله افعله الى غير ذلك لانا نقول
من في قولنا من يضرب مفعول يضرب فهو جزء بدون جملة وبهذا
عرفت ان من قال بل يكمل الصلة على الاصطلاح وان
لزم نقض الحد عن الشرطية فقد سها سهوا بينا قوله وذكر العايد
مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة اي لا يخفى انه تكلف ومع ذلك
يلزم ان يكون ذكرها لا يتم جزءا لغوا لدخوله في مفهوم الصلة قوله
ولما كانت الصلة بحيث ليس المقصود تعريف الصلة كما هو ظاهر
السوق حتى يرد ان التعريف غير مانع عينها بقوله وصلته

ولم يجز

الاخبار وذا غير لازم لان الامر بالاخبار يجوز ان يكون قبل
التعليم فتذكر فيه مسئلة تصدير الذي ووضع الضمير موضع
المخبر عنه وتأخير المخبر عنه لانه من فروع المسائل النحوية و
ليس من مواضعاتهم في هذا الباب تأمل قوله اي باستعانة
الذي او بايقع عنه بالذي فالباء صلة الاخبار قوله صدرتها
هذا يشعر بان يكون من مواضع وجوب تقديم المبتدا ان
يكون موصولا ولم يذكر في موضعه في شئ من كتب النحو
فلعلهم اراد والتصدير عملا بما هو الاصل في باب المبتدا
قوله اي في موضع ما هو مخبر عنه بالذي يريد ان التعبير به
بالمخبر عنه باعتبار ما يؤل وذلك ان تريد بكلمة عن التعليل
اي الاخبار عن جهته وسببه قوله واخرته اي المخبر عنه عن الضمير
اعتبر التأخير بالنسبة الى الضمير والظاهر اعتباره مقابلا
للتصدير فيكون بالنسبة الى الجملة قوله ليصح بناء اسم الفاعل
او المفعول منها يشعر كلامه بان لك في الاخبار عن زيد
في المثال المذكور اخذ اسم الفاعل او المفعول فتقول الضاربه
انا زيدا او تقول المضروب لي زيد فتنبه وتنبه بالتعليل على
ما صرح به الشارح من شروط الجملة الفعلية ولذا اتى به مع
انه ليس من ذا به تعليل المسائل قوله كالتين وسوف وحرف
النفي فيبحث لان التين يفيد التأخير كما ان صيغة المستقبل
تفيد ذلك وصيغة الماضي تفيد التقديم فاذا لم يأتوا في
الاخبار بالالف واللام بفوت الزمان الدال عليه الجملة جاز

ان لا

ان لا يأتوا بفوت ما يفيده التين او سوف فانه بمنزلة الزمان
ولانه يجوز ان يؤخذ من الفعل المنفي اسم الفاعل المعدول فيقال
في الاخبار عن زيد لي لم يقم زيد الا قائم زيد فان قلت ينبغي ان
يصح الاخبار عن زيد في زيد قائم بالالف واللام فيقول القائم
زيد قلت القائم الذي هو جزء الجملة الاولى مفرد والذي في القائم
جملة وفي معنى الفعل فلا يصح قيام احدهما مقام الآخر قوله و
وضع فائدة الموصول موضعه هذا عند التفصيل اما ان وضع
الضمير موضع المخبر عنه وجعله موصولا فلامور اربعة فاحفظها
ليسهل عليك استفتاح جميع ما ذكره قوله وفي ضمير ان ان
قيل الانفع في الضمير المبهم قوله والمصدر العامل الاخصر الاوفر
والعامل قوله والحال الاولى وفيما يجب تنكيره فاعرفه يزدد
لك تميزا قوله وما الكسيمة تحقيق لما الموصولة وبيان انه ليس
مما يختص بالموصولات وكذا ما ذكر في اخواته فليس بيانا لما ليس
بموصول في بابه تقريبا كما فطن ونبه بوصف ما على ان ما
الموصولة مشتركة بين المعنى المستمر والحرفي ايضا ولما انجر
تحقيق الموصول الى استيفاء هذه الكلمات استغنى عن
وضع باب لها ونص عليه بيان فعال غير اسم الفعل في باب
اسماء الافعال قوله فانها اما كافة كوانما زيد قائم فيه انها قد تكون
مقدرية وقد تكون زائدة ايضا قوله واستفهامية باقية
على معنى الاستفهام او مستعارة لمعنى من معان تناسب
الاستفهام كالتحقير والتعظيم والتعجب والانكار ويحذف

تم عبد الغفور

الفهامع حرف الجر والمضاف اذالم يكن مع ذا واثباتها قيل قوله
ربما انكره النفوس قيل جاز ان يكون ما كافة قال المص ان النحاة
اختاروا كونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة
الجار والمجرور مقامه يعني من الامر وذلك قليل اذا بشرط فقد
ههنا والاولى ان يقال ان النحاة اختاروه لاستغنائه عن تكلف
من حذف المبين او تضمين تكرة ما يستدعي كلمة من او الحكم
بزيادة من او جعلها للتبعيض والمتبادر منه البيان بعد كلمة
ما وقوله لرفرجة جملة فعلية حالية متعلقة بالامر وعن جعلها
صفة الامر نبأ ويلزم بالمنكر تكلف ما لا يعنيه قوله وتامة قيل
اي غير محتاجة الى صلة او صفة قلت او موصوف وقوله
بمعنى شيء صفة لتامة ذكره تنصيصا على اختيار مذهب ابي
علي دون سيبويه ولك ان تجعله بيانا لمعان ما سوى الموصولة
ويحصل الفائدة السابقة ضمنا قوله وصفة نحو اضربه ضربا ما
اي ضربا اي ضرب كان او ضربا حقيرا او عظيما او نوع ضرب
فان التوصيف بها اما للتعميم او التعظيم او التحقير او التنويعية
ويتفاوت معناها بحسب المقامات واختار المص كون ما
صفة اسمية لا حرفية كما زعم البعض قوله ومن لم يقل ومن
الاسمية احترازا عن الحرفية الزائدة لعدم المبالاة بها اذلم يثبتها
البصرية قوله الا في ان ترد على ابي علي حيث اثبتها ومن المباحث
المهمة التي لا ينبغي ان يدعه الناظر في هذا المقام ان من في
وجوهها لذوي العلم ولا يقع على ما لا يعلم الا تغليبا وغالبا لا يعلم

الا قليلا

لا قليلا ولصفة العالم فتقول ما زيد في السؤال عن صفته وللمجهول
ماهية وحقيقة ومنه ماهية الشيء وهو في الاصل مائية نسبت
الى لفظ ما والهمزة تزاد في ثنائي مقصور اريد به لفظه فيقال اقطع
ماء ولاء قلبت الهمزة هاء او تقول انه منسوب الى ما هو على
تقدير جعل الكلمتين ككلمة كذا في الرضي قوله والموصوفة نحو
يا ايها الرجل خص الرضي كونها معرفة بالنداء واجاز الاخفش
كونها نكرة موصوفة قوله وهي معربة بالاتفاق وحدها نقض المص
بقوله وحدها على رواعراب الذان وذو الطائية وقد ضيع الشارح
ما قصده بجعل بيانه مخصصا بما هو المتفق فافهم قوله ان اذا اضف
صدر صلتها وكانت مضافة ويكون الصدر عائدا فيبنى على الضم
وسيبويه يجيز اعرابها ايضا فان لم يكن مضافة فالاعراب قوله
فيمن قرأ بالضم اي عند بعض من قرء بالضم فان منهم من جعله
استفهاميا وجعل الجملة صفة شيعة بتقدير مقول فيهم ايهم
اشد قوله وفيما اذا صنعت وجهان ذا الا يجيء موصولة ولا
زائدة الا بعد ما ومن الاستفهاميتين والاولى فيما ذا هو ومن ذا
هو خير منك الزيادة ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذي واما
قولك من ذا قائما فذا فيه اسم اشارة لا غير ويجعل في من ذا الذي
ان يكون زائدة وان يكون اسم اشارة كما في قوله سق امن هذا
الذي فان مجيء التنبيه لا يدخل الا على اسم الاشارة والمقصود من
بيان الوجهين في ما ذا صنعت الاشارة الى ان اثبات ذا موصولة
مبني على الاحتمال وليس ثبوته بحكم لجواز الحكم بزيادته فان قلت

فاوجه رفع الخبر قلت جعل صنعت خبرا لحذف العائد الى المبتداء
وان كان قليلا وانما قال فى ماذا صنعت احترازا عن مثل ماذا
كان فان الرفع فيه لازم وجعل الشارح رفع مصدر مرفوعا
بغير المرفوع ولك ان تجعله فعلا مجهولا قوله ماكان اى اسم
كان الظاهر اى اسماء كان يقال كان هذه يحتمل التمام والنقصان
والصيرورة والزيادة ولا يخفى ان الثالث اغرب ومن حق
اسماء الافعال ان لا يكون لها اعراب كالماضى والامر وقيل
هى مرفوعة المحل بالابتداء فهو مبتداء فاعله ساد مسد الخبر كما فى
قولنا اقائم زيد وهذا هو الذى اختاره المص فى ايضاح المفصل
وان فاته بيان المبتداء فى هذا الكتاب وقيل هى مصادر منصوبة
بافعال محذوفة وهنا فى تقدير الفعل كونها اسم فعل قوله مثل
رويد زيدا اى امهله مثال لما هو بمعنى الامر اولما هو بمعنى المتعدى
كقولك هيهات مثالا لما هو بمعنى الماضى او اللازم اولما هو اسم
فعل وغير اسم فعل وكما هو اسم فعل فقط اولما استعمل فى معنا
الاصلى ولما لم يستعمل فيه قط ورويدا تصغير مخفف الاول
بمعنى الترفق واما تصغير رود بالضم بمعنى الترفق عدى الى المفعول
لتضمين معنى الامهال او جعله بمعناه قوله الفخ فى المحاسبة
الفخ المخالص وفى القاموس الفخ بالضم المخالص من اللوم قوله
وفعال بمعنى الامر المشتق من الثلاثى يعنى من الثلاثى صيغة
الامر بتقدير المشتق وتقدير الكائن اعوف ويصح ان يكون
حالا من ضمير بمعنى الامر اى كائنا من الثلاثى ولا يخفى ان كون

السببى قياسا لا يقتضى ان يجئ من كل لفظ فى كلام العرب بل
يقتضى ان لا يجب التوقف فى اخذه على السماع فلك ان
تأخذ فعال من كل فعل وان لم تسمعه من العرب فكون فعال
قياسا يقتضى ان يصح لك ان تأخذ قوام من قام وان لم يجئ
فلانيا فى كونه قياسيا عدم سماع قوام بمعنى قم على انه يصح ان
يكون المراد بكونه قياسيا ان بناءه وكون بنائه على الكسر
قياسيان غير متوقفين على السماع فافهم قوله الا نادرا هو
قرقار بمعنى صوت من التصويت وعوعار اى تلاعبوا ايها
الصبيان بالعرعرة وهى لعبة لهم قال المبرد قرقار حكاية صوت
الرعد وعوعار حكاية صوت الصبيان قيل فيه ان الحكاية لا تغير
فلو كانا صوتين لقيل قارقار وعارعار وفيه ان معناه انه
امر بحكاية صوت الرعد وحكاية صوت الصبيان فى مقام
التلعب بهذه اللعبة واعلم ان قوله فانفقوا على انه لم يأت
الا نادرا معناه ان اسم الفعل بمعنى الامر لم يؤخذ من الرباعى
الا نادرا الا ان فعال بمعنى الامر لم يأت الا نادرا ان فعال بمعنى
الامر لم يأت من الرباعى وما ذكره من قرقار وعوعار ليس فعال
كما لا يخفى قوله ولم يقم لى الى الآن دليل قاطع على تعريفه وقال
ان من كان مذهبه ان جميع اوزان فعال امرا او صفة او
مصدرا او علما مؤنثا فاذا سمى بها مذكر وجب عدم انصرافها
ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة وهذا منهم دليل على تردادهم فى
كونها مؤنثة قوله وحال كونه صفة لمؤنث لم يجئ فعال صفة

في المذكر وجميعها يستعمل من دون موصوف وهي اما لازمة
للنداء سماعا نحو يا فساق واما غير لازمة له وهي على ضربين احدهما
ما صار علما جنسا بالغلبة كجياد للمنية وهي في الاصل لكل ما يجيد
اي يحدث ثم اختصت بالغلبة بلبس المنايا والضرب الى ما بقي
على وصفيتها نحو قطاط اي قاطة كافية قوله كيف والاصل في
كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشيء
منه يرد عليه ان ثلث عدل عن ثلثة ثلثة وثلثة ثلثة بتمامها
ليست بتمامها اسما بل لتظاركبا من اسمين وخرج عن التركيب
الى الاسمية الا ان يقال المراد ان الاصل ان لا يخرج عن نوع
اصله او عن نوع ما التام منه اصله قوله علما للاعيان مؤنثا
حال من ضمير مبني وقوله معرب مستغن عن التقييد به بجعل
ضميره الى فعال المفيد فلا يحتاج الى ما قيل العامل فيه ما يستفاد
من قوله معرب ومبني اي يختلف فيه والا لاجتمع على معمول
واحد عاملان او احتيج الى حذف معمول احدهما كما عرفت في
باب التنازع قوله وقوله مؤنثا صفة علما الخ فان قلت الاظهر
انه احتراز عن قطام اذا سمي به مذكرا فانه ليس علما مؤنثا قلت
هو علم مؤنث لان الزائد على الثلثة لا يخرج بتسمية مذكر به عن
التأنيث بقي ان الاظهر انه احتراز عن ذئاب اذا جعل علما
لمذكر ولا يخفى ان بناء فعال علما مؤنثا للاعيان ينتقض بنحو ذئاب
اذا جعل علما لمؤنث فانه لا يبنى اتفاقا الا ان يقال المراد
بكونه علما كونه علما في اصل وضعه من غير نقل عن غير العلم وح

تم

يتم كلام الشارح ايضا ان قيد مؤنثا ليس للاحتراز فقط قوله
كقطام وغلاب اما علم امرأة قوله فاكثرهم يوافقون الحجازيين
في بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذوات الراء وغيرها بل يحكمون
باعراب الكل فمعنى قول المص ومعرب في تميم معرب في تميم
كلهم الا ما في آخره راء فانه ليس معرب في تميم كلهم بل عند اقلهم
قوله وجه الاكثرين ان الراء حرف ثقيل فهذا وجه بديع ذكره
الفاضل الهندي واوضحه الشارح والمشهور في كتبهم وجه آخر
وهو ان الامالة في ذوات الراء مستحسنة والمصحح له كسرها
فالتزم قوله اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان بل على
لفظ الرب قوله اما زجر او دعاء او غير ذلك من تسكين
البهيمة او حمله على الشرب او اناخته كما اذا قلت خ لناقة
البعير قوله لانتفاء التركيب فيها فهي داخلة في قوله او وقع غير
مركب قوله والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على اي
حالها من غير نقلها على سبيل الحكاية قال الفاضل الهندي لانه ح
اسم لا صوت وبه يشعر قوله وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء
وله وجه ثان ذكره الفاضل وهو انه لا تفاوت بين القسمين فيقال
قال زيد خ ويقال قال زيد خاق فيصير القسمان قسما واحدا وفي
الوجه الاول نظر لان المقصود من الصوت احضاره بذاته اما
ليحكم على المحضر او ليطلب منه ما هو الغرض من صدوره كما هو
في الالفاظ وهي على كل تقدير فهو صوت وليس باسم لا يقال يراد
انه اسم حكما وفي احكام الاسماء يعتبر الاسم صيغة او حكما لانا نقول

معجب المركبات

الاصوات مطلقا اسماء حكية وكذا عد قسما من الاسم المبني وكذا في
الكلمة لا يلزم من عدم انقسامه الى قسمين بهذا الاعتبار ان لا
يكون الاصوات معتبرة مطلقا بحيث لا يخرج عنها هذا الاعتبار
ويكون انقسامه لغير هذا الاعتبار والحق ان المراد بالاصوات
وكذا كل قسم من اقسام المبني ما يشمل المراد به نفسه والمستعمل
لما هو الغرض منه والا لكان بيان المبنيات في الكتب النحوية
قاصرا وتعريف الاصوات يشمل كلها باعتبار الحكاية بها لانه
يصدق على الجميع حكي به صوت او صوت به للبهايم **قوله** يعني
مثلا الاولى ان لا يجعل ذكر البهايم للتمثيل حتى يشمل الطيور وغيرها
بل يجعل التعليل للتمثيل ليشمل دواعي اخرى للتصويت به
من قضاء تعجب او تسكين توجع او تخفيف تحسر فيشمل
القسم الاول ايضا بتكلف واحد لا بد منه لغير دخول هذا القسم
واما ما وجهه به الشارح اقتفاء للفاضل الهندي فهو على ما ترى
فرع ما كرر وخدا صفا **قوله** قيل في ذلك لانه لما كان هذان
القسمان الخ فانه الفاضل الهندي وكانه اراد ان المتعلق بالغير
كما في تصويت البهايم فان الصوت يلقى الى البهيمة وكما في
حكاية الصوت فانه لاسماع الغير ذلك الصوت اقرب من
المركب مع الغير لانه لتفهيم الغير لا محالة وما لم يتعلق بالغير
كوني للمتعجب فانه يتلفظ به بمقتضى الطبع من غير نظر الى الغير
في غاية البعد من التركيب مع الغير فان لم يكن ما هو اقرب
الى الغير معربا فما هو البعد منه بطريق الاولى ان لا يكون معربا

وفيه

وفيه ان بعده من الاعراب لا يوجب اولوية الحاقها بالمبني
لجواز سقوطها عن درجة الاعتبار بحيث لا يكون ملحقة بالاسماء
المبنية ايضا **قوله** المركبات اي المركبات المعدودة من
المبنيات يشعر عبارته هذه بانه جعل اللام للعهد فحمل كل اسم آت
عليها مما لا يحتاج التعريف لتوقفها على صحة الحمل وجعلها بتقدير
هذا باب المركبات وجعل كل اسم تعريفا لمحذوف اي المركب
كل اسم لا يلايم جعل التعريف في اخواته للمذكورات على ما هو
ظاهر كلام المص وبيان الشارح وجعل اللام للجنس ومجعل الجمعية
لا يلايم جعل نظائرها معهودات فهذه العبارة من المص
داعية الى حمل المذكورات على الاجناس لا المعهودات **قوله**
كل اسم الخ صح بجنس المركب ولم يعبر عنه بما هو اعم اعتمادا على
تعينه بالقرينة كما في اخواته لان القرينة تخصصه بالاسم
المبني لانه في قسم الاسم المبني والمركب المحدود وهنا اعم من
الاسم المبني الا يرى ان بعلبك معرب وبهذا سقط ما ذكره الفاضل
مع انه ساقط في نفسه من ان قوله اسم غير محتاج اليه كما في سائر
الحدود المتقدمة لانه في قسم الاسماء على ان ابهام قولنا كل ما
هو من كلمتين عدم صحته جعلها قسما من الاسم يدعو الى التصريح
بقوله كل اسم فتأمل بقي انه لا يصح وصف المركبات بالمعدودة
من المبنيات الا ان يراد بالمعدود من المبني اعم من المعدود
بنفسه او بخزئه فافهم **قوله** من كلمتين حقيقة او حكما ليعم
او فعلين الخ ما وجد من هذه الاقسام التركيب من اسمين حقيقة

نحو بعلبك او كما نحو سيبويه ومن اسم وفعل نحو بخت نصر فانه
مركب من بخت بالضم وهو معرب بوخت بمعنى الابن ونصر
عند ضم اسمه نصر فنب اليه خرب بيت المقدس على ما في
القاموس ونصر ماضي التفعيل قوله ليس بينهما نسبة اصلا لا
في الحال ولا قبل التركيب رد لبيان الغرض حيث قال اي ليس بينهما
نسبة قبل العلمية ووجه الرد انه عدول عن عموم العبارة بلا
داع لكنه ليس بذاك لان الاسم مستغن عن الوصف والتقييد
بانتفاء النسبة في الحال فالحاجة الى التقييد بانتفاء النسبة قبل
الاسمية فحمله على العموم يوجب اعتبار ما لا يحتاج اليه في التعريف
نعم قوله قبل التركيب احسن من قوله قبل العلمية لشموله خمسة عشر
قوله ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد نحو خمسة عشر اذا ذب نحو خمسة عشر
خمسة عشر وبيت بيت مما يتضمن الكاف منه معنى حرف عطف كان
او حرف جر كما في بيت بيت فالاولى ان يقال في التعليل لان
بين جزئيه قبل التركيب مثل نسبة العطف وبهذا اندفع ما يمكن
ان يقال تعيين النسبة على وجه يخرج نحو خمسة عشر ليس بمتعذر
ولا متعسر على ما يستفاد من كلامه لامكان تعيينه بنسبة غير
العطف لكن يرد ان ما ذكره بقوله والاحسن ليس الا تعيين
النسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة فلم يكن من الصعوبة في
شيء نعم تعيينه بما ذكره الفاضل الهندي حيث قال اي النسبة
اسناد ولا اضافة ولا عمل ولا افادة معنى فخرج نحو تأبط شرا
وعبدالله والنجم وبزيد ليس على وجه يخرج نحو خمسة عشر قوله

والاحسن

والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومه لم يرد عليه انه لو
كان هيئة خمسة عشر موضوعة لبيان معنى العطف فالنسبة
مفهومة من ظاهر الهيئة وان فلا يفهم النسبة اصلا لا من ظاهر
الهيئة ولا باطنها فلا حاصل لهذا التوجيه فضلا عن ان يكون
احسن من كل وجه وجيه والجواب ان هيئة خمسة عشر لا تدل على
نسبة بين خمسة عشر بل بين عشر وما نيف الى خمسة مثلا ويلزم
من ذلك نسبة بين خمسة وعشر بالعطف على ان خمسة عشر
كبعلبك مركب من خمسة وعشر تركيب نحوي ليحصل الاسم الا ان
الفرق بينهما ان خمسة عشر ينوب مناب خمسة وعشر فبهذا
الاعتبار جعل متضمنا لمعنى الحرف وجعل مبنيا لهذه المناسبة
بالحرف بخلاف بعلبك هذا هو التحقيق افاده التوفيق وبهذا
يظهر جعل خمسة عشر من الاسم المبني بلا تسامح فاغتنمه وان كان
مخالفا لما هو المشهور بين الجمهور فالحق بعد ظهوره كل الظهور
احق من غيره وان كان ثابتا على صفحات التنين والشهور
قوله واقول ورد مثاليز ليعلم ان البناء الخ لم يجعل مدار البناء
كون الجزئين عددين حتى ينبه على ان صيغة الفاعل المشتق
من العدد في حكمه بل على تضمين معنى الحرف وان لم يكن شيء من
جزئيه عددا كبيت بيت فالاولى ان يقال او رد مثاليز لان
احدهما تضمن الحرف في نفس التركيب والآخر لتضمنه في اصله
قوله وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل الخ حاصل الجواب ان
المراد بتضمن الحرف اعم من تضمن الكاف في الحال او في الاصل

ثمانى عشر فى الاصل احد عشر الا اثنا غير الاحد الى الحادى فمعنى
العطف وان لم يوجد فى المغير اليه لكنه موجود فى المغير عنه
والاولى ان معنى العطف موجود فى حادى عشر لكن عشر معطوف
على واحد تضمنه الحادى لا على الحادى اذ المعنى على ذات له الواحد
والعشرة وفى كلام الرضى الذى هو اصل الجواب الذى ذكره
الشارح بعد تنقيحه واختصاره ما يدل على ما ذكرنا حيث قال
عطف الكل لفظا على تلك الصورة يعنى الحادى الذى غير اليه الاحد
وهو معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل
منه فهو عدد معطوف على عدد لا متعدد ولا عدد على متعدد
لاستحالتهما كما بينا لكن المعطوف عليه فى الحقيقة مدلول المعطوف
عليه ظاهرا هذه عبارته قوله والا اعراب الكل فيه مسامحة والمعنى
اجرى الاعراب على الكل والا فالمعرب بالاعراب المجارى على المركب
هو مجموع المركب لا الجزء الكل وقول الشارح ان لم يكن قبل التركيب
مبنيا تقييد للحكم ليوافق ما هو المشهور والاولى والا فقد نقل
الرضى جواز اعراب الجزء الكل فى المبنى بعد التركيب كما هو ظاهر
عبارة المص فى هذا المقام وفى بحث غير المنصرف والاولى ان
كان قابلا للاعراب مكان قوله ان لم يكن مبنيا قبل التركيب
لان كل اسم مبنى قبل التركيب عند المص قوله فى الافصح اى
اعراب الكل مع منع الصرف وبناء الاول اما هو افصح اللغات
تكلف فى عبارة المص لتكثير الفائدة والا فالواضح عنها ليس
الا ترجيح بناء الاول واعراب الكل على غيره لترجيح بناء الاول

ومنع

ومنع صرف الكل على غيره وتوجيه ما ذكره جعل قوله كبعلبك تقييدا
للاعراب الكل لا تمثيلا لمحب قوله جمع كناية وهى فى اللغة و
الاصطلاح فى القاموس كنى به عن كذا يكنى ويكنو كناية تكلم بما
يستدل به عليه وان لم يتكلم بشئ ويريد غيره او بلفظ يكارية حقيقة
حقيقة ومجاز قوله ولا كل ما يكنى به او كنيز منه معرب كهن كناية
عن الفرج وعن القبيح الذى يستهجن ذكره وفلان وفلانة وكثير
منه ليس من هذا الباب كالمضمر الغايب وهن وما قوله ولا كل بعض
لا فرق بينه وبين كل ما يكنى به والقلوب ولا بعض منهم وكان
الاشهر من الناسخ قوله ولذلك لم يقل بعض الكنايات يعنى انه
ما وجه الاصطلاح فى الكنايات دون الظروف قوله لكونها
موضوعة وضع الحروف اى وضعت ثنائية ويسمى هذا الاسم
اسما ناقصا فى القاموس كم اسم ناقص مبنى على السكون او مؤنثة
من كاف التشبيه وما قصرت واسكنت وهى للاستفهام و
ينصب ما بعده تمييزا وللخبر ويخفض ما بعده كرب وقد يرفع تقول
كم رجل كريم اباه هذا وقد يلوح من كلامه وجه بناء الاستفهامية
وآخر بناء الخبرية فتأمل قوله وجاء كذا كناية عن العدد ايضا نحو
خرجت كذا كناية عن يوم السبت او غيره اما مجرور عطف على يوم
السبت او مرفوع عطف على نحو فائدة يجئ للمعرف كيت وكيت ايضا
فى القاموس كيت وكيت ويكسر آخرهما اى كذا وكذا والتاء فيها
تاء على الاصل هذا وتفصيله انها فى الاصل كية وذرية على وزن
المرة حذف اللام وابدل عنها تاء التأنيث كما فى بنت وعند العرب

من يستعملها على الاصل والوقف عليها بالهاء ولا يكونان الا
مفتوحين كذا في الرضي وبين جواز بنائها على الضم ايضا ولزوم
استعمالها مكررتين بواو العطف **قوله** وانا نبيا لان كل واحد
منها الخ لا يخفى انه بهذا الوجه لا يصير من شيء من قسمي المبني
لامن شابه مبني الاصل ولا مما وقع غير مركب وله نظائر يرد
عليك واحد بعد واحد فلا تغفل **قوله** فرتبته في انباء منحطة
عن اخواتها لانه في الاصل موجب والكسر فيه اعراب والتنوين
تنوين جعل التنوين بمنزلة لام الكلمة فصار كانه مبني على
السكون ويجعل ان لا يقول المصنف ببنائه **قوله** لانه لو جعل كاحد
الظرفين لكان محكما اي حكما بلا حجة فان قلت جعله كالوسط
ايضا تحكم قلت الوسط لا يأوي شيئا من الظرفين في كونه ظرفا
ويتميز عنهما بكونه وسطا فلا تحكم فلا حاجة في اخراجه عن التحكم
الى ما قاله الفاضل الهندي انه اكثر ولا الى ما ذكره الرضي ان الاصل
في الاغلب لا يعرف العلة والكثرة فحملها على الرجحة الوسط
اولى والاوجه ان يقال نصب مميز كم الاستفهامية لانه جعل
مميز كم الخبرية كالطرفين دفعا للتحكم فلو جعل مميز كم الاستفهامية
مثلهما او مثل احدهما لالتبس بكم الخبرية فجعل كالوسط تمييزا لهم
بعكس لان كم الخبرية متقدمة على الاستفهامية لكون الاستفهامية
فرع الخبرية فجعل كالطرفين لان الطرف مقدم على الوسط **قوله**
لكن جوز الزمخشري ان يكون كم هذا رد لقول الرضي ولا دليل على
جوازه كتاب من كتب هذا الفن بل قد دل عليه كلام الزمخشري

في تفسيره الآية وتمام رده ما ذكره قبيل هذا الكلام انه يجوز في ميز
كم الاستفهامية المجرورة بحرف الجر نحو على كم جذع بنى بيتك
وبكم رجل مررت والمجوز قصد تطابق كم وميزه جرا والجر عند
الزجاج بسبب اضافة كم الى ميزه كما في الخبرية وعند النحاة هو
مجرور بمن مقدرة ويجوز اضمارها قصد التطابق هذا وبهذا عرف
وجه صحة قوله وكم الاستفهامية ميزها منصوب مفرد من غير
استثناء بكم رجل مررت لانه داخل في قوله ويدخل من فيها **قله**
والخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير هذا اولى مما ذكره الفاضل
الهندي ان الخبرية نقيضة رب التي لانشاء التقليل لانه تطويل
للمسافة بلا فائدة وينبغي ان يعلم ان كون كم لانشاء التكثير
وكون رب لانشاء التقليل لا يجريان كلاما فيه احدهما عن الخبرية
لان الانشاء راجع الى استكثار المتكلم واستقلاله متعلق الحكم
الخبر **قوله** لو قال وكلتاهما الخ لم يقسم ما فعل اذ في تذكير كلا هما
تذكير لان تأنيث كم كما شاع في السنة النحاة تأويله بتأويله
بالكلمة فقوله كم الاستفهامية في تأويل كلمة كم الاستفهامية
والظاهر فيه التذكير فقوله فهو على تأويل كلا هذين التوجيهين
كما ترى ولو قيل بالتأويل فالظاهر كلا هذين اللفظين او الاسمين
قوله اي كل واحد منهما اشار الى وجه افراد الخبر ومن وجوه ان
كلا مفرد اللفظ ومنها وجه لطيف قد خفي للطفه وهو انه نبه
ان كليهما واحد بالذات والتعدد اعتباري وذكر كلا هما بتكلف
اعتبار التعدد لئلا يتوهم تخصيص اعتبار الاياب باحد الاعتبارين

قوله فكل ما بعده فعل او شبهه تنبيه على ان المراد بالفعل ما يعمه و شبهه ليشمل نحو كم يوما انت سائر و كم رجلا انت ضارب قوله او متعلق ضميره النسخة الصحيحة غير مشتغل عنه فهو يعم المشتغل بالضمير و المتعلق و في بعضها بضميره فهو قاصر لا يصلح الا بزيادة او متعلقه و اعلم ان المشتغل عن الشيء يتبادر منه الصالح للاشتغال به المعوض عنه بالاشتغال بغيره فليس جاءك في كم جاءك مشتغلا عن كم بضميره فلذا اعترض الرضي على قوله فان كان بعده فعل غير مشتغل عنه بانه ينتقض بقولك كم جاءك و لا يخفى عليك ان المتبادر من غير المشتغل عن الشيء ايضا المشتغل به و ان كان بحسب المفاهيم اعم منه و من غير الصالح للاشتغال به فلا انتقاض نظرا الى المعنى المتبادر نعم الاوضح الاخصر فان كان بعده فعل مشتغل به قوله و عمله لا يكون الا بحسب المميز اشار به الى دفع ما اعترض به الرضي انه ينتقض بكم يوما ضربت لانه ليس منصوبا على حسب اقتضاء فعل بعده فانه يقتضي منصوبات كثيرة و ليس نصبه الا على الظرفية فاجاب الشارح بان اقتضاءه بكم يوما ليس الا بالظرفية و ذلك اقتضاء المميز قوله نحو كم رجلا ضربت في المفعول به قال الرضي و ليس بمعروف انتصابها الا مفعولا بها او ظرفا او مصدرا او خبر كان نحو كم كان مالك او مفعولا ثانيا لباب ظن نحو كم ظننت مالك قوله و انما جعلنا الفعل او شبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا

ضربته

ضربته اجاز الفاضل الهندي جعله داخلا في قوله و الا فمرفوع اي يجوز رفعه و حمل قوله منصوبا على وجوب النصب و يرده ما ذكره الرضي ان كم رجلا ضربت يجوز رفعه لكنه ضعيف قوله و كل ما قبله لم يعمل و كل ما له مضاف او حرف جر مع انه اخصر و اوضح لينبه على جواز تقدم المضاف و المجار عليها مع اقتضائها صدر الكلام قوله نحو من ابوك نظير لامثال و ينتقض ذلك القاعدة بكم رجل صحبك فانه يتعين هناك كم للخبرية لان النكرة لا تكون مبتدأ للمعرفة بالاتفاق فيما عدا مثل من ابوك و مررت برجل افضل منه ابوه كما مر قوله فكم هنا منصوب المحل اذ لا يحذا ذكره الرضي و هو غير مرضي لان المرفوع محلا ليس كم بل الجملة الظرفية و هي النائبة عن الخبر قوله اي مثل كم في تأتي الوجوه الاربعة الاعرابية جعل المشار اليه بذلك قوله فكل ما بعده و لك ان تجعل المشار اليه من قوله و لها صدر الكلام الى هنا و كما لم يجر الوجوه الاربعة في كل اسم استفهام و شرط اوله الشارح بان المراد انه يتأتى ذلك الوجوه في جميع الاسماء و جعل غيره التأويل في التشبيه فقال معنى قوله و كذلك ان مثل كم في بعض تلك الوجوه او جميعها اسماء الشرط و الاستفهام و لا يخفى ان في قوله و كذلك اسماء الاستفهام و الشرط خزازة لانه لا بد ان يراد جميع اسماء الشرط و باقي اسماء الاستفهام قوله و اذا كانا شرطيتين فكذلك يتأتى فيهما تلك الوجوه الثلثة و اذا كان اسم الشرط مبتدأ فعلى اربعة مذاهب جزء اما الشرط و الجزاء او الشرط فقط و هذان ظاهران من بيان المص

فافهم او بجزآء فقط او اسم الشرط مبتدا والخبر له قوله وفي بعضها و
في مثل تمييز كم عمة وتويده قوله وقد يحذف باضمار التمييز ولو لا
ذكر التمييز هنا لكان الظاهر وقد يحذف الممير قوله اي ما هو تمييز
بحسب الظاهر فان قلت باعتبار بعض الوجوه والا فظهر ان المراد
ما هو تمييز بحسب الظاهر فان قلت فليكن الاوجه الثلثة في تمييز
هذا التركيب ذكر التمييز نصبا وجرا وحذفه فلا حاجة الى حمل التمييز
على التمييز في بعض الوجوه قلت يلزم ان يكون الوجوه اربعة
ذكره نصبا وجرا وحذفه كذلك فلا يحسن جعلها ثلثة قوله فكان
الاليق تاخير هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك وكم ضربت
لياقة تاخير الفرع عن الاصل ففي هذا التوجيه مع التحمل في التمييز
بحمله على التمييز في بعض الوجوه فات حسن الترتيب فالاولى ان
يقال المراد بالاوجه الثلثة نصب عمة وجرها مع الاواو وجرها
مع الجمعية والمراد بقوله وقد يحذف مثل كم عمة لك يا جريدة خالة
فانة الذي سبق آنفا فيكون اشارة الى ثلثة اوجه آخر باعتبار الممير
المحذوف ويكون نحو كم مالك وكم ضربت تنظيرا لحذف هذا الممير
وتبيينا لاحتمال المحذوف بان يكون المحذوف المصدر كما في كم
ضربت او المقدر كما في كم مالك فتامل قوله فلا حاجة الى ذكر البعض
ههنا يعني حذف لان اللام يغني غناءه ههنا فيكون ذكره ذكرا لما
لا حاجة اليه ولك ان تقول حذف ازالة لابهام كون بعض الظروف
اسما كما سياتي اشارة قوله ما اي ظرف جعل ما بمعنى الظرف بقرينة قوله
الظروف ولك ان تبقيه على عمومه اشارة الى ان من الظروف في

انه قد يحذف م

باب المبنى ما قطع عن الاضافة من كل وجه حتى لم يبق اثر من الاضافة
كما في ما عوض عن المضاف اليه شيء فاتضح كانه لا قطع فيدخل في الظروف
ما الجري مجراه قوله لان غاية الكلام كانت ما اضيفت اليه لان غاية
الكلام في كل امر نسبي يجب ان يكون المنسوب اليه او غاية الكلام
فيما قصد اضافته يجب ان يكون المضاف اليه قوله فلما حذف صرن
غايات اي لما حذف بلا عوض صرن غايات واما ما عوض فيه عن
المضاف اليه كل وبعض واي فالغاية هو المضاف اليه بعد اذ لوجود
العوض كانه مذكور والغاية العوض قوله وشبهها بالحروف في الاحتياج
الى المضاف اليه من غير مانع اعتبار الشبه من ظهور الاضافة المرجحة
لجانب الاعراب بخلاف حال الاضافة فان الاحتياج فيها معارض
وليس في المضاف الى جملة ظهور الاضافة لعدم ظهور اثرها في المضاف
اليه بل لعدم ظهور المضاف اليه الذي هو في الحقيقة مضمون الجملة و
قالها قوله من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة وهي على ما
ضبطه الرضي مع ما ذكره امام واسفل ودون واول ومن علُ ومن
عَلُ على وزن من قبلُ ودون ما هو مضموم الاول وقوله لا يقاس
عليها ما بمعنا ما يريد فضلا عما ليس بمعناها قوله فاغ اي سهل مدخله
كذا في القاموس قوله اكادا عضض من باب علم او فتح على ما في
القاموس قوله لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم توقفها بالاضافة
ولا عجب ان يقال ان حسب بمعنى لا غير اذ لا فرق بين ان يقال
جاءني زيد فحسب وبين ان يقال جاء زيد لا غير والغفلة عن هذا عجيب
وليت شعري اذا لم يحمل حسب مناسبا للغايات في ابهام لا تة

لا بها مه لا يتعرف كغير قوله ومنها اذا الحكم ببنائه اذا استدلالي من
غير شاهد الاستعمال يقاس في الحكم ببنائها على ما يشاهد بناؤه مما
يشاركها في موجب البناء بخلاف متى واين وانى وكيف فانه
عدم التنوين فيها شاهد البناء والعامل في الظروف المتضمنة
معنى الشرط سوى اذا هو الشرط عند الاكثرين وارتضى ترجيح
قولهم فيما اذا وآخر التفصيل في اذا بانه اذا قصد به معنى الشرط
فالعامل قولهم وان جرد لمعنى الظرفية فالعامل ما هو في موقع الجزاء
قوله وفيها اى في اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون الجملة على
الاخرى لكن فرق بين تضمن اذا وسائر اسماء الشرط من متى و
نظائرها فان اذا غير راسخة في معنى الشرط ولا عراقة لها فيه
ولذا جاء جوابها الاسمية بغير فاء واذا كقوله تعالى واذا ما غضبوا هم
يغفرون وقوله تعالى والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون و
يجئ جملتها الشرطية اسمية على سبيل الشذوذ نحو قولهم اذا لقيتني
ايذي مائل الراس انكب ولا يعمل في المفاجع الواقع بعدها و
المصنف اشار الى ضعف معنى الشرط فيها بقوله وفيها معنى الشرط قال
قوله ولذلك اي ولكون معنى الشرط فيها الاولى ان يراد بقوله
ولذلك ولكون معنى الشرط فيها غير قوية كما نبه عليه بقوله
وفيها معنى الشرط قوله اخيرة بعدها الفعل ولم يجب كما في متى
واخواتها والذي يستفاد من الرضي ان مجئ الاسم بعدها شاذ كما
نبهناك عليه قوله من قولهم فجأته فجأة بالضم والمد يعني
من حد سمع ومنع واما قيد الفجاءة بالضم والمد لان الفجاءة

كالقتل

كالقتل مصدر فجأه من الحدين لمعنى اخذه بغتة قوله والمراد
بلزوم المبتداء غلبة وقوعه بعدها هذا بعيد وقيل لزوم المبتداء
في غير باب الاضمار على شريطة التفسير قوله وقوله زمان وقوع
الشيء او مكانه مفعول فيه لفاجاءت لا مفعول به والام بمعنى
اذا ظرفية وقد سبق انه قال الرضي انا لم اعثر على اذا مجردة عن
معنى الظرفية ولا ينبغي ان يتوهم انه اراد ان عدم بقائها ظرفية
لا يصح في المقام لانها عدت من الظروف المبنية فلا بد له من الظرفية
لان هذه منذ قد عدا منها مع انها مبتدان عند الجمهور قوله
وقد يجئ للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في
اعناقهم وذلك لتنزيل المستقبل منزلة الماضي لكونه من اخبار
من عنده المستقبل كالماضي فتأمل وايضا يمكن منع كونه في الآية
للمستقبل لجواز ان يكون لمطلق الوقت كانه قيل فسوف يعلمون
زمان الاغلال في اعناقهم فهم كونه مستقبلا بقرينة فسوف
يعلمون قوله وقد يجئ للمفاجاة نحو خرجت فاذا زيد قائم في
الرضي الاغلب مجئ اذ في جواب بينما واذا في جواب بينا ويجئ
بعد اذا المفاجاة الا الفعل الماضي وبعد اذا المفاجاة الا الاسمية
وقد يجئ اذ للمفاجاة في غير جواب بينا وبينما نحو قولك كنت
واقفا اذ جاءني عمرو وفي الكتاب وهما اي اذ واذا مكانان
للمفاجاة ويختص الاولى بالفعلية والثانية بالاسمية ايقاعا
للمخالفة بينهما وبين الزمانية قوله اي حال كونها لاستفهام
وشرط كانه جعل استفهاما حالا منها مسامحة بتقدير ذا اي

الاستفهام لان الاستفهام معناها وآما ظهران المص جعله ظرفا يدل
عليه قوله ومتى للزمان فيها قوله وقد جاءاني زيد بمعنى كيف و
انى القتال بمعنى متى قال الرضى انى بمعنى كيف نحو انى يؤفكون
وبجئ بمعنى متى واول قوله تعالى شئتم على الاوجه الثلثة
وانى يجئ بمعنى متى وكيف ايا وبعده فعل قوله والمشهور فتح
الهمزة والنون وقد جاء كسرها يتبادر من هذه العبارة ان
مجئ كسرها كمجئ فتحها وليس كذلك قال الرضى وكسر همزة لغة
بنى سليم وقال الاندلسى وكسر نونه لغة هذا واختلف فى اصله فقيل
هو اين زيدت فيه ياء وادغم الياء فى الياء والبه جرى اهل اللغة حيث
ذكروه فى باب النون وقيل اصله اى اضيف الى اوان حذف
منه الياء والهمزة وادغم الياء فى الياء وقيل اصله اى آن حذفت
الهمزة وزيفه الرضى بانه لم يجئ الآن حاليا عن اللام ولم يجئ
اى مضافا الى المعرف المعرفة وزيف الاول بان اين للمكان
واتان للزمان قوله بمعنى اول المدة معنى مذ ومنذ اول المدة
وانما تختصص باول مدة زمان الفعل المتقدم عليها بقرينة
سبق ذلك الفعل فلا يرد انه ينبغى ان يقول بمعنى اول زمان
الفعل المتقدم ولا يحتاج فى دفعه الى ان اللام للعهد او عوض
عن المضاف اليه اى مدة ذلك الفعل ولا يحسن تفسير قوله اول
المدة باول مدة زمان الفعل المتقدم لانه ليس مراد المص قوله
اى اول زمان عدم رؤيته الضمير كضميره رأيته وليس فاعلا فلا يتجه
ان الظاهر اول زمان عدم رؤيتى كما يتوهم قوله المفرد اى الاسم

المفرد

المفرد والمثنى والمجموع كما يريد بالمفرد ما يقابل المثنى والمجموع لم يعلم انه
لا يصح ما رأيته مذ ثلثة ايام او الثلثة مفرد بهذا المعنى بلا شبهة
فينبغى ان يراد بالمفرد الواحد كما فى قوله فيما سيأتى وتقول فى المفرد
من المتعدد اى يقع بعدها الزمان الواحد المعتبر وحدته الغير
المقصود تعدده قوله او كما لو رأيته مذ اليومان اللذان صاحبتنا
فيها وقع لما يتوهم من كلام الرضى انه لا يخص ما يليها بالمفرد
بل قد يكون المثنى تأويل المفرد بما هو اعم من المفرد حقيقة
او حكما وقد اخذ هذا التأويل من تقييده المجئ المثنى بقوله اذا لم
يكن المقصود عددا ولم يتصف الهندى فى المفرد وجعل المثال
المذكور مما لا يلتفت اليه المص لقلته وقوله فى ام لا يلاحظ هذان
اليومان اى واحدا لا يحكم عليها بأولية المدة حق ان آنه اهل
بيان وجه ملاحظة اليومين اى واحدا بل اهم بيانه انه لم يجر ملاحظة
هذين اليومين بصيرا واحدا وليس كذلك فنقول هذان
اليومان لوحظ بعنوان زمان المصاحبة الا انه جئ بالمثنى ليتعين
انه اى زمان المصاحبة قوله لحصول التعيين المقصود من كونه
معرفة الاظهر ان يقول يوم لقيتنى فيه فى قوة يوم الملاقاة قوله
اى الزمان الذى قصد بيانه حال كونه مطلبا بالعدد وجعل الباء فى
قوله بالعدد للمصاحبة وقطعه عن المقصود الذى يطلب صلة
الخ وما قال الرضى انه لو لم يأت بهذا لكان العبارة فيها المقصود
العدد قلت المراد بالعدد اسم العدد بقرينة جعله مقصودا به على
والكون مقصودا به شأن اللفظ والمقام شأن المعنى كونه مقصودا

بل كونه صح

واختار المقصود بالعد وعلى العدد ليشمل المثنى والمجموع والمفرد
المقيد بالوحدة كخومارأيته مذيوم ومذيومان ومذايام لانها ليست
اعدادا لكنها تفيد المقصود بالعد من تعيين الآحاد قوله وقد
يقع بعدها المصدر لايقال مايقع بعدها احد هذه الامور بتقدير
زمان مضاف بمعنى اول المدة فينبغي ان يجعل من تتمة احواله
ولايفصل بينهما ببيان المعنى اني لاانا نقول خومارأيته مذ ساوقت
ان اريد زمان حدوث الستر فهو لاول المدة وان اريد زمان
الستر من اوله الى آخره فهو لمعنى جميع المدة اي جميع مدة عدم
رؤيته جميع زمان سفرك قوله او الفعل هو الاولى او الجملة ليعلم
ان الزمان المقدر مضاف الى الجملة لا الى مجرد الفعل كما يوهمه
عبارته قوله اوان اي ماكتب على هذه الصورة اراد ان جميع عبارته
ان مثقلة او مخففة فاول الكتابة بستعمالها في لازم معناها
اي ماكتب على هذه الصورة ولايخفى انه يوجب ان يقرأ او ما
كتب على هذه الصورة ولايشك عاقل ان عبارة الكتاب
ليس كذلك فالحق ماقيل انه اكتفى عن تكرار الكتابة بتقييدها بالتشديد
والتخفيف فانه كثيرا مايفعله المصنفون قوله فيقدر زمان
مضاف هو زمان او ساعة او وقت او يوم او ليلة او ماساعدها
القرينة فلذا نكر الزمان ولم يقل فيقدر الزمان المضاف قوله
ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ في مثل قولك مذ يومان نكرة
والخبر معرفة يمكن دفع الفساد الا يجعل مذ بمعنى جميع مدة زمان
مارأيته فيه ويرد عليه ايضا انه يلزم تأخير المبتدأ فيما كانا معرفتين

في مارأيته

في مارأيته مذ يوم الجمعة ويندفع بما ذكر من الجواب والله اعلم بالصواب
قوله لدى بالالف المقصورة وهو لمعنى عند فلا وجه لحكم بنائها
لمجرد موافقتها في بعض الحروف بلدن مع عدم الموافقة في
المعنى اذ لدن بمعنى من عند فهو متضمن لمعنى من فلذا بني ولا يرد
عدم الجهة لبناء من لدن ح لانه يكفي لجهة البناء كون لدن في
من لدن على لفظ ما هو مبني على انه لايوجب دخول من عليه
عدم تضمنه لمعناه لجواز ان يكون الدخول لتأكيد قوله ولدن
بضم اللام فيها ثماني لغات لايحتمل بيان الكتاب الا سبعة
ثامنها بقي من بيان الشارح من لدن بكسر الدال اذ ان يقال
كانه اكتفى المصنف في البيان بتقييد الدال بالفتح والكسر معا ولم
يكتف في بيان لدن بضم الدال ايضا بالتقييد بان تقييد الدال
بحركات ثلث معا تلا يفوته التنبيه على اصالة لدن بضم الدال
ولايخفى ان الانسب ذكر لدن بفتح الدال مع لدن بضم الدال و
جمع لدن بضم اللام مع لدن بفتحها فقد فات شرح الشارح للانسب
قوله وكلها بمعنى عند لدن بجميع لغاتها بمعنى من عند ولدي بمعنى
عند على ما في الرضي وغيره قوله ولايقال المال لدي زيد ولدن
زيد لم نعثر في كلامهم على هذا في لدن وانما ذكروه في لدي وعند
قوله ولذلك يحذف عنها وتثبت هنا اذا كان نصب غدوة قبل
الحذف اما اذا كان الحذف قبله فيقال شبه نونها بنون التنوين
لانها تثبت تارة وتحذف تارة قوله من سحرة بضم السين و
سكون الحاء السحر الاعلى والسحر قبيل الصبح كذا في القاموس

قوله لكونه مقطوعا عن الاضافة هذا يقتضي استدراك ذكره بعد
ذكر الغايات قوله بدليل اعرابه مع المضاف اليه الدليل غير محكم
لجواز ان يكون ما يري منصوبا مفتوحا بالبناء لان عوض جاء
مفتوحا ومجيئه مكسورا او مفتوحا يبعده عن كونه مقطوعا
عن الاضافة لان نظايره لايكون الا مضموما قوله المعرفة
والنكرة اي هذا باب بيان المعرفة الخ اتي بهما معرفتين لانهما
لكثرة ذكرهما فيما سبق معهودتان وكان كثرة احتياج المباحث
المتقدمة اليهما داعية الى تقديمهما على بيان المنصرف وغيره
المنصرف الا انه اخرهما لتوقف معرفة بعض اقسام المعرفة على مباحث
المبني الى هذا المقام قوله بوضع جزئي الوضع الخ ما لوحظ
فيه الموضوع له بجزئي بعينه وليسمى وضعا خاصا ايضا والوضع
الكلي ما لوحظ فيه الموضوع له الكلي بنفسه او الموضوع له بعنوان
اعم كما يقال لوحظ كل مشار اليه بعنوان المشار اليه ووضع له
بعينه اسم الاشارة وليسمى وضعا عاما ايضا فالاول وضع عام
لموضوع له عام والثاني وضع عام لموضوع له خاص قوله لشيئ
ملتبس بعينه اي بذاته المتعينة فسر عينه بذاته المتعينة وهذا انما
يتم لو جاء العين بمعنى الذات المتعينة وليس كذلك لغة
اذ ما يناسب هذا المقام من معانيه ذات الشيء او نفس الشيء
كما في قولهم جاء زيد نفسه وجاء زيد بنفسه فح الباء زائدة على
ما صرح به فيكون المعنى المعرفة ما وضع لشيئ بنفسه لا لامر
متعلق به وهو ح يتناول كل لفظ موضوع اذ ما من موضوع لشيء

الا وهو

انا وهو وضع لذلك الشيء بنفسه لكن شاع فيما بينهم تفسير قوله
بعينه في امثال هذا المقام بالمتعين فلا يبعد ان يكون من سوء
مواضعات الادب وان لم يصح حوابه قوله المعلومة للمتكلم و
المخاطب لا اعتداد بعلم المتكلم في التعريف ولذلك يقال
حقيقة التعريف الاشارة الى ما يعرفه المخاطب قوله وقوله بعينه
يخرج به النكرة بقي بعد النكرة التي كانت علما نكرت بتأويل
وهو ما جعله ارضى من هذا التعريف فعدل عنه الى ما يكمل به
المقام بيانه ولا يبعد ان يقال اطلاق النكرة عليه تجوز لما انه
في حكم النكرة ويعامل بها معاملتها قوله اشار بترتيبها في الذكر
الى ترتيبها بحسب المرتبة تبع في ذلك المحشي وليس بذاك
فان المبهمات منها ما يساوي ذا اللام والمضاف الى احدها معنى
منه ما يساوي المعرف باللام ومنه ما يفوقه قوله فالوضع كلي
والموضوع له جزئي مشخص كان ينبغي الاكتفاء بالجزئي لان
التحقيق ان الموضوع له جزئي اضافي فربما يكون كليا وتما ينبغي
ان يعلم ان الوضع الكلي للموضوع له الجزئي مما فاز به بعض محققي
المتأخرين والقدماء لم يعثروا عليه حتى المص فجعل معنى قوله
لشيئ بعينه لافادة بشيئ بعينه وقال الواضع وضع المضمر مثلا
لمفهوم كلي ليستعمل في جزئي من جزئياته وشرطه ان لا يستعمل
في مفهومه الكلي فمفهومه الكلي ما يجوز في المستعمل واللام في قوله
لشيئ ليس صلة الوضع بل غرضه والشارح لما رأى امكان تطبيق
عبارته على ما هو الحق شرحه به تعليما لما هو الحق ولم يلتفت الى ما

تعمده به قوله من حيث معلوميته ومفهوميته يتبادر منه
ان بنى كلامه المعهودية في ذهن المتكلم والمخاطب والتحقيق ما عرفت
فلا تنس وكن من المتذكرين ويشكل تصوير العلم الشخصي بانه الذي
تصور الذات بعينه ووضع بازائه بلفظ الله تعالى فانه لم يقع تصوره
تعالى لغيره بشخصه فلا يمكن وضعه ان كان الواضع غيره وان كان
اياه فلا يمكن معرفة وضعه لغيره حتى يترتب فائدة الوضع العلم
وهو فهم الشخص بعينه ويشكل بوضع الآباء الاعلام لابنائهم
في غيبة الآباء قبل رؤيتهم وبوضع العلم للشخص مع انه تتبدل
شخصانه من اول عمره الى آخره يوما فيوما فلم يتصور مسمى علم شخص
حين وضع العلم للشخص فانه موضوع له بشخصانه المتبدلة
من اول عمره الى آخره فلا يمكن تصوره بخصوصه الذي وضع اللفظ
له بهذا الخصوص قوله ما عرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية
والعهدية الذهنية من فروع الجنسية كما حققناه لك في اوائل
الكتاب فنقسمها الى الجنسية والاستغراقية تقسيم الشيء الى نفس
الشيء وقسيمه وكذا الى العهدية والجنسية في وجه قوله والميم
في قوله ليس من امبر الصيام في امسفر بدل من اللام الخ سقط
ما ذكره في قوله ومن خواصه دخول اللام انه لو قال ودخول حرف
التعريف لكان شاملا للميم اذ انه لم يذكر الميم لعدم شهرته لانه
اذا لم يكن حرف تعريف بل بدلا منه فلا يشمله حرف التعريف ايضا
كما لا يشمل الحروف المبدلة من اللام في قولك ارحمن الرحيم القصد
الى غير ذلك قوله ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام نحو

مذكور

تذكر في المتون وكانه لم يكن في متنه او هناك سهو كاتب وكان اصله
ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام على ما في الهندي ووجه
كونه في الاصل يا تها الرجل خفي جدا فلا تظهر ما في الرضي ومن لم يعده
من النحويين فلكونه فرع المضمرات لان تعريفه لوقوعه موقع كاف
الخطاب قوله ولا يستلزم صحة الاضافة الخ لكن غفرانه تكلف
جدا والمتبادر صحة الاضافة الى كل من النكرة ولهذا جعل المفسر
المرجع الامور الاربعة وهو وان كان بعيدا في اللفظ لكنه عار
عن التكلف وكانه عبارة المتقدمين الذين لم يذكروا النداء
ولم يسبق على كلامهم هذه الاربعة فلما زاد المص واورد هذه العبارة
بعده ادخل الضمير قوله ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف
اذا كان لفظ المثل او الغير او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم قوله
فهو مستثنى آه جزاء اذا والشرطية خبران ولو قال المص وما عرف
باللام او النداء او الاضافة لكان اخصر واتم ولا يبعد ان يجعل
المضاف مصدرا ميميا في معنى الاضافة معطوفا على اللام فيكون
في معنى وما عرف بالاضافة معنى قوله العلم اسما كان الخ هذا
معنى ثالث للاسم اخص من العلم فله معان ثلثة مترتبة في العموم
قد عرفتها فاحفظها قوله لانه ان صدر بالباب او اللام آه هكذا
في كتب النحو قال صاحب القاموس ابو العتاهية ككراهية لقب
ابي اسحق اسمعيل ابن سويد لا كنية ووهم الجوهري هذا فاحفظه
فانه بديع قوله واحترز به عن المعرف كلها لو قال ما وضع لمعنى
واحد لعينه لكان اخصر واوضح قوله لئلا يخرج الاعلام المشتركة

لانقول قد خرج بقوله غير متناول غيره الاعلام المشتركة فقوله بوضع
واحد لبد خل لانه لا يخرج لانا نقول ليس المذكور في الحد عدم التناول
المطلق بل المقيد فلا يخرج به الاعلام المشتركة فافهم قوله اراد
التنبيه على ترتيب اضافها فيما يكون فيه هذا الترتيب يشوبانه
لا ترتيب فيما بين اصناف المبهمات وسيصرح به وقد عرفت
ان اسم الاشارة اعرف من الموصول وبانه لا ترتيب بين
اصناف المضاف الى احدها معنى وتعريف المضاف بحسب
تعريف المضاف اليه كما سيصرح به فالاولى ان يقول اراد التنبيه
على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب ويحتاج الى التنبيه
قوله ثم المضمر المخاطب كون المضمر المخاطب اعرف من النداء
ظاهر الا ان يجعل تعريفه لكونه في الاصل معرفا باللام قوله
لكمية آحاد الاشياء منفردة كانت تلك الآحاد او مجتمعة
اشارة الى جواب ذكره الهندي عن اشكال الرضي حيث قال
يخرج عنه الواحد والاثنان لانهما وان وضعا لكمية لكن لم
يوضعا لكمية الآحاد بل لكمية الواحد والاثنين ومحصل الجواب
ان فاحدا وضع لكمية آحاد الاشياء منفردة لا مجتمعة ونحن نقول
قد حقق الرضي في بحث التعريف باللام ان الجمع المحلى باللام
يشمل كل واحد واحد وكل اثنين اثنين وكل جماعة جماعة
فلذا يصح استثناء اينما شئت عنه فتقول جاء العلماء الا واحدا
او اثنين او جماعة فانه في معنى جاء في كل واحد واحد من العلماء
وكل اثنين وكل جماعة والمضاف المستغرق كالمحلى باللام فآحاد

الاشياء

الاشياء في معنى كل واحد منها وكل اثنين منها وكل جماعة منها فلا
اشكال ومما حققه ارتضى ان الكمية كلمة نسبية اى الصيغة المنسوبة
الى الكم وهو العدد والمعين الذي يجاب به عن كم فان كم يسئول
عن معين فخرج المجموع عن تعريف العدد حتى الالوف والمآت
ودخل رجل ورجلان على تقدير دخول واحد واثنين فاخرج رجلا
ورجلين بارادة ما وضع لكمية الشئ فحسب ورجل ورجلان وضعا
للماهية وكميتها كما ذكره الشارح هذا وفي كون كم سؤالا عن العدد
المعين بحث كيف ولا ينكر صحة الجواب عن كم رجل عندك بقولك
الوف او مآت الا ان يقال هذا ليس جوابا عن السؤال بكم بل
اعترافا بعدم العلم بما سئل عنه وبيان ما سئل عنه بقدر الاستطاعة
ولا يشكل بالتنوين لان ما عبارة عن الاسم ولا يتوهم ان كم ليس
مخصوصا بالسؤال عن العدد والا لم يكن الملائمة كما لان ذلك
من التباس الكم الخبري بكم الاستفهامي قوله فالاشياء هي المعدودات
آحادا كل واحد واحد منها جعل الآحاد اجزاء المعدودات فيلغو
ذكرها ويكفي ان يقول لكمية الاشياء فينبغي ان يقال المراد بالآحاد
الوحدات القائمة بالاشياء واسم العدد موضوع لكمية وحدات
الاشياء لا لكميتها قوله وان لم يكونا عند بعض الحساب من العدد
اى ان لم يكن شئ منهما عند بعض الحساب من العدد اما الواحد فليس
بعدد عند احد من الحساب لان العدد نصف مجموع حاشيتيه عند
بعض وبعضهم استثنى من التعريف الزوج الاول فقال اذا
لم يكن الفرد الاول عددا ينبغي ان لا يكون الزوج الاول ايضا عددا

قوله اى اصول اسماء العدد التى يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث
لم يجعل المؤنث فى الواحد والاثنين من الاصول ولقد احسن لانه
من الفروع المحصلة بالحاق تاء التانيث والفه وكذا لم يجعله فيما فوقها
الى العشرة منها لانه يتفرع منها باسقاط علامة التانيث فثلثة اصل
وثلث فرع وقد اشار المص اليه حيث قال واحد الى عشرة فعد الواحد
والعشرة من الاصول لكن يجب على الشارح ان يقول كثلث
الى عشر وحصر الاصول فى اثنى عشرة كلمة انما يصح لو لم يجعل لفظ
البضع من اسماء العدد او جعل وارد اصول اسماء العدد الغير
المبهم قال ازهرى البضع بكسر الباء وبعض العرب بفتحها ما بين
الثلثة الى التسعة تقول بضعة رجال وبضع نسوة وبضعة عشر
رجلا وبضع عشرة امراة اذا لم يقصد التعيين قال الجوهرى اذا جاوزت
لفظ العشرة ذهب البضع فلا تقول بضع وعشرون رجلا
والمشهور جواز استعماله فى جميع العقود هذا كلامه قوله او متزاجيا
كخمسة عشر جعله ارضى من العطف لانه فى الاصل بالعطف و
الشارح آثر رعاية الحال على رعاية الاصل لتركب القلوب او
تضمنيا مكان امتزاجيا قوله نقول واحد واثنان تسمى الوحدة
واحدا اما لانه الواحد بذاته كما يجعل العضو مضبئا لذاته واما لانه
من الانواع المتكررة والذاجح هو الثانى واليه اشار الرضى حيث قال
فالواحد بمعنى المنفرد اى العدد المنفرد ويستعمل فى المعدود وكسائر
الالفاظ العدد فيقال رجل واحد وقوم واحدون قوله اثنتان
وثنتان التاء فى اثنتان للتانيث كما فى ابنتان والالف تاء

محذوف

التنبيف
بوزن العين كقنفذ وزبرج وهو مايعد
به واحد واحد من العدد المعدود

التنبيف
كسر كردن عدد را

محذوف وفى ثنتان بدل من ذلك التام كما انه فى بنتان بدل من التام
المحذوف وفى اثنان بدل من ذلك التام كما انه فى بنتان بدل من التام
الخ اى الواو وابدال التاء من الياء قليل ومن الواو كثير قوله احد
عشر الاحد اصله وحد على وزن حسن صفة مشبهة من وحد يحد
قلبت واوه الفا على سبيل الشذوذ عند الجميع وفى احدى كذلك
عند غير المازنى واما عنده فقلب الواو المكسورة فى الاول قياس
كالمضمومة ولا يستعمل احد ولا احدى الا فى التنبيف او مضافين
لاحدهم واحديهن ولا يستعمل واحد ولا واحدة فى التنبيف الا
قليلا قوله ولما غلبة الواحد والواحدة هنا بدون التركيب الخ
ولتصريح بقوله احد وعشرون احدى وعشرون نكتة اخرى
سوى ما ذكرها وكانه اراد التنبيه على ان المراد بقوله ثم بالعطف
بلفظ ما تقدم عطف العقود على التامة جملها فصرح بصورة العطف
فقال ثم بالعطف لينبه ذهنه تلك الصورة ولهذا لم يصرح فى مائة
والف بصورة العطف بل اجملها ليحمل العطف فى قوله ثم بالعطف
على ما تقدم على العطف المطلق الاعم من عطف الاكثر على الاقل
او العكس هذا على طبق ما ذكره الشارح متابعة لما فى الحواشى الهندية
واما على ما ذكره الرضى من ان عطف الاقل على الاكثر مجاز فى الكل
والعكس اكثر فلا يحتاج هذه النكتة قوله فتقول مائة وواحد
او واحدة قوله او واحدة عطف على قوله واحد وقوله ومائة واثنان
او اثنتان عطف على قوله مائة وواحدا او واحدة واياك ان
تجعل قوله ومائة عطفا على واحدة وتجعل واحدة ومائة عطفا
على مائة وواحد فيكون تمثيلا لعطف الاقل على الاكثر لانه مع ان

فيه تفويت المناسبة بين مائة وواحد اذ المناسب له واحد ومائة
ليس غير قوله فيما بعد ويجوز ان يعكس العطف في الكل فتأمل
وبما ذكرناه لك ظهر لك ان ترضى ان عطف الاكثر على الاقل اكثر عرفت
ما في قوله ويجوز ان يعكس العطف في الكل على طبق ما في الحواشي
الهندية لانه يوهم ان عطف الاقل على الاكثر ارجح على العكس
على انه زائد وفاتهم طعوم السياق المعدود في سلك السباق
واعلم ان اصل مائة مِئَيَة كسِدْرَة حذف لامها فلزمها التاء
عوضا منها كما في عزة وثبة ولامها ياء لما حكي الاخفش مئيا بفتح
ميمه وانما يكتب مائة بالالف بعد الميم حتى لا يشتبه بصورة
منه خطأ والحق التثنية بالمفردون بالجمع وفي الرضي فاذا جمع
او ثني حذف الالف قوله كما في معدي كرب مثال للثاني قيل
بالتركيب لجواز الاسكان بالثاني قيل فان الاسكان في معدي
كرب واجب صرح به الرضي قوله قال الشارح الرضي تنبيه بذلك
على ان ما يتبادر من عبارة المص مما لا يرتضيه الرضي فان المتبادر
منه انما حذف الياء مع الكسر غير شاذ بل واقع من غير شذوذ
وعليه فحور ما في الشرح المنسوب الى المص قوله لما فرغ من
بيان حال اسماء العدد شرع في بيان حال مميزاتها يوهم ذلك
ان الباب معقود لبيان حال اسماء العدد ومميزاتها والظاهر
انه معقود لبيان اسماء العدد وبيان المميز راجع الى بيان احوال
اسماء العدد كما ان بيان المعدود من المتعدد راجع الى بيان احوال
اسماء العدد والمرجع في تلك المعرفة الفطنة القافية قوله

اصل مائة

مخفوض

مخفوض اي مجرور باضافة العدد اليه لا غير وذلك اذا كان المميز مجموعا
لفظا ومجرورا بكلمة من في الاكثر اذا كان مجموعا معنى بان كان
اسم جمع كخرط بفتح الراء ويحرك فانه قوم الرجل وقبيلته ومن
ثلثة او سبعة الى عشرة او ما دون العشرة وما فيهم امرأة كذا في
القاموس او اسم جنس كالتمر والعسل وقل كونه جمعا مصححا و
اذا لم يكن للتمييز الا جمع قلة فيؤتى بها وان لم يكن الا جمع كثرة
فكذلك وان كان له كلاهما فالاغلب ان يؤتى بجمع القلة
ليطابق العدد المعدود وان لم يكن له جمع الكثير يؤتى بالجمع
المؤنث السالم كقوله تعالى ثمانية عورات وقد جاء قوله تعالى
سبع سنبلات مع وجود سنابل قوله احدهما في صورة جمع
المذكر السالم انما قال في صورة جمع المذكر السالم ولم يقل في صورة
جمع المؤنث السالم لانه اختلف في مئين فقال الاخفش جمع
فِعْلين كعِشْرين فهو عنده اسم جمع وقال بعضهم هو فعيل كصبي
ابدل الياء الاخيرة نونا قوله ولا يجوز اضافة العدد الى جمع
المذكر السالم قد نبه بذلك على ان قول المص وكان قياسها
مئات او مئين غير مستقيم والقياس مئات لا غير قوله فلما
لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده ليكون الفضلة قليلا
الظاهر قليلة وتلخيص هذا الوجه ان جمع بمنزلة ثلث مفردات
لا محالة فصاعدا فلو جمع الفضلة صارت في الكلام كثيرة فافرد
لتقليلها قوله لان استعمال جمع مائة في الاعداد مرفوض لا يقال
ثلث مئات رجل كما يقال ثلثة آلاف رجل هذا الوجه انما يتم لو لم

بجر ثمانية رجل من غير اضافة عدد اليها لكنه جاء ثمانية رجل قال
الرضي وان لم يكن مائة مضافا اليها ثلثمائة واخواتها جمعت واضيفت
الى المفرد ايضا نحو ثمانية رجل قوله مخفوض مفرد وقد يجمع نحو
مائة رجال وقد يفرد منصوبا قال شعر اذا عاش الفتى مائتين
عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاة قوله واذا كان المعدود
مؤنثا واللفظ المعبر عنه مذكرا تفقوا هذه الضابطة عنه بالقبول
حتى الرضي الآتية ذكر الرضي سابقا ما يوجب تخصيصه حيث قال
وثلثة واخواتها اذا اضيفت الى مائة وجب حذف تائها سواء
كان مميز المائة مذكرا او مؤنثا نحو ثلثمائة رجل او امرأة واذا
اضيفت الى الالف وجب اثبات التاء سواء كان مميز
الآلاف مذكرا او مؤنثا نحو ثلثة آلاف رجل او امرأة لان مميزها
المائة والآلاف لما اضيفت اليه المائة والالف هذا كلامه
وانما قال واذا كان المعدود مذكرا ولم يقل واذا كان المميز مذكرا
ليشمل الحكم ثلث اشخاص واشخاص ثمانية اورد عليه ان هذا
الحكم حقه ان يذكر عند بيان التذكير والتأنيث لا بعد بيان المائة
والالف لعدم افتراقهما تذكيرا وتأنيثا قوله فان شئت قلت
ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ جعله الرضي
اقيس لاكثر قوله اعلم ان مميز الواحد مغن عنه ففيه اشارة الى
منع الاغناء لجواز افادته التأكيد كما في اله واحد ولقائل ان يمنع
قوله لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل وقد جاء في الشعر
ثنتا حنظل ومن اسانيد المنع الذي ذكره الرضي نحو واحد رجال و

اثنا رجال

واثنا رجال فاعرف قوله لما التزموا الجمعية في ممير سائر الاعداد
الاولى ان يقال لما التزموا الموافقة بين المميز والعدد في سائر
الاعداد في الدلالة على المتعدد وينبغي ان يعتبر في الاثنين ايضا فافهم
قوله وتقول في الحواشي الهندية وتقول انت فقد صرح بذكرانت
الى ان تقول صيغة الخطاب ويحتمل الغيبة بارجاع المستكن
الى العرب اي يقول العرب ويرجح ما اختاره قوله وان شئت
قلت حادي احد عشر فتعرب الاول قوله وتقول في المفرد
من المتعدد باعتبار حالة اي مرتبة لا يخفى ان التصيير ايضا حال
من الاحوال فلا يحسن مقابلته بالحال وفسر الحال بالمرتبة لانه
لو قصد باعتبار حالة لمعنى انه واحد من تلك المعدود من غير بيان
مرتبة لقال واحد اثنتين او الاربعة او واحدتها ولا يشتق له لفظ
الاول والا آتي الى غير ذلك قوله اذ فوقه تركيبات لا يتيسر
اشتقاق اسم الفاعل منها ينتقض بحادي عشر احد عشر ونظائره
اذ اخذ اسم الفاعل من اول جزء لتلك المركبات وستذكر لك وجهه
قوله حكم بسماء الفاعلين في التذكير والتأنيث وكذا في عدم
الحاجة الى المميز قوله ومن ثمة اي ومن اجل اختلاف الاعتبارين
الاولى ان المراد ومن اجل ان الاول بمعنى ما قام به الفعل وهو
التصيير من عدد اقل الى مرتبة العدد المشتق منه بمجرد انضمامه
اليه اضيف الى ما هو اقل منه بمرتبة واقتصر على ما جاء الفعل فيه
اذ ما يؤدي معنى فعلنا لابد ان يشتق من فعل وذلك من اثنين
الى عشرة فانه جاء من تلك التسعة الفعل على صدضرب بمعنى

التصغير الا في لامه حرف حلق فانه جاء فيه على حد فتح ايضا ولم يجئ مما
دون العشرين لامتناعه عقلا ومما فوق العشرة لامتناعه استقراء
بخلاف الثانية باعتبار حاله وليس فيه معنى فعلي فهو اسم فاعل
صورة لا معنى فيصح اشتقاقه من لفظ العدد ويصح اضافته الى
مثله وما فوقه لانه لمعنى واحد في مرتبة خاصة من ذلك العدد قوله
ثالث اثنين بالاضافة او التنوين والاول ههنا اكثر بخلاف سائر
اسماء الفاعلين فان الاضافة والنصب فيها متساويان او الثاني
اكثر كذا في الرضي قوله الى عدد يساوي عدده اي العدد المأخوذ منه
في الاضافة لا دينا ملابسة ويجب ان يقول بالاضافة الى عدده
لان الاثنين بعينه عدد اخذ منه الثاني لا مثل ذلك العدد قوله
والا يلزم جواز ارادة الواحد الاول من غير عاشر العشرة بجواز
ارادة المبدا او المنتهى من عاشر العشرة لانتهائها في المرتبة العاشرة
كل منهما باعتبار مبدا وقد ينبغي ان يقول والا يلزم جواز ارادة الواحد
الثاني او الثالث مثلا قوله فيوجب الجزء الاول ويظهر الفرق بين
الاعراب والبناء في التفوظ فيما ليس آخره حرف علة او ما آخره حرف
علة في حال النصب فانه في البناء ساكن الآخر وفي الاعراب
ساكن الآخر ايضا الا في حال النصب قوله المؤنث ما فيه لخروج
من تعريف المؤنث المؤنثات الصيغية كحذري وتا وانثى وانث
وتدخل في تعريف المذكر ولو خص التعريف بالمؤنث بالعلامة
وما يقابله لقصر مساحة بيان الاحكام لانها تصير مختصة بالمؤنثات
بالعلامة مع عدم اختصاصها ولزم الطلاق المذكر على هذه الصيغ

قوله وعلامته اي علامة انثيث الثاء وان لم يكن لمعنى انثيث
فانها تاتي لاربعة عشر معنى فصلها وحققها الرضي في هذا المقام قوله
او ممدودة كحمراء ولا يخفى ان الالف التي تمد هي التي قبل الهمزة
وعلامة انثيث الهمزة اجماعا وان اختلف في انها منقلبة عن
الالف المقصورة او اصلية ففي قوله والالف ممدودة نظر الا
ان يجعل وصف الالف بالممدودة وصفا بحال المتعلق اي
الالف الممدودة ما قبلها وتعريف علامة انثيث بالتاء والالف
مقصورة او ممدودة ينتقض بعرفات وفتى وكساء وتقييد
الحرف بما هو للتانيث يستلزم الدور فاعرفه وفي قوله وعلامة
التانيث اشارة على الكوفيين حيث جعلوا علامة الهاء والتاء
مغيرة عنها والبصريون على ان العلامة هي التاء والهاء مغيرة
لها قوله ذكر في جنس الحيوان احتراز بقوله في جنس الحيوان عن النخلة
فانها باعتبار انها ذكر فانه يوصف النخلة بالانثى والذكر وليس تانيثها
بحقيقي قوله واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل يعني ينبغي
قيد بلا فصل من العبارة لاصالته ولا يبعد ان يقال المتبادر من
الفعل ايضا المتصرف فلا يرد نعم المرء ونعمت المرأة قوله فانه
مع الفصل يجب انيانها نحو جاءت اليوم زيد لدفع الالتباس الظاهر
ان وجوب الاتيان مقيد بما لم يكن قرينة تدل على التانيث فلا
يجب في جاءت اليوم الكوبة واعلم انه يجب ان يستثنى من
قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار علم المذكر مع التاء نحو
طلحة فانه مؤنث غير حقيقي ولا خيار فيه بل يجب تذكير الفعل

قوله وعلامة

قوله وعلامة التانيث الهمزة اجماعا
فرتقوا فانه ذهب بعضهم الى ان الهمزة
والالف فيها علامة التانيث كما ذكره
في التصريح الا اذا كان مراده اجماع
جمهور البصريين والكوفيين فيستقيم فان جمهور
البصريين ذهبوا الى ان الهمزة اصليا
الف والكوفيون الى ان الهمزة التانيث
وليست مبدلة من الف التانيث
التانيث حرف
التانيث
الالف التي

اذ لا تأثير لتأنيث علم المذكر الا في منع الصرف والجمع بالالف
والتاء ويجب ان يستثنى ايضا اسم جنس اريد به مذكر من افراده
فانه يجب ترك التاء فيه عند ابن الكيت ليعلم ان المسند اليه
مذكر من افراده وبهذا يتم استدلال الامام ابي حنيفة رضي الله عنه
بالقرآن على ان نملة سليمان عليه السلام انثى وهو من مشكلات
النحو فاعرفه واعلم ان الضمير المنفصل في حكم الظاهر لاستقلاله
فيجوز هند زيد ضاربته اي ذكره الرضي وقد يطلق الظاهر على ما
يشمل الضمير المنفصل كما في تعريف القسم الاول من المسند اليه
فانه يشمل نحو اقائم انتم قوله فانه لو كان جمع المذكر السالم المجرد
تأنيثه يجب ان يستثنى عنه بنون فانه لتغير ابن فيه جعل كالمكسر
فيجوز جاءت بنون قال الله تعالى آمنت به بنو اسرائيل وكذا
المجموعات بالواو والنون التي حقها ان يجمع بالالف والتاء نحو
كارضون وسنون وشبون كذا حققه الرضي قوله غير المؤنث
الحقيقي غير المؤنث الحقيقي يشمل المذكر فالاولى تغيير قوله غير الحقيقي
بمؤنث غير الحقيقي لا بغير المؤنث الحقيقي قوله في كونه جمع المذكر
غير السالم الظاهر غير العاقل فتأمل قوله اي آخر مفرده بتقدير المضاف
لا يخفى انه يصدق على مسلمون ومسلمات فقد تبدل بهذا التقدير اشكال
باشكال قوله فوتا مع لواحقها يكون التثنية بجموع المفرد
والالف اوايّ والنون فلم يكن مسمى البلد تثنية اذ لم يوجد
المسلم مع تلك اللواحق لا يقال مقدرة لان النون في حال الاضافة
كالتنوين فكما لا تقدير للتنوين معها لا تقدير للنون قوله والا لا يصدق

التعريف

التعريف انا على سلم فلم يكن جامعا لعدم صدقه على شيء من افراده
والا مانعا لصدقه على المفرد قوله ولو اكتفى بظاهر المراد لما استغنى
عن هذه التكلفات تعلم ان المراد ان المراد الظاهر من هذه العبارة ما
في آخره الف او يآء ونون ملحقات فاعرفه قوله لانه على تقدير
تسليمه هذا منع ما اجمعوا عليه من كون علامة التثنية الالف او اليآء
وكون النون عوضا عن الحركة او التنوين في المفرد وما ذكره
على تقدير التسليم في غاية السخافة وكيف لا وليس الغرض عن
الحاق الالف او اليآء والنون الدلالة بل على مجرد الحاق الالف
او اليآء قوله اي مع مفرده هذا يؤيد تقدير المفرد في التعريف قوله
تحت جنس الموضوع له يشكل بمثل اسد بن بمعنى شجاعين
فانهما لم يدخلا تحت جنس الموضوع له الاسد بل تحت جنس المراد
بالاسد وكذلك الالوان على ما بيّنه فان التثنية باعتبار ارادة
المسمى بالاب وهو ليس موضوعا له الاب فينبغي ان يقال
باعتبار دخوله تحت المراد به ولا يبعد ان يراد بالموضوع له اعم من
الموضوع له حقيقة او حكما والمعنى المجازي في حكمه ويكفي ما ذكره في
القرين والابوين كما شفاعنه قوله ولو اريد بقوله مثله ما يماثله
في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه هذا كلام
الهندي وتبعه الشارح وليس بذاك لان هذه الارادة بعيدة بالنظر
الى ما ذكر في تعريف الجمع حيث قال ليدل على ان معه اكثر من جنس
فان الناظر فيه لا يفهم من قوله مثله الا ما يقابل الاكثر وبهذا ظهر
ضعف احتمال المماثلة في اللفظ كما ذكره الهندي قوله وهو ما في

آخره الف مفردة الخ احترز بقوله مفردة عن المقرونة بهمزة فانها
ممدودة وبقوله لازمة عن الف زيد في الوقف فانه لا يصير بها
مقصورا لعدم لزومها لاختصاصها بحال الوقف قوله و
يسمى مقصورا لانه ضد الممدود يعني اخذ من القصر بمعنى خلاف
المد والتوجيه انه نظر الى اخذه من القصر بمعنى الحبس وذلك
ان تجعله من القصر كعنب بمعنى خلاف الطول فان الممدود
طويل بالنسبة الى المقصور يقال قصر كرم فهو قصير وقصره
كضربه جعله قصيرا كل ذلك في القاموس قوله او حكما بان كان
مجهول الاصل ولم يمل كالوان في المسمى بالي الالف في الاسماء
العريقة البناء كمتى وعلى والي واذا اعلما عديم الاصل ومجهول
الاصل ما هو في اسم متمكن لم يعرف اصلها كذا حققه الرضي فجعل الي
على مجهول الاصل محل نظر وينبغي ان يقول ولم يمل واميل
وكان لاماله سبب غير انقلاب الالف عن اي فان الرضي
شرط في قلب عديم الاصل ومجهوله ياء ان يكون مما سمع فيه
الاماله ولم يكن هناك سبب الاماله غير انقلاب الالف عن الياء
قوله بان كان مجهول الاصل او عديمه وقد اميل لابد من قيد
آخر وهو ان لا يكون لاماله سبب سوى كون الالف منقلبة عن
اي وكما عرفت قوله كقراء بضم القاف وتشديد الراء لجيد القراءة
او للمتنسك من قرأ اذا تنسك هذا سمعته في القاموس القراء
ككتان الحسن القراءة جمعه قراؤن ولا يكسر وكرمان الناسك
المتعبد كالقارئ والمقرئ جمعه قراؤن وقراوى قوله لكنا قد

من قلم الناسخ

تصفحنا

تصفحنا كتب الثقات كالمفصل والمفتاح والتباب كتب في
الحاشية فعبارة المفصل هكذا واما آخره همزة اما ان يسبقها الف
او لا فالتي يسبقها الف على اربعة اضرب اصلية كقراء ومنقلبة
عن حرف اصلي كردآء وكسآء وزائدة في حكم الاصلي كعلباء و
منقلبة عن الف تأنيث كحمراء فهذه الاخيرة تقلب واوا لا غير
كحمراوان والباب في البواقي ان لا يقلبن وقد اجيز القلب
ايضا وعبارة المفتاح هكذا واما الممدودة فان كانت للتأنيث
قلبت همزتها واوا والا لم تقلب سواء كانت اصلية كقراء او
منقلبة عن حرف اصلي ككساء او عن زائد بحرس الاصلي وحولان
يكون للالحاق كعلباء وقد رخص في القلب وعبارة التباب
يوافق ما في المتن هذا كلامه والعلباء عصب العنق كذا في الصحاح
قوله غير ما وقع في شرح الرضي من انه قد المبدلة من اصل ياء وقد
قال ولا يقاس عليه خلافا للكسائي فلا ينفع في بيان القاعدة
هذا القلب بل يكون من الشواذ الخارجة عن القاعدة قوله ان
لا يحذف عن آخر المثنى اي عن آخر مفرد المثنى فلا ينافي قوله وتاء
التأنيث لا يقع في حشوه فلا وجه ان يقول ان لا تحذف عن
عن المثنى قوله المجموع فاعل اي اسم دل ولا يكفي ان مسلمين
ليس باسم لانه ليس بكلمة بل هو كلمتي مركب فالمراد بالاسم اعم من
الاسم حقيقة او حكما وعد الثلثة الامتزاج قوله على جملة احاد
قيد الآحاد بالجملة لئلا يتوهم ان استعماله في هذا التعريف
كاستعماله في توصيف اسماء العدد في انه اعم من الآحاد جملة او متفرقة

تصفحنا

طائفة او اثنين اثنين او واحدا واحدا فيدخل في قوله ما دل على
آحاد نحو رجل ورجلين هذا ولو اجرى الآحاد مجراه في تعريف اسم
العدد لخرج المفرد بقوله بحروف مفردة لكن يبقى التثنية قوله بحروف
مفرده اي بحروف هي مادة لمفرده ومادة له اضافة لقصد او الدلالة
بحروف المفرد بمعنى المدخلية لحروف المفرد فيه لا الاستقلال او
الهيئة ايضا لما مر دخل في الدلالة كما لا يخفى والمراد بحروف مفرده اعم
من حروف مفرده المحقق فيه كما في رجال ومن حروف مفرده المقدر
فيه كما في نسوة فانه يقدر له مفرد لم يوجد في الاستعمال وهو نساء
على وزن غلام فان فعله من الاوزان المشهورة للجمع لمفرد على
فعال واما في الحواشي الهندية ان المراد بالآحاد اعم من الآحاد حقيقة
كرجال او اعتبارا كنسوة في جمع امرأة فليس شيء اذا من جمع الا
ويقصد به آحاد حقيقة وانما التفاوت بين الجموع في تحقق المفرد
وتقديره ثم لا يخفى ان المراد بالمفرد ههنا ما ليس بمثنى ولا مجموع فالتعريف
به دوري قوله فقوله ما دل على آحاد جنس يشمل الجمع والتثنية
الاجناس المتبادر من الدلالة المطابقية فيخرج بقوله ما دل اسماء
الاجناس قوله كرهط ونفر قد سبق تغاير الرهط والنفر جمع
الناس او ما دون العشرة كذا في القاموس قوله فنحو تمر مما الفارق
وبينه واحده التاء خص نحو تمر بهم جنس له واحد من لفظه ليصح
تقييده بقوله على الاصح واما اسم جنس لا واحد له من لفظه فليس بجمع
بالاتفاق كما سنذكره ولا يخفى انه حينئذ يجب ان يقيد نحو ركب بما له
واحد من لفظه فان ركب جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم ليس بجمع

بالاتفاق

بالاتفاق كما سنذكره ايضا ولك ان تزيد بنحو تمر مطلق اسم الجنس
وبنحو ركب مطلق اسم الجمع وتقييده بقوله على الاصح لان التلب
الكلي ايضا اختلافي وبعض نحو تمر وركب جمع عند البعض يمكن ما
ذكره في التوجيه اصغى واعذب ولك ان تجعل تقييده نحو تمر والطافة
نحو ركب اشارة الى التوجيهين ولا يذهب عليك انه لا بد من
تقييد تعريف الجمع بقولنا على الاصح ليصح تفريع قوله فنحو تمر وركب
ليس بجمع على الاصح عليه قوله كجامل جمع جمل وباقر اسم جمع بقر
على ما في القاموس وكانه اراد بقوله جمع جمل اسم الجمع او تكلم في
الموضعين على المذهبين قوله فالجمع الصحيح المذكر الاظهر ان قوله
فالمذكر بتقدير مضاف اي فجمع المذكر الصحيح يرشدك اليه قوله فالصحيح
المذكر حيث لم يقل فالصحيح ذكر فالاولى تغيير قوله والمذكر بقولنا
فجمع المذكر الصحيح قوله اي آخر مفرد فيه انه يصدق على رجلين وسلمات
قوله ياء ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاض فان قلت كيف
يصدق في شان الياء المقدرة قوله حذفت فينبغي ان يخص بالياء
المذكورة قلت يعود الياء المحذوفة بحذف التنوين لالتقاء واو
الجمع او ياءه ثم يحذف لالتقاء ان كينن بين علامة الجمع وبينها
وليت على حذفها الذي كان قبل لان علة الحذف اتباع التقاء ان كينن
بين الياء والتنوين وعلة الحذف بعد الالحاق التقاء ان كينن بين
الياء وعلامة الجمع قوله وان كان آخره اي آخر الاسم اي جعل ضمير كان
لآخر الاسم ولك ان تجعله للاسم وقوله حذف الالف دون حذف
الضمير الراجع الى الآخر يدل عليه قوله اي الالف مقصورة ملفوظة او مقدرة

وقد نبه المص على ان التاء والالف اعم من المذكورة والمقدرة
حيث مثل بقاضين دون القاضين وبمصطفون دون
المصطفون فتامل قوله وشرطه اى الشرط اسم اريد جمعه جعل
ضمير شرطه الى اسم اريد جمعه والظاهر رجوعه الى الجمع لئلا يلزم انتشا
الضمير فى قوله فمذكر علم يعقل لانه فى تاويل فكونه مذكرا يعقل كما
سيشير اليه وضميره كونه ليس الى الجمع بل الى ما اريد جمعه قال المص
فى شرحه شرط التذكير مع انه مستغن عنه بكون الكلام فى جمع المذكر
السالم للتذكير الذاهل عن كون الكلام فى المذكر والمانث للتنبيه الغافل
لتوهم ان جمع المذكر مجرد تسمية كتسمية اسود بابيض قال الرضى
اذان عذران باردان لا يبرد قنبا محروق بنار الاشتباه قال
المحدث مناط فائدة الشرط انما هو صفة المذكر دون لفظه كانه قال
شرط ما جمع بالواو والنون ان يكون مذكرا خاصا ونحن نقول جمع
المذكر السالم شامل لسنين وارضين وثبين وقلين مما مفرده
مؤنث وكيف لا ولم يضم هؤلاء الى جمع المذكر السالم فى بيان
الاعراب كما ضم اولو وعشرون مثلا فلو لم يندرج فى جمع المذكر
السالم لضم اليه كما ضم اولو وعشرون واخواتها فلا يستغنى بكون
الكلام فى جمع المذكر عن اشتراط التذكير قوله فمذكرا اى فكونه مذكرا
اشار به الى دفع اعتراض الرضى حيث قال قوله وشرطه ان كان اسما
فمذكر علم يعقل عبارة ركيكة وذلك لانه لا يجوز كون شرطه مبتدا
وما بعده من الشرط والجزاء خبرا لان قوله فمذكر فى معنى فهو مذكر
والضمير راجع الى الاسم فيبقى الخبر بلا عائد الى المبتدا ولم يكن هذا الكلام

معنى

معنى كما يخفى على الناظر الى المعنى بل المعنى الصحيح ان شرطه ان يكون
مذكرا عاما يعقل ان كان اسما فمجازاة ما اعترض فيه الشرط وفيه
محذورات ثلثة الاول دخول الفاء فى خبر مبتدا لم يتضمن معنى الشرط
وهو ضعيف على مذهب الاخفش والثانى جعل المذكر والعلم بمعنى
الكون مذكرا والكون علما وليس فى العبارة ما يجعلها مصدرين
والثالث الفاء الشرط المتوسط بين المبتدا والخبر وذا لا يجوز فى
السعة ولم يلتفت الى ما اجاب به الرضى من جعل الشرط ومجازاة
خبر القوله شرطه بتقدير قوله فمذكر علم يعقل يكون فهو حصول مذكر
علم يعقل فالضمير راجع الى المبتدا لانه حكم الرضى بانه تعسف وكان
وجه التعسف مع ما فيه من التكلف الظاهر حذف العائد المرفوع
مع انه صرح الرضى بمنعه فى بحث خبر المبتدا وما اشار اليه من الجواب
هو ان مذكر بمعنى كونه مذكرا وهو خبر شرطه بلا تقدير ولم يلتفت
بقيد الجبئية اى فمذكر علم من حيث انه مذكر علم فيؤول الى كونه مذكرا
على بقى انه لزم الفاء الشرط المتوسط بين المبتدا والخبر فى السعة
وكان لم يلتفت اليه لانه منع المحدث اختصاصه بالشعر بقى انه هل
يسمع منع المحدث لما ادعاه الرضى من غير سند موثوق به قوله
يعقل من حيث مسماه اشار الى ان المذكر العلم هو اللفظ فوصفه
بالعقل وصف له بحال مدلوله قوله نحو اعوج للفرس فى القاموس
اعوج بلا لام فرس لبنى هلال ينسب اليه الاعوجيات كان لكندة
فاخذته سليم ثم صار الى بنى هلال او صار اليهم من بنى اكل المرار

وفرس لفتى ابن اعصر هذا كلامه قوله واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن
التاء ملفوظة او مقدرة اجاب به عما ذكره الرضي انه كان عليه
ان يقول بدل قوله فمذكر فمجرد عن التاء ليخرج نحو طلحة وسيجيء نحو
سلمى وورقاء على رجلين ولا يخفى ان الجواب ضعيف قوله
صفة من الصفات غير علم لا فائدة في قوله غير علم قوله الشرط الاول
كونه مذكرا يعقل جعل التذكير والعقل شرطا واحدا مع انهما شرطان
متابعة لما ذكره الهندي الخ مناط الفائدة الوصف دون قوله
مذكرا لانه مستغنى عنه بكون الكلام في جمع المذكر وقد عرفت ما فيه
ولا يخفى ان المراد هنا ايضا بالمذكر يجب ان يكون ما اريد بالمذكر
سابقا وان لم يكن الكلام مغلقا مع انه لو اكتفى من التذكير هنا
بالتجرد عن التاء للزم صحة جمع حمراء مثلا بالواو والنون و
استدراك قوله ولا يكون بتاء التأنيث قوله اي مذكرا غير مستو
في صيغة الصفة اشار الى ان يجمع بالواو والنون في صفة لا يستوي
فيها المذكر والمؤنث في الصيغة ولا يكون الفرق بين المذكر
والمؤنث بمجرد التاء بل يكون بالصيغة خلاف الاصل في الجمع
بالالف والتاء في ان الشايع فيه الفرق بين المذكر والمؤنث بنفس اللفظ
او الاشتراك بينهما كالعير والاتان والجمل والناقة والانسان و
الفرس كما ذكره الرضي قال ولي ان يبين عدم جمع مثل احمر
وسكران بالواو والنون بانهما كالتاء في عدم استواء المذكر
والمؤنث في الصيغة وجمع افعل التفضيل بالواو والنون بانه
لجبر نقصان عمله حيث لم يعمل في المظهر قوله للفرق بينه وبين فعلان

وفعلانة

وفعلانة يفهم منه جواز جمع امثال هذه بالواو والنون ولم يرض به
الرضي وقال من قال به فقد قاس من غير مساعدة السماع قوله الشرط
الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه اي في هذه الصفة
بتأويل الوصف قال الرضي هذه العبارة مستخف من العبارة
التي بعقبه لان ضمير ان لا يكون عائد الى الوصف المذكر فيكون
المعنى وان لا يكون الوصف المذكر مستويا في ذلك الوصف
مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام فكيف يستوي الشيء في نفسه
مع غيره ولو قال ولا مستويا فيه المذكر مع المؤنث لكان
شيئا واجاب الهندي بان ضمير ان لا يكون عائد الى المذكر
لا الى الوصف فلا يلزم ما ذكر من وجه الاستخفاف قال شارح فستر
العبارة على ما اجاب به الهندي ولم يلتفت الى شبهة الرضي قوله
الشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور مبتدا بتاء التأنيث
يغني عنه اشتراط التذكير وعدم الملحقة فالعلامة يستويان
فيه المذكر والمؤنث قوله ويحذف نونه اي نون الجمع بالاضافة
اي يجب حذف نونه بالاضافة اما حذف نونه كنون المثنى
لتقصير الصلة كما في قوله يحافظون على العشرة وقبل لام
ساكنة اخبا كما جاء في الشواذ انكم لذائقوا العذاب بنصب
العذاب فليس بواجب قوله وقد شذ نحو سنين من وجهين
احدهما انه قد لا يحذف نونه بالاضافة نحو وعاني من نجد فان
سنينه وثانيهما ظاهر وبهذا علم انه لا يتجه ان حق بيان
الشذوذ ان يتقدم على بيان حذف النون لانه لا تعلق له الا

باذكر قبل حذف النون ولا تعلق له بحذف النون قوله وان لم
يكن له مذكر جمع بالواو والنون لا وجه لتقييد كلام المتن بما قيده
بل المراد انه لم يكن لمفرده مذكر اصلا لان ما يكون له مذكر لم يجمع
بالواو والنون قد علم حكمه من قوله فان يكون مذكره جمع بالواو
والنون قوله فان لا يكون مجردا اي مجردا عن تاء التانيث
الملفوظة الآخر فان يكون بالهاء قوله تغير تبناء واحده
من حيث نفسه وامور الداخلة فيه كما هو المتبادر فيه ان
التغيير في التعريف غير محمول على ما هو المتبادر والا لم يتناول
نحو فلك اذ التغيير الاعتباري خارج عن المتبادر الا ان يقال
الخروج عن المتبادر انما للضرورة والضرورة داعية بالنظر
الى التغير الاعتباري دون التغير باعتبار الامر اللاحق فوجي
المتبادر في الاول دون الثاني بقي ان تغير كواقرس ايضا
باعتبار الامور اللاحقة من زيادة الالف والنون وسكون الفاء
الا ان يقال لا ينكر في اقرس التغير باعتبار اللاحق لكن فيه
التغير باعتبار الامور الداخلة حيث عوض للفاء السكون وصير
حرفا ثانيا بعد ان كان اولا والفصل بين الراء والسين بعد ان
كان متصلا به والفرق بين التكسير والتصحيح مختص باختصاص
التكسير بالتغير باعتبار الامور الداخلة وهو المعتبر في تعريفه
والاوجه ان يقال المراد بغير لحاق الواو والياء والنون والالف
والتاء ثم تقول لا حاجة الى التكلف في اخراج جمع السالم مغير
مفرده بتغير آخره لا بتغير صيغته لان ما يطرأ الآخر لا يغير الصيغة

فقوله

فقوله ما تغير تبناؤه اي صيغته لاخراج الجمع السالم حيث لم يتغير
صيغته وان تغير بتغير آخره قوله جمع القلة افعل الخ قال الرضي
هذه الاوزان للقلة اذا جاء للمفرد وزن كثرة واما اذا انحصر
جمع التكسير فيها فهي للقلة والكثرة وكذا ما عدا الستة للكثرة
اذا لم ينحصر فيه الجمع وانا فهو مشترك كالجادل ومصانع قوله
اسم الحدث اي اسم يدل على الحدث مطابقة كالضرب او تضمنا
كالجلسة والجلسة قوله يعني بالحدث معنى قائما بغيره ليس المعنى
القائم بغيره مطلقا حدثا اذ ليس الالوان حدثا اذ الستواد بمعنى
سيا اي ليس حدثا بل بمعنى سياه بودن فهو المعنى القائم بغيره
من حيث انه قائم بغيره هكذا حقق المقال قوله والمراد بجريانه على
الفعل اي بجريان اسم الحدث على الفعل بخلاف جريان الصفة على موصوفها
فان معناه موازنته للفعل وبخلاف جريان الصفة على موصوفها
فان معناه جعل موصوفها صاحبها اي مبتدا او ذا حال او موصولا
او متبوعا لها وكل من الثلثة اصطلاح مشهور في محله فلا غرابة
في التعريف قوله وان كان الاخيران مفعولا مطلقا ان اراد
جواز وقوعها فلا اختصاص له بهما بل يجري في الاولين ايضا
اذ لا ضنة في المفعول المطلق وان اراد وجوب وقوعها الخ
فيرده قوله تعاويل للمحققين فتامل قوله سماع اي سماعي لم
يرد ان ياء النسبة محذوفة اذ لم يثبت حذفها بل اراد انه بمعنى
السماعي بتجوز او حذف مضاف اي ذو سماع قوله اذا لم يكن مفعولا
مطلقا يعني حقيقة واما المفعول المطلق المجازي كضربت

منتخب الصرف

منتخب التكسير

ضرب الامير اللص فبعل نص عليه الرضي قوله ولا يتقدم معموله عليه
هذا كلام النحاة وخالفهم الرضي في الظروف وجوز تقديمه لتوسعهم
فيها قوله فيلزم اجتماع التثنيتين اعترض عليه الرضي بانه فليضمر فيه
الفاعل المثنى والمجموع كما يضمر في اسم الفعل والظرف فلا يلزم
اجتماع التثنيتين والجمعين واجاب عنه الهندي بان القول
بالاستتار في اسم الفعل والظرف مجاز بمعنى الاستتار في
الذي ينوبان عنه والاظهر الاقصر ان يقال لما كان يحذف
فاعله بمعنى الاستتار فلو اضمر فيه لالتبس بالمحذوف قوله ويكون
اضافته الى الفاعل وهو اقوى المصادر في العمل بالمنون كما
ظن صرح به الرضي واذا اضيف المصدر الى معموله الارجح جعل
تابع ذلك المعمول تابعا للفظه وجاز جعله تابعا لمحله ايضا عند
الاكثر قوله فان كان المصدر مفعولا مطلقا اي غير قائم مقام
الفعل بقرينة ما سيأتي قال الرضي المشهور خلاف النحاة في
المفعول المطلق المحذوف الفعل مطلقا سواء كان الحذف
جائزا او واجبا قوله اي فيجوز فيه وجهان فذهب الى كل وجه
نحوي فذهب الى ان سيبويه والى الاول الشيرازي فيكون فذهب
سيبويه الى انه بعمل لنيابته الفعل لا لشبهه بان مع الفعل
فحينئذ يجوز تقديم معمول المفعول المطلق عليه صرح به الرضي قوله
وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية قد عرفت ان عمله
للبدلية لا للمصدرية فهذا التوجيه ليس بوجيه قوله وانما فصل
بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه

يعني

يعني هذه الاحكام مشتركة بين قسمي المصدر فينبغي ان يؤخر عنهما
فاجاب بانه ذكره عقيب القسم الاول مع الاشتراك تنبيها على
ان لها فردا اختص بالقسم الاول وفيه ما عرفت من ان امتناع
تقديم المعمول يختص بالقسم الاول قوله من فعل اي حدث اما
ان يريد بالحدث ما سبق في تعريف المصدر ويكون الحكم بالتغاير
من الفعل من قبيل اجراء حال اللفظ على المعنى لشدة الملابسة
بينهما واما ان يريد به المصدر لان مسيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا
وحدثانا والاول يوافق تفسير الرضي للفعل وح التجوز في قوله
لمن قام به اذ القيام بالشخص صفة المعنى المسند الى اللفظ
قال الرضي والدليل على انه لم يرد بالفعل كضرب ويضرب
وان كان مذهب السيرافي ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان
من الفعل والفعل من المصدر ان الضمير في قوله لمن قام راجع
الى الفعل والقائم هو الحدث فان قلت اسناد القيام الى
اللفظ مجاز فيكون ذلك الاسناد المجازي الى اللفظ مثل ضرب
ويضرب لانه صفة معناه فلا دلالة في رجوع ضمير قام الى
الفعل على عدم ارادة مثل ضرب ويضرب قلت قد شاع فيما
بينهم اسناد حال المعنى المطابقي الى اللفظ وبالعكس دونما
المعنى التضمني والالتزامي قوله موضوعا ذلك الاسم لمن قام
به على ان لام الجارة صلة قوله اشتق بتضمينه معنى الوضع
وذلك ان تجعله للتعليل اي لاجل افادة من قام به الفعل
فيستغني عن التضمين قوله اي لذات ما قام به الفعل حذف

بمعنى ويغنى عن قوله اى الفعل وقد اشار الى ان المراد بمن اعم من العقلاء واشار الى وجه صحة الاشارة بقوله لكان اولى بقوله ولعل قصد التغليب وينبغى ان يعلم ان المراد بمن قام به الفعل مع الفعل وقيامه به او اسم الفاعل للجميع لا لمجرد من قام به الفعل وهو المتبادر من عبارة من قام به الفعل اعترض الرضى بانه اخرج هذا القيد عن التعريف مثل زيد مضارب عمرا او قريب من فلان ومتبعد منه ويجتمع معه فان هذه الاحداث نسب لا يقوم باحد المنتسبين معتنا دون الآخر ويمكن دفعه بان معنى المضارب ليس المتصف بالضرب بل المتصف بضرب متعلق بشخص يصدر عنه ضرب متعلق بفاعل الضرب الاول وهذا معنى ما قيل باب المفاعلة يحدث مشترك بين اثنين فالمضارب مشتق من مصدر هو المضاربة لمن قام به المضاربة اى ضرب متعلق بمضروب يصدر عنه ضرب متعلق بضاربه وكذلك الاقراب معناه القرب من شخص هو ايضا متصف بقرب الشخص الاول فكل منهما مقترب بمعنى قيام قرب به متعلق لمن قام به قرب من هذا الشخص واما قوله لا يقوم باحد المنتسبين معتنا دون الآخر فلا معنى له اذ الحدث لا بد ان يقوم بمعينين ولا معنى للقيام بشيء لا على التعيين نعم لا يتعين النسبة الى احدهما معينا بل الواحد منهما يجب ان يكون منسوبا اليه لا على التعيين ۱۲ فقوله هذا من قبيل اشتباه النسبة بالانتساب واما ما اجاب

من قام به الفعل

به المحشى

به الهندى من ان القيام فى هذه الاحداث اعم من الاعتبارى والقيام المذكور فى التعريف اعم من الاعتبارى والحقيقى فليس بشيء لان اطلاق المضارب مثلا ليس باعتبار قيام الضرب بالفاعل فتامل قوله قال المص فى شرحه اى المص او التعريف قوله وان يكون من قام به قام المعنى الموضوع له الخ فيه بحث لانه يخرج عنه اسم الفاعل المشتق من باب المغالبة نحو طاولته فطلته طولا فانا الطائل اى ذو غلبة بالطول فهو لمن قام به الحدث مع زيادة الا ان يقال انه مشتق من الطول بمعنى الغلبة فيه ولو تجوزا الا انا لم نعثر عليه فى كلامهم بل ظاهر كلامهم ان اشتقاق الفعل واسم الفاعل للغلبة والرضى صرح فى تحقيق تعريف اسم التفضيل بان طائل للزيادة فى المشتق هو منه حتى جعل التعريف منقوضا به قوله واسندوا اخراج اسم التفضيل الى قوله لمعنى الحدوث الخ يرد عليهم ما اوردوه ان اسم التفضيل قد يكون للثبوت وقد يكون للحدوث صرح به الهندى فليخرج به اسم التفضيل ايضا قوله وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل فيه ان احدا لم انه جعل احكام المثنى والجموع ايضا مثل اسم الفاعل وبذلك لا يقول عاقل بانه لم يجعل المثنى والجموع من اسم الفاعل وثانيها انه قال وما وضع منه للمبالغة فصرح باندراج لفظ منه ان صيغ المبالغة من افراد اسم الفاعل ونبه الشارح للامر الا فتكلف فى تطبيقه على ما ذكره هنا باخراجه مخرج التعسف كما سيجيء قوله على زنة فاعل قال المص وبه سمى لكثرة الالف فلم يقولوا اسم المفعل ولا

المستفعل فجعل اسم الفاعل بمعنى اسم لمزيد اختص بهذه الهيئة
وفيه نظر لانه وان كان وجها مقبولا لكن لنا شاهد على ان قصدهم
ليس الى ذلك بل قصدهم باسم الفاعل الى اسم موضوع لذات
قام به الفعل وليس المفعل والمستفعل وغيرهما بهذا المعنى وان
انهم سموا اخوات اسم الفاعل باسم المضاف الى المدلول لا الى
الوزن كاسم الآلة واسم الزمان واسم المكان واسم التفضيل
وقبل كون اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على زنة الفاعل جمعه
القياس وقد يأتي على وزن المفعول كقوله تعالى وكان وعده
مأتيا وقال الرضي والاولى ان المأتي في الآية بمعنى المفعول
من اتيت الامر فعلته فهو بمنزلة قوله في الآية الاخرى وكان
وعده مفعولا ولكن نقول يحتمل ان يكون المراد وكان اهل وعده
مأتيا بوعده فجعل اهل الوعد في كونهم مأتيا للوعد بمنزلة الوعد
الممتنع المفارقة عن نفسه فاسند المأتي الى الوعد قبل بيان
الصيغة من وظايف التصريف وقع في النحو استطرادا اقول
بيان الصيغة كالتعريف تصوير وتعيين لموضوع الاحكام النحوية
قوله بشرط معنى الحال او الاستقبال قال الرضي وظاهر كلام النحاة
انه يشترط معنى الحال والاستقبال ايضا اذا وقع بعد حرف النفي
والاستفهام والاولى انه لا يشترط ذلك لقوة معنى الفعل فيه بسبب
الحرفين كما لا يشترط ذلك فيه اذا دخله اللام هذا كلامه اقول انما قال
ظاهر كلام النحاة لان الظاهر عطف قولهم او الحمزة او ما على صاحبه
ويحتمل ان يجعل عطفا على معنى الحال اي لا يشترط معنى الحال والاستقبال

والاعتماد

والاعتماد على صاحبه او بشرط الحمزة او ما قوله فان دخلت اللام
الموصولة قيد اللام بالموصولة احترازا عن لام التعريف فانه اذا
دخل اسم الفاعل لا يغنيه عن شرط من شرايط العمل صرح به الرضي
ولا يخفى ان قوله فان دخلت اللام استثناء في المعنى من قوله
بشرط معنى الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه فان اللام
الموصول داخل في الصاحب وقد دل ما سبق على انه لا يكفي الاعتماد
على الصاحب فاستثنى منه اللام لانه يكفي الاعتماد عليه وهما لا بد
من معرفته في هذا المقام ان اسم الفاعل والمصدر المتعديين الى
المفعول به بانفسهما قد يقويان باللام ويسمى لام التقوية في
غير نحو علم وعرف ودري وجهل وفي اسم الفاعل من هذه الافعال
يكون التقوي بالاتيان لجواز زيادتها مع افعالها ايضا فيقال علمت
بان زيدا قائم ولا يقوى الفعل باللام الا اذا قدم مفعوله فيقال لزيد
ضربت كذا في الرضي قوله كضراب وضروب ومضراب هذه
الاوزان الثلثة يعمل باتفاق من النحويين البصريين واما عليم وحذر
فعملها مذهب سيبويه لا غير وممن اعمل صيغ المبالغة من قال
لا يشترط في عملها زمان الحال والاستقبال بل هي كالصفة المشبهة
قوله وما فيه من معنى المبالغة ناب مناب ما فات من المشابهة
التفظية فيه ان معنى المبالغة كالزيادة التفضيلية يجعل الاسم
بعيدا عن مشابهة الفعل فكيف يكون جابرا لنقصان المشابهة التفظية
قوله لعدم تطرق خلل الى صيغة المفردة لم يكتف بما ذكره بوجه
عمل جمع المكسر الا ان يعتبر معه قصد اطراد الباب قال الرضي واما المثنى

وجمعا السلامة فظاهره لبقاء صيغة الواحد التي بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل وأما جمع المكسر فلكونه فرع الواحد قوله مع العمل في معموله بنصبه على المفعولية يعني اطلاق العمل غير مستقيم ولا بد من تقييده بالنصب على المفعولية اذ لا يحذف مع عمله رفع الفاعل لان حذفه لاستطالة الصلة بذكر المفعول وكما ان اطلاق العمل محل قوله مع التعريف محل اذ اللام الموصولة لا يفيد اسم الفاعل تعريفا ولا بحذف النون مع لام التعريف ولقد نبه عليه الرضي حيث قال يعني بالتعريف دخول اللام لكن قصر تنبيهه فتنبه قوله اسم المفعول في تقدير المفعول به على الحذف والايصال اذ المفعول هو الحدث وما وقع عليه الحدث مفعول به وأما على ما ذكره المص في اسم الفاعل ان اضافة الاسم الى الهيئة التي هي الاكثر في باب اسم الفاعل فلا حاجة الى الحذف والايصال وكأنه الذي جرأه على ما قال قوله لمن وقع عليه يشكل بخروج مضروب في قولنا يوم الجمعة مضروب فيه وانا ضارب مضروب له الا ان يقال الاستعمال على خلاف الوضع بتنزيل الظروف والسبب بمنزلة المفعول قوله في العمل أي عمل النصب قال الرضي عمل الرفع لا يتوقف على اشتراط قوله اي اشتراط عمله باحد الزمانين قال الرضي ليس هذا في كلام المتقدمين لكن المتأخرين كأبي علي ومن بعده صرحوا به وجعلوه كاسم الفاعل ولو اكتفى بقوله واوه في العمل كاسم الفاعل لكفى لان الاشتراط ايضا من اموره في العمل وانما قيد الامر بالعمل والاشتراط ليخرج حذف النون مع العمل

والتوجيه

والتعريف تخفيفا قوله ما اشتق من فعل لازم اي كان الظاهر ان يشتق من الفعل المتعدي الثابت ايضا نحو علم الله لكن يأتي الصفات الثابتة المتعدية بلا لفظ الا انه لما كان المتعدي غالبا ما دام لم يلتفت الى ثبوته احيانا وجعل له لفظ اسم الفاعل مجازا قوله على معنى الثبوت اي المقابل للحدوث على تفسير المص ومطلق الثبوت المشترك بين الحادث والمستمر المجرد عن الحدوث والاستمرار على كثير اوصى قوله فيخرج عنه نحو كخوضا مر آه ولا ينهدم به مخالفتها لصيغة اسم الفاعل قوله وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذي هو ميزان اسم الفاعل ويرد على التوجيه الاول مع حذف شرط الاسم ان صيغة الصفة المشبهة من غير الثلاثي المجرد على وزن اسم الفاعل صرح به ابن مالك في التسهيل وانه يجيء على وزن اسم فاعل للمبالغة الا ان يجعل صيغة المبالغة اسم فاعل قوله اي كائنة على قدره يرد عليه انه في الالوان والعيوب انظاهرة قياسية على وزن افعل وانه من الثلاثي المزيد فيه والرباعي على وزن اسم الفاعل الا ان يقال يحتمل ان يكون مع ذلك في غير الثلاثي سماعية بان لا يكون مجيئها من غير الثلاثي قياسا بل يكون مقصورا على السماع قوله ويعمل عمل فعلها مطلقا اي من غير اشتراط زمان تأمل خلال عبارة المتن الا ان يقال نبه على انها لا تنفك عن الاعتماد واعلم انه يزيد عملها على فعلها فانها تنصب الشبيه بالمفعول دون فعلها قوله وعلى كل من التقديرين معمولها اما مضاف او ملتبس

بالام او هذه مانعة الخلو لاجتماع اللام والاضافة في زيد حسن
الضارب الغلام بخلاف اخويه فانهما للانفصال الحقيقي وينبغي
ان يراد بمعمولها معمولها الظاهر لئلا يدخل زيد الحسن قيام ويصدد
فيلزم كذب قوله متى رفعت بها فالضمير فيها وينبغي ان يراد
بالمضاف المضاف الى الضمير بلا واسطة او بواسطة ليدخل زيد
الحسن وجه غلام بالاضافة في المجرد عن الاضافة فلا يخرج
عن الممتنع وزيد الحسن وجه غلام بالرفع في القبيح قوله والمعمول
في كل واحد منها مرفوع قال الرضي لم يقسمه باعتبار اعراب نفسها
لانه استوفى في مباحث النعت المؤول ليس الغرض من بيان اعراب
معمولها استيفاء اعرابه بل بيانه لان ضابطة القبح والحسن
مبتنية على اعرابه فلذا بين اعراب معمولها دون اعرابها قوله
وحسن وجه عطف على حسن الوجه الخ وفيه ان صورة الخطية
لا يعلم الا الوجهين فانه لابد في صورة النصب من اثبات الالف
كذا في حواشي كتاب اشارح وهذا انما يتجه لو كان مراد المصنف بالمثلة
الثلثة ما يحتمل صورة الخط اما لو كان مراده الاحتمالات الثلثة
للمعمول الصفة من حيث الاعراب فلا قوله اثنان منها ممتنعان
اي بالاتفاق كما صرح به الرضي بقرينة واختلف في حسن وجهه
وفيه بحث لان امتناع الحسن وجهه معلل بعدم افادة الاضافة
التخفيف وهو عند القراء يفيد التخفيف باعتبار تقدم الاضافة
على اللام كما في قولنا الضارب زيد قوله احدهما ان يكون الصفة
باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف هذا يصدق

على

على قولنا الزيدان الحسنا وجههما مع انه لا تحقق فيه وجه الامتناع
وهو عدم التخفيف فينبغي ان يكون من قبيل حسن وجهه
ويكون مختلفا فيه قوله لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة فالقياس
ان ينقض الحسن بزيادة الضمير فيكون زيد حسن وجهه بنصب
الوجه احسن من زيد حسن وجهه مثل حسن وجهه ابوه الا ان يقال
المراد ضمير لا فائدة فيه الا الربط كما في حسن وجهه والا لم يحكم
بكون زيد ضرب احسن من زيد ضرب ابنه ومن زيد ضرب ابنه
في داره لان ضمير ما سوى ضرب ليس للربط بل لتعيين الابن
وموضع الضرب قوله وما لا ضمير فيه الخ فيه انه لم يقع نعم الرجل
زيد فما الفرق بينه وبين زيد الحسن الوجه برفع الوجه وهما سيان
في الاشتمال على التعريف العهدي النائب عن الضمير في الربط
الا ان يقال لم يكن الربط في نعم الرجل بالضمير فاكتفى فيه بالعهد بلا
قبح بخلاف الحسن الوجه لكن مع ذلك ينبغي ان يتفاوت القبح
في الحسن الوجه والحسن وجه قوله لان معمولها حاصل فاعل الحال فلو
كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فيه بحث لانه يجوز ان يكون المعمول
بدلا فينبغي ان يقال يلزم تعدد الفاعل او التباس البدل بالفاعل
قوله فيها ضمير الموصوف القياس يقتضي فيه تفصيلا وهو انه
ان كان الجر للاضافة الى الفاعل لا يكون فيها ضمير وان كان للاضافة
الى التمييز او الشبيه بالمفعول يكون فيها ضمير الا انه خولف القياس
لان الاضافة الى المرفوع الذي هو عين الصفة قبيحة كاضافة
الشيء الى نفسه فجعل المرفوع حين الاضافة منصوبا باعتبار

الضمير في الصفة وجعله كالمفعول الذي هو في الغالب اجنبي
فيلزم حينئذ اعتبار الضمير في الصفة كحسن النصب فيقال في
تركيب الزيدان احسن وجهها بالرفع الزيدان احسنا وجهها
بالجر قوله فتؤنث انث الصفة جعل تؤنث على صيغة المخاطبة
والمفعول محذوف ولا داعي اليه بل الانسب بالمتن جعله صيغة
مجهول مسندة الى ضمير الصفة قوله مثل الصفة فيما ذكر من رفع
المعمول ونصبه وجره من غير اشتراط زمان الحال والاستقبال
خرج به الارض قوله وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب وغير
المنسوب ايضا من الاسماء الجامدة التي اجريت مجرى الصفات
المشبهة كقولهم هو شمسي الوجه اي حسن الوجه وهو قليل كذا في الارض
قوله لموصوف قام به الفعل او وقع عليه صلة الموصوف اما
المحذوف اي موصوف بالفعل او الزيادة ولا يخفى ان المتبادر
من الموصوف بالشيء ما قام به الشيء لا ما وقع عليه الشيء فالتعميم
لا يتأتى الا على تقدير جعل صلة الموصوف الزيادة والاولى ان
يقال لمتصف بزيادة على غيره او معنى افعل المتصف بالزيادة
سواء وصف بها اولا والمراد بغيره غيره سواء كان المغايرة
حقيقة او اعتبارية كما في قولهم هذا البسر اطيب منه رطبا قوله
في اصل ذلك الفعل يعني ان الجار والمجرور محذوف والتقدير
بزيادة على غيره فيه والاحتياج الى التقدير ليخرج زائد عن التعريف
فانه مشتق للموصوف بزيادة على غيره لكن لا في المشتق منه
ولا فائدة في ادراج لفظ الاصل والمراد بالزيادة في اصل

ذلك

ذلك الفعل اعم من ان يكون له ذلك الفعل اولم يكن لكن يكون
الزيادة على تقدير ثبوت كما في زيد افضله من بكر قوله وقوله
لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف
الخ لا حاجة في الاخراج الى حمل الموصوف على ذلك لان اسماء
الزمان والمكان والآلة لم يوضع لزمان او مكان او آلة موصوف
بل لزمان او مكان او آلة مضاف وقوله يخرج اسم الفاعل و
المفعول والصفة المشبهة لا يكفي في كون التعريف مانعا مالم
ينقض لخروج صيغ المبالغة ولو حمل كلامه على مذهب من جعل
اسم الفاعل شاملا له لمنع خروجه لانه موضوع للموصوف بالزيادة
الا ان يقال لم يوضع للموصوف بالزيادة على الغير ولم يعتبر اضافة
زيادته الى الغير ولذا وجب ذكر المفضل عليه في اسم التفضيل
دونه اذا لم يكن المراد الزيادة المطلقة اي التفضيل على جميع
ما عداه فانه لا يذكر المفضل عليه للاستغناء عن التذكر بالفاهم
قوله وهو اي اسم التفضيل من حيث صيغته قد يميز البعض
حمل افعل على اسم التفضيل والاولى حذف المضاف بجعل
وهو بتقدير وصيغته لانه اجادة قوله وفعلى للمؤنث لا وجه
للاقتصار على ضم المؤنث لتتميم كلام المتن لان له تثنيتين و
جمعين ايضا قوله فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير
واشر لا يكفي مجرد ذلك لدخول خير وشر مؤنثين لانهما في الاصل
ليسا اخير واشر بل خوري وشرى على مقتضى قوله وفعلى
للمؤنث وتحقيقه ان افعل قد يكون لجميع الامور وقد يكون

للذكر وفعلى للمؤنث والتثنية للتثنية والجمع للجمع وخير وشر
مغيرا اخير واشر للجميع لانها مغيرا اخير واشر المستعملين بمن
قوله وشرطه ان يبنى اى اسم التفضيل من فعل ثلاثي قيد الثلاثي
بالحدث بقرينة التوصيف ليخرج نحو ابيض وارجل من اليد والرجل
فانه لم يثبت واخذ الثابتين بمعنى اكلهما من الحذف واقول
لانهما شاذان وقيده الرضى لاخراج نحو الامور بقوله جاء منه فعل
وقال لابد من قيود اخر وهو تمام الفعل لعدم افعل التفضيل من
الافعال الناقصة وكونه منصرفا لعدمه من نعم وبئس وكونه
غير لازم للنفي لعدمه من ما بئس بكذا اى ما تكلم وكونه قابلا
للزيادة والنقصان فلا يقال الشمس اليوم اغرب منه امس افول
استغراق الافعل تصرف من الفعل فلا تجامع عدم التصرف
وكموصوف بزيادة في الفعل فلا يشتق من فعل خصص ببنى حدثه
عن شيء لانه يخالف فعله في ان فعله للنفي وهو للاثبات
مع زيادة فيه والمشتق للموصوف بزيادة على غيره لا يكون الا مما
يجري فيه الزيادة والنقصان وكون الافعال الناقصة مما
يجري في مدلولاتها الزيادة والنقصان محل نظر قوله ليس بلون
ولا عيب ينبغي ان يقول ولا حلية لانه لا يشتق من ابلج بمعنى
كون الحاجبين غير متصلين ابلج للتفضيل بل لاصقة قال الكوفيون
يجيء من البياض والسواد والذي هما اصل الالوان وقال البصريون
ما جاء منها شاذ ومنه قوله عليه السلام في وصف الكوثر ماؤه ابيض
ابيض من اللبن قوله وعور في القاموس العور كالفرس في قائب

نبس ينبس نبسا ونبسة بالضم
تكلم فاسرع وتحرك واكثر ما يستعمل
في النفي قاموس منه

حسن

حسن اصدق العينين قوله فان قصد غيره اى غير الثلاثي المجرد التام للعهد
اى غير الثلاثي المجرد المعهود اى الموصوف باليس بلون ولا عيب
فلا يرد ان مرجع الضمير ليس مجرد الثلاثي المجرد بل اخص منه قوله
ففيه شائبة من حمق اتى بهبنقة قد تكرر من الشارح ابن هبنقة وظنه
سهوا صحح الهندي هبنقة من غير ابن وقال في القاموس في
القاف الهبنق كقنفذ الاحمق وهبنقة لقب ذي الودعات يزيد
بن ثروان فجعله لقبا لا كنية وقال في العين الودعة تسكن و
تحرك جمعه ودعات خرز بيض يخرج من البحر بيضاء شقها كشق
النواة تعلق لدفع العين وذات الودع محركة الاوثان وسكينة
نوح صلوات الله عليه وسلامه والكعبة شرفها الله تعالى لانه كان تعلق
الودع في ستورها وذو الودعات هبنقة يزيد بن ثروان يضرب
بحمقه المثل والصحاح وافقه وزاد انه احد بني قيس بن نعامة و
كان يضرب به المثل في الحمق قال الشاعر غش بجد وكن هبنقة
هذا وقد شنع الشارح قدس سره تشنيعا شنيعا للفاضل الهندي
وذلك كان منه اجاد بيعا ولا ارضى بمثله عن مثله لمثله وقد اخذ
كثيرا من فوايد شرحه هذا من حواشيه واعجب منه انه ليس بافهم
من الهندي مرضيا له كيف وقد كتب فيه فيه اشارة الى القدح فيه
كما هو رأيه قوله ويستعمل اي اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه
اذا لم يجعل معدولا كما في اخر آو اسما كما في الدنيا والجنى اسما للخطة
العظيمة او لم يخرج عن معناه نحو آخر بمعنى غير فنقول جاءني رجل
آخر واعلم ان الاصل من تلك الاستعمالات من ثم الاضافة بالمعنى

سقط من نسخة

خطة بالضم
خصلة تغضب
الكرام

الاول قوله واما قوله لست بالاكثر منهم حصى وقيل اللام زائدة والاصل
ان يقال اللام التفضيلية للعهد فلا مانع لاجتماع لام الجنس مع
من ومع ذلك قليل هربا عن صورة اجتماع مالا يجوز اجتماعهما
قوله ولا يجوز زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه ومع العلم المفضل
عليه الحذف مع الافعل الذي خير غالب ومع غيره قليل قوله
ويجوز ان يقال في مثله ان المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل
شيء اورد عليه انه لابد من تعويض المضاف اليه واجيب بانه
لم يعوض لان المضاف غير منصرف منافر للتنوين وبنقض التعويض
في جوار عند من جعله تنوين العوض على انه لا مانع من البناء على
الضم كما في قبل واعلم انه ربما يجيء بعد اسم التفضيل ما هو في صورة
المفضل عليه لمن وليس بمفضل عليه لعدم صحة قصد التفضيل و
عدم صحة قصد المشاركة مع المفضل عليه في اصل الفعل تحقيقا
نحو زيد افضل من عمرو او تقديرا نحو زيد اعلم من الحمار نحو زيد اكبر
من الشعر فانه ليس القصد الى تكبير الشعر وزيد وتفضيل زيد في
الكبر بل افعل التفضيل مخرج عن معناه التفضيلي الى التجاوز
والتباعد الذي يلزمه فان التفضيل يستلزم بعد المفضل عن
المفضل عليه فكانه قال زيد متباعد من الشعر فيكون مستعملا اسم
التفضيل عاريا عن الوجوه الثلثة بجعله بمعنى اسم الفاعل قياسا
عند المبرد وسماعا عند غيره وهو الاصح ومنه قوله تعالى وهو
اهون عليه اذ ليس شيء اهون عليه تعالى من شيء وكان بهذا
المعنى فلزومه صيغة افعل من اكثر من المطابقة اجرائه مجرى

الاغلب

الاغلب الذي هو الاصل اي افعل من قوله احدهما وهو الاكثر ان يقصد
به الزيادة استشكل حمل القصد على المعنى الذي هو المقصود واجيب
بوجوه احدها جعل احدهما محذوف المضاف اي قصد احدهما وثانيها
جعل ان يقصد محذوف الجار اي احدهما حاصل بان يقصد وثالثها
جعله محذوف المضاف اي ذو ان يقصد والشارح اشار الى دفعه
بقوله اي احدهما زيادة موصوفة بالمقصودة به وكانه جعله ان
يقصد به مصدرا مضافا الى الزيادة بحسب المآل وجعله بمعنى المفعول
وجعل الاضافة بيانية ولا يخفى انه تكلف بل تعسف قوله باعتبار
تحققه في ضمن بعضهم الاولى في ضمن ما عدا المفضل لئلا يتوهم انه
يصح قصد التفضيل باعتبار اي بعض كان قوله لانه وضع الفعل التفضيل
الشيء على غيره لا يخفى ان هذا الوجه لا يفيد وجه التزام الاضافة
ولو الى غير المفضل عليه كما في القسم الاتي من الاضافة قوله مطلقة
اي غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده ليوهم ان الاطلاق معناه
الاطلاق عن المضاف اليه وليس كذلك بل معناه الاطلاق بمعنى التزيل
على جميع من سواه صرح به الرضي الا انه يشبه ان يكون المراد بجميع
من سواه بجميع حقيقة او عرفا ما يتبادر عرفا فصد تفضيله عليه
قوله ويضاف للتوضيح اي للتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه زاد
قوله وتخصيصه لان الاضافة اذا كانت الى النكرة للتخصيص
وفيه انه لا حاجة الى ذكره لان الاضافة للتوضيح يشمل التعريف
والتخصيص ولا تقابل بين الاضافة للتخصيص والاضافة للتوضيح
وانما التقابل بين الاضافة للتعريف والاضافة للتخصيص

وقوله نحو قولك نبينا عليه السلام آه اقول ونحو محمد افضل البشر
حيث يراد انه افضل جميع المخلوقات من جنس البشر قوله ولا
يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء
وجه كون الاستثناء قرينة ان العمل في المستثنى بالرفع على
الفاعلية وفيه بحث لانه يصح الاستثناء مع بقاء العمل على
عمومه يعني لا يعمل اصلا في مظهر اتى في مظهر كذا غايته ان العمل
في هذا المظهر لا يتصور الا بالفاعلية قوله وانما خص المظهر لانه
يعمل في المضمر بلا شرط اطلق المضمر والمضمر قيده بالمستتر فلا
يجوز هند زيد افضل هي منه وما ذكره من التعليل انما يتم في المستتر
كيف والمراد بعدم ظهور اثر العمل في المضمر انه لا يظهر وجود المضمر
حتى يوقف اثر العمل فيه محلا لانه لا يظهر اثر العمل في لفظه والا
لجاز عمله في سائر المبنيات قوله وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب
المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا بما قدمناه لك ظهر لك
انه ينبغي ان يراد بالمظهر الملفوظ مظهرا كان او ضميرا بارزا او نظيره
قوله رافعة الظاهر في تعريف المبتدأ فانه يراد فيه بالظاهر الملفوظ
ظاهرا كان او مضمرا بارزا فلا حاجة الى التخصيص بالفاعل لانه
يصح الحكم بانه لا يعمل في ملفوظ الرفع بالفاعلية والنصب بكونه
مفعولا به انما اذا كان لشيء ما فانه ح يعمل الرفع بالفاعلية
وانما قال لا ينصب المفعول به ولم يقل لا يعمل في المفعول لانه
يعمل فيه بحرف التعدي فيقال انا اضرب منك لزيد وانا اعرف
منك بزيد قوله وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية الخ ما ذكره من التعليل

لا يخفى

لا يخص بنفي عمل الرفع بالفاعلية بل يجري في نفي عمل النصب بكونه
مفعولا به فلا وجه لتخصيص الدعوى وقوله ولانه لما كان الخ
الاولى ترك اعادة اللام لانه مع السابق وجه واحد لنفي عمل
الرفع وليس وجها مستقلا كما يفيده اعادة اللام قوله انما اذا
كان اسم التفضيل صفة اي وصفا سببيا وهو في التقطير الشيخ
الاولى ان يقال اذا كان اسم التفضيل صفة سببية لشيء
او وصفا سببيا لشيء ولا حاجة لتقدير الصفة وتفسيره بالوصف
قال الرضي هذه شروط رفع افعل الفاعله الظاهر قياسا مستمرا
بلا ضعف يعني الشرط اصل عمله حتى لا يعمل بدون هذه الشروط
لان يونس حكى عن ناس من العرب رفعه الفاعل بلا اعتبار
تلك الشروط نحو مررت برجل خير منه عمه قوله وهو في المعنى صفة
لمسبب قال الرضي والاشهر في اصطلاحهم تسمية المتعلق سببا
وسببيا وقال المحشي الى بغير المشهور لتنبيه على صحته وتحقيقه
ونحن نقول المسبب ما جعل سببا ولهذا يقال للواجب مسبب
الاسباب اي جاعل الاسباب اسبابا فالاسباب ح مسببات
وانما عدل عن السبب الى المسبب لتنبيه على انه لا يلزم ان
يكون في المعنى للمسبب الواقع بل يكفي ان يكون لما جعله المتكلم
سببا صحيحا كان جعلا او سفيها قوله مشترك بين ذلك وبين
غيره على ما حل قول المص يخرج عنه ما رأيت رجلا احسن في عينه
الكحل اليوم منه في عينه امس فينبغي ان يطلق المسبب ولا
يفسر غيره في قوله باعتبار غيره بغير الاول بل الغير بغير تقييده

اتابع بالاول قوله مفضل فلك السبب باعتبار الاول الخ اعترض
الرضي بانه كيف تعلق باعتبار الاول وقوله باعتبار الآتي بمفضل
وقد اتفق النحاة على انه لا يتعدى الفعل بجر فيز متماثلين الى
اسمين من نوع فلا يقال جلست في الدار في الصحراء ويقال
جلست في الدار في اليوم نعم لو صح جعل الآتي به لامن الاول
صح كما يقال جلست في البلد في الدار فيبدل البعض عن الكل
واجاب بان قوله باعتبار الاول حال من مرفوع مفضل وقوله
باعتبار الآتي حال من قوله على نفسه قوله والمساواة يأبى ما
مقام المدح هذا البيان لا يخص مثالا يكون المقصود منه المدح وعمل
اسم التفضيل المذكور لا يخص بمقام المدح فربما يكون النفي نفيا
للزيادة مع بقاء افادة اصل الفعل سواء كان على وجه المساواة
او على وجه يكون دون حسن المفضل في المعنى وعلى هذا فوقف
ان المعتمد هو هذا الوجه دون الآتي لعدم اطراده في تركيب ليس في مقام
المدح بخلاف هذا الوجه فان اصل بيانه يجري في الجميع وان لم يجر
بعض ما ذكره الشارح ولا يتوقف عليه اصل البيان فتأمل قوله
وثانيهما ان يجعل احسن قبل سقط النفي عليه مجردا عن الزيادة
عرفا بخيز انه لا ينافي ذلك مع وجود من التفضيلية اذ لا ينفي
وجه لذكرها قوله فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية
الخ فان قلت هذا السؤال لا يخص زوال الزيادة التفضيلية
بالنفي بل يتوجه على زوال الزيادة التفضيلية سواء كان
برجوع النفي الى الزيادة او بوجه آخر قلت نعم لكن تأول عبارة

الشارح يجعل الباء في قوله بالنفي للمعية مع اللام التعليلية حتى يتم التوجيه بين
الثابتين قوله بين احسن ومعموله بأجنبي لم يقل لمفصلا بين العامل
ومعموله بأجنبي لان الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي لا يمتنع بل بين
الفعل ومعموله لضعف عمله فيجوز زيدا كان عمرو ضاربا نفس عليه الرضي قوله
ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل اشارة الى شبهة نقلت عن المص
من انه فليقدم منه على الكحل حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول
فلم يلتفت الى جواب نقل عنه وهو انه لو قدم لزم عود الضمير الى ما لم
يذكر لانه رده الهندي بانه لا فساد في رجع الضمير الى ما لم يذكر لفظا وهو
مذكور رتبة كما في هذا المثال لان الكحل المؤخر تكون مبتدأ مقدم رتبة
فاجاب بانه يلزم تعقيد تركيبك فرجع العمل مع ضعف عليه ويمكن
ان يجعل ما ذكره المص راجعا الى ما ذكره يعني يلزم رجع الضمير الى ما لم
يذكر لفظا فيكون فيه تعقيد ويمكن ان يجعل جوابه تحريرا لما ذكره المص
فتأمل اطراف الكلام لئلا يكون بالتقصير الملام على فوت المرام قوله
مع انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة الخ هكذا ذكره
الهندي ووافقه الشارح وهو مما يقضي منه العجب لانه كيف
يجاب به القدح فيما ذكر من وجه اعمال الوجب اسم التفضيل الضعيف
في العمل فان حاصل الوجه ان الوجب كان مضطرا في اعماله وحاصل
القدح منع الاضطرار بانه كان يمكنهم تقديم منه فلا يتوجه توجيه
لدفعه بانه لو قدم لم يبق التركيب على ما هو المشهور واورد
الرضي ايضا بان هذا الوجه يجري في الاثبات ايضا كان يقال زيد
رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد واجاب الهندي بانه

لم يسمع وهو كما تسابق منه فلا يلتفت اليه واجيب بانه في النفي
المعنى التفضيلي فعمل فعل مع الاضطرار بخلاف ما اذا كان معنى
التفضيل قويا فانه لا يعمل مع الاضطرار ايضا قوله ولو رفع لفظ
العين الخ لم يلتفت اليه المص بناء على عدم تحققه في كلام العرب
وان لا مانع عنه قياسا قوله وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه
قبل هذا التعبير لان اصله من كحل عين زيد رفع على تقدير ذكره
الرضي وتبعه الهندي متمسكين بان المقصود تفضيل الكحل
على الكحل لا تفضيل الكحل على العين ووجه الرد ان عمل اسم التفضيل
مختص بما اذا كان المفضل والمفضل عليه متغايرين بالاعتبار
وهما يتغايران بالذات واما ان المقصود تفضيل الكحل على الكحل
فلا يوجب تقدير من كحل عين زيد فليكن التقدير منه في عين
زيد حذف مجرور من وجاز العين لظهور المعنى مع ذلك الحذف
ويتجه عليه انه يوجب الخروج التركيب الى ما لا نظير له في كلام العرب
وهو حذف المجرور وابقاء الجار وحذف كلمة في وابقاء مدخوله على
الجر ونوقف العمل على تغاير المفضل والمفضل عليه بالاعتبار دون
الحقيقة ممنوع بل يكفي كونه كذلك بحسب المآل والصورة بان
يكون مرجع المعنى الى ذلك ولا يكون في الظاهر مفضل ومفضل عليه
متغايران بالذات بل لا يفهم المفضل والمفضل عليه الا بذكر لفظ
واحد وهناك الانتقال الى الكحل المفضل عليه ايضا من ذكر الكحل
المفضل فتأمل قوله وتقديره ما رأيت عينا مماثلة لعين زيد في
اصل الكحل احسن فيها الكحل من عين زيد اشار بهذا الكلام الى ترجيف

الكحل ح

ما ذكره

ما ذكره الرضي بوجهين وما ذكره هو ان قوله كعين زيد مفعول رأيت
واحسن فيها الكحل بدل منه بدل الكل من الكل لان معنى ما رأيت
كعين زيد ما رأيت كعين زيد وزائدة عليها ومعنى احسن فيها الكحل
احسن فيها الكحل ولا منع حذف المعطوف في الموضعين اعتمادا
على وضوح المعنى ولا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقوله
كعين زيد لانه يكون المعنى ما رأيت عينا مثل عين زيد في حسن
الكحل فيها زائدة على عين زيد في حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل
الشيء زائدا عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة فاشار الشارح
الى انه لا مانع من جعل احسن صفة لقوله كعين زيد ان كان الكاف
اسما لانه لم يرض بكونها اسما لان الظاهر كونها حرفا فجعلها
مع احسن صفة موصوف محذوف لان التناقض مندفع اما بجعل
المماثلة بمعنى المماثلة في اصل التكحل لا في الفضل في حسنه واما
بجعل المماثلة بمعنى المماثلة في الفضل ويلزم منه المقصود على
الوجه الابلغ وكان التلزوم على الوجه الابلغ مبنيا على انه لو كان
عين مثل عين زيد في الفضل على جميع ما عداه لزم التناقض وهو
المماثلة مع الترجيح فيكون النفي مبرهنا فيكون ابلغ واعلم
ان الظاهر من عبارة المص ان بين التركيبين الاخيرين
فرقا بان لا يتعين في ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه
في عين زيد هذا التركيب بل جاز ان يقال ما رأيت رجلا احسن
في عينه الكحل منه في عين زيد بخلاف ما اذا قدم ذكر العين فانه
يتعين ان يقال ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل ولا يصح ان

يقال ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل منه في عين زيد لانه لم يذكر في
الاستعمالات في هذا التركيب المفضل عليه وما يتعلق به حيث قال
فان قدمت ذكر العين فلك ان تقول كما قال
سابقا ولك ان تجعل معنى قوله فان قدمت اذا كان قدمت ذكر
العين وجب ان ينصب احسن وليس لك ان ترفعه بناء على
انه لا فصل بالاجنبي وليس بمعنى حسن مع الخ والمفضل والمفضل
عليه اذا لم يذكرا هنا ك مفضل عليه هو عين المفضل لانه وان لم يذكر
لكنه مقدر فجهتا اعمال حسن متغايرتان نظرا الى تقدير الكلام قوله
لانه كان في مقام بيان الاختصار وما ذكره اوفق بالمقام والاحسن
ان يقال نبه بذكر المثال والتمثيل بالشعر على جواز حذف الموصول و
ذكره قوله اسم جماعة الركبان يعني ليس بجمع نبه على ذلك ليعلم
منه ما سيأتي من جعل سارية صفة ركبان لان اسم الجمع لا يجب
تانيث المسند اليه ضميره ولا جمع صفته بخلاف الجمع قوله وساريا من
السري والاحسن جعله من السراية على ان يكون صفة مصدر محذوف
اي خوفا خوفا ساريا الى الهلاك على ما قيل ضعيف لان صفة التعميم
على المستثنى قد تم فلا حاجة الى التفات اليه قوله اري اما من رؤية البصر
او من رؤية القلب وهناك احتمال ثالث ابلغ بحسب المعنى وهو
جعل اري مجهولا اي لا اظن ونفي الظن ابلغ من نفي الرؤية
البصرية والعلمية فتبصر واعلم قوله وادمنسوب الى السباع لكثرتها
فيها المراد بالسباع اما حقيقتها او شرار الناس وقطاع الطريق
قوله ومحال اني لا اري جعل الاولوية وقيل اعتراضية وما ذكره اظهر

واما قال ولا اري ومقتضى السياق ان يقول وما رأيت ليفيد انه
ما اري ولا يريني قط لانه لو رأي مثله لم يتأت الحكم منه بانه لا يريني
قط فتأمل قوله فلما وصل النوبة الى مبحث الفعل سلك نمط
الطريقة اي هو بصدد بيان الاقسام على طريقة واحدة وهما يدل على
انه بصدد ذلك انه ذكر بعد تعريف الفعل بعض خواصه كما فعل ذلك
في قسم الاسم والله تعالى اعلم قوله اي لقسم مادل يعني الكلمة جمع
بين مادل والكلمة في التفسير اشارة الى معرفة وجه تذكير الضمير
وهو انه باعتبار لفظ مادل دون معناه قوله اعلم ان الفعل
مشتمل على ثلثة معان هذا هو المشهور فيما بين القوم والتحقيق انه
مشتمل على اربعة معان رابعها تقييد الحدث او النسبة بالزمان
وهو ايضا معنى حرفي غير مستقل قوله ولا شك ان النسبة الى
فاعل معنى حرفي اختلف في ان معنى الفعل النسبة الى فاعل
او الى فاعل معين ولا شك انها على اي معنى حرفي لا يفهم ما لم
ينتظم الى الفعل ذكر الفاعل وعلى الاول معنى يتعقل بتعقل فاعل ما
اجمالا وهو مفهم بذكر الفعل من غير ذكره فيكون معنى مستقلا
ونظيره لفظ الابتداء فان معناه يتعقل بتعقل متعلق اجمالا
مفهم من غير ذكره وبهذا تحقق انه يمكن حمل المعنى في تعريف الفعل
على المطابق على تقدير كون معناه النسبة الى فاعل ما قوله ولما وصف
ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث
لانه بعد اخراج النسبة عن كونها مرادة بقيد في نفسه لم يبق الا الحدث
والزمان فلما خرج الزمان عن كونه مرادا بقيد الاقتران بالزمان

تعين ان يكون المراد به الحدث قوله فالمراد بالمعنى ليس معناه المتبادر
مع انه المتبادر عند اطلاق المعنى كما صرح به المحقق الرازي في
موجبات شرح الرسالة الشمسية ولا التضمني لانه لا يصح الرد به
في تعريف الاسم والحرف وعدم صحة ارادة الالتزامي ظاهر جدا
فتعين ان يكون المراد الاعم قوله وبقولنا وضعا اسماء الافعال
لان جميعها منقولة يقال جميعها بيس دائرا بين الامرين بل جامع
للامرين وانما اتى بلفظ كل واحد فلت الحكم على الجميع كالحكم على
الجمع فد يكون على سبيل انفراد وكل جوز جوز نحو جاء في الرجال
اي كل واحد وكذا جاء في جميع الرجال قوله والافعال المنسلخة
عن الزمان وكذا الافعال المنسلخة عن الحدث يدخل به لان
الافعال الناقصة تامات في اصل الوضع منسلخات عن الحدث
صرح به بعض المحققين في الفوائد الغياثية قوله او التعقيل الفعل
فان قلت المراد بالفعل الحدث اذ لا معنى لتعقيل الفعل الاصطلاحي
او تحقيقه فلا يصح قوله وشيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل به
قلت كانه اراد الفعل الاصطلاحي واراد بقوله لتعقيل الفعل
تعقيل مدلول الفعل الا ان الظاهر ان يقول وشيء من ذلك
لا يتحقق الا فيه بالضمير فتامل قوله لدلالته الاول على الاستقبال
القريب مع التاكيد صرح به المحقق التفتازاني في شرح التلخيص
قوله لانها وضعت آه ولان الشيء ما لم يخص الشيء لم يعمل فيه قوله
وانما خص به لحوق تاء التانيث اي الساكنة وبهذا صح قوله والصفات
استغنت عنها اي قوله ولحوق نحو تاء فعلت الاحسن ان يقول ولحوق

نحو تاء فعلت وفعلت وليستغنى عن قوله ولحوق تاء التانيث ساكنة
والاولى ان يختار نحو تاء فعلت بالضمير البارز المرفوع مطلقا ولا
يخص بالمتحرك لاختصاص البارز المرفوع المتصل مطلقا بالفعل
كما يدل عليه بيان الشارح قوله اعلم حسب اصل الوضع فان المتبادر
من الدلالة ولانه صار عرفا في تعريفات هذا الفن قوله قبلية
ذاتية يكون بين اجزاء الزمان التقدم بين اجزاء الزمان زمانيا
وهو التقدم الذي لا يجامع فيه المتقدم المتاخر وهو بالذات
بين اجزاء الزمان وبالعرض بين الامور الواقعة فيها والتقدم
بالذات اما هو بين العلة التامة والمعلول والتحقيقه علم
آخر ولفهمه مخاطب آخر ولزوم ان يكون للزمان زمان انما
يندفع لو كان منشاؤه التلبس التقدم بحسب الذات
بالتقدم بالزمان لكن منشاؤه ان قبل لازم الظرفية فهو متعلق
بحدث وقع صفة لزمان فيكون المعنى ما دل على زمان واقع
في زمان متقدم على زمانك فيلزم ان يكون للزمان زمان ولا
يندفع الشبهة الا بتبديل لفظ قبل بلفظ متقدم بان يقال اول
على زمان متقدم على زمانك قوله مبني على الفتح اشار الى بيان
بعض خواصه بعد تعريفه كما هو عادته قوله باحد حروف نايت
في اوايله الظاهر في اوله قوله كوقوع الاسم مشتركا انما لا يتحقق ان
الماضي ايضا يكون مشتركا فيكون مضارعا للاسم الا انه ليس كل
ماض مشتركا بخلاف المضارع فان اشتراكه الذي بسبب احد حروف
نايت واع فلذا قيد مشابهة باحد حروف نايت ولو جعل مشابهة

باحد حروف نابت لوقوعه مشتركا بمثل مقتل فانه مشترك بين الزمان
والمكان والمصدر بسبب زيادة حرف لكان اشد مناسبة قوله فالغرة
لم يراع في البناء ترتيب حروف نابت بل راعى في تصريف الفعل فانه يبتدأ
من المتكلم الواحد وينتهي الى الغائب قوله مفردا مذكرا كان او
مؤنثا فالتذكير للتغليب قوله اي للمتكلم المفرد يجب ترك المفرد لان
المتكلم لا يكون الا واحدا سواء تكلم بأضرب او بنضرب وانما وصف
في اضرب بالمفرد بمعنى انه ليس معه غيره كما يدل عليه وصفه في نضرب
بكونه مع الغير فلا يجتمع الافراد مع كونه مع الغير قوله واحدا كان ذلك
الغير او اكثر مذكرا كان او مؤنثا او مختلطا قوله غيبة اي حال كون
المؤنث الخ يمكن جعل غيبة مصدرا حينيا الا ان جعلها حالا اسب
بنظائره ولو قال المص والغيبة والغائبتين لكان اخصر واظهر
قوله ولما كان هذا الكلام في قوة ان يقال دفع لما يتجه على عبارة المتن
انه يفيد ان عدم اعراب غيره مقيد بوقت عدم اتصال نون التاكيد
او نون جمع المؤنث به وهو باطل لانه لا يعرب غيره مطلقا وانه
لا يفيد انه لا يعرب اذا اتصل به نون تاكيد او نون جمع مؤنث
مع انه مقصود بالبيان وقال ال البيان انه انما يعرب اذا لم يتصل به
نون تاكيد او نون جمع مؤنث وفيه ان قوله ولا يعرب من الفعل
غيره في قوة انما يعرب المضارع بمعنى ما يعرب الا المضارع فيكون
اتصال الظرف به تقييدا لحصر الاعراب فيه فيكون الشبهة بحالها
لان الحصر وقت اعرابه في وقت عدم الاتصال حتى يندفع الشبهة فالحق
ان قوله اذا لم يتصل متعلق بمعنى المغايرة وقيدا لها اي لا يعرب مغايرة

في وقت

في وقت عدم الاتصال فالقيد لتعميم الغير بحيث يشمل المضارع المتصل
احد النونين قوله ولما به رفع لا بمعنى علم الفاعلية بل بمعنى ضمة
او نون اقتضاها العامل لا بمعنى ما يقوم به المعنى المقتضي للاعراب
بل بمعنى ما اوجب كون آخر الكلمة على هيئة مخصوصة فان اعراب
الفعل ليس بجر وكونه ونصب بمعنى فتحة او حذف نون او وجودها
العامل كقوله وجزم بمعنى سكون او حذف نون او حرف اقتضاه العامل
قوله فالتعجيز منه اي من المضارع المعرب وهو ما لم يتصل به نون
تاكيد ولا نون جمع مؤنث قوله وهو عند النحاة احتراز عما هو عند
اهل التصريف وهو مستغن عن التعريف وانما قال حرف الاخير ولم
يقل لامه ليشمل نحو يخير بلا شبهة قوله المجرد عن ضمير بارز نحو يضرب
زيد او زيد يضرب مرفوع نحو تضرب ونضربك قوله متصل به نحو تضرب
وما يضرب الا هو فانه وان لم يجرد عن الضمير البارز لكنه جرد عن الضمير
البارز المتصل والشبهة انه لا حاجة الى قوله متصل به فان معنى التجريد
عن الضمير ان لا يتصل به يدل عليه قوله والمتصل به ذلك فتامل قوله للتثنية
الخ لا حاجة الى ذكر هذه القيود لانه ليس ضمير بارز مرفوع متصل الا
للتثنية والجمع والمخاطب قوله والمؤنث فيه ان الضمير البارز في
الصحيح المعرب لا يكون لجمع المؤنث في جمع المطلق في هذا المقام ينصرف
الى المذكر ولذلك صح قوله فيما بعد والمتصل به ذلك بالنون وحذفها
اذ لو كان المشار اليه بذلك شاملا للضمير جمع المؤنث لانتقض الحكم بجمع
المؤنث قوله والسكون في حال الجزم لم يقيده بقوله لفظا كما قيد
اخويه لان السكون لا يكون الا لفظيا بخلاف الحركة وههنا نظر لان

الرفع قد يكون بالضمة تقديرا وكذلك النصب اذا وقف على المضارع
المجزوم والجزم قد يكون بالسكون تقديرا اذا حرك المجزوم للساكنين
نحو لم يضرب القوم قوله مثال للصحيح المجرد عن ضمير بارز
مرفوع لا لاعراب حتى يكون قاصرا والمتبادر من كلام الشارح انه جعله
مثالا للاعراب فاتمه بالحقه به قوله والمضارع المتصل به لتخيل
ان الذي هو من سياق كلام المص ان قوله والمتصل معطوف على المجرد
وهو مع ما يقابله تفصيل للصحيح لكن الصحيح عطف على الصحيح
المجرد لا على مجرد المجرد فنبه الشارح عليه بقوله والمضارع المتصل
ولو مثل المص بقوله مثل يدعوان وتدعوان الخ بدل يضربان و
تضربان لكان واضحا قوله اسقط الحرف المناسب لها لان حرف
العلة مناسب للحركة في كونها قابلين للسقوط قوله والمضارع
المعتل الآخر المعتل عندهم ما يقابل الصحيح عندهم وهو ما كان آخره
حرف علة لكن المتبادر من كلام الشارح ان المعتل عام اريد به الخاص
قوله هذا التجرد لم يفيدوا التجرد في المضارع وقيدوه في المبتدا حيث
قالوا هو التجرد للاسناد اعم من الاسناد اليه كما في قسم المسند اليه من
المبتدا واسناده الى شيء كما في قسم المسند من المبتدا لانه يحتاج
الى التقييد في المبتدا دون المضارع لان الاسم يفيد معناه بدون
التركيب مع الغير فيوجد منه ما تجرد عن العامل وليس المعرب بخلاف
المضارع فانه لا يستعمل بدون التركيب فلا يوجد منه المجرد غير مرفوع
قوله كما هو المتبادر من عبارة المتبادر من بيانه لاقسام المضارع
انه لم يجعل الرافع له التجرد كيف وقد قال في بيان المنصوب منه

وينتصب بان الخ وفي بيان المجزوم وبجزم بلم الخ فلما لم يقل هنا ويرتفع
بالتجرد عن الناصب والجازم تبادر منه انه لم يجعل العامل التجرد
وانما قال ويرتفع اذا تجرد لان تحقق العامل انما يكون وقت التجرد لانه
اذا تحقق الناصب او الجازم يمتنع وقوع الاسم موقعه لان الاسم لا
يدخل عليه ناصب الفعل ولا جازمه ففي لم يضرب لا يصح ان يقال
لم ضارب وانما لم يقل ويرتفع بوقوعه موقع الاسم لان وقوعه
موقع الاسم خفي في كثير من المواضع فلا يتميز به المرفوع عند المبتدي
بسهولة والمقصود الاصلي في هذا المقام تمييز الاقسام الثلثة
بعضها عن بعض لا بيان العامل قوله وذلك مذهب الكوفيين اي
اكثرهم او الكسائي منهم يجعل العامل حروف اتين قوله كما في زيد
يضرب لا تقول صحة الوقوع موقع الاسم مشترك بينه وبين الماضي
لانا نقول هو مبني الاصل فلا يؤثر فيه العامل قوله ابدل الالف نونا
فيه انه لا مناسبة بين الالف والنون الا ان يقال النون الخفيفة
تقلب في الوقف الفا وكذا التنوين قوله وقال الخليل اصله لا ان
يريد ان لا ان تضرب في تقدير لا ضربك وهو ليس بكلام بخلاف
لن يضرب اقول لن مركب من لا والنون الخفيفة التي حقها ان
يلحق الفعل لانه الحق بلا للتصريح بانه لتأكيد النفي لا لتأكيد الفعل
المنفي حتى يفيد التقاط نفي التأكيد فاعمل عمل النصب ليكون آخر
الفعل على هيئة يكون مع التنوين ولذا خص لن من بين حروف
النفي بتأكيد النفي قوله بعد حتى كخرجت حتى ادخل مما ذكره الشارح في تفصيل
الحروف التي يقدر بعدها ان مشروع في الشيء قبل اوانه فان المص

سيفصلها فمحل ماذكر مقام تفصيل المص قوله اذا لم يكن بمعنى الظن
هذا يشعر بان العلم جاء بمعنى الظن والمشهور انه لايستعمل الا في
اليقين ولو سلم فالمراد ليس لفظ العلم حتى يصح تقييده بهذا بل
ما يدل على اليقين سواء كان لفظ العلم او اتزوجه او الوجدان
او الظن الى غير ذلك قوله هي المخففة صيغة الفصل هنا للحصر
اي هي المخففة لا غير وبه صار مقابلا لقوله والتي يقع بعد الظن
وقوله من المثقلة متعلق بالا خذا ي المخففة المأخوذة من
المثقلة قوله فانها للرجاء والطمع فلا يناسبه وكذا الداخل على
الماضي ولا يبعد ان يقال هي الناصبة البغيت لخروجها عن مقتضى
وضعها وهي اخف من المخففة الموجبة لحذف ضمير الشان وقوله
وليست هذه تأكيد للحصر قوله على غلبة الوقوع اي كون جانب
الوقوع غالبا على عدمه وليس المراد بغلبة الوقوع كثرته كما هو المتبادر
قوله لا مؤبدا مطلقا كما قيل ولا مؤبدا في الدنيا كما قيل حتى لا يخ
قوله بكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في الاستقبال فيجب
لان جواب كلام العاقل لا يكون الا بعد كلامه ولا يجب ان يكون
مستقبلا وكذا الجزاء لجواز ان يكون فيما مضى نحو قولك في جواب من
قال اسلمت صار جزاؤك ان عصم مالك ودمك فالوجه ان يقال
اذن لضعفها لا تقدر ان تعمل في محال الذي هو جار لما مضى الذي هو
مبنى الاصل قوله واذا وقعت بعد الواو والفاء خص بيان هذا الحكم
في كتبهم بالواقع بعد الواو والفاء وكانهم لم يجدوا وقوعها بعد غيرها
من حروف العطف لانهم وجدوها ولم يجدوها واوجبين فتدبر

فلو

قوله فالوجهان جائزان اما جعل وجهان مبتدا والا فعلا لان حذف
الخبر اهون من حذف عامل الفاعل لان فيه حذف العامل والمسند
بخلاف الاول فان فيه حذف المسند لا غير لكن الاظهر بالنظر الى
ما سبق ان يكون تقديره ففيها الوجهان الاتيان والاعمل قوله وان
كان بالنظر الى زمان التكلم الاولى سواء كان او ترك المستقبل
فتدبر قوله بمعنى كي للسببية لا فائدة لتقييد كي بقوله للسببية
سيما وقد علم معناها قبيل ذلك لكن تقييد الى بمعنى انتهاء الغاية
الاحتراز عن الى بمعنى مع فان قلت حتى ايضا بمعنى انتهاء الغاية
فلم قال بمعنى الى ولم يقل اذا كان بمعناها او معنى كي قلت كانه
اراد انه لا يشترط في حتى هذه ان يكون مجرورها آخر جزء مما قبلها
او متصلا بآخر جزء منه قوله فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او
مستقبلا لا يحتمل الاستقبال كما لا يخفى قوله كما تقول كنت سرت
امس ذكر امس مع ماض قبل المضارع لا يجعل المضارع حكاية حال
ولا يتوقف كون المضارع حكاية حال على ذكر امس مع الماضي قبله
فجعل هذا المثال لحكاية الحال دون واحد من الامثلة المذكورة
العارية لذلك في كلام المص تحكم قوله كانك كنت في زمان الدخول
هيئت هذه العبارة جعل حكاية الحال بمعنى حكاية اللفظ الداخل
على الحال وهو خلاف عبارة المص والاظهر ان المراد زمان الحال
المحكي به من حيث انه حال بان تبرزه في نظرات مع في موضع الحال
قوله لانها علم الاستقبال فيه انها علم الاستقبال حقيقة او بالنظر
الى ما قبله وهو انيا في الحال الا ان يقال بنا في افادة الحال فلا

يصح ذكره في مقام افادته قوله كما توهم بعضهم وجه التوهم انهم
يقولون انها حرف ابتداء ويردون لزوم المبتدأ بعدها قوله
ليحصل الاتصال المعنوي فلا يخالف حتى وضعها بالكلية لانها
وضعت لافادة اتصال ما قبلها مما بعدها لفظا ومعنى عاطفة
كانت او جارة قوله مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الآن يحتمل
المثال تحقيقا او حكاية ولهذا اكتفى المصنف فجعله مثالا للحال
تحقيقا يخالف حال التحقيق قوله وامتنع نظرا الى الامرين الاول
فيه نظر لانه امتنع نظرا الى الامرين لان كان سيري لا يصلح سببا
للدخول لان السبب وقوع السير وكان سيري يحتمل ان يكون
في تقدير كان سيري واقعا وان يكون في تقدير كان سيري منتفيا
الى غير ذلك فلم يتحقق خبر كان لا يصلح للسببية فجعل مانع الرفع
مجرد انتفاء الشرط الاول لانتفاء شرط صحة الناصل قوله فيبقى
الناقصة بلا خبر لا يخفى ان الخبر في صورة النصب ليس حتى ادخلها
بل الفعل العام المقدر متعلقا لحتى فلك ان تقدره بقرينة توقف
صحة حتى ادخلها بالرفع على تقديره قوله فقولهم انهم عطف
بتقدير جار لا يخفى بعده في نفسه وبالنظر الى سابقه لان قوله
سرت حتى ادخلها عطف من غير تقدير الا انه دعاه اليه ما ذكروا
انه اذا عطف على شيء وسبقه قيد يشارك المعطوف عليه
في ذلك القيد لا محالة واما اذا عطف على ما لحقه قيد فالشركة محتملة
قوله اي ما كان صفة انه تعذيبهم الاولي ما كان فعل انه تعذيبهم
فتأمل قوله والفاء التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير

ان جعل خبر الفاء جملة محذوفة المبتدأ والا ضرورة داعية اليه ومع
ذلك لا وجه للفاء في قوله فتقديران والاولى ان تقدير الكلام و
الفاء وناصبة بشرطين قوله احدهما السببية اي قصد السببية وقد
نبه عليه الشارح قوله من النفي المستدعى جوابا وصف النفي با
يكشف عن كونه في معنى الانشاء وقد سبق منه موافقا لما اشتهر
ان النصب بالفاء يوجب تقدير ان ليصير مفردا فيصح عطفه
على المفرد المستنبط من الجملة الانشائية لان الفاء عاطفة ولا
يمكن العطف على الجملة لاختلاف خبرا وانشاء وهذا يدل على ان الفاء
هنا مبعد عن العطف بتقديم الانشاء المستدعى للجواب فان
الجواب لا يعطف فبينهما تناف ولا يخفى ان هذا دليل كلامه عليه
من انه اذا لم يقصد السببية في نظري فاركك لا يصح النصب
يتجه عليه انه يشكل مع الرفع توجيه العطف الا ان يقال لم يكون
من وضع الفعل موضع المصدر كما في تسمع بالمعيدي خير من
ان تراه قوله والحق بالمجاز فاستريحا جعله لضرورة الشعر ومبنى
ذلك توجيه العطف بتأويل ما قبله بقولنا سبقع مني ترك
منزلي والحاقي بالمجاز فالاستراحة ويمكن توجيهه بما يخرجه عن التضرورة
وهو ان يجعل ما ترك والحق في معنى الامر اي لا ترك والحق فاستريحا
قوله الواو التي ينتصب بها اكتفى ههنا بتقدير متعلق الظرف ولم
يقدر المبتدأ ولقد احسن قوله اي بشرط ان يكون بمعنى الى بحيث
لا يخفى انه بعيد والاولى ان يراد انه ينتصب بعدها بتقدير ان بشرط
ان يكون في التركيب معنى الى ان فتقدير ان ليتم التقط التالي علي

معنى الى ان قوله اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا قيد الاسم بالتصريح ليخرج نحو اعجبني ان يضرب زيد فيشتم فانه لا تقدر ان لجواز العطف على مدخول ان ونصبه بكلمة ان السابقة وفيه نظر لانه يشكل باعجبني انك انسان وتعلم فانه يجب فيه تقدير ان فالاولى ان لا يقيد الاسم بالتصريح ويمنع كون المعطوف عليه في اعجبني ان يضرب زيد فيشتم اسما بل المعطوف عليه هو الفعل والتأويل بالاسم متأخر عن العطف قوله ويرد عليه انه كان المناسب ح ذكرها مرتين ويمكن ان يجاب عنه بان العاطفة في تقدير ان على نحوين احدهما امتياز بعض عن بعض في الشرط والآخر اشتراط الجميع فيه فعدها اولا المخصوصات بشرط لينضبط وفصل عقيبها شرائطها ثم اتم العدد بذكر المشتركات في الشرط مرة واحدة لعدم احتياجها الى التفصيل قوله ومع العاطفة اي مع العاطفة مطلقا اذا قدر ان بعدها بالشرط المشترك بين الكل بخلاف العاطفة المقدر ان بعدها بشرط مخصوص كما فصل في حتى واخواتها وهو المتبادر من قوله والعاطفة لان هذه الحروف ذكرت بهذه العبارة حين بيان الشرط المشترك بين الكل فتأمل قوله ويجزم اي المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة في معنى النهي اضاف اللام لانه نكرة قابلة للاضافة ولم يضف لا لانها علم لنفسها فلا تقبل الاضافة وجعل الشارح قوله في النهي صفة لا فاحتاج الى تقدير المعرفة والمشهور تقدير الظرف بالنكرة والموافق بالمشهور ان يكون التقدير ولا المستعملة في النهي بجعل قوله في النهي حالا لان لا

بالمعنى تقدير المعرفة فما جعله ارجح لان رعاية جانب المعنى اهم من رعاية جانب اللفظ قوله احترازا عما استعمل في معنى النفي وعالم يستعمل في شيء نحو لا افسم قوله وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا اي تجزم بالاصالة فعلا واحدا وان افتقر يتعدد مجزومه بالعطف تقول لا تضرب وتقتل قوله وكلم المجازاة اي بعضها فان كيفما واذا ايضا من كلم المجازاة قوله والمجزوم بها فعلان اي قد يكون كذلك كما ستعرف قوله واي وهو ايضا مما يجزم مطلقا سواء كان مع ما نحو قوله تعالى اياما تدعوا او بدونه قوله مع كيفما واذا فانه في كيفما شذوذان اذكرهما من كلم المجازاة كالجزم بها شاذ قوله ويختص اي لما بالاستقبال ولا يبعد ان يستفاد ذلك من تأكيد لم بالنافية فيكون تركيب لما من كلمة لم وما قوله وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله فيجب لان ان لم اضرب ليس عاملا في اضرب لانه مدخول لم ومعموله وانما مدخول ان لم اضرب قوله ولا النهي لا يصح اضافة العلم وكانه نكره او جعل النهي مرفوعا صفة لكلمة لا بمعنى لا الناهية قوله لسببية الفعل الاول لا يخفى ان السببية بمعنى كون الشيء سببا بمعنى جعله سببا فلا يصح ان يفسر الكلام بافادة سببية الاول ومسببية الثاني فكان المصنف اراد بجعله سببا في نظر المخاطب وذلك ليس الا بالافادة فمآله ان المراد بافادة سببية الاول وكان الشارح ايضا اراد هذا المعنى الا انه بعد عن التصحيح قوله من حيث انه يبتنى على الاول اي قد يبتنى كذلك وذلك اذا كان الاول سببا واما اذا كان ملزوما من غير سببية

فليس الامر كذلك والاظهر ان المراد انه يستحق الفعلان مع ما تعلق بهما شرطا
وجزآ لان الشرط هو الجملة الاولى والجزآء الجملة الثانية فافهم
قوله لتحقق تاثير حرف الشرط فيه اي تحقق التاثير معنى وان لم
يتحقق لفظا امّا في ان ضربت ضربت فظاهر واما ان خرجت
لم اخرج فلان الجزم بلم لا بان لقربها وسبقها معنى لان ان دخل
على لم اخرج لا على اخرج حتى يكون سابقا في الطلب ويتصور فيه
التنازع قوله وان كان مضارعا مثبتا يعني ان يقيد بغير المجزوم
بلام الامر نحو ان يكرم زيد فليكرمك لانه يلزم الغآء لعدم تاثير حرف
الشرط فيه معنى لكونه مستقبلا بلام الامر وبغير الدعآء والتمني
فانهما مستقبلان تحقيقا قبل دخول ان فلا تاثير له فيهما معنى
وكذا الاستفهام على ما سيجئ قوله او بلن حيث يجب فيه الغآء
لعدم اه لانه صار مستقبلا بلن والاولى اصلا لئلا يتوهم انه
ينجزم لان النصب بلن متعين لقربها وسبقها كما مر قوله او
استفهام نحو ان لم يضربك زيد فهل تضربه او مضارع منفي بما
نحو ان لم يضربك فانا تضربه ووجه عدم تاثير حرف الشرط فيهما
ان الاستفهام يبقى على احتماله ولا ينقلب الى المستقبل والمنفي
بما يكون للحال من غير انقلاب قوله موضع الغآء نبه على ان
الغآء واذا لا يجتمعان ولذا لم يقل ويكتفى باذا مع جملة الاسمية
مع انه احصر قوله لاختصاصها بها اي بالجملة الاسمية فالضمير
راجع الى ما تضمنه اسمية الجملة فتدبر قوله وان التي ينجزم بها
المضارع حال مقدرة عبارته مشعرة بانه جعل مقدرة في قول المص

وان مقدرة بعد الامر منصوبة على الحالية من صلة صفة ان وجعل
قوله بعد الامر منصوبا بمقدرة ومقدرة خبر انما كانت والضرورة
تدعوا اليه والوجه ان مقدرة مرفوع خبر لان قوله بعد هذه الاشياء
الخمسة صالحا الخ لا حاجة في تقدير ان الى اشتراط الصلاحية بل
يكفي قصد السببية فان تحقق السببية كان الكلام صادقا
وان لم يكن كاذبا او دعآء لنكتة فتدبر قوله فانهم يطلقون
امثلة الماضي الخ اقوى الشواهد على ارادة الصيغة انهم يقولون
لهذا الامر الامر بالصيغة فقوله مثال الامر بمنزلة قولهم الامر بالصيغة
قوله وفي بعض الشروح انما قال مثال الامر الخ الامر المعروف بصيغة
لا يحتمل ان يكون بمعنى المصدر فزيادة المثال لدفع توهم ارادة
المصدر توهم بعيد على انه لا يندفع لانه يجوز مع ذلك ان يكون
الامر بمعنى المصدر اي صيغة الامر كما يقال لام الامر والوجه
ان يقال الامر في آية القرفيتين يشمل الامر باللام وهو
الاصطلاح المشتهر فيما بين المحصلين فخاف ان يحمل الامر عليه
قاد المثال ليكون في قوة التعبير عنه بالامر بالصيغة قوله صيغة
يطلب بها قوله يطلب بها اخرج النهي والاستفهام والامر باللام
لان الطلب فيها باللام واداة الاستفهام وفي النهي لا بالصيغة
فالحكم بان قوله يطلب بها الفعل شامل لكل امر لا يتم والاخصر ان
المراد صيغة فعل لان الكلام في الفعل فلم يدخل اسماء الافعال
في التعريف حتى يصح انه خرج بقوله بحذف حرف المضارعة وقوله
صيغة يطلب بها الفعل شامل الخ يشعر بان جعلها بمنزلة الجنس

والقيود بعدها فصولا والاظهر ان صيغة بمنزلة الجنس ويطلب
بها يخرج الماضي والمضارع وقوله الفعل يخرج النهي وقوله من الفاعل
احتراز عن قد عوفت ما فيه وكذا قوله المخاطب احتراز عن الغايب
والمتكلم وقوله بحذف حرف المضارعة احتراز عن مثل قوله تعا
فلتفرحوا وعن مثل صه وقد عوفت ما فيه والحق انه ليس من تتمة
التعريف والتعريف قد تم بدونه بل هو شروع في كيفية اشتقاق
الامر فالتقدير هو بحذف حرف المضارعة او يحذف مضارع قوله
وفي القصورة حكم المجزوم اي في حكم آخر المجزوم والاولى وحكمه
حكم المجزوم قوله في اسكان الصحيح لاخفاء في ان اسكان الصحيح
وسقوط حرف العلة حكم الآخر واما سقوط النون فليس حكم
الآخر لان النون ليس آخرا لامر الا ان يقال لشدة الامتزاج
بين الضمير البارز والفعل والنون نزلت منزلة كلمة واحدة ف
فنزل النون منزلة الآخر قوله فان كان بعده اي بعد حرف
المضارعة يعني المض بعد كون آخره في حكم المجزوم الخ ولهذا اكتفى
ببيان زيادة الهمزة ولم يبين عمل الآخر فقوله اسكن آخره مما لا حاجة
اليه ومع ذلك قاصر اذ ليس في ما آخره نون او حرف علة اسكان
الآخر بل حذفه فينبغي ان يقول اسكن آخره او حذف قوله و
المراد بالرباعي ههنا امي في علم النحو واما في علم الصرف فهو ما كان
الحروف الاصول فيه اربعة وفي قوله من المزيد فيه نظر لان الرباعي
لا يختص المزيد فيه وقوله وانما هو من باب الافعال ايضا لا يتم لان تفاعل
يفاعل وفعل الا ان يتكلف ويقال ان ضميره هو يعود الى الرباعي

بل الى الرباعي الذي بعد حرف مضارعة ساكن وكذا قوله ههنا بمعنى
في مضارع رباعي بعد حرف مضارعة ساكن قوله وفعالا لتباكس
يعني ضم الهمزة وجعلت كالعين وفعالا لتباكس بالمضارع على
تقدير الفتح اي فتح الهمزة فقوله فانه اذا قيل اقتل الخ سهو من
قلم الناسخ لان الكلام في ابطال فتح للهمزة وكسرها ليتعين الضمة
فلا معنى للتكلم في ابطال فتح التاء وكسرها على انه لا يطالب احد
بانه لم لم يفتح ولم يكسر حتى يكون لبيانه فائدة والصواب انه اذا
قيل في اُقتل اَقتل بفتح الهمزة التبس بواحد المتكلم المعروف
في حال الوقف واذا قيل اِقتل بكسر الهمزة لزم الخروج من الكسرة
الى الضمة وهو ثقيل قوله فيما سوي ساكن بعده ضمة ليس كسر
الهمزة فيما سوي ساكن بعده ضمة بل فيما سوي الامر من مضارع بعد
ساكن مسنه بعد حرف المضارعة ضمة فضمير سواه الى صيغة الامر
الذي من مضارع بعد حرف المضارعة فيه ساكن بعده ضمة او
كلمة ما عبارة عن الوقت اي في وقت سوي وقت يكون بعد
الساكن ضمة قلت مثال لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة الصواب
مثال لما يكون بعد ساكن بعد حرف المضارعة ضمة قوله او على
حذف مضاف اي فاعله اي لا يخفى ان اضافة الفعل الى المفعول
ايضا لا دني ملابسة فتقدير الفعل لم يزد في الكلام الا تقديرا وعلم
مما ذكرنا ان اضافة الفعل ايضا الى ما لا دني ملابسة لم يتنبه له
قوله ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله الاولى الامر
الذي لم يذكر فاعله فيشمل اسم المفعول فيتم كون الاضافة بيانية

وكانه اراد بالفعل الفعل وشبهه على المسامحة انتهى قوله اكتفاء
بذكره فيما سبق في تعريف مفعول ما لم يسم فاعله ولك ان تقول لم يذكره
اعتمادا على اشتهاره انه لا يجوز حذف الفاعل بدون اقامة المفعول
مقامه قوله ويضم الثالث الى قوله خوف التباس الا خطر ان يقول فان
كان ماضيا كسر ما قبل آخره وضم كل متحرك قبله خوف التباس فيستغنى عن
قوله ويضم الثالث مع همزة الوصل والالف مع التاء قوله لئلا يلتبس
في الدرج بالامر في تثنية الغايب وجمعه مطلقا وفي واحده وقفا
وابتداء وفي ترك التعليل وتغييره قوله خوف التباس قوله هذا علة لقوله
يضم الثالث والا لم يمكن تعليل ضم الاول ايضا به فانه لو اكتفى في ضرب
بكسر ما قبل آخره لتوهم انه صيغة معلوم من باب علم والتبس في
باب علم بلا شبهة فالاولى ان يقول المص فان كان ماضيا كسر ما قبل
آخره وضم اوله مطلقا والثالث مع همزة الوصل والالف مع التاء
خوف التباس قوله اي ما يكون عينه فقط معتلا ويمكن ان يقال اراد
ما يعتل عينه وعين اللفيف لا يعتل وهذا اصوب لانه يندفع به
الاصوب قوله وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض و
اختلاف في المبني للفاعل منه كما ذكر وبتبعيته ذكر معتل العين في
المبني للمفعول وان لم يكن فيه ما ذكرنا هذا كلامه وهو سهو من
الناسخ وصوابه وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض و
اختلاف في الماضي وبتبعيته ذكر مضارعه وان لم يكن فيه ما ذكر
قوله المتعدي وغير المتعدي هذا قيدان لقسمي الفعل لا قسمان فان
المتعدي اعم من الفعل وشبهه وكذا غير المتعدي اذ ان المتعدي

مطلقا لا يمكن تعريفه بما يتوقف فهمه على متعلق فان المصدر لا يتوقف
فهمه على شيء فضلا عن المفعول ولذا جاز حذف فاعله والتحقيق
في ذلك ان النسبة الى الفاعل والتعلق بالمفعول به جزءان
من معنى الفعل وما سوى المصدر مما يشبهه فنقول المصدر المتعدي
ما يشتق منه الفعل المتعدي فالمتعدي المطلق ما يتوقف فهمه على
متعلق او يتوقف فهم ما يشتق هو منه عليه وكانه لذلك
قال المتعدي من الفعل قوله فان التعلق نسبة الفعل الى غير
الفاعل قد دل عبارته سيما هذه العبارة ان المتعلق اسم الفاعل
هو الفعل فالمفعول هو المتعلق اسم المفعول بالحذف والايصال
فارفع في التعريف اسم مفعول اذ ان يقال التعلق من الجانبين
فكما ان الفعل متعلق بالمفعول فالمفعول ايضا متعلق به ٥
فاوضح ببيان تعلق الفعل معنى المتعلق الذي هو المفعول
قوله وهيئة الفاعل والمفعول يريد به معنى محال قوله وهيئة
الفاعل قد حقق ان المفعول الذي يبين محال هيئة اعم من المفعول
فلا وجه لترك هيئة المفعول في هذا المقام فان اللازم كالمتعدي
لا تقوم بهيئة الفاعل والمفعول قوله وغير المتعدي بصير متعديا
والمتعدي بصير لازما بنون الانفعال نحو انقطع وبتاء التفعل
نحو تدحرج قوله او بالف المفاعلة نحو ماشيته او بين الاستفعال
نحو استخرجته هذا غير مشهور ان في باب التعدية واما المشهور
في الكتب هو الثلثة الاخر وكانها تركا لانها لا يعدان جوهر
الحروف ولا يتصرفان في معناه بما يجعله طالبا للمفعول بل يجريان

فى الكلمة معنى هو مستقل بطلب المفعول بخلاف البقية الاخرى فان
ماشيته صاحبته فى المشى فلم يتغير فيه معنى المشى بحيث يطلب
مفعولا بل حدث فى الكلمة معنى المصاحبة المستقلة فى طلب
المفعول واستخرجته معناه صيرته خارجا فاحدث التين معنى
التصيير المستقل فى التعدية مع بقاء معنى الخروج على ما كان قبل التعدية
قوله فانيهما غير الاول كاعطى وهى سماعية كثيرة جمعها ابى حيان
وارجو ان اضبطها واعمله رسالة ينتفع بها الطالبون قوله
لمفعول باب اعطيت فى جواز الاقتصار عليه وعدم جواز كونه
مع الفاعل ضميرين لشئ واحد فلا يقال اعطيتنى واعطيتك
قوله والثانى والثالث من مفعوليها من بيانية لا تبعيضية ولذا
لم يقل من مفاعيلها قوله لمفعولى علمت فى وجوب ذكر احدهما
عند الآخر اولا وجه لتخصيص بيان المفعه به بل هما مشتركان فى خصائص
اخر لباب علمت ايضا فانه يجوز تعليق اعلمت قبل اللام والاستفهام
والنفى تقول اعلمت زيدا لعمرو قائم او اعمرو قائم او ما عمرو قائم
وايضا يجوز كون المفعول الثانى مع الفاعل ضميرين لشئ واحد
فتقول اعلمنى زيدا قاعدا قوله كانهم اراد وبالشك الظن هذا
من خلط اللغة باصطلاح المبانيين والا ففى اللغة الشك خلاف
اليقين على ما فى القاموس قوله تساوى الطرفين اى وقوع
الخبر وعدم وقوعه قوله لبيان ما هى اى تلك الجملة من حيث الاخبار
بها ناشئة عنه الاظهر ان المراد لبيان ما هى اى تلك الجملة المذكورة
عنه اى عبارة عنه فان علمت لبيان ان زيدا قائم مثلا عبارة

عن معلوم يقينى وهكذا وهذا الكلام سواء كان بمعنى ذكره الشارح
او بمعنى ذكرناه يقتضى ان يكون هذه الافعال لبيان كيفية الجملة الاسمية
وبمنزلة ان الداخلة على الجملة لبيان انه امر محقق فلا يفيد مع فواعلها
فائدة تامة ولا يصح السكوت عليها مع انه خلاف ما عليه الاستعمال
فالاوجه ان يقال معنى الكلام لبيان ما هى اى الافعال عند اى عبارة
عنه والمقصود من ذلك التنبيه على انها ليست من توابع الجملة
الاسمية بل مذكورة لبيان معانيها وهى مناط الفائدة لا الجملة
المدخولة وليست كسائر دواخل الجمل فافهم قوله فينصب الجزئين
على انهما مفعول لها الظاهر مفعولا لها وكانه اراد ان كلا منهما مفعول
لها قوله اذا ذكر احدهما ذكر الآخر اى هذا هو الشائع وخلافه قليل
على ما فصله الشارح اقول هذا يقتضى ان لا يصح علمت ضربى زيدا قائما
وعلمت كل رجل وضيعته بل كيب فى المثالين ان يقتصر على
ذكر علمت وهو بعيد جدا لكانه اريد انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر
او ما ينوب منابه قوله لا تخلنا فى الحاشية اى لا تخلنا جازعين
على اغوائك الملك بنا اذ قد وشي بنا قبل ذلك الوشاة عند
الملك فلم يضرنا هذا وفى العباب اى لا تخلنا اذ لا آى على غوائك
الملك بنا وبالجملة جعل الغواة بمعنى الاغواء وكن لم نجده فى اللغة
قوله فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة هذا لا يوجب عدم
جواز حذف المفعولين نسيا لعدم توقف افادتها على ذكر المفعولين
لان هناك جهات افادة اخر كان يقول فلان يظن كثيرا ويعلم
قليلا اى يقع الظن عنه كثيرا ويقع اليقين قليلا او يقول لا يعلم

زيد الا بالبراهين ولا يظن الا بالامارات او يقول ما ظننت اليوم
او ما علمت اليوم **قوله** لاستقلال الجزئين الصالحين لان لا يكونا
مبتداء وخبرا او مفعولين لها الظاهر الواو ثم لا يظهر فائدة في وصف
الجزئين وكذا لا فائدة في تقييد الكلام بالتمام وكلامه غير مقيد
بالتقدير الاول لانه كلام على تقدير مفعوليتها ايضا الا ان يجعل الكلام
اخص من جملة على خلاف ظاهر كلام المص **قوله** فلهذا قيده
بجوازه المبني اي ولاحترازه عن صورة التقدير فانه لا يجوز فيه
ابطال العمل **قوله** او بواسطة نحو علمت غلام من انت فيه بحيث
لان علمت واقع قبل الاستفهام بلا واسطة لان المضاف الى
ما فيه الاستفهام وحرف الجر الداخل عليه يميزان معا امتزاجا
تاما بحيث يسري الاستفهام في المضاف وحرف الجر ويصير معتبرا
قبلها ولذا جاز تقدمها على كلمة تضمنت الاستفهام **قوله** و
الفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء
جائز لا واجب والتعليق واجب فيه بحيث لانه لو كان الالغاء
جائزا لكان في قوله ومنها جواز الالغاء استدراك وكما صح
ما تقدم من ان الالغاء واجب في الصور المفصلة وغاية ما يمكن
ان يقال انه لم يرد الفرق بين معنى الالغاء والتعليق بل اراد
الفرق بين خصيصتي الالغاء والتعليق في هذا الباب فان
الالغاء جائز ولذا قيد بالجواز والتعليق واجب ولذا لم يقيده
بالجواز بل ساق الكلام فيه بحيث يفيد الوجوب فتدبر **قوله** راي
البصرية اي رأي بمعنى ابصر والحاكمة الحلم هو النوم **قوله** ولقد

مفعولي علم حقيقي

ارى للرماح دريه اي ابصر نفسي حلقة في هدف الرماح ولكون
اري بمعنى العلم مساغ فيكون دريه مفعوله الثاني وعلى ما ذكره اي
قال **قوله** ما عدا حبت الخ لا يصح الاستثناء من بعض افعال
القلوب لا متصلا ولا منفصلا فيجب حمله على البدل ثم انه
لا فائدة في هذا البيان لكمال ظهوره من بيان المعنى **قوله** وهي
اما العلم والظن فالمراد بالمعاني ما فوق الواحد **قوله** وانما قيدنا بذلك
لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض ولئلا يقال ولا وجه لتخصيص
بيان هذا البعض من المعاني الاخر فان لكل منها معان اخر **قوله**
وحبت بمعنى صرت احب وهو الذي في شعره شقرة كذا في العباب
قوله بظنين اي بتهم فظنين بمعنى المفعول **قوله** انا سميت
ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها وقيل لنقصان مدلولها عن مدلول
التامة بالحدث الداخل في التامة دونها وفيه نظر لانهم لا يسمون
افعال المدح والذم ناقصة مع نقصان مدلولها من غيرها
بالزمان وكان ان يقول سميت بها لنقصان عددها بالنسبة
الى الافعال التي يتم بمرفوعها وفيه ما فيه **قوله** هو تقرير الفاعل
اعلم ان مدلول كان نسبة الصفة الى فاعله والزمان والنسبة
هي ثبوت الصفة للفاعل وفرق بينها وبين التقرير الذي هو
صفة المتكلم ان كان مصدرا مبنيا للفاعل كما هو الظاهر وبين
التقرير الذي هو صفة الفاعل ان كان مبنيا للمفعول فارادة
ثبوت الصفة للفاعل به مسامحة لا يليق بمقام التعريف **قوله**
فكل من الصفة والتقرير عمدة لو كان مجرد الدخول في الموضوع له

مستلزما لكونه عمدة فيما وضع له لكان الزمان ايضا عمدة في هذه الافعال
ولو كان موجبا لكونه عمدة امر آخر لابد من بيانه حتى نتكلم عليه
على ان كون كل من القصة والتقرير عمدة في التتمة يمنع خروجها
بقوله ما وضعت لتقرير الفاعل بهذا المعنى الا ان يقال المراد ما يكون
العمدة فيما وضع له تقرير الفاعل على صفة فقط فينتج ان العبارة لا
يساعده **قوله** ولو جعل الموضح له الخ اشارة الى تصحيح الحذف بالتصرف
في معاني الافعال ان قصة وجعلها مجرد التقرير بدعوى خروج ما زاد
على التقرير عن معناها وكونها قيودا له ولا يخفى انه مع ذلك ايضا
لا يكون تمام الموضح له التقرير بل التقرير والقصد على ان جعل
الزمان خارجا عن هذه الافعال داخلا في الافعال التامة تكلف
وتحكم **قوله** ولا يبعد ان يجعل اللام الخ جعل التقرير بمعنى النسبة
فيحتاج الى تقدير الافادة لان الغرض من وضع اللفظ افادة
المعنى لا نفسه والاوجه عندي ان المراد بالتقرير ما اشتهر في بيان
فائدة التأكيد والافعال الناقصة موضوعات لغرض تقرير الفاعل
على صفة وتأكيد اتصافه بالصفة فانها موضوعات للنسبة و
كيفية لها من الزمان وغيره والتزم دخولها على الجملة الاسمية
الدائمة على النسبة المدلولة لها فيتأكد النسبة المدلولة للجملة
بدخولها عليه ولا ريب في ان الغرض افادة الزمان ايضا فغايته
ان العمدة افادة التقرير فعلى تقدير جعل اللام للغرض ايضا لابد
من حمل قوله ما وضع لتقرير الفاعل على ان العمدة تقرير الفاعل
قوله لا يحتاج الى قيد زائد كانه اشارة الى قيد ذكره المحقق الشريف

تغيير سهو

ان المراد صفة خارجة عن مدلولها ترك ذكره لتبادره من العبارة
قوله وقد تضمن كثيرا الخ التضمين ملاحظة معنى فعل لازم لمعنى
فعل مع ملاحظة معناه واعمال عامله بهذه الملاحظة ولا يرد
في مقام التفسير طريقان جعل الاصل ثابتا والمضمن حالا فيقال
في تفسير يتم التسعة بهذا عشرة صايرة عشرة وثانيهما عكس
هذا كما ذكره الشارح فقوله تامة وكاملا حالان لا صفتان كما توهم
العبارة **قوله** وجاءت بمعنى كانت في المفصل بمعنى صارت
قوله من الغارة وهو الغفلة فان التركيب حدث من الخروج
حين ارسل اليهم علي رضي الله عنه ابن عباس رضه اي ما جاءت
غفلتنا حاجتك اي لم تجدنا غافلين كما تريدونا **قوله** اصف شغرة
بالضم التكيين العظيم على ما في القاموس **قوله** لا يجاوز جاء
وقعد الخ وهذا جاء المص بالتركيبين اللذين بهما وقعا فيها لكنه
قال في بعض تصانيفه الحق في جاء الاطراد فانه يقال جاء البر
قفيزين وقيل في ضبط موضع استعمال قعد ان يكون الخبر كانه
هذا **قوله** على الجملة الاسمية المركبة من المبتدا والخبر كانه احترز
بتقييد الجملة الاسمية عن مثل اقائم زيد وما قائم زيد فانهما جملتان
اسميتان مركبتان من المبتدا والفاعل **قوله** اي لاجل اعطاء
الخبر حكم معناه كما يعطى الخبر حكم معناه يعطى الاسم ايضا فصار زيد
غنيا بجعل الغنى منتقلا اليه وبجعل زيد منتقلا **قوله** شيوعا ماضيا
الاولى جعل ماضيا مفعولا فيه اي في زمان ماض تنكيره لبيان
انه ليس لزمان معين من الماضي **قوله** بتيهاء قفر التيهاء المفازة

التي لا يهتدي فيها من التيه بمعنى الضلالة والقفر المكان الخالي
يقصف المطي لسرعة سيرها فانها بمنزلة قطا تركت بيوضها صارت
فراخا فهي تمشي بسرعة الى فراخها كذا في العباب قوله فان
بيوضها لم تكن فراخا قبل كونها بيوضا ولو كان بمعناه لفسد
هذا المعنى كذا في العباب قوله هذا ايضا عطف الخ وانما ذكره مع كونها
غير خارجة مما هو بمعنى صار ومقابله لانه مختلف فيه فعند بعضهم
انها تامة والجملة تفسير ضمير شان هو فاعلها فصرح بما هو الحق عنده
وان ظهر انه عطف على تكون ناقصة والاول بيان لها باعتبار
معناها والثاني بيان لها باعتبار عدم ظهور عملها في جملة بعدها بالاتفاق
وان اختلف في كونها ناقصة او تامة ولذا جمع معها كونها تامة
وزائدة بجامع عدم ظهور العمل في جملة بعدها قوله وكقوله الخ
كن فيكون الاظهر ان قوله تعالى كن في موضع الايجاد بمعنى ثبت
وفي موضع جعل شيئا موصوفا بشيء بمعنى كن كذا بل يحتمل ان
يكون في الجميع ناقصة ويكون في مقام الايجاد ايضا بمعنى كن
موجودا قوله ويكون زائدة هنا مختصة بلفظة كان بخلاف
ما سبق فانها شاملة للجميع تصاريفها قوله فيا لك من نعمى تحولن
ابؤسا استغاثة من اجل تحول النعمى بالضم وهو النعمة وضمير
تحولن اليه اما لارادة المتعدد بالمصدر او بجعله ابؤسا وشدايد
بجمع وان كان واحدا لتعدد الخبر قوله قيل سمى اسمها فاعلا الخ
قد فات هذا القائل هذا التنبيه في محله وهو قوله ما وضع لتقرير
الفاعل على صفة ويكفي ان هذا التنبيه ليس في مرتبة الاختصاص

الاطلاق ببعض الافعال ونحن نقول نبه في هذا الكلام لجمع الخبر
مع الفاعل على ان الاصطلاح على التسمية بالفاعل يجامع
الاصطلاح على التسمية بالخبر وليس الخبر على اصطلاح من يسمي
الاسم فيه فاعلا يسمى باسم المفعول بل الاسم يسمى فاعلا واسما
كما انه يسمى الخبر مفعولا وخبرا قوله معلوم عقلا جعله خارجا عن
الوضع مع انه ظاهر عبارة المص مما لا يقتضيه قوله او تقديرا
كقوله تعالى والتنعيم قال ويلزمها النفي ولم يقل ويلزمها كلمة النفي
قوله وتقدير الزمان قبل المصادر كثير جعل تقدير الظرف ههنا
فرع تقديره في المصادر وذلك مندوحة عنه لان ما في ما دام صار
علما في تقدير الزمان معه حتى يمتنع ذكر الزمان معه وليس الامر
بهذه المثابة في شيء من المصادر قوله احتاج الى كلام سويا
ما دخل عليه لانه مشترك بينه وبين سائر الافعال ان قصة وقد
نبه بقوله لانه ظرف على انه لا بد لهذا الكلام من اشتمال على
ما ينصب الظرف قوله ويجوز تقديم اخبارها كلها الخ كان لهم
ان يقول واعره كما مر خبر المبتدأ وح لا يشكل عليه ما اورده
الشارح ايضا قوله فان اريد بجواز التقديم الخ يمكن ان يختار هذا
الشق ويراد انه يجوز تقديم اخبارها على اسمائها بمعنى انها لا تمنع
من هذا التقديم والموانع العارضة قد علم حكمها فلا حاجة الى التعرض
لها ههنا قوله نحو كم كان مالك الظاهر ان هذا بمعزل عما هو فيه
اذ الكلام في تقديم الخبر على مجرد الاسم وهذا المثال داخل في تقديم
الخبر على نفس الفعل لعم هذا بنجه على قوله قسم يجوز قوله وهي ايما

الافعال الناقصة الا نسب لسياق الكلام ان اهى راجعة الى الاخبار
الا انه صرفه الى الافعال لافتقاء ظاهر قوله وهى من كان الى اخره
واخواته ذلك قوله وبهذا اندفع ما قيل كان وجه الدفع ان المراد
بالخلاف عدم اجتماع المخالفين وتناقض المخالف والمراد بالاختلاف
كون المخالفين متناقضين متنازعين ودل عليه قوله بان يكون هذا
الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه لان جانب الجمهور كما يقتضيه
باب المفاعلة لتقدمهم وحاصل الكلام ضعف جانب المخالف
فى الخلاف فانه كمخالفة الاجماع وعدم ضعف جانب فى الاختلاف
لانه ليس فيه خلاف ما تقرر ويمكن وجهان آخران لتميز ليس عن
الافعال المنفية احدهما ان المراد بالمختلف فيه ما اختلف فيه
اللغات لا ما اختلف فيه النحاة فجعل المص خلاف النحاة فى ليس
من قبيل اختلاف اللغات ورفع الاختلاف منهم يخالف مخالفة
ابن كيسان فانه للخطأ فى اللغة وثانيهما انه لم يتعين المخالفون
عند المص فى ليس بخلاف الافعال المنفية قوله ما وضع اى فعل
اشارة الى ان التعريف لفعل المقاربة اذ التعريف للماهية لا
دون الافراد فقوله افعال المقاربة بتقدير هذا باب افعال المقاربة
وما وضع خبر للعائد الى فعل المقاربة اى حروما وضع قوله عسى طمع
واشفاق فيخرج عن تعريف افعال المقاربة عسى للاشفاق فينبغى
ان يقول رجاء او اشفاقا لانا نقول عسى الاشفاقية موضوعة
لدنو الخبر رجاء لانا نقول قيد الجنسية مراد وكيف لا وافعال المقاربة
قد يكون لبعضها معنى لا يكون باعتباره منها قوله لتضمنه انشاء

الطمع والرجاء والاشفاق قوله والانشاء آت فى الاغلب اقام
قال فى الاغلب لان امثال اضرب انشاء لكن مع كثرتها مغلوبة
للحروف الانشائية قوله اما فى جانب الاسم يرتضيه ما جاء فى كلامهم
من قولهم عسيت صياما ويرجح تاويل الخبر باسم الفاعل قوله و
ان لم يبن على المفعولية فى صورة الانشاء الاولى ان يجعل منصوبا
على المفعولية باعتبار الاصل ويرده ايضا نحو عسيت صياما والذى
ارى ان اعلم هذا وجه قريب يرده نحو عسيت صياما قوله و فى
يخرج ضمير يعود الى زيد ولا يمنع تقديم الخبر التباس الاسم بالفاعل الخبر كما
فى زيد قام لان كون عسى طالبا للاسم مع امتناع الاضمار قبل
الذكر يوجب كون زيد اسمه فلا يلتبس بالفاعل بخلاف زيد قام
نعم يتوقف صحة هذا التوجيه على ثبوت عسى ان يخرجا الزيدان
ويرتضيه ايضا انه لو كان كذلك لينبغى ان يجوز عسى يخرج زيد
بحذف ان فتامل قوله وآخر وجوان يجعل الخ يتوقف صحة هذا
التوجيه على ان يثبت فى الاستعمال عسيا ان يخرج الزيدان ولو
كان الاستعمال عسيا ان يخرج الزيدان فلا شئ على مذهب البصريين
من اختيار اعمال الثانى قوله وقد يحذف ان عن الفعل الخ فالاولى
ان يقول المص تقول عسى زيد ان يخرج وقد يحذف ان وعسى ان
يخرج زيد قوله لعدم مشابهة قولك الخ هذا واضح على تقدير ان يكون
زيد فاعل يخرج اما لو كان اسم عسى وان يخرج خبره او يكون اسم
عسى ضمير زيد كما جوزه فالمشابهة متحققة كما كانت فى الاستعمال
الاول قوله فتخبر عن دنو الخبر لعلك باشرافه الخ لا يظهر ذلك فى

قوله حتى وما كادوا يفعلون وقوله لم يكد رئيس المهوي من حبه مية
يبرح قوله ان يصحا متصح بمعنى ذهب وانقطع قوله اي كسائر
الافعال اي كباقي الافعال قوله فغيره اي غير لم يكد وجعله لم اجد
قوله قال عتبة علي وزن الطلبة من السماء العربية وفي كثير
من النسخ عتيبة بزيادة النون بعد العين ولم نجدها من اسماء
العربية قوله وفي المستقبل الاولى وفي المضارع وكانه لخفاء الحال
اقتصر على الماضي والمستقبل قوله وقد عرفت وجه التمسك به
آه لا يخفى على احد ان ما كاد وايفعلون لنفي القرب فكان وجه
قول من قال انه في الماضي للاثبات انه انما ينفي به القرب في الماضي
اذا استعقب انتفاء القرب الوجود فلا يقال ما كاد زيد يفعل
الا اذا كان فعله بعد ان كان بعيدا عن الفعل ويؤيده انه قال
واثباته نفي اذ لا معنى له الا ان اثبات القرب يستلزم نفي
الفعل الخ وجه التمسك به تام والجواب عنه ضعيف قوله وفي الدر
الثانية الخ لا تقول لم يكد ماض فيجب ان يكون للاثبات لانا نقول
جعله اذا مستقبلا وكان من خط ذا الرمة رأى انه ماض وكانه
غيره ذو الرمة انما لغفلته عن تغييره اذا وسد الباب اعتراض
الناصرين قوله لكن لا يثبت مدعاه وهو مجموع الامرين قوله
لمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وفيه ان ما سبق يدل على انه
جعل قوله وقيل يكون في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال
دعويين وجعل التمسك نشرا مرتبا وقد قدح في التمسك الاول
فلا فائدة لهذا الكلام الا الاطالة وفي قوله لا يثبت مدعاه بمجرد

ذلك ما لم يثبت مؤاخذة يوقفها الفطن فتفطن قوله وهي مثل عسى و
كاد في الاستعمال لا في المعنى ويتجه عليه انه يوهم ان الاصل فيه
استعمال خبره مع ان وكذا الاصل استعماله بدون ان وهذا ناقض
قوله وجمعه بالنظر الى كثرة افراده يعني بمنزلة ذكر الكل في الموقات
للتنبيه على حال الفرد وقيل الجمع المضاف للاستغراق فيكون بمنزلة
ذكر كل ويكون النكتة فيه بعينه ما يذكر لذكر كل لكان اوجب ولك
ان تقول جمع مع عدم كونه الا نوعين اشارة الى ان فعل التعجب
في الاصطلاح بمعنى ما وضع لانشاء التعجب سواء كان هذين او غيرهما
الا انه لم يوجد الا هذان قوله وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته وللتنبيه
على ان الموجود من هذا المفهوم العام ليس الا النوعين قوله في
ضمن التثنية والجمع ايضا اي كما هو مفهوم في صيغ المفرد قوله ولا مثل
عشرة امثل البئس في ايداء وفاعلها يقال شئت معروفا ومجهولا
والمراد بالعشر الاصابع وهذا التعجب من حسن الرمي قوله فانه
فعل وضع لانشاء التعجب وليس لك ان يجاب بان المراد ما وضع
لانشاء التعجب في نفس مصدر هذا الفعل وقائله انه من شاعر ولا
مثل عشرة ليس كذلك قوله وله اي لفعل التعجب اولى ما وضع الاول
هو الاول لان تعريف الشئ ليتأتى الحكم عليه لا الحكم على التعريف
قوله ما اشهى الطعام في القاموس شهيه كرضيه احبه ورغب فيه
قوله وما امقت الكذب في القاموس مقته اي ابغضه قوله و
انما قيدنا بالتقديم والتأخير الاطلاق خير من التقييد لانه متكفل لمؤنة
حال الصيغتين من غير حاجة الى تذكر التقدم والتأخر في غيرها والمتبع

وأما ما ذكره من الباعث فلا ينفع لان منع فعل التعجب من التقديم و
التأخير من خواصه وان كان معه مانع آخر **قوله** واجب اي لا يخفى
على الفطن ان شيئا من الجوابين ليس بالممكن والمتأبي لكن الاجمل
من هذه الموارد وارجح ان يقال ان المراد انه لا يقدم احسن
على ما ولا يؤخر مما بعده لمنع فعل التعجب عن هذا التصرف وان كان
هناك مانع آخر من تقديم احسن على كله ما فتفطن **قوله** من باب
شتر امهر ذا ناب عند من جعل المعنى شتر عظيم امهر ذا ناب لا شتر حقير
فالمعنى شيئ خفي احسن زيدا لامر جلي واما من جعل المعنى شتر
امهر ذا ناب لا خير فلا يصح ان يكون ما احسن زيدا من قبيله لانه
يكون المعنى ما احسن زيدا بشيئ الا بشيئ فيلزم استثناء الشيئ عن
نفسه ولا يبعد ان يقال ما مبتدأ نكرة لعمومه فان المعنى كل شيئ
احسن زيدا وهو مناسب لمقام التعجب جدا **قوله** قال الشارح الرضي
واما لم ينتف اليه المص لانه لم يكن 2 احسن فعل التعجب بل يكون
التعجب من فوائد الاستفهام فالقول بكونه فعل التعجب لا يجامع
هذا القول **قوله** وبه اي مجروره واما عبر عنه به لان الباء لزيادته
كالعدم مع ذكره كانه لم يذكر آو لانه للزومه كالجزء من الفاعل **قوله**
ومفعول عند الاخفش ويؤيده جواز حذفه كما جاز في اسمع بهم
وابصر **قوله** وقال الفراء وتبعه الزمخشري ويمكن ان يقال الخطاب
للحسن والباء سببية اي صر باحسن حسنا بزيد **قوله** بهذا التعجب
اراد بالتعجب التسبية العلم المخصوص كما هو المتبادر في اطلاق النحوي
ولا ظهر ان المراد بافعال المدح والذم افعال وضعت لانشاء مدح او ذم

بالمشتق

كما هو في نظائره ولا داعي الى ارادة المشترك بهذا اللقب في هذا المقام فتنبه
قوله او مميزا بنكرة منصوبة وصف المنصوبة للمجرد التوضيح او
التمييز اما منصوب او مجرور وههنا لا يحتمل الجر الا ان يراد الاحتراز
عن المجرور بمن كما في قولك ما شاء ومثلك ان زيدا به المنصوبة لا
محالة فاحترز به عن ما يحسن التقابل بين النكرة وبين ما في التفصيل
للتوضيح فافهم واما اتى بالتفصيل رد المذهب ابي علي وسيبويه
قوله لقيام لام تعريف العهد اي العهد الذهني ليلائم ما سبق ولا
يخفى انه اذا كان زيد مبتدأ يبعد ان يكون اللام للعهد الذهني لانه
صعب على زيد وكذا لا يظهر على هذا التقدير كون الضمير في نعم رجلا
زيد مبهما بل الظاهر انه راجع الى زيد ورجلا تمييز عن النسبة الا انهم
حكموا بانه ضمير مبهم للزوم افاده فالعائد في نعم رجلا زيد ليس الضمير
بل الضمير مع تمييزه صار بمنزلة نعم الرجل وصار الخبر مرتبطا بالمبتدأ
بهذا الاعتبار ولو لا ان المخصوص قد يتقدم على الجملة لكان الاولى
جعله عطف بيان وهذا هو المرجح لكونه مبتدأ والا فلا يحسن تقديم
التفسير على الابهام **قوله** اي مطابقة الفاعل او مطابقة الفاعل
اياه يعني الفاعل يحتمل ان يكون فاعلا وان يكون مفعولا وظني ان
الملبس بالفاعل يتعين للفاعل كما اذا التبس فاعل الفعل بالمفعول
بتعين المتقدم للفاعل **قوله** حقيقة او تاويلا لا يخفى ان التعميم في الخبر
بل يجري في المطابقة في غيره ايضا فالاولى تأخيره **قوله** من حب
الشيئ او حب اخوان في حب لغتان حب بفتح الحاء كما هو
القياس وحب بضم الحاء بنقل الضمة الى الحاء ثم الاوغام او اصله

حَبَبَ على وزن حَسُنَ وفي القاموس نصره وعند صاحب القاموس
حَبَّ اسم لمعنى الحبيب وذا فاعله اي هو حبيب قوله والعامل
في التمييز او الحال ما في حبذا من الفعلية الاولى من الفعل لان
العامل هو الفعل حبّ لانه فعل وعلى هذا القياس العامل في التمييز
في نعم رجلا والظاهر ان العامل في التمييز عن الذات المذكورة
المبهم كما في رطل زيتا فالعامل كلمة ذا والضمير المبهم كما في ربه رجلا
قوله فان التراكب حال من الفاعل لا من المخصوص فيه مصادرة
لان المدعى ان ذا ذو لحال لا زيد وهو يعينه ان التراكب حال عن
الفاعل لا عن المخصوص فالتصحيح فالتراكب حال عن الفاعل لا
عن المخصوص كما في بعض النسخ قوله اي برجحها بالضم مصدر
رجب على وزن كرم وعلم ومعناه الاتساع كذا في القاموس
قوله فمن عدها من حروف الجر نسامح وكذا لم يجمع واو القسم معها
كما جمع تاؤه مع انها آت فرق بين المعدود مسامحة والمعدود
حقيقة والاظهر انه اختار مذهب الكوفيين ولم تجمعها مع واو
القسم للتصريح بانها جارة عنده وكذا لم يذكر الفاء وبل مع ان
رب مضمر بعدها ايضا ولا يضر بدون هذه الاحرف الثلثة في
الشعر ايضا اذا شاذا قوله كثيرا ما يطلقون الغاية الخ فيه انه يلزم
ان يختص من الابتدائية بالافعال الاختيارية التي لها غرض ولا
يصح على القدر من اول النهار الى آخره والاحسن ان المراد بالغاية
النهاية اي لا ابتداء له نهاية ولا يستعمل في ابتداء لا نهاية له كالازل
الابدية واما تفسير الغاية بمعنى المنتهى فيوجب ان يكون استعماله

في الزمان مجازا الا ان يراد بالمسافة المسافة الحقيقية او التنزيلية
قوله وعلامة صحة وضع الموصول موضعه لا يقال لا يصح وضع
الموصول موضع من في قد كان من مطر اي شئ من مطر مع انه جملة
بيانية لانه يلزم وصف النكرة بالمعرفة ويلزم جعل المفرد اي مطر
صلة لانا نقول وضع الموصول موضعه مع ايراد مقتضيات
الموصول قوله او هو وارد على سبيل الحكاية فالمراد بكونه في كلام
غيره وجب كونه فيه في الحال او في الاصل قوله فهي بهذا المعنى
مقابلة لمن اي في الجملة فان من اما للابتداء من المكان او للابتداء
من الزمان واي قد يكون للانتهاء في غيرها قوله فلا يقال حتاه
كما يقال اليه ومعه وليس اختصاصه بالظاهر في مجرد كونه بمعنى الى
قوله ولا صلبتكم في جذوع النخل الجذوع الساق قوله والمصاحبة
قد تفنن في التعبير عن المصاحبة تارة بمعنى مع وتارة بالمصاحبة
قوله فالالصاق يستلزم المصاحبة فيه بحث لجواز ان يكون
اشتراء الفرس في مكان يقرب من السوق ولا يصاحب السوق الفرس
في الاشتراء قوله والتعدية لهذا المعنى مختصة بالباء وما
وقع في عبارة الصرفيين ان تعدية اللازم بحرف الجر في الكل اي
في الكل في المجرد وغيره بمعنى فمخصوص بالباء قوله وفي غيره
اي غير الخبر الواقع الخ هذا يدل على ان ما يذكر من غير تقييد بالتمامي
فيما سيجيء فاستعمال الباء للاستعانة او الالصاق لا يتوقف
على سماع والا لقيده به وقيل التعدية مقصورة على السماع قوله
واللام للاختصاص ظاهره انه للاثبات للشئ والنفي عن غيره

وجري عليه الفحول وذكر بعض المتأخرين ان معنى الاختصاص بحرف
النسبة لا الحصر اذ لا يصح في زيد اخ لعمرو اذا كان اخا بكر ايضا
وفيه انه لا ينبغي الاختصاص الاضافي في ورود استعمالها فلا داعي الي
صرف الاختصاص عن الظاهر قوله وبمعنى الواو في القسم لم يقل
بمعنى الباء في القسم مع ان الباء اصل تنبيها على انه كواو القسم
لا كتائه قوله لعدم احتياجها الي الموفوة لا فرق بين رب وسائر حروف
الجر حتى لمنع عن الموفة لعدم حاجتها ولا لمنع غيرها فالوجه علي ما
بيناه الرضي انه لا يتحقق التقليل في الموفة لانها اما للكثرة فمنافيه
واما للواحد المعين فلا يجري فيه التقليل لانه انما يجري فيما فيه مظنة
الكثرة ولك ان تقول مجرور رب في معنى التمييز عنها لانه للتقليل
كما ان كم للتكثير فيفيد شائبة العدد الطالب للتمييز وهذا وجه وجيه
وآن فلا بيانهم عنه قوله وليفعل في معنى التكثير وبقي له اشتراط
وصف مدخولها وآن انتفي عنه موجبه من التقليل قوله سيف
صقيل اي مجلو قوله وواوا اي واو رب في حكمها كانه اشار الي
ان الاولي ان يقال وواو ما في حكمها ولا يخفي مشاركها با تدخل
علي نكرة موصوفة وكان المص لم يقل واو ما في حكمها لئلا يفيد
لحوق تاء الكافة بالواو ودخولها علي الضمير وقال ويدخل علي
نكرة موصوفة تنبيها علي ان التقليل بينهما في مجرد اختصاص
الواو بالنكرة الموصوفة دون الضمير ودون الجمل لعدم لحوق ما
الكافة بالواو فلا يصح دخولها علي الجمل قوله وبلدة البلدة كل
جزء من الارض مستجير عامرا وغامر وآنانيس الموانس وكل

مانوس به والبعثور ظبي يلون التراب اوعام ويضم الباء وكسر
والعيس بالكسر الابل البيض يخالط بياضها شقرة كل ذلك في القاموس
قوله لان ذلك تعسف وجوب ارتكابه للثناء ويل يسهل ذلك
ويخرجه عن كونه تعسفا قوله انما يكون عند حذف الفعل قوله عند
حذف الفعل خبر يكون وقوله لغير السؤال خبر ثان اي لا يكون الا عند
حذف الفعل ولا يكون لغير السؤال وليس احدهما متعلقا بيكون و
الآخر خبر الفساد المعنى فافهم قوله وذلك لكثرة استعمالها في القسم الخ
يعني حذف فعل القسم لظهور الواو في القسم بخلاف الباء لان الواو
اكثر استعمالا وفيه نظر لان الباء يستعمل في السؤال وغيره ومع
الظاهر والمضمر فوجه الظهور ان للباء معاني كثيرة شايعة غير القسم
بخلاف الواو قوله مختصة باسم الله من اضافة العام الي الخاص
ولو قال مختصة بلفظ الله لكان اوضح قوله فلا يرد انه لا يصح الخ
لكن يرد انه لو قال الباء اعم من الواو لكفى قوله وينبغي ان يجاب
بقال نلقيت كذا اي القي اليك فجعل الشارح قوله وينبغي القسم
علي انه يلقي الي القسم بجواب باللام فجعل القسم ملقي اليه جوابه بتجوز
فصار ما له ويجاب القسم والاظهر ان المعنى انه يلقي القسم
الي المخاطب مع اللام في جوابه او ان او حرف النفي قوله اي توسط
القسم بين اجزاء الجملة الخ شائع اعترض وتقدم في ما يدل عليه فعل
تقدم وحذف معمول اعترض واليه اشار الشارح قوله اذ التقدير
ليس مثله بالنصب وقوله علي بعض الوجوه اشارة الي ان لهذا الكلام
وجوها وليس زيادة الكاف اتفاقي وجه واما الباقي فمنه ما لا زيادة

فيه شبهٌ وهو ان نفي مثل المثل كناية عن نفي المثل اذ لو وجد المثل
لكان للمثل مثل وهو الله تعالى لان المماثلة من الجانبين وهذا وجه
تلقاه الفحول بالقبول ورجحوه بان الكناية ابلغ من التصريح
وعدم الزيادة احق بالترجيح وفيه بحث وهو ان نفي مثل
المثل لا يستلزم نفي المثل لان الشيء ليس مثل مثله بل المثل
المشارك للشيء في صفة مع كون الشيء اقوى منه فيها وبمنزلة
الاصل والمثل بمنزلة الملحق به المتفاوت ومنه ما للزيادة
فيه للكاف بل الزائد هو المثل وكان وجهه ان الحكم بزيادة
الكاف هو الحكم بالزيادة قبل الحاجة بخلاف الحكم بزيادة المثل
ورجح الاول بان الحكم بزيادة الحرف اقرب من الحكم بزيادة الاسم
سيما اذا كان الحرف حرفا واحدا ويرجحه ايضا ان الحكم بزيادة المثل
يوجب دخول الكاف على الضمير في التقدير قال الرضي اعلم انه
اذا امكن في حرف جر تنويعهم خروجه عن اصله وكونه لمعنى كلمة
اخرى وزيادة ان يبقى على اصل معناه الموضوع له ويضمن فعله
المتعدي به معنى من المعاني ليستقيم به الكلام فهو اولى بل هو
الواجب فلا تقول ان على بمعنى من في قولهم اذا اكتالوا على
الناس بل يضمن اكتالوا معنى تحكموا في الاكتيال واشتطوا قوله
يضحكن عن كالبرد المنهم البرد حب الغمام وانوارهن الذوابل
شبه ثغورهن اللائي يعلوها الريق بحبات الغمام الذوائب قوله
الحروف المشبهة بالفعل كان الاولى تقديمها على الحروف
الجارة على طبق تقديم المرفوع والمنصوب على المجرور لانه راعى

اصالة حروف الجر في عملها وفرعية هذه الحروف قوله فلان فعال
معاني الافعال اذ لم يرد ان هذه الحروف بمعنى الافعال الماضية
لان الظاهر انها لانشاء التأكيد والتشبيه والترجي والتمني في حال
والتعبير عن معانيها بالافعال الماضية لانها بمعنى الافعال المقصودة
بها الانشاء وان شاع استعمال الماضي في الانشاء كصيغ العقود
قوله اي بعكس باقيها على حذف المضاف كانه ارتكب حذف
المضاف لحفظ مماثلة ضميري لها وعكسها في المرجع وانما فيمكن
رجوع ضمير عكسها الى ما بقي بعد استثناء ان من هذه الحروف
فان قلت ان اريد ان لهذه الحروف صدر كلام وقعت فيه
فان ايضا كذلك وان اريد ان لها صدر الكلام المقصود لزانة
فاذكر من الموجب لا يوجبه او الدلالة على قسم من الكلام لا يوجب
وقوعه في صدر الكلام اذ لا ينكر صحة زيدا قام ابوه قلت اريد ان
لها صدر الكلام سواء كان مقصود الزانة اولا وآسم ان وخبرها
ليسا كلاما بل جعلا مفردا فهي ليست في صدر كلام وقعت فيه قوله
ويكفها اي هذه الحروف ما الكافة فتلغى على الافصح سمع العمل
في ليتما وقس عليه غيره وبعضهم جعل ما الكافة اسما بمعنى كفيم
الشان اسما لهذه الحروف والجملة بعدها خبرا والاوضح انها حرف
زائد كما في حالة اعمال ليتما وغيره بالاتفاق فلو قال فتلغى على الافصح
والاوضح لكان انفع قوله كما وقع في بعض اشعارهم يشعر بان
السماع يساعد في الجميع وقد عرفت انه مختص ببيت قوله فان
المكسورة لا تغير معنى الجملة قال الشارح المحقق في تفصيل معاني

الحروف الستة وتكفير عليك انه لم يبين لان وان معنى فالاولى
اخذ في تفصيل ما يتعلق بهذه الحروف قوله في حكم المفرد حيث
لا يشتمل على اسناد تام يصح السكوت عليه قوله فكسرت ان
نبه على ان كسرت مسند الى ضمير ان او على ان مفعوله المحذوف
ان والمراد كسر همزة الماوة فلا يلزم تحصيل الحاصل قوله اي في
ابتداء الكلام يحتمل ابتداء الكلام اول الكلام سواء كان وسط
كلام المتكلم او اوله وعليه حمله الشارح الرضي فح يتجه عليه انه
لا مقابلة بينه وبين كونه بعد القول وبعد الموصول بل مما يجب
كون ان في ابتداء الكلام وقد نبه عليه في شرح كلام المتن حيث
قال ولذا كسر بعد القول ويحتمل ابتداء كلام المتكلم المقابل لوسطه
كلامه فح يقابل كونه بعد القول والموصول لانهما وسطا كلام
المتكلم ولا يرد عليه انه عدم استيفاء مواضع الكسر لان منها كونها
في اول جملة وقعت خبرا او حالا او جواب قسم والمراد بالقول ما
يحكى به لا القول بمعنى الاعتقاد فانه في حكم العلم والظن قوله
حال كونها مع جملتها فاعلة نبه على ان في كلامه مسامحة لان
ان ليس فاعلا ولا مفعولا ولا مبتداء ولا مضافا اليه بل هي مع
جملتها احد هذه الاشياء ويحتمل ان يكون مراد الماص كونها احد هذه
الاشياء في المعنى فانها بمعنى الثبوت او معنى عندي انك
قائم عندي ثبوت قيامك فالمبتدا في التحقيق هو الثبوت الذي
هو مدلول ان وهكذا البواقي ومفعول ما لم يسم فاعله مندرج في
الفاعل على اصطلاح غير الماص ومندرج في المفعول على اصطلاح

والمراد

والمراد بالمفعول غير مفعول القول ومفعول باب علمت اذا دخل في خبره
لام الابتداء نحو علمت ان زيدا لقائم فانه يجب كسرها مع انها مفعوله
واقيس ان يستثنى من المضاف اليه ما اضيف اليه حيث ولا
حاجة مع ذكر المضاف اليه الى ذكر المجرور نحو عجبت من انك قائم
لانه داخل في المضاف اليه عند الماص كما عرفت من تعريفه له
للمضاف اليه فلم يفته ذكر المجرور بحرف الجر كما يشعر به كلام الشارح قوله
وقالوا لولا انك الخ خص ذكر لولا ولو بالتعرض ردا على الخالف
فان المبرد والكسائي زعما ان ما بعد لولا فاعل وزعم الكوفيون
ان ما بعد حرف الشرط مبتداء وقد بعد الشيخ الرضي حيث جعل قوله
وقالوا لولا انك جواب سؤال مقدر وهو انه يجب انه بعد لولا
جملة اسمية فيجب كسر ان ليكون الجملة اسمية لانه مع غاية
ضعف السؤال لانه عرف سابقا ان خبر المبتداء بعد لولا محذوف
قطعا وان الفتح لا يوجب الفعلية لا يساعده قوله ولو انك
لانه فاعل لانه لا سؤال يدفعه قوله نحو لو انك قائم صوابه لو انك
قمت كما ستعرفه في بحث حرف الشرط قوله فان جاز في موضع
التقدير ان الخ يرجح احدهما بعدم تكلف الحذف لا ينافي جواز الامرين
فلا يرد انه كيف يجوز الفتح المحتاج الى الحذف في من يكرمني فانا
اكرمه ونظائره مع صحة الكسر المستغني عن الحذف قوله لانها
اما مبتداء او خبر مبتداء واقتصر الرضي على الاول وزاد من
الشارح وكان الرضي لم يلتفت اليه لاستلزامه الحذف قبل الحاجة
لكن في كونه مبتداء بحث لانهم لما اوجبوا تقديم الخبر لئلا يلتبس

المفتوحة بالمكسورة فكيف يجوز حذفه وحذفه يوجب الالتباس
كالتأخير وبجملة قوله واكرامي ثابت له يوهم تقدير الخبر مؤخرا وهو
لا يجوز لان المقام مقام وجوب تقديم الخبر فان قلت خبر
المبتدا وليس موضع المفرد لان الخبر يكون جملة ولذا لم يعده المص
من مواقع المفرد كما عد المبتدا والمفعول قلت الخبر للمبتدا لا يصح
ان يكون جملة لكن الحاق خبر المبتدا في مقام تعليل وجوب الفتح
قاصر قوله فمن جملة اشباهه قولهم الخ انفع اشباهه واجدر ما
بالتحقيق لكثرة استعماله وخفاء اصله وحاله لا جرم قال الله تعالى
لا جرم ان لهم النار بالفتح وغالب اوجه الفتح فلا رد للكلام الذي
عند الخليل وزائدة كما في لا اقسم عند الفراء وروي فيه عن العرب
وجرم فعل ماض عند سيبويه والخليل وفترة سيبويه بمعنى حق
ومصدر بمعنى القطع كما ترشد عند الفراء وروي فيه عن العرب
لا جرم على وزن الرشد فمعنى لا جرم ان لهم النار لا قطع من
ان لهم النار فهو كلا بد بمعنى لا قطع انه صار بمعنى القسم
لتأكيد الذي فيه حتى يجاب بما يجاب به القسم فيقال لا جرم
لآتينك ولا جرم انك قائم بالكسر فالفتح بعده نظرا الى الاصل
والكسر نظرا الى عارض القسمية وحكى الكوفيون فيه تغييرات
اسقاط الميم وزيادة ذا بعد لا في الحالين وزيادة ان وذا قبل
جرم وتبديل همزة ان بالعين فمما يمتحن به لا عن ذا جرم ان
زيدا قائم فاحفظه ومن جملة ما يتوهم انه من اشباهه ثبت كما
انك قائم وليس من اشباهه لتعين الفتح لان ما زائدة غير كافة

الزموا

الزم زيادة ما مع الكاف بجارة لئلا يشبه بكان قوله جاز العطف
على اسم ان الظاهر فجاز ليربط بما قبله وكانه حفظ كتابة المتن
واعوض عن الربط واختلف عبارات النحاة جعل بعضهم المعطوف
عليه اسم ان وبعضهم مجموع الاسم وكلمة ان ورجح المص الاول
وتبعه الرضي واوضحه قوله حيث يكون مع علمت فيه تأويل
بالجملة لانه نائب مناب مفعولي ورد بان مفعولي علمت في
تأويل المفرد فكيف يوجب كونه المفتوحة مع ما يتعلق بها نائبا
عن مفعوليه كونه في تأويل الجملة ولم يجوز السيرافي العطف
على محل اسم المفتوحة اصلا قوله ودون المفتوحة خلافا لبعض
النحاة حيث جوزوا العطف في المفتوحة مطلقا واما باقي
التوابع فاسوي البدل كالمعطوف عند الجرمي والزجاج والفراء
وسكت غيرهم عنها والكل عن البدل ايضا والجواز هو القياس
قوله ولا اثر لكونه اي لكون اسم ان الخ قال الشيخ الرضي الكسائي
مع باقي الكوفيين والفراء حاكم بين الفريقين فقال اسم ان غير
معرب لفظا جاز العطف على محله لان كون شيء واحد خبرا لاثنين
متغايرين لا عراب تغايرا ظاهرا مستنكر بخلاف كونه خبرا عن
اسمين غير مختلفي الاعراب فانه ليس بتلك المثابة من الاستنكار
وليس بناء عدم الجواز في ان زيدا وعمرو قائمان عنده على انه يلزم
اجتماع عاملين على معمول واحد في اثر واحد لان العامل في خبر ان
عنده ما كان قبل دخولها وما ذكره المص مسندا الى المبرد والكسائي
لا يوافق كتب النحو هذا ولا يذهب عليك ان عبارة المص توهم

خلاف المقصود حيث قال خلافا للمبرد والكسائي في مثل انك وزيد ذاهبان لانه يشعر بانهما لايخالفان في اثر ابتداء مطلقا بل في قسم من ابتداء وبان يكون المبتدأ هو الضمير فالواضح ترك في لينصرف الخلاف والمثال كلاهما الى المحكم قوله ولكن في جواز العطف الخ خلاف لبعضهم قوله وهو لاينافي المعنى الاصلي لانه راجع الى ما قبله لا الى ما بعده قوله ولايجوز في سائر الحروف المشبهة الخ خلافا للفراء قوله اذا فصل بينه اي بين الاسم الخ وذلك الفصل لايكون الا بظرف هو خبران كالمثال المذكور او ظرف متعلق بالخبر نحو ان في الدار لزيدا قائم ولايدخل على الخبر الماضي المتصرف اذا لم يكن مع قد ولايدخل على حرف النفي ولا على حرف الشرط ولا على جواب الشرط ولا على واو المصاحبة المغنية عن الخبر فلا يقال ان كل رجل لوضيعته وقد يتكرر اللام في الخبر والمتعلق نحو ان زيدا لهنك لراغب وهو قليل ويدخل على ان اذا قلبت همزتها فاء فيقال لهنك قائم كذا في الرضي قوله واختاروا تقديم ان الخ اي رجحوا العامل في التقديم لشرف العامل على ما ليس بعامل اولان العامل يستحق التقديم على معموله صرح الرضي بالثاني ويمكن ان يقال اختاروا تقديم ان لانهم لو قدموا اللام لاوهم عملها والغاءها ان قوله لفوات بعض وجوه مشابهتها الخ ولعدم لزومها وهي اختصاصها بالاسم ويمكن ادراجه في فوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل قوله ولهذا لم يذكر صريحا اي لكون الغالب الالغاء لم يذكر الاعمال صريحا ولم يقل ويجوز اعمالها بل اشير اليه في ضمن

جواز الالغاء والكوفيون يوجبون الالغاء قوله ولان كثيرا من الكسائي لايظهر الخ هذا لايغني عن اعتبار طرد الباب كما هو ظاهر العبارة فلايحسن مقابلته بطرد الباب قوله اي من الافعال التي اي من دواخل المبتدأ والخبر لاغير اخرج لاغير بقرينة قوله خلافا للكوفيين في التعميم وفعلما اعترض به الرضي حيث قال قول المص ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدأ ليس بوجيه وآلاولى ان يقول واذا دخلت على الفعل من افعال المبتدأ لكن عدم دخولها على الفعل وجب كونه من نواسخ الابتداء فتأمل لاتقول قوله لاغير وان افاد وجوب دخولها على فعل من افعال المبتدأ لكن اوجب عدم دخولها على الاسم وهو فاسد لانا نقول المراد لاغير من الافعال او جواز دخولها على الاسم من بيان جواز الالغاء والاعمال فانه لايكون الا اذا دخل على الاسم وانما قال من دواخل المبتدأ والخبر ولم يكتف بقوله من دواخل المبتدأ لئلا يتوهم اختصاص دخوله بمثل ان كان زيد لقائما دون ان كان قائما لزيد قوله بالله ربك ان قمت لمنا ويجوز ان يزينك لنفسك وان يشينك لهبة ويلزم دخول اللام على الخبر والاخير من افعال النواسخ لان لام الابتداء لايدخل مع الافعال النواسخ الا على الخبر بخلافها مع ان فانه يدخل على الخبر وعلى الاسم اذا فصل بينها وعلى ما بينهما وقيل ليس اللام الفارقة لام الابتداء والا لم يدخل في المثالين المذكورين واجيب بان دخول اللام في المثالين شاذ اعلم ان الكوفيين انكروا ان المخففة وقالوا

انها نافية مطلقا واللام اللازمة لها بالمعنى الا وردّه البصريون بان
اللام لم يجئ بالمعنى الا واللا جاز جاء في القوم لزيدا وبعقبه ارضر
بانه يجوز اختصاص الاشياء ببعض المواضع كاختصاص لما
بالاستثناء بعد النفي او معنى النفي ونحن نقول يبطل الانكار ان
المخففة اعمالها في قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم كما يبطل
انكارهم عملها قوله كالمكسورة شبّه تخفيف المفتوحة بالمكسورة
في الكثرة او في كونه مقتضى كثرة الاستعمال والنقل قوله وان
كلا لما ليوفينهم كام جواب القسم ولام لما اللام المفارقة زيدت
ما بعدها وفعا لكراهة اجتماع اللامين كذا في الرضي قوله ونحر مشرق
اللون كان ثدياه حقان اشرق بمعنى اضاء والثدي بكسر
خاص بالمرأة او عام ويؤنث الحقة بالضم وعاء من خشب
والجمع حُقَق كل ذلك في القاموس والظاهر حقتان وتيرا ايا
انه مثل خصيان ولا يصح ان يكون تثنية حق جمعا اذ جمع المكسر
سوي ما على صيغة منتهى الجموع يصح تثنيته بتأويل وقيل لانه
لا يناسب معنى او لا وجه لجمع الحقة في تشبيه الثدي اذ ليس
حسن الثدي في كونها عظيمة غاية العظم قوله فيها ضمير شان مقدر
عندهم كما في ان المخففة فان قلت لا وجه لتقدير الضمير لانها كان
المخففة المكسورة في انها تلغى وتعمل فلا يلزم ترجيح شيء على
بالاعمال حتى يدفع لتقدير اعمالها في ضمير شان مقدر كما في ان
المخففة المفتوحة قلت ان قد يعمل وقد لا يعمل وكان لا يعمل
اصلا في اللغة الفصيحة وهي المراد بالاستعمال الاكثر فهي تلك

لام ليوفينهم ص

اللغة كالمخففة في انها لا تعمل اصلا قوله ويجوز ان يقال الخ وهو الموافق
لعبارة المتن ههنا حيث قال ههنا ويخفف فيعمل في ضمير شان مقدر
وههنا ويخفف فيلغى على الافصح ولعبارته في بحث ضمير ان ان
حيث قال وحذفه منصوبا ضعيف الا مع ان اذا خففت
قوله فتفتح كسرة الهمزة الى الكاف قال الرضي فيه نقل الحركة
الى المتحرك قوله وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها والمقام
مقام التأكيد والتحقيق لان التابع او هم خلاف مضمون الجملة
فاتى مع اعتقد خلافه او تردد فيه قوله ومعنى الاستدراك آه
قرره الهندي بطلب درك التابع برفع ما عسى ان يتوهم
فجعل السين للطلب لكنه لا يوافق ما في الصحاح حيث قال ٥
استدركت ما فات وتداركته بمعنى فيكون لكن للاستدراك
بمعنى انه لتدارك ما فات المتكلم بايهام كلامه ما ليس بواقع بايراد
كلام دافع للتوهم قوله نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ هذا المثال
مما اثبته الرضي واحكم القرآن حيث وقع فيه وان ربك لذو فضل
على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون فما في القاموس
الصحة حيث قال ولكن ويخفف حرف يثبت به بعد النفي للاستدراك
والتحقيق مما لا يلتفت اليها وينبغي ان يعلم ان الكلامين المتغايرين
لا يجب ان يتضادا تضادا حقيقيا بل يكفي تنافيهما في الجملة كما
في الآية المذكورة فان عدم الشكر لا ينافي الافضال بل لا يناسبه
واذ اللائق ان يشكروا قوله فالجزء ان منصوبان على المفعولية
لا وجه على هذا التخصيص اجازة ليت زيدا قائما بالفراء لان اجازة

متفق عليها لكن توجيهه مختلف فيه فعند الفراء منصوبان بمعنى
ليت وعند الكسائي نصب انما بكان المقدرة وعند المحققين
بالحالية فالاوجه ان الفراء يعلل ليت تشبيها بتمنيت ثم هذا
من مواقع وجوب حذف كان عند الكسائي ومواقع حذف
عامل الحال وجوبا عند المحققين قوله كما جاء في اللغة العقيلية
على صيغة التصغير في القاموس عقيل كزبير ابو قبيلة قوله
وارفع الصوت وعوة رواه الارض دفعة قوله لعل ابي المغوار
في القاموس رجل مغوار بين الغوارية كثيرا الغارات قوله
او كان استهزء ذلك الرجل بابي المغوار بالياء فيجب آه ومنه ما
وقع في كتابة علي رضي الله عنه كتبه علي ابن ابي طالب الخ قوله
بعده فجزم بوجود البجر بها الخ الجزم بوجود البجر بعد هذا التأويل و
الحاجة الى التأويل لئلا يقال يجوز لعل للاشكال فيه مع انه لا سند له
انما هذا البيت الواقع عن عقيلي قوله ولما كانت هذه قبيل المعطوف
الى المعطوف عليه آه او قبيل العامل الى المعطوف قوله كما ذهب
بعض آخرون الى ان بل الخ هو المثبت في الكتب ان بعض النحاة
ذهب اليه اما انهم بعض آخر فلم نعثر عليه قوله فالاربعة الاول
للجمع اعم من ان يكون مطلقا آه فالمعنى لافادة الجمع لا ان موضوعها
الجمع لانه ليس انا موضوع الواو وجزء من موضوعات البواقي
قوله وليس المراد اجتماع المعطوف الخ ولا اجتماعهما في كونهما مقصودين
بالنسبة لهستوآء الجميع في ذلك وقوله في الفعل الاولى فيه في الحكم
ليشمل زيد وعمرو انسان قوله فقولك جاءني زيد وعمرو او فعمرو

او ثم عمرو اي متعلق حصل الفعل من كليهما قوله فولك مبتدأ لا خبر له لان
قوله اي حصل تفسير جاءني زيد فهو بمنزلة عطف البيان لا الخبر وانما
وقع فيه لنقل كلام الرضي غير تام فانه قال فقولك جاءني زيد وعمرو
او فعمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل من كليهما بخلاف جاءني زيد او عمرو
اي حصل الفعل من احدهما دون الآخر فاخبر قوله بخلاف الخ فتفطن
الشارح وظن ما قبل قوله بخلاف تتمة واقتصر عليه قوله والفاء للترتيب
اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة فان قلت معنى الترتيب انتساب
الشيء الى المعطوف عليه قبل المعطوف مثلا فالترتيب يشمل على
معنى الجمع فلا حاجة الى قوله للترتيب على معنى الجمع مع الترتيب
مع انه بعيد عن العبارة قلت الترتيب قد يكون ترتيب نسبة
المتكلم وقد يكون الترتيب في الذكر فلا يستلزم الجمع واشار الى الفضل
عبارة المص بقوله بغير مهلة وتنبه على انه فات منه قيد لابد منه
لا تفهم من مقابلته مع قوله وثم مثلها لانا نقول فليكن من
مقابلة الخاص بالعام قوله مقرونة بمهلة اعلم ان الفاء وثم
قد يصلحان لتركيب واحد بان يكون المعطوف امرا ممتدا كان انتهائه
متراخيا عن المعطوف عليه وابتداؤه عقيبه بلا مهلة فلك ان تعطف
بالفاء نظرا الى اتصال ابتدائه بالمعطوف عليه وان تعطف بثم نظرا
الى بعد انتهائه وتراخيه عنه قوله من وجهين بل من ثلثة اوجه لما
ما تقدم من ان المهلة في حتى اقل قوله على رجالهم على وزن العلامة
جمع راجل لمن ليس له ظهر يركبه كتاجر في القاموس قوله هكذا في بعض
الشروح ذكر الرضي في بحث حتى العاطفة انه لا يجوز في المعطوف كون

المعطوف غير الجزء الاخير من الملاقى له وكانه لم يتذكره الشارح في هذا
المقام فتمسك ببعض الشروح وقوله ومن هذا ظهر رد على المحواشي
الهندية محل نظر لانه وان لا يصح على تحقيق الارض تمثيله للجزء
حكما بقوله نمت البارحة حتى الصباح فانه لا يصح دخول حتى
العاطفة على الملاقى للجزء اذ ليس الملاقى في حكم الجزء لكن لا خلل
في جعل الجزء اعم من الجزء حقيقة او حكما ولا استغناء عنه لانه
قال الارض في بحث حتى بجارة ان ما بعد العاطفة يجب ان
يكون جزءا مما قبلها نحو ضربت القوم حتى زيدا او جزئه باختلاط
نحو ضربني السادات حتى عبيدهم على انه يمكن ان يقال لا يصح
دخول حتى على الصباح عطفا على الليلة باعتبار انه ملاق الجزء
الاخير كما منعه الارض ويصح باعتبار انه صار بمنزلة جزء الليل
لكثرة خلطه بالليل في النوم كما اجازه الهندي فلا منافاة بين نفي
الارض وتصحيح الهندي فاعرفه ثم ما ذكره وجها لعدم دخول حتى
حتى على الملاقى تكلف مستغنى عنه لانه اذا كان دخول حتى
على الجزء الاضعف او الاقوى ليفيد بعطف الجزء على الكل المقتضى
للمغايرة قوته او ضعفه بحيث صار مغايرا للاجزاء خارجا
عن الكل لا يصح ان يدخل على غير الجزء كان عطف غير الجزء على
الكل لا يفيد القوة والضعف قوله لاحد الامرين اكتفى المص
في هذا المقام بادنى ما لا بد منه فلم يقل او الامور وله غير نظير في هذا
الكتاب قال الكلام ما تضمن كلمتين واذا تنازع الفعلان قوله
اي غير معين عند المتكلم هذا في او للشك اما او للتفصيل كما في

التوضيح

التقسيمات واو للابهام فهو للمعين عند المتكلم الا ان يقال انه اراد بيان
المعنى المشترك بين الشك ومعنى التفصيل والابهام لا يجري في ام
وبهذا اندفع انها في قوله تعالى لا تطع منهم آثما او كفورا لكلا الامرين
لانه لو سلم فالكلام في المعنى المشترك بين الشك وهذا غير جار
في ام واما ما اجاب به عنه فلا يرفع الاشتباه لانه وان كان او
فيه لاحد الامرين مبهما والعموم لزم من دخول النفي على احد الامرين
مبهما لكنه ليس لاحد الامرين مبهما عند المتكلم قوله لازمة لهمزة
الاستفهام اي غير منفكة بدوا ولغا لزمه في اللغة بمعنى لم يفارقه
فاللازم بمعنى غير المفارق ويستعمل كثيرا في الكتب العربية بهذا
المعنى وكون اللازم جائز المفارق انما هو في اللازم المبين قوله
بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين عند المتكلم نبه بقوله عند
المتكلم على ان المراد بالاستواء في علم المتكلم وربما يتوهم ان
الاولى ان يراد الاستواء في الاخبار او الكذب ولا يستقيم
لانه ينتقض بمثل اقام زيد ام قام عمرو قوله لطلب التعيين
لا يشترط هذا في ام المتصلة لانه ينتقض بقوله تعالى سواء عليهم
اانذرتهم ام لم تنذرهم فانه ليس لطلب التعيين اذ لا طلب
الا ان يقال المراد انه في اصل وضعه كذلك وقد يستعار للتسوية
ولا يخفى ان تكلف يفضي الى تكلف آخر في قوله وكان جوابه بالتعيين
الخ واختلف في تحقيق تركيب التسوية فعند النحاة اكثرهم
ان سواء خبر مبتدا وهو مضمون وانذرتهم ام لم تنذرهم اي سواء
انذارك وعدم انذارك وبعض جعل سواء مبتدا لان المضمون

وان كان معرفة لكنه مستور في صورة الفعل والاسم الصريح
او بل بجعله مبتدأ من اسم هو في صورة الفعل ويجب ان ام لا
يفيد معنى الواو واجيب بان الهمزة وام لم يبقيا على حقيقتهما
بل استعيرا للاستواء ولهذا لم يجز سواء على اقمت او قعدت
وقالا ترضر سواء خبر مبتدأ محذوف اي الامران سواء والتثنية
والجمع فيه مستوبان لانه في الاصل مصدر وقوله اقمت ام قعدت
في معنى الشرط اي ان قمت او قعدت فالامران سيان ٢
واستدل على اعتبار معنى الشرط واستعارة ام في الشك
في التركيب اعني الهمزة وام للشرط الذي هو للشك يكون ٢
الماضي فيه بمعنى المستقبل كما انه كذلك بعد ان وانه لا يحسن
ويستحسن بجملة الاسمية بعد الهمزة ويلتزم الماضي لان الماضي
بمعنى الاستقبال اول على اعتبار معنى الشرط فتبديله بالمضارع
تفويت للعربية قوله لان ما كان فصيحا لا يعد ضعيفا لان الكلام
في عدم عده ضعيفا مطلقا اما في عدم عده ضعيفا بالاضافة
الى الافصح فنظر قوله وقد يجاب بنفي كليهما اما اعتراض على المصر
بانه لا ينحصر الجواب في التعيين او تنبيه على ان مراده بالحصر
الحصر بالاضافة لا الجواب بنعم اولا ولذا صرح بنفيه اذ قد يجاب
بنفيهما ونحن نقول الاجابة انعام المسئول لا رد ات سئل فالجواب
ما يطلبه ونفيهما تخطئة له في اعتقاده لا اجابة سؤاله فالجواب
بالتعيين دون نفي كليهما فح اتجه ان الاولى ان يكتفى بقوله
كان الجواب بالتعيين ولا يخص نعم ولا بالنفي اما ان يقال لا

شامل لنفي كليهما فتأمل قوله وام المنقطعة كبل في الاضراب
عن الاول لخ هذا هو الاكثر وقد يجيء للمجرد الاضراب اذا كان
ما بعدها مقطوعا به نحو قوله تعالى ام انا خير من اذ لا معنى للاستفهام
ههنا او كان ما بعدها مشتملا على حرف الاستفهام نحو قوله تعالى
ام هل تستوي الظلمات والنور واعترض على قولهم انها لا بل
ام شاة انه عطف الانشاء على الاخبار وهو مما اجمعوا على عدم
صحته واجاب الهندي بانه استفهام مستأنف وفيه انه يلزم
ان لا يكون ام المنقطعة من حروف العطف بل يكون حرف
استيناف والكلام على تقدير عدة من الحروف العاطفة واجاب
ثانيا بان التقدير بل ليس كذلك اي غير شاة ام شاة وقال
يتجه عليه انه يؤل المنقطعة ح الى المتصلة وفيه ان معنى المنقطعة
الاضراب والاستفهام سواء كان بالترديد كما قال فيشتمل على
معنى ام المتصلة او بدونه كان يقتصر على اهي شاة وعلى اي
تقدير بينه وبين ام المتصلة بون بعيد ونحن نقول يجوز عطف
الانشاء على الاخبار بتأويل القصة وجعله عطف قصة على قصة
سيما في مقام الاضراب وايضا يجوز ان يؤل بل اهي شاة بقولك
بل اشك واتردد فيكون اضرابا عن الاخبار عن الشيء بالاخبار
عن الشك والتردد فيه قوله وعن الخ ان الواو الداخلة
على اما الثانية الخ هذا من مخترعات الشارح اخذه من قول
الاندلسي حيث قال العاطفة كلتاهما والواو لعطف احديهما
على الاخرى لتجعلها كحرف يعطف به ما بعد الثانية على ما بعد الاولى

ويتجه على الشارح انه لما لم يكن إما الاولى للعطف كيف يصح عطف
الثانية عليها بحرف الجمع المفيد شركة المعطوف مع المعطوف عليه
في حكم الترتيب والمشهور ان الواو زائدة لتأكيد العطف ورفع
الالتباس بغير العاطف حتى قيل التزامها فيها دون لكن للزومها
مصاحبة غير عاطفة بخلاف لكن قوله فالحكم ههنا للمعطوف عليه
لا للمعطوف بل للمعطوف نفيا على خلاف لكن العاطفة على المنفي
فان الحكم الثابت لما قبل لا يثبت له بذكر لا حتى يكون للمعطوف
عليه بل يذكر لا لنفي ما بعد لا فيكون لا لما بعدها قوله حروف
التنبيه الظاهر ان هذه الحروف ليست حروف المعاني بل اصوات
وضعت لغرض التنبيه فالليق ان يجعل من قبيل حروف الزيادة
قوله يصدر بها الجمل آه ولا يكون الا في صدر الكلام سوى ها
المتصلة باسم الاشارة فانها تقع حيث يقع اسم الاشارة وآما
اذا فصل بينها وبين اسم الاشارة فهي في صدر الكلام كقولك ها انتم
اولاء والاصل انتم هؤلاء وقد يفصل بينها وبين اسم الاشارة
بغير الضمير المرفوع المنفصل كما سبق وبغير القسم كقولك ها الله ذا تعلمن
ها لعمر الله ذا قسما وفرق الصحاح بين اما وألا فقال اما تحقيق
للكلام الذي يتلوه تقول اما ان زيدا فاضل يعني انه فاضل على
الحقيقة دون المجاز وآما ألا حرف يفتتح به الكلام للتنبيه تقول
ألا ان زيدا قائم كما تقول اعلم ان زيدا خارج فهذا كلامه ومنه علم
ان اعلم يستعمل لمجرد التنبيه وحينئذ يناسب ان يجعل ان ما بعدها
مكسورة قوله يا اعلم انها استعملا لانها تستعمل للقريب والبعيد

وايا وهيا للبعيد وكذا اوي وفي الصحاح ايا من حروف النداء ينادى
بها القريب والبعيد ولم يلتفت الى كلام النحاة اعلم ان ايا كما
انه اعم بحسب المعنى اعم بحسب موارد الاستعمال فيكون محذوفة
ومذكورة ولا يحذف من حروف النداء سواها ولا ينادى اسم الله تعالى
والاسم المستغاث وايها وايتها انابها ولا يندب الا بها او بوا
كذا في القاموس قوله نعم فيه اربع لغات آمين هو بفتح النون
والعين والثانية كسر العين وهي كناية والثالثة كسر النون و
العين والرابعة نحم بفتح النون وقلب العين المفتوحة هاء
كذا في الارضي قوله فلو قال احد يا يزيد ليس لي بحر قال الفاضل الهندي
ومنه ما ورد في الحديث الخثعمية من قولها نعم بعد قوله عم لو كان
على ابيك دين فقضيته اما كان يقبل منك فقالت نعم فقال
النبي عم فدين الله تعالى احق فانه ايجاب للقبول لا تصديق للنفي
قوله واي اثبات بعد الاستفهام يعني بحرف او ايجاب شيء
من حروف الايجاب عن الاستفهام بالاسم ووجهه غير خفي على
متأمل فتأمل قوله ويلزمها القسم استعمل التلازم على خلاف ما آخر
عادته والا كان يقول ويلزم القسم او يقول اي والله واي الله بحذف
حرف القسم ونصب الله اذا كان قبله كلمة ها التنبيه كواي
ها الله ذا لا مجرور لا غير لنيابة ها مناب الجار وفي يا اي ثلثة اوجه
حذفها وفتحها لالتقاء الساكنين واثباتها ساكنة مع التقاء الساكنين على غير
حده لان المدة والمدغم في كلمتين اجراؤهما مجرى كلمة واحدة كما
تفعل في ها الله وهذا ايضا من خصايص لفظة الله قوله لمن قال اجر

فضالة بن شريك قوله من جوى يجوى جوى في القاموس الجوى الحزن
باطن والحرقة وشدة الوجد وآه في الصدر وكلها في
المقام حسن قوله ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها
لا يختل ويوجب ذلك البيان كون ان ولام الابتداء من حروف الزيادة
وكذلك لم يلتفت به الرضي وقال مع انها لم تفد المعاني التي وضعها
الواضع لها فكانها لم تفد شيئا بخلاف ان ولام الابتداء والقاطع
التأكيد بسماع كانت او لا فانها باقية على ما وضعت له هذا ويفهم
منه ان المعنى الذي يفيده الحروف الزوائد من عوارض الاستعمال
قوله وقلت اي زيادة ان مع ما المصدرية وكذا الكاسمية نحو
قوله تعالى ولقد كنتم عاهدتم فيما ان كنتم فيه وبعدا الا للتنبيه نحو الا
ان قام زيد قوله وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع
ما كثيرا بفهم الكثرة من تقييد ان المكسورة بقلة زيادتها مع لما
وكثرتها في مقابلة زيادة ان المكسورة لا لزيادة بين لواو
القسم حتى يلزم قلتها ولك ان تفهم الكثرة من تقييد زيادتها
مع الكاف بقلة في الصحاح ان قد يكون صلة لما نحو فلما
ان جاء البشير وقد يكون زائدة كقوله حتى وما لهم ان لا يعذبهم
الله فجعل الواقع بعد لما مقابلا للزيادة ووجهه خفي واوضح
منه موضع لزيادة ان لم يذكروه قوله نحو كان ظبية تعطو
الى ناظر السلم ويروى الى وارق السلم العطو التناول ورفع
الرأس واليدين وظبي عطو مثلثة وكعدو يتطاول الى الشجرة
ليتناول منه والناضر الشديد الخضرة والوارقة الشجرة الخضراء

كل ذلك من القاموس قوله وقلت قبل اقسم وان كثرت قبل القسم
الذي جوابه نفي للايذان بان جوابه نفي نحو لا والله لا افعل قوله
في بئر لا حور سرى وما شعر لحور الهلكة على وزن الغرفة هكذا
ذكره الجوهري في الصحاح فتوهم الشارح ان الهلكة جمع هالك
كالطلبة جمع طالب فوقع فيما وقع وانه لعجاب فقال الحور جمع
حاير قال الجوهري الهلكة الهلاك في القاموس الحور بالضم الهلاك
وجمع احور وفي شرح الابيات آخره بالفكه حتى اذا الصبح حشر
الحجارة والمجرور متعلق بشعر ومعنى البيت ذلك الرجل العاشق
سرى في بئر المهالك وما علم انه سار فيها حتى اذا اضاء الصبح وبحق
الكاشف عن الشبه علم ذلك لكن لا ينفعه ذلك هذا والمراد بالفك
الانصراف والانقلاب واعلم ان ما الكافة عن العمل يستحق
ان يجعل من الحروف الزائدة وكذا ما في حيثما واذما لكن لم يجعلوها
من الحروف الزوائد لان لها اثرا في الكلام وهو كف ما لحقه من
العمل وتصحيح دخوله على الفعل في الكلام وكف حيث واذ من
الاضافة وتصحيح كونها جازمين قال الرضي والعجب انهم لا
يرون تأثير الحرف تأثيرا معنويا كالتأكيد في الباء ورفع الاحتمال
في لا الزائدة بعد العاطفة على النفي وهي الاستغراقية ويرون
تأثيرها لفظا كفها ما نعا من زيادتها هذا كلامه ونحن نقول اذا لم
يكن للمرء عين صحيحة فلا غرو ان يرتاب والصبح مسفر او لا يخفى ان
الحرف الزائد ما لو حذف لا يفوت اصل المعنى لعدم توقف فهمه
عليه وما الكافة ليست كذلك اذ في اما زيد قائم برفع زيد قائم لا يفهم

وكذا الهلكة والهلكة الهلاك كذا في الصحاح وكذا في القاموس
انتهى زاد في تاج العروس وقال ابن بري الهلكة الهلاك
كالطلبة والطلب وقال ابن السكيت الهلكة والهلاك
والتلف بمعنى واحد انتهى وكذا في شرح الابيات
للبغدادي قوله حتى اذا الصبح حشر الحجارة
والمجرور متعلق بشعر ومعنى البيت ذلك الرجل
العاشق سرى في بئر المهالك وما علم انه سار
فيها حتى اذا اضاء الصبح وبحق الكاشف
عن الشبه علم ذلك لكن لا ينفعه ذلك
هذا والمراد بالفك الانصراف
والانقلاب
وقال
ابن
السكيت
الهلكة
والهلاك
والتلف
بمعنى
واحد
انتهى
وكذا
في
شرح
الابيات
للبغدادي
قوله
حتى
اذا
الصبح
حشر
الحجارة
والمجرور
متعلق
بشعر
ومعنى
البيت
ذلك
الرجل
العاشق
سرى
في
بئر
المهالك
وما
علم
انه
سار
فيها
حتى
اذا
اضاء
الصبح
وبحق
الكاشف
عن
الشبه
علم
ذلك
لكن
لا
ينفعه
ذلك
هذا
والمراد
بالفك
الانصراف
والانقلاب
واعلم
ان
ما
الكافة
عن
العمل
يستحق
ان
يجعل
من
الحروف
الزائدة
وكذا
ما
في
حيثما
واذما
لكن
لم
يجعلوها
من
الحروف
الزوائد
لان
لها
اثرا
في
الكلام
وهو
كف
ما
لحقه
من
العمل
وتصحيح
دخوله
على
الفعل
في
الكلام
وكف
حيث
واذ
من
الاضافة
وتصحيح
كونها
جازمين
قال
الرضي
والعجب
انهم
لا
يرون
تأثير
الحرف
تأثيرا
معنويا
كالتأكيد
في
الباء
ورفع
الاحتمال
في
لا
الزائدة
بعد
العاطفة
على
النفي
وهي
الاستغراقية
ويرون
تأثيرها
لفظا
كفها
ما
نعا
من
زيادتها
هذا
كلامه
ونحن
نقول
اذا
لم
يكن
للمرء
عين
صحيحة
فلا
غرو
ان
يرتاب
والصبح
مسفر
او
لا
يخفى
ان
الحرف
الزائد
ما
لو
حذف
لا
يفوت
اصل
المعنى
لعدم
توقف
فهمه
عليه
وما
الكافة
ليست
كذلك
اذ
في
انما
زيد
قائم
برفع
زيد
قائم
لا
يفهم

ان المقصود تاكيد الحكم على زيد لولا كلمة ما بل ربما يقدر لان اسم
يحكم عليه بزيد قائم وفي حيثما تضرب بجزم تضرب لا يفهم معنى
الكلام بدون ما وهو سببية الاول لكن اذ لا يفيد حيث بدون
ما تلك السببية فكلمة ما في هذه الكلمات بمنزلة حروف المباني
التي لو حذفت لاختل دلالة اللفظ قوله فهي تغير كل مبهم قال
ابن مالك الغالب فيه ان يكون تغيير الغير ما في معنى القول قوله
اي بفعل متقدر في معنى القول الخ اشارة الى توجيه ظرفية المعنى
للفظ بان المعنى ظرف اعتباري يستعار له اداة الظرف ثم اعتبار
اللفظ ظرفا للمعنى رواسا يع حتى قال الهندي انه على العكس لكن
جعل العكس فيما للظرفية الاعتبارية حيث قال الظرفية اعتبارية
او على العكس وفيه ان ظرفية اللفظ للمعنى ايضا اعتبارية قوله
مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول فقوله مختصة بما في معنى القول
معناه بمفعول ما في معنى القول آتانا انه لتغيير نفس لفظ في معنى
القول اتانا انه جعل الترض ما في معنى القول الغير المصرح حتى جعل القول
المقدر من مقولة ما في معنى القول وهو بعيد عن العبارة قوله
ان اعبدوا الله تفسير للضمير في به اشارة الى وجه قوله فهي تفسر
في الاكثر الا مفعولا مقدرا الخ من قوله في الاكثر لانه قد يفسر مفعولا
مذكورا والي رد من تمسك بالآية في انه يفسر مفعولا للقول الصريح
زعامسة ان قوله ان اعبدوا الله تفسير لما امرتني لكن قال الرضي
تقدير امرتني به امرتني بقوله اذ المأمور به لا يكون نفس اعبدوا الله
بل قوله لهم فالضمير مفعول قول صريح مقدر لكن قال ان صريح القول

المقدر كالفعل المأول بالقول في عدم الظهور قال الرضي وينبغي ان يعلم
ان ما بعد ان المفسرة ليس من صلة ما قبلها بل يتم الكلام بدونه
ولا يحتاج اليه الا من جهة التفسير للمبهم المقدر فقوله تعالى وآخر دعواهم
ان الحمد لله رب العالمين ليست ان فيه مفسرة لان قوله الحمد لله رب
العالمين خبر المبتدا المقدم هذا وينبغي ان يجعل من حروف التفسير
القاء في قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا الآية على مذهب سيبويه
قوله او تقدير انكم هلا زيدا ضربتم قال الرضي اذا وقع الظرف
بعد ما فهو منصوب بالفعل بعده لا بفعل مقدر بعد ما للتوسع في
الظروف فنحو هلا يوم الجمعة زرتني يوم الجمعة فيه منصوب بزرتني
قوله والهمزة اتم تصرفا آه جعل تصرفا تمييزا عن نسبة اتم الى
فاعله اي اتم تصرفه وجعل اضافة التصرف الى الضمير لاوفي ملابسة
لانه عني به التصرف فيه ولكن ان يجعل التصرف فعل الهمزة اي الهمزة
تصرفها اتم من تصرف هل لانها تدخل في مواقع لا يدخل فيها هل وكلما
يدخل يتصرف في الكلام بنقله من الخبر الى الانشاء فاذا كان استعمالها
اكثر كان تصرفها اتم وينبغي ان يراد بالاتم الاتم من وجه لان
لهل ايضا تصرفات ليست للهمزة قال الرضي وتختص هل باحكام دون
الهمزة وهي كونها للتقرير بالاثبات كقوله تعالى هل ثوب الكفار
اي الم يثوب وافادتها فائدة اثنا في حتى جاز ان يجيء بعدها الا
فصدا للايجاب كقوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان وان
يدخل ايضا المؤكدة للنفي في خبر المبتدا الذي بعدها نحو هل زيد بقائم قوله
بادخال الهمزة على ثم آه يعني الهمزة لعراقتها في التصدر لا يدخل عليها

العاطفة بل اى تدخل عليها وتدخل على جهل قال الله تعالى فهل انتم مسلمون
وقال الشاعر وجهل انا الناس غربة وان غربت غربت وان ترشد
غربت ارشد وتقرب منه انك تقول ان اكرمتك فهل تكرمني ولا
تقول فان تكرمني وتقول اسلم عليه ثم جهل يلتفت الي والتعريف لتحقيق
بعدام ويجوز في جهل وسايركلم الاستفهام كذا في الرضي واعلم ان هذه
الصور ايضا من موجبات كون جهل اعم تصرفا قوله واعلم ان
المشهور ان لولا لانتفاء الثاني آه وذهب المحقق التفتازاني الي ان
لو موضوعة لذلك وكانها خالفة ليكون ادوات الشرط على كوة واحدة
في الوضع قوله وما كان حصوله مقدرا في الماضي آه فيه ان التقدير لا
ينافي الوجود بل يعم الموجود والمعدوم كما حقق في محله قوله
فيلزم لاجل انتفاء انتفاء ما علق به هذا اذا استلزم انتفاء الملزوم
انتفاء اللازم او يكون سببا له وكلاهما ممنوعان قوله وكون
انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجئ في زعم المتكلم فيه بحث قوله
ومن هذا الاستعمال توهم المص الخ قد صرح المص بسبب خطائهم
فقال الشرط سبب والجزاء مسبب والمسبب قد يكون اعم من السبب
فلا يلزم من انتفاء السبب انتفاؤه ووافقه الرضي في الدعوي
وزيف الدليل بان الشرط لا ينحصر في السبب واستدل علي دعواه
بان الشرط ملزوم والجزاء لازم واللازم قد يكون اعم فلا يلزم
من انتفاء الشرط انتفاؤه قوله اى في موضع يليق ان يقع فيه منطلق
اراد ان يبين وجه انه بعد ان الواجب لو انك انطلقت كيف يصح
ان يقال انطلقت وقع موضع منطلق فوجهه بان الموضع موضع

منطلق نظرا الى اصالة اذا والخبر وليكن توجيهه بان جعل الخبر ماضيا
لغو لدلالة لو على ماضويته وبان المراد موضع منطلق قبل دخول
لو فان قولنا انك منطلق اذا دخل عليه لو وجب وضع انطلقت
موضع منطلق ويجوز لو انك منطلق بتقدير ام منطلق وبه اول
ما جاء في كلامهم من امثاله واعلم ان جواب لو اما ماض منفي بلم
او فعل ماض دخل عليه لام مفتوحة ويحذف اللام قليلا الا اذا
وقعت الجملة الشرطية صلة او طال شرطها بنحو لو انه يكرمني خذف
اللام ح ولا يكون جملة اسمية خلافا للزمخشري قوله واذا تقدم
القسم اول الكلام اى في اول زمان التكلم بالكلام فيقع ترك في آه
ودفع لاعتراض المعترض انه لا يصح ترك في لعدم كونه زمانا ولا مكانا
مبهما ووجه الدفع ان اول ظرف زمان اضيف الي الكلام مجازا
والمعنى اول زمان التكلم بالكلام ولا يخفى ان المتبادر جعل اول
الكلام مكانا فلذا تاب الي الزمان تكلف سيما اذا كان معه
ما يوجب الشارح والهندي صححه بتضمين التقدم معنى الدخول
اى اذا تقدم داخلا اول الكلام وانا نقول اول الكلام مكان
تنزيلي لا حقيقي والمكان التنزيل كالمبهم لعدم ظهور كونه
مكانا كما ان المكان المبهم غير ظاهر فينصب بتقدير في بلا ضغنة
قوله واحترز به عن توسط القسم آه قال الرضي بتقديم ما
يطلب خبرا من مبتدا ولم يدخل عليه ناسخ او داخل وانما قال
بتقديم غير الشرط لان الاحتراز عن توسطه بتقديم الشرط بقوله
على الشرط وفيه بحث لان الاحتراز عن جميع صور التوسط حصل

بقوله اول الكلام لامحالة فقوله على الشرط لان الكلام في الشرط فلابد
من ذكره قوله اي لزم القسم الخ جعل ضمير لزمه للقسم مع بعده
دون الشرط مع قربه لان الكلام في القسم تمكن قوله وكان الجواب
للقسم دون ان يقول وكان الجواب له يدل على انه جعل ضمير
لزمه لغير القسم فلم يضمر القسم في قوله وكان الجواب للقسم لئلا
يتوهم عود الضمير الى ما عاد اليه ضمير لزمه قوله لانه يلزم ان يكون
مجزوما وغير مجزوم الخ فيه انه اذا كان الشرط ماضيا لايجب جزم
الجزآء فكيف يلزم كونه مجزوما وغير مجزوم وجوابه ان يتكلف
ويقال اراد صحة كونه مجزوما وجوب كونه غير مجزوم قوله و
للشرط ايضا لكونه الخ فيه بحث لان الجواب مجموع القسم وجوابه
لامجرد الجواب على عكس ما اذا كان الجواب للشرط فان جواب
القسم معنى في مجموع الشرط والجزآء قوله فيكون باعتبار التقديم
والجواز كلها نشرا على ترتيب اللف لان تقديم الغير مقدم على جواز
الغآء القسم في الذكر وفي قوله انا والله ان ائتني انك تقديم الغير
مقدم على الغآء القسم تمكن في قوله وعلى المعنى الاول هذا مثال للتقديم
غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على
غير ترتيب اللف وباعتبار اعتبار الشرط على ترتيبه نظر لان تقديم
الغير كما انه مقدم على جواز الغآء القسم على المعنى الاول مقدم
على جواز اعتبار الشرط على المعنى فيكون النشر على ترتيب اللف
باعتبار التقديم وجواز الشرط كلها وان اريد اللف الذي باعتبار
ابتدا لي انا والله الخ وان ائتني والله الخ فهو على المغيبين باعتبار

التقديم على ترتيب اللف وعلى المعنى الاول على غير ترتيب اللف
باعتبار الغآء القسم واعتباره وعلى المعنى الثاني على ترتيبه باعتبار
اعتبار الشرط والغآئه فكلامه مما يتعجب عنه الناظر او يجعل
نظره عن الاحاطة لقصده القاصر وقد بلغني نسخة لايتجه عليه
شيء وكانه اصلحه بعض من اصلح كتابه لكونه مجازا من عنده
هذا والاولى والانسب لسياق الكلام جعل ضمير ان يعتبر الى القسم
لانه في مقابلة وجوب اعتبار القسم على تقدير اعتبار القسم
على تقدير تقدمه اول الكلام قوله وان ائتني والله يحتمل العطف
على قوله انا والله فيكون مثالا لتقدم الشرط ويحتمل العطف
على قوله والله ان تأتني فيكون في حيز انا ويكون مثالا لما افاده
منع الحتو المستفاد من قوله بتقديم الشرط عليه او غيره من تقديم
الشرط والغير معا قوله وانا اورد في هذا نقض على ما اشار اليه
التسهيل المالكي قوله اختلاف بين اعتباريه اي اعتبار اللف
والنشر قوله او مقدره كملفوظه في صدر الكلام مقدره كملفوظه
مطلقا المقدر في الصدر كملفوظه فيه والمقدر في وسطه كملفوظه
فيه فلا وجه لتخصيص البيان بالمقدر اول الكلام قوله فانه لو كان
جزآء الشرط آه قال الرضي في بحث ان كان ان ضربتني اكرمك
بالجزم اكثر من ان ضربتني فاكرمك قوله فانه لو كان جزآء الشرط
يلزم الاتيان بالفآء لان حذفها لايجوز الا في الضرورة وهذا
زيف قول من استغنى عن تقدير القسم بتقدير الفآء لكن في
لزوم الاتيان بالفآء نظر بل اللازم اما الفآء او اذا الا ان يقع

بقوله اول الكلام الخ

في قوله الاتيان بالفاء فافهم واعلم انه قد يقع الشرطية في مقام جزاء
الشرط فاما ان يعتبر الشرط الاول فيجعل مجموع الشرط جزآ ويدخل
الفاء على اداة الشرطية الجزائية واما ان يلغى فيجعل الجزآ للشرط
الاول كذا ذكره الرضي وقد يقدم الجزآ على الشرط فيقدر مثله جزآ
ويجعل المقدم دالا عليه عند البصريين ويجعل مع تقدمه جزآ عند
الكوفي ويلزم ح معنى الشرط كذا في التسهيل قوله واما
للتفصيل قال الرضي وقد يحذف اما لكثرة الاستعمال واما يطرد
ذلك اذا كان ما بعد الفآء امرا او نهيا او ما قبلها منصوبا به او
بمقدر به فلا يقال زيدا فضربت ولا زيدا فضربته بتقدير اما وقد
وقع في توجيه اوايل الكتب من قولهم وبعد فالحق بهم من انه
بتقدير اما فمن عدم تقدير التقدير كما ينبغي قوله واحكم بان كلمة اذا
للشرط للزوم الفآء اي وحكم بكون اذ وحين للشرط مع انه
يقال زيد حين لقيته فانا اكرمه واذ لقيته فانا اكرمه وكاذ شواهد
كثيرة في القرآن لعدم لزومها بل جعلا حين الاتيان بالفاء ظرفين
جاريين مجرى الشرط واما جاز اعمال المستقبل في الظرف الماضي
وان امتنع وقوع المستقبل في الماضي لان الغرض لزوم وقوع
تلك الافعال المستقبلة حتى كان هذه الافعال المستقبلة وقعت
في الازمنة الماضية وصارت لازمة لها كل ذلك لقصد المبالغة
قوله مما في حيزها اي حيز فائها هذا هو الوجه دون الآخر لانه لا يصح
التعويض بجزء ما في حيز آما مطلقا ما لم يكن في حيز الفآء فان ما في
حيز آما معمول الشرط كما انبته المذهب الآخر وفي قوله جزء ما في

حيزها مطلقا اطلاق مخل اذ لا يجوز في اما زيد فمنطلق اما منطلق فزيد
وفي اما يوم الجمعة فاني منطلق اما انه ما منطلق يوم الجمعة قوله
وهذا مذهب سيبويه قال الرضي وتبعه الهندي هذا مذهب المبرد
واختاره المص قوله على جعل مطلقا مفعولا مطلقا وقدر عاملا
بمعنى مفعوليه وتقديره ظرفا اي زمانا مطلقا اوضح وابعد عن
التكلف قوله واما تقديره على تقدير الرفع بما مر فرد هذا المذهب
بانه لو كان معمول المحذوف مطلقا لجاز اما يوم الجمعة فزيد منطلق
مرفوعا على وجه الاختيار بتقدير فعل رافع اي مهما يذكر على
صيغة المجهول مع انه لا يجوز الا على تاويل مرجوح هو تقدير العائد
الى منطلق فيه ولجاز نصب زيد في اما زيد فمنطلق بتقدير ناصب
مع انه لا يجوز والشارح اختار تقدير الكون وجعل هذا الايراد
رد التقدير الذكر ولا يخفى انه يرد على تقدير الكون ايضا انه لو جاز
رفع زيد في اما زيد فمنطلق بالكون المقدر لجاز الرفع في اما يوم
الجمعة فزيد منطلق بالكون المذكور اي مهما يكن يوم الجمعة فزيد
منطلق اعلم ان مهما يكن بمعنى ما يفعل سوى الزمان
صح به المعنى فمعنى مهما يكن يوم الجمعة ما يكن يوم الجمعة ففي يكن
ضمير الى مهما لابد منه فح لا يصح تقدير اما زيد بمعنى مهما يكن زيد
لانتفآء ضمير يربط يكن زيد بمهما وكذا تقدير مهما يذكر يوم الجمعة
يذكر زيدا الا على جعل ما بمعنى الوقت وتقدير العائد اي وقت يكون
زيد فيه وح لابد من تقدير عائد اليه في الجزآ ايضا فقولنا اما زيد
فمنطلق في تقدير ما يكن زيد فيه فهو منطلق فيه وقد انكر كون مهما

مهما يكن

بمعنى الوقت الزمخشري في تفسير قوله تعالى مما تأنبته من آية وقال جرد
افعل آو على لغة العرب لكن اثبته ابن مالك ووافقه الرضي و
يعقبهما المغني بانه ليس فيما استشهد به ابن مالك شهادة لكونه
محتملا وبالجملة تبين ان الظاهر في مما هو المذهب الاول قوله
وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر لا عدم جوازه
بلا خلاف عدم الجواز بتقدير يذكر وآلا فقد سمعت جوازه مرجوحا
بتقدير العائد قوله نحو لشخص فلان يبغضك الخ هذا رد ع
المخبر ونفي لخبره وقد يكون بيانا لكون ما اتى به المتكلم منكرا كقوله
تعالى واتخذوا من دون الله آلهة ليكونوا لهم عزا كلا قوله وقد
جاء اي كلا بمعنى حقا وح يجوز ان يجاب بجواب القسم نحو كلا
ان الانسان ليطغى وان لا يجاب به نحو كلا بل تحبون العاجلة
لانها مختصة بالاسم فلو لم يقيد لم يصح قوله يحيى الفعل المضارع وهذا
اتم مما قاله المحشي احترز عن المتحركة لانها لا تلحق لتأنيث المسند
اليه بل تأنيث نفس الاسم لانه مما يتطرق اليه المنع وانما لم يعد تاء
التأنيث المتحركة من الحروف ولا علامة التثنية والجمع في
الاسماء لانها جعلت مع ما الحقته بمنزلة كلمة واحدة واما عدم
عدة علامة التثنية والجمع في الفعل فلانها اسماء وآشار الى علامتها
حروفا في لغة ضعيفة بتعاقبان حكم تاء التأنيث فافهم قوله
لتأنيث المسند اليه تحقيقا او تنزيلا كما في الجمع المنزل منزلة المؤنث
بالتاء قوله فان كان اي المسند اليه لفظا او المعنى فان كان تأنيث
المسند اليه ظاهرا غير حقيقي او المعنى فان كان المسند اليه المؤنث

ظاهرا غير حقيقي قوله اي فانت مخير بين الحاق تاء التأنيث وبين
عدمه آو فهو مخير اي الحاق تاء التأنيث مخير فيه على الحذف والايصال
وآلا ولي جعله اسم مكان قوله وهذه المسئلة قد تقدمت آلا انها
آه هذا لا يدفع كون ذكرها مستغنى عنه فالوجه ان يقال المبادر
من قوله يحسن الوجوب فلا يستغني منه الظاهر الغير الحقيقي قوله
اي جمعي المذكر والمؤنث في مثل آه يعني الضعف حين الاسناد
الى الظاهر لا مطلقا كما افاده عبارته ولو جعل مرتبطا بقوله فان
كان ظاهرا غير حقيقي لصار مقيدا لكن باكثر مما ينبغي ان يقصد
لانه مقيد بكون الفاعل ظاهرا غير حقيقي وبفعل الماضي قوله اي ادخلته
نونا اطلاق النون ليس على ما ينبغي لانه ادخال النون الذي يسمى
تنوينا قال في الصحاح يقال نونت الاسم تنوينا والتنوين لا يكون
آلا في الاسماء قوله فسمي ما به ينون الشيء لا يقال لزيد المضروب
انه ما به ضرب زيد فليس التنوين ما به تنوين الشيء اي ادخال النون على
الشيء بل هو النون الداخل قوله نون ساكنة اي بذاتها آن اراد
بالساكن بذاتها ما يكون ساكنا اذا لم يكن موجب التحريك فكل نون
في آخر المعرب نحو محسن وصابن كذلك وآن اراد معنى آخر فليبين
حتى نتكلم عليه قوله فلا يضره تا الحركة الظاهر فلا يضره ارجع الضمير
الى تعريف التنوين وكانه اراد بذلك الضمير عبارة التعريف قوله
وهي شاملة آه هكذا ذكره الخضري وتبعه الشارح وظهور ان المراد نون
هي كلمة لان الكلام في قسم الحرف ليمنع ذلك الشمول قوله اي آخر
الكلمة حقيقة او حكما فيدخل فيه التنوين فانه وبصتر واخ بل المراد

بالآخر ما ينتهي اليه التكلم فيشمل تنوين فاض فان الفاء ليس آخر
الكلمة حقيقة ولا حكما بل آخره منوي لكنه ينتهي به التكلم قوله
لان المتبادر من متابعتها الخ فيه بحث بل المتبادر منه لحوقه به من
غير تخلل حرف فالوجه ان ادراج الحركة للتنبيه على انه يسقط في
الوقف باسقاط الحركة قوله لانه تأكيد الفعل فخرج آه لو قال بدل
لانه تأكيد الفعل للتمكن او التنكير آه لاستغنى عنه قوله فلا ينتقض
التعريف بالنون في يا رجل الخ قد عرفت ما في الانتقاض ودفعه
باذكره يوجب اخراج تنبيح حركة الآخر نون التأكيد ايضا قوله فهو
الدال على ان مدخوله الخ قال الرضي قيل هو مختص بالصوت واسم
الفعل كحيهل به وصه وقال في الفتاح تنوين صه للفرق بين
الوصل والوقف فعند الوصل بنون وقيل للفرق بين المعرفة و
النكرة فمقتضى كلامه ثبوت قسم سادس للتنوين هو الفارق بين
الوقف والوصل قوله اسكت السكوت الآن لا يمكن طلب الشيء
في زمان الحال وان كان طلبا لما يمتنع امتثاله اذا لم يفرغ الآمر
عن امره ولا يفهم المخاطب لا يمكنه الاقدام به فقولهم اسكت
السكوت الآن مسامحة معناه اسكت سكوتا متصلا بالآن قوله
لزالت العلمية والتأنيث قال الرضي تأنيث سلمى ليست
متمحضة للتأنيث ووجوده لا يمنع عن تقدير التاء ايضا فلا محالة
سلمى علم منصرف قوله وذلك الترديد من اسباب حسن الغفا فمعنى
تنوين الترنم لذلك لان الترنم حسن الغناء ومن لم يتنبه لما ذكره
قال سمي به لان فيه ترك الترنم قوله وعوض عن الالف عند المغني

نون التنوين وتلا وجه لتحصيل المدة بالاشباع ثم ابداله بالتنوين بل
الاظهر ان الحاق التنوين مغن عن تحصيلها بالاشباع قوله كقول
الشاعر هو رؤبة على ما في الناموس وتحريك عين الخفق منه ضرورة
الشعر والخفق حركة السراب واضطرابه والقاتم الغبار المرتفع و
الاعماق جمع عمق بالفتح وقد يضم اطراف المفازة والخاوي الخالي
والمحترق مهب الرياح واشتباه الاعلام التباس علامة
يعرف بها الطريق والواو في قوله وقاتم واورت بمعنى رب
مفازة مغبرة الاطراف مشتبهة الاعلام سلكت قوله واما
التنوينات الاخر ففي آه اذ الظاهر ان تنوين العوض لغرض
التعويض وتنوين المقابلة لغرض المقابلة وجعل التنوين دالا
على حذف المضاف اليه ودالا على الجمعية كالنون بعيد فتفي قول المص
وهو للتمكن والتنكير والعوض والمقابلة والترنم ايضا مسامحة حيث
ابدل العوض والمقابلة والترنم في معرض الموضوع له قوله وخطأ
بحذف الف ابن وما في ما بين ارباب الحديث انه يحذف من العلم
الموصوف بالابن المضاف الى الاب دون الجد وفاقا بينهما لعلة قاعدة
وضعوها على خلاف قاعدة العربية قوله وكذلك قولهم هذا فلان
بن فلان الخ في الرضي وظاهر ابن ظاهر وهي بن بي وضل بن ضل
لانه يعبر به عمن لا يعرف على الجزاء مجرى العلم وان كان يدخل فيه
كل من بهذه الصفة هذا كلامه وفي الناموس ظاهر بن ظاهر لمن لا
يعرف هو وابوه وضل بن ضل بكسرهما وضمهما لا يعرف ابوه وهي
بن بي كلاهما على وزن اي من ولد آدم ذهب في الارض لما تفرق سايره

سيار ولده فلم يحس منه اثر قوله لئلا يلتبس ببنت في مثل هذه هند
ابنة عاصم فيه انه لا التباس لان تاء التانيث مطولة بخلاف تاء
ابنة فالوجه ان يقال لم يحذف الف ابنة لان طالب التخفيف يكفيه
وجود بنت فاذا استعمل ابنة لم يجز له حذف الالف للتخفيف لانه
لو كان طالب التخفيف لاستعمال بنتا قوله نون التاكيد خفيفة
قدم الخفيفة لكونها بعضا من الثقيلة ومدلولها بعض مدلولها قوله
لانها مبنية والاصل في البناء السكون وكلك ان تقول انه فرع
المثقلة بحذف نونها الثانية لان الاخر اولى بالحذف فالباقي بعد
الحذف هو الساكن لكن هذا انما يتم على مذهب الكوفيين مع ان
المخففة فرع المثقلة وانا على مذهب سيبويه من ان كلا منها
حرف برأسه على انقله ارتضر فلا قوله والف الجمع اي الالف الفاصلة
الواو لي الاكتفاء بالتغيير قوله تخشق اي نون التاكيد الظاهر ان
تخشق خبر ثان لنون التاكيد فتعين الضمير لها ومن جوز رجوعه
الى القسمين بتاويل كل واحد منهما فقد بعد كل البعد وينافي الاختصار
بما ذكر كثرة في مثل اما يفعلن فالاولى ان يجعله في سلك ما يخشق
به وزاد ارتضر التخصيص قوله نحو اضربن بالتخفيف واضربن
بالتشديد يغني عن هذا التفصيل قوله اخ بالتخفيف والتشديد
في جميع هذه الامثلة قوله فلا يقال زيد ما يقومن الا قليلا في
مجيئها مع النفي بالنظر الى ما وخلت النفي بلا لشابهة النهي حتى قيل
بمجيئها في النفي بلا المتصلة قياسا عند ابن جني بخلاف المنفصلة
وان جاءت قليلا نحو لا في الدار يضربن زيد والمراد بالنفي ما يشمل الجحد حتى

قال سيبويه يدخل بعدم التشبيه بالحابلا النهي في الجزم قوله ولزمت
اي نون التاكيد في مثبت القسم المثبت هو الجواب فهو من قبيل
اضافة الجواب الى القسم كما افاده الشارح فما ذكره الخضري ان الاضافة
من قبيل جرد قطيفة محل نظر ونقض اللزوم بقوله تالله ولئن متم
او قتلتم لالى الله تحشرون فوجب تقييد المثبت بان لا يتعلق
به ظرف او جار متقدم عليه قوله اي الشرط المؤكد فه باسوآء
كان التاكيد لازما كما في حيثما واذما او جائزا كما في متى ما وقد
يؤكد جواب هذا الشرط ايضا قوله ليدل على الواو المحذوفة وفي لا
تخشون ليطرد وكذا قوله ليدل على الياء المحذوفة قوله ان الشرط
في التقاء الساكنين على حده اخ فيه لا بد من بيان جهة عدم حذف
الالف في اضربان واضربنان وستعلم والحق انه لا ترديد في
الشرط ان يكون الساكنان في كلمة واحدة والمشددة في
التثنية والجمع المؤنث نزلت منزلة المتصلة قوله وهو الواحد
المذكر غائبا اخ وصيغتا المتكلم ايضا لانه بمنزلة الاستثناء عنه اي
عن الحكم بفتح ما قبلها ولك ان تقول ما قبلها مفتوح فيها ايضا
لان الالف ليس حاجزا حصينا فكانها واقعة بعد الفتحة بلا فصلة
ويحتمل ان يراد بقوله وتقول في التثنية وجمع المؤنث اضربان
واضربنان بيان انك تثبت الالف في تاكيدهما بالنون المشددة
فح لا يكون المقصود الاستثناء قوله فانه يجيز التقاء الساكنين
على غير حده او لانه ينزل المخففة منزلة المشددة لكونها فرعها
ومن المجوزين ذلك الاخفش من بكسر النون وعليه حمل قوله تعالى

بحث نون التاكيد

والتنبعان بالتخفيف ولم يجوز البصريون الحاق مطلقا للزوم
التقاء الساكنين على غير حده وان كان في مثل لا تضربانى
بالحاق نون الوقاية واضربانى يعنان بادغام نون الخفيفة في
نون المفعول لان المشدد ليس مع المدة في كلمة واحدة ولا
منزلا منزلته ما يكون في الكلمة الواحدة كما في المشددة والف
التثنية قوله وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الآخر
هكذا قاله الشارحون كلهم لكن غرضه لا يقتصر عليه بل من غرضه
الفرق بين التثنية وصيغة الجمع والواحدة المؤنث حيث
يجوز التقاء الساكنين في التثنية دونهما بان التقاء الساكنين انما
يجوز اذا كان المدة والمدغم من كلمة واحدة ويكون المشدد
متصلا بالمدة او كالمتصل لا منفصلا والنون المشددة مع
الضمير البارز سوي الف التثنية كالمنفصل واراد بالمتصل
نحو يا محاب والف يحيي فانه لمنع من اعلال يا يحيي فاذكره
الرضي ان تشبيههما بالضمير المتصل مطلقا لا يصح لان واو الجمع
ويا المخاطبة ايضا ضميران متصلان بل ينبغي ان يشبهه بالف
التثنية لانه لا يحتاج اصلا ولا يحتاج في دفعه الى ان المراد بالمتصل
الف التثنية كما يشعر به بيان الشارح فيما بعد والغرض من التشبيه
بيان حال الآخر مع النون بتشبيهه باعرف حاله من الآخر مع
المتصل الف التثنية كان او غيرها لا بجعله على المشبه به حتى يرد
ما ذكره الرضي ان ثبوت حرف العلة مع الف التثنية لا يستغني
عن التعليل وليس لهذه علة خاصة به حتى يستحق ان يجعل عليها

نون التاكيد بل هما سيان في وجوه التعليل قوله اما ضمير بارز
لا يكفي انه لا ينحصر في القسمين لانه قد يكون خاليا عن الضمير نحو
ليضربن زيد وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تصريفها يعني
لمراعاة ترتيب تصريفها فانت مراعاة ترتيب الممثل بما فيها قوله
خطاء لمرتبة ما يدخل الفعل اخ وكان التنوين لازم بخلاف النون
فهو اولى بالحفظ وايضا الكسر مما يلايم الفعل فادخاله على
آخر الاسم اولى قوله فيرد ما حذف متفرع على الحذف في حال
الوقف اذ لا مجال للرد في الحذف للساكنين انما ان يحمل الرد
اعم من الرد في الكتابة ايضا قوله والمفتوح ما قبلها بقلب الفا
بناء على الكتابة في الآخر على الوقف وفي الاول على الابتداء كما تقرر
في محله يوجب ان لا يكتب الخفيفة التي لم ينفتح ما قبلها ويكتب
ايا اذا انفتح ما قبلها فكتابتهما على خلاف القياس

اللهم شكر نعمائك على قدر آلائك واسألك ان تجعل هذه
الارقام المبتداة بكبيرا سمائك لحيز افضل انبيائك ذخرا لي
وموجبا لجزيل جزائك وصل عليه بدوام ارضك
وسمائك آمين يا رب العالمين
اللهم افتح بالخير واختم بالخير
واجعل مواقب امورنا
الى خير
تم

I

هذا تاريخ تحرير الكتاب

الحمد لله الذي هدانا لتحرير هذه الحاشية المشحونة بالفوائد • و
الرسالة المملوة بالفرائد • المنسوبة الى مولي الموالي عصام
الدين الاسفرائني • عليه رحمة الملك الباري • والصلوة
على نبيه محمد افضل الاماثل • واشمل الافاضل • وعلى آله وصحبه
المنعوتين بحسن الشمائل وكرم الخصائل • وما كنا لنهتدي
لولا ان هدانا الله • وما كنا نقتدر لولا ان اعاننا الله • وقد
حررت في اطرافها حاشية المولى الفاضل المشهور بمولانا
عبد الغفور بتمامها مع حواشي الخ • ليكون جمعية الحواشي في
مجلد واحد • ووقع الحصول في صورة الاتمام • والوصول
بمرتبة الاختتام • في اليوم الحادي والعشرين من ذي
القعدة الشريفة من شهور سنة اثنتين وتسعين والف
على يد الفقير الى الله الغني محمود بن حافظ حسن
المغنيسي • عاملهما الله بلطفه
الخفي والجلي •

تم

بسم الله الرحمن الرحيم الباء حرف معنى ذكر النحاة لها معان كثيرة ولم يذكر لها سيبويه الا معنى
الالزاق والاختلاط ثم قال فما اتسع من هذا في الكلام فهذا اصله وذكروا انها معنا للاستعانة وما تتعلق به
محذوف فقدره الكوفيون بدأت وجعل البصريون ذلك في موضع خبر مبتدا محذوف تقديره ابتدائي
بسم الله اي كائن بسم الله وخالف الفريقين الزمخشري فقدره متأخرا عن التسمية قال لتقديره بسم الله اقرأ
واتلو لان الذي يجيء بعد التسمية مقروء والتقديم على العامل عندنا يوجب الاختصاص وليس كما زعم سيبويه
وقد تكلم على ضربت زيدا ما نصه واذا قدمت الاسم فهو عربي جيد كما كان ذلك يعني تاخيره عربيا
جيدا وذلك قولك زيدا ضربت والاهتمام هنا والعناية في التقديم والتاخير سواء مثله في ضرب زيد
عمرا وضرب عمرا زيد اشهر والاسم هو اللفظ الدال بالوضع عليه وجودي في العالم ان كان محسوسا
وفي الاذهان ان كان معقولا من غير تعرض بهيئة للزمان وهو ثلاثي حذف منه واو وفعال
البصريون بنى لام الكلمة لانه عندهم مشتق من السمو وقال الكوفيون بنى فاء الكلمة لانه عندهم
مشتق من الوسم وبعض العرب لم يعوض من المحذوف فيقال سم وسم بكسر السين وضمها والمشهور
التعويض بهمزة وصل مكسورة وبعضهم يضمها ولا تعلم اسما اوله همزة وصل مضمومة غيره وزعم
بعض النحويين انه ردت لامه وبني على فعل سمي كهذي فان صح هذا ففيه خمس لغات وحذف
ما يتعلق به الباء لانه موطن لا ينبغي ان يتقدم فيه سوى ذكر الله تعالى فلو ذكر ما يتعلق به لم يكن ذكر الله
مقدما وفي حذفه مناسبة للفظ المعنى وطابق ذكر المنسوخ ذكر الناسخ وحذفت الالف من اسم
تخفيفا لكثرة الاستعمال الله لفظ عربي لا سرياني معرب ومنقول علم لموجد العالم وليس مشتقا عند
الاكثر والفه منقلبة عن اصل عند من يرى انه مشتق فعن ماذا ان كان من لاه يليه ارتفع او عن
واو ان كان من لاه يلوه لوها احتجب او زايدة عند من يرى انه مشتق من اله او من وله كما صححه
اله او ولاه فابدلت واوه همزة كاعاء في وعاء ثم حذفت الهمزة اعتباطا فقالوا لاه
كما قال بعضهم في ناس ان اصله اناس وحذفت عليه ال فقيل الله او كان اصله الاله فنقلت
حركة الهمزة الى اللام بعد حذفها وادغمت اللام في اللام ولزم النقل والادغام فقيل الله وصار
لا يطلق الا على المعبود بحق وعلى هذا يكون فعال بمعنى مفعول كالكتاب بمعنى المكتوب وال
هذه لازمة وشذ حذفها مع حذف الحرف الجر في قولهم لاه ابوك يريدون لله ابوك الرحمن
لفظ عربي خلافا لمن زعم انه ليس عربيا بل اصله رخمان بالخاء المعجمة فعرب بالحاء وهو بناء على فعلان
من الرحمة والظاهر انه وصف على فعلان وان كان شذ بناؤه من المتعدي وذهب الاعلم وابن طاهر
وغيرهما الى انه علم مشتق من المتعدي كما اشتقوا الدبران من دبر صيغ للعلمية ويدل على علميته ورود
غير تابع للاسم قبله في اكثر الكلام فعلى قول من لا يكون الرحمن بدلا من اسم الله قال السهيلي البدل فيه عندي
ممتنع وكذلك عطف البيان لان الاسم الاول لا يفتقر الى تبيين لانه اعرف الاعلام كلها وابينها الا تراهم

الا تراهم قالوا وما الرحمن ولم يقولوا وما الله فهو وصف يراد به الثناء وان كان يجري مجرى الاعلام
الرحيم صيغة مبالغة فعلى القول بان الرحمن صفة قيل دالتهما واحدة كندمان ونديم وقيل
معناهما مختلف فالرحمن اكثر مبالغة واردف بالرحيم ليكون كالتتمة ليتناول ما دق
منها ولطف وقيل الرحيم اكثر مبالغة والذي يظهر ان جهة المبالغة مختلفة فلا يكون من
باب التوكيد فعلان مبالغة فعلان من حيث الامتلاء والغلبة ومبالغة فعيل من حيث التكرار
والوقوع لمحال الرحمة ولذلك لا يتعدى فعلان ويتعدى فعيل ومن ذهب اليها بمعنى
واحد وليس بجيد احتاج ان يخص كل واحد منهما بشيء فقيل رحمان الدنيا ورحيم الاخرة
وقيل العكس وقيل لاهل السماء والارض وقيل غير هذا وسمعت اضافة الرحمن في قولهم رحمان
الدنيا والاخرة وسمع استعمال البغال وبغير اضافة في قولهم لا زلت رحمانا ووصفه بذلك مجاز
عن انعامه على عباده لان الملك اذا عطف على رعيته ورق لهم اصابهم احسانه فعلى هذا
هي في حق الله تعالى صفة فعل وقيل صفة ذات وهي ارادة الخير لمن اراد الله له ذلك احمد مصدر
حمد يحمد والاصل في المصدر ان لا يجمع وحكى ابن الاعرابي جمعه على احمد قال الشاعر
ولبلج محمود الثناء خصصته بافضل اقوالي وافضل احمدي والى في احمد الظاهر انها للتعريف الجنسي فيدل
على استغراق الاحمد كلها بالمطابقة وقراءة المجهور الحمد بالرفع وهو دليل على ثبوت الحمد واستقراره لله فيكون
قد اخبر بان الحمد مستقر له تعالى اي حمده وحمد الحامدين وقرئ بالنصب على اضمار فعل قبل من لفظه
تقديره حمدت الحمد لله فيتخصص الحمد بتخصيص فاعله واشعر بالتجدد والحدوث ويكون من المصادر التي
حذف فعلها واقيمت مقامها وذلك في الاخبار نحو قولهم شكرا لا كفرا وقيل التقدير اقروا الحمد لله
او الزموا الحمد لله واللام في قراءة الرفع تكون للاستحقاق وفي قراءة النصب للتبيين فيتعلق المحذوف
تقديره لله اعني نحو قولهم سقيا لزيد وقرئ بكسر الدال اتباعا لحركة اللام فاحتمل ان يكون الاتباع
في مرفوع او منصوب وقرئ بضم لام الجر اتباعا لحركة الدال الرب السيد والمالك والمعبود
والمصلح ومتمم فاعل حذفت الفه كما قيل بار وبر وقيل مصدر وصف به ويطلق الرب على الله
وحده وبتقييد الاضافة على غيره نحو رب الدار وقرئ رب بالنصب على المدح وتضعف الخفض
العالم لا يعرف له كالانام واشتقاقه من
العلم او العلامة والمختار انه كل مصنوع وجمع لاختلاف انواع المصنوعات بالواو والياء
على جهة الشذوذ ورب والرحمن والرحيم صفات مدح لان ما قبله علم لم يعرض بالتسمية

فيه اشتراك فيتخصص و بدي بالرب لان له التصرف في المسود والمملوك والعابد
بما اراد من خير او شر واتبع بالرحمانية والرحيمية لينبسط امل العبد في العفو ان زل
وان كان الرب بمعنى المصلح كان الوصف بالرحمة مشعر العلة للاصلاح لان الحامل
للشخص على اصلاح العبد رحمته لمعنى سياق هذه الاوصاف ان المنصف
بها مستحق للحمد وقرئ بنصب الرحمن الرحيم ورفعهما واذا قلنا بان التسمية من الفاتحة
كان تكرارهما تين الصفتين تنبيها على قدر عظمها قرئ في السبعة ماكك

...niye U...ilhanesi	
...	Cesat 4.
...it No	
...si Kayit No	3054